التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2009







تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2009



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

The Palestinian Strategic Report 2009

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

الطبعة الأولى
2010م – 1431هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-81-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:











تصميم وإخراج
مروة غلاييني

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2009

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. أحمد خليفة

د. حسين أبو النمل

أ.د. مجدي حمّاد

أ. منير شفيق

المشاركون

د. جاد إسحق

د. جوني منصور

أ. حسن محمد ابحيص

أ. زياد الحسن

أ. سهيل خليلية

د. طلال عتريسي

أ. عبد الحميد الكيالي

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

د. محسن محمد صالح

د. محمد نور الدين

أ. د. معين محمد عطا رجب

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ.د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال عميش

غنى جمال الدين

ليلى الحاج

ليلى صبّاغ

مريم الجمّال



فهرس المحتويات

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي



الفصل السادس: الأرض والمقدسات

الفصل السابع: المؤشرات السكانية الفلسطينية

الفصل الثامن: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

د. محسن محمد صالح:

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والمشرف العام على إصدار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدرت له عدة كتب أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917-1948، والطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917-1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية. قام بتحرير أكثر من 20 كتاباً، أبرزها: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، ومنظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، والوثائق الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ودراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، American Foreign Policy & the Muslim World. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

د. جوني منصور:

مؤرخ ومحاضر في قسم الدراسات التاريخية في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل، ونائب مدير كلية مار الياس (في الجليل)، ومدير وحدة بنك المعلومات في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في رام الله. تتمحور أبحاثه في التاريخ الإسلامي والعربي وشؤون الشرق الأوسط. صدر له عدد من الأبحاث والكتب، من بينها: مسافة بين دولتين، والاستيطان الإسرائيلي، والمؤسسة العسكرية في إسرائيل، والمدينة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني، ومعجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية.

أ. عبد الحميد الكيالي:

حاصل على شهادة الماجستير من معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في جامعة بروفنس الفرنسية، ويحضّر لنيل شهادة الدكتوراه من المعهد نفسه. وحاصل أيضاً على شهادة ماجستير في الدراسات اليهودية من الجامعة الأردنية. باحث متخصص في الدراسات اليهودية والإسرائيلية. عمل مديراً لوحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، ويعمل حالياً في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. نشر العديد من الأبحاث والمقالات العلمية في عدد من المجلات والدوريات المحكمة، كما حرر عدداً من الأعمال الأكاديمية في مجال اختصاصه.

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:

كاتب وصحفي، وعضو في الاتحاد العام للصحفيين العالميين منذ سنة 1980، ومدير عام مركز بدائل للإعلام والأبحاث والدراسات منذ سنة 2005 وحتى الآن. درس في كلية التجارة بجامعة عين شمس في القاهرة. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية. وهو كاتب عمود في جريدة الأيام وفي عدد من الصحف والمجلات الفلسطينية والعربية. كتب وأصدر مئات المقالات والدراسات والأبحاث، وشارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وهو عضو مجلس أمناء في مؤسسة ياسر عرفات، وعضو لجنة جائزة ياسر عرفات، وعضو لجنة الحكومة في حوار القاهرة، وفي العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية وغيرها.

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

فريق التحرير في مركز الزيتونة:

د. محسن محمد صالح

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة أهمها: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

أ. حسن محمد ابحيص:

إعلامي وباحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. شارك في عدد من الإصدارات المنشورة، منها: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ومعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات البحثية الأخرى. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

* تركيا

د. محمد نور الدين:

أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، لبناني الجنسية، باحث متخصص في الشؤون التركية. نُشرت له عدة دراسات وكتب وخصوصاً حول تركيا، ومنها: تركيا في الزمن المتحول، وقبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، وتركيا الجمهورية الحائرة، وحجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، وتركيا: الصيغة والدور.

* إيران

د. طلال عتريسي:

أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، لبناني الجنسية، حاصل على الدكتوراه في الاجتماع من جامعة السوربون بباريس، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت سابقاً، من المطلعين والمتخصصين في الشأن الإيراني. صدرت له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات. ومن كتبه: البعثات اليسوعية ومهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان، والحركات الإسلامية في مواجهة التسوية (مع آخرين)، دولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية.

* منظمة المؤتمر الإسلامي

أ. وائل أحمد سعد

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ.د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما يعمل مستشاراً لشؤون البحوث والدراسات في المجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ويعمل مستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. نشر 15 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها:

الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وتحول المسلّمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978-2010. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 50 بحثاً في المجلات العلمية المحكمة.

الفصل السادس: الأرض والمقدسات

د. جاد إسحق:

المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) وهي مؤسسة فلسطينية تقوم بالأبحاث والدراسات في عدة مجالات منها: الزراعة والبيئة واستخدام الأراضي والمياه. حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة القاهرة وشهادة الماجستير من جامعة رتجرز وشهادة الدكتوراه من جامعة شرق انجليا في المملكة المتحدة. وهو العميد السابق لكلية العلوم في جامعة بيت لحم.

أ. زياد الحسن:

باحث متخصص في شؤون القدس، عمل رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004-2007، ويشغل موقع المدير التنفيذي فيها منذ مطلع سنة 2008 وحتى الآن. له عدد من الإصدارات المنشورة، وقام بتحرير عدد من الكتب بينها كتاب عين على القدس 2005-2006، وتقرير عين على الأقصى للسنوات 2006 وحتى 2008. وله عدة أبحاث حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بينها فصل في كتاب اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، كما أسهم في الدراسة الميدانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان التي أجراها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات خلال سنتي 2005-2006.

أ. سهيل خليلية:

محلل سياسي، ومختص في الاستيطان الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة. يشغل منصب مدير وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) منذ أكثر من أربع سنوات، وهو أحد أفراد فريق المعهد منذ سنة 2003. شغل عدة

مواقع، منها: منسق منطقة الجنوب في مركز حقوق المواطن التابع للملتقى الفكري العربي في القدس، وشغل منصب مسؤول الاتصالات والمنشورات في مركز التجارة الفلسطيني في رام الله، وبعد ذلك شغل منصب مدير اتحاد صناعة الحجر والرخام. وقد أسهم في العديد من الإصدارات خلال عمله.

الفصل السابع: المؤشرات السكانية الفلسطينية

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:

قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين، وهو يعمل في هذا الجهاز منذ سنة 1995. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 1997. حاصل على شهادتي ماجستير، إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل سابقاً محاضراً متفرغاً في كلية الأندلس بعمّان، ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت. شارك في إعداد العديد من المواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

الفصل الثامن: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

أ. د. معين محمد عطا رجب:

بروفيسور في الاقتصاد "غير متفرغ" بجامعة الأزهر بغزة، حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية التجارة بجامعة الإسكندرية في جمهورية مصر العربية. شارك في تأسيس كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، وعمل فيها مدرساً للاقتصاد. انتقل إلى جامعة الأزهر بغزة، وشارك في تأسيس كلية التجارة (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لاحقاً). شغل منصب عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وعمل عضواً في هيئة التدريس بالكلية نفسها. وهو عضو في عدة جمعيات علمية اقتصادية، وله العديد من الأبحاث العلمية وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية.

مقدمة التقرير

الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم هو التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير أخذ موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، والذي يستعرض بشكل علمي وموضوعي شامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

لقد لاحظنا في سنة 2009 أن صمود المقاومة الفلسطينية وبسالتها في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18) وتمكنها من إفشاله وإجباره على الانسحاب؛ أعطى دفعاً معنوياً كبيراً للشعب الفلسطيني، وحرّك الأجواء باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية. غير أن وهج الصمود والتضحية، سرعان ما جرى امتصاصه في بيئة فلسطينية وعربية ودولية عاجزة عن استثماره؛ في الوقت الذي عاد فيه الحصار، ومعه الدمار الذي أحدثته الحرب، بينما تُرك جرح أهل غزة "ينزف ويتعفن".

وعلى الرغم من جولات الحوار الوطني الطويلة، والجهود المصرية الكثيفة، خلال سنة 2009، للوصول إلى مصالحة وطنية، وعلى الرغم من أن هذا الحوار قطع أشواطاً واسعة في مساراته الخمسة المرتبطة بالمصالحة الوطنية، والأمن، ومنظمة التحرير، والحكومة الانتقالية، والانتخابات؛ إلا أن السنة انتهت دون التوقيع على اتفاق. ودخلت سنة 2010 وما زال العمل الوطني الفلسطيني يعاني من التشرذم والانقسام، ومن الشرعيات المنقوصة أو المنتهية للمؤسسات التمثيلية والقيادية الفلسطينية، ومن حالات التضاد في العمل الذي يؤدي إلى "حصيلة صفرية" إن لم تكن سالبة. وما زال المسار السياسي الفلسطيني تائهاً بين خيارات التسوية والمقاومة، وكيفية حسم خيارات التعامل إسرائيلياً وعربياً ودولياً، وما زالت صناعة القرار الفلسطيني تعاني من التأثير السلبي الخارجي، وهو أمر لا يمكن تجاوزه إلا بتقديم المصالح والأولويات العليا للشعب الفلسطيني، على أي ضغوط خارجية.

وإذا كانت سنة 2009 لم تشهد تقدماً ملموساً على صعيد المصالحة والوحدة والإنجازات الوطنية الفلسطينية، فإن الطرف الإسرائيلي نجح في التهرب من استحقاقات التسوية، ومن الضغوط الأمريكية، وتابع أجندته الخطيرة والنشطة في تهويد القدس، وتوسيع الاستيطان، وفرض الحقائق على الأرض، بينما كان عجز القيادات الرسمية الفلسطينية والعربية والإسلامية والمجتمع الدولي يغريه بمزيد من التمادي في العدوان والحصار والتهويد.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين في الشأن الفلسطيني، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والقضية الفلسطينية عربياً وإسلامياً ودولياً، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لا بدّ من التنويه بجهود الأساتذة مستشاري التقرير، الذين كان لملاحظاتهم دور مهم في الارتقاء بمستوى التقرير. ويرحب مركز الزيتونة بانضمام زميلين عزيزين إلى مستشاري التقرير هما الدكتور مجدي حمّاد، والدكتور حسين أبو النمل. والشكر موصول إلى الزملاء والزميلات مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف بمركز الزيتونة، الذين قاموا بجهد كبير لإخراج هذا التقرير بشكل لائق.

خسر مركز الزيتونة والتقرير الاستراتيجي لسنة 2009 أحد أبرز داعميه ومستشاريه، الأستاذ الدكتور أنيس صايغ، أحد أبرز أعلام الدراسات الفلسطينية، والذي كان مستشاراً للتقرير طوال السنوات الأربعة السابقة. كما خسر المركز أحد أبرز أعضاء هيئته الاستشارية المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية، والذي أثرى المركز بدعمه وأبحاثه واستشاراته. وفقد المركز أيضاً صديقين عزيزين طالما وقفا إلى جانبه مشاركة ونصحاً وتشجيعاً، هما الأستاذ شفيق الحوت، أحد قادة العمل الوطني الفلسطيني، وممثل منظمة التحرير في لبنان سابقاً، والدكتور كمال مدحت الخبير القانوني، ونائب ممثل منظمة التحرير في لبنان. إنه من الصعب حقاً أن يتمّ تعويض مثل هذه الكفاءات العلمية والوطنية، لكن عزاءنا أننا مصرّون في المركز على متابعة مسيرتهم بما يعزز البحث العلمي الجاد وبما يخدم قضايا وطننا وأمتنا.

وأخيراً، فإننا نحمد الله على النجاح والتجاوب الطيب الذي يلقاه التقرير، ونشكر كل من دعمه وشجع على استمراره، وكل من أفادنا بالنقد والنصح والتوجيه.

والحمد لله رب العالمين

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

على الرغم من الحراك الذي شهدته الساحة الفلسطينية خلال سنة 2009، سواء بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها، أم في جولات المصالحة الماراثونية التي جرت برعاية مصرية، أم في ترتيب حماس وفتح لبيتيهما الداخليين، أم في النشاط الأمريكي لإحداث اختراق في مفاوضات التسوية... إلا أن كل ذلك لم يؤدِّ إلى انعكاسات عملية، تفضي إلى تغيير حالة الجمود في المشهد السياسي الكلي للواقع الفلسطيني. فقد استمرت حالة التشرذم والانقسام الفلسطيني، ولم يتمّ التوصل إلى مصالحة تؤدي إلى حلحلة النقاط الجوهرية العالقة المرتبطة بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتحديد أولوياته؛ بما في ذلك إعادة بناء أو إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإصلاح الأجهزة الأمنية، والانتخابات... وغيرها.

وما زالت حالة الانقسام الفلسطيني تؤثر سلباً على مجمل المشروع الوطني وعلى النضال الفلسطيني محلياً وعربياً ودولياً، وما زال الوضع الداخلي يعاني من "شقاء الأشقاء"، ومن "الشرعيات المنقوصة"، ومن حالات التضاد في العمل، والتي تؤدي إلى "حصيلة صفرية" إن لم تكن حصيلة سالبة.

أولاً: حكومة تسيير الأعمال في رام الله

استطاع سلام فياض عبور سنة 2009 محتفظاً برئاسة وزراء حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، على الرغم من أن كتلته النيابية لا تزيد عن اثنين من أصل 132 عضواً في المجلس التشريعي، وعلى الرغم من عدم اعتراف حماس بحكومته، والانتقادات القاسية التي وجهها قياديون من فتح والفصائل الفلسطينية لأدائه وأداء حكومته.

وقد استفاد فياض من دعم أبي مازن ومن الدعم الدولي لشخصه، كما استفاد من تعطُّل دور المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، وعدم قدرته على الانعقاد، فضلاً عن أن جولات التفاوض حول المصالحة لم تؤدِّ إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، وهو ما ترك المجال مفتوحاً لفياض وحكومته لملء الفراغ في رام الله. وعلى الرغم من أنه قدم استقالته للرئيس عباس في 2009/3/7، وتابع تسيير الأمور بانتظار تشكيل حكومة الوفاق المرتقبة، إلا أنه عاد ليقسم اليمين الدستورية، رئيساً للحكومة الجديدة التي شكلها في 2009/5/19.

هناك ثلاثة عوامل شكلت روافع لحكومة فياض، لتمكينها من الإمساك بزمام الأمور:

1. الاستقرار الأمني النسبي.
2. التحسن الاقتصادي النسبي، مقارنة بمعاناة قطاع غزة نتيجة الحصار والدمار.
3. دعم قيادة فتح والدعم العربي والأمريكي، فضلاً عن "الرضا" الإسرائيلي.

بينما شكلت خمسةُ عوامل مقابلة عناصرَ أثرت سلباً على صورتها وأدائها:

1. الأداء الهزيل تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.
2. فضيحة طلب تأجيل تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي اليهودي الجنوب إفريقي ريتشارد جولدستون Richard Goldstone.
3. التنسيق الأمني الفعّال مع الإسرائيليين والأمريكان، ومطاردة عناصر المقاومة واعتقالها.
4. انسداد مسار المفاوضات والتسوية، وعدم توفير بدائل حقيقية للضغط على "إسرائيل".
5. متابعة الإسرائيليين عمليات التهويد والاستيطان والاعتداء على المقدسات في الضفة الغربية.

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2009/1/18، بدا أن أجواء الحوار الوطني والمصالحة بين فتح وحماس، ستجعل حكومة فياض في مهبّ الريح؛ فقام فياض بوضع حكومته تحت تصرف محمود عباس في 2009/1/22 خلال اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[1]. وبعد أن انطلقت جلسات الحوار الوطني في القاهرة، قام فياض بتقديم استقالة حكومته في 2009/3/7، وأشار بيان صادر عن مكتبه إلى أن استقالته ستدخل حيّز التنفيذ "فور تشكيل حكومة التوافق الوطني، وبما لا يتجاوز نهاية الشهر الجاري كحد أقصى". وأعلن عباس قبول استقالته، التي قال إنها جاءت "لتعزيز الحوار ودعمه، ودفعه للوصول إلى تشكيل حكومة [جديدة]". وطلب عباس من فياض مواصلة إدارة شؤون السلطة حتى تشكيل حكومة جديدة؛ وأعرب عن تقديره لـ"الإنجازات" التي حققتها حكومة فياض، خصوصاً في مجالات "الأمن والاقتصاد والإصلاح"[2].

وبينما كان فياض يُعلن أنه لن يشغل منصباً رسمياً، بما في ذلك منصب رئيس حكومة الوفاق الوطني[3]؛ كانت بعض الأوساط المطّلعة تؤكد رغبته في الاستمرار، مدعوماً بالرغبة الأمريكية. وأشارت مصادر فتحاوية إلى أن محمود عباس سيعاود طرح اسم فياض رئيساً للحكومة، حيث طلب وفد من حركة فتح، يضمّ شخصيات كبيرة من اللجنة المركزية والمجلس الثوري، من عباس التخلي عن فياض في الحكومة المقبلة، لكن عباس رفض ذلك، وأكدّ لهم تمسكه بالرجل بقوة[4].

ومع تعثر الحوار الوطني، وتمديد جلساته، قرر عباس في 2009/5/8 إعادة تكليف فياض بتشكيل الحكومة، وذُكر في الأسباب الداعية إلى ذلك سعيُ عباس لدفع الدول المانحة لمباشرة إرسال الأموال للسلطة الفلسطينية، بعد أن أبلغت الرئاسة الفلسطينية بوقف التحويلات المالية، بسبب

عدم وجود حكومة[5]. واللافت للنظر أنه إذا كان مجرد التلويح بوقف التحويلات المالية أو تأخيرها قد أدى إلى المسارعة بتثبيت فياض في رئاسة الحكومة، فكيف سيكون عليه الحال إذا كانت حماس نفسها شريكاً في الحكومة أو تتولى رئاستها؟!.

وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتذارها عن المشاركة في حكومة فياض، لرغبتها بتشكيل حكومة توافق وطني[6]. وقد تشكلت حكومة فياض في 2009/5/19، وضمّت 24 وزيراً، جُلُّهم من التكنوقراط، وجاء نصف أعضائها من حركة فتح. وتمّ تمثيل الجبهة الديموقراطية من خلال ماجدة المصري وزيرةً للشؤون الاجتماعية، وحزب فدا من خلال سهام البرغوثي وزيرةً للثقافة، وجبهة النضال الشعبي من خلال أحمد مجدلاني وزيراً للعمل، وحزب الشعب الفلسطيني من خلال إسماعيل دعيق وزيراً للزراعة، كما انضمّ للوزارة باسم خوري رئيس اتحاد الصناعيين الفلسطينيين الذي تولى حقيبة الاقتصاد. وقد أثار تشكيل الحكومة معارضة كتلة فتح البرلمانية، التي طلبت من اثنين من أعضائها المرشحين لمناصب وزارية الاعتذار، وهما عيسى قراقع الذي كان مرشحاً لوزارة الأسرى، وربحية ذياب المرشحة لوزارة شؤون المرأة. وقد غاب الاثنان عن أداء اليمين الدستورية[7]. وقد احتجت كتلة فتح بأن فياض لم يستشرها، غير أن الرئيس عباس أبلغ عزام الأحمد رئيس الكتلة أن هذه الحكومة هي حكومته، و"يجب عدم عرقلة عملها بأي شكل من الأشكال"[8]. وقد فرض عباس في النهاية رؤيته على فتح، غير أن العديد من قياداتها ظلّت تتعامل مع فياض على مضض. ولم تمرّ سوى بضعة أسابيع حتى قدَّم القيادي الفتحاوي حاتم عبد القادر وزير شؤون القدس استقالته من حكومة فياض، منتقداً تقصيرها تجاه هذا الملف، مع تأكيده على استمراره مسؤولاً لملف القدس في حركة فتح، وقَبِل فياض الاستقالة في 2009/7/8[9].

لقي تشكيل حكومة فياض معارضة حركة حماس، واعتبرتها مؤشراً سلبياً تجاه تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وعلّق القيادي في حماس ونائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر قائلاً "إن حكومة فياض غير شرعية، ومكلفة من رئيس فاقد للشرعية"، واعتبر أن تشكيل هذه الحكومة التي لم تُعرض على المجلس التشريعي "دلالة أخرى على عدم صدق النوايا تجاه الحوار الفلسطيني في القاهرة"[10].

أكد سلام فياض أن حكومته ستكون حكومة انتقالية، حتى يتمّ تشكيل حكومة وفاق وطني، وحدد الأولويات الداخلية للحكومة، بإعادة إعمار قطاع غزة، وتوفير المصادر المالية لتمويل السلطة بقيمة 240 مليون دولار شهرياً، وحدد أولوياتها السياسية بوقف الاستيطان، ووقف الاجتياحات، ورفع الحصار[11]. كما أكد أن برنامج حكومته السياسي هو برنامج محمود عباس وبرنامج منظمة التحرير[12].

وضع فياض عنواناً لخطة حكومته، وهو "إقامة مؤسسات الدولة المستقلة" خلال عامين[13]. وانشغلت حكومته على مدى شهرين بوضع تفصيلات هذه الخطة، التي كشف النقاب عنها في 2009/8/25. وتضمنت الخطة إقامة مشاريع سيادية، مثل مطار وسكة حديد وإنشاء بنية تحتية أساسية، وتأمين موارد الطاقة والمياه، وتحسين الإسكان والتعليم والزراعة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين أداء الأجهزة الأمنية، فضلاً عن بناء المستشفيات والعيادات الصحية وغيرها[14]. وردَّ فياض على اتهامات بأن خطته تتساوق مع ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي" الذي يدعو إليه بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، ومع ما يسمى "بالرفاه تحت الاحتلال"، فقال إن خطته متكاملة تنموية وطنية لإنهاء الاحتلال وليس لتكريسه. كما ردَّ فياض على انتقادات فتحاوية أشارت إلى أنه يأخذ دوراً ليس له، وأن الإعلان عن خطة إقامة الدولة هو من اختصاص الرئيس محمود عباس؛ فأكد فياض أن الخطة هي خطة الرئيس عباس وأن الحكومة حكومته، وأن الخطة سلمت لمحمود عباس قبل أسبوعين من إعلانها[15].

أراد فياض من خلال تطبيق خطته أن يكون عملياً، بالاستفادة قدر الإمكان من الظروف المتاحة، وبالسعي لصناعة الحقائق على الأرض، التي تدعم بناء الدولة الفلسطينية، أو على الأقل تدعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه؛ وذلك في مواجهة الحقائق التي يفرضها الإسرائيليون على الأرض. كما حسم أمره بتبني خيار "السلام"، وبالتنفيذ الصارم لخريطة الطريق. غير أنه كان يُواجه بطرف إسرائيلي مراوغ يجعل من عملية التفاوض عملية لانهائية، ويجعل ما يقوم به فياض ضئيلاً مقارنة بما يقوم به الإسرائيلي بشكل حثيث، من مشاريع تهويد واسعة في القدس وباقي الضفة الغربية، ومن حسم لقضايا الحلّ النهائي لصالحه قبل أن ينتهي التفاوض عليها، بينما "يستمتع" بقيام السلطة بالتزاماتها في قمع تيارات المقاومة، ودون أن تملك هذه السلطة أية أوراق ضغط حقيقية على الجانب الإسرائيلي.

وقد تابع فياض سياسته في التركيز على الجانب الاقتصادي، وفي تنفيذ متطلبات الاحتلال الأمنية؛ وأكد في حديث لجريدة هآرتس Haaretz الإسرائيلية أنه يُفضل الحديث عن الاقتصاد وليس عن السياسة، وأنه قد وضع لنفسه هدف إثبات أن الفلسطينيين يستطيعون إدارة دولة. وقال إنه آخر من يطالب بإزالة حاجز إسرائيلي يسهم في تحقيق الأمن "لأن المسّ بأمن إسرائيل يمسّ بمصالحنا"، على حدِّ تعبيره. واعترف فياض بأنه يُتَّهم بأنه "مقاول ثانوي في قوات الأمن الإسرائيلية"، ومع ذلك فقد قرر بدء عهد جديد لأن الحديث هو عن أمن الفلسطينيين وأبنائهم أولاً؛ ولأن الأمن هو "الصمغ بين الاقتصاد المزدهر والحكم الصالح من جهة، وبين حرية الشعب الفلسطيني"[16]. غير أن الممارسات الإسرائيلية كانت تضع حكومة فياض في وضع حرج دائماً، وكان من أمثلة ذلك قيام قوات الاحتلال باقتحامات واغتيالات في مناطق السلطة، كانت تستهدف أحياناً نشطاء من حركة فتح نفسها، كما حدث عندما قامت بقتل ثلاثة عناصر من حركة فتح في

نابلس في 2009/12/26. وهو ما اضطر حكومة فياض إلى القول "إن الشعب الفلسطيني لن ينجرّ للعنف الذي تخطط له إسرائيل"، وطالبت "بضبط النفس والحفاظ على الهدوء بكل قوة وعزم"[17].

تبنت حكومة فياض موضوع التنسيق والإشراف المباشر على إعادة إعمار قطاع غزة، على اعتبار أنها السلطة الشرعية، ورفضت التعاون أو التنسيق المباشر مع حكومة هنية. وجهزت حكومة فياض خطة لإعادة الإعمار، قامت بتقديمها إلى مؤتمر المانحين في شرم الشيخ في 2009/3/2، حيث حصلت على تعهدات بنحو 4.5 مليارات دولار[18]. لكن استمرار الانقسام الفلسطيني، وانعدام التنسيق بين الحكومتين، وظروف استمرار الحصار، حرم أبناء غزة من معظم ما تمّ رصده للإعمار.

ومن جهة أخرى، استمرت حكومة فياض في إرسال تحويلات مالية لتغطية تكاليف رواتب عدد من قطاعات العمل كالتعليم والصحة، وتسديد مستحقات خدمات أساسية كالكهرباء والماء. وقالت الحكومة إنها تحول إلى قطاع غزة 120 مليون دولار شهرياً، وهو ما يساوي نصف موازنة السلطة[19]. غير أن قسماً كبيراً من هذه الأموال كان يصل إلى أولئك الموظفين الجالسين في بيوتهم، بناء على تعليمات السلطة في رام الله، ممن يؤيدونها أو ممن اضطروا لذلك، لأن السلطة ستقطع عنهم الرواتب في حال الذهاب إلى العمل[20]. وهو وضع شاذ ناتج عن حالة الانقسام الفلسطيني والخلاف بين حكومتي رام الله وغزة. وهو ما يعني أن حجماً كبيراً من هذه الأموال كان يوظف سياسياً لصالح السلطة في رام الله.

ثانياً: الحكومة المقالة في قطاع غزة

استمرت حكومة إسماعيل هنية في إدارة قطاع غزة باعتبارها حكومة تسيير الأعمال الشرعية، بحسب النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية. غير أنها ظلّت تعاني من حالة العزل والحصار إسرائيلياً وعربياً ودولياً، حيث فضّلت معظم البلدان التعامل رسمياً مع الرئيس عباس وحكومة فياض في رام الله.

وعانت حكومة هنية، التي تدعمها حركة حماس، من العمل في ظروف تكاد تكون مستحيلة، وكانت تسبح عكس التيار في بيئة عربية ودولية معادية أو مخاصمة أو لامبالية. وارتأت الحكومة أن الحصار والعدوان لا يهدف فقط إلى تخليها عن السلطة، وإنما يهدف إلى اجتثاثها وضرب تيار المقاومة وتهميشه، وإفساح المجال لفرض الإرادة الإسرائيلية الأمريكية على الشعب الفلسطيني، وتكريس عدم احترام الخيارات الديموقراطية للشعب الفلسطيني. ولذلك، رأت أن صمودها يستحق العناء، وأنها إذا أُجبرت على خوض معركة تُخيِّرها بين "الخبز والكرامة"، فإنها ستختار الكرامة.

صمدت حكومة هنية في مواجهة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، وتمكنت مع تيارات المقاومة التي تقودها حماس من إفشال الهجوم الإسرائيلي، وإجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب الكامل من القطاع. واستطاعت حكومة هنية استيعاب صدمة الحرب بسرعة، وتابعت إدارتها وسيطرتها على الأوضاع في القطاع، ولم تحدث الفوضى أو الفلتان الأمني الذي كان يراهن عليه البعض. وقد مثَّل صمود المقاومة وبسالتها رافعة شعبية وسياسية وإعلامية كبيرة للحكومة المُقالة ولحماس، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها من إمكانية إسقاط حكومة هنية بالقوة. وقد شكَّل ذلك دافعاً للمضي في الحوار الوطني لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

كان الدمار الذي أصاب قطاع غزة نتيجة الحرب عليه كبيراً، وشمل أغلب مقرات الوزارات والمؤسسات الرسمية والأمنية. غير أن حكومة هنية تابعت تقديم خدماتها مباشرة بعد الحرب في مقار بديلة. وقامت بتقديم 27 مليون يورو (نحو 38 مليون دولار) للمتضررين من الحرب، استفاد منها 13,847 مواطناً من أصحاب المنازل المدمرة جزئياً أو كلياً وعائلات الشهداء والمصابين[21]. وقد تمّ تقديم مساعدات عاجلة لأسرة كل شهيد قيمتها ألف يورو (حوالي 1,400 دولار)، ولأسرة كل جريح 500 يورو (حوالي 700 دولار)، ولأصحاب كل منزل مدمر مساعدة قيمتها أربعة آلاف يورو (حوالي 5,625 دولار).

قدرت الحكومة المُقالة كلفة إعادة إعمار ما دمره الاحتلال بنحو 2.215 مليار دولار، وتمسكت بالإشراف على الإعمار، ورفضت أي إشراف مباشر لحكومة فياض في رام الله على الإعمار[22]. غير أنها لم تمانع أن تقوم الجهات المانحة بتنفيذ عملية الإعمار بنفسها أو من خلال الجهات والشركات التي تثق بها، كما استعدت الحكومة لفتح الحدود لإدخال كل ما تتطلبه عملية الإعمار، ولم تمانع من تقديم كافة الضمانات لإنفاق الأموال على المشاريع المحددة، ووفق شروط الشفافية التي ترغب بها الجهات المانحة. غير أن ذلك كله لم يشفع للحكومة، على الرغم من أنها هي التي تدير كافة الأمور على الأرض. وأصرّت الجهات المانحة على التعامل مع الرئيس عباس وحكومة فياض، كما راعت الشروط والاعتبارات الإسرائيلية؛ وهو ما عنى عملياً استمرار الحصار والدمار، وعدم القدرة على إيصال المساعدات وتنفيذ المشاريع.

وشكلت حكومة هنية "اللجنة الوطنية العليا للإغاثة"، للتنسيق والإشراف على جهود الإغاثة، غير أن حركة فتح، والجبهتين الشعبية والديموقراطية، رفضت الانضمام للجنة بسبب طابعها الحكومي؛ بينما انضمّت إليها حركة الجهاد الإسلامي وبعض الفصائل الصغيرة[23].

وقد رحبت الحكومة المُقالة بمؤتمر شرم الشيخ وبأي مؤتمر لإعادة الإعمار، غير أنها رأت أن الجهات المنظمة للمؤتمر اتجهت إلى العنوان الخطأ لأن "فياض لا يمثل الشعب الفلسطيني، وإنما يمثل الإرادة الدولية والأمريكية" بحسب رأيها[24].

وعلى الرغم من المعاناة الهائلة نتيجة الدمار والحصار، إلا أن حكومة هنية استطاعت أن تمسك بزمام الأمور طوال سنة 2009، وتعاملت بقوة وفعالية مع خصومها، كما استفادت بشكل كبير من الأنفاق على الحدود المصرية، والتي قدرتها بعض الأوساط بأكثر من 500 نفق، في إدخال الاحتياجات الأساسية لأهل القطاع المحاصرين، بحيث لبَّت أكثر من 50% من احتياجاتهم. كما أشارت التقارير إلى تمكُّن قوى المقاومة، وخصوصاً حماس، من إدخال كميات من الأسلحة وتوفير استعدادات قتالية أفضل مما كانت عليه قبل الحرب على القطاع. غير أن الاحتلال الإسرائيلي نجح ولو جزئياً في "كيّ الوعي"، إذا ما جاز لنا استخدام هذا المصطلح؛ إذ في الفترة التي سبقت الحرب على القطاع، كانت حماس والحكومة في القطاع تربط ما بين وقف إطلاق الصواريخ والهدنة وبين فكّ الحصار عن القطاع؛ كما كانت الهدنة تُحدد ببضعة أشهر، تعود بعدها المقاومة لإطلاق صواريخها. وهو ما حدث فعلاً في 2008/12/19 عندما أخذت تطلق عشرات الصواريخ يومياً بهدف الضغط لإنهاء الحصار، وتحت شعار حقّ المقاومة. غير أن الفترة التي تلت الحرب على قطاع غزة شهدت هدنة مفتوحة وغير مشروطة، توقفت فيها المقاومة عن إطلاق الصواريخ، على الرغم من استمرار الحصار. وفي المقابل، فإن الأمر نفسه ينطبق على الإسرائيليين، الذين أصبحوا يترددون كثيراً في الهجوم على قطاع غزة، بعد المقاومة البطولية التي واجهوها من حماس وفصائل المقاومة.

ثالثاً: الحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

لم يكن حظّ الحوار الفلسطيني ومساعي تحقيق المصالحة بين فتح وحماس في سنة 2009 بأفضل منها في سنة 2008. إذ ما زال الوضع الداخلي الفلسطيني أمام رؤيتين مختلفتين ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، ومساري المقاومة والتسوية، وفي التكيّف مع الشرعيات العربية والدولية. ولذلك، فمن الظلم تبسيط الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، في كونه مجرد صراع على السلطة. فلا يمكن تفسير صمود حماس في وجه الحصار، وفي وجه العدوان الإسرائيلي على القطاع، وإغلاق مؤسساتها، وسجن ممثليها في المجلس التشريعي، ومطاردة أنصارها في الضفة... بمجرد الرغبة بوضع أفضل في حكم السلطة. كما لا يمكن فهم إصرار فتح على اعتراف حماس بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير، وأن تتشكل حكومة يلتزم برنامجها السياسي ببرنامج المنظمة وشروط الرباعية؛ إلا دفعاً باتجاه برنامج سياسي يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل" ووقف العمل المقاوم.

عانى الحوار الفلسطيني من ثلاث أزمات أساسية:

1. أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك ثوابته وأولوياته، وطرق إدارة الصراع، وبرنامجه السياسي. إذ إن هناك حالة شدّ بين مسار أيديولوجي إسلامي مقاوم،

متطلع للتغيير وفرض معادلات جديدة لإدارة الصراع، وبين مسار وطني براجماتي، متكيّف مع الواقعية العربية والإمكانات الآنية.

2. أزمة الثقة التي تعمّقت نتيجة الانقسام السياسي والفلتان الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون مع الاحتلال بمطاردة حماس ومحاولة اجتثاثها، وبسبب الحملات الإعلامية والأمنية المتبادلة بين الطرفين.

3. أزمة الضغوط والشروط الخارجية، إذ استخدمت شروط الرباعية والمعايير الأمريكية والإسرائيلية كسيف مُسلّط على عملية الحوار، وإن استخدمت صياغات مختلفة ومخففة. فـ"الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة"، و"تشكيل حكومة تفكّ الحصار"... كانت صياغات تعبّر عنها المعاني نفسها بشكل أو بآخر. كما لم تتوقف التهديدات الأمريكية بوقف مسار التسوية، وبقطع المساعدات، والعودة لحصار الضفة... إذا شاركت حماس في حكومة لا تستجيب لشروط الرباعية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من تحقيق المصالحة الفلسطينية، طالما أنها ستكون ذات مسار واحد باتجاه فوز فتح في الانتخابات، وإعادة سيطرتها على قطاع غزة، واحتواء حماس أو تهميشها ونزع شرعيتها الشعبية. أما أي مسار آخر فسيعني بقاء الحصار والأزمة وتشديدهما.

مثّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18) نقطة تحوّل كبيرة، إذ إن الصمود البطولي للشعب والمقاومة أحبط آمال البعض من إمكانية إسقاط حماس بالقوة، كما أن التعاطف الشعبي الكبير فلسطينياً وعربياً وإسلامياً بل ودولياً أعاد الألَق لحماس وتيار المقاومة، وأخرجها من الزاوية التي حُشرت فيها في خريف 2008، نتيجة عدم مشاركتها في الحوار الوطني الذي كان مقرراً في القاهرة، واتهامها بالتسبب في إفشاله. كما أن الأداء الباهت والمرتبك للحكومة في رام الله، جعل قيادة فتح وحكومة فياض في وضع حرج في نظر الكثيرين. وأخذت تتزايد الدعوات في أوساط فتح والسلطة للحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووقف حملات التحريض المتبادلة، كما قامت السلطة بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل".

وهكذا، فإن أحد نتائج العدوان على غزة كان الاندفاع باتجاه الحوار الوطني. وأصبحت حماس في وضع قوي لم تعد تشعر فيه بأنه يمكن فرض شروط عليها، أو استضعافها وتهميشها في العملية السياسية. كما احتفظت حماس بورقة انتهاء ولاية الرئيس عباس في 2009/1/9 بحسب النظام الأساسي (الدستور) الفلسطيني، غير أنها لم تستخدمها بشكل جاد أو فعّال، وإن كانت لوَّحت بها بين فترة وأخرى. ولعلها أرادت استخدامها كورقة ضغط، مع إبقائها ضمن النقاط التي يمكن التفاهم عليها، أو إيجاد مخارج سياسية وقانونية لها، عند الجلوس على طاولة المفاوضات.

أسهم وقف الحملات الإعلامية بين فتح وحماس في إيجاد أجواء إيجابية لبدء الحوار، غير أن إطلاق سراح معتقلي حماس في الضفة الغربية ظلّ مطلباً ملحّاً لحماس، التي أصرّت على إطلاق

سراحهم قبل البدء بالمفاوضات. وبينما كانت السلطة في رام الله تنكر وجود معتقلين سياسيين، كانت حماس تتحدث عن قوائم بأسماء نحو 500 معتقل. وقد تأخر إطلاق الحوار الذي كان مقرراً في 2009/2/22 بسبب هذه المسألة[25]. وكانت السلطة في رام الله قد أطلقت 21 معتقلاً في شباط/ فبراير 2009، ووعدت بإطلاق ثمانين معتقلاً يوم 2009/2/23[26]؛ غير أن القيادي في حماس رأفت ناصيف نفى إطلاق سراح الثمانين، قائلاً إن العكس هو الصحيح، وإن "ما نشاهده في الواقع هو استمرار لحملة وممارسات على الأرض ستكون لها انعكاسات سلبية على أجواء الحوار"[27].

ظلّت قضية معتقلي حماس في الضفة أحد أبرز القضايا الضاغطة على أجواء المفاوضات طوال سنة 2009، وتسببت في تعثرها بين حين وآخر، غير أن قيادة فتح والسلطة في رام الله لم تستجب لكافة الضغوط، لأنه لا يوجد معتقلون سياسيون حسبما تقول. وليس من المؤكد أن سبب ذلك هو رغبة قيادة فتح باستخدام ورقة المعتقلين لأقصى حدٍّ ممكن، وإنما قد يكون عدم رغبتها في إطلاق سراحهم لضمان بقائها دون منافس في الضفة، ولطمأنة الإسرائيليين والأمريكان على التزامها بمكافحة "الإرهاب" وببنود خريطة الطريق، وبتطبيق الإصلاحات الأمنية التي يشرف عليها الجنرال الأمريكي كيث دايتون Keith Dayton، وبشكل يجعل هذه الإجراءات مساراً منفصلاً عن مسار الحوار الفلسطيني.

جرى التوافق على أن يتمّ الحوار الفلسطيني تحت رعاية مصرية، وهي رعاية كانت قد نشطت في النصف الثاني من سنة 2008، لكنها تعثّرت عندما اعتذرت حماس ومعها ثلاثة فصائل فلسطينية عن حضور مؤتمر المصالحة، الذي كان مقرراً عقده في القاهرة في 2008/11/10، مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في الضفة، وبالسماح لوفدها عن الضفة بالقدوم، وبمشاركة عباس في جلسات الحوار كلها، وليس مجرد حضوره حفل الافتتاح[28]. وقد أثار ذلك غضب مصر، لكنها سرعان ما استجابت لرعاية الحوار، بعد الحرب على قطاع غزة، مع السعي قدر الإمكان لإيجاد الظروف المناسبة لإنجاح الحوار.

أُطلقت عملية الحوار بلقاءات بين فتح وحماس يومي 24-2009/2/25، تبعتها مشاركة الفصائل الأخرى في 2009/2/26. وتشكَّلت خمس لجان تناولت خمس قضايا هي: الانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية. وقد ظهرت تأكيدات من حماس وفتح بالحرص على إنجاح الحوار. فقد دعا محمود عباس وفد فتح "لإنجاح الحوار بشتى الوسائل"[29]، بينما قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إن حماس "تسامت" على جراحها النازفة في غزة، ومعاناة مئات من سجنائها في الضفة، استجابة لدعوات الحوار، وتأكيداً على المضي في مشروع المصالحة الوطنية[30]. وأكَّد إسماعيل هنية أن "موضوع المصالحة وإنهاء الانقسام قرار استراتيجي في حركة حماس، وهو موقع الإجماع، والرغبة في إنجاح الحوار تلقى قوة دفع في كل الأوساط الحركية في الداخل والخارج"[31].

عُقدت ست جولات للحوار كان آخرها في 28-2009/6/30، ويظهر أن تقدماً كبيراً حدث في عدّة مسارات. ودعت مصر إلى جولة سابعة وأخيرة في 25-2009/7/27، تتكلل بتوقيع المصالحة في اليوم التالي لانتهاء الجولة، غير أن حماس أكدت مرة أخرى على مطلبها بتبييض سجون الضفة من المعتقلين السياسيين قبل التوقيع على اتفاق المصالحة؛ واتهمت فتح بعدم الجدية في المصالحة وإنهاء الانقسام[32]. لم تقم السلطة في رام الله بإطلاق المعتقلين، ولم تنعقد الجولة السابعة، وانشغلت فتح بعقد مؤتمرها السادس في 2009/8/4، كما اعتذرت فتح عن عقد الجولة المقترحة في 2009/8/25 وطلبت تأجيلها إلى أجل غير مسمى، نظراً لعقد جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني يومي 26-2009/8/27[33].

كان من الواضح أن أجواء عدم الثقة، وأنّ الخبرة التاريخية السلبية بين فتح وحماس، جعلت مسألة الاتفاق أمراً أكثر صعوبة، وتطلبت الدخول في التفاصيل، ومحاولة إيجاد التصورات والضمانات الكافية لإنجاز اتفاق ناجح.

دفع تفاؤل محمود عباس والسلطة الفلسطينية في رام الله بإمكانية إحداث اختراق في مسار مفاوضات التسوية السلمية، بعد تولي باراك أوباما Barack Obama للرئاسة الأمريكية، ومحاولته الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف الاستيطان؛ إلى التريث في عقد أي اتفاق مع حماس، من شأنه أن يفسد الأجواء مع أمريكا، أو لا يلبي متطلبات عملية التسوية. كما يظهر أن طول أمد المفاوضات، وتراجع الوهج والألق الذي تمتعت به حماس في البداية نتيجة معركة غزة، وزيادة الحصار الخانق على قطاع غزة، الذي أضيف إليه الدمار ومنع الإعمار، قد دفعت قيادة فتح إلى تصليب موقفها بشكل أكبر مع استمرار جولات الحوار؛ وزيادة الحديث عن تشكيل حكومة تقبل شروط الرباعية، وإجراء الانتخابات دون ضرورة الاتفاق على كافة القضايا.

وقد زاد هذا من خشية قيادة حماس أن تكون عملية الحوار تستهدف في النهاية إجراء انتخابات مضمونة النتائج، تؤدي لنزع الشرعية الشعبية عن حماس، وتضمن عودة سيطرة فتح على قطاع غزة، بحيث يكون ذلك مجرد تكريس لقيادة فتح للشعب الفلسطيني، لتكون في وضع تفاوضي أفضل في عملية التسوية، وتكون أكثر قدرة على التحدث باسم الفلسطينيين.

ركزت حماس في الحوار على أن يكون اتفاق المصالحة اتفاقاً شاملاً يعالج الملفات الخمسة ويضمن تنفيذها على الأرض بشكل متوازٍ، كما رفضت الضغوط الخارجية وبالذات معايير اللجنة الرباعية في إنجاز المصالحة، ثم إن قضية إطلاق سراح المعتقلين في الضفة الغربية كانت حاضرة دائماً كشرط أساسي مسبق للتوقيع على الاتفاق. أما فتح فركزت على تشكيل حكومة توافق وطني تكون مؤهلة لفكّ الحصار، وعلى عمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

كانت استقالة حكومة سلام فياض مؤشراً إيجابياً لدى حماس يشير إلى جدية فتح في تحقيق المصالحة. غير أن إعادة تكليف فياض بتشكيل الحكومة بعد ذلك بحوالي شهرين قد ألقى بظلاله السلبية على الحوار. ثم إن قيام قيادة فتح بعقد مجلس وطني فلسطيني في آب/ أغسطس 2009، بحجة استكمال انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قد مثّل مؤشراً آخر بالنسبة لحماس وقوى المعارضة على تراجع فتح تجاه عملية المصالحة، لأن تشكيل الحكومة وانتخاب قيادة المنظمة كانا في صلب أجندة الحوار الفلسطيني، وليس من المناسب في رأي حماس وقوى المعارضة اتخاذ هذه الإجراءات في أجواء تمهد للوصول إلى مصالحة حقيقية.

حظي ملف تشكيل الحكومة بنقاش كبير، فبالنسبة لفتح يجب أن تتمكن هذه الحكومة من فكّ الحصار، ولذلك عليها أن تلتزم بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير والاتفاقات التي وقعتها المنظمة[34]، وهو ما يعني فعلياً القبول بشروط الرباعية بما في ذلك وقف المقاومة المسلحة والاعتراف بـ"إسرائيل"... وهذا لم يكن وارداً لدى حماس وفصائل المقاومة. ولم يكن لدى حماس مانع أن تتشكل الحكومة على أساس وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، التي حظيت بشبه إجماع بين الفصائل. كما لم يكن لدى حماس مانع أن تكون هذه الحكومة حكومة مهمات، تتولى مسائل ترتيب الانتخابات وإعادة إعمار غزة وإصلاح الأجهزة الأمنية... وغيرها[35].

وفي أثناء الجولة الثانية من الحوار، طالب رئيس وفد حركة فتح أحمد قريع بحكومة "تعترف اعترافاً شفافاً كالكريستال بإسرائيل"، في سياق ردّه على اقتراح الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي أن تتشكل حكومة دون برنامج سياسي[36].

وقد حاول أبو مازن أن يجد مخرجاً لمشكلة تشكيل الحكومة باقتراحه أن ترشح حماس أربعة منها ليكونوا وزراء في حكومة التوافق الوطني، ويكونوا كـ"فدائيين" بحيث يلتزمون بالاتفاقات المُوقَّعة بشكل شخصي، ويذكروا أنهم يمثلون أنفسهم وليس موقف الحركة، وذلك من أجل أن تنال الحكومة القبول الدولي. وقد لاحظ محمود الرمحي أمين سرّ المجلس التشريعي أن الاقتراح لم يكن جاداً، فضلاً عن أن حماس لن تقبل به[37].

الملف الأمني كان من الملفات المعقدة أيضاً، والتي شهدت جدالاً ساخناً طوال جلسات الحوار، إذ حاولت فتح في البداية أن تقتصر الترتيبات والإصلاحات الأمنية على قطاع غزة، مطالبة بعودة عدد كبير من منتسبي الأجهزة الأمنية ممن توقفوا عن أعمالهم بعد سيطرة حماس على القطاع. أما حماس فأصرّت على إدخال الضفة الغربية ضمن الترتيبات الأمنية. وقد ألقى الاعتقال السياسي والإجراءات الأمنية ضدّ المؤسسات في الضفة والقطاع بظلاله على الحوار. وكان لاستشهاد عدد من عناصر حماس على يد عناصر السلطة في قلقيلية في 2009/5/31 وقع كبير؛ إذ اعتبر خالد مشعل بعد مباحثاته مع الوزير عمر سليمان أن "العقبة الكؤود أمام المصالحة الفلسطينية هي ما يجري في

الضفة من اغتيالات واختطافات"، وقال إن "هناك حملة لاجتثاث حركة حماس، تمارسها أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية"[38]. وقد بذل المصريون جهوداً كبيرة لحلّ مشكلة المعتقلين، خصوصاً في صيف 2009، وتابعت وفود أمنية مصرية ذلك في فلسطين المحتلة ودمشق[39].

وبشكل عام، يظهر أن الجولة السادسة للحوار، أحدثت تسويات مقبولة للطرفين في عدد من الملفات الحساسة كالأمن، والمعتقلين، كما وافقت فتح وحماس على تشكيل لجنة مشتركة من كافة الفصائل للتنسيق والإشراف على اتفاق المصالحة، بحيث تنهي أعمالها فور إجراء الانتخابات[40]. وقد أثار هذا البند اعتراض عدد من فصائل المنظمة، وخصوصاً الجبهة الديموقراطية، من منطلق أنه سيعطي شرعية لـ"انقلاب حماس" في غزة، بينما رفضته الجبهة الشعبية، لأنها ترى أنه "سيكرس الانقسام"، حيث ستعمل اللجنة على التنسيق بين حكومتي غزة ورام الله[41].

ويظهر أنه قد تمّ تجاوز عدد من العقبات خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2009، وحدثت توافقات على إدماج ثلاثة آلاف عنصر من الأجهزة الأمنية السابقة في الأجهزة الأمنية العاملة في غزة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع بمساعدة ضباط أمن مصريين وعرب، وتحديد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في يوم 2010/6/25، وأن تعقد انتخابات المجلس التشريعي ضمن نظام انتخابي مختلط (75% وفق نظام التمثيل النسبي، و25% وفق نظام الدوائر)...[42].

وظهرت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2009 تصريحات من فتح وحماس، تشير إلى قرب توقيع اتفاق المصالحة، حيث كان متوقعاً أن تلتقي الوفود الفلسطينية في 2009/10/19 ثم يتمّ التوقيع بعد ذلك بستة أيام. غير أن صدور تقرير جولدستون، وقرار السلطة بطلب تأجيل التصويت عليه في مجلس حقوق الإنسان Human Rights Council التابع للأمم المتحدة United Nations (UN)، وما ترافق معه من تصعيد إعلامي وغضب شعبي، يتهم السلطة في رام الله بالتقصير وارتكاب "جريمة" بحقّ دماء الشهداء، ويشكك في أمانتها ومصداقيتها، أدى إلى مطالبة حماس لمصر بتأجيل التوقيع على الاتفاق حتى تهدأ النفوس؛ بينما رأت القاهرة في تأجيل التوقيع خسارة كبيرة للشعب الفلسطيني، وإهداراً للجهد المصري[43].

قدمت مصر نصّاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة الفلسطينية وطلبت من فتح وحماس توقيعه بحدٍّ أقصى في 2009/10/15، على أن تتسلم مصر توقيعات باقي الفصائل في الأيام الخمسة التالية[44]. وفي أجواء فضيحة تقرير جولدستون سارعت قيادة فتح إلى التوقيع على اتفاق المصالحة، وقام أبو مازن بإرسال عزام الأحمد إلى مصر في 2009/10/15 ليسلم القاهرة النصّ الموقع من قبل حركة فتح[45]. أما حماس فطلبت مهلة لقراءة النصّ ومراجعته، بينما أصرّت القاهرة على أن النصّ الذي أعدّته نهائي، وغير قابل للفتح أو النقاش، وأنه يجب أن يوقَّع كما هو[46].

ملخص الورقة المصرية:

ورقة المصالحة المصرية المقترحة من أكثر وثائق المصالحة تفصيلاً، إذ بلغ نصّها نحو 4,100 كلمة، موزعة على 22 صفحة. وقد تضمن نصّها الذي جاء بعنوان "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني، القاهرة، 2009"، وسلمته مصر للفصائل الفلسطينية، النقاط التالية:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية: تنصّ الورقة على تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتمّ التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل. ويتمّ تشكيل مجلس وطني جديد، بما يضمن تمثيلاً فلسطينياً واسعاً في الداخل والخارج. وتقوم اللجنة المكلفة بتطوير المنظمة باستكمال تشكيلها، وعقد أول اجتماع لها فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق. وتقوم بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من المنظمة والسلطة، وبما يحافظ على مرجعية المنظمة للسلطة، ويضمن عدم الازدواجية.

وحتى انتخاب المجلس الوطني الجديد، تتمثل مهام اللجنة في وضع الأسس والآليات للمجلس، ومعالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني، واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار.

ثانياً: الانتخابات: تؤكد الورقة على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس، بشكل متزامن يوم الإثنين 2010/6/28، ويلتزم الجميع بذلك. وتجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل، في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط على أساس 75% قوائم، 25% دوائر، ونسبة الحسم 2%. ويقسم الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى 16 دائرة انتخابية (11 في الضفة وخمس في غزة). وتجري الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكان اتخاذ التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية ومع آلية للرقابة. ويقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات، بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن: يدعو البند الخاص بالأمن إلى صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية، مع تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة، التي يجب أن تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي. وتنصّ الورقة على أن أي تخابر أو إعطاء معلومات للعدو، تمسّ الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة، يعتبر خيانة عظمى. كما تنصّ على تحريم الاعتقال السياسي، واحترام الأجهزة الأمنية لحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة، وإبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية.

وتنصّ في الوقت نفسه على تجريم وتحريم استخدام السلاح، لأسباب خارج المهمات الوظيفية، وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.

وتنصّ الورقة على تشكيل لجنة أمنية عليا، يُصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها. ويتمّ إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية بمساعدة مصرية وعربية، مع التأكيد على حقّ الضمان الوظيفي لجميع العاملين فيها.

رابعاً: المصالحات الوطنية: تدعو الورقة إلى نشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية والعيش المشترك، وحلّ جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً، ووضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة، والوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل، والعمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم، وإصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي.

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني: تتشكل اللجنة من 16 عضواً من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين، وتسمي كل من فتح وحماس ثمانية أعضاء، ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها. ويكون الرئيس محمود عباس هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس المنظمة والسلطة. وتكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وتتولى هذه اللجنة تنفيذ اتفاق المصالحة من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، وتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، والإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية، ومتابعة عمليات إعادة الإعمار في غزة.

وتنصّ الورقة أيضاً على معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام، بما يشمل تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات الصلة. وتشكل لجنة إدارية قانونية لدراسة القضايا المذكورة. وتدعو الورقة لعودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة وغزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 2007/6/14 (الحسم العسكري) إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيبين على خلفية الانقسام. وتشكيل وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وتعتبر الورقة أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه، في أثناء مرحلة المواجهات الداخلية، ضحايا العنف، وتتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية.

سادساً: المعتقلون: تُحلّ هذه المشكلة من خلال قيام كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتمّ تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني. ويقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كل الفصائل فور توقيع الاتفاقية[47].

استفادت قيادة فتح والسلطة في رام الله من توقيعها على الوثيقة المصرية، ومن تَمنُّع حماس عن ذلك، في الخروج من مأزق فضيحة تأجيل تقرير جولدستون، وفي شنّ هجوم إعلامي واسع ومضاد على حماس، بأنها تعرقل جهود الوحدة الوطنية والمصالحة. وقد استفادت فتح من الرغبة الصادقة فلسطينياً وعربياً ودولياً في تحقيق المصالحة، في محاولة حشر حماس في الزاوية. أما حماس التي رفضت التوقيع تحت الضغط، وأصرّت على مطابقة النصّ بما تمّ الاتفاق عليه في محاضر الجلسات السابقة، فقد بدا موقفها مرتبكاً شيئاً ما باختلاف تصريحات قادتها بشأن إمكانية التوقيع على الورقة، والملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار. وواجهت مهمة صعبة في إقناع المُتابع العادي، بأن وجاهة ملاحظاتها تستحق عدم التوقيع. كما حدثت تسريبات عن اختلاف بين موقفي قيادة حماس في غزة ودمشق بشأن التوقيع، حيث ذُكر أن قيادتها في دمشق أكثر تشدداً من قيادتها في غزة.

لعبت أزمة الثقة والخبرة التاريخية السابقة دورها في إصرار حماس على تدقيق النصوص، وتثبيت عبارات ترى أنّ نزعها أو تغييرها يمكن أن يستخدم مخرجاً للتنصل أو التراجع عن الالتزامات. وقدّمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرّت على تضمينها في النصّ أو وضعها في ملحق بالنصّ، بحيث يأخذ قوته القانونية والسياسية. وتلخصت أبرز الملاحظات في:

1. إضافة جملة "تعتبر هذه المهام أعلاه غير قابلة للتعطيل باعتبارها إجماعاً وطنياً تمّ التوافق عليه" إلى الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد الحديث عن مهام الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

2. تعديل الفقرة الخاصة بلجنة الانتخابات لتنصّ على "تشكيل لجنة الانتخابات بالتوافق الوطني، ويصدر الرئيس مرسوماً بذلك"؛ وهو بخلاف النصّ الموجود في الورقة الذي ينصّ على أن الرئيس الفلسطيني يقوم بتشكيل لجنة الانتخابات، بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

3. المطالبة بإضافة نصّ يوضّح بأن تشكيل اللجنة الأمنية العليا "يتمّ التوافق عليه".

4. تعديل نصّ "يتمّ إعادة وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية عربية..."، وذلك بإضافة كلمة "بناء" بعد كلمة "إعادة"[48].

غير أن الحكومة المصرية وحركة فتح رفضتا فتح الورقة للنقاش أو إدخال أية تعديلات عليها. وهكذا، ظلّ مشروع المصالحة يواجه حالة من التّعثُّر الذي لم تنفع معه محاولات فلسطينية من جهات مثل الجبهة الشعبية، ومن شخصيات مستقلة مثل منيب المصري... للوصول إلى حلول مناسبة، كما حصلت محاولات قطرية وسعودية وسودانية وليبية للتوسط، استمرت حتى قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية في سرت في ليبيا في أواخر آذار/ مارس 2010، ولكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة.

رابعاً: الانتخابات

بَنت حماس موقفها من انتهاء ولاية الرئيس عباس على أساس النصّ الدستوري الذي حدد ولاية الرئيس بأربع سنوات، بحيث تنتهي بنهاية يوم 2009/1/8. أما حركة فتح فتبنّت وجهة النظر القائلة بتمديد ولاية الرئيس عباس حتى موعد انتخابات المجلس التشريعي، بناء على القانون رقم 9 لسنة 2005، الذي ينصّ على إجراء الانتخابات الرئيسية والتشريعية في وقت واحدٍ معاً. وبغض النظر عن الجدل الذي دار حول أن النصّ الدستوري هو نصّ حاكم ومهيمن، أو أن القانون الذي أصدره عباس جاء موضحاً ومفسراً، فإن جوهر المشكلة كان سياسياً.

وقد صدرت تصريحات متعددة من قيادات حماس تؤكد على انتهاء ولاية الرئيس عباس[49]. وكانت بعض أدبيات حماس تتحدث بين حين وآخر عن "الرئيس المنتهية ولايته". غير أن أجواء العدوان على غزة، وما تلاها من جولات حوار للوصول إلى المصالحة، جعلت حماس تتعامل مع عباس كرئيس أمر واقع. ولم تقم بإجراءات عملية حقيقية، أو باتخاذ سياسات حاسمة تجاه رفض التعامل مع عباس كرئيس للسلطة طوال سنة 2009. كما أن نصوص الورقة المصرية تحدثت عن عباس كرئيس في مواضع عدة، ولم يكن ذلك محطّ اعتراض جادّ من حماس. هذا فضلاً عن أن حماس وافقت في الورقة المصرية على خوض الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت واحد.

مسألة الانتخابات أخذت جانباً كبيراً من الحوار الفلسطيني، فبينما كانت فتح وفصائل منظمة التحرير تُصرّ على إجراء الانتخابات وفق نظام النسبية الكامل، كانت حماس تطالب بنظام مختلط يجمع بين الدوائر والنسبية، كما حدث في انتخابات سنة 2006 (50% دوائر، و50% نسبية). وكانت حماس ترى أن نزول مرشحين، على قوائمها أو قوائم فصائل المقاومة قد يعطي فرصة ومبرراً للاحتلال الإسرائيلي لمطاردة المرشحين واعتقالهم، خصوصاً في الضفة الغربية؛ هذا فضلاً عن مشاكل نظام النسبية الذي يعطي للفصائل الصغيرة أدواراً أكبر بكثير من حجمها في توجيه اللعبة

السياسية من خلال التحالف مع طرف دون آخر مقابل مكاسب وشروط معينة، عندما لا يحصل أي من الفصائل على الأغلبية النسبية (نصف المقاعد زائد واحد). ثم إن حماس وافقت على 40% للدوائر و60% للنسبية، ثم عادت ووافقت بعد طول نقاش على 25% للدوائر و75% للنسبية، وهو ما وافقت عليه فتح أيضاً.

بحسب الورقة المصرية، كان هناك توافق فلسطيني على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن يوم 2010/6/28؛ إذ لم يكن هذا الموعد نقطة خلاف بين الفصائل الفلسطينية. غير أن أجواء أزمة تقرير جولدستون، وإصرار حماس على مراعاة ملاحظاتها قبل التوقيع على الورقة المصرية، قد دفع أبا مازن يوم 2009/10/23 لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية[50]. وقد فُسر ذلك بأنه تجاوز لحماس ومحاولة فرض مسارات معينة للعمل الفلسطيني، أو أنه محاولة للضغط على حماس للتوقيع على الورقة المصرية.

أعلن المجلس المركزي الفلسطيني دعمه لمرسوم الانتخابات[51]. واعتبرت فتح المرسوم استحقاقاً دستورياً لا بدّ منه، وأنه يمهد الطريق أمام العودة إلى الشعب للخروج من الأزمة. ودعت الجبهة الديموقراطية على لسان عضو مكتبها السياسي صالح زيدان إلى تنفيذ المرسوم. كما أيّد كل من حزب الشعب، والاتحاد الديموقراطي الفلسطيني "فدا"، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، تنفيذ المرسوم[52]. أما حركة حماس فقد رفضت مرسوم الانتخابات. وذكر عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي أن هذا المرسوم يحتاج إلى مصادقة المجلس، خصوصاً وأن هناك 110 نواب متواجدون، وهناك أغلبية برلمانية لعقد أي جلسة للمجلس التشريعي[53]، بينما تقوم السلطة في رام الله بمنع انعقاده. أما أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي فقال إن عباس فاقد لـ"الصفة القانونية والوطنية"[54]، وأضاف إن عباس "لا يملك أية صفة دستورية تخوله إصدار مراسيم أياً كان مضمونها لانتهاء ولايته"، واعتبر أن المرسوم "لا قيمة له من الناحية الدستورية"[55]. وأعلنت حماس في بيان لها أن عباس ضرب "عرض الحائط بجهود المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام"، وأكدت حماس رفضها للمرسوم، معتبرة إياه غير شرعي، لأن "عباس فقد شرعيته، وانتهت ولايته القانونية"[56].

رأت حركة الجهاد الإسلامي في المرسوم "ضربة جديدة لجهود الحوار والمصالحة". أما الجبهة الشعبية فحاولت إمساك العصا من الوسط، فاعتبرت المرسوم "استحقاقاً دستورياً"، غير أنها لم ترَ فيه "أولوية"[57]. وأدان تحالف القوى الوطنية في دمشق المرسوم، وتحدث خالد مشعل باسم التحالف في ختام الاجتماع الذي عقده قائلاً إنها "خطوة غير شرعية، وغير قانونية"، وهي تؤدي إلى تعميق الانقسام "فلا انتخابات في ظلّ الانقسام... المصالحة أولاً ثم الاحتكام إلى الانتخابات في ظروف طبيعية ونزيهة"[58].

رفضت حركة حماس السماح للجنة الانتخابات المركزية بالعمل في القطاع، وهددت بمحاسبة كل من يحاول التعامل مع الانتخابات[59]. وفي 2009/11/12 أعلنت لجنة الانتخابات أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في موعدها الذي حدده المرسوم الرئاسي، بسبب عدم قدرتها على العمل في القطاع[60]. وقد أدى ذلك إلى صرف الرئيس عباس وحركة فتح النظر عن السير في العملية الانتخابية في 2010/1/24.

ومن جهة أخرى، أعلن الرئيس عباس في 2009/11/5 عن عدم رغبته في الترشح لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، مؤكداً أن ذلك ليس من باب "المساومة أو المناورة أو المزاودة"[61]. ولعل عباس أراد بذلك التعبير عن إحباطه من الوضع الداخلي الفلسطيني، ومن انغلاق مسار التسوية، غير أنه ليس من المستبعد أنه كان يريد الاطمئنان إلى وجود دعم قوي داخلي وخارجي لعودته للرئاسة من خلال قياس ردود الفعل، والاتصالات لثنيه عن موقفه. وكان عباس قُبيل إعلانه عن عدم الترشح، قد عبر لعدد من قيادات الأمن والسلطة عن إحباطه الشديد من المواقف والسياسات الإسرائيلية والأمريكية والعربية[62].

تلقى أبو مازن دعماً من قيادة فتح للترشح لولاية ثانية، ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما تلقى اتصالات من رؤساء "إسرائيل" وأمريكا ومصر ومن ملك الأردن لمحاولة ثنيه عن قراره... ومن جهات عديدة تدعم مسار التسوية، وتحسب على ما يسمى تيار "الاعتدال"[63]. وحدثت ضغوط ألا يقدم عباس استقالته حتى لا يحصل فراغ دستوري، فيحلّ مكانه رسمياً القيادي في حماس عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي. غير أن عباس قال إنه لن يترك موقعه إلا بعد إجراء الانتخابات المقبلة[64]، ولكنه استمر في التأكيد على عدم رغبته في الترشح لولاية ثانية.

حاول المجلس المركزي لمنظمة التحرير توفير غطاء لعدم انعقاد الانتخابات في موعدها، فقرر في 2009/12/16 تمديد ولاية رئيس السلطة وولاية المجلس التشريعي، حتى إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع[65]. لم تحاول قرارات المجلس المركزي توفير الغطاء للرئيس عباس فقط، وإنما سعت أيضاً لإعطائه للمجلس التشريعي، ربما حتى لا يفهم أن الدعم فقط متجه للرئاسة، وحتى لا يزداد شرخ الانقسام؛ غير أن ذلك ممكن أن يفهم من جهة أخرى باعتباره استخداماً لصلاحيات لا يملكها، وفرضاً لوصاية ليست له. وهو ما ذكرته حركة حماس من أن المجلس المركزي لا يملك الصلاحية الدستورية للتمديد للرئيس عباس، لأنه "هيئة غير شرعية" و"منبثقة عن هيئات منتهية الصلاحية"[66].

وعلى هذا فقد انتهى المشهد الانتخابي الفلسطيني سنة 2009 على حالة من الارتباك، واللايقين، مرتبطة بشكل أساسي بتحقيق المصالحة الفلسطينية. وبوجود ظروف موضوعية محلية وإقليمية ودولية تمكن من إجراء انتخابات تشارك فيها كافة الفصائل الفلسطينية.

خامساً: منظمة التحرير الفلسطينية

لم تكن حال منظمة التحرير سنة 2009 بأحسن من حالها في السنوات السابقة، إذ استمرت تحت هيمنة حركة فتح، ولم تتمكن من استيعاب حماس وغيرها من فصائل المقاومة، كما لم تتمكن من تجديد بنيتها وهياكلها. وظلّت مؤسساتها تعاني من كونها منقوصة الشرعية، بسبب انتهاء صلاحياتها منذ سنوات عديدة.

الأداء الباهت لقيادة المنظمة في أثناء حرب غزة، وحالة الإحباط من إغلاق أبواب المنظمة في وجه عملية الإصلاح وإعادة البناء، دفعت خالد مشعل للإعلان في مهرجان "وانتصرت غزة"، الذي عقد في الدوحة في 2009/1/28، إلى الإعلان أن حماس تعمل "مع كافة الفصائل لإنشاء مرجعية فلسطينية تحافظ على حق العودة وتتمسك بالحقوق والثوابت"[67].

أثارت تصريحات مشعل زوبعة كبيرة في الساحة الفلسطينية، إذ استغلتها حركة فتح وأوساط قريبة منها في الهجوم على حماس، مستفيدة من المشاعر التقليدية لدى الفلسطينيين في الرغبة في الوحدة، والشعور بأن المنظمة هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني. كما رأى فيها البعض فرصة للنَّيل من حماس، التي كانت قد بلغت أوج شعبيتها إثر صمودها في معركة العدوان على غزة، والتي ترافقت مع انتقادات شعبية قاسية للسلطة وقيادتها في رام الله. وظهرت تصريحات من قيادات في السلطة وفتح من قبيل التعهد بالتصدي لحركة حماس "التي تحاول وأد المنظمة"[68]، ومن قبيل أن "محاولات مشعل ستبوء بالفشل"، وأن فتح ستتصدى "للمؤامرة الإيرانية"[69]، ومن قبيل أن حماس "رفضت منذ بدايتها الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني"[70]؛ وأن تصريح مشعل "مؤامرة وانقلاب مرفوض ومستنكر على منظمة التحرير"[71].

وهكذا فإن الجدل أخذ طابعاً عدائياً مستفزاً، لم يحاول الإجابة بجرأة عن أسباب الحالة البئيسة التي وصلت إليها المنظمة، ومن هو المستفيد من تعطيل مؤسساتها التشريعية ودوائرها التنفيذية، أو مِن تحويلها إلى مجرد أداة بيد فصيل معين، أو مِن وضْعها في غرفة الإنعاش ليتمّ إيقاظها عند الحاجة لبعض "الأختام" للتصديق على بعض القرارات. وقد كان القيادي الفتحاوي حسام خضر أكثر وضوحاً عندما دعا إلى تدارس الأمر بالجدية اللازمة، مبيناً أن على قيادة المنظمة وفتح والسلطة "الاستعداد ليس فقط لشراكة حماس، وإنما أيضاً لقيادتها للمنظمة"[72].

وقد أوضح محمد نزال عضو المكتب السياسي لحماس بأن مشعل لم يقصد الدعوة إلى إلغاء المنظمة أو إيجاد بديل عنها؛ وإنما قصد الدعوة لإيجاد إطار للفصائل الفلسطينية المستبعدة من دخول المنظمة للتنسيق فيما بينها[73].

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في ملف الحوار الفلسطيني، وتعرضت إلى نقاشات مستفيضة، وتمّ الاتفاق على النقاط المرتبطة بإصلاحها وانتخاب مجلسها الوطني وقيادتها الجديدة... كما ظهر في الورقة المصرية المشار إليها سابقاً.

وفي صيف 2009 اتجهت رغبة قيادة فتح لاستكمال المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية التي فقدت نصابها القانوني، بسبب وفاة أو تغيّب عدد من أعضائها. وقد كان ذلك مؤشراً سلبياً بالنسبة لحماس، والفصائل المعنية بإعادة بناء وترتيب المنظمة على أسس جديدة، إذ ترافق ذلك مع وضع الرتوش الأخيرة على التفاهمات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، وعلى رأسها مسألة المنظمة. وكان الأولى بالنسبة لهذه الفصائل ألا تستعجل فتح ملء الشواغر دون توافق، وألا تقوم بترتيبات تكرس هيمنة فتح واستبعاد الآخرين، وتتابع استخدامها كأداة في وجه المعارضة[74]. غير أن فتح كانت لا ترى مبرراً للانتظار لأمدٍ غير معلوم لدخول المصالحة موضع التنفيذ، وكانت ترى ضرورة عمل ترتيبات ولو مؤقتة لتسيير الحد الأدنى من مهام المنظمة، التي مهما قيل فيها، فإنها تظلّ عربياً ودولياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

أعلن سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، أن المجلس سيعقد جلسة طارئة غير عادية يوم 2009/8/25، في مقر الرئاسة برام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية يحلّون محلَّ الأعضاء الستة الذين تُوفوا، وهم ياسر عرفات، وياسر عمرو، وسليمان النجاب، وفيصل الحسيني، وإميل جرجوعي، وسمير غوشة[75].

انعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، وهؤلاء أعضاء مسجلون منذ سنة 1996، وكان من المفترض أن تنتهي مدة مجلسهم بعد ثلاث سنوات. وقد تمّ التوافق في الاجتماع على اختيار أربعة أعضاء بالتزكية هم صائب عريقات (فتح)، وأحمد مجدلاني ممثلاً لجبهة النضال الشعبي، وحنا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا. أما المقعدان الباقيان ففاز فيهما أحمد قريع من حركة فتح بـ 234 صوتاً، وحنان عشراوي (مستقلة) بـ 182 صوتاً. وبذلك أصبحت اللجنة التنفيذية تضمّ 18 عضواً هم: محمود عباس، وصائب عريقات، وفاروق القدومي، وأحمد قريع، وتيسير خالد، وعبد الرحيم ملوح، وعلي إسحق، وأبو إسماعيل، وحنا عميرة، وصالح رأفت، وياسر عبد ربه، وأسعد عبد الرحمن، ورياض الخضري، وغسان الشكعة، ومحمد زهدي النشاشيبي، وزكريا الآغا، وحنان عشراوي، وأحمد مجدلاني[76].

أثار انعقاد المجلس الوطني في رام الله تحت الاحتلال الإسرائيلي انتقادات قوية حول حقيقة الحرية التي يتمتع بها المجلس تحت الاحتلال، وحول مدى قدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بانتهاء مدته وصلاحية أعضائه.

وأثيرت من جهة ثانية قضية تمثيل ياسر عبد ربه في اللجنة التنفيذية الذي جاء إليها ممثلاً لحزب فدا، والذي استقال منه منذ عدة سنوات، ولم يعد ممثلاً له، بينما دخل لعضوية التنفيذية صالح رأفت ممثلاً عن فدا[77]؛ مع العلم أن هذا الحزب بالإضافة إلى فصيلين تحالفا معه (الديموقراطية وحزب الشعب) لم يستطيعوا الحصول مجتمعين على أكثر من مقعدين في المجلس التشريعي، ولكن يصبح لهم أربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية إذا ما احتسب عبد ربه منهم. اللافت للنظر أن اللجنة التنفيذية شكلت لجنة من أعضائها برئاسة عبد ربه نفسه لوضع خطة تطوير عمل المنظمة ودوائرها[78].

وفي ختام اجتماع المجلس الوطني قال محمود عباس "الآن نستطيع أن نقول إن الشرعية الفلسطينية بخير، وإن النصاب القانوني بخير، وإن منظمة التحرير بخير، وخسئ الخاسئون الذين ينتظرون خراب هذه المنظمة"[79]. وهو تصريح أقرب إلى التمنيات منه إلى الواقع، حتى إن القيادي في فتح نبيل عمرو أشار في اجتماع المجلس إلى اعتراف عباس بأنه تسلّم منظمة التحرير الفلسطينية منذ خمس سنوات ولم يفعل بها شيئاً، واستخدم عمرو عبارة "صحّ النوم"، في إشارة إلى هذا الاعتراف[80].

سادساً: المؤتمر السادس لحركة فتح

منذ أن أوصى المجلس الثوري لحركة فتح في أيلول/ سبتمبر 2004 بعقد المؤتمر السادس لحركة فتح، وتمّ تشكيل لجنة تحضيرية لذلك، والخطوات تجاه عقده تسير بشكل وئيد ومتعثر. وكنا قد تابعنا في التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 الجهود التي بذلت حتى نهاية 2008، لتحقيق الحلم الذي طال انتظاره نحو عشرين عاماً.

جرى الحديث في أوائل سنة 2009 عن مساعٍ لعقد مؤتمر فتح في آذار/ مارس ليتوافق مع ذكرى معركة الكرامة. كما جرى الحديث عن ثلاثة أماكن محتملة لعقد المؤتمر، في مصر والأردن والضفة الغربية. كما كان هناك شبه توافق داخل اللجنة التحضيرية على أن يكون عدد أعضاء المؤتمر نحو 1,500 عضو؛ وكان متوقعاً أن يكون نحو 80% منهم من أبناء الداخل الفلسطيني.

وقد تتابعت تأجيلات انعقاد المؤتمر، كما تتابعت السجالات والصراعات الداخلية بشأن مكان انعقاد المؤتمر وعدد أعضائه. وقد طلبت فتح رسمياً من مصر استضافة المؤتمر، غير أن القاهرة أخبرت فتح في الأسبوع الثاني من نيسان/ أبريل 2009 أنها تحبذ عقد المؤتمر في داخل فلسطين[81]، وبعد ذلك بنحو عشرة أيام أبلغت عَمَّان اعتذارها رسمياً لفتح عن عقد المؤتمر في الأردن[82]. وهكذا، فبعد أن كان التوجه العام في فتح يؤيد الاجتماع في الخارج، أخذ الأمر بالتحول باتجاه عقده في الضفة الغربية، وبدفعٍ قوي من محمود عباس ومؤيديه، في وجه معارضة أخذت تتضاءل مع

الزمن، قادها فاروق قدومي وعدد من رموز فتح في الخارج. وقد حصل اختلاف واضح بشأن المكان عندما أعلن رئيس اللجنة التحضيرية محمد غنيم في 2009/5/10 أن اللجنة قررت عقد المؤتمر في إحدى البلدان العربية؛ كما أكدت اللجنة المركزية لفتح في اجتماع عقدته على هامش اجتماعات اللجنة التحضيرية على قرارها بعقد المؤتمر في الخارج "حرصاً على وحدة الحركة ودورها النضالي، ووحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، بعيداً عن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته وضغوطاته ومخططاته"[83]. غير أن أبا مازن تدخل بشكل حاسم في 2009/5/11، وقرر إنهاء عمل اللجنة التحضيرية وحلّها، كما قرر عقد المؤتمر في الضفة الغربية؛ وهو ما وافق مطالبات قادة فتح المنتخبين عن أقاليم الداخل الفلسطيني[84]. ومن الواضح أن قرار عباس قد أحدث ارتباكاً واعتراضاً داخل اللجنة التحضيرية وبين العديد من قادة فتح، فقد انضم أبو علاء أحمد قريع إلى نصر يوسف وأبو ماهر غنيم في انتقاد موقف الرئيس عباس، وأبلغ قريعٌ عباسَ مباشرة بأن إصراره على عقد المؤتمر في الداخل سيتسبب في شقّ الحركة وانقسامها. وقال قريع إن موقفه كمسؤول للتعبئة والتنظيم لفتح في الداخل يمنعه تماماً من الموافقة على خطط عباس في عقد المؤتمر بالداخل[85].

واتهم 82 قيادياً فتحاوياً؛ في مذكرة نشرت القدس العربي مقاطع منها، الرئيس عباس "بمحاولة الانقلاب على الحركة مستقوياً بالسلطة الفلسطينية"، محذرين من أن الحركة تَتَعرّض لعملية مبرمجة للقضاء عليها، ورافضين عقد المؤتمر السادس في داخل فلسطين[86].

كان من الواضح أن عباس حسم أمره في عقد المؤتمر في بيت لحم[87]، واستطاع استحصال قرار من اللجنة المركزية لحركة فتح في 2009/6/14 بعقد مؤتمرها "داخل الوطن" في 2009/8/4[88]. كما استحصل تأييد المجلس الثوري مذكراً بأن "قرار المجلس الثوري سينفذ بالحرف"[89].

وصلت الحالة إلى "كسر عظام" بين عباس ومعارضيه، عندما قام أمين سرّ حركة فتح فاروق قدومي، في لقاء مع صحفيين، باتهام عباس ومحمد دحلان بالضلوع في قتل ياسر عرفات مسموماً، والتخطيط لاغتيال قادة من حماس وآخرين. قدومي وصف عباس بـ"المنشق عن حركة فتح" وأنه "مستبد بتصرفاته الانفرادية..."[90]. وعلى الرغم مما أثارته هذه الاتهامات الموجهة من شخصية تاريخية وكبيرة في فتح لعباس، فإن الأمر لم يتطور إلى حالة انشقاق أو عصيان كبير داخل فتح، كما لم يتمّ إقامة مؤتمر آخر لفتح من العناصر المعارضة لعباس، كما كان هدد بذلك فاروق قدومي. ويظهر أن عباس وأنصاره كانوا قد رتبوا الأوضاع بشكل يمكّنهم من الإمساك بقوة بمعظم مفاصل حركة فتح، ويسهل عليهم تجاوز هكذا تداعيات، خصوصاً بعد أن تمكنوا من إقناع رئيس اللجنة التحضيرية ومفوض التعبئة والتنظيم في فتح محمد غنيم بالذهاب إلى الداخل. كما أن البيئة الإقليمية العربية كانت تلعب لصالحهم، بحيث لم يكن من السهل على قدومي ورفاقه تشكيل حالة فتحاوية بديلة، أو إقامة مؤتمر لهم في أي بلد عربي. ثم إن الاتهامات والوثائق التي ساقها القدومي

لم تبدُ مقنعة للكثيرين، من حيث تأخُّر توقيتها الزمني نحو خمس سنوات، كما ظهرت في أجواء الخصام السياسي وليس لمجرد كشف الحقائق عند معرفتها.

تمكن عباس من تحشيد اللجنة المركزية لحركة فتح إلى جانبه، والتي وصفت محضر الاجتماع (الوثيقة) الذي أشار إليه القدومي بأنه "مفبرك ومليء بالتفاوضات والأكاذيب، كما أنه يثير الفتنة..."[91]. كما وقفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى جانب عباس، حيث هاجمت بشكل غير مسبوق فاروق قدومي ووصفت تصريحاته بأنها "هستيرية"، وهددت باتخاذ إجراءات ضدّه[92]. أما عباس نفسه فوصف تصريحات قدومي بأنها "أكاذيب وزوبعات لتعطيل مؤتمر فتح السادس"[93]. ولم تمضِ سوى أيام قليلة حتى تمكن عباس ومؤيدوه من امتصاص معظم الأجواء السلبية التي أثارتها تصريحات القدومي واعتراضاته.

مشكلة العضوية في المؤتمر كانت إحدى القضايا الحساسة التي ظلّت محلّ صراع وشدّ وجذب طوال سنوات التحضير للمؤتمر وحتى افتتاحه. وعلى الرغم من كثرة الاجتهادات والاقتراحات والتدخلات، فإن الرقم 1,500 ظلّ العدد الأكثر تداولاً وقبولاً في معظم الأحيان، خصوصاً في أوساط اللجنة التحضيرية، وهو ما تمّ تثبيته مرات عديدة كان آخرها قرار اللجنة التحضيرية في 2009/5/10 بحسم عدد الأعضاء بـ 1,550 عضواً[94]. غير أنه كان مفاجئاً للكثير من عناصر فتح أن يعلموا في أواخر تموز/ يوليو، وقبيل انعقاد المؤتمر ببضعة أيام، أنه تمّ زيادة العدد إلى حوالي 2,300 عضو. وجرت اعتراضات على هذه الزيادة ذكر أصحابها أنها تمّت بدون علم اللجنة المركزية واللجنة التحضيرية[95]. كما حدثت اعتراضات من قيادات فتحاوية في غزة بسبب الزيادة التي لا يعرفون كيف تمّت[96]. ويظهر أن العدد الرسمي النهائي للمؤتمر بلغ 2,350 عضواً[97]، من بينهم نحو 400 من قطاع غزة. وبشكل عام فقد عكست إشكالية العدد مدى حجم الترهل التنظيمي والإداري الذي أصاب جسم فتح، إذ إن موضوع العضوية والتراتبية الإدارية، وأنظمة التمثيل، في أيَّة مؤسسة حزبية أو تنظيمية، يُمثل الحدّ الأدنى لأي عمل متماسك واضح المعالم.

انعكست عدم قدرة معظم ممثلي قطاع غزة في المؤتمر على المشاركة بشكل سلبي على أجواء المؤتمر. إذ إن الحكومة المقالة في غزة وحركة حماس طالبتا في مقابل السماح لممثلي فتح بالمشاركة، بأن يتمّ الإفراج عن معتقلي حماس في الضفة الغربية، وأن يتمّ تزويد الحكومة المقالة بكميات مناسبة من جوازات السفر، بحيث لا تكون حرية التحرك مقصورة فقط على فتح وأنصارها، وإنما لحماس وأنصارها، وكذلك للناس العاديين من مرضى وطلبة وتجار... وغيرهم ممن هم بحاجة لجوازات سفر. وعلى الرغم من الكثير من الوساطات والمفاوضات إلا أنه لم يحدث اتفاق بين الطرفين، فظلّ معتقلو حماس قابعين في سجونهم، بينما حُرم فتحاويو غزة من المشاركة في المؤتمر. وقد أدى ذلك إلى زيادة توتير الوضع الداخلي الفلسطيني، إذ اتهمت حماسُ حركةَ فتح بأنها

غير جادة في المصالحة، وأنها موافقة على بقاء معتقلي حماس في السجون، أو أنها لا تملك من أمرها شيئاً أمام نفوذ دايتون وبرنامجه الأمني ضدّ حماس، وأنها قدمت إبقاء معتقلي حماس في السجون على مشاركة أعضائها في المؤتمر. أما فتح فشعرت بمزيد من الغضب والمرارة لأن حماس حاولت أن تفسد على فتح "عرسها الديموقراطي"، وحاولت أن تؤثر بشكل سلبي على المؤتمر وعملية انعقاده ومداولاته وانتخاباته، وهو ما اعتبرته إساءة بالغة وخطأً أحمر لا يجوز الوصول إليه[98].

افتتح أحمد قريع المؤتمر يوم 2009/8/4، كما خطب فيه الرئيس عباس. وانتخب المؤتمر عثمان أبو غربية رئيساً للمؤتمر، وصبري صيدم نائباً أول للرئيس، وأمين مقبول نائباً ثانياً. واستمر المؤتمر ثمانية أيام، بعد أن كان مخططاً له الانعقاد لمدة ثلاثة أيام فقط، وهو ما يعكس حجم النقاش وحجم الملفات المتداولة، فضلاً عن الأعداد الضخمة من المشاركين الراغبين في الحديث.

أقرّ المؤتمر زيادة أعضاء اللجنة المركزية من 21 إلى 23 عضواً. وتمّ انتخاب محمود عباس قائداً للحركة وعضواً في المركزية، وبذلك كان مطلوباً انتخاب 18 عضواً في اللجنة المركزية، ثم تقوم اللجنة بعد انتخابها بتعيين أربعة أعضاء آخرين. أما المجلس الثوري فتقرر أن يكون عدد أعضائه 128 عضواً، بحيث ينتخب المؤتمر 80 عضواً، ويتمّ تعيين 25 آخرين في أول اجتماع له، ثم يضاف إليهم 20 أسيراً من أسرى فتح في السجون الإسرائيلية.

أكد البرنامج السياسي لحركة فتح الذي أقرّه المؤتمر على عدد من النقاط أبرزها[99]:

- حق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بكل الأشكال، وفق القانون الدولي، بما فيها الكفاح المسلح.
- رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة، ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل" دولة يهودية، حماية لحقوق اللاجئين ولحقوق أهلنا عبر الخط الأخضر.
- خيار الكفاح المسلح هو أحد أساليب النضال وأشكاله، وينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والاستيطان والطرد والترحيل والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية.
- تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح، وذلك يشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف لا يسقط بالتقادم، اعترف به وأكده المجتمع الدولي.
- حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وحق لاجئيه في العودة والتعويض.
- نضال حركة فتح يرتكز في الأجل المنظور على التصدي للاستيطان وإنهائه، وفتح تتبنى السلام العادل والشامل خياراً استراتيجياً تتعدد الوسائل للوصول إليه، لكنها لا تقبل الجمود بديلاً. وهي تتبنى النضال وسيلة للوصول إلى السلام.

وكالعادة في فتح، فعلى الرغم مما قد يظهر من اعتراضات واحتجاجات صاخبة، فإنه يتمّ في النهاية عقد توافقات وتسويات وتحالفات، تعبر بشكل أو بآخر عن الخريطة العامة وحجم مراكز القوى في الحركة، كما يتمّ القيام بكافة تكتيكات العمل الانتخابي الحزبي، مع استثمار كافة الأوراق المتاحة لكل طرف بالشكل الأفضل، سواء كان ذلك نفوذاً سياسياً، أم مالياً، أم أمنياً، أم تنظيمياً... إلخ.

انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح أفرزت أغلبية من الوجوه الجديدة، فغاب عنها رموز كبيرة كانت أعضاء فيها أمثال فاروق قدومي، وهاني الحسن، ومحمد جهاد. كما فاز فيها عدد من الشخصيات ذات الخلفية الأمنية والعسكرية أمثال جبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي، ومحمد دحلان، ومحمد المدني، وسلطان أبو العينين. وبقي منها من الحرس القديم محمود عباس، ومحمد غنيم، وسليم الزعنون، والطيب عبد الرحيم، ونبيل شعث، وعباس زكي. وظلّ مروان البرغوثي حاضراً بقوة في المؤتمر بالرغم من اعتقاله. ومع أنه فاز بالمرتبة الثالثة إلا أن عدد الأصوات التي حصل عليها والتي كانت أقل من نصف عدد الأعضاء، أظهرت مدى حدة التنافس والاستقطاب الذي شهده المؤتمر، وأنه لم يكن شخصية إجماع كما كان يشاع قبل المؤتمر. ويظهر الجدول التالي نتائج انتخاب أعضاء اللجنة المركزية[100]:

جدول 1/1: نتائج انتخاب أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح سنة 2009

المرتبة	الاسم	عدد الأصوات	المرتبة	الاسم	عدد الأصوات
1	أبو ماهر غنيم	1,368	2	محمود العالول	1,102
3	مروان البرغوثي	1,063	4	ناصر القدوة	964
5	سليم الزعنون	920	6	جبريل الرجوب	908
7	توفيق الطيراوي	903	8	صائب عريقات	863
9	عثمان أبو غربية	854	10	محمد دحلان	853
11	محمد المدني	821	12	جمال محيسن	733
13	حسين الشيخ	726	14	عزام الأحمد	690
15	سلطان أبو العينين	677	16	الطيب عبد الرحيم	663
17	عباس زكي	642	18م	نبيل شعث	641
18م	محمد اشتيه	641			

وقد أظهرت النتائج فوز محمد اشتيه ونبيل شعث بالمرتبة 18 مكرر، ولذلك تمّ التوافق على تنسيبهما معاً لعضوية المركزية، لعدم إمكانية إجراء جولة جديدة من الانتخابات، وبالتالي أصبح مطلوباً فقط إضافة ثلاثة أعضاء (وليس أربعة) لعضوية المركزية، وقد تمّ إضافة قياديين اثنين من قطاع غزة هما صخر بسيسو وزكريا الآغا في تشرين الأول/ أكتوبر 2009[101]. كما وافقت

اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها الذي عقد في 2010/4/11 بمدينة رام الله على توصية بتعيين المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة عضواً ثالثاً، وهو إجراء يكتمل في حالة مصادقة المجلس الثوري عليه[102].

أما بالنسبة للمجلس الثوري فإن انتخاباته أظهرت دخول الكثيرين من العناصر الشابة والدماء الجديدة فيه من أعمار 30-45 عاماً ممن كانوا ناشطين في الانتفاضة الأولى أو الثانية. وكان المؤتمر انتخب 81 عضواً (حيث حصل اثنان على المرتبة 80 مكرر فاعتبرا فائزين)، ومن بين الفائزين يوجد سبعون عضواً جديداً، و11 امرأة، كما فاز العضو اليهودي في المؤتمر أوري ديفيس Uriel "Uri" Davis بعضوية المجلس الثوري[103].

تسببت نتائج الانتخابات باستياء عدد من قيادات فتح الذين لم يحالفهم الحظ في عضوية اللجنة المركزية مثل أحمد قريع ونبيل عمرو، حيث طعن قريع بالعملية الانتخابية برمتها، وقال إن لديه علامات استفهام كبيرة حول الانتخابات وطريقة إجرائها وفرز نتائجها، وقال إن الأسلوب الذي تقرر في لجنة الإشراف على الانتخابات لم يُتبع، وتساءل إن كان محض صدفة أن يفوز أربعة من قادة الأمن والمنسقين مع الاحتلال. وذكر بأن هناك حالة غضب في أوساط الكثير من أعضاء فتح بسبب "عمليات التلاعب" التي جرت في الانتخابات[104].

ومهما يكن من أمر، فإن حركة فتح نجحت في عقد مؤتمرها بعد طول انتظار، وبأقل الخسائر المتوقعة، وتمكنت من لملمة صفوفها، وأعادت ترتيب أوضاعها بشكل عكس نفوذ تيارات محمود عباس، ومروان البرغوثي، والتيار الأمني، وتيار دحلان، كما عكس مركزية تنظيم الداخل في مقابل الخارج، بالإضافة إلى ضخ الكثير من الدماء الجديدة في المجلس الثوري واللجنة المركزية.

سابعاً: الأمن الداخلي والإشكالية الأمنية

أحكمت حكومتا رام الله وغزة سيطرتهما على الأوضاع الأمنية الداخلية، واستمرت وتيرة الفلتان الأمني في التراجع، واستمرت مشاكل الاعتقال السياسي في التأثير بشكل كبير على الوضع الداخلي ومجريات المصالحة الفلسطينية، كما استمر التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله والاحتلال الإسرائيلي.

السلطات الأمنية في الضفة الغربية تعاملت بشكل صارم مع المظاهرات والاحتجاجات التي حاولت الخروج تعبيراً عن غضبها على العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، وحصرتها في أطر ضيقة، ومنعتها من رفع شعارات مؤيدة لحماس (التي كانت تقود الحرب في القطاع)، كما منعتها من الاحتكاك بقوات الاحتلال الإسرائيلي. وقامت باعتقال العديد من النشطاء الذين شاركوا في المظاهرات من حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وغيرها[105].

حماس اتهمت الأجهزة الأمنية في رام الله بأنها لم تتوقف للحظة في حملتها الإقصائية ضدّها، لا بل إن الحملة "تواصلت وازدادت" في أثناء الحرب على غزة[106]. وحتى بعد انتهاء الحرب مباشرة اتهمت حماس الأجهزة الأمنية في رام الله بتنفيذ حملة اعتقالات واسعة في حق أنصارها[107]. وقد لاحظ النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، قبيل انطلاق جلسات الحوار، أن الاعتقالات السياسية تزداد في الضفة الغربية، وأن المتحاورين من حركتي فتح وحماس ليسوا أصحاب قرار في هذه القضية، وأن من يقود عملية الاعتقال السياسي هي "حكومة فياض وأطراف أخرى"[108]. وقد كان ذلك مثار نقاش في سنة 2009، إذ تحدث عديدون عن أن حكومة فياض تقوم بإجراءاتها الأمنية بغطاء أمريكي، ولا تأبه كثيراً بفتح وعناصرها، وأن الكثير من رجال فتح يتمّ استبعادهم أو إحالتهم على التقاعد ما لم يتوافقوا مع الخط الأمني المطلوب. غير أن آخرين كانوا يرون أن فتح كانت تتستر بفياض وحكومته، لتنفيذ المهام التي لا ترغب أن تُشَوّه صورتها الشعبية بسببها، وأن فتح توفر الغطاء لحكومة فياض وتشارك فيها بفعالية. ولو لم تكن فتح راضية عنها (ولو لمتطلبات المرحلة)، لما استمرت هذه الحكومة يوماً واحداً.

وبحسب مصادر حماس، كان هناك نحو 600 من عناصرها في سجون السلطة في الضفة. وتحت ضغط شديد من حماس بضرورة إطلاق سراح معتقليها تهيئة لأجواء إيجابية لعملية الحوار، قامت الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح 38 معتقلاً قبيل انطلاق الحوار[109]، ثم أطلقت 45 معتقلاً آخرين في 2009/3/12[110]. غير أن عمليات الاعتقال وإطلاق السراح بعد "استكمال الإجراءات" تواصلت بشكل روتيني، تحت ذرائع أمنية، بينما ظلّت قضية المعتقلين أحد أبرز القضايا التي شغلت جلسات الحوار الفلسطيني وأثرت عليه. وقد عبّر خالد مشعل عن ذلك بأن "العقبة الكؤود التي تعيق المصالحة، بل تعطل الجهود المصرية ذاتها، هي الممارسات القمعية البشعة لحكومة فياض وأجهزتها الأمنية بمظلة السيد محمود عباس، تحت إشراف الجنرال دايتون". وقال مشعل إن السلطة في رام الله لا تستهدف العمل المقاوم لحماس فقط، وإنما تنفذ حملة على حماس في بنيتها الاجتماعية ومؤسساتها وقياداتها التنظيمية والسياسية وملاحقة أموال الأيتام وأسر الشهداء والمعتقلين، و"هذه محاولة لاستئصال الحركة"[111].

في حزيران/ يونيو 2009 قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات ضدّ أنصار حماس، شملت عشرات الشخصيات الاجتماعية والإعلامية والأكاديمية والاقتصادية أمثال فريد أبو ظهير، وحسن السفاريني، وأحمد الشنار، وغسان داود، كما شمل الاعتقال والتوقيف عدداً من النساء. وقد فسر مراقبون ذلك بأنه محاولة تقديم ورقة "اعتماد سياسي" لتأكيد الالتزام بمسار التسوية وخريطة الطريق؛ بينما هي من وجهة نظر حماس محاولة لاجتثاثها، وإفشال عملية المصالحة[112]. وبحسب أجهزة حماس فإن أجهزة السلطة اعتقلت في حزيران/ يونيو 474 شخصاً من أنصارها، ونفذت 555 عملية دهم وتفتيش، واستدعت المئات للتحقيق[113].

وفي النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2009 (قبيل احتفالات حماس بذكرى انطلاقتها) قامت أجهزة السلطة باعتقال 550 من أنصار حماس، وقد اعتبر محمد الرمحي أمين سرّ المجلس التشريعي حملة الاعتقالات هذه بأنها "تدل على مدى حجم الكذب والزيف اللذين أطلقتهما سلطة رام الله حول أن المعتقلين لديها أمنيون لا سياسيون"[114].

نواب حماس في المجلس التشريعي اشتكوا من التضييق والملاحقة، وكان من مظاهر ذلك منع عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي، من ممارسة عمله أو الذهاب إلى مكتبه، وربط ذلك بإنجاز عملية المصالحة. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أفرجت عن الدويك في 2009/6/23 بعد اعتقال دام نحو ثلاث سنوات. وقد أكد النواب أن عزيز الدويك حاول الاتصال عدة مرات بالرئيس محمود عباس للتوافق على يوم محدد للعودة إلى مكتبه، إلا أنه لم يتمكن من الوصول إليه، بعد وعود تلقاها من مكتب الرئاسة بأن يتصل به الرئيس. وقال النواب إنه تمّ التوافق على أن يعلن قيس أبو ليلى اتفاقاً بهذا الشأن، بحيث يبدأ ممارسة عمله يوم الأحد 2009/7/26، لكنهم فوجئوا يوم الأربعاء 2009/7/22 بأن عزام الأحمد اعتبر الإعلان مخالفة للاتفاق، ورفض تنفيذه في اليوم المحدد، وطالب أن يكون ذلك في أي يوم آخر. وترك النواب الأمر لعزيز الدويك، الذي وافق على أن يكون التنفيذ يوم الإثنين 2009/7/27 بدلاً من الأحد. وقالوا إنه تمّ التوقيع على الاتفاق من قبل الوسطاء وعمر عبد الرازق، ومحمود الرمحي، وعبد الرحمن زيدان، وعزام الأحمد، وتمّ التوافق على أن تكون عودة الدويك إلى مكتبه يوم الإثنين الساعة العاشرة صباحاً، وأن يرافقه رؤساء القوائم والكتل. غير أن نواب حماس قالوا إنهم قد فوجئوا منذ يوم الخميس 2009/7/23 "بتصريحات حادة من قبل شخصيات فتحاوية معروفة، ومن بينها عزام الأحمد تفيد بتراجع فتح عن الاتفاق، وبالفعل تأكد ذلك صباح يوم الإثنين"[115]. وقد أكدت مصادر رسمية في فتح بأن الحركة قررت منع عزيز الدويك من ممارسة مهامه كرئيس للمجلس، لأن "ولايته القانونية انتهت" بحسب رأيها، وأوضحت بأن الحركة "لن تسمح له باستخدام مكتب هيئة رئاسة المجلس التشريعي كرئيس للمجلس"[116].

وقد تعرض الشيخ النائب حامد البيتاوي لإطلاق نار من أحد ضباط الأمن الوقائي، فأصيب في قدمه[117]، وتعرضت النائب منى منصور للمضايقة والإهانة[118]، واعتقلت أجهزة الأمن مدير مكتب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك ومرافقه الشخصي، ومنعته من الدخول إلى مقر المجلس التشريعي في رام الله[119]. كما اعتقلت مدير مكتب النائب عمر عبد الرازق[120]، وتعرض مكتب النواب في نابلس للمزيد من الملاحقة والتضييق[121]. وقد اتهم نواب حماس في الضفة أجهزة الأمن بعدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا، والقاضية بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين في الضفة، وأن كثيرين حصلوا على قرارات إفراج منذ أشهر، ولم يتمّ تنفيذها، فضلاً عمن أعيد اعتقاله بعد الإفراج عنه[122].

الأجهزة الأمنية اعترفت أنها خلال بضعة أشهر صادرت 8.5 ملايين دولار من أعضاء في حركة حماس، بحجة أنها كانت تُستغل لبناء جهاز أمني لها في الضفة[123]. أما حماس فقد اتهمت السلطة بمصادرة الأموال المرصودة لأسر الشهداء والأسرى والأيتام، بل ومصادرة الأموال والممتلكات الشخصية لعناصرها... واتهمت أجهزة الأمن بالكذب والافتراء. وكان من النماذج التي حدثت: إكراهُ السلطة لرجل الأعمال النابلسي أحمد الشنار بالتنازل عن بناية يملكها بحجة أن مالكها الحقيقي هو حماس[124].

ومن جهة أخرى، استمر اتهام حماس للسلطة في رام الله بتعذيب عناصرها في السجون، مما أدى إلى وفاة محمد الحاج في جنين في شباط/ فبراير 2009[125]، ووفاة هيثم عمرو في الخليل في 2009/6/15[126]، والتسبب في موت سريري لكمال الشيخ من مخيم الفوار في تموز/ يوليو 2009[127]، ووفاة فادي حمادنة في آب/ أغسطس 2009[128]. غير أن قيام قوات الأمن في 2009/5/31 بقتل ثلاثة أعضاء في كتائب القسام في قلقيلية أحدث دوياً كبيراً؛ حيث قتل في الاشتباك أيضاً ثلاثة من عناصر الأمن[129]؛ وهو ما أسهم في زيادة الاحتقان في الساحة الفلسطينية. وتحدث وزير الداخلية عن أن السلطة في رام الله "لن تسمح لمجموعات خارجة عن القانون العبث بأمن الوطن والمواطنين"[130]. واتهمت حماسُ الأجهزة الأمنية بالسعي لتلفيق اتهامات بحق عناصرها "الذين استشهدوا، لتبرير جريمتها الشنعاء، والتغطية على مرتكبيها، وإمعاناً في دورها لتشويه المقاومة الوطنية الفلسطينية الشريفة"[131]. وقد حذر حسن خريشة من أن هناك تعبئة داخلية لأفراد الأجهزة الأمنية في الضفة، تقوم على أساس أن هذه الأجهزة وجدت لحماية "إسرائيل" والإسرائيليين، وليس لحماية الشعب الفلسطيني[132].

تواصل الدعم الأمريكي لأجهزة الأمن الفلسطيني في رام الله تمويلاً وتدريباً وتأهيلاً. وقررت أمريكا زيادة دعمها في سنة 2009 بنسبة تزيد عن 70% ليصل إلى 130 مليون دولار، بعد أن كان 75 مليون دولار سنة 2008. وتمّ تدريب أربع كتائب فلسطينية (نحو 1,600 رجل) في قاعدة في الأردن بإشراف ضباط أمريكيين وأردنيين وفلسطينيين، وفي إطار الإشراف العام لكيث دايتون، وانتشر الكثير منهم في مدن جنين ونابلس والخليل[133]. بينما كان يتمّ في سنة 2009 العمل على إعداد ست كتائب أخرى، يُتوقع تخريجها خلال سنتين، لتتكون بذلك فرقة من عشر كتائب. مع ملاحظة أن تفاصيل التدريبات وطبيعتها، تتمّ بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي والأردن[134].

سلطات الأمن الفلسطينية في رام الله أكدت أن دور دايتون محصور في تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية، ولا يتدخل في رسم السياسة الأمنية للأجهزة أو إصدار أوامر إليها[135]. وقد شدد سلام فياض على أن المهمة الرئيسية لأجهزة الأمن تتمثل في "مواصلة السير بثبات لضمان إنهاء الاحتلال، وبناء دولة المؤسسات وحكم القانون، وفي مقدمتها المؤسسة الأمنية القوية".

وقد شعرت السلطة بالسعادة بأن الدورة التي تمّ تخريجها في منتصف حزيران/ يونيو 2009، من حوالي 700 مجند، قد تمّ تدريبها في الأردن على أيدي مدربين فلسطينيين (وليس أمريكيين) مع الأخذ باستشارة دايتون وضباط أردنيين[136].

علاقة التعاون الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) Central Intelligence Agency (CIA) وبين جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة الفلسطينية في رام الله، لا ينفيها الطرفان، لكنهما نفيا أن المخابرات الأمريكية تدير أو تشرف على هذين الجهازين. وكانت جريدة الجارديان The Guardian البريطانية قد نشرت تقريراً في 2009/12/17 قال إن المخابرات الأمريكية تُنسق بشكل وثيق مع جهازي أمن فلسطينيين مُتهمَين بتعذيب مناصرين لحماس في الضفة الغربية. ونقلت الجريدة عن دبلوماسيين غربيين أن العلاقة بين المخابرات الأمريكية وبين الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية "قوية جداً إلى درجة أن الاستخبارات الأمريكية تبدو كأنها تشرف على عمل الجهازين"؛ وبحسب الجريدة فإن مسؤولاً غربياً رفيع المستوى أكد أن السي آي ايه "تعتبر هذين الجهازين مُلكها"[137].

استمر التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية في رام الله و"إسرائيل" على قدم وساق. وتعددت مظاهر التعاون في تبادل المعلومات، وفي كشف شبكات المقاومة الفلسطينية، ومنع وقوع عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية، وفي السعي للقبض على أي مقاومين قاموا بتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية، وفي ضبط المظاهرات ومنع الاحتكاك بالقوات الإسرائيلية، وفي الكشف عن مخازن الأسلحة ومصادرتها وتفكيك العبوات الناسفة، وفي إعادة إسرائيليين بشكل آمن بعد أن دخلوا مناطق السلطة الفلسطينية، وفي إعادة سيارات إسرائيلية مسروقة[138].

ولعل صعود اليمين المتطرف وفوز حزب الليكود Likud في الانتخابات بقيادة نتنياهو وجمود مسار التسوية، والممارسات العدوانية الإسرائيلية على الأرض قد ألقت بظلالها على حماسة السلطات في رام الله في التعاون الأمني. وظهرت مخاوف إسرائيلية من انخفاض هذه الحماسة، غير أن الإسرائيليين لم يلاحظوا أي تغيير أو تراجع في التعاون على الصعيد الميداني[139]. وذلك بالرغم من أن هناك ممارسات كانت تمسّ أحياناً بهيبة الأمن الفلسطيني وسمعته في الوسط الشعبي، فقد قام الجيش الإسرائيلي باعتقال مدير جهاز المخابرات الفلسطينية في مدينة سلفيت وأربعة من كبار الضباط المساعدين له في 2009/11/20[140]، كما قام الجيش باغتيال ثلاثة عناصر من كتائب شهداء الأقصى المحسوبين على حركة فتح في نابلس[141].

ومن جهة أخرى، تمكنت السلطات الأمنية في قطاع غزة من استيعاب الصدمة القاسية الناتجة عن الهجوم الإسرائيلي على القطاع، على الرغم من أن القصف الإسرائيلي لحفل تخريج الشرطة أدى إلى مقتل نحو 230 شرطياً في اليوم الأول للحرب، فضلاً عن تدمير معظم البنى التحتية للحكومة وللأجهزة الأمنية.

وقامت الأجهزة الأمنية في غزة بالقبض على أشخاص اتهمتهم بالعمالة، وعلى العديد من العناصر المحسوبة على فتح في أثناء العدوان على غزة، متهمة إياها بجمع المعلومات لتوفير بنك أهداف ليقوم الجيش الإسرائيلي بضربها[142]. واعترفت حماس بقيامها بإعدام سبعة عملاء خلال الحرب على غزة، وبإطلاق النار على أرجل 10% ممن اكتشف تعاملهم مع الاحتلال في أثناء الحرب، وبأن نسبة من أعدمتهم هي 4% ممن اكتشفوا[143]. واتهمت قياداتٌ من حماس عناصرَ وقياداتٍ في أجهزة أمن السلطة برام الله وحركة فتح، بالتورط في إعداد قوائم بأهداف "تستحق القصف" وبتزويد مخابرات الاحتلال بها، كما أن الأجهزة الأمنية في غزة نجحت في ضبط مراسلات بين ضباط أجهزة أمنية (سابقين محسوبين على فتح) في غزة وبعض القيادات الأمنية الهاربة إلى الضفة، تشير إلى أن القيادة في رام الله طلبت تقارير عاجلة وخرائط تفصيلية عن منازل قيادات في حماس وفي كتائب القسام ومواقع مفترضة لتخزين السلاح؛ وأن الأجهزة الأمنية في غزة اعتقلت عدداً من هؤلاء الضباط المحسوبين على فتح، وقدَّموا اعترافات تفصيلية عما قاموا به[144]. أما فتح فاتهمت من جهتها حماس باستغلال الحرب للتضييق عليها، واغتيال عدد من عناصرها. ووزعت وكالة الأنباء الفلسطينية ومواقع فتح كشفاً بأسماء 17 من كوادر فتح قالت إن حماس أعدمتهم، وأنها اعتدت على مئات آخرين، أما حماس فقالت إن هؤلاء الذين أعدموا هم في الحقيقة عملاء، حكمت عليهم محاكم غزة بالإعدام قبل "الحسم العسكري"[145].

تابعت السلطات في قطاع غزة وضع حركة فتح ومؤيديها تحت السيطرة، واتهمت عناصر من فتح بمحاولة إثارة الشغب والفلتان الأمني، ومحاولة اغتيال قادة من حماس[146]. وبالتالي قامت بحملات اعتقال في أوساط مؤيدي فتح بين فترة وأخرى، كما منعت الأنشطة والفعاليات الخاصة بفتح، وحاولت أن توصل رسالة أن حرية عمل فتح في القطاع يجب أن تقابلها حرية عمل حماس في الضفة الغربية[147]. وقد تمّ اعتقال 76 فتحاوياً في حملة في أوائل حزيران/ يونيو 2009[148]، كما تمّ اعتقال 26 فتحاوياً في حملة أخرى في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2009[149]. وضمن مبادرات تحسين الأجواء باتجاه المصالحة كانت حكومة هنية تقوم في بعض المناسبات بالإفراج عن دفعات من المعتقلين، ومن ذلك إفراجها مع بداية شهر رمضان المبارك عن مئة معتقل، يوجد من بينهم خمسون عنصراً من فتح قالت إنهم اعتقلوا على خلفية أمنية[150].

أثارت أحداث رفح بين الأجهزة الأمنية في غزة وبين تنظيم أنصار جند الله لغطاً كبيراً، إذ أعلن الأب الروحي للتنظيم عبد اللطيف موسى عن قيام إمارة إسلامية، في مسجد ابن تيمية بمدينة رفح في 2009/8/14. ووقعت اشتباكات بين الأجهزة الأمنية والتنظيم أدت إلى مقتل 28 شخصاً وإصابة نحو 150 آخرين. وكان بين القتلى عبد اللطيف موسى نفسه وخالد بنات المعروف بأبي عبد الله السوري أو المهاجر، مؤسس التنظيم وقائده العسكري. ومن بين القتلى ستة من الأجهزة الأمنية

وحماس، من بينهم محمد الشمالي قائد الكتيبة الشرقية في كتائب القسام في رفح؛ كما قتل ستة مواطنين. واعتقلت السلطة نحو مئة من أعضاء جماعة أنصار جند الله ومؤيديها.

وكان لأبي عبد الله السوري علاقة سابقة بكتائب القسام، غير أن ميوله السلفية المتشددة دفعته إلى الانفصال وإنشاء تنظيم أنصار جند الله في سنة 2008، ولم تفلح محاولات حماس الكثيرة بإقناعه بالعدول عن خطه الجديد. وهناك اتهامات من مسؤولين في حكومة غزة ومن شخصيات من حماس بأن هذه الجماعة مخترقة، وأن عبد اللطيف موسى الذي انضمّ للتنظيم لاحقاً، وعدد من الأعضاء، لهم صلات تنسيقية مع الأجهزة الأمنية في رام الله، وأن موسى كان يتقاضى راتبه من رام الله، ويشارك في الإضرابات والفعاليات ضدّ حكومة غزة[151].

أشار العدد الكبير من القتلى والجرحى إلى شراسة القتال وشدته، كما أن انتهاء الأحداث في نحو عشر ساعات أشار إلى القدرة العالية والإصرار على الحسم لدى السلطات الأمنية في حكومة غزة. وقد أسفت الفصائل الفلسطينية إلى سقوط العدد الكبير من الضحايا، بينما ألقت فتح باللوم على حماس لاستخدام القوة المفرطة، ولأنها كانت وراء "تفريخ" التنظيمات المتطرفة في القطاع. ووصف محمود عباس ما قامت به حماس بأنه "بشع" و"شنيع وغير إنساني"[152]. أما حكومة إسماعيل هنية فقالت إنها تعاملت مع المشكلة بروح المسؤولية، وأنها أتاحت المجال لكل الوساطات، وأن أفراد تنظيم أنصار جند الله هم الذين بدؤوا بقتل عدد من عناصر الأمن. وأكدت أنها "تسعى لتقويم الأفكار الخاطئة التي اكتسبتها العناصر التي تمّ إلقاء القبض عليها... لإعادتهم إلى الوسطية والمنهج القويم"[153]. وبعد أربعة أشهر أمر إسماعيل هنية بتفكيك ملف المعتقلين على خلفية أحداث رفح[154].

لا توجد أرقام دقيقة حول الخروقات المتعلقة بحقوق الإنسان التي اتُهمت بها حكومتا رام الله وغزة. غير أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" The Independent Commission for Human Rights (ICHR) قالت إنها تلقّت خلال سنة 2009 ما مجموعه 3,442 شكوى تتعلق بحقوق الإنسان حول ممارسات وقعت من أجهزة ومؤسسات السلطة المدنية والعسكرية، من بينها 2,449 في الضفة الغربية، و993 في قطاع غزة، وبلغت نسبة الشكاوى على الأجهزة الأمنية 60% من مجموع الشكاوى. وقد تلقت الهيئة 2,207 انتهاكات حول ما تعرض له موقوفون ومحتجزون في الضفة الغربية، منها 581 انتهاكاً على معتقلين على خلفية انتمائهم السياسي، و250 انتهاكاً تتركز على أنماط التعذيب ووسائله المختلفة. وفي قطاع غزة بلغت الشكاوى على الأجهزة الأمنية 712 شكوى، وكان هناك 236 انتهاكاً على معتقلين على خلفية انتمائهم السياسية، و252 انتهاكاً تركزت على أنماط التعذيب ووسائله[155].

كما أحصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 237 حالة قتل أو وفاة خارج إطار القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة من بينها 36 على خلفية الاقتتال الداخلي، و11 وفاة في السجون،

و4 وفيات على خلفيات التعاون مع العدو؛ مع التنبيه إلى أن الهيئة أدخلت وفيات الأنفاق بين قطاع غزة والحدود المصرية البالغة 62 وفاة ضمن هذه الوفيات، على الرغم من أنها قد تحصل لأسباب مختلفة (انظر جدول 1/2)[156].

جدول 1/2: تصنيفات القتلى خارج إطار القانون سنة 2009 حسب المنطقة وخلفية القتل

خلفية القتل	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع الكلي
	إجمالي	أطفال	نساء	إجمالي	أطفال	نساء	
الشجارات والخلافات العائلية	26	5	4	15	2	1	**41**
إساءة استخدام السلاح من المكلفين بإنفاذ القانون	2	-	1	1	-	-	**3**
إساءة استخدام السلاح من المواطنين	3	-	1	11	7	3	**14**
ظروف غامضة	10	1	2	23	2	-	**33**
على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة"	4	2	4	5	1	5	**9**
على خلفية التعاون	-	-	-	4	-	-	**4**
اقتتال داخلي	8	-	-	28	4	1	**36**
وفيات أنفاق	-	-	-	62	3	-	**62**
وفيات الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة	13	11	5	11	1	3	**24**
وفيات السجون	3	-	-	8	-	-	**11**
المجموع الكلي	**69**	**19**	**17**	**168**	**20**	**13**	**237**

ثامناً: تداعيات الحرب على غزة وتقرير جولدستون

تعرض التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السابق للحرب على غزة (2008/12/27-2009/1/18)، كما يتعرض هذا التقرير في ثناياه للحرب من زوايا مختلفة. وما يعنينا هنا هو بعض الإشارات المرتبطة بالوضع الداخلي، وخصوصاً ما يتعلق بالتعامل مع تقرير جولدستون.

تلخصت انعكاسات الحرب المباشرة على غزة على الوضع الداخلي في:

1. ازدياد شعبية حماس، وحركات المقاومة، وتزايد الدعم لخط المقاومة وخياراتها.
2. تراجع شعبية فتح والسلطة الفلسطينية في رام الله، وتعرضها لانتقادات شديدة.
3. تراجع شعبية مسار التسوية، وازدياد العداء لـ"إسرائيل".
4. تزايد الدعوات للحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وتجاوز الخلافات الداخلية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

5. تزايد الدعوات لوقف الحملات الإعلامية المتبادلة، ولإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
6. تزايد الدعوات للتضامن في فكّ الحصار وإعادة الإعمار.
7. ازدياد معاناة المواطنين نتيجة الخسائر الكبيرة في الشهداء والجرحى، وتدمير آلاف المنازل وتشريد عشرات الآلاف من السكان.
8. تزايد التعقيدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي تواجه الحكومة في قطاع غزة في التعامل مع نتائج الحرب وتداعياتها.

ولم تخلُ أجواء الحرب وما تلاها من تلاوم وتبادل اتهامات، خصوصاً بين فتح وحماس. فقد كان هناك اتهامات من قيادات فتحاوية لحماس بالمسؤولية عما آلت إليه الأمور، ولم يخفِ البعض رغبته في البداية في سقوط حكم حماس. وتكلم محمود عباس بمرارة وسخرية في أكثر من مناسبة عن أداء قادة حماس في الحرب، واتهمهم بالاختباء، كما اتهم قيادة حماس بأنها "هربت بسيارات الإسعاف إلى سيناء، وتركت شعبنا يذبح"[157]. ولم يكن من المفهوم لماذا يتحدث شخص بمكانة الرئيس الفلسطيني بأقوال يعلم تماماً أنها غير صحيحة، ويسهل التأكد منها؟ واتهم عباس حماس بأنها قدمت ثمناً للشهيد ألف يورو، وثمناً للجريح 500 يورو وثمناً للبيت أربعة آلاف يورو؟! ثم تساءل عباس "هل هذا ما نطمح إليه لشعبنا؟! نأخذه إلى المجزرة، ثم نقول تعال أيها الأب المكلوم، أيتها الأم الثكلى خذوا ألف يورو ثمناً لابنك الذي قتل دون أن يعرف السبب"[158]. وبالتأكيد فإن حماس لم تقل لأي من الآباء أو الأمهات... إن "ثمن" ابنه هو ألف يورو... فتح وحماس وغيرها من الفصائل تعطي بما تملك من إمكانات محدودة تعويضات رمزية كمواساة لذوي الضحايا، وهو سلوك اجتماعي إنساني يمارسه الجميع. ومن جهة ثانية فإنه لا يوجد فلسطيني لا يعرف لماذا يقتل الإسرائيليون ابنه أو أياً من أقاربه.

ومن جهة أخرى، اتهم عدد من قيادات حماس عناصر من فتح بالمشاركة بالحرب على غزة من خلال توفير المعلومات للعدو، وتحديث بنك الأهداف الممكن ضربها من قبل الجيش الإسرائيلي. واتهموا الرئيس عباس بأنه كان على علم بالهجوم على غزة، وأنه لعب دوراً مُحرضاً، وأنه "شارك في معركة غزة عن طريق عملائه الذين كانوا يَدلُّون على بيوت حماس"[159]. كما عارضت حماس قيام السلطة في رام الله والرئيس عباس بالتحدث باسم قطاع غزة وتمثيله. مؤكدة أن "لا علاقة لعباس في التفاوض على أمر يصنعه المجاهدون على أرض الميدان بدمائهم وأشلائهم"[160]. ورفضت حماس دعوات أبي مازن للموافقة الفردية على المبادرة المصرية بوقف الحرب على غزة، إذ إن هذه المبادرة، في رأي حماس، لم تنصّ على إدانة العدوان الإسرائيلي، ولم تميّز بين المُعتدِي والمعتدَى عليه، ولم تطالب بشكل واضح بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، كما لم تتعامل مباشرة مع حماس وحكومتها، أي الطرف الفلسطيني الذي يدير القطاع ويتولى الدفاع عنه.

وعلى الرغم من مواقف بعض قياداتها، إلا أن حركة فتح بشكل عام، اتخذت خطّاً داعماً للمقاومة وصمودها في وجه العدوان الإسرائيلي، وعلقت فتح احتفالاتها في الذكرى الـ 44 لانطلاقتها، وأطلقت دعوات للوقوف صفاً واحداً، وإقامة حكومة توافق وطني مهمتها إعادة الإعمار وتوزيع المساعدات؛ كما أعلنت اللجنة المركزية في حركة فتح عن الاستعداد للحوار دون شروط ودون ضغوط خارجية[161]. وعندما علق عضو المكتب السياسي لحماس على خبر في هآرتس، من أن "إسرائيل" قد تعيد القطاع إلى السلطة في رام الله في حال سيطرت عليه، قائلاً "واهم من يظن أنه سيعود على ظهر دبابة إسرائيلية"[162]؛ أكد صائب عريقات بأنه "لو انتظرت إسرائيل ألف عام، فلن تعود السلطة على ظهر دباباتها لحكم حماس، فنحن خرجنا بخلاف ولن نعود إلا بالوفاق فقط"[163].

أثار اعتذار الرئيس عباس عن المشاركة في القمة العربية الطارئة في الدوحة في 2009/1/16، والتي ناقشت العدوان الإسرائيلي على القطاع، مسألة مرجعية التمثيل الفلسطيني. إذ بعد أن أخبر محمود عباس رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم باعتذاره، وبأنه إذا حضر فإنه "سيذبح نفسه من الوريد إلى الوريد"[164]، قامت قطر بدعوة ممثلي قادة المقاومة، وملأت حماس الفراغ، وألقى خالد مشعل كلمة حماس والمقاومة في افتتاح المؤتمر، وهو ما اعتُبر انتصاراً سياسياً كبيراً لحماس وحكومتها في غزة. وقد أدى ذلك إلى استياء بالغ من الرئاسة الفلسطينية، فظهرت تصريحات "نارية" من مستشاري الرئيس عباس ومقربيه، إذ قال ياسر عبد ربه إن أمير قطر "تجاوز الخطوط الحمراء"[165]. وقال قياديون في فتح إن دعوة قطر لقادة الفصائل هي تعميقٌ للانقسام، وانحيازٌ لحماس، وإقامةٌ لمحور إقليمي على حساب الفلسطينيين[166].

كانت حماس وما تزال ترى أنها تملك الشرعية الشعبية من خلال فوزها في الانتخابات، وبأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وبأن حكومتها المقالة هي الحكومة الشرعية التي تسيّر الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وأن محمود عباس انتهت ولايته الرئاسية، وفق النظام الأساسي الفلسطيني، وبأنها هي التي تولت (إلى جانب قوى المقاومة) الدفاع عن الشعب الفلسطيني في غزة ونجحت في إفشال الهجوم الإسرائيلي. ولذلك، كانت حماس مستاءة من انغلاق أبواب منظمة التحرير الفلسطينية في وجهها، ومن استمرار سيطرة فتح على المنظمة حتى بعد سنوات من انتهاء مدد وصلاحيات مجالسها التمثيلية، كما كانت حماس مستاءة من حالة الحصار والانغلاق العربي والدولي الرسمي في وجهها. وقد دفعها ذلك، مصحوباً بأجواء الشعور بالانتصار في معركة غزة، إلى الدعوة لإنشاء مرجعية فلسطينية جديدة، وقد أثار ذلك (كما أشرنا سابقاً) موجة من اللغط في الساحة الفلسطينية، تمّ استيعابها من خلال جولات الحوار الوطني التي وضعت إصلاح منظمة التحرير ضمن أبرز القضايا المطلوب التفاهم عليها.

تقرير جولدستون:

أصابت ما عُرف بفضيحة طلب التأجيل على تقرير جولدستون الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية في رام الله بحالة حرج وإرباك كبيرين. كما أدت إلى زيادة حدة الاحتقان واتساع أزمة الثقة في الساحة الفلسطينية، وتسميم أجواء الحوار والمصالحة، مما أدى إلى تأجيل عملية التوقيع على ورقة المصالحة المصرية وتعقيدها.

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، والذي يتكون من 47 دولة، قد شكل في نيسان/ أبريل 2009 لجنة برئاسة القاضي جولدستون بهدف التحقيق في الحرب الإسرائيلية على القطاع، وصدر التقرير في منتصف أيلول/ سبتمبر 2009، وجاء في 452 صفحة. وقد أدان التقرير "إسرائيل" معتبراً أنها استهدفت أهل قطاع غزة بأكملهم، في عقاب جماعي للسكان، وأنها انتهكت مواثيق جنيف الخاصة بحماية المدنيين، وأنها قامت بأعمال من القتل العمد والتعذيب، وتدمير الممتلكات، واستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية، وإطلاق النار على المدنيين والمصلين دون مبررات عسكرية. وخلص التقرير إلى أن بعض هذه الحوادث ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. واتهم التقرير في الوقت نفسه، وربما بصيغ أكثر تحديداً، حماس وفصائل المقاومة بـ"الإرهاب" وقتل المدنيين وارتكاب جرائم حرب. وطالب التقرير "إسرائيل" والحكومة في غزة بإجراء تحقيقات والردّ خلال ستة أشهر، وإلا أحيل الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد برزت أهمية التقرير في صدوره عن هيئة دولية رسمية، وبأنه يوفر خريطة طريق لإمكانية محاسبة ومعاقبة "إسرائيل" وعدد من قادتها السياسيين والعسكريين في المحاكم الدولية، وفي عدد من الدول الأوروبية التي تسمح أنظمتها القضائية بملاحقة مجرمي الحرب[167].

فوجئ المهتمون بالشأن الفلسطيني بقرار السلطة الفلسطينية، عن طريق مندوبها في جنيف إبراهيم خريشة، سحب مشروع القرار الذي يدعم تقرير لجنة جولدستون قبل أن يتمّ التصويت عليه يوم الجمعة 2009/10/2، وتأجيل التصويت ستة أشهر أخرى إلى آذار/ مارس 2010. وقد بدت تبريرات السلطة مرتبكة ومتناقضة؛ وأشارت في خلاصتها إلى أن التأجيل جاء بناء على طلب الدول الكبرى وأوروبا بالتوافق مع الكتل أخرى في المجلس، بما في ذلك الكتل العربية والإسلامية والإفريقية وعدم الانحياز... بحجة الحاجة إلى وقت أطول لدراسة التقرير بشكل دقيق ومتأنٍ[168]. وأكد محمود عباس أنه ليس من حق السلطة الفلسطينية أن "تقدم طلباً أو تسحب طلباً أو تؤجل طلباً... لأننا أعضاء مراقبون في مجلس حقوق الإنسان، كما أننا أعضاء مراقبون في الأمم المتحدة"[169].

لم تكن المبررات مقنعة للكثيرين، وحدثت ضجة إعلامية كبيرة وغضب شعبي عارم، بعد صدور الكثير من التسريبات والتصريحات التي تشير إلى أن الأمر كان بطلبٍ من السلطة، وأن ممثلي الكتل المتعاطفة مع الفلسطينيين (العربية والإسلامية والإفريقية وعدم الانحياز) استجابت لرغبة السلطة، على الرغم من أنه كان هناك غالبية كافية ومريحة لإجازة التقرير بنحو 33 عضواً. ثم إن ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وممثل منظمة التحرير سابقاً في الأمم المتحدة، والخبير بآليات التنسيق والتصويت بين الدول الأعضاء، قال في مقابلة مع قناة العربية في 2009/10/8 إنه من المعروف أنه عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية "فإن القرار يعود إلى السلطة"، وأن السلطة أخطأت بطلب التأجيل، وأنه لا يوجد تدخل للدول العربية في القرار.

تواترت الأنباء عن تعرض السلطة الفلسطينية لضغوط إسرائيلية وأمريكية كبيرة، وأن الأمريكان أبلغوا السلطة أن اعتماد تقرير جولدستون من شأنه أن يوقف جميع مساعي السلام[170]. كما تحدثت أنباء عن عمليات تهديد وابتزاز تعرضت لها السلطة من الطرف الإسرائيلي، وتسربت أنباء وإشاعات غير مؤكدة عن زيارة مسؤولين أمنيين وعسكريين لعباس، وتهديده بكشف أسرار وأشرطة تثبت على حدّ زعمها ضلوع عباس في الحرب على غزة، وأن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency-ISA (Shabak) يوفال ديسكين Yuval Diskin زار مقر عباس قبل يوم من تأجيل التقرير، وهدده بتحويل الضفة الغربية إلى غزة ثانية إذا رفض إرجاء التصويت[171].

الرئيس عباس وفي ظروف عاصفة من الاتهامات الموجهة إليه وإلى قيادة السلطة في رام الله، تحت ضغط من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح، أمر بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف وملابسات اتخاذ قرار التأجيل، برئاسة حنا عميرة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير[172]. وقد أثار هذا القرار استغراب العديدين، إذ عبّر عبد الرحيم ملوح وغسان الشكعة عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن استغرابهما من إعلان ياسر عبد ربه عن تشكيل اللجنة قبل أن يناقش الأمر في اللجنة التنفيذية؛ كما كان لافتاً للنظر أن اللجنة المعلنة كانت معنية بمعرفة أسباب التأجيل، وليس بكشف المسؤول عن اتخاذ القرار ومحاسبته[173]. وربما كان السبب أن الذي اتخذ القرار كان هو محمود عباس نفسه، فقد كان هناك حراك داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لفتح وفي فتح نفسها يتهم الرئيس عباس بالرضوخ للضغوط للموافقة على سحب التقرير[174]. وقال محمد حوراني القيادي في فتح إن هناك إجماعاً بين مختلف القيادات في حركة فتح على أن مؤسسة الرئاسة تتحمّل المسؤولية عن سحب التقرير[175]، كما حمّل نبيل عمرو القيادي في فتح وعضو المجلس المركزي للمنظمة الرئيسَ عباس المسؤولية المباشرة، وقال إنه هو من اتخذ قرار التأجيل[176].

ويظهر أن الرئيس عباس وقيادة السلطة في رام الله لم تكن تتوقع هذا الحجم الواسع من الغضب والإدانة للتأجيل، وبدا واضحاً أنها تحاول استيعاب الصدمة ولملمة الموضوع. وتحت الضغط، اعترفت بالخطأ، وقال إبراهيم خريشة، سفير فلسطين في جنيف، إنه "كان هناك خطأ... لم نتوقع ردود الفعل، خاصة الشعبية الفلسطينية"، كما اعترف بوجود حالة تخبُّط رافقت مناقشات فكرة الموافقة على التأجيل، وأن المسؤول عن هذا التخبط والخطأ هو "القيادة الفلسطينية"[177].

من الناحية الرسمية، عارضت حركة فتح تأجيل عرض تقرير جولدستون[178]، لكنها رفضت "استغلال" حركة حماس للموضوع. وعلى الرغم من الكثير من التصريحات الغاضبة لقياداتها، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء لكشف المسؤول عن التأجيل ومحاسبته أو معاقبته. الفصائل الفلسطينية كافة بما فيها الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية والقيادة العامة... أدانت تأجيل التقرير. كما قدم وزير الاقتصاد الفلسطيني في حكومة رام الله باسم خوري استقالته[179].

لم يكن موقف حركة حماس من التقرير واضحاً وحاسماً في البداية، وتراوحت ردود الفعل بين الترحيب والتحفظ. فقد رحب إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة في غزة بتقرير جولدستون، وقال إنه "أظهر إدانة واضحة للاحتلال بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة". وقال فوزي برهوم الناطق باسم حماس إن هذا التقرير دليل إضافي وقاطع على ارتكاب الاحتلال جرائم حرب في قطاع غزة، وإن "هذا التقرير الواضح والصريح يفرض على المجتمع الدولي محاكمة قيادات الاحتلال الإسرائيلي كمجرمي حرب"[180]. أما إسماعيل رضوان فقال إن "التقرير سياسي وغير متوازن وغير منصف وغير موضوعي، لأنه ساوى بين الجلاد والضحية"، وأنه "حاول أن يسترضي العدو الصهيوني حين اتهم المقاومة وحماس بارتكاب جرائم حرب"[181]. أما عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحماس فقال إن التقرير "يحمل جوانب إيجابية من خلال تأكيده على قيام الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية". غير أن الرشق انتقد جانباً من التقرير عندما وصفه بأنه "ساوى بين الجلاد والضحية، عندما وجه اتهامات باطلة بحق حركة حماس"[182]. غير أن لهجة حماس ازدادت شدة وقوة في اتجاه إدانة تأجيل التقرير، بينما بَهُتت الاعتراضات عليه لصالح تأييد التصويت عليه، وعدم تفويت المكاسب المحتملة من محاسبة "إسرائيل" وإدانة قادتها. ولذلك، فإن الرئيس عباس وعدداً من قادة السلطة وفتح نبهوا إلى اعتراضات حماس في البداية على التقرير، واتهموها بالابتزاز السياسي، إلا أن حماس التي اعترضت على الاتهامات المتعلقة بها في نصوص التقرير، فرقت بين ذلك وبين حالة الإجماع في داخلها على عدم تأجيل التصويت على التقرير، وعلى محاسبة مسؤولي السلطة الذين كانوا وراء التأجيل.

اعتبر خالد مشعل أن موقف السلطة هو "عارٌ"، وأن "دماء الأطفال والنساء في غزة سوف تلعن من يضحي بدم الإنسان الفلسطيني"، ووصف موقف السلطة بـ"السخيف والمخزي"[183]. وقال إسماعيل هنية إن "هذا تفريط غير مسبوق بدماء شهداء وحقوق شعب"؛ وأن سحب التقرير عبثي وجريمة سياسية ووطنية، وأنه يضرّ بالمصالحة الفلسطينية[184]. واعتبر بيان للحكومة المقالة في غزة طلب تأجيل التقرير "جريمة خطيرة في حق شعبنا"[185]. ووصف محمد نزال سحب التقرير بأنه "انهزامي وغير أخلاقي"[186]، وهناك الكثير من التصريحات المماثلة الصادرة عن حماس.

اعتبرت حماس أن تشكيل عباس للجنة التحقيق هو "مسرحية مكشوفة لمحاولة التغطية على دوره المشبوه في طلب التأجيل"، بحسب تصريح عزت الرشق[187]، وأنه خطوة لذر الرماد في العيون، ومحاولة شخصية للتهرب من المسؤولية[188]. وكان من الواضح لدى حماس أن قرار تأجيل التصويت على التقرير قد ألقى بظلاله السلبية على أجواء التوقيع على ورقة المصالحة المصرية، كما أشار محمود الزهار وأسامة حمدان وغيرهما[189].

عادت قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله تحت الضغوط المختلفة إلى تنفيس الاحتقان من خلال طلب إعادة طرح التصويت على تقرير جولدستون في جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[190]. ثم قامت فتح بالتوقيع على الورقة المصرية، مما وفر لعباس وقيادة السلطة مَنْفذاً لامتصاص الغضب، واستعادة زمام المبادرة، ومحاولة حشر حماس في الزاوية. وفي 2009/10/16 صادق مجلس حقوق الإنسان على تقرير جولدستون، ونجح القرار بالأغلبية. وكان ذلك محلّ ترحيب السلطة الفلسطينية في رام الله وغزة، وفتح وحماس والفصائل الفلسطينية، كما لقيت ارتياحاً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً واسعاً، فضلاً عن الارتياح العالمي وسط مؤيدي حقوق الإنسان وداعمي حقوق الشعب الفلسطيني[191].

دلَّ تراجع السلطة عن موقفها، واعترافها بالخطأ، وإعادة طرح التصويت في مجلس حقوق الإنسان في غضون أسبوعين، على مدى قوة الرأي العام الشعبي ومدى تأثير وسائل الإعلام، فضلاً عن مدى حالة الاحتقان والغضب التي كان قد وصل إليها الشارع الفلسطيني. غير أن عدم محاسبة أحد على التأجيل، وقدرة قيادة السلطة على أخذ زمام المبادرة بشكل أو بآخر، دلَّ على أنه ما زال أمام الحراك الشعبي والإعلامي أمد طويل للوصول إلى النهايات التي كان يرجوها من خلال عمل منهجي منظم ومستمر؛ وأنه ما زال هناك مجال للقيادات السياسية للمراهنة إلى حدّ ما على "ضعف ذاكرة" شعوبها، وسرعة عودة البرودة للأحداث.

خاتمة

ما زال الوضع الداخلي الفلسطيني يشهد حالة من التشرذم والانقسام تؤثر سلباً على مجمل المشروع الوطني، وعلى النضال الفلسطيني محلياً وعربياً ودولياً. الاختلاف بين فتح وحماس وبين حكومتي رام الله وغزة، هو انعكاس لخلاف سياسي وأيديولوجي عميق، وبين رؤيتين لم تتمكنا حتى الآن من التوافق على قضايا مرتبطة بأولويات العمل الوطني، وبطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، وبمساري المقاومة والتسوية، وبعمليات التكيف مع الشرعيات العربية والدولية.

وقد كان صمودُ المقاومة وبسالتها في معركة غزة (2008/12/27-2009/1/18) وتمكّنها من إفشال الهجوم الإسرائيلي، رافعةً شعبية وسياسية وإعلامية لحماس وحكومتها ولتيار المقاومة، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها من إمكانية إسقاطها بالقوة، كما شكل دافعاً للمضي في الحوار الوطني. وكان أداء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة في رام الله باهتاً ضئيلاً، لا يتناسب مع الحرب وحجمها وانعكاساتها. غير أن وهج "الصمود والانتصار" سرعان ما جرى امتصاصه في بيئة فلسطينية وعربية ودولية عاجزة عن استثماره؛ بينما عاد الحصار، ومعه الدمار الذي أحدثته الحرب، فتُرك جرح أهل غزة "ينزف ويتعفن"، أما المال المرصود لإعادة إعمار غزة، فقد منع دخوله، واستخدم كأداة للضغط والابتزاز السياسي على حكومة حماس المقالة.

تبعت الحرب على غزة أجواء المصالحة، ورعت مصر الحوار الوطني، وخصوصاً بين فتح وحماس، وقطع أشواطاً كبيرة. غير أن النسخة المصرية النهائية لوثيقة المصالحة لقيت بعض الاعتراضات من حماس، لأنها، في رأيها، غيّرت أو عدَّلت بعض النقاط المهمة. وتمّ تعليق عملية المصالحة وسط رفض الحكومة المصرية وفتح (التي وقعت على الوثيقة) إعادة النظر في الورقة مرة أخرى.

ما تزال إشكالية الشرعيات الناقصة والمفقودة والممنوعة تلقي بظلالها على الحالة الفلسطينية، في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي، وحكومة الطوارئ في رام الله، وحكومة تسيير الأعمال في غزة. إن مثل هذه التشابكات تُظهر بشكل واضح (ولو من الناحية الإجرائية) أن عملية الإصلاح تحتاج إلى إعادة ترتيب شاملة للبيت الفلسطيني، ولا يمكن أن تقف أو تنتهي عند الانتخابات أو تشكيل حكومة مؤقتة.

تمكنت حركة فتح من عقد مؤتمرها السادس بعد انتظار دام عشرين عاماً، واستطاعت ترتيب أوراقها الداخلية، بعد مخاض عسير، خرج منه الرئيس عباس ومؤيدوه منتصرين، بينما استبعدت العديد من القيادات التاريخية وعلى رأسها فاروق قدومي، وبرز تيار الداخل على حساب الخارج،

كما حصل التيار الأمني والتيار المؤيد لمسار التسوية على مكاسب معتبرة. وما زال أمام فتح الكثير لتقوم به على صعيد بناء الحركة التنظيمي، ومحاربة الفساد الداخلي، وتحديد المسارات الاستراتيجية، وتجديد الرموز.

تسبب أداء الرئاسة والسلطة في رام الله تجاه تقرير جولدستون بحرج بالغ لها، إذ إن طلبها سحب التقرير وتأجيل التصويت عليه، نتيجة ضغوط إسرائيلية وأمريكية، وضعها موضع الاتهام والاستياء البالغ من القطاعات الأوسع فلسطينياً وعربياً وإسلامياً. واضطرت السلطة بعد حالة من الارتباك والتهم المتبادلة لإعادة التقرير للتصويت عليه، وهو ما يظهر أهمية الوعي الشعبي، وفعالية الحملات الإعلامية في متابعة الهموم الوطنية.

وكما لم تحمل سنة 2009 جديداً على مستوى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، فإن الغموض يحيط بمسارات سنة 2010 تجاه إمكانية نجاح المصالحة الوطنية وعمل انتخابات حرة نزيهة وإعادة ترتيب منظمة التحرير ومؤسساتها. وما دامت الخيارات غير محسومة تجاه مساري التسوية والمقاومة، وما دام العنصر الخارجي مؤثراً في صناعة القرار الفلسطيني، فإن الشكوك ستبقى محيطة بإمكانية إنجاز مصالحة حقيقية تدفع المشروع الوطني الفلسطيني إلى الأمام.

هوامش الفصل الأول

[1] جريدة **الدستور**، عمّان، 2009/1/23.

[2] جريدة **الحياة**، لندن، 2009/3/8.

[3] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2009/3/9.

[4] جريدة **القدس العربي**، لندن، 2009/3/9.

[5] **الدستور**، 2009/5/9.

[6] جريدة **الرأي**، عمّان، 2009/5/13.

[7] **الحياة**، 2009/5/20.

[8] انظر: **القدس العربي**، وجريدة **الخليج**، الشارقة، 2009/5/21.

[9] **القدس العربي**، 2009/7/9؛ وانظر أيضاً: موقع الجزيرة.نت، 2009/8/30.

[10] وكالة قدس برس إنترناشيونال، لندن، 2009/5/19.

[11] **الحياة**، 2009/5/21.

[12] **القدس العربي**، 2009/5/21.

[13] **الحياة**، 2009/6/23.

[14] انظر: وكالة رويترز للأنباء، 2009/8/24؛ و**الحياة**، 2009/8/26.

[15] انظر: **الشرق الأوسط**، 2009/8/27، و2009/9/1.

[16] جريدة **العرب**، الدوحة، 2009/8/15.

[17] جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2009/12/27.

[18] **الحياة**، 2009/3/2.

[19] **الحياة**، 2009/5/21.

[20] انظر دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) حول الوضع المالي في غزة، في:
www.pecdar.ps/pdfs/emp.%20report.pdf

[21] جريدة **فلسطين**، غزة، 2009/4/13.

[22] **الحياة**، 2009/1/22.

[23] انظر: **الحياة**، و**العرب**، 2009/1/26.

[24] **فلسطين**، 2009/3/2.

[25] انظر: **الحياة**، 2009/2/19.

[26] انظر: **فلسطين**، 2009/2/23.

[27] **الحياة**، 2009/2/24.

[28] انظر تصريح خليل الحية، **فلسطين**، 2008/11/12.

[29] **القدس العربي**، 2009/3/9.

[30] **الحياة**، 2009/3/1.

[31] **فلسطين**، 2009/3/19.

[32] انظر: **الشرق الأوسط**، 2009/7/11؛ وتصريح محمود الزهار، **العرب**، 2009/7/11؛ وتصريح خليل الحية، قدس برس، 2009/7/13.

[33] **الحياة**، 2009/8/20.

[34] انظر مثلاً تصريح محمود عباس، جريدة **الأيام**، رام الله، 2009/3/1؛ وتصريحه في **القدس العربي**، 2009/3/9؛ وتصريح صائب عريقات في جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2009/6/9.

[35] انظر تصريح إسماعيل رضوان، **الشرق الأوسط**، 2009/4/11؛ وتصريح خليل الحية، **القدس العربي**، 2009/4/20؛ وانظر أيضاً: **الحياة**، 2009/6/4.

[36] **الخليج**، 2009/3/22؛ وانظر تصريح رباح مهنا حول اقتراح الجبهة الشعبية، **القدس العربي**، 2009/3/28، و**الشرق الأوسط**، 2009/4/11.

[37] انظر تصريح محمود الرمحي، **الخليج**، 2009/7/20؛ وانظر أيضاً تصريح حسن خريشة، **الشرق الأوسط**، 2009/7/5.

[38] **فلسطين**، 2009/6/10.

[39] انظر: **الخليج**، 2009/7/8؛ و**العرب**، 18-2009/8/19؛ و**القدس العربي**، 2009/8/19.

[40] **الشرق الأوسط**، 2009/7/2.

[41] **الحياة**، 2009/7/2.

[42] انظر تصريح عزت الرشق، قدس برس، 2009/10/2؛ وتصريح إسماعيل هنية، **الأيام**، رام الله، 2009/10/8.

[43] انظر: **الحياة**، 8 و2009/10/11؛ وجريدة **الأخبار**، بيروت، 2009/10/9.

[44] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2009/10/12.

[45] **القدس العربي**، و**الحياة**، 2009/10/15.

[46] جريدة **السفير**، بيروت، 2009/10/13.

[47] **الخليج**، 2009/10/15.

[48] حول ملاحظات حماس على الورقة المصرية انظر: الجزيرة.نت، 18-2009/10/19؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/10/20؛ وجريدة **الشرق**، الدوحة، 2009/10/23؛ و**الحياة**، 2009/10/26.

[49] انظر مثلاً تصريح أسامة حمدان، قدس برس، 2009/1/7؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، **القدس العربي**، 2009/1/10.

[50] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2009/10/23.

[51] رويترز، 2009/10/25.

[52] **الأيام**، رام الله، 2009/10/25.

[53] **فلسطين**، 2009/10/25.

[54] **الحياة**، 2009/10/25.

[55] **المستقبل**، 2009/10/25.

[56] موقع عرب 48، 2009/10/23.

[57] **الحياة**، 2009/10/25.

[58] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/24.

[59] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2009/10/30.

[60] **الحياة**، 2009/11/13.

[61] وكالة وفا، 2009/11/5.

[62] **الحياة**، 2009/11/6.

[63] حول دعم اللجنة التنفيذية انظر: **الحياة الجديدة**، 2009/11/6؛ وحول دعم المجلس الثوري لفتح، انظر: **القدس العربي**، 2009/11/9؛ وحول دعم رؤساء "إسرائيل" وأمريكا ومصر وملك الأردن، انظر: **المستقبل**، 2009/11/6.

[64] رويترز، 2009/11/25.

[65] **الحياة**، 2009/12/17.

[66] انظر مثلاً تصريح فوزي برهوم، **فلسطين**، 2009/12/17؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، جريدة **السبيل**، عمّان، 2009/12/26.

[67] **فلسطين**، 2009/1/29.

[68] تصريح صائب عريقات، **القدس العربي**، 2009/1/30.

[69] تصريح حسين الشيخ، **الشرق الأوسط**، 2009/1/30.

[70] تصريح عزام الأحمد، الجزيرة.نت، 2009/1/29.

[71] من بيان صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، **الحياة الجديدة**، 2009/2/1.

[72] **الحياة**، 2009/2/4.

[73] **الشرق الأوسط**، 2009/2/3.

[74] حول موقف حماس، انظر تصريح سامي أبو زهري، **الخليج**، 2009/8/18؛ وبيان الحكومة الفلسطينية في غزة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/8/18؛ وبيان لحركة حماس، جريدة **عكاظ**، جدة، 2009/8/22.

[75] **الحياة**، 2009/8/25.

[76] وكالة وفا، 2009/8/26؛ وانظر: **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 2009/8/27.

[77] انظر: **القدس العربي**، 2009/8/27.

[78] **الخليج**، 2009/8/29.

[79] وكالة وفا، 2009/8/26.

[80] جريدة **الغد**، عمّان، 2009/8/28.

[81] **القدس العربي**، 2009/4/13.

[82] **الغد**، 2009/4/22.

[83] **الغد**، 11 و2009/5/13.

[84] انظر: **الشرق الأوسط**، 2009/5/12؛ و**الغد**، و**الخليج**، 2009/5/11.

[85] **القدس العربي**، 2009/5/13.

[86] **القدس العربي**، 2009/5/16.

[87] **الشرق الأوسط**، 2009/6/6.

[88] **الغد**، 2009/6/15.

[89] **القدس العربي**، 2009/7/6.

[90] قدس برس، 2009/7/12؛ والجزيرة.نت، 2009/7/15.

[91] **الحياة الجديدة**، 2009/7/14.

[92] **الشرق الأوسط**، 2009/7/15.

[93] **الغد**، 2009/7/17.

[94] **الغد**، 2009/5/11.

[95] **الشرق الأوسط**، 2009/8/1.

[96] انظر تصريح فيصل أبو شهلا، **الشرق الأوسط**، 2009/8/2.

[97] **الأيام**، رام الله، 2009/8/9.

[98] كان هناك الكثير من الأخبار والتصريحات الصحفية المتعلقة بحرمان ممثلي فتح في القطاع من المشاركة في المؤتمر، خصوصاً في الأيام التي سبقت المؤتمر وفي أثنائه.

[99] **الخليج**، 2009/8/10.

[100] **الخليج**، 2009/8/13.

[101] **الشرق الأوسط**، 2009/10/20.

[102] وكالة معاً الإخبارية، 2010/4/13.

[103] **الحياة**، و**الحياة الجديدة**، 2009/8/16.

[104] **القدس العربي**، 2009/8/13.

[105] انظر مثلاً: **الحياة**، 2009/1/3؛ و**الشرق الأوسط**، 8 و2009/1/10.

[106] تصريح رأفت ناصيف، **فلسطين**، 2009/1/22.

[107] تصريح رأفت ناصيف، **الشرق الأوسط**، 2009/1/25.

[108] **فلسطين**، 2009/2/20.

[109] **الشرق الأوسط**، 2009/2/25.

[110] وكالة معاً، 2009/3/12.

[111] **الشرق الأوسط**، 2009/6/11.

[112] انظر: **القدس العربي**، و**الحياة**، 2009/6/13.

[113] **فلسطين**، 2009/7/3.

[114] انظر: **فلسطين**، 16 و2009/12/17.

[115] **فلسطين**، 2009/7/29.

[116] **القدس العربي**، 2009/7/25.

[117] **القدس العربي**، 2009/4/20.

[118] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/11/29.

[119] قدس برس، 2009/7/4.

[120] **فلسطين**، 2009/9/15.

[121] **السبيل**، 2009/11/13.

[122] **السبيل**، 2009/10/13.

[123] **الحياة**، 2009/7/6.

[124] انظر: **الحياة**، 2009/7/7.

[125] **فلسطين**، 2009/2/11.

[126] **الشرق الأوسط**، 2009/6/16.

[127] **الشرق الأوسط**، 2009/7/28.

[128] **الحياة**، 2009/8/12.

[129] وكالة سما الإخبارية، 2009/5/31.

[130] **القدس العربي**، 2009/6/5.

[131] **فلسطين**، 2009/6/9.

[132] **فلسطين**، 2009/6/2.

[133] انظر: **الخليج**، 2009/3/6؛ و**القدس العربي**، 2009/7/7.

[134] **القدس العربي**، 2009/6/9، و2009/7/7.

135 تصريح عدنان الضميري، الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية، **القدس العربي**، 2009/6/9.

136 **الشرق الأوسط**، 2009/6/17.

137 *The Guardian* newspaper, London, 17/12/2009,
http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/17/cia-palestinian-security-agents

138 انظر على سبيل المثال تصريح صادر عن مصدر إسرائيلي، عرب 48، 2009/4/12؛ وقدس برس،2009/7/7 نقلاً عن الإذاعة العبرية؛ وجريدة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2009/12/12.

139 انظر: **القدس العربي**، 2009/12/16.

140 **الشرق الأوسط**، 2009/11/21.

141 وكالة سما، 2009/12/28.

142 انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/22؛ و**فلسطين**، 2009/2/11؛ و**العرب**، 2009/2/4.

143 **الغد**، 2009/4/3.

144 المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/22؛ وانظر: **الغد**، 2009/5/13.

145 **الشرق الأوسط**، 2009/1/25.

146 **العرب**، 2009/7/7؛ و**فلسطين**، 7 و2009/7/18؛ وقدس برس، 2009/8/31.

147 انظر تصريح فوزي برهوم، **القدس العربي**، 2009/9/1.

148 **الخليج**، 2009/6/8.

149 **القدس العربي**، 2009/12/15.

150 **فلسطين**، 2009/8/20.

151 غطّت معظم وسائل الإعلام أحداث رفح، خصوصاً في الفترة 14-2009/8/17.

152 انظر: جريدة **البيان**، دبي، و**السبيل**، 2009/8/18.

153 انظر: قدس برس، 2009/8/22.

154 **فلسطين**، 2009/12/20.

155 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر 1 كانون ثاني – 31 كانون أول 2009، رام الله، 2010، ص 225، و 232، انظر:
http://www.ichr.ps/pdfs/aar15.pdf

156 المرجع نفسه، ص276 .

157 كلمة محمود عباس في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، **الحياة**، 2009/10/14.

158 **الشرق الأوسط**، 2009/1/29.

159 انظر تصريح إسماعيل رضوان، قدس برس، 2009/1/18؛ وتصريح صلاح البردويل، **الاتحاد**، 2009/1/18.

160 انظر: قدس برس، 2009/1/13.

161 انظر مثلاً: **الدستور**، 2009/1/4؛ و**الحياة الجديدة**، 2009/1/19.

162 **السبيل**، 2009/1/6.

163 **السفير**، 2009/1/16.

164 جريدة **الوطن**، الدوحة، 2009/1/17.

165 **الحياة**، 2009/1/17.

166 **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 2009/1/17.



[167] Richard Goldestone et al., Human Rights in Palestinian and Other Occupied Arab Territories: Report of the United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict, Human Rights Council, General Assembly, United Nations, 25/9/2009, http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf

[168] انظر مثلاً تصريح نبيل أبو ردينة، **القدس العربي**، 2009/10/3.

[169] وكالة وفا، 2009/10/5.

[170] انظر: **القدس العربي**، 2009/10/5؛ و**السفير**، 2009/10/7؛ وانظر أيضاً: *Haaretz* newspaper, 2/10/2009.

[171] انظر: **العرب**، 2009/10/6؛ وجريدة المستقبل العربي الإلكترونية، 2009/10/4؛ و**القدس العربي**، 2010/1/18.

[172] انظر: **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 2009/1/5.

[173] انظر: **القدس العربي**، 2009/10/6.

[174] **القدس العربي**، 2009/10/3؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/10/5.

[175] **الشرق الأوسط**، 2009/10/9.

[176] الجزيرة.نت، 2009/10/7.

[177] **الشرق الأوسط**، 2009/10/10؛ وانظر تصريح ياسر عبد ربه، **الحياة**، 2009/10/8.

[178] انظر: **الأيام**، رام الله، و**الغد**، 2009/10/4.

[179] **الحياة**، 2009/10/4.

[180] **الخليج**، و**الحياة**، 2009/9/17.

[181] جريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2009/9/16؛ و**الخليج**، 2009/9/17.

[182] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/9/19.

[183] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/2.

[184] **الخليج**، و**العرب**، 2009/10/6.

[185] **الحياة**، 2009/10/4.

[186] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/3.

[187] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/4.

[188] **فلسطين**، 2009/10/8.

[189] **القدس العربي**، 2009/10/7؛ و**السبيل**، 2009/10/9.

[190] **الشرق الأوسط**، 2009/10/10؛ والجزيرة.نت، 2009/10/9.

[191] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/16؛ و**القدس العربي**، و**الأيام**، رام الله، 2009/10/17؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/10/18.

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

مقدمة

شهدت سنة 2009 جملة من التطورات في المشهد الإسرائيلي الفلسطيني، كان أبرزها على المستوى الداخلي انتخابات الكنيست Knesset الـ 18 وما ترتب عليها من نتائج. وعلى المستوى السكاني كان استمرار المنحنى المتراجع للهجرة اليهودية من أبرز التطورات في هذا المجال. أما في السياق الاقتصادي فسجلت سنة 2009، على غرار سابقتها، آثار الأزمة العالمية في الاقتصاد الإسرائيلي. وعلى المستوى الأمني، عاشت المؤسسة الأمنية عدداً من "الهواجس" في ضوء حربها على لبنان سنة 2006 وحربها على غزة (2008/12/27-2009/1/18)، وتطورات الملف النووي الإيراني. وفي علاقتها مع الفلسطينيين برز العدوان الإسرائيلي على غزة، واستمرار التنسيق الأمني مع السلطة في رام الله. أما فيما يتعلق بمسار التسوية فلم تشهد سنة 2009 أي تطورات في هذا الشأن.

ونحاول في هذا الفصل أن نقدم للقارئ قراءة تحليلية لمجمل تطورات المشهد الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالخريطة السياسية الإسرائيلية، والأوضاع السكانية والاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، وتعامل "إسرائيل" مع الوضع الداخلي الفلسطيني ومسار التسوية.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

شهدت سنة 2009 مجموعة من الأحداث في "إسرائيل"، بحيث كانت بدايتها استمرار العدوان على غزة، وانتخابات الكنيست الإسرائيلي لدورته الـ 18، وتشكيل حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو من الأحزاب الصهيونية المتطرفة، وتوقف ما يسمى بالعملية السلمية مع الفلسطينيين، ونشر تقرير جولدستون، الخاص بانتهاكات "إسرائيل" للقوانين الدولية، وما نتج عنه من حراك سياسي داخل "إسرائيل" وإقليمي ودولي، وصعود وتيرة سياسات التضييق على الفلسطينيين في غزة، واستمرار "إسرائيل" في نشاطاتها الاستيطانية بالرغم من الأصوات العالمية الداعية إلى إيقافه، وفي ظلّ ارتفاع حدة تطرف شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي، وازدياد سياسات التمييز والتضييق ضدّ فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948.

سنحاول في هذا الفصل أن نقدم للقارئ صورة شاملة لمجمل التطورات والتغيرات السياسية في المشهد الإسرائيلي الداخلي.

1. انتخابات الكنيست الـ18 في ظلّ العدوان على غزة:

ساد الاعتقاد لدى زعماء الأحزاب الإسرائيلية الكبرى: كاديما Kadima والعمل Labor والليكود أن انتصارات الجيش الإسرائيلي في الحرب على غزة سيتم استثمارها في المعركة الانتخابية للكنيست الـ 18 لصالحها. لهذا أجمعت هذه الأحزاب وغيرها من الأحزاب الصهيونية المؤيدة للحرب على غزة وتصفية حماس، على أن تجري الانتخابات في موعدها المحدد في 2009/2/10. واعتقد سياسيو "إسرائيل" أنه يمكن أن يؤثروا في الجمهور الإسرائيلي من خلال الحرب على غزة لدفعه إلى التصويت لصالح أحزابهم. وتعالت بعض الأصوات الداعية إلى تأجيل الانتخابات جرّاء فشل الهجوم في إسقاط حماس، وصمودها، واتساع شعبيتها، وعدم حسم الحرب نهائياً[1].

وأظهرت الاستطلاعات الكثيرة للرأي العام خلال فترة الدعاية الانتخابية تَقَدُّم الليكود على كاديما، وتقدم حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu اليميني المتطرف، بحيث يصبح الحزب الثالث من حيث عدد أعضائه في الكنيست الإسرائيلي، ويتقدم على حزب العمل[2]. ومعنى ذلك أن كاديما والعمل، كحزبي وسط، لم يحققا إنجازات انتخابية من الحرب على غزة التي قادتها حكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert المكونة من كاديما والعمل وغيرهما من الأحزاب.

وبيّنت نتائج الاستطلاعات، والانتخابات أكدت ذلك لاحقاً، جنوح الشارع الإسرائيلي إلى يمين الخريطة السياسية، بل نحو اليمين المتشدد الداعي إلى استمرار الحرب على غزة[3].

وعرضت الأحزاب برامجها السياسية على الجمهور الإسرائيلي عشية خوضها الانتخابات للكنيست. فحزب "إسرائيل بيتنا" يعتبر مسألة الأمن القومي على رأس سلم أولويات "إسرائيل"، ولا يقبل إخضاع "عاصمة إسرائيل الأبدية" لأي شكل من المفاوضات، ويدعم النشاطات الاستيطانية. أما حزب شاس Shas الديني الشرقي المتزمت، فيرى ضرورة دعم النشاط الاستيطاني على كامل ما يسمى "أرض إسرائيل"، ويرفض طرح قضية القدس للمفاوضات مع الفلسطينيين، كما ويعارض انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة إلا إذا كان في ذلك ما ينقذ حياة اليهود[4]!.

أما حزب يهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism الديني المتزمت، الذي يمثل اليهود الغربيين، فمواقفه مشابهة لمواقف شاس، بل متشددة أكثر في بعض القضايا.

أما الحزبان اللذان مثلا المستوطنين وهما الاتحاد الوطني (هئيحود هلئومي) National Union، والبيت اليهودي (مفدال الجديد) The New National Religious Party (NRP) (Jewish Home)، فيدعوان إلى التصدي لكل محاولة لتجميد الاستيطان، ويدعوان إلى توسيع نطاق المشاريع الاستيطانية لتشمل الجليل والنقب، للحيلولة دون وجود أغلبية عربية عددية.

وخاضت الأحزاب في "إسرائيل" الانتخابات الـ 18 وسط استمرار حالة ضعف الحزبين الكبيرين الليكود والعمل في الحلبة السياسية في "إسرائيل". وأسفرت الانتخابات عن محافظة حزب كاديما على قوته البرلمانية في هذه الانتخابات بحصده 28 مقعداً من أصل 120 من مقاعد الكنيست، وحصل الليكود على عدد قريب منه وهو 27 مقعداً، بينما لم يحصل حزب العمل إلا على 13 مقعداً فقط. وهذا دليل على ضعف وتراجع الأحزاب الأيديولوجية التقليدية الكبيرة في تحقيق أغلبية برلمانية (مع اعتبارنا أن مكونات كاديما من أعضاء سابقين في الأحزاب التقليدية)[5].

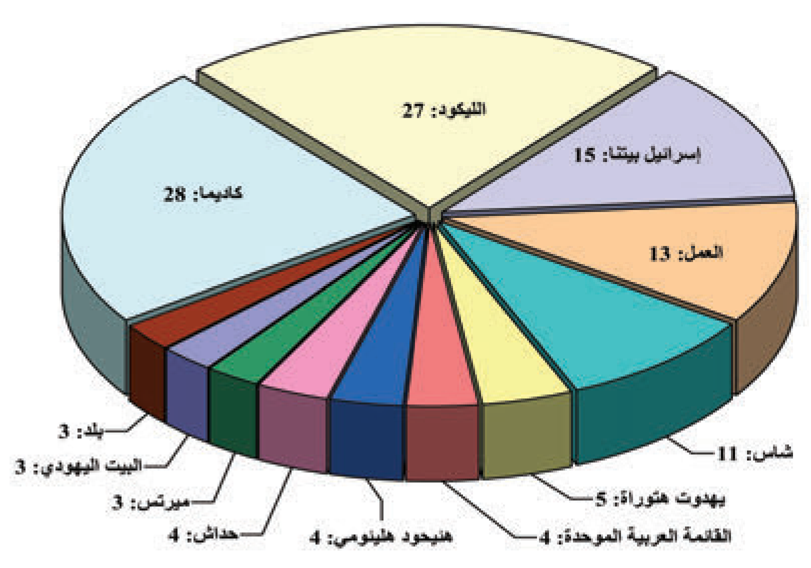
وكشفت استطلاعات الرأي، وما أفرزته الانتخابات من نتائج وتحليلات، ظهور ضعف قوي في أوساط حزبية دينية صهيونية وأحزاب وقوائم مهاجري الاتحاد السوفييتي سابقاً. فالصهيونية الدينية تمثلت بحزب مفدال، وهذا الحزب فقد من قوته، مما دفع قيادته إلى التعاون مع حزب الاتحاد الوطني، وهو حزب صهيوني ديني أيضاً، أولاً في انتخابات الكنيست الـ 17 (سنة 2006)، ثم في إقامة إطار حزبي جديد تمهيداً لانتخابات الكنيست الـ 18 (سنة 2009) باسم البيت اليهودي. كذلك الأمر بالنسبة لأحزاب المهاجرين الروس الذين صوتوا في السابق لأحزاب تخصّ وسطهم (مثلاً حزب "إسرائيل بعليا" Yisrael Be'aliyah)، إلا أن التغيّرات الاجتماعية والسياسية، وتأقلم أعداد من المهاجرين في الحياة الإسرائيلية، وظهور ونمو حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman ليس كحزب مهاجرين فقط، وإنما كحزب إسرائيلي يتناول القضايا الإسرائيلية من منظور يميني متطرف، قد أسهمت في تزايد أعداد المنتمين إليه من المجتمع الإسرائيلي.

أمّا الأحزاب العربية في "إسرائيل" فحافظت على قوتها وبقيت متمثلة بثلاثة تيارات: الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) Democratic Front for Peace and Equality (Hadash)، والقائمة العربية الموحدة United Arab List (المكونة من الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي، والحركة العربية للتغيير Arab Movement for Renewal (Ta-al) والحزب العربي الديموقراطي Arab Democratic Party) وحزب التجمع الوطني الديموقراطي National Democratic Assembly.

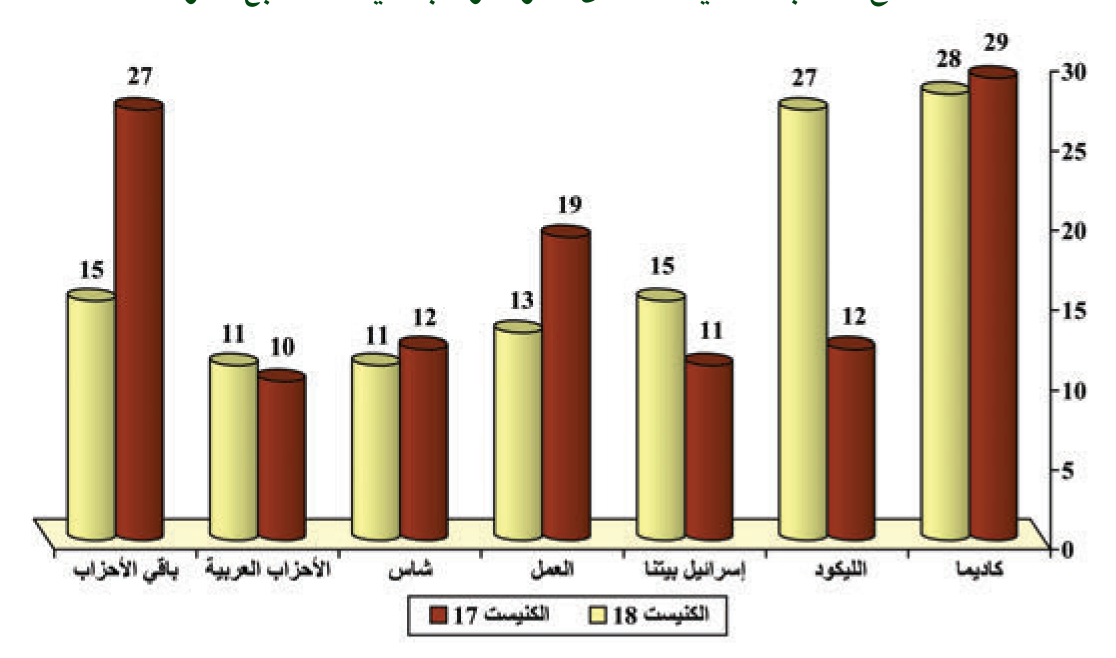
جدول 2/1: نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر مقارنة بالكنيست السابع عشر[6]

اسم القائمة	الكنيست السابع عشر 2006/3/28		الكنيست الثامن عشر 2009/2/10	
	عدد الأصوات الصالحة	المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	المقاعد
كاديما	690,901	29	758,032	28
الليكود	281,996	12	729,054	27
إسرائيل بيتنا	281,880	11	394,577	15
العمل	472,366	19	334,900	13
شاس	299,054	12	286,300	11
يهدوت هتوراة (أغودات إسرائيل – ديغل هتوراة)	147,091	6	147,954	5
القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير	94,786	4	113,954	4
هئيحود هليئومي	224,083	9	112,570	4
المفدال			شكل مع أحزاب أخرى حزب البيت اليهودي	
الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)	86,092	3	112,130	4
ميرتس	118,302	5	99,611	3
البيت اليهودي (المفدال وأحزاب أخرى)	-	-	96,765	3
التجمع الوطني الديموقراطي (بلد)	72,066	3	83,739	3
المتقاعدون (جيل)	185,759	7	17,571	-
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**5,014,622**		**5,278,985**	
مجموع الأصوات الكلي	**3,186,739**		**3,416,587**	
مجموع الأصوات الصالحة	**3,137,064**		**3,373,490**	

نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009



نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر مقارنة بالكنيست السابع عشر



2. تحليل نتائج الانتخابات:

ما حصل في انتخابات 2009 هو استمرار ضعف الأحزاب الكبيرة واتساع حيز الضبابية الأيديولوجية بل وانحسارها تدريجياً، وقد أثّر هذا على تركيب الائتلاف الحكومي لاحقاً. فالمجتمع الإسرائيلي مُركب وليس متجانساً، وانعكست هذه الصورة في تشكيلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ولكن كان هناك عادة حزب أو حزبان كبيران تتمحور حولهما التشكيلات الحكومية، إلا أن هذه الحالة تشهد تراجعاً مستمراً، مما يترك أثاراً على الائتلاف الحكومي.

أما بقية الأحزاب فتمثل قطاعات اجتماعية (أي أوساط محددة) وهي ثلاثة مُتديّنة، والاتحاد الوطني (هئيحود هليئومي) الذي يمثل المستوطنين، وثلاثة عربية، وحزب ميرتس الذي يمثل اليسار الصهيوني الآخذ بالتلاشي.

إذن، أفرزت انتخابات الكنيست الـ 18 حالة من ضعف وتراجع الأحزاب اليسارية، وخاصة حزب العمل، وبروزاً قوياً جداً للأحزاب اليمينية بحكم ميل الإسرائيليين بنسب عالية منهم إلى دعم هذه الأحزاب. أضف إلى ذلك أن الحزب المكلف زعيمه بتشكيل ائتلاف حكومي لم يعد سائداً كما كان في العقود الثلاثة الأولى بعد تأسيس "إسرائيل"، إذ إنه يحتاج إلى تكوين ائتلاف من عدد كبير من الأحزاب، التي بدورها تُفَعّل آلة الابتزاز السياسي والمالي[7].

أفرزت الانتخابات نتائج متوقعة من حيث حصول الأحزاب السياسية على مقاعد في الكنيست، بحيث حصل كاديما على 28 مقعداً، والليكود على 27 مقعداً، و"إسرائيل بيتنا" على 15 مقعداً، والعمل على 13 مقعداً، وشاس على 11 مقعداً، ويهدوت هتوراة على 5 مقاعد، والبيت اليهودي على 3 مقاعد، والاتحاد الوطني (هئيحود هلئومي) على 4 مقاعد، والجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) على 4 مقاعد، والقائمة العربية الموحدة على 4 مقاعد، والتجمع الوطني الديموقراطي على 3 مقاعد، وميرتس على 3 مقاعد.

وأعلنت تسيبي ليفني Tzipi Livni، زعيمة حزب كاديما، فوز حزبها بالانتخابات وأنها ستباشر تشكيل حكومتها بعد تكليفها رسمياً من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres. إلا أن الأحزاب اليمينية أوصت ببنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود، ليقوم بتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بعد أن تبيَّن أنه حظي بدعم من حزب "إسرائيل بيتنا" وشاس والأحزاب الدينية واليمينية الأخرى، وهو ما يوفر الأغلبية البرلمانية المطلوبة. وما يجمع هذه الأحزاب، غير الليكود، مع بعضها البعض هو رفضها الانضمام إلى حكومة برئاسة ليفني، بالرغم من الفوارق بين رؤى وتوجهات شاس المتدين و"إسرائيل بيتنا" العلماني.

التصويت في الوسط العربي:

شارك 53% من إجمالي عدد الناخبين العرب في انتخابات الكنيست الـ 18. وحصلت قوائمهم العربية على ما مجموعه 310,263 صوتاً من أصوات الناخبين العرب. أدت الانتخابات إلى بقاء موازين القوى العامة كما كانت عليه بين العناصر التقليدية والإسلامية، الممثلة بالقائمة الموحدة التي حصلت على 113,954 صوتاً، والتوجه الاشتراكي الذي تتبناه الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة التي حصلت على 112,130 صوتاً، والتوجه القومي الذي يتبناه التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل على 83,739 صوتاً (انظر الجدول 2/1). ويُشار إلى أن الجبهة الديموقراطية شددت على التعاون العربي – اليهودي، وحصلت على نحو 16 ألف صوت يهودي، وهذا أعلى رقم تحصل عليه على الإطلاق. كما سُجّلت زيادة طفيفة في التأييد للكتلة الاشتراكية، وتراجع مماثل في التأييد للتجمع، وربما يعود ذلك، إلى حدٍّ ما، إلى غياب مؤسسه عزمي بشارة[8].

وتشير أنماط تصويت العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" إلى معاقبة الأحزاب الصهيونية التي كانت تكسب عشرات الآلاف من الأصوات في الانتخابات البرلمانية السابقة، ولكن في ظلّ الحرب على غزة حصل العكس. وتعتبر نتائج تصويت الفلسطينيين في "إسرائيل" احتجاجاً صارخاً على سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاههم[9]. ففي حين تعترف التقارير الحكومية الرسمية بأن الفلسطينيين في "إسرائيل" قد لحق بهم غبن شديد جراء سياسات التمييز التي تبنتها، وما تزال تتبناها، حكومات "إسرائيل" المتعاقبة، فإن أيّاً من هذه الحكومات لم يعمل على إلغاء أشكال التمييز وتحسين ظروفهم، أو رفع مكانة مواطنتهم لتتساوى مع مواطنة اليهود الإسرائيليين.

ويمكن إجمال أبرز الملاحظات حول مشاركة فلسطينيي 48 في الانتخابات بما يلي:

- هبوط نسبة التصويت بشكلٍ حاد في آخر ثلاث جولات انتخابية؛ إذ بلغت 62% في سنة 2003، وفي سنة 2006 بلغت 56%، وفي سنة 2009 بلغت 53%. ويرجع ذلك، ولو جزئياً، إلى زيادة حالة الإحباط في الوسط الفلسطيني من إمكانية إحداث تغيير حقيقي في النظام السياسي الإسرائيلي، وإلى حملة قادتها الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح، دعت إلى مقاطعة الانتخابات.
- تأكيد توجه التصويت العربي نحو الطابع القومي، مع تصويت 85% من العرب لمصلحة أحزاب غير صهيونية. ويعزز هذا الأمر الاتجاه الذي برز منذ سبعينيات القرن الماضي، والمتمثل في زيادة الاستقطاب الانتخابي بين اليهود والعرب، والذي يعبر بدوره عن مسار موازٍ من التشديد المتنامي على الهوية السياسية، فضلاً عن تأكيد خيبة الأمل والانفصال عن الدولة اليهودية، القائمة على التمييز العرقي والتمييز في المعاملة.
- الأغلبية العظمى من الناخبين العرب الذين يصوتون للأحزاب الصهيونية، جاءت من الوسط الدرزي. وحظي الدروز بثلاثة أعضاء كنيست ينتمي أحدهم إلى الليكود، والثاني إلى كاديما، والثالث إلى "إسرائيل بيتنا". وهناك عضو كنيست رابع، سعيد نفّاع، ينتمي إلى حزب التجمع الديموقراطي.
- أصبحت أنماط التصويت الداخلي في صفوف المواطنين الفلسطينيين أقل أهمية في ظلّ أوضاع الاستقطاب، لكنها مع ذلك تبقى جديرة بالملاحظة؛ إذ أبرز التصويت، جغرافياً، الصلة بين حزب القائمة الموحدة التقليدي والمناطق الريفية والبدوية، وذلك في مناطق المثلث والنقب أساساً، في حين حصل التياران الآخران على تأييد أكبر في البلدات المسيحية، وفي تلك التي تصوت عادةً لمصلحة الشيوعيين والاشتراكيين (الجبهة)، وبين الطبقات الوسطى والنخب الفكرية، في الجليل أساساً (التجمع)[10].

3. الائتلاف الحكومي: اتفاق الأضداد السياسية:

إزاء توصية تكليف نتنياهو بتشكيل حكومة جديدة، شرع لتوه بمشاورات مع زعماء الأحزاب بنية تشكيل أوسع ائتلاف ليضمن استقراراً لحكومته. واضطرت الأحزاب المشاركة في الائتلاف للتنازل عن عدد من مطالبها حتى يتمّ تشكيل الحكومة، فوزراء الحكومة الـ 32 يجلسون خلف طاولة واحدة حاملين فوارق كثيرة في التوجهات، خاصة في قضايا دينية ودولية، وإن كانت الفكرة الصهيونية وما يسمى بحق اليهود في "أرض إسرائيل" تظلّ القاسم المشترك فيما بينهم.

وواجه نتنياهو ضغوطاً قوية جداً في أثناء مشاوراته ومساعيه إلى تشكيل حكومته، فجرّاء حصول حزبه على مقاعد لا تؤهله ليكون حزباً سائداً في الحكومة، اضطر إلى توزيع عدد كبير من الحقائب الوزارية على الأحزاب الائتلافية دون حزبه، مما أدى إلى تعالي الأصوات المعترضة لخطوته هذه، إلا أنه فرض رأيه وبشدة على حزبه.

الملاحظ في حكومة نتنياهو ضعف الحزب الحاكم (الليكود) وكثرة الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحكومي، مما يوهم للوهلة الأولى أن الائتلاف مستقر، ولكنه في واقع الأمر ائتلاف مهدد بالانهيار في حال انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين منه. لهذا سعى نتنياهو على مدار النصف الأخير من سنة 2009 إلى محاولات جادة لضمّ كاديما إلى ائتلاف حكومته، وعندما لم ينجح في ذلك عمل، وما زال يعمل، على تفكيك كاديما، ومحاولة ضمّ عدد من أعضائه إلى حزب الليكود. ويكفي انضمام خمسة أعضاء من كاديما ليضمن بقاءه في الحكم في حال خروج أي حزب من ائتلافه، وهو ما سيسهم في تخفيف حدّة ميول الحكومة إلى اليمين المتطرف[11]. غير أنه يجب التنبه إلى أن نتنياهو نفسه شخصية متطرفة ومراوغة، وإلى أن اتخاذه خطوات "معتدلة" قد تجلب له متاعب داخل الليكود نفسه.

تشكلت الحكومة الـ 32 برئاسة نتنياهو بحجم كبير من حيث عدد الوزراء ونوابهم. وهذا مؤشر على ضعف هذه الحكومة، فالمعادلة التاريخية بالنسبة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أنه كلما كان للحزب الحاكم عدد أكبر من أعضاء الكنيست وكانت له أغلبية ثابتة في الائتلاف الحكومي، كلما كانت الحكومات تميل لأن تكون قليلة العدد في الحقائب الوزارية. حكومة إسحق رابين Yitzhak Rabin (1992-1995) ضمّت 17 وزيراً، أما حكومة نتنياهو الحالية فتضمّ 30 وزيراً، إضافة إلى عدد كبير من نواب الوزراء، وهذا دليل على ضعف مركزي، لكون الحزب الحاكم، والذي يُشكل أكبر كتلة في الائتلاف، لا يملك أغلبية ثابتة، مما اضطر رئيس هذا الحزب المكلف بتشكيل الائتلاف إلى رفع عدد الحقائب الوزارية ومنح الكثير منها إلى الأحزاب المشاركة في الائتلاف على حساب حزبه. أمّا الضعف الآخر الذي تشكو منه حكومة نتنياهو الحالية بسبب حجمها الكبير فهو أن ثلث أعضاء الكنيست هم وزراء ونواب وزراء، وهذا ينعكس في قلة عدد أعضاء الكنيست المتفرغين للقيام بمهام تشريع القوانين. وينعكس أيضاً في أن أعضاء الكنيست يشاركون في عدّة لجان برلمانية في الوقت ذاته، مما يُثقل عملهم وبالتالي يؤدي إلى اضطرارهم حضور جلسات اللجان بشكل مكثف، وهذا في حدّ ذاته يُعيق عمل السلطة التشريعية. وحظيت حكومته بتأييد 69 عضو كنيست مقابل 45 عارضوها، وتغيب خمسة أعضاء من حزب العمل عن التصويت، احتجاجاً على انضمام حزبهم إلى الائتلاف الحكومي، والجلوس حول طاولة واحدة إلى جانب أحزاب يمينية متطرفة[12].

وهذه بعض الخطوط العريضة التي وردت في البيان الوزاري لحكومة نتنياهو[13]:

- إن الحكومة ستعمل بشكل فعال لتكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم.
- إن الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا مع صيانة المصالح الأمنية والتأريخية والوطنية لدولة إسرائيل.
- إن الحكومة ستعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشياً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال.
- إن الحكومة ستدفع خطة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية للنمو المستديم وكذلك حماية وتوفير فرص العمل في المرافق الاقتصادية.
- إن الحكومة ستسعى وراء العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوات الاجتماعية ومكافحة الفقر بلا هوادة عبر أجهزة التربية والتعليم وتكثيف المشاركة في سوق العمل وزيادة الدعم الممنوح للشرائح الاجتماعية الضعيفة.

وفي خطاب نيل الثقة من الكنيست أوضح نتنياهو أنه مستعد لتجديد التفاوض بخصوص السلام مع السلطة الفلسطينية في مجالات الاقتصاد والأمن والاستقرار، دون أن يذكر الدولة الفلسطينية، وذلك خوفاً من معارضة حزبي "إسرائيل بيتنا" وشاس، الرافضين لفكرة وجود دولة فلسطينية إلى جانب "دولة إسرائيل"[14]. وعلى هذه الخلفية، جعل بنيامين نتنياهو الإقرار الفلسطيني بـ"يهودية إسرائيل" شرطاً للتفاوض، قبل أن يتراجع عن ذلك؛ معتبراً أنه شرطٌ للوصول إلى اتفاق، أو للحل النهائي للصراع، وفق رؤاه اليمنية الخاصة، المتمثلة بدولة فلسطينية فارغة من أي مضمون، وأقرب في الحقيقة إلى الحكم الذاتي الموسع. وهو الأمر الذي يعرض فلسطينيي الـ 48 لخطر المزيد من الاضطهاد أو التهجير، أو لاحتمال إلحاقهم بالكيان الفلسطيني، مع إبقائهم في أماكن سكناهم الحالية في مقابل بقاء المستعمرات في الضفة الغربية[15].

وفي استطلاعات للرأي العام الإسرائيلي في أعقاب منح الثقة لحكومة نتنياهو، تبين عدم رضا بنسب مرتفعة من حجم الحكومة الضخم، ومن عدم قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص[16]. وفي استطلاع آخر للرأي العام في "إسرائيل" اعتبر المستطلعون أن نتنياهو سيء مثل أولمرت، كما أيّد 57% منهم حلّ الدولتين[17]. إلا أنه بالرغم من تدني نسبة مؤيدي سياسات حكومة نتنياهو، فإن خطابه في جامعة بار إيلان Bar-Ilan University أعاد التأييد ولو مؤقتاً لمواقفه، على الصعيدين الداخلي والعالمي[18].

4. استمرار تفكك الأحزاب:

أما على صعيد الحراك الحزبي في سنة 2009 فإن عدم تكليف تسيبي ليفني، زعيمة كاديما، بتشكيل حكومة جديدة ما زال يلقي بظلاله على مؤسسات وهيئات الحزب، وبشكل خاص على أعضاء الكنيست من هذا الحزب، إذ إن رفض ليفني الانضمام إلى الائتلاف الحكومي دفع عدداً من أعضاء كاديما إلى التصريح بضرورة التعجيل في إجراء انتخابات تمهيدية لانتخاب رئيس جديد للحزب، وقاد هذا التيار شاؤول موفاز Shaul Mofaz الرجل الثاني في كاديما، إلا أن ليفني عارضت الاقتراح بشدة بداعي أن الوقت غير مناسب لذلك[19]. وبالرغم من تجاوز هذه الأزمة في كاديما، ولو مؤقتاً، إلا أنّ شروخاً قوية ظهرت في صفوف كاديما، مما دفع بعدد من المحللين والمراقبين السياسيين إلى الميل إلى قرب تفكك كاديما. والحال كذلك في حزب العمل الذي شهد حركة تمرد داخلي، قادها خمسة أعضاء غير راضين عن نهج إيهود باراك Ehud Barak زعيم الحزب، متهمين إياه بجرّ الحزب إلى حكومة يمينية وفقدان بوصلة وقيم حزب العمل[20]. وهدّدَ هؤلاء الأعضاء بتشكيل كتلة جديدة، إلا أنهم تراجعوا عن ذلك لاحقاً، وأبرزهم أوفير بينس Ophir Pines-Paz الذي قدّم استقالته من عضويته في الكنيست في مطلع سنة 2010 احتجاجاً على نهج باراك، وتراجع الحزب عن مبادئه، وفقد الحزب عدداً كبيراً من مقاعده في الكنيست الحالي، وتراجع تأييد شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي له[21].

5. ملفات الفساد تلاحق سياسيين إسرائيليين:

افتتحت سنة 2009 باستمرار التحقيقات بملفات الفساد الإداري والمالي وتبييض الأموال بالنسبة لرئيس الحكومة الأسبق إيهود أولمرت. وجرّاء الضغوط السياسية عليه قدّم استقالته مما أدى بالتالي إلى الإعلان عن انتخابات مبكرة للكنيست الـ 18. وشهدت سنة 2009 أيضاً استمرار التحقيقات في ملفات الفساد الإداري، والرِشَى المالية، وخرق الثقة العامة، ضدّ وزراء وسياسيين، أمثال أفيجدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، المتورط في شبهات جنائية، حتى بلغ الأمر بالمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية مناحيم مزوز Menachem Mazuz إلى الإعلان، في مؤتمر نقابة المحامين في "إسرائيل"، أنه في "دولة سليمة لا يُصبح شخص مثل ليبرمان وزيراً"[22]. وفرغت دائرة التحقيقات في الاختلاس والرِشَى في شرطة "إسرائيل" من تجهيز ملف التهم الموجهة إلى ليبرمان وأوصت بتقديمه للمحاكمة، ولكن ذلك يجب أن يتمّ بقرار من المستشار القضائي للحكومة، مما يعني مرور شهور كثيرة ريثما يتحقق[23].

كما أن شبهات كثيرة تحوم حول وجود أدلة على أن الوزير إيلي يشاي Eliyahu "Eli" Yishai، زعيم حزب شاس المتدين اليميني، قد تلقى رِشىً في السابق، في أثناء تأديته مهام منصبه في وزارة الداخلية. وكان زميله عضو الكنيست السابق شلومو بنيزري Shlomo Benizri، قد زُجَّ به في

السجن، بعد أن حكمت عليه محكمة إسرائيلية بتلقي رِشَىً، وتبييض أموال، وخرق الثقة العامة[24]. واجتهد يشاي بتنظيم حملة لدعم طلبه بتقديم توصية لدى رئيس "إسرائيل" بيريز، لإصدار عفو عن بنيزري، إلاّ أنه جُوبِه بمعارضة شديدة فتراجع عن خطوته هذه.

وكشف استطلاع للرأي عن أن نسبة مرتفعة جداً من الإسرائيليين (82%) يعتقدون أن زعاماتهم غارقة في الفساد، وأن "إسرائيل" تتبوأ مكانة متقدمة في قائمة الدول الفاسدة[25]. وكذلك وجدت محاولات احتيال واختلاس وخرق الثقة وتبييض أموال لدى آخرين، أمثال إيهود باراك الذي حاول الاستفادة من منصبه كوزير الأمن، وبكونه رئيس وزراء سابق ورئيس هيئة أركان عامة للجيش الإسرائيلي، والحصول على إعفاءات ضريبية، في أعقاب نقله ملكية شركات خاصة به إلى بناته[26]، وكذلك في حصوله على تذاكر سفر بالطيران لزوجته مجاناً، مما عرّضه إلى توبيخ مكثف من قبل المستشار القضائي للحكومة وانطلاق حملة إعلامية ضدّه. وحكمت محكمة إسرائيلية على وزير المالية السابق أبراهام هيرشزون Abraham Hirchson بالسجن، لقيامه بنهب صندوق تقاعد تابع لمنظمة عمالية حين ترأسه، وهناك قائمة طويلة بالنسبة لرؤساء سلطات محلية وبلدية وعدد من كبار الموظفين. لذا كثّفت "الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل" The Movement for Quality Government in Israel نشاطاتها، خاصة في توعية الجمهور الإسرائيلي على فضح كافة أشكال الفساد، وبالتالي إلى تقديم دعاوى قضائية ضدّ سياسيين وموظفي دولة متورطين في قضايا فساد وخرق الثقة العامة[27].

6. تقرير جولدستون يوحد الأحزاب الإسرائيلية:

أثار نشر تقرير جولدستون غضب كافة أطياف الأحزاب السياسية في "إسرائيل" من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وأعلن كلٌّ من الرئيس الإسرائيلي بيريز ورئيس حكومته نتنياهو أن التقرير غير مُنصِف، وأعلنا أن "إسرائيل" قد خرجت إلى الحرب دفاعاً عن مواطنيها من صواريخ تُطلقها حماس من غزة، وأن الحكومة الإسرائيلية ترفض بشدة التهم الموجهة إلى الجيش الإسرائيلي والحكومة السابقة. وسعت "إسرائيل" واللوبي الصهيوني الأمريكي والإدارة الأمريكية وبعض المحافل السياسية في العالم إلى تعليق تقرير جولدستون وعدم مناقشته من قبل الأمم المتحدة. وأعلن نتنياهو أنه لن يسمح بجرّ إيهود باراك وليفني وأولمرت إلى محكمة لاهاي الدولية Hague Tribunal جرّاء ما ورد في تقرير جولدستون من تهم موجهة إليهم. وانبرى نتنياهو مدافعاً عن قرارات الثلاثة في حكومة أولمرت السابقة قائلاً إنهم قاموا بتأدية واجبهم الوطني في الدفاع عن "إسرائيل" ومواطنيها ومصالحها[28]. واعتبر نتنياهو التقرير مُشجعاً لـ"الإرهاب" ومهدداً للسلام[29]. إلا أن التقرير الذي جاء في 574 صفحة، والذي احتوى على عشرة آلاف وثيقة ومستند ومقابلة 188 شخصاً[30]، خلُصَ إلى أنه "توجد أدلة قاطعة

لخرق إسرائيل لقوانين حقوق الإنسان في الحرب على غزة، وبالإمكان أن يكون ذلك بدرجة جرائم ضدّ الإنسانية"[31]. وجراء الضغط الدولي على "إسرائيل" اقترح نتنياهو تشكيل لجان داخلية في الجيش الإسرائيلي لفحص بعض الحالات التي جرى فيها خرق للقوانين الدولية، دون أن يعلن استعداد "إسرائيل" للتعاون مع جهات دولية في تقصي الحقائق حول الحرب. إن ما ميّز الحراك السياسي في "إسرائيل" في أعقاب جولدستون هو حدة الخطاب السياسي الرافض قطعياً للتقرير وما جاء فيه جملة وتفصيلاً، ورأى محللون سياسيون في "إسرائيل" وخارجها أن رفض "إسرائيل" للتقرير ورفض الإقرار بما ورد فيه هو اعتراف بجرائمها. وأعلنت حكومة نتنياهو أنها تنوي إصدار تقرير خاص بها تدحض فيه كل ما ورد في تقرير جولدستون[32]. وقد تشهد سنة 2010 نقاشات حادة بخصوص ما ورد في تقرير جولدستون والتقرير الإسرائيلي المقابل له، وستطالب "إسرائيل" المجتمع الدولي بقبول وجهة نظرها.

ومن جهة أخرى، يواجه عدد كبير من قادة الجيش الإسرائيلي وسياسيين إسرائيليين إمكانية إلقاء القبض عليهم، حال دخولهم أراضي بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، إذ إن هيئات قانونية فيها استصدرت مذكرات توقيف وإلقاء القبض، ومن ثم تقديم لوائح اتهام ضدّ هؤلاء، وفي مقدمتهم باراك وليفني وغيرهم.

7. المواقف السياسية لفلسطينيي 48:

كانت سنة 2009، بالنسبة لحالة الفلسطينيين في "إسرائيل" ومواقفهم السياسية، زاخرة بالأحداث، وفي مقدمتها تعبيرهم الصارخ غضباً على العدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك من خلال تصويتهم بنسب مرتفعة جداً للأحزاب العربية في انتخابات الكنيست الـ 18.

وتشير مجموعة من التقارير الصادرة عن مراكز حقوق الإنسان والمواطن في "إسرائيل" أن أوضاع فلسطينيي 48 تميل بسرعة إلى التدهور الشديد. وانتشرت في سنة 2009، وبشكل خاص بعد تشكيل حكومة اليمين الإسرائيلية بزعامة نتنياهو، ظاهرة تصريحات وزراء وسياسيين تهدد الفلسطينيين في "إسرائيل"، وتعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية، وتطالب بأن تفرض عليهم شروطاً قاسية وصعبة لنيل المواطنة المتساوية، على حدّ تعبيرهم. وتميزت سنة 2009 بطرح رزمة من قوانين عنصرية تَحدُّ من حرية التعبير عن الرأي، وتَحدُّ من حرية الحركة السياسية، وتهدف إلى حرمان فلسطينيي 48 من الحقوق اللغوية والثقافية العربية، وغيرها. وكان هناك من السياسيين الإسرائيليين من اشترط المواطنة بالولاء للدولة بصفتها "دولة يهودية"، وأداء الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، والاعتراف بالرواية الصهيونية الخاصة بإقامة "إسرائيل"، وكل هذا يتناقض مع أسس الديموقراطية المبنية على أن الحقوق غير مرتبطة أو مشروطة بشيء[33].

ففي أيار/ مايو 2009 أيدت الحكومة مشروع قانون يمنع الفلسطينيين في "إسرائيل" من إحياء ذكرى "النكبة"، وتضمّن القانون عقوبة بالسجن لمن يخالفه. وجاءت مواقف فلسطينيي 48 معارضة للغاية لهذا القانون ورافضة له، لكونه يحرمهم من حقهم الطبيعي والتاريخي والعاطفي بإحياء ذكرى نكبة شعبهم الفلسطيني سنة 1948. فتمّ تعديل القانون بحيث لا يعاقب من يحيي الذكرى، إنما تقطع المخصصات المالية عن أي مؤسسة تتلقى دعماً من الدولة، إذا شاركت في إحياء الذكرى. وأعلن وزير التربية الإسرائيلي جدعون ساعر Gideon Sa`ar منع الحديث عن النكبة في المدارس العربية ومناهجها[34]، وهذه الخطوة تتناقض مع أبسط الحقوق الإنسانية لمن تعرض إلى نكبة في أهله وأرضه ووطنه[35].

واعتبر فلسطينيو 48 سياسة "عبرنة" الأسماء العربية، التي تظهر على اليافطات الإرشادية في شوارع "إسرائيل"، بقرار وزير المواصلات، خطوة أخرى باتجاه طمس الثقافة القومية، وتهميش استعمال اللغة العربية، وبالتالي إلى تغيير الأسماء ذات الارتباط القوي بالمكان وتاريخه، مع العلم أن اللغة العربية هي إحدى اللغتين الرسميتين المعترف بهما في "إسرائيل"[36].

وطرح زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليبرمان، خلال دعايته الانتخابية للكنيست الـ18، مسألة ربط حقوق العرب الفلسطينيين بإعلانهم الولاء لـ"دولة إسرائيل" ولقوانينها، واتخذ هذا الموضوع شعاراً مركزياً لحملته الانتخابية. وقدم عضو الكنيست ديفيد روتيم David Rotem من الحزب نفسه مشروع قانون في الكنيست الـ18 يقضي بإعلان كل مواطن ولاءه للدولة وإلزامه بالخدمة العسكرية أو بالخدمة المدنية، وأن يكون لوزير الداخلية الحق في سحب مواطنة كل من لا يوقّع على نموذج الولاء[37]. ولكن الكنيست واجهت موقفاً سياسياً رافضاً رفضاً قاطعاً لهذا المشروع من قبل الفلسطينيين، ومن اليهود الحريديم فأُسقطَ المشروع.

وعكست محاولة طرح مشروع القانون أعلاه توجهاً عنصرياً تمييزياً، أخذ بالتعمق في الشارع الإسرائيلي العام، بل وصل إلى معقل الديموقراطية الإسرائيلية (أي الكنيست). ويميل المحللون والمراقبون إلى أن هذا النهج سيزداد حدّة في سنة 2010، بطرح مزيد من مشاريع القوانين العنصرية للتضييق على الفلسطينيين، ولتنغيص حياتهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية كمواطنين في "إسرائيل"، والتي وردت في "وثيقة الاستقلال" التي وقّع عليها مؤسسو "إسرائيل" عند الإعلان عن إقامتها في سنة 1948[38].

ومقابل سياسات التمييز التي يتعرض لها فلسطينيو 48 فإن استطلاعاً للرأي أجري سنة 2008، مرفقاً بدراسة تحليلية أجراها الباحث البروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا، بيّنت أن 41% من الفلسطينيين في "إسرائيل" أعلنوا عن قبولهم بوجود "إسرائيل" كدولة يهودية وديموقراطية، مقابل 65.6% في سنة 2003. وكشف الاستطلاع أن تغيّراً عميقاً في المواقف

السياسية لدى هؤلاء الفلسطينيين قد بدأ يظهر بقوة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان في سنة 2006، وازداد أكثر في أعقاب الحرب على غزة؛ إذ تعالت الأصوات المنادية بحلٍّ سريع لإقامة دولتين. ونشير هنا إلى أن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل" غدا مطلباً لأغلبية الفلسطينيين في "إسرائيل"، ليس فقط لأن قيام مثل هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى حلّ مشكلة باقي أبناء الشعب الفلسطيني عن طريق إقامة وطن قومي لهم، وإنما يُعدّ حلاً من شأنه أن يُساعد في تحسين وضع الفلسطينيين[39]. فالفلسطينيون في "إسرائيل" غير مستعدين للانتقال إلى دولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكونهم متمسكين بانتمائهم الراسخ إلى أرضهم الفلسطينية التي أُقيمت عليها "إسرائيل" سنة 1948. بمعنى أنهم ينظرون إلى "إسرائيل" كإطار تنظيمي لحياتهم، بالرغم مما يعانونه.

من جهة أخرى، وفي سياق آخر ذي صلة بمواقف سياسية وما يتصل بها، فإن الفلسطينيين في "إسرائيل" لا ينظرون بثقة إلى العدالة الإسرائيلية، خاصة بعد نشر تقرير لجنة أور The Or Commission لتقصي ما جرى في أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 2000 ودور شرطة "إسرائيل" في قتل 13 مواطناً عربياً فلسطينياً في "إسرائيل" بنيران هذه الشرطة، إذ إن النيابة العامة في "إسرائيل" قررت إغلاق ملفات الشرطيين المتورطين في عمليات القتل بدم بارد. أضف إلى هذا كله، أن توجهات الحكومات الإسرائيلية تميل أكثر فأكثر نحو اليمين المتطرف، وتوالي تصريحات وزراء عنصريين ضدّ المواطنين العرب في "إسرائيل"، عززا من ميل العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" نحو رفع مستوى المعارضة للسياسات التمييزية والعنصرية ضدّهم[40]، وذلك بتفعيل مؤسسات للدعم القانوني والقضائي، مثل مركز عدالة، أو بالتلويح برفع قضايا حقوقية إلى محافل دولية لفضح سياسات "إسرائيل" مثل مؤتمر ديربان Durban Conference لمواجهة العنصرية في جنوب إفريقيا والذي تشارك فيها جمعيات عمل أهلية فلسطينية من "إسرائيل".

من جهة أخرى، فإن البلدات العربية من مدن وقرى في "إسرائيل" تتعرض إلى سياسات منهجية تتمثل في تقليص الميزانيات الممنوحة لها، وفي ارتفاع عمليات هدم منازل فيها بذريعة عدم الترخيص. وترتبط هذه السياسة في سياق متوازٍ، على ما يبدو، مع ما تقوم به حكومة نتنياهو من هدم لمنازل فلسطينيين في القدس ومدن أخرى في الضفة الغربية بالذرائع نفسها، وبات واضحاً أن الحكومة الإسرائيلية ماضية قُدماً في مخططات ترحيل الفلسطينيين في الداخل وفي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، كجزء من سياستها للاستيلاء على مزيد من الأراضي، لتتابع مشروعها الاستيطاني. واتخذت لجنة متابعة قضايا المواطنين العرب في "إسرائيل" سلسلة من القرارات والمواقف والإجراءات المعارضة لهذه السياسيات[41]. ويبدو واضحاً أن سياسة هدم المنازل ستزداد وتيرتها في السنوات القليلة القادمة، ومن المرجح أن تقع مصادمات بين فلسطينيي 48 وبين الشرطة على هذه الخلفية بالذات. علاوةً على احتمالات المواجهة، على خلفية

استمرار "إسرائيل" في تنفيذ مخططات التهويد للأماكن المقدسة، خاصة في شرقي القدس. ويُذكر هنا دور الحركة الإسلامية في "إسرائيل" في حشد الرأي العام الفلسطيني، وتنبيهه إلى المخططات الإسرائيلية في شرقي القدس، وبشكل أساسي تلك المتعلقة بالمقدسات وخصوصاً المسجد الأقصى.

وخلاصة الأمر، فإنه يُلاحظ تبلور موقف سياسي موحد لكافة القوى السياسية العربية في "إسرائيل" يتّسم برفض سياسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية، وخاصة تلك التي تشترط نيل الحقوق بالقيام بواجبات وفق المقاس الإسرائيلي. وكذلك أظهر الفلسطينيون في "إسرائيل" موقفاً موحداً برفض العدوان الإسرائيلي على غزة، ودعوا إلى ضرورة تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، منعاً لاستمرار الانفصال وسفك الدماء بين الإخوة، وتوجيه النضال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. ومن المتوقع إزاء هذه المواقف ومواقف سياسية أخرى، أن يتعرض الفلسطينيون في "إسرائيل" إلى مزيد من التضييق والملاحقات من منطلق اعتبار "إسرائيل" لهم ولوجودهم خطراً محدقاً ودائماً. وبهذا تتيح "إسرائيل" لنفسها، بذريعة حماية أمنها وأمن مواطنيها ومشروعها القومي، تحقيق مزيد من الاقتلاع والترحيل، للسيطرة على مساحات مما تبقى من أراضٍ وممتلكات.

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والأمنية:

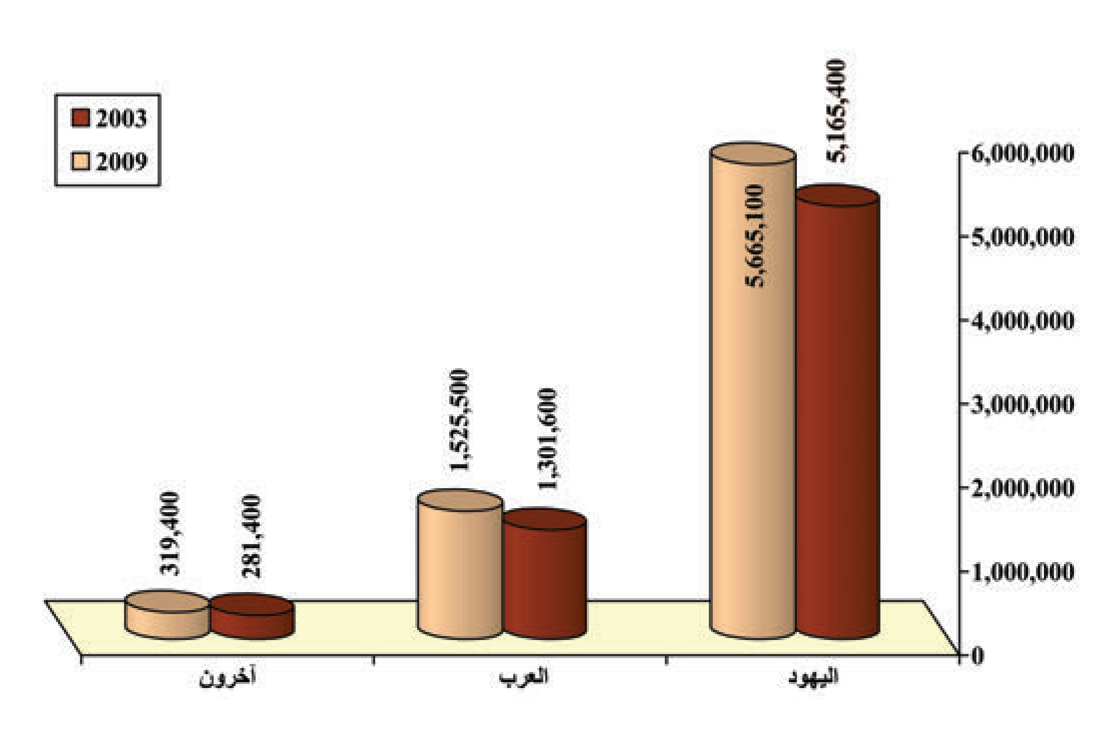
1. المؤشرات السكانية:

قُدِّر عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2009 حسب دائرة الإحصاء المركزية Central Bureau of Statistics (CBS) بحوالي 7.51 ملايين نسمة، بينهم نحو 5.67 ملايين يهودي، أي ما نسبته 75.4% من السكان. بينما صنفت الدائرة حوالي 319 ألفاً على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.3%، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو من المسيحيين غير العرب. أما عدد السكان العرب، بما في ذلك سكان القدس الشرقية والجولان، فقُدِّر بنحو 1.53 مليون، أي ما نسبته 20.3% من السكان (انظر جدول 2/2). وإذا ما حذفنا عدد سكان القدس الشرقية والجولان الذين يُقدر عددهم بنحو 271 ألفاً، فإن عدد فلسطينيي 1948 يصبح حوالي 1.25 مليون، أي نحو 17% من السكان[42]. وقدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بنحو 313 ألفاً، باستثناء شرقي القدس[43]؛ ووفق معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بلغ 580 ألفاً، من بينهم 236 ألفاً يقيمون شرقي القدس، و344 ألفاً يقيمون في باقي أراضي الضفة الغربية.

جدول 2/2: أعداد السكان في "إسرائيل" 2003-2009 (لا تتضمن أعداد العمال الأجانب)[44]

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2003	6,748,400	5,165,400	1,301,600	281,400
2004	6,869,500	5,237,600	1,340,200	291,700
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2006	7,116,700	5,393,400	1,413,300	310,000
2007	7,243,600	5,478,200	1,450,000	315,400
2008	7,374,000	5,569,200	1,487,600	317,200
2009	7,510,000	5,665,100	1,525,500	319,400

أعداد السكان في "إسرائيل" لسنتي 2003 و2009



وفي سنة 2009 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.8%، وهو المعدل نفسه منذ سنة 2003. ويرجع نحو 90% من إجمالي النمو السكاني إلى النمو الطبيعي، حيث ولد في "إسرائيل" خلال سنة 2009 نحو 160 ألف نسمة وتُوفي قرابة 39 ألف نسمة[45]. بينما بلغت نسبة النمو السكاني في مستعمرات الضفة الغربية باستثناء شرقي القدس 3.8%، وهي نسبة تفوق نسبة النمو السكاني

في "إسرائيل"، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نسبة النمو العالية في المستعمرات المتدينة في الضفة الغربية[46].

وخلال سنة 2009 قدم إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 14,569 مهاجر، مقارنة بـ 13,699 هاجروا سنة 2008 (انظر جدول 2/3)، وهو ما يناقض تقرير الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel التي قدرت عدد المهاجرين في سنة 2009 بـ 16,200 مهاجر[47]. وقد يعود الاختلاف في الأرقام حول الهجرة إلى أن جهةً ما لا تسجل إلا المهاجرين فعلاً، وأخرى تسجل المهاجرين المحتملين، بينما تضيف ثالثة السياح الذين غيروا رأيهم لاحقاً وتحولوا إلى مهاجرين. وفي المحصلة تتوافق أرقام هذه السنة مع المنحنى المتراجع للهجرة اليهودية منذ سنة 2000 بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار وجود معظم يهود الخارج على مراكز متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً للهجرة منها على نحو واسع. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الهجرة إلى "إسرائيل" ترافق مع استمرار الهجرة المضادة منها، وبمتوسط يبلغ حوالي عشرة آلاف نسمة سنوياً[48]، كما ترافق مع توقف نمو عدد يهود العالم، باستثناء "إسرائيل"، وذلك ليس من جراء الهجرة، كما يتبادر إلى الذهن، بل نتيجة تدني النمو الطبيعي وهجران الديانة اليهودية[49].

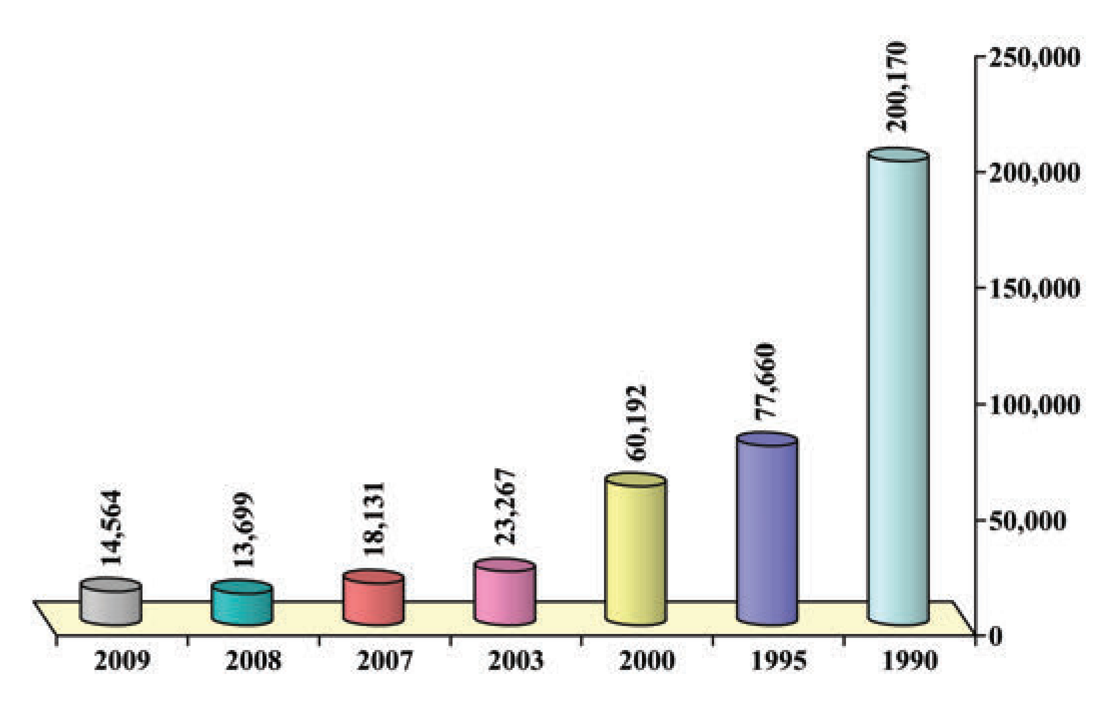
وأوضح ناتان شارانسكي Natan Sharansky رئيس الوكالة اليهودية، بأن حوالي نصف المهاجرين إلى "إسرائيل" خلال سنة 2009 قدموا من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وشرقي أوروبا، فيما أتى الآخرون من أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وأظهرت هذه الأرقام أن 88 يهودياً وصلوا إلى "إسرائيل" سنة 2009 من دول عربية هي: المغرب واليمن وتونس ولبنان بعد أن مروا بشكل عام بدول أخرى. وفي المقابل شهد عدد اليهود الإثيوبيين الذي انتقلوا للإقامة في "إسرائيل" تراجعاً كبيراً من 1,582 سنة 2008 إلى أقل من 300 خلال سنة 2009[50].

جدول 2/3: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990-2009[51]

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العدد	200,170	176,650	77,350	77,860	80,810	77,660	70,919	66,221	56,727	76,766	60,192

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
العدد	43,580	33,565	23,267	20,898	21,168	19,267	18,131	13,699	14,569	**1,229,469**

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" في سنوات مختارة



أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموغرافية والناشط في الوكالة اليهودية، سرجيو ديلابيرجولا Sergio DellaPergola، في حديث لجريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth على موقعها الإلكتروني، إلى أن نسبة اليهود في "إسرائيل" تشكل حوالي 41% من مجمل اليهود في العالم البالغ عددهم 13.3مليون نسمة. وفي السياق ذاته حذر ديلابيرجولا من تسارع ما أسماه "ذوبان" أبناء الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط؛ إذ بلغت نسبته بين يهود روسيا 75% وبين يهود الولايات المتحدة 55%، بينما بلغت النسبة في فرنسا وبريطانيا أكثر من 40% وفي كندا 35% وأستراليا 25%[52].

2. المؤشرات الاقتصادية:

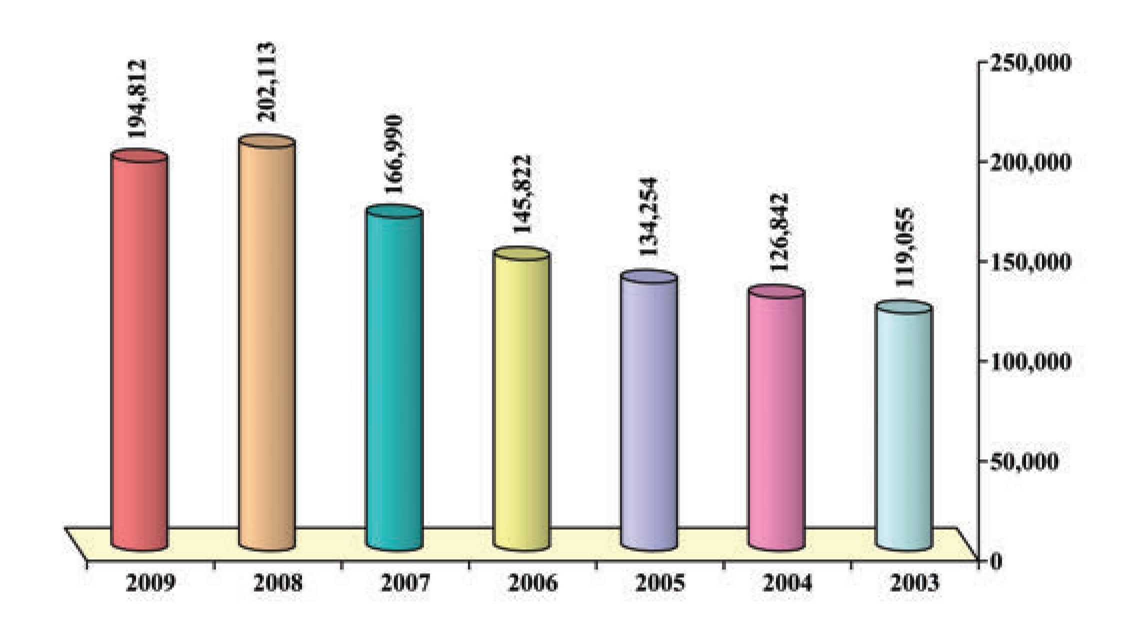
بلغ الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) لسنة 2009 نحو 766.12 مليار شيكل، مقارنة بـ 725.14 مليار شيكل لسنة 2008، ويكون بذلك قد سجل نسبة نمو مقدارها 5.7%. أما عند احتساب نسبة نمو الناتج بالدولار فسنجد أنه قد سجل نسبة تراجع مقدارها 3.6% تقريباً؛ إذ بلغ لسنة 2009 نحو 194.81 مليار دولار مقارنة بحوالي 202.11 مليار دولار لسنة 2008. ومن المهم التنبيه إلى أن سبباً مهماً في التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي يعود لتحسن سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي الذي انخفض

من 3.5878 شيكل للدولار سنة 2008 إلى 3.9326 شيكل للدولار سنة 2009. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 2/4: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2003-2009[53]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2003	541,500	119,055	4.5483
2004	568,505	126,842	4.482
2005	602,504	134,254	4.4878
2006	649,854	145,822	4.4565
2007	686,011	166,990	4.1081
2008	725,142	202,113	3.5878
2009	766,118	194,812	3.9326

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2003-2009 (بالمليون دولار)

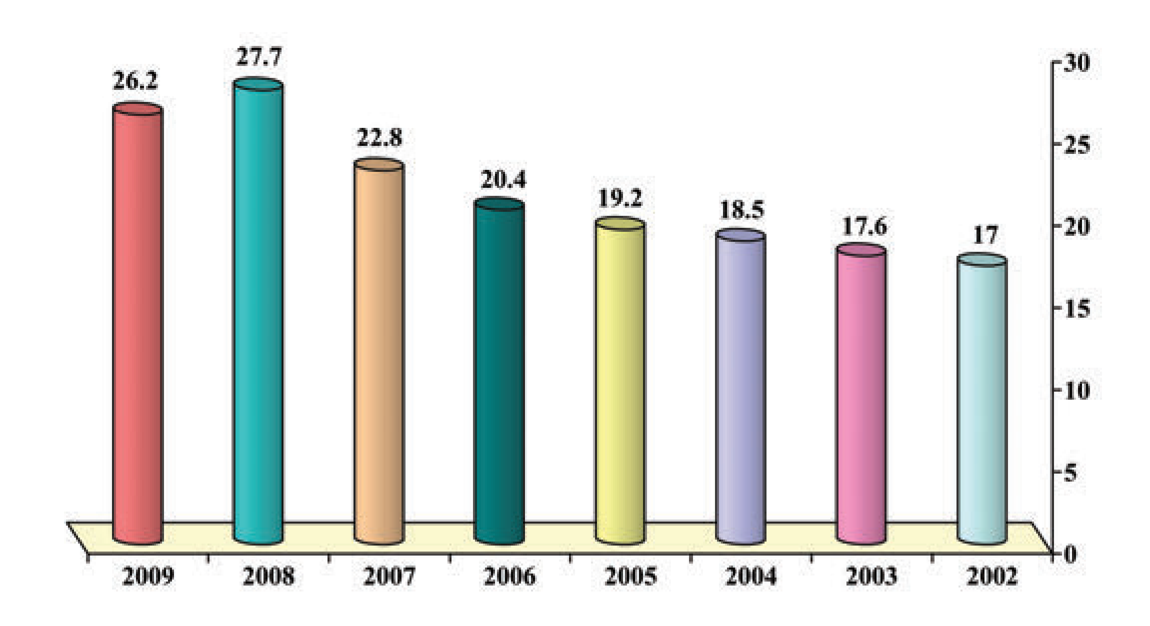


وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي قد ارتفع إلى 102,969 شيكل سنة 2009، بعد أن كان 99,215 شيكل سنة 2008. أما إذا احتسب دخل الفرد بالدولار فإن معدل الدخل سيظهر تراجعاً من 27,653 دولار لسنة 2008 إلى 26,183 دولار لسنة 2009 (انظر جدول 2/5). وتجدر الملاحظة هنا إلى أن السبب الرئيسي في تراجع معدل دخل الفرد بالدولار يُعزى إلى تحسن سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

جدول 2/5: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2002-2009 حسب الأسعار الجارية (بالألف دولار)[54]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل دخل الفرد	17	17.6	18.5	19.2	20.4	22.8	27.7	26.2

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2002-2009 (بالألف دولار)



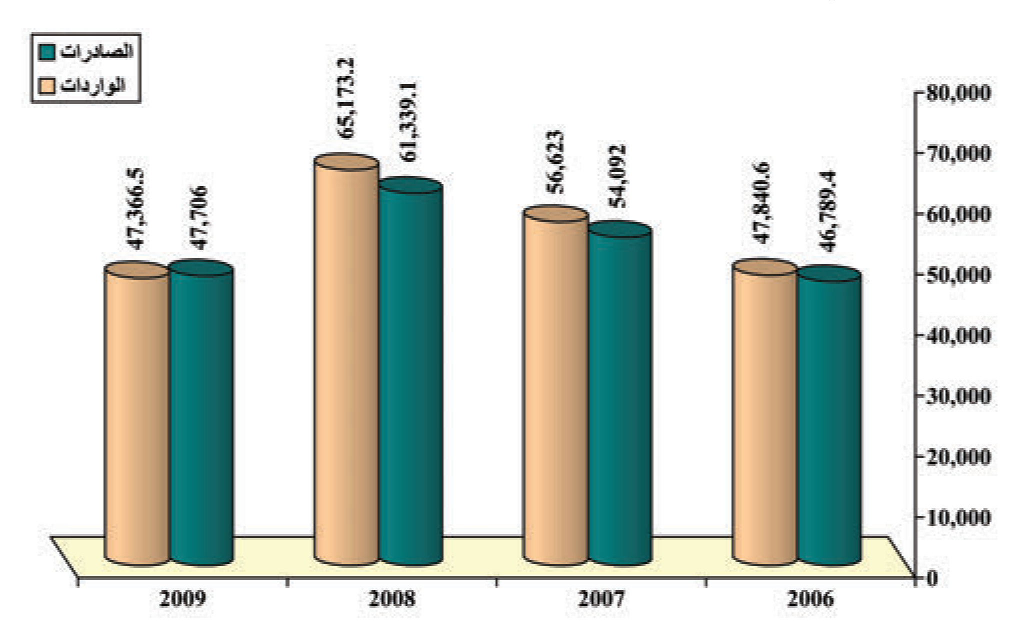
وبلغ حجم الموازنة لسنة 2009 حوالي 316.5 مليار شيكل (80.48 مليار دولار)، وتمّ تحديد نسبة العجز بـ 6% من الناتج القومي. بينما سيبلغ حجم موازنة سنة 2010 حوالي 321.5 مليار شيكل (86.09 مليار دولار)، وتمّ تحديد العجز المالي فيها بنسبة 5.5% من الناتج[55].

بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2009 ما مجموعه 47.71 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 61.34 مليار دولار سنة 2008، أي بتراجع مقداره 22%. أما الواردات لسنة 2009 فبلغت 47.37 مليار دولار، مقارنة بما مجموعه 65.17 مليار دولار سنة 2008، أي بتراجع مقداره 27% (انظر جدول 2/6). ويعزى التراجع الكبير في حجم الصادرات والواردات الإسرائيلية في سنة 2009 مقارنة مع السنة التي سبقتها إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الأسواق العالمية، وخصوصاً في الولايات المتحدة، أكبر الشركاء التجاريين لـ"إسرائيل"؛ إذ تراجع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة بنسبة 16%، بينما تراجعت نسبة الواردات الإسرائيلية منها بـ 27%.

جدول 2/6: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2006-2009 (بالمليون دولار)[56]

السنة	2006	2007	2008	2009
الصادرات	46,789.4	54,092	61,339.1	47,706
الواردات	47,840.6	56,623	65,173.2	47,366.5

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2006-2009 (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2009 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة حوالي 16.72 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 35% من مجمل الصادرات الإسرائيلية. أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2009 حوالي 5.85 مليار دولار، أي نحو 12.3% من مجمل الواردات الإسرائيلية. وتعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 11 مليار دولار، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدّ دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 2/7).

وما زالت بلجيكا تحتل المركز الثاني، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها 2.36 مليار دولار، والواردات الإسرائيلية منها 2.57 مليار دولار، ويعود ذلك إلى تجارة الماس والمعادن الثمينة التي تضع بلجيكا عادة في هذا الموقع المتقدم. ثم يليها ألمانيا حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها 1.44 مليار دولار والواردات الإسرائيلية منها 3.36 مليار دولار. واحتلت الصين وسويسرا المركزين الرابع والخامس على التوالي، بينما تراجعت هونج كونج سنة 2009 لتحتل موقع سادس أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها 2.87 مليار دولار،

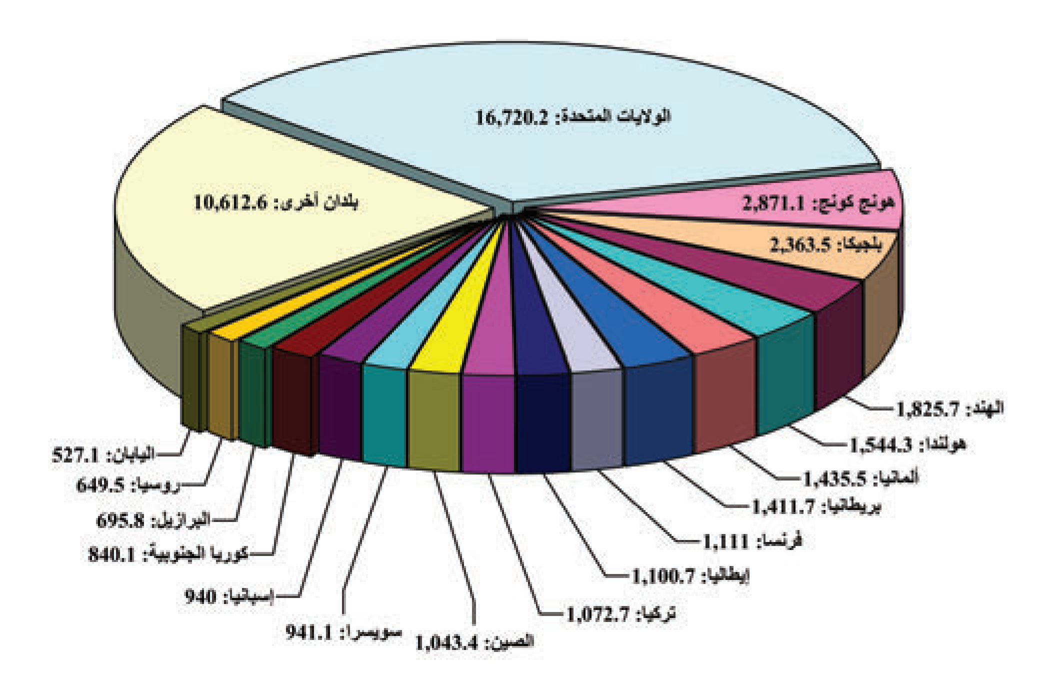
والواردات الإسرائيلية منها 1.11 مليار دولار. ويبدو أن ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى هونج كونج يرجع إلى كون الأخيرة مركزاً لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى مختلف أنحاء العالم؛ وبالرغم من ذلك فلا يعني ذكر هونج كونج في الإحصاءات الإسرائيلية كمقصد للصادرات أن كل البضائع الإسرائيلية تذهب إليها بالفعل ثم يُعاد تصديرها، وإنما تعبر، ربما، عبر قبرص، أو أي محطة ترانزيت Transit قريبة ليعاد تصديرها إلى دول المنطقة وضمنها دول عربية.

وإلى جانب الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا وهونج وكونج، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2009 هي الهند (1.83 مليار دولار)، ثم هولندا (1.54 مليار دولار)، تليها بريطانيا، ثم فرنسا، ثم إيطاليا، ثم تركيا. ويبدو أن ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند يرتبط إلى حدّ كبير بتجارة السلاح. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2009 فهي الصين (3.52 مليار دولار)، ثم سويسرا (3.29 مليار دولار)، ثم إيطاليا (2.13 مليار دولار)، تليها بريطانيا، ثم هولندا، ثم اليابان، ثم فرنسا (انظر جدول 2/7).

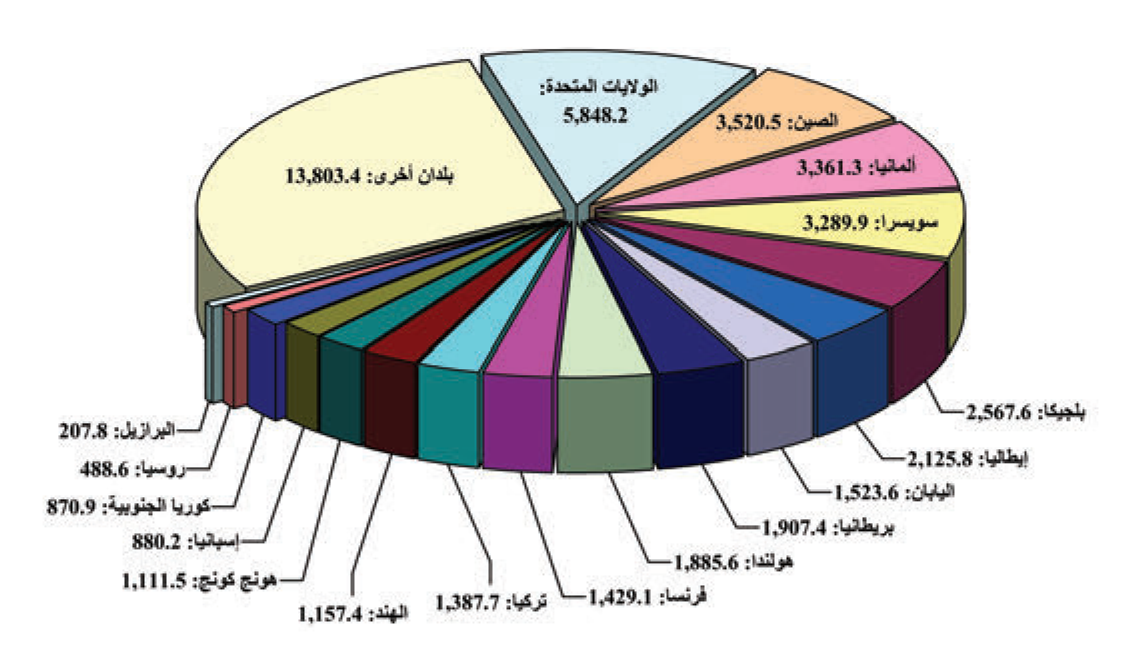
جدول 2/7: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2006-2009 (بالمليون دولار)[57]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2009	2008	2007	2006	2009	2008	2007	2006
الولايات المتحدة	16,720.2	19,972.5	18,906.8	17,957.2	5,848.2	8,034.4	7,848.9	5,919.5
هونج كونج	2,871.1	4,140.8	3,118.4	2,776.1	1,111.5	1,813.7	1,747.5	1,527.5
بلجيكا	2,363.5	4,618.7	4,070.8	3,068.4	2,567.6	4,250.3	4,454.9	3,936.9
الهند	1,825.7	2,361.3	1,613.7	1,289.4	1,157.4	1,648.8	1,689.6	1,433.7
هولندا	1,544.3	2,035	1,609.3	1,312.2	1,885.6	2,465.3	2,090.3	1,786.8
ألمانيا	1,435.5	1,950.6	1,913	1,757.9	3,361.3	3,940.5	3,484.3	3,201.4
بريطانيا	1,411.7	1,892.7	1,938.1	1,601.7	1,907.4	2,519.9	2,681.4	2,458.6
فرنسا	1,111	1,298	1,313.2	1,092.2	1,429.1	1,889.2	1,480.9	1,301.5
إيطاليا	1,100.7	1,668.8	1,284.4	1,072.7	2,125.8	2,553.7	2,302.1	1,839.4
تركيا	1,072.7	1,609.9	1,195.8	821.2	1,387.7	1,825.3	1,606.9	1,272.7
الصين	1,043.4	1,293.5	1,040.6	958.8	3,520.5	4,244	3,476.9	2,427.7
سويسرا	941.1	1,210.4	1,036.1	809	3,289.9	3,973.6	2,882.3	2,805.9
إسبانيا	940	1,108	1,106	903	880.2	959.1	811.9	749
كوريا الجنوبية	840.1	818.5	746.1	650	870.9	1,103.2	945.4	893.6
البرازيل	695.8	1,172	671.6	465.7	207.8	297.2	270.7	209.4
روسيا	649.5	777	611.5	524.6	488.6	1,047.1	1,398.8	1,141.6
اليابان	527.1	883	769.6	792.8	1,523.6	2,226.7	1,882.1	1,292.3
بلدان أخرى	10,612.6	12,528.4	11,147	8,936.5	13,803.4	20,381.2	15,568.1	13,643.1
المجموع العام	**47,706**	**61,339.1**	**54,092**	**46,789.4**	**47,366.5**	**65,173.2**	**56,623**	**47,840.6**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2009 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2009 (بالمليون دولار)



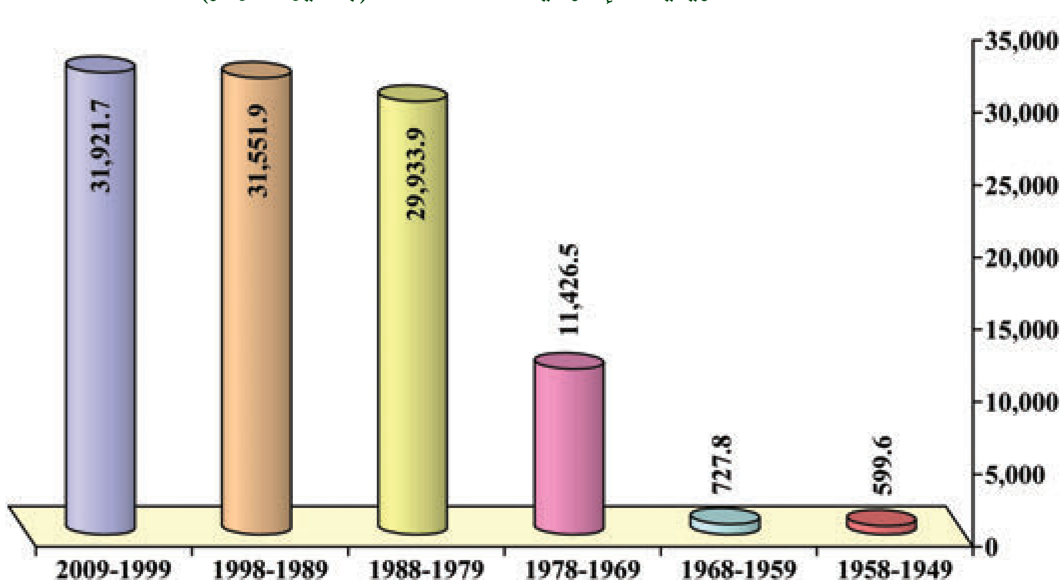
وفي ضوء آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، ذهب تقرير لصندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي بدأ في سنة 2009 باستعادة قدر من الثقة ابتداء من الربع الثاني من السنة. وأرجع التقرير ذلك إلى الغياب الكبير لقروض الإسكان والنقد التي سبقت الأزمة، وإلى ارتفاع معدلات المدخرات الأسرية، وإلى حقيقة أن معظم البضائع المستثمرة والمستهلكة مستوردة من الخارج. كما عزا التقرير ذلك إلى انخفاض الدين العام والإصلاحات في العقد الماضي، وإلى السياسات المحددة التي تبنتها "إسرائيل" في مواجهة الأزمة. وبالرغم من أن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي والثقة ومعدلات الاستهلاك باتت قريبة من معدلاتها السابقة للأزمة في خريف 2008؛ فإن الصادرات والواردات والاستثمارات الثابتة ما تزال بعيدة عن معدلاتها قبل الأزمة. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة البطالة في سنة 2009 قاربت 8%، ومخزون النقد في البنوك ظلّ في تراجع طوال السنة، ومعدلات الغلاء كانت فوق المأمول. أما في سنة 2010 فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي بنسبة 2.5%[58].

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2009 ما مجموعه 2.55 مليار دولار على شكل منحة عسكرية؛ مقارنة بـ 2.38 مليار دولار في سنة 2008. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949-2009 ما مجموعه 106.16 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمات الكونجرس البحثية Congressional Research Services (CRS) (انظر جدول 2/8).

جدول 2/8: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2009 (بالمليون دولار)[59]

الفترة	مجموع المساعدات
1958-1949	599.6
1968-1959	727.8
1978-1969	11,426.5
1988-1979	29,933.9
1998-1989	31,551.9
2009-1999	31,921.7

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2009 (بالمليون دولار)



وكانت "إسرائيل" قد حصلت في الفترة 1949-1967 على مساعدات أمريكية قيمتها 1.22 مليار دولار، وفي الفترة 1968-1978 حصلت على 11.53 مليار دولار، ومنذ سريان اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords مع مصر سنة 1979 وحتى سنة 1993، وهي السنة التي وقعت فيها اتفاقية أوسلو Oslo Agreement، حصلت "إسرائيل" على دعم أمريكي مقداره 45.93 مليار دولار، أما في الفترة 1994-2009 فبلغ مجموع الدعم الأمريكي 47.48 مليار دولار[60].

ومع تحسن الوضع الاقتصادي الإسرائيلي بشكل كبير في منتصف تسعينيات القرن العشرين، أصبح مبرر الدعم الاقتصادي الأمريكي أقل إقناعاً؛ ولذلك اتفقت الإدارة الأمريكية مع الدولة العبرية في سنة 1998 على أن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعداتها الاقتصادية لـ"إسرائيل"، والتي كانت تبلغ 1.2 مليار دولار سنوياً، بمعدل خفض سنوي مقداره 120 مليون دولار، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000. وفي المقابل تكون هناك زيادة سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار في الفترة نفسها؛ بحيث ينمو الدعم العسكري الأمريكي تدريجياً من 1.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار في غضون عشر سنوات. وفي آب/ أغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعداتها العسكرية لـ"إسرائيل" بمبلغ ستة مليارات دولار خلال العشر سنوات القادمة، بحيث يصل الدعم العسكري السنوي الأمريكي إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً سنة 2018[61].

3. المؤشرات العسكرية:

بدا واضحاً أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عاشت في سنة 2009 خمسة من "الهواجس"؛ إذ تركز اهتمام المؤسسة على الوضع الفلسطيني بصفة عامة، وإيران ومشروعها النووي، والأبعاد الأمنية لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، وتسلح ما تسميها "إسرائيل" بـ"الجهات الراديكالية" في المنطقة، في إشارة إلى حماس وحزب الله، وأخيراً استقرار الأوضاع في الساحات العربية المجاورة لـ"إسرائيل". وفي ضوء تأثير الحرب على غزة، في نهاية سنة 2008، والحرب على لبنان في صيف 2006، أولت "إسرائيل" خلال سنة 2009 أهمية بالغة لمسألة جاهزية جيشها وحالة التأهب الأمني، وحاولت جاهدة عبر ما تسميه "رسالة الردع" أن تفرض "هدوءاً" على الحدود مع لبنان وقطاع غزة. غير أن الكثير من المراقبين يرون أن "إسرائيل" لم تستطع أن تحسم أيّاً من هذه الملفات لصالحها خلال سنة 2009، مما يعني ترحيل هذه الهواجس بانتظار حسم قد لا نشهده في سنة 2010.

وكان من أبرز المؤشرات العسكرية بداية سنة 2009 توقيع "إسرائيل" لـ"مذكرة تفاهم" مع الولايات المتحدة في 2009/1/16 "لمنع توريد الأسلحة والعتاد للجماعات الإرهابية" في قطاع غزة، والتي بدأت تظهر نتائجها على أرض الواقع مع نهاية العام، ومن أبرز النتائج في هذا المجال: تكثيف الجهود الدولية لمنع دخول السلاح إلى قطاع غزة، وبناء السلطات المصرية للجدار الفولاذي على الحدود مع القطاع. ومن أبرز بنود المذكرة: التعاون مع دول الجوار وحكومات عربية ومنظمات عدة في مقدمتها حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (Nato) لمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، ومراقبة صارمة لمداخل غزة البرية والبحرية تشمل معابر الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، والتعاون بين المخابرات الأمريكية والقواعد العسكرية الأمريكية وبين الحكومات الإقليمية لمنع تدفق الأسلحة، ومساعدات لوجستية وتقنية لتدريب "إسرائيل" ومصر ودول أخرى بالمنطقة على برامج فاعلة للمراقبة[62].

وفي إطار الجهود الدولية والإسرائيلية لمنع تهريب الأسلحة الى القطاع بدأت فرقاطة Frigate فرنسية، في أعقاب الحرب على غزة مباشرة، مهمة مراقبة سواحل القطاع. وقال بيان أصدرته الرئاسة الفرنسية إن الفرقاطة جرمينال إف 735 (F735) Germinal ستبقى في المياه الدولية، وستؤدي مهمتها في مكافحة تهريب الأسلحة بالتعاون مع مصر و"إسرائيل"[63]. كما نشرت جريدة هآرتس في 2009/3/27 نقلاً عن شبكة سي بي إس CBS الأمريكية تقريراً جاء فيه أن سلاح الجو الإسرائيلي نفّذ في كانون الثاني/ يناير هجوماً على قافلة سيارات شحن في السودان، كانت محملة بأسلحة لحركة حماس، قتل فيه 39 شخصاً كانوا يستقلون 17 سيارة شحن، بينما أصيب مدنيون في المنطقة بجروح[64].

حاز تقرير جولدستون على الكثير من اهتمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في النصف الثاني من سنة 2009، وما زالت تداعيات هذا التقرير حاضرة في سلوك المستوى العسكري والسياسي في "إسرائيل". وقد ذهب التقرير إلى وجود أدلة على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ارتُكبت قبل وخلال الفترة من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18. وأشار التقرير إلى حصار قطاع غزة واعتبره "عقاباً جماعياً"، كما نوّه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وانتهاك حقوق العرب الفلسطينيين في "إسرائيل". أضرّ التقرير كثيراً بصورة الجيش الإسرائيلي على المستوى الدولي، وبما تروجه "إسرائيل" على الدوام حول "أخلاقيات الجيش وطهارة سلاحه"، كما شجع الملاحقات القانونية ضدّ المسؤولين الإسرائيليين، العسكريين والسياسيين، في المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المختصة في مختلف دول العالم.

واصلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في سنة 2009 تنفيذ خطة تيفن 2012 (Tefen (2012، التي أُقرت مطلع سنة 2007 في سياق استخلاص دروس الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. وتتضمن الخطة توجهات مركزية في مجالات تعاظم قوة أذرع الجيش، وتشكيلات القوات، وتحسين القدرات في مناحي التدريبات، واحتياطيات الذخيرة، وشراء الأسلحة، والوسائل القتالية، والتسلح. ويُذكر أنه يوجد تركيز واضح في خطة تيفن على العنصر البشري؛ وعلى القوات البرية وتشكيلات الاحتياط[65].

وفي إطار الدروس المستخلصة من الحرب على لبنان والحرب على قطاع غزة، أجرت "إسرائيل" مناورات "نقطة تحول 3" في الفترة 2009/5/31-2009/6/4. وعلى غرار العامين الماضيين (2007 و2008)، فقد هدفت الدولة العبرية من وراء هذه المناورات إلى اختبار جاهزية الجبهة الداخلية لسلسلة من "سيناريوهات الرعب"، إذ حاكت المناورات حرباً شاملة على كل الجبهات، مع إيران وسورية وحزب الله وحماس "في موازاة تعرض المدن الإسرائيلية إلى موجة من العمليات التفجيرية"، كما تطرقت السيناريوهات إلى احتمال قيام المواطنين العرب في "إسرائيل" بأعمال شغب وإغلاق محاور الطرق الرئيسة[66].

وفي إطار تعزيز القوة الصاروخية الإسرائيلية أمام "التهديد الإيراني"، أجرت "إسرائيل" والولايات المتحدة خلال الفترة 2009/10/21-2009/11/3 مناورات عسكرية مشتركة أطلق عليها اسم كوبرا العرعر Juniper Cobra. وفي إطار هذه المناورات، الأضخم في تاريخ الدولتين، نُفذت عمليات مشتركة للأنظمة المضادة للصواريخ، شاركت فيها المدمرة الأمريكية يو إس إس هيجينز USS Higgins. وحاكت المناورات سيناريوهات مختلفة لهجوم صاروخي شامل ومكثف على "إسرائيل" من إيران وسورية ولبنان وغزة. وتمّت دراسة مدى جاهزية المنظومات الدفاعية الإسرائيلية والأمريكية لصدّ مثل هذا الهجوم، ومدى التنسيق والربط بينها[67].

وفي السياق ذاته، كشفت مصادر إسرائيلية عن أن سلاح البحرية الإسرائيلي أجرى في تموز/ يوليو 2009 تجربة وصفت بـ"الناجحة" لاعتراض صاروخ أطلق على بارجة صواريخ. وأوضحت هذه المصادر أن التجربة حاكت إطلاق صاروخ معادٍ متطور على بارجة حربية إسرائيلية، حيث رصدت منظومة "باراك" الصاروخ المعادي، وأطلقت باتجاهه صاروخاً ونجحت في اعتراضه. ويُذكر أن صاروخ "باراك" يتميز بكونه يطلق عمودياً مما يوفر مساحة على سطح السفينة، كما يمكن إطلاقه على أي هدف على مدار 360 درجة حول السفينة. وأوضحت المصادر ذاتها بأن الحديث يدور عن صاروخ متطور أكثر من صاروخ سي 802 (C-802)، الذي أصاب البارجة الإسرائيلية خلال الحرب على لبنان صيف 2006[68].

وعلى صعيد متصل ذكرت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن وحدة صواريخ باتريوت Patriot، التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، تمكنت من تدمير طائرة دون طيار قامت بتمثيل عملية تسلل من الحدود الشمالية، وذلك ضمن تجربة سرية تمّت في قاعدة بلماحيم Palmahim الجوية في مدينة ريشون لتسيون Rishon LeZion في تموز/ يوليو 2009. وأفاد ضابط كبير في سلاح الجو الإسرائيلي أن الأمر يتعلق بتطوير منظومة قائمة تشكل إضافة مهمة لمنظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية، وكذلك استكمال منظومة القبة الحديدية Iron Dome System ومنظومة حيتس Arrow (Hetz) System. ووصفت مصادر عسكرية إسرائيلية نجاح التجربة بأنه عبارة عن خطوة مشجعة لمنظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية، التي تلقت ضربة قوية في الشهر ذاته في أعقاب الإعلان عن فشل تجربة منظومة حيتس 2[69]. وفي السياق ذاته، أشارت تقديرات سلطة تطوير الأسلحة القتالية – رفائيل .Rafael Advanced Defense Systems Ltd، إلى أن نظام القبة الحديدية سيتمّ نشره في صيف 2010 في محيط قطاع غزة، وذلك لاعتراض القذائف الصاروخية من طرازي القسام وجراد Grad[70]. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قد أعلنت أكثر من مرة عن مواعيد لتفعيل هذا النظام، غير أنها في كل مرة عادت وأجلت التنفيذ في ضوء عدم الثقة في فعاليته من جهة، وارتفاع تكلفة إنتاج الصاروخ الواحد (30-40 ألف دولار) مقابل تكلفة القذائف الفلسطينية (100-1,000 دولار) من جهة ثانية[71].

وفي سياق مناورات سلاح الجو الإسرائيلي، كشفت مصادر إعلامية أجنبية أن "إسرائيل" أجرت في حزيران/ يونيو 2009 مناورات جوية عسكرية فوق شرق البحر المتوسط واليونان، شاركت فيها أكثر من مئة طائرة مقاتلة من طراز إف–16 (F-16) وإف–15 (F-15). وقد طارت المقاتلات الإسرائيلية، خلال المناورة، مصحوبة بطائرات تزويد وقود ومروحيات إنقاذ، مسافة 900 ميل (حوالي 1,448 كم)، وهي المسافة ذاتها بين "إسرائيل" والمنشآت النووية الإيرانية في ناتانز Natanz. وقد أثار هذا النشاط العسكري الإسرائيلي المتزايد قلق بعض الأوساط حول أهداف هذه المناورات ودور الطيران الإسرائيلي في شرق المتوسط، وفيما يتعلق بضربة عسكرية محتملة لإيران[72].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2009، عبّر قادة في الجيش الإسرائيلي عن غضبهم من قرار الحكومة التركية إلغاء مشاركتهم في المناورات العسكرية الموسمية مع قوات الناتو، وطالبوا حكومتهم باتخاذ إجراءات ضدّ تركيا، غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تعمد إلى تصعيد التوتر مع أنقرة، واكتفت بالرد الأمريكي على القرار التركي بوقف مشاركة كامل قوات الناتو في المناورات[73].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، شاركت مقاتلات إسرائيلية في مناورة كبيرة مع سلاح الجو الإيطالي فوق البحر الأبيض المتوسط، انطلاقاً من قاعدة جوية إيطالية في جزيرة سردينيا Sardinia. وبحسب معاريف Maariv، فقد شاركت "إسرائيل" في المناورة بخمس مقاتلات إف-15، وخمس مقاتلات إف-16، المخصصة لمهمات القصف الاستراتيجي البعيدة المدى. وتسمح المناورات مع أسلحة الجو الأوروبية لـ"إسرائيل" باختبار نظرياتها القتالية، ومقدار تناسب معداتها للتنسيق مع الأسلحة الأجنبية، كما أنها تسمح لها بتأمين أجواء آمنة لمقاتلاتها. وشدّدت مصادر عسكرية على أن الجيش الإسرائيلي يميل مؤخراً إلى التوسع في التنسيق والتدريب مع الجيوش الأجنبية[74].

بلغت الموازنة العسكرية الإسرائيلية لسنة 2009 ما مجموعه 49.54 مليار شيكل (12.6 مليار دولار)[75]، بينما بلغت الموازنة العسكرية المقدّرة لسنة 2010 ما مجموعه 53.2 مليار شيكل (14.2 مليار دولار)[76]. واستناداً إلى الجدولين 2/4 و2/9، بلغت نسبة الموازنة العسكرية من الناتج المحلي بالشيكل 8.6% سنة 2003، بينما بلغت 6.5% في سنة 2009. المحصلة أن العبء العسكري على الموارد هو في تراجع، على الرغم من ارتفاع حجم الموازنة العسكرية. والنتيجة نفسها تنطبق على الموازنة العسكرية عند احتساب النسبة بالدولار.

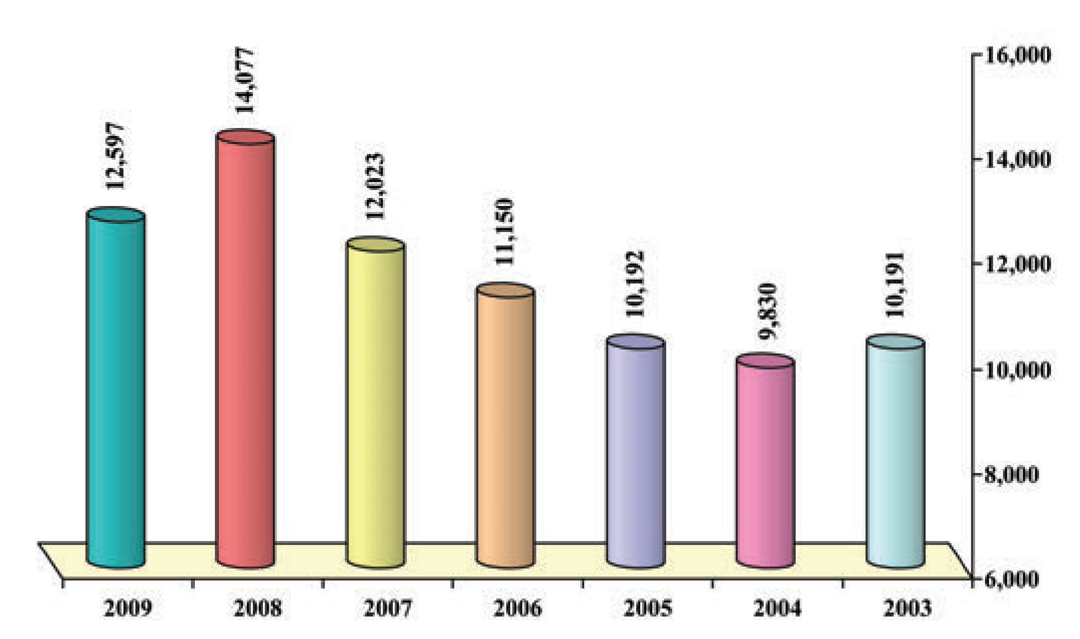
جدول 2/9: الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2003-2009[77]

السنة	الموازنة (بالمليون شيكل)	الموازنة حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي* (بالمليون شيكل)	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي (بالشيكل)
2003	46,351	10,191	541,500	%8.6
2004	44,060	9,830	568,505	%7.8
2005	45,739	10,192	602,504	%7.6
2006	49,690	11,150	649,854	%7.6
2007	49,393	12,023	686,011	%7.2
2008	50,504	14,077	725,142	%7
2009	49,539	12,597	766,118	%6.5

* راجع جدول 2/4.



الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2003-2009 (بالمليون دولار)



وعلى الرغم من المكانة المركزية التي يحتلها الجيش في هرم الدولة والمجتمع في "إسرائيل"، فإنه يعاني، على غرار السنوات السابقة، من مشاكل في الحصول على نوعيات مناسبة من المقاتلين[78]. وكشفت جريدة يديعوت أحرونوت عن أن 1,900 شاب وشابة، من الذين يسري عليهم قانون التجنيد الإلزامي الإسرائيلي، لم يحضروا إلى مكاتب التجنيد في سنة 2009، ويُعَدّون لذلك متهربين من الخدمة. كما أن نسبة المجندين في صفوف الفلسطينيين الدروز تراجعت في السنوات الأخيرة إلى 50%[79].

ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" في سنة 2009 عدوانها على الشعب الفلسطيني؛ إذ شهد الشهر الأول من السنة حرباً إسرائيلية شاملة على القطاع حصدت أرواح المئات من الشهداء والجرحى؛ فضلاً عن دمار كبير لحق بآلاف المنازل والبنية التحتية. وفي أعقاب الحرب، حافظت "إسرائيل" وحركة حماس في القطاع على تهدئة غير معلنة استمرت حتى نهاية السنة، وبدا ذلك في توقف إطلاق الصواريخ والقذائف الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات الإسرائيلية المحيطة، وفي امتناع "إسرائيل" في المقابل عن أي أعمال عسكرية ذات شأن ضدّ غزة. وفي الضفة الغربية حظيت "إسرائيل" بتهدئة من نوع مختلف، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي. واستمرت "إسرائيل" في سنة

2009 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار، كما أبقت في الضفة الغربية على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات.

وحسب معطيات الشاباك، فقد سجلت عمليات إطلاق الصواريخ والقذائف من قطاع غزة باتجاه البلدات والمستعمرات الإسرائيلية المحيطة تراجعاً كبيراً خلال سنة 2009؛ إذ أُطلق خلالها 566 صاروخاً وقذيفة، منها 406 أُطلقت خلال الحرب على غزة في شهر كانون الثاني/ يناير 2009، وذلك مقابل 2,048 صاروخاً وقذيفة أُطلقت في سنة 2008. أما في الضفة الغربية والقدس، فسجل الشاباك 636 عملية في سنة 2009 مقابل 893 عملية سُجلت في سنة 2008. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 90% من العمليات التي سجلت خلال سنة 2009 في الضفة والقدس كانت رشق زجاجات حارقة[80].

1.شهداء وجرحى:

استشهد في سنة 2009 ما مجموعه 1,181 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال ونيرانه، من بينهم 1,148 في قطاع غزة، و33 في الضفة الغربية بما في ذلك القدس. وكان ضمن الشهداء 473 دون سن الـ 18 عاماً، و126 امرأة. وبسبب الحرب الإسرائيلية على غزة بداية سنة 2009 فقد تصدر شهر كانون الثاني/ يناير قائمة الأشهر بواقع 1,076 شهيداً، لذلك فهو يعدّ من أكثر الشهور دموية في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي منذ سنة 1967[81]؛ كما جُرح في سنة 2009 نحو 4,203 فلسطيني، من بينهم 3,521 جريحاً في قطاع غزة و682 في الضفة الغربية[82]. وبلغت الحصيلة النهائية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال الفترة 2008/12/27 وحتى 2009/1/19، حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1,334 شهيداً، بينهم 417 طفلاً، و108 نساء، و120 مسناً، و14 مسعفاً؛ فيما بلغ عدد الجرحى 5,450[83]. وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أدى العدوان الإسرائيلي إلى استشهاد 1,419 مواطناً فلسطينياً، وجرح أكثر من 5,300 شخصاً، وتدمير ما يزيد عن 5,350 منزلاً بشكل كامل وأكثر من 16 ألف منزل بشكل جزئي[84].

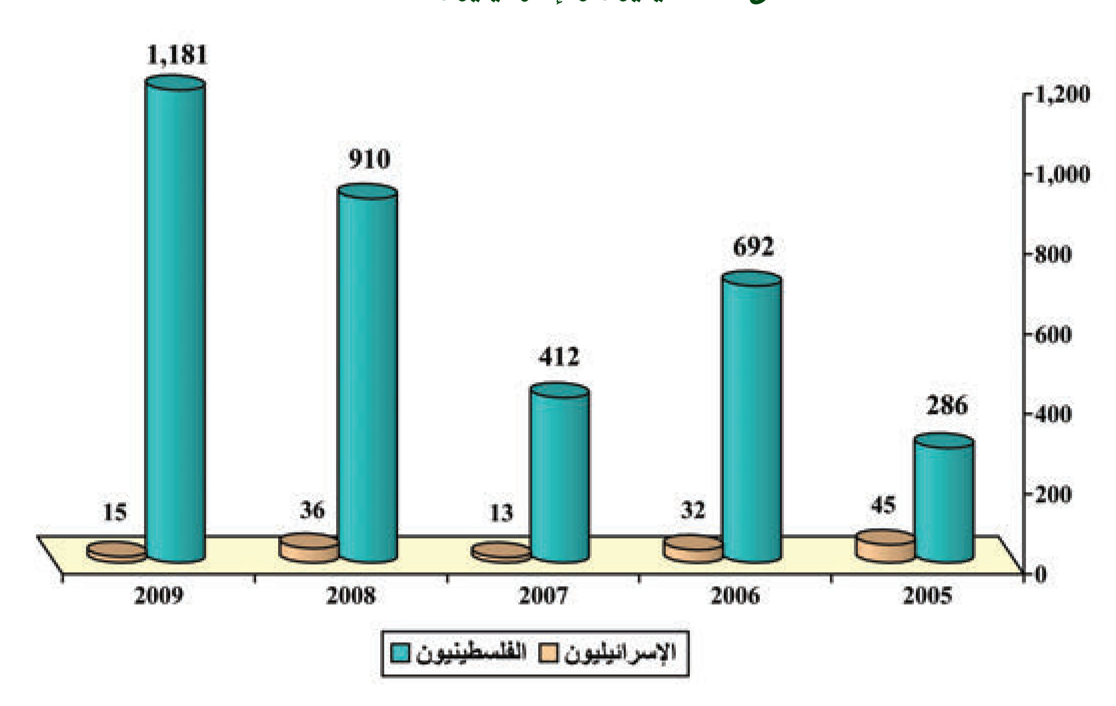
وفي المقابل، سجل الشاباك مقتل 15 إسرائيلياً في سنة 2009 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون؛ من بينهم تسعة قتلوا خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وجندي واحد قتل على حدود القطاع بعد انتهاء الحرب. بينما قتل خمسة إسرائيليين في الضفة الغربية نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون على امتداد السنة. كما جرح في سنة 2009 نحو 234 إسرائيلياً منهم 185 خلال عملية الرصاص المصبوب Cast Lead[85]. وتجدر الإشارة إلى أن المقاومة الفلسطينية قدّرت مقتل 80 جندياً إسرائيلياً خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، إضافة إلى وقوع عدد من القتلى ومئات الإصابات في المدن والبلدات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع[86].

جدول 2/10: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون* 2005-2009[87]

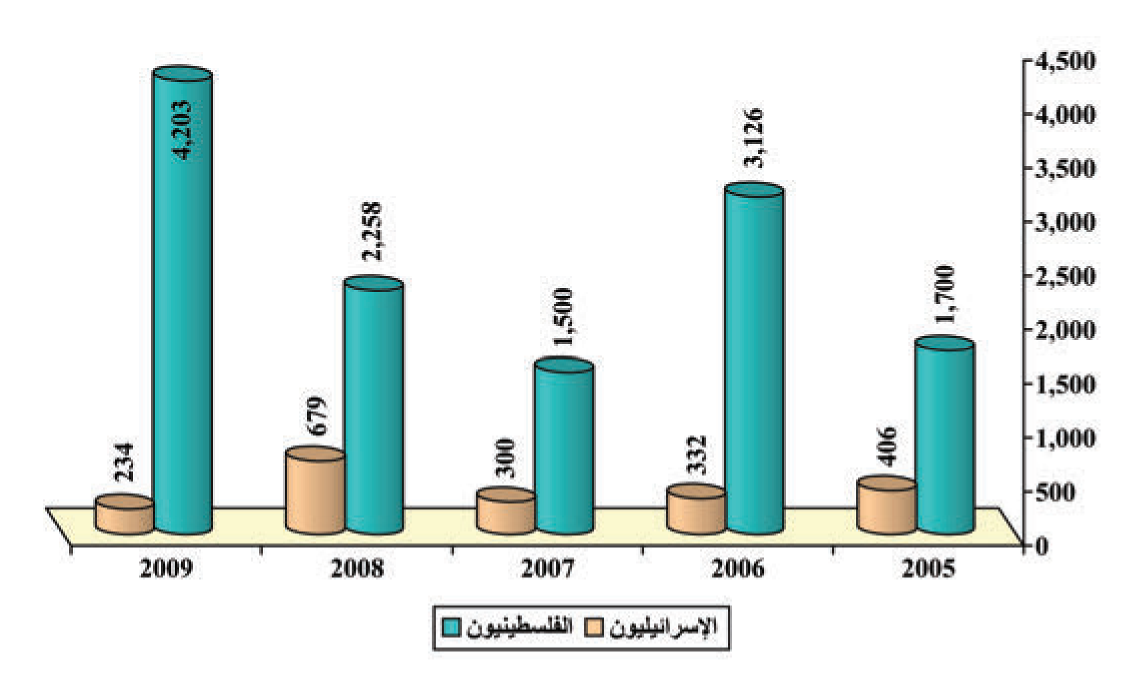
السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2005	286	45	1,700	406
2006	692	32	3,126	332
2007	412	13	1,500	300
2008	910	36	2,258	679
2009	1,181	15	4,203	234

* القتلى والجرحى الإسرائيليون اعتماداً على الإحصاءات الإسرائيلية.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون 2005-2009



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون 2005-2009



كشفت جريدة هآرتس، من خلال نشرها شهادات عدد من الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في الحرب على قطاع غزة، جزءاً من بشاعة الممارسات والجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي. وأوردت الشهادات عدداً من حالات قتل المدنيين العزل، أطفالاً ونساءً بدم بارد، واعترف عدد من الضباط أن "القيم والأخلاق وطهارة السلاح" التي يتشدق بها الإسرائيليون هي ضربٌ من الكذب. وجاءت هذه الشهادات في يوم دراسي عقدته كلية أورانيم Oranim، وتحدث فيه خريجو "التحضيرية العسكرية" ممن شاركوا في الحرب[88].

وتجدر الإشارة إلى أنه في آب/ أغسطس 2009 كشفت جريدة أفتونبلاديت Aftonbladet السويدية، في تقرير للصحفي السويدي دونالد بوستروم Donald Boström، عن قيام سلطات الاحتلال بسرقة أعضاء داخلية لشهداء فلسطينيين بعد تصفيتهم؛ وهو تقرير سبب أزمة دبلوماسية بين السويد و"إسرائيل". وتضمن التقرير شهادات عائلة فلسطينية، كما أشار إلى شهادات موظفين في الأمم المتحدة تتحدث عن شبهات حول سرقة أعضاء شهداء فلسطينيين، غير أن هؤلاء الموظفين، حسب التقرير، لم يكونوا قادرين على فعل أي شيء[89]. وفي السياق ذاته، كشفت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، نقلاً عن مدير معهد أبو كبير للطب الشرعي Abu Kabir Forensic Institute، أن الجيش الإسرائيلي عمد في تسعينيات القرن الماضي إلى انتزاع رقع جلدية أسفل الظهر من كل جثة تصل إلى المعهد، سواء كانت ليهودي أم لعربي، وبدون موافقة العائلة، وتمّ

تحويل هذه الرقع لجنود في الجيش تعرضوا لإصابات أو حروق. وأوضح التقرير أن المسؤول عن هذا المشروع كان الضابط في الجيش، الطبيب أرييه إلداد Arieh Eldad، وهو عضو في الكنيست الإسرائيلي. وجاء في التقرير المذكور أن قرنيات أُخذت من عيون موتى نُقِلت جثثهم إلى المعهد[90].

2. أسرى ومعتقلون:

تعدّ سنة 2009، على غرار السنة التي سبقتها، من السنوات الأسوأ بالنسبة للأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2009 ما مجموعه 7,500 أسير، بينهم 34 أسيرة و310 أطفال، و17 نائباً ووزيرين سابقين، بالإضافة إلى عدد من القيادات السياسية. وبلغ عدد الأسرى 6,630 من الضفة الغربية (بينهم 300 من القدس)، و750 من قطاع غزة، ونحو 120 من المواطنين العرب في "إسرائيل"[91]، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة؛ منهم خمسة أسرى من هضبة الجولان السورية المحتلة[92]، و27 أسيراً من الأردن[93]، وأسير سعودي واحد، وعشرات آخرين من السودان ومصر تجاوزوا الحدود لأسباب مختلفة[94]. ومن بين الأسرى 5,325 صدرت بحقهم أحكام، بينهم حوالي 800 معتقل محكوم عليه بالسجن مدى الحياة لمرة واحدة أو أكثر، و1,865 موقوفاً بانتظار المحاكمة، و304 معتقلين إداريين، وستة معتقلين تصنفهم "إسرائيل" باعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين"[95].

وخلال سنة 2009، اعتقلت سلطات الاحتلال حوالي خمسة آلاف فلسطيني، بمعدل 14 حالة اعتقال يومياً، في حين بلغ المعدل في السنة الماضية 16 حالة يومياً. وجرت الغالبية العظمى من الاعتقالات في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، وبلغت 4,054، بينما شهد قطاع غزة 1,078 حالة اعتقال فقط، تمّ توثيق ألف حالة منها في كانون الثاني/ يناير خلال الحرب على غزة، ولم يتبق منها في سجون ومعتقلات الاحتلال سوى عشرين. وفي السنة نفسها، أصدرت المحاكم الإسرائيلية قرابة 1,200 قرار ما بين اعتقال جديد وتجديد الاعتقال الإداري، كما شهدت السنة تعاملاً مع معتقلي غزة بوصفهم "مقاتلين غير شرعيين". وارتفع خلال سنة 2009 عدد حالات احتجاز واعتقال الصيادين في عرض البحر قبالة شواطىء غزة، ومصادرة بعض القوارب ومعدات الصيد منهم، والتحقيق معهم والضغط عليهم، وابتزاز بعضهم. كما ارتفع عدد حالات احتجاز واعتقال المرضى أو التحقيق معهم والضغط عليهم للتعامل مع الاحتلال، في أثناء توجههم للعلاج عبر معبر بيت حانون (إيريز) Eretz[96].

جدول 2/11: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال سنة 2009[97]

عدد المعتقلين في 2009/1/1	عدد المعتقلين في 2009/12/31	المعتقلون خلال سنة 2009		عدد النساء في نهاية 2009	عدد الأطفال في نهاية 2009
		الضفة الغربية	قطاع غزة		
9,000	7,500	4,054	1,078	34	310

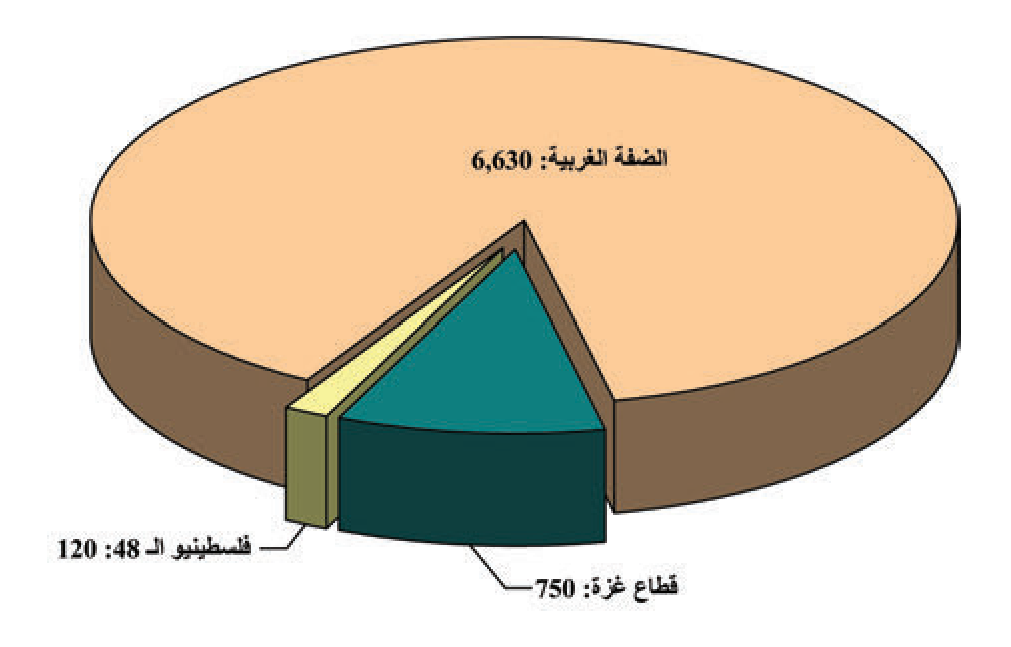
جدول 2/12: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب التوزيع الجغرافي في نهاية سنة 2009[98]

الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطينيو الـ 48	المجموع
6,630	750	120	**7,500**

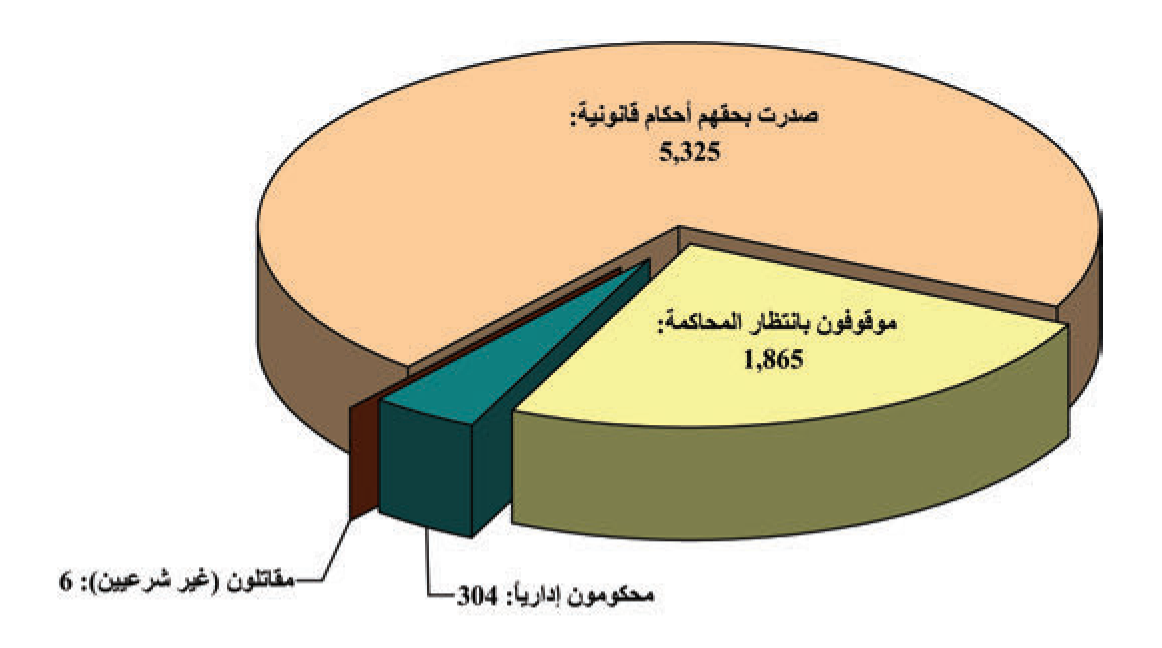
جدول 2/13: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب أوضاعهم القانونية في نهاية سنة 2009[99]

صدرت بحقهم أحكام قانونية	محكومون إدارياً	موقوفون بانتظار المحاكمة	مقاتلون (غير شرعيين)	المجموع
5,325	304	1,865	6	**7,500**

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب التوزيع الجغرافي في نهاية سنة 2009



الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب أوضاعهم القانونية في نهاية سنة 2009



واستمرت حركة حماس خلال سنة 2009 في أسرها للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit في قطاع غزة، ويُذكر أن مطالب حماس اشترطت، منذ أسرها لشاليط في حزيران/ يونيو 2006، إطلاق سراحه من خلال صفقة يتمّ فيها الإفراج عن نحو ألف سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية. وبالرغم من أن الوساطة الألمانية نشطت، إلى جانب الوساطة المصرية، في هذا الملف خلال سنة 2009؛ غير أن السنة انقضت دون عقد أية صفقة تبادل. وكانت الحكومة الإسرائيلية أطلقت في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، سراح عشرين أسيرة فلسطينية مقابل تسلمها شريط فيديو مسجل يثبت أن الجندي الأسير ما زال محتجزاً لدى حركة حماس وأنه ما زال على قيد الحياة[100]. وواجهت مفاوضات صفقة تبادل الأسرى نهاية سنة 2009 ثلاث عقبات هي: اعتراض "إسرائيل" على خمسين أسيراً من قائمة الـ 450 التي قدمتها حماس، وإصرار الأولى على إبعاد 130 أسيراً من الـ 400 الذين وافقت على إطلاقهم، ورفضها أن تشمل الصفقة أيّاً من أسرى الداخل الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية[101].

لم تشهد أوضاع الأسرى في سنة 2009 أي تحسن، بل على العكس فقد صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية تجاه الأسرى، بدءاً من الإهمال الطبي والتعذيب، واستمرار حرمان الأسرى من زيارة ذويهم بشكل فردي، تحت ما يسمى المنع الأمني، أو بشكل جماعي كما هو حاصل مع أهالي أسرى قطاع غزة، بالإضافة إلى سوء الطعام وشح الأغطية والملابس، ومصادرة أموال الأسرى. وأكد تقرير وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية لسنة 2009 بأن جميع من اعتقلوا

تعرضوا لأحد أشكال التعذيب النفسي والإيذاء المعنوي أو الجسدي أو الإهانة أمام الجمهور وأفراد العائلة، وأن الغالبية تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب، وأشار التقرير إلى أن ممارسة التعذيب بأشكاله المختلفة، شكلت ظاهرة وسياسة ثابتة في التعامل مع من تمّ احتجازهم واعتقالهم، وأن كل من عمل في المؤسسة الأمنية وشارك بشكل مباشر في عمليات الاحتلال قد شارك بممارسة التعذيب. ويعد أخطر ما شهدته سنة 2009 هو تشكيل لجنة وزارية إسرائيلية بهدف دراسة أوضاع الأسرى وتقييمها، بهدف التضييق عليهم والانتقام منهم ومفاقمة معاناتهم. وفي سنة 2009 استشهد أسير واحد داخل السجون الإسرائيلية نتيجة الإهمال الطبي، وهو عبيدة ماهر الدويك (25 عاماً) من الخليل، والذي اعتقل وهو مصاب بتاريخ 2009/8/26، ولم يقدم له العلاج وتعرض لتعذيب مباشر بهدف القتل، واستشهد بتاريخ 2009/9/13[102].

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

وجدت "إسرائيل" نفسها في سنة 2009 أمام وضع فلسطيني منقسم في السياسة والجغرافيا؛ وهو وضع ألفته منذ أوائل سنة 2006 حين أفضت الانتخابات التشريعية إلى فوز حركة حماس وهزيمة حركة فتح. وفي أعقاب أحداث حزيران/ يونيو 2007 باتت حماس تسيطر على غزة في ظلّ عزلة سياسية وحصار اقتصادي إسرائيلي ودولي وإقليمي، بينما سيطرت فتح على الضفة الغربية في ظلّ اعتراف إسرائيلي ودعم دولي وإقليمي. حظيت الدولة العبرية، خلال سنة 2008، بهدوء نسبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحافظت على حالة "اللاسلم واللاحرب" في علاقتها مع الفلسطينيين دون شعورها بالحاجة إلى إبرام أي اتفاق، خصوصاً بعد نهاية حربها على غزة في كانون الثاني/ يناير 2009.

سعت "إسرائيل" خلال سنة 2009 إلى تحقيق جملة من أهدافها الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية؛ إذ حاولت التوصل إلى تسوية سياسية، وفق رؤيتها وشروطها، مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية برئاسة محمود عباس، وهي شروط ظهرت "إسرائيل" من خلالها أنها غير جادة في مساعيها للتسوية، لأسباب متعددة منها أن الاقتراب من مسائل الحلّ النهائي، مثل القدس واللاجئين، من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الائتلاف الحكومي في "إسرائيل"، سواءً كان بقيادة كاديما أم الليكود؛ فضلاً عن أن الائتلاف الحاكم ما زال يرى أن الوقت يعمل في صالح "إسرائيل" في ضوء الاستمرار في إيجاد مزيد من الوقائع على الأرض. وفي المقابل عملت على تقويض، أو على الأقل إضعاف، سيطرة حماس على قطاع غزة. وبذلك اتبعت "إسرائيل" استراتيجية مزدوجة في موقفها من الوضع الفلسطيني الداخلي تجمع بين "الردع" في تعاملها مع حماس وحكومتها في القطاع، و"البحث عن تسوية سياسية" مع من تعتبرهم "معتدلي منظمة التحرير" في الضفة الغربية.

ووفق تقديرات وزارة الخارجية الإسرائيلية لسنة 2009 فإن السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية تفرعت في اتجاهين؛ أولهما: مسار مؤتمر أنابوليس للسلام Annapolis Peace Conference، الذي لم يحقق خلال السنة أي اختراق لتحقيق تسوية دائمة، بالرغم من نجاحه في توفير زخم سياسي لصالح هذا المسار، فضلاً عن حصوله على تأييد دولي وعربي. وثانيهما: استمرار الجهود، بمساعدة المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة، للتقدم في بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، و"بناء مؤسسات الدولة"!، وتحسين حياة الفلسطينيين اليومية مع الحرص على ألا يعزز ذلك نفوذ حماس في الضفة أو يمسّ بالتزامات السلطة الأمنية[103].

في سنة 2009، منحت السياسة الإسرائيلية، وهي سياسة الأطراف الدولية ومعظم الأطراف الإقليمية ذاتها، حركة فتح فرصة في أن تقدم نفسها كبديل عن حماس؛ وذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية، وبوصفها قادرة على إحداث تغيير في مستوى الحياة اليومية، من قبيل إزالة بعض الحواجز ومنح حرية أكبر للحركة وتحسين الوضع الاقتصادي. وقد توقعت قيادة فتح بأن هذا "التقدم"، مضافاً إليه جهود إعادة تأهيل وإصلاح الأيديولوجية والأطر التنظيمية للحركة، كما تمّ التعبير عنه في مؤتمر فتح السادس، سيساعدها على استعادة ثقة الجمهور الفلسطيني.

وبالرغم من أن نجاح فتح يعتمد بدرجة كبيرة على استئناف ونجاح العملية السياسية مع "إسرائيل"، فإن الظروف لذلك لم تتوفر في سنة 2009؛ فـ"إسرائيل" تطالب فتح بالاعتراف بيهودية الدولة والموافقة على إنهاء الصراع، غير أنها في الوقت نفسه تستمر في بناء المستعمرات وتوسيعها، وتهويد القدس، واعتقال الآلاف من الفلسطينيين، وعمليات التوغل. كما أن قيادة فتح، حسب الإسرائيليين، ينقصها الاستعداد للتخفيف من شروطها فيما يتعلق بالتسوية النهائية حول القضايا الرئيسية مثل القدس وحق العودة[104].

وفي سياق بناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية كشف الكاتب الإسرائيلي أليكس فيشمان Alex Fishman في مقال نشرته جريدة يديعوت أحرونوت في 2009/7/24، أن اجتماعاً عقد في النصف الأول من سنة 2009 شمل فلسطينيين وإسرائيليين وعضواً سابقاً في فريق كيث دايتون، من أجل وضع ملحق أمني مفصل تأسيساً على وثيقة جنيف Geneva Document[105]، يعالج بشكل أساسي موضوع العلاقات بين الدولة العبرية و"الدولة الفلسطينية القادمة"، أو حسب تعبير فيشمان يوضح "الطريقة التي من المفترض أن تعيش فيها الخراف والذئاب معاً". ويعدّ هذا الملحق الوثيقة المفصلة الأمنية الوحيدة التي وافق عليها الفلسطينيون، وذُكِر أنها تشكل الأساس لترتيبات الوضع النهائي التي اقترحها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطته لاتفاق الوضع النهائي، التي من المفترض أن يتم التوصل إليه خلال السنتين القادمتين. ويشرح فيشمان

بأن هذه الوثيقة هي "أقرب ما تكون إلى خطة عملية"، يُفترض أن يتم تنفيذها خلال ثلاثين شهراً، وتتكون من عناصر أساسية أهمها:

1. عدم عسكرة السلطة الفلسطينية، ووضع تفاصيل دقيقة حول الأسلحة التي يسمح للفلسطينيين باقتنائها والأسلحة الممنوع عليهم اقتناؤها.
2. توفير قوة أمنية ثالثة تكون مهمتها الموازنة بين الطرفين.
3. تمركز كتيبة من قوات المشاة الإسرائيلية على طول وادي الأردن.
4. تمركز قوات متعددة الجنسيات على طول وادي الأردن، وممر صلاح الدين (فيلادلفي) Philadelphi على الحدود بين غزة ومصر.
5. تركيب محطات إنذار مبكر إسرائيلية في الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح.
6. السماح للقوات الجوية الإسرائيلية بأن تقوم بعمليات تدريب فوق الضفة الغربية؛ بالإضافة إلى استمرار الوجود الإسرائيلي على المعابر الحدودية بين الدولة الفلسطينية ومصر والأردن[106].

وفي المقابل لم تتغير السياسة الإسرائيلية تجاه حماس وحكومتها في قطاع غزة خلال سنة 2009، بالرغم من تغير الحكومة إثر انتخابات الكنيست الـ 18 في 2009/2/10، من حكومة وسط بقيادة كاديما إلى حكومة يمين بقيادة الليكود[107]؛ إذ ما زالت مبنية على ثلاث فرضيات؛ وهي:

1. أن حماس ترفض بشكل قاطع الاعتراف أو الوصول إلى تسوية فيما يخصّ وجود "إسرائيل".
2. أن الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري سوف يؤثر في حكم حماس للقطاع، وسيؤدي إما إلى انتزاع قاعدتها الشعبية وإجبارها على تغيير سلوكها بشكل كبير، أو إلى القضاء عليها، وهو المأمول إسرائيلياً والأقل ترجيحاً. وبالرغم من دعم معظم دول الغرب لهذه السياسات، غير أنها لم تعط إلا قليلاً من الثمار.
3. أن المحادثات المباشرة مع حماس غير ذات جدوى، ويمكن أن يكون لها نتائج عكسية، لأنه لا يوجد ما يمكن الحديث عنه. ويعزز هذه الفرضية موقف حماس المماثل من "عبثية" المفاوضات مع "إسرائيل"[108].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حماس أرسلت إشارات متكررة بأنها مستعدة للقبول بـ"تهدئة" محدودة أو "هدنة" طويلة الأمد قد تصل إلى عشر سنوات[109]. وتطرح حماس هذه الأفكار في إطار اتفاق مصالحة مع فتح، تستطيع الأخيرة من خلاله، أن تفاوض "إسرائيل" على تسوية سياسية لا تعارضها حماس، شريطة أن تحظى هذه التسوية بإجماع فلسطيني من خلال استفتاء شعبي، وأن تمنح الفلسطينيين السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة وشرق القدس[110].

تمثل الهدف الأوليّ لـ"إسرائيل" في قطاع غزة، حسب تقديرات وزارة الخارجية الإسرائيلية لسنة 2009، في منع إطلاق الصواريخ والحفاظ على الالتزام الدولي بشروط اللجنة الرباعية Quartet الثلاثة في التعامل مع حركة حماس. إلا أن "إسرائيل" وجدت نفسها، مع نهاية التهدئة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2008، أمام خيارين؛ فمن جهة أن تحاول إعادة احتلال قطاع غزة بدعوى القضاء على البنية التحتية لحماس. ومن جهة أخرى، أن تقبل ما اعتاد على قوله معظم المحللين العسكريين والسياسيين منذ عدة سنوات، بأن حماس لا يمكن القضاء عليها بالوسائل العسكرية. ومن هنا شنّت "إسرائيل" حربها على قطاع غزة، تحت مسمى عملية الرصاص المصبوب، غير أنها فشلت، واضطرت للانسحاب بسبب صمود المقاومة وبسالتها، ولم تعاود محاولة احتلال القطاع طوال سنة 2009[111].

ذهبت التقديرات الإسرائيلية إلى أن نتيجة الحرب ستشكل رافعة لتقوية "الردع" الإسرائيلي، وستوجد وضعاً أمنياً مستقراً في جنوب البلاد دون الحاجة إلى إبرام اتفاق تهدئة مع حماس، كما ستؤدي إلى تعزيز الدورين المصري والدولي لمنع "تهريب الأسلحة" إلى غزة. وأوصت هذه التقديرات بالضغط على السكان المدنيين في غزة، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، بطريقة لا تفضي إلى حدوث "أزمة إنسانية" أو إلى تقوية حماس[112]. وإثر الحرب امتنعت حماس عن أي مواجهة عسكرية مع "إسرائيل"، وسعت إلى الحفاظ على التهدئة. وفي المقابل تجنبت "إسرائيل" القيام بأعمال عسكرية ذات شأن ضدّ حماس، كما أدارت معها مفاوضات غير مباشرة، من خلال الوساطة المصرية والألمانية، لعقد صفقة لإطلاق سراح الجندي الأسير جلعاد شاليط. وفي موازاة ذلك استمرت "إسرائيل" في سعيها إلى إضعاف حكم حماس، وعملت على منع إعادة تسليحها، وأبقت على حصارها لقطاع غزة[113].

أعادت الحرب على غزة إلى الواجهة المشكلة السياسية التي تجنبت "إسرائيل" الإجابة عليها قبل الحرب؛ وهي: كيف يمكن لكل من حماس و"إسرائيل" أن "يتعايشا" في المستقبل المنظور في ضوء أن أحدهما لا يستطيع القضاء على الآخر؟ يرى الكثير من المحللين بأنه كان يتوجب على "إسرائيل" أن تدرك أن الموت والدمار لن يقنع حماس تحت أي ظرف بأن تذعن لسيطرة إسرائيلية دائمة أو أن تتنازل عن سيطرتها على قطاع غزة لصالح فتح. وفي حقيقة الأمر فإن نتائج الحرب أدت إلى ازدياد قوة حماس سياسياً، بينما ازدادت فتح ضعفاً، وازدادت "إسرائيل" عزلة، وتضررت صورتها كثيراً[114].

روجت "إسرائيل"، في إطار تعاملها مع حركة حماس، قبل الحرب على غزة وبعدها، بأن التهديد المتوقع أن يشكّله القطاع في المرحلة المقبلة مرتبط بشكل أو بآخر، سواءً برضى حماس أم دونه، بمنظمات "الجهاد العالمي" وعلى رأسها تنظيم القاعدة. ويذهب التقدير إلى أن هذا الربط بين قطاع غزة ونشاط القاعدة ضدّ حلفاء أمريكا، له علاقة برغبة إسرائيلية في توسيع دائرة المشاركة الدولية

في استهداف حركة حماس. ويندرج في هذا الإطار دراسة صدرت عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy، أعدّها النائب السابق لجهاز الشاباك الإسرائيلي يورام كوهين Yoram Cohen، ومساعد نائب وزير المالية للمخابرات والتحليل الأمريكي ماثيو ليفيت Matthew Levitt؛ وهي دراسة توقعت ازدياد أعداد مقاتلي القاعدة الذين سيتركون العراق بعد الانسحاب الأمريكي ويلجأون إلى غزة، كما أنها ضخمت ظاهرة السلفيين في القطاع لتصورهم على أنهم أنوية تنظيمات تخريبية قد تشارك في ضرب "إسرائيل" وحلفاء أمريكا في المنطقة في أي وقت[115].

يبدو من خلال استقراء اتجاهات الأحداث، أن الانقسام الفلسطيني وانسداد أفق المصالحة سيبقى يحكم الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي في سنة 2010، غير أنه لا يُرجّح أن تؤدي الاستراتيجية الإسرائيلية المزدوجة إلى تغيير موازين القوى في الساحة الفلسطينية لصالح السلطة في رام الله. ويُعزى ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها: استمرار "إسرائيل" في تجاهل الحقوق الفلسطينية وكون ما يمكن أن تقدمه "إسرائيل" في أي تسوية سياسية مقبلة لا يرقى، في أحسن الأحوال، إلى ما يمكن أن يقبله أكثر الفلسطينيين "اعتدالاً"، فضلاً عن أن معظم الفلسطينيين يرون التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" تعزيزاً للاحتلال ومحاربةً لطرف فلسطيني هو حماس. كل ما سبق من شأنه أن يزيد، مستقبلاً، من تراجع شعبية أبو مازن وفتح، وأن يؤدي إلى تآكل المكاسب التي حصدتها السلطة نتيجة تسلمها للمسؤولية الأمنية في عدد من مدن الضفة، ونتيجة إزالة بعض الحواجز و"تطبيع" الحياة اليومية. كما من شأنه أن يؤكد للفلسطينيين أن فتح لم تستطع مرة أخرى، بعد أوسلو، أن تنهي الاحتلال من خلال المفاوضات ومسار التسوية؛ وهو ما يعني جمود العملية السياسية من ناحية، واستمرار "إسرائيل" في فرض حقائق على الأرض تجعل من إمكانية قيام "دولة فلسطينية" أمراً مستحيلاً. ويُجمع المختصون في مجال علم الاجتماع السياسي على أن انسداد الأفق السياسي والاجتماعي في مكان ما عادةً ما يتمّ التعبير عنه بشكل عنيف ومسلح، وهو ما دار الحديث عليه في أواخر سنة 2009 وبدايات سنة 2010 حول احتمالات تجدد الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية ضدّ "إسرائيل".

وفي المقابل ازداد الحديث مع نهاية سنة 2009 عن احتمالات حرب قادمة قد تشنّها "إسرائيل" على قطاع غزة على شاكلة حربها في مستهل السنة، وعزز من هذه الاحتمالات تهديد عدد من القادة الإسرائيليين، في المستويين السياسي والعسكري، بشنّ مثل هذه الحرب، إضافة إلى التصعيد في العمليات العسكرية الإسرائيلية في نهاية السنة من خلال استهداف بعض الناشطين "العسكريين" في أعقاب إطلاق بعض الصواريخ من القطاع؛ فضلاً عن عمليات القصف المحدودة، التي غدت روتينية على امتداد السنة، لمنطقة الأنفاق على الحدود المصرية. ومن هنا نتساءل إن كانت سنة 2010 ستشهد تصعيداً إسرائيلياً، يندرج في إطار زيادة الضغط وتعزيز الردع إزاء

حماس، أم أنها ستشهد عدواناً شاملاً على شاكلة سابقه؟ من خلال قراءة متأنية لمجريات الأحداث وربطها بعضها ببعض يميل التحليل إلى وضع هذا السلوك الإسرائيلي في سياق مزيد من الضغط والردع أكثر منه تمهيداً لحرب جديدة، فـ"إسرائيل" ما زالت طرفاً مستفيداً من الانقسام الجغرافي السياسي الفلسطيني، وهي غير مطمئنّة إلى تحقيق نتائج سريعة وحاسمة في احتلال القطاع أو إسقاط حماس، كما أنها ما زالت في حالة صدمة من تقرير جولدستون حول حربها الأخيرة على غزة، فضلاً عن أن السلوك الإسرائيلي يتزامن مع تشديد الحصار من الجانب المصري وبناء ما بات يُعرف بـ"الجدار الفولاذي" على الحدود مع غزة.

خامساً: مسار مشروع التسوية السياسية

إذا أردنا تلخيص حصيلة مسار التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية خلال سنة 2009 بجملة واحدة، نقول إن سنة 2009 تميزت باستمرار الجمود السياسي الذي بدأ في أواخر سنة 2008، وباعتراف القيادة الفلسطينية أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب:

السبب الأول: يعود إلى الفضائح التي حاصرت حكومة إيهود أولمرت في أواخر عهدها وأدت إلى تنحيته، وعجز خليفته تسيبي ليفني عن تشكيل حكومة، مما أدى إلى الذهاب إلى انتخابات إسرائيلية مبكرة حملت إلى الحكم حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، تعدّ أكثر الحكومات تطرفاً منذ تأسيس "إسرائيل".

السبب الثاني: إعلان القيادة الفلسطينية وقف المفاوضات مع "إسرائيل"، احتجاجاً على الحرب التي شنتها "إسرائيل" ضدّ قطاع غزة في أواخر سنة 2008 وبداية 2009.

السبب الثالث: خفض حجم التوقعات الكبيرة التي رافقت نجاح باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية، والذي حمل شعار التغيير وبثّ الأمل، وقدم تعهدات في أثناء حملته الانتخابية بالتحرك العاجل لإحياء العملية السياسية واستئناف المفاوضات، وإعطاء الأولوية للتوصل إلى اتفاق فلسطيني – إسرائيلي ينهي الصراع خلال فترة رئاسته. ولقد جاءت الخيبات الكبيرة بحجم التوقعات الكبيرة، وذلك بعد أن تراجعت الإدارة الأمريكية عن هذه التعهدات، وخصوصاً عن وعدها بوقف الاستيطان، الأمر الذي أدى إلى وصولنا إلى نهاية سنة 2009 بدون نجاح الجهود الأمريكية لاستئناف المفاوضات. فقد بدأنا نشهد تصعيداً سياسياً وعسكرياً إسرائيلياً، وانكفاء أمريكياً، ينذر باحتمال أن الإدارة الأمريكية تدرس تخفيض سقف توقعاتها، وهذا يعني أنها ستركز على خطوات بناء الثقة، عبر تنفيذ خطوات صغيرة، والسعي إلى تقليل الخسائر والأضرار انتظاراً لظروف ملائمة لاستئناف المفاوضات.

بدأت سنة 2009 في ظلّ استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، هذه الحرب التي استهدفت من ضمن ما استهدفته إنضاج العامل الفلسطيني لاستئناف المفاوضات والاستعداد لقبول اتفاق يحقق جوهر الأهداف والمصالح الإسرائيلية، وينتقص من الحقوق والمصالح الأساسية الفلسطينية، ويكون اتفاق رف، كما كانت تقول تسيبي ليفني[116]، وزيرة الخارجية السابقة وزعيمة حزب كاديما حالياً، أي أن التوصل إلى اتفاق لا يعني المسارعة لتطبيقه، وإنما التوصل إليه في ظلّ الانقسام الفلسطيني، وجعل تطبيقه مرهوناً باستعادة غزة تحت لواء السلطة الفلسطينية، وإثبات السلطة لجدارتها في بناء مؤسسات قوية قادرة على محاربة "الإرهاب" وتصفية بنيته التحتية وسحب سلاحه واعتقال منفذيه.

إن موقف باراك أوباما من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، جاء مخيباً للآمال، حيث اكتفى بإبداء التعاطف الإنساني قبل استلام مهمات منصبه رسمياً في 2009/1/20، واتخذ موقفاً لم يختلف جوهرياً بعد الشروع في ممارسة مهماته، حيث ركز على وقف إطلاق النار وفقاً للشروط الإسرائيلية وعلى وقف تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وإقامة ترتيبات أمنية ودولية تحول دون حصول المقاومة الفلسطينية على السلاح، ورهن رفع الحصار وإعادة الإعمار وتحقيق المصالحة بموافقة حماس، أو الحكومة التي تشارك بها حماس على شروط اللجنة الرباعية الدولية.

ما سبق لا يقلل من أهمية التغيير الذي أحدثه باراك أوباما في بداية عهده، حيث أعطى لقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ومسألة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية بصورة خاصة أولوية، من خلال إجراء أول المكالمات التلفونية مع قادة الشرق الأوسط، بمن فيهم الرئيس الفلسطيني، وتعيين جورج ميتشل George Mitchell مبعوثاً خاصاً للسلام في المنطقة، وهو معروف بواقعيته وجديته واتزانه.

وجاء تعيين هيلاري كلينتون Hillary Clinton المعروفة بصداقتها المميزة لـ"إسرائيل"، وتعيين عدد من المستشارين المحسوبين على اللوبي الأمريكي المؤيد لـ"إسرائيل"، وعلى رأسهم دنيس روس Dennis Ross، والتأكيد على أولوية أمن "إسرائيل" والتحالف الاستراتيجي معها، ورفض أي "عنف" يمارس ضدّ احتلالها، ليشير إلى أن الرئيس الأمريكي لم يحسم أمره إزاء أية سياسة سيختار. فهو من جهة يريد أن يحقق السلام في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي عجز الرؤساء الأمريكيين السابقين عن تحقيقه. وهو من جهة أخرى، لا يريد أن يمارس الضغط اللازم على "إسرائيل"، وإنما يريد أن يقنعها باختيار طريق السلام عبر تقديم الحوافز والضغط الخفيف، ومن خلال الاعتماد على أن إقامة الدولة الفلسطينية أصبح يشكل مصلحة أمنية قومية أمريكية، ومصلحة إسرائيلية أيضاً.

إن هذا الازدواج هو الذي ميّز السياسة الأمريكية في عهد أوباما، وهو الذي حكم عليها بالفشل، ويمكن أن يؤدي إلى فشلها في المستقبل. فالنيات الحسنة للرئيس الأمريكي لوحدها لا تكفي.

لقد أعطى أوباما اهتماماً ملحوظاً وتركيزاً خاصاً للعملية السياسية، كما ظهر من خلال جولات مبعوثه للسلام جورج ميتشل، وزيارات وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، ومجمل خطاباته وتصريحاته، خصوصاً خطابه التاريخي في جامعة القاهرة، الذي أكد فيه على ضرورة فتح صفحة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، تقوم على الحوار والتعاون ومراعاة المصالح المشتركة والمتبادلة. كما أعلن تحسسه للمعاناة الفلسطينية والتزامه بالتوصل إلى السلام، وطالب "بوقف حقيقي للاستيطان"[117].

لقد بذلت إدارة أوباما جهوداً حثيثة لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتوفير متطلبات استئناف ونجاح عملية السلام، مقابل خطوات تطبيع عربية مع "إسرائيل"، ووعدت بتقديم خطة سلام ملموسة تتضمن جداول زمنية قصيرة وضمانات للتطبيق.

واصطدمت الجهود الأمريكية بالتعنت الإسرائيلي وخصوصاً بعد نجاح اليمين في الانتخابات الإسرائيلية المبكرة وتشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، وهي حكومة تعدّ من أكثر الحكومات تطرفاً وعدوانية وعنصرية في تاريخ "إسرائيل"، وهي أعطت الأولوية للأمن والتوسع والسلام الاقتصادي، وهي تستند إلى قاعدة سياسية وبرلمانية واسعة، كما أن المعارضة لا تهددها بشكل جدي، بسبب عدم وجود زعيم قوي للمعارضة، وتلاشي دور أحزاب اليسار ومعسكر السلام، ونشوب الخلافات المتزايدة في داخل حزب كاديما، حزب المعارضة الرئيس.

وخلال النصف الأول من سنة 2009 شهدت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية توتراً وصل ذروته في اللقاء الأول العاصف بين بنيامين نتنياهو وباراك أوباما، ما دفع رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى إلقاء خطاب في جامعة بار إيلان في شهر حزيران/ يونيو 2009، أبدى فيه موافقة على قيام دولة فلسطينية، لكنه أرفق ذلك بجملة من الشروط التعجيزية جعلت منها موافقة شكلية، ومما جاء في خطابه[118]:

1. إن الشرط الأساسي لإنهاء النزاع هو الإقرار الفلسطيني العلني، الملزم والصادق بـ"إسرائيل" كدولة قومية للشعب اليهودي.
2. ضرورة أن تجد مشكلة اللاجئين حلاً لها خارج حدود "إسرائيل".
3. إن كامل أرض "إسرائيل"، بما فيها يهودا والسامرة Judea and Samaria (أي الضفة الغربية) أرض آباء اليهود، وفي أرض "إسرائيل" يعيش جمهور كبير من الفلسطينيين لا نريد أن نحكمهم، لذا أوافق أن تقوم بجوار "إسرائيل" دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع ترتيبات أمنية صلبة لـ"دولة إسرائيل".

4. إن "إسرائيل" بحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها، أي رفض العودة لحدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.
5. إن القدس عاصمة "دولة إسرائيل"، وستبقى موحدة عبر استمرار منح حرية العبادة لكل الأديان.
6. إن موضوع الأراضي يبحث في التسوية النهائية، ومع الالتزام بعدم بناء مستعمرات جديدة أو مصادرة أراضي لتوسيع المستعمرات القائمة، ولكن ثمة حاجة للسماح للسكان المستوطنين بالعيش حياتهم الطبيعية. فالمستوطنون ليسوا أعداء الشعب وهم ليسوا أعداء السلام، إنهم إخوتنا وهم جمهور طلائعي وصهيوني وقيمي.
7. على الفلسطينيين الاختيار بين طريق السلام وطريق حماس. وعلى السلطة الفلسطينية أن تفرض النظام في قطاع غزة وعليها التغلب على حماس. و"إسرائيل" لن تجلس على طاولة المفاوضات مع "إرهابيين" يريدون تدميرها.

إن الشروط التي قدمها بنيامين نتنياهو، بالرغم من أنها تحتوي على شيء جديد، ولكنها لا تعكس تغييراً جوهرياً، بل وتقدم شروطاً تعجيزية لا يمكن أن يوافق عليها أي فلسطيني، ولكنها تساعد الحكومة الإسرائيلية على كسب رضى الإدارة الأمريكية، بدون إغضاب المتطرفين وتهديد حكومة نتنياهو بالسقوط.

وما لم يقله نتنياهو قاله أفيجدور ليبرمان وزير خارجيته[119]، الذي شدد على استحالة التوصل إلى حلّ للصراع خلال العقدين القادمين، وشكك بشرعية الرئيس أبو مازن لأنه لا يسيطر على قطاع غزة، كما أن شرعيته في الضفة الغربية مشكوك فيها. ومن أجل قطع الطريق على الضغوط الأمريكية والدولية، وإجهاض الاصطفاف الدولي ضدّ "إسرائيل"، أقدمت حكومة نتنياهو بعد أشهر من الممانعة على اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية هي:

الخطوة الأولى: إعلان الاستعداد لقبول قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح في حال قبول الفلسطينيين بالشروط الإسرائيلية.

الخطوة الثانية: تعليق جزئي ومؤقت للاستيطان، لمدة عشرة أشهر بدأت في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، ولا يشمل القدس والوحدات الاستيطانية قيد البناء ولا المرافق العامة.

الخطوة الثالثة: اتخاذ سلسلة إجراءات لتحسين أحوال المعيشة للفلسطينيين على صعيد إزالة حواجز وسواتر ترابية، وتسهيل الحركة داخل الضفة وبينها وبين الخارج ومع "إسرائيل"، والموافقة على تحسين الأحوال الاقتصادية.

إن هذه الخطوات لم تغير جوهر السياسة الإسرائيلية، لكنها استطاعت أن تجهض حالة الاصطفاف الدولي ضدّ "إسرائيل"، ونقلت الضغوط الممارسة عليها، على الأقل لبعض الوقت، لتتحول إلى ضغوط تُمارس ضدّ الفلسطينيين.

ومما ساعد على هذا التحول، أن الإدارة الأمريكية الجديدة واجهت مصاعب سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، فيما يتعلق بإقرار نظام الرعاية الصحية، أو فيما يخصّ البيئة والحرب في أفغانستان والعراق والأوضاع في باكستان وإيران وغيرهما من بقاع العالم. لذا فإن إدارة أوباما لم تستطع أن تصمد في وجه الضغوط الإسرائيلية والمدعومة بضغوط اللوبي المؤيد لـ"إسرائيل"، وكانت النتيجة سحب المطلب الأمريكي بوقف الاستيطان، والنجاح في منع الإدارة الأمريكية من تقديم مبادرة سلام ملموسة تسعى لفرضها على الطرفين.

لقد وقع التراجع الأمريكي على رأس القيادة الفلسطينية مثل الصاعقة، فهي استندت إلى الموقف الأمريكي السابق، وإلى ما أصبحت تتمتع به من قوة بعد النجاح في عقد مؤتمر فتح السادس، وبعد عقد جلسة خاصة للمجلس الوطني لاستكمال النصاب في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبالتالي حددت موقفها على أساس رفض استئناف المفاوضات مع "إسرائيل"، ما لم تلتزم بثلاثة التزامات واردة في خريطة الطريق Road Map؛ ولم تلتزم "إسرائيل" بها على الرغم من مرور خمس سنوات على طرح الخريطة، وهذه الالتزامات هي[120]:

- تجميد الاستيطان تجميداً تاماً، بما في ذلك النمو الطبيعي، وخصوصاً في مدينة القدس.
- الالتزام بمرجعية محددة وواضحة لعملية السلام.
- بدء المفاوضات المقبلة من النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة.

وارتكبت الإدارة الأمريكية ثلاثة أخطاء إضافية أدت إلى إضعاف الرئيس الفلسطيني، ودفعه إلى الإعلان عن عزمه على عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة، وهذا أدى إلى زيادة الصعوبة أمامه للاستجابة لطلب استئناف المفاوضات وفقاً للشروط الإسرائيلية، ولرفضه الاكتفاء بتقديم ورقة ضمانات أمريكية ودولية تتضمن الالتزام بقيام دولة فلسطينية، وأن تكون جميع القضايا الأساسية مطروحة على طاولة المفاوضات، بما فيها القدس واللاجئين، وأن يتمّ التوصل إلى اتفاق خلال عامين.

الخطأ الأول: دفع الرئيس الفلسطيني للمشاركة في القمة الثلاثية، التي عقدت في نيويورك في شهر أيلول/ سبتمبر 2009 بمشاركة أبو مازن وأوباما ونتنياهو، على الرغم من إعلان أبو مازن أكثر من مرة أنه لن يلتقي بنتنياهو ما لم يعلن التزامه بوقف الاستيطان وقفاً تاماً.

الخطأ الثاني: الضغط على الرئيس الفلسطيني لتأجيل البحث في إقرار تقرير جولدستون، والذي أدى إلى نشوب عاصفة غاضبة ضدّ قرار التأجيل، أدت إلى المساس بمصداقية وشعبية أبو مازن، وشكلت حاجزاً رادعاً يقف في وجه المرونة الفلسطينية.

الخطأ الثالث: عرقلة إتمام المصالحة الوطنية وفقاً للورقة المصرية وقبل الاتفاق على استئناف المفاوضات، والإسهام في تعطيل إتمام صفقة تبادل الأسرى، حتى لا تُقوي حماس وتُضعف أبا مازن والسلطة الفلسطينية.

أوقع ذلك الإدارة الأمريكية في مأزق واضح، فهي فشلت في مجرد استئناف المفاوضات، وخسرت الجولة الأولى مع "إسرائيل"، ووجدت نفسها في مطلع سنة 2010 أمام ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: قبول استمرار الجمود في عملية السلام، وتكثيف الجهود الرامية لتقليل الأضرار والخسائر، والتركيز في هذه المرحلة على الحلّ الانتقالي، المتضمن خطوات صغيرة تستهدف بناء الثقة، من قبل الحكومة الإسرائيلية والحكومة الفلسطينية، وتشجيع ما تقوم به الأخيرة لبناء مؤسسات الدولة، بهدف الوصول إلى وضع تصبح فيه الأطراف جاهزة لاستئناف المفاوضات، ومستعدة لإبرام اتفاق سلام. وهذا يعني التخلي عن هدفها بحلّ الصراع، والأخذ بنصيحة دنيس روس ومارتن إنديك Martin Indyk[121]، وغيرهما من المؤيدين لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتركيز على إدارة الصراع وتجنب المجازفة بحله، مع السعي إلى إحياء أجواء التسوية السلمية، وإبقاء المفاوضات كعملية مستمرة، وتجنب الوصول إلى حالة الانهيار أو الانسداد التام، مع عدم ضرورة الوصول إلى نتائج حاسمة ونهائية.

السيناريو الثاني: أن تستمر بالضغط على الرئيس أبو مازن إلى أن يوافق على استئناف المفاوضات بدون تحقيق إنجاز سياسي فيما يخص تجميد الاستيطان، أي بالاكتفاء بورقة ضمانات ومساعدات عربية ودولية، يبرر إقدامه على هذه الخطوة المتناقضة مع ما تعهد به وكرّره كل يوم. وهنا يتمّ إغراء الرئيس الفلسطيني بجملة من خطوات بناء الثقة، مثل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 2000/9/28، وإطلاق سراح دفعة من الأسرى، وتحسين الأحوال الاقتصادية، والتأكيد على تركيز المفاوضات على بند الحدود والسعي للانتهاء منه قبل انتهاء مدة التجميد المؤقت للاستيطان التي تنتهي في أوائل شهر تموز/ يوليو 2010.

السيناريو الثالث: أن تقدم مبادرة سلام ملموسة، تتضمن تحديد أهداف عملية السلام والجداول التنفيذية والمراحل والضمانات، وتجمع ما بين سياسة الجزرة والعصا، بحيث تحفز الجانبين على المجازفة، وإذا لم يملكا الشجاعة، تقوم بالضغط عليهما لقبول المبادرة الأمريكية.

إن المعطيات المتوفرة في مطلع سنة 2010، تشير إلى أن السيناريو الأول هو الأكثر ترجيحاً لأن الإدارة الأمريكية حتى وإن كانت تمتلك "نوايا حسنة"، فإنها لا تملك الإرادة اللازمة للضغط خصوصاً على "إسرائيل". وبدون الضغط على "إسرائيل" لا يمكن أن يحدث تقدم حقيقي في عملية السلام.

وما يعزز ذلك أن أبا مازن لخص الموقف الفلسطيني والعربي في خطاب له أمام المجلس الثوري لحركة فتح بما يلي: إما أن تلتزم "إسرائيل" بوقف الاستيطان والمرجعية، وإما أن تأتي أمريكا وتقول هذه هي نهاية اللعبة فيما يتعلق بتحديد الموقف من القضايا النهائية[122].

ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، أو حتى لفترة طويلة. فـ"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية تدركان أن الوضع الحالي جيد لـ"إسرائيل"، فهي تبدو فيه في وضع اقتصادي وعسكري متفوق، لا تواجه انتفاضة فلسطينية، حيث تفاخر القادة الأمنيين الإسرائيليين بأن سنة 2009 كانت الأكثر هدوءاً منذ عشر سنوات، حيث لم يسقط فيها سوى 15 قتيلاً إسرائيلياً. ولكن هذا الوضع غير قابل للاستمرار، فـ"إسرائيل" قلقة على وجودها واستمرارها على المدى البعيد، خصوصاً مع تصاعد قوى المقاومة، والنمو السكاني الفلسطيني في الداخل، واحتمالات حدوث تغيرات إقليمية تصب لصالح المقاومة. ثم إن الجمود في عملية السلام يمكن أن يفتح الطريق لصعود بدائل أخرى، خصوصاً المقاومة الموحدة الفلسطينية، واستعادة البعد العربي والدولي للقضية الفلسطينية؛ ويمكن لهذا الجمود أن يساعد جميع الأطراف والدول المناوئة لعملية التسوية، خاصة إيران وحماس وحزب الله، ويضعف الأطراف والدول المعتدلة، في مرحلة يمكن أن تشهد توتراً في العلاقات الأمريكية والإسرائيلية والدولية مع إيران، قد تصل إلى تشديد العقوبات الدولية ضدّ إيران، وقد تعيد فتح استخدام الخيار العسكري ضدّها، وهو ما قد يجعل الإدارة الأمريكية بحاجة إلى استئناف المفاوضات، وإحراز تقدم فيها من أجل بلورة حلف دولي عربي إسرائيلي ضدّ إيران.

إن "إسرائيل" تريد استمرار المفاوضات، ولكنها غير مستعجلة في الوصول إلى نتائج والتزامات نهائية، وتقوم استراتيجيتها على أساس إدارة الأزمة، وليس على أساس حلّها، طالما أنها تستطيع تثبيت الحقائق على الأرض والاستمرار في مشاريع الأسرلة والتهويد. غير أنها تخشى من احتمال لجوء الفلسطينيين إلى خيارات أخرى إذا ما يئسوا من مسار التسوية وحلّ الدولتين، كخيار المقاومة، أو حلّ الدولة الواحدة. كما تخشى من تزايد القوى المعادية لـ"إسرائيل" وشرعيتها إقليمياً ودولياً.

لقد لاحظنا كيف هللت الإدارة الأمريكية لمسرحية التعليق الجزئي والمؤقت للاستيطان، واعتبرتها هيلاري كلينتون غير مسبوقة، وانتقلت من الضغط على "إسرائيل" إلى الضغط على الفلسطينيين.

لا يمكن الاكتفاء بالتعرض إلى تطورات المواقف الأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية بل لا بدّ من التوقف قليلاً أمام تطورات المواقف العربية والدولية، خصوصاً أطراف اللجنة الرباعية الدولية. فقد تراجعت أدوار الأطراف الأخرى العربية والدولية إلى الوراء بعد مجيء إدارة باراك أوباما، واكتفت بدعم الموقف والتحركات الأمريكية، على أساس أن التوقعات كانت كبيرة بنجاحها.

ولكن بعد تعثر الجهود الأمريكية واصطدامها بالتعنت الإسرائيلي، وبعد تراجع الإدارة الأمريكية عن موقفها الداعي لوقف الاستيطان ووعودها بإطلاق مبادرة للسلام؛ عادت الأطراف الأخرى إلى التحرك.

لقد أصدر الاتحاد الأوروبي European Union (EU) بياناً مهماً أكد فيه على أنه لم يسبق أبداً أن اعترف بضمّ شرقي القدس، وأنه من أجل تحقيق السلام الحقيقي، فإنه لا بدّ من إيجاد حلّ من خلال التفاوض لوضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين. وأكد البيان أن المستعمرات والجدار العازل الذي شُيّد فوق أراضٍ محتلة، وهدم المنازل وإخراج الناس من منازلهم، هي كلها ممارسات غير مشروعة بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة في طريق السلام، وتهدد بجعل الحلّ القائم على دولتين أمراً مستحيلاً[123]. كما أكد البيان أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات في الحدود التي كانت قائمة قبل سنة 1967 وبما فيها حدود القدس، باستثناء ما اتفق الطرفان عليه. ودعا إلى استئناف عاجل للمفاوضات التي ستؤدي، ضمن إطار زمني متفق عليه، إلى حلّ قائم على وجود دولتين: "دولة إسرائيل"، ودولة فلسطين مستقلة وديموقراطية ومتواصلة الأراضي جغرافياً وقادرة على البقاء، لتعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ولعبت فرنسا دوراً نشطاً، خصوصاً بعد اتضاح تعثّر الجهود الأمريكية، فدعت إلى عقد مؤتمر دولي يدشن استئناف عملية السلام، على غرار مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نهاية سنة 2007، ولكن هذه الدعوة لم تتكلل بالنجاح، بسبب الهوة ما بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي حول استئناف المفاوضات.

كما أحيت روسيا فكرة عقد مؤتمر دولي بموسكو، والذي كان قد حظي بموافقة دولية سابقة، وذلك منذ عقد مؤتمر أنابوليس، اعترافاً بأهمية الدور الروسي الإيجابي في عملية السلام، حيث احتفظت روسيا بدور متوازن يطالب بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ويعتبر الاستيطان غير شرعي، وفي الوقت نفسه حافظت موسكو على قناة للحوار مع حركة حماس.

أما اللجنة الرباعية فاكتفت خلال النصف الأول من سنة 2009 بانتظار نتائج التحرك الأمريكي، الذي دعمته، ثم أخذت تتحرك بعد اتضاح تعثّر الجهود الأمريكية وعدم نجاح المبعوث الأمريكي باستئناف المفاوضات. وبصورة عامة كان دور اللجنة الرباعية انتظارياً وباهتاً.

اللافت للنظر في سنة 2009 هو أن الدول العربية، منفردة ومجتمعة، أهملت مبادرة السلام العربية، التي أصبحت مجرد جملة تتردد في البيانات والتصريحات والمؤتمرات، دون أن تكون أساس التحركات العربية من أجل السلام، وكأنها استنفذت أغراضها التي تركزت على أنها حملة

علاقات عامة، هدفها امتصاص الغضب الأمريكي على العرب والمسلمين بعد أحداث 2001/9/11، وليست مبادرة حقيقية للحلّ مقدمة من العرب ولا يقبلوا عنها بديلاً. وإذا لم يأخذ العرب مبادرتهم بجدية، فكيف يمكن أن يأخذها الآخرون بالجدية المطلوبة.

حافظ المسار السوري – الإسرائيلي على جموده جرَّاء تعنت الحكومة الإسرائيلية الجديدة أكثر من سابقتها، وفي ضوء تدهور العلاقات الإسرائيلية – التركية، الأمر الذي حال دون استئناف الوساطة التركية بين سورية و"إسرائيل".

وتميز الموقف العربي بالتمزق ما بين الدعوات لاستئناف المفاوضات وبين السعي لبلورة موقف عربي موحَّد، وانعكس هذا في عدم تبني المبادرة الفلسطينية للتوجه إلى مجلس الأمن United Nations Security Council، لتبني قرار يعترف بالدولة الفلسطينية ويرسم حدودها.

نقطة الضعف في موقف الرئيس أبي مازن، أنه يعترف بأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، دون أن يدعو إلى شقّ طريق آخر، ودون أن يبدأ بإجراءات لاختيار بديل شخصي عنه، ما دام لن يترشح في الانتخابات القادمة، على الرغم من أنه أعلن أنه قد يتمّ اغتياله مثل سلفه ياسر عرفات. بل ما يزال يردد بأن البديل عن المفاوضات هو المفاوضات، والبديل عن السلام هو السلام. وهو تعهد بمنع نشوب انتفاضة ثالثة ما دام في الحكم[124]، بدون أن يضمن ما سيحدث بعد تنحيه وتولي رئيس آخر. كما قدم اقتراحاً لوزير الجيش الإسرائيلي إيهود باراك، وأخبر الإدارة الأمريكية به، ويقضي بالاستعداد للموافقة على تجميد الاستيطان، ولو بشكل سري، لمدة خمسة أو ستة أشهر[125]، ثم عاد فخفض المدة إلى ثلاثة أشهر، وهذا يضعف موقفه. فإذا كانت المسألة يمكن أن تحلّ خلال هذه المدة القصيرة، فيمكن للوضع أن يتحمل استمرار الاستيطان لأشهر إضافية سيتمّ فيها الاتفاق على الحلّ النهائي. ثم إن أبا مازن لم يمانع من القبول بالاقتراح الأمريكي بالمفاوضات غير المباشرة، إذا ما وجد غطاءً عربياً لذلك، وهذا يعني عملياً أن أبا مازن سيعود للمفاوضات دون شروط مسبقة، وهو ما سيضعف مصداقيته في الوسط الفلسطيني، ويطمئن الإسرائيليين على قدرتهم على فرض ما يريدون. وقد حدث ذلك بالفعل عندما وفّرت لجنة المتابعة العربية الغطاء المطلوب لانطلاق مفاوضات غير مباشرة، لمدة أربعة أشهر تحت الرعاية الأمريكية. غير أن الجانب الإسرائيلي سرعان ما أعلن عن مشروع بناء 1,600 وحدة سكنية جديدة في منطقة القدس، وهو ما أدخل المفاوضات في حالة تعثر جديد.

إن الاتفاق متعذر لأن ما تريده "إسرائيل" هو تصفية قضية اللاجئين، والانسحاب إلى حدود أمنية ومعترف بها بعد ضمّ الأغوار وكل الأراضي الحيوية لها، بما فيها القدس، والتي لا تقل عن 40% من أراضي الضفة، وقيام دولة فلسطينية تكون محمية إسرائيلية[126]. وإذا لم يوافق أبو مازن على استئناف المفاوضات وفقاً للشروط الإسرائيلية، فالبديل هو شنّ حملة ضغوط

سياسية واقتصادية وأمنية وإعلامية إسرائيلية، وإظهار السلطة بأنها لا تريد السلام، والسعي لاستبدال قيادة أبي مازن بقيادة ترضى بالموافقة على استئناف المفاوضات، ومستعدة لقبول الحلّ الإسرائيلي.

في هذا السياق أيضاً أخذت بعض الأصوات الإسرائيلية بالدعوة للعودة إلى الخطوات أحادية الجانب[127]، أو الحلول الجزئية التي تقوم فيها من طرف واحد بالانسحاب من بعض المناطق المستعدة للانسحاب منها في الحلّ النهائي، بما يعني فرض رؤيتها تدريجياً للتسوية النهائية، في الوقت الذي تظهر فيه وكأنها جادة في مسار التسوية، وأنها تخفف الضغوط عن الفلسطينيين. إن هذا الاحتمال لا يجب إسقاطه من الحسبان، وخصوصاً أن المخاوف من نتائج خطوة فكّ الارتباط عن قطاع غزة تراجعت كثيراً في ظلّ الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني.

إن أبا مازن يائس من المفاوضات في عهد حكومة نتنياهو، ولكنه لم يتخلَّ عن طريق المفاوضات. وهو ينتظر: إما أن تضغط الإدارة الأمريكية وأوروبا والمجتمع الدولي على "إسرائيل"، لكي تستجيب لمتطلبات إطلاق عملية السلام ووصولها إلى اتفاق، وهذا قد يحقق حراكاً وإنجازات أكثر مما يحققه استئناف المفاوضات وفق الشروط الإسرائيلية، أو ليبقَ الوضع على ما هو عليه، إلى حين حدوث تغيير، إما بمجيء حكومة إسرائيلية جديدة تقبل ما ترفضه الحكومة الحالية، أو بنضج العامل الدولي للضغط على "إسرائيل"، أو بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية لا يترشح فيها أبو مازن، بحيث تتحمل القيادة الفلسطينية الجديدة المسؤولية.

إن المعضلة تكمن في أنه لا يوجد أحد يعرف متى يمكن أن تعقد الانتخابات الفلسطينية، إذا استمر الانقسام والظروف الحالية، كما أن الانتظار، خصوصاً انتظار مبادرات الآخرين، ليس سياسة فاعلة وإنما ضارة، وقد تقود إما إلى قبول ما ترفض القيادة الفلسطينية قبوله، أو إلى انهيار الوضع برمته. إن المطلوب أن يتحرك الفلسطينيون ويكونوا مبادرين لإنقاذ قضيتهم عبر عمل كل ما يجب عمله وكل ما يمكنهم عمله، وبما يكفل الحصول على الدعم العربي والدولي المطلوب.

إن النقاط الثمانية التي تحدث عنها الرئيس أبو مازن واعتبرها مرجعيات وأسساً لعملية السلام، تحدد سقفاً لا يجوز له ولا لأي رئيس فلسطيني قادم أن يتجاوزه، وقد تضمنت ما يلي[128]:

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ورؤيا حلّ الدولتين على أساس قراري [قرارات] مجلس الأمن 242 و338 و1515، مع الاستفادة من كل تقدم حصل في المفاوضات في كامب ديفيد وطابا وأنابوليس.

2. الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الرابع من حزيران 1967، وإمكانية إجراء تبادل للأراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحقوق المائية أو التواصل الجغرافي والربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.
4. حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في مبادرة السلام العربية التي أصبحت جزءاً من خارطة الطريق.
5. لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية.
6. ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود ما بين دولتي فلسطين وإسرائيل.
7. حلّ قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادرها المائية، وعلى أجوائنا وكل ما نملك فوق الأرض وتحت الأرض، والسعي لتعاون إقليمي في مجال المياه.
8. إغلاق ملف أسرى الحرية، وإطلاق سراحهم جميعاً.

إن هذه الأسس، على الرغم مما يمكن تقديمه عليها من ملاحظات، خصوصاً فيما يتعلق بالموافقة على مبدأ تبادل الأراضي، الذي يمكن أن يفهم منه الموافقة على ضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى والمستعمرات في القدس إلى "إسرائيل" في أي حلّ نهائي، والموافقة على التوصل إلى حلّ عادل و"متفق عليه" لقضية اللاجئين، يضع المسألة بيد "إسرائيل"، التي لن توافق على عودتهم، وبهذا لم تعد قضية اللاجئين قضية حقّ أساسي طبيعي وقانوني وتاريخي، مدعوم بالشرعية الدولية كما في القرار 194، وتجب الاستجابة له. إلا أن ما هو وارد في تلك الأسس، يمثل، بالمحصلة، الحدّ الأدنى لدى أكثر الفلسطينيين "اعتدالاً"، وهو بعيد جداً، بعد الأرض عن السماء، عن أقصى ما يمكن أن تقدمه أو توافق عليه "إسرائيل"، خصوصاً في هذه المرحلة التي تحكمها حكومة نتنياهو المتطرفة العنصرية.

إن الفرق الهائل بين ما يمكن أن يوافق عليه الفلسطينيون[129]، وما يمكن أن توافق عليه "إسرائيل"، يجعل الحلّ بعيداً، والدولة ليست على مرمى حجر، وهذا الفرق لا يمكن ردمه من خلال المفاوضات فقط، وإنما من خلال السعي لتغيير موازين القوى عبر بلورة استراتيجية فلسطينية جديدة تعيد الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني، برنامج إنهاء الاحتلال بكافة الأشكال المناسبة، وحقّ العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس، وتأمين الحقوق والمساواة لفلسطينيي 1948.

إن الاستراتيجية المطلوبة لا بدّ وأن تستثمر كافة إمكانات الشعب الفلسطيني وقدراته، وترتكز على إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أساس الشراكة في القيادة، وتبني الأسس الديموقراطية التي تحفظ التعددية والتنوع والمنافسة، وتضمن المساواة وفصل السلطات وحرية المرأة والإعلام وسيادة القانون، والاحتكام بشكل دوري للشعب من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تقوم على أساس من التوافق على مرجعية واحدة، تمثل ركائز المصلحة الوطنية العليا.

إن مستقبل التسوية يتوقف أيضاً على ما سيجري في المنطقة والعالم. فإذا تمّ التوصل إلى اتفاق للملف النووي الإيراني شيء، وإذا لم يتم التوصل لاتفاق، فهذا شيء آخر، سيفتح الباب أمام تشديد العقوبات الدولية ضدّ إيران. وقد يفتح الباب لحرب تشنها "إسرائيل" لوحدها أو بالتعاون مع الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى. وإذا نشبت هذه الحرب، فلا أحد يستطيع التنبؤ بنتائجها، ولن تبقى المنطقة بعد هذه الحرب، مثلما كانت قبلها وذلك بغض النظر عن نتائجها.

إن سنة 2010، ستشهد حراكاً متواصلاً ويمكن أن يؤدي إلى بعض الاختراقات ولكن الجزئية، لأن الأوضاع على الأقل في النصف الأول منها، غير ناضجة لإحداث اختراقات حاسمة في ملف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. وإذا استعاد العرب زمام المبادرة وعادوا للعب دورهم يمكن أن تتغير أشياء كثيرة.

إن مجرد وقف المفاوضات بدون بلورة استراتيجية جديدة تقدم بديلاً متكاملاً، وتكون قادرة على جمع أوراق القوة والضغط الفلسطينية والعربية، تؤدي إلى وضع الفلسطينيين تحت ضغوط وتهديدات لا قِبَل لهم بتحملها، وهذا يجعل السياسة الفلسطينية في حالة تخبط وتذبذب ما بين تشدد لفظي وخطوات مرتجلة ومتناقضة غير مفهومة، وبين احتمال الانزلاق السريع نحو استئناف المفاوضات بشكل غير مبرر. فلا يمكن الصمود طويلاً أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية بالاستناد إلى قاعدة سياسية هشة، ولا تملك بديلاً عن مسار التسوية إلا التسوية. وهذا يجعل احتمال استئناف المفاوضات قائماً لمجرد تقديم تخريجات للنزول عن رأس الشجرة العالية، ودون تقديم مخارج قادرة على تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني.

إن استمرار تراجع الدور العربي في سنة 2009، لدرجة عدم طرح مبادرة السلام العربية وعدم سحبها والتصرف وكأنها غير موجودة، يكشف حالة العجز والضعف العربي، في الوقت الذي يتصاعد فيه الدوران الإيراني والتركي.

كل العيون شاخصة باتجاه احتمالات تجدد الحرب ضدّ قطاع غزة، وضدّ حزب الله وعلى خلفية الملف النووي الإيراني، وماذا سيحدث على هذا الصعيد. وما سيحدث هناك سيؤثر كثيراً على ما سيجري في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى التسوية السياسية.

خاتمة

شهد الوضع الداخلي في سنة 2009 انتخابات الكنيست الإسرائيلي لدورته الـ 18 في ظلّ العدوان على قطاع غزة، وأفرزت هذه الانتخابات بروزاً قوياً جداً للأحزاب اليمينية، خصوصاً الليكود و"إسرائيل بيتنا"، وفي المقابل أظهرت ضعف وتراجع الأحزاب اليسارية، وخاصةً حزب العمل.

أما على صعيد الحراك الحزبي الإسرائيلي في سنة 2009 فإن عدم تكليف تسيبي ليفني زعيمة كاديما بتشكيل حكومة جديدة ألقى بظلاله على مؤسسات وهيئات الحزب، وعانى الحزب خلال سنة 2009 من شروخ قوية ظهرت في صفوفه، مما دفع بعدد من المحللين والمراقبين السياسيين إلى ترجيح قرب تفكك الحزب. وفي السياق ذاته شهد حزب العمل حركة تمرد داخلي قادها خمسة أعضاء غير راضين عن نهج إيهود باراك زعيم الحزب، متهمين إياه بجر الحزب إلى حكومة يمينيّة وفُقدان بوصلة الحزب وقيمه.

وفي ضوء آثار الأزمة الاقتصادية العالمية استعاد الاقتصاد الإسرائيلي في سنة 2009 قدراً من الثقة ابتداءً من الربع الثاني من السنة. وعُزي ذلك بشكل أساسي إلى جملة من الأسباب أهمها: انخفاض قروض الإسكان والنقد قياساً بالمعدلات العالمية، وارتفاع معدل المدخرات الأسرية، وحقيقة أن معظم البضائع المستثمرة والمستهلكة مستوردة من الخارج، وانخفاض الدين العام والإصلاحات الاقتصادية في العقد الماضي، والسياسات المحددة التي تبنتها "إسرائيل" في مواجهة الأزمة.

وعلى المستوى الأمني واصلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة 2009 تنفيذها خطة تيفن 2012، التي أُقرت مطلع سنة 2007 في سياق استخلاص دروس الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. وعاشت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في سنة 2009 خمسةً من "الهواجس الأمنية"؛ إذ تَركز اهتمام المؤسسة على الوضع الفلسطيني بصفة عامة، وإيران ومشروعها النووي، والأبعاد الأمنية لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، وتسلح ما تسميها "إسرائيل" بـ"الجهات الراديكالية" في المنطقة، في إشارة إلى حماس وحزب الله، وأخيراً استقرار الأوضاع في الساحات العربية المجاورة لـ"إسرائيل".

وحيال الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي سعت "إسرائيل" إلى الاستفادة من الوضع الفلسطيني المنقسم في السياسة والجغرافيا؛ وحاولت تنفيذ استراتيجية مزدوجة جمعت بين "التسوية" و"الردع"؛ إذ حاولت الإبقاء على مسار التسوية السياسية حياً، مع محاولة فرض رؤيتها وشروطها، وهي شروط ظهرت "إسرائيل" من خلالها غير جادة في مساعيها. وفي المقابل عملت على تقويض، أو على الأقل إضعاف، سيطرة حماس على قطاع غزة من خلال العمل العسكري والحصار الاقتصادي.

وإذا أردنا تلخيص حصيلة مسار التسوية في سنة 2009 بجملة واحدة، نقول إن السنة الماضية تميزت باستمرار حالة الجمود التي بدأت في أواخر سنة 2008، كما ميز هذا المسار تراجع الدور العربي لدرجة عدم طرح مبادرة السلام العربية وعدم سحبها والتصرف وكأنها غير موجودة.

هوامش الفصل الثاني

[1] أريك بندر، الحاجة إلى تأييد أغلبية أعضاء الكنيست لتأجيل الانتخابات، جريدة **معاريف**، 2009/1/8، انظر: http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/837/739.html؛ ودانا بلندر، تأجيل الانتخابات على خلفية الحرب، موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، 2009/1/11، انظر: http://www.idi.org.il/breakingnews/pages/breaking_the_news_83.aspx

[2] حول الاستطلاعات راجع **الحياة**، 2009/1/25.

[3] **الحياة**، 2009/1/30. ويشار هنا إلى أنه بالرغم من ازدياد نسبة مؤيدي اليمين في "إسرائيل" إلا أن استطلاعاً للرأي أجرته جريدة **هآرتس** في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 بيّن استعداد هذا اليمين بنسبة 57% للحوار مع حماس، انظر: **هآرتس**، 2009/11/13؛ و**فلسطين**، 2009/11/14.

[4] **الحياة**، 2009/2/3.

[5] لمزيد من الإضاءات حول هذا الموضوع، انظر المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: www.idi.org.il/Parliament/2009/Pages/2009_63/D/d_63.aspx

[6] موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، نتائج الانتخابات للكنيست الثامن عشر، انظر: http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res18_arb.htm

[7] حول تناقضات الكنيست الـ 18 راجع مقال عميت سيجال "الحظ الأخير للكنيست الـ 18" في جريدة **هآرتس**: http://www.haaretz.com/hasite/objects/pages/itemNo=1066525

[8] انظر: أورن يفتاحيل، "التصويت لسياسة الفصل العنصري "ديمقراطياً""، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 77، شتاء 2009، ص 168-178؛ وانظر أيضاً: أيمن عودة، حول انتخابات الكنيست والمواطنين العرب: المشاركة، عدم التصويت والمقاطعة، موقع الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، في: www.aljabha.org/files/moqata3a.doc

[9] أسعد غانم ومهند مصطفى، **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009)، ص 341.

[10] انظر: أورن يفتاحيل، **مرجع سابق**؛ وانظر أيضاً: أيمن عودة، مرجع سابق.

[11] تحليل حول تفكك الأحزاب الأيديولوجية واحتمال انسحاب أحزاب من الائتلاف الحكومي وتقصير عمر حكومة نتنياهو الثانية، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، 2009/3/31، انظر: www.idi.org.il/BreakingNews/Pages/Breaking_the_News_101.aspx

وكان نتنياهو قد وجه رسائل إلى حزبي كاديما والعمل للانضمام إلى حكومته، منعاً لتفككها، والسير نحو انتخابات جديدة لن تغير من الخريطة السياسية، **الحياة**، 2009/2/21.

[12] جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2009/4/1، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3695323,00.html

[13] للاطلاع على الخطوط العريضة للبيان الوزاري انظر موقع مكتب رئيس الحكومة: http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Government/Policy؛ وانظر ملخص هذه الخطوط في: **الشرق الأوسط**، 2009/2/21.

[14] أقوال رئيس الحكومة نتنياهو في محضر جلسات الكنيست، 2009/3/31، انظر: http://www.knesset.gov.il/plenum.data/01122709.doc

[15] انظر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يهودية "إسرائيل": الاستحقاقات والتداعيات، تقدير استراتيجي (14)، بيروت، تموز/ يوليو 2009، في: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=94094

[16] **الرأي**، عمّان، 2009/4/2.

[17] **الغد**، 2009/5/16.

[18] انظر حول الاستطلاع وآراء سياسيين بخطاب نتنياهو، **هآرتس**، من تاريخ 2009/6/15، في: http://www.haaretz.com/hasite/spages/1093059.html

[19] اتيلا شوفمبلي، موفاز: كاديما تتفكك – ضرورة البرايميريز، **يديعوت أحرونوت**، 2009/12/24، انظر:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3824679,00.html

[20] **الغد**، 2009/10/20.

[21] قدم بينس استقالته من عضوية الكنيست في 2010/1/7 متهماً حزب العمل، بقيادة إيهود باراك، بأنه تخلى عن طريقه وقيمه، وبأنه منح الشرعية لليبرمان ونتنياهو، عرب 48، 2010/1/7، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=68002

[22] أضاف مزوز أنه بات من الضروري إنشاء هيئة لمراقبة سير نشاط منتخبي الجمهور. وهذا التصريح يؤكد تفشي مظاهر الفساد بكافة أشكاله في محافل السلطة الحاكمة وبين السياسيين الإسرائيليين. انظر: **هآرتس**، 2009/6/1، في: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1089543.html. وقد كشف استطلاع للرأي العام أجرته كلية سابير Sapir College أن ليبرمان هو الشخصية الأكثر فساداً في "إسرائيل"، انظر:
http://college.sapir.ac.il/sapir/kenesderot/kenes2009/madad_hosen_2009.pdf

[23] **الشرق الأوسط**، 2009/7/16.

[24] صنف الوزير إيلي يشاي، بعد الوزير أفيجدور ليبرمان، كأكثر السياسيين فساداً في "إسرائيل" استناداً إلى استطلاع الرأي الذي أجرته كلية سابير، المُشار إليه سابقاً، وأيضاً تحليل وجهات نظر المستطلعين وآراءهم، **معاريف**، 2009/11/17، انظر:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/967/780.html?hp=1&loc=1&tmp=4242

[25] أجرى موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية بحثاً مستفيضاً حول الفساد الإداري في "إسرائيل" منذ تأسيسها وحتى سنة 2006، انظر:
http://www.idi.org.il/RESEARCHANDPROGRAMS/CORRUPTION_IN_ISRAEL/Pages/Research_and_Programs_Corruption_Israel_main.aspx

[26] أجرت لجنة شؤون مراقبة الدولة في الكنيست الإسرائيلي نقاشاً بهذا الموضوع بتاريخ 2009/10/26، انظر محضر الجلسة في: http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/bikoret/2009-10-26.rtf

[27] يمكن مراجعة الكم الهائل من القضايا التي كشفتها حركة جودة الحكم في "إسرائيل" وتلك التي وصلت إلى مكاتبها، إضافة إلى الكم الهائل من الاستجوابات الموجهة إلى وزراء معنيين بالخصوص، **معاريف**، 2009/11/17، انظر:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/967/780.html?hp=1&loc=1&tmp=4242

[28] **السفير**، 2009/10/13.

[29] اعتبر نتنياهو تقرير جولدستون محاكمة ميدانية لـ"إسرائيل"، **هآرتس**، انظر:
http://www.haaretz.com/hasite/spages/1115061.html

[30] نشر مركز الزيتونة تقديراً استراتيجياً في أعقاب تقرير جولدستون، انظر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير جولدستون: الاحتمالات والتداعيات، تقدير استراتيجي (19)، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2010، في:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=106296

[31] للاطلاع على النص الكامل للتقرير باللغة الإنجليزية انظر:
http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/UNFFMGC_Report.pdf

[32] تمّ تكليف الجيش بالتحقيق في عدد من حالات القصف في غزة، وتوصل معدو تقرير الجيش إلى تقديم توصيات مرحلية، ريثما يصدر التقرير بأكمله، تنص على أن الجيش الإسرائيلي تصرف بصورة واقعية ومعقولة، انظر موقع News Israel، في: http://www.news-israel.net/Article.asp?Code=19187

[33] لمزيد من التفاصيل حول هذا القانون وغيره من التشريعات التمييزية لسنة 2009، راجع تقارير الرصد السياسي التي أعدها إمطانس شحادة في المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، انظر:
http://www.mada-research.org/?LanguageId=2&System=Category&MenuId=31&PMenuId=20&MenuTemplateId=1&CategoryId=27

[34] جاكي خوري ويوفال أزولاي، اللجنة الوزارية تصادق على مشروع قانون النكبة، **هآرتس**، 2009/5/9؛ وانظر أيضاً: نعمه طلمور ونير ياهاب، ساعر قرر: العرب لن يعلموا عن النكبة، موقع والا الإخباري العبري، 2009/7/22، انظر: http://www.news.walla.co.il/?w=/1/1524019

[35] اعتماداً على التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2009/12/10، انظر: http://www.acri.org.il/pdf/tmunat2009arabcitizens.pdf

[36] للتوسع في مواقف الهيئات العربية الفلسطينية وجمعيات حقوق الإنسان والمواطن في "إسرائيل" في موضوع عبرنة الأسماء الظاهرة على لافتات الطرقات، انظر تقرير المحامي عوني بنا من جمعية حقوق المواطن ورسالته الاستجوابية إلى وزير المواصلات الإسرائيلي، 2009/7/16، في: http://www.acri.org.il/pdf/shilut160709.pdf

[37] حول مشروع التعديل في قانون المواطنة في "إسرائيل" انظر نصّ المشروع الذي رفضه الكنيست، موقع الكنيست، في: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/18/1365.rtf

[38] جاء في الوثيقة أن "دولة إسرائيل" ستكون: "مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، وتحافظ على المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس، وتؤمن حرية العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة لكل الديانات، وتكون مخلصة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة". انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، في: http://www.altawasul.com/mfaar/important%20documents/independence%20bill

[39] أسعد غانم ومهند مصطفى، **مرجع سابق**، ص 336.

[40] انظر البيان الذي أصدره مكتب الإعلام في جامعة حيفا بخصوص الاستطلاع والدراسة، موقع المكتب، 2009/5/18، http://wordpress.haifa.ac.il؛ وانظر أيضاً تحليل النتائج على يد مختصين ومعلقين سياسيين، **هآرتس**، 2009/5/18، في: http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/Article.jhtml?itemNo=430651

[41] مهند مصطفى، "دمقرطة، تسييس والقيادة المحلية العربية،" في أسعد غانم وفيصل عزايزة، **الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ 21: المهام والتحديات** (طمرة – الجليل: جمعية ابن خلدون للبحث والتطوير، 2008)، ص 127-152.

[42] **الغد**، 2009/12/31، انظر: http://www.alghad.com/?news=473295

[43] See Chaim Levinson, West Bank Settlement Growth Slows as Freeze Starts to Bite, *Haaretz*, 2/2/2010, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1146905.html

وتجدر الإشارة إلى أن مركز الإحصاء الفلسطيني يقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية سنة 2008 بـ 414 ألف مستوطن، بينهم 283 ألفاً في محافظة القدس، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Settlements/tab12.htm

كما يناقض هذا الرقم تقرير منظمة بيتسلم الإسرائيلية، التي قدرت عدد المستوطنين اليهود في نهاية سنة 2008 بـ 479,500 مستوطن.

[44] Central Bureau of Statistics (CBS), http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[45] CBS, http://www1.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=200911294

[46] See Chaim Levinson, *op. cit.*

[47] Jewish Agency for Israel, 28/12/2009, http://www.jewishagency.org/JewishAgency/English/About/Press+Room/Press+Releases/2009/dec28.htm

[48] تمّ حساب المتوسط خلال السنوات 1948-2007.

[49] راجع: حسين أبو النمل، "الهجرة والهجرة المضادة من إسرائيل،" مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 365، تموز/ يوليو 2009، ص 53-67.

[50] **الدستور**، 2009/12/28؛ وانظر أيضاً:

Jewish Agency for Israel, 28/12/2009, http://www.jewishagency.org/JewishAgency/English/About/Press+Room/Press+Releases/2009/dec28.htm



[51] بالنسبة إلى السنوات 1990-1995، انظر:
Jewish Virtual Library site, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Immigration/Immigration_to_Israel.html

أما بالنسبة إلى السنوات 1996-2009، انظر: CBS, http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/e2_e.htm

[52] See *Yedioth Ahronoth* newspaper, 2/1/2010, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3827546,00.html

[53] See CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_049t11.pdf

[54] بالنسبة إلى السنوات 2003-2007، انظر:
Bank of Israel, Bank of Israel Annual Report – 2008, Chapter 1: The Economy and Economic Policy, 19/4/2009, http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/doch08/eng/pe_1.pdf

أما بالنسبة لسنتي 2008 و2009، انظر: CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_049t1.pdf

[55] **يديعوت أحرونوت**، 2009/5/13، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3715070,00.html
ملاحظة: تمّ احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بأخذ متوسط الربع الأول من سنة 2010 والبالغ 3.7344.

[56] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2009, CBS, 19/1/2010, http://www.cbs.gov.il/www/hodaot2010n/16_10_010e.pdf

[57] Ibid.

[58] International Monetary Fund, Israel: Staff Report for the 2009 Article IV Consultation, Prepared by the European Department, Approved by Adam Bennett and Martin Mühleisen, 30/12/2009, http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1023.pdf

[59] See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report For Congress, 4/12/2009, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

[60] See Ibid.

[61] See Ibid.

[62] انظر نصّ مذكرة التفاهم الأمني على موقع تواصل:
http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/arab+israeli+conflict/Israel-US-Memorandum-of-Understanding-16012009.htm

[63] موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2009/1/24، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7849000/7849517.stm

[64] See *Haaretz*, 27/3/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1074156.html

[65] موقع المشهد الإسرائيلي، 2008/2/2، انظر: http://www.madarcenter.org/almash-had/

[66] *Yedioth Ahronoth*, 25/5/2009, http://www.ynet.co.il/english/articles/0,7340,L-3720899,00.html

[67] **معاريف**، 2009/10/20، انظر: http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/956/260.html

[68] **هآرتس**، 2009/7/26، انظر: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1102933.html؛ **ويديعوت أحرونوت**، 2009/7/26، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3752431,00.html

[69] تقرير دورون ناحوم، التلفزيون الإسرائيلي – القناة العاشرة، 8 مساء، 2009/7/24.

[70] **هآرتس**، 2009/4/10، انظر: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1077610.html

[71] *Haaretz*, 12/1/2010, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1141823.html

[72] *The New York Times* newspaper, 20/6/2009, http://www.nytimes.com/2008/06/20/world/africa/20iht-20iran.13846577.html; and *The Times* newspaper, 21/6/2009, http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article4178960.ece

[73] انظر حول هذا الموضوع: **هآرتس**، 2010/10/12، في: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1120396.html؛ و**يديعوت أحرونوت**، 2010/10/13، في: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3788782,00.html

[74] **السفير**، 2009/11/13

[75] See CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_049t6.pdf

[76] *Haaretz*, 30/9/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1117753.html

[77] See CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_049t6.pdf

[78] انظر تصريحات رئيس الأركان الجنرال غابي أشكنازي حول نظام التعليم الإسرائيلي الذي "يقدم للجيش مجندين يجهلون التاريخ ويعاقرون الخمور"، **السفير**، 2009/12/2.

[79] **الغد**، 2010/1/15.

[80] انظر التقرير باللغة العبرية في موقع جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، في: http://www.shabak.gov.il/publications/study/Pages/terrorsummary.aspx؛ وانظر: Amos Harel, Shin Bet reports sharp reduction in terror attacks in '09, *Haaretz*, 31/12/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1138899.html

[81] تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، موقع نافذة الخير (إنسان أون لاين.نت)، 2009/12/31، انظر: http://www.insanonline.net/news_details.php?id=10520&PageNo=5

[82] التقرير السنوي لشهداء وجرحى الشعب الفلسطيني خلال عام 2009، وزارة الإعلام، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2010/1/6، انظر: http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=576

[83] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059

[84] Palestinian Centre for Human Rights (PCHR), *Targeted Civilians: A PCHR Report on the Israeli Military Offensive against the Gaza Strip (27 December 2008-18 January 2009)* (Gaza: PCHR, 2009), http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf_spec/gaza%20war%20report.pdf

[85] موقع الشاباك، انظر: http://www.shabak.gov.il/publications/study/Pages/terrorsummary.aspx؛ وانظر: Amos Harel, *op. cit.*

[86] انظر المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/19، في: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7QRbTnHEZPQy%2f4gfn9lGFMrtmE2SQ3QqAVAz45nBmaWpbLhPKV9huoycpg9ODbzYULLE%2b7STxf%2fLs65aUeD%2bxtm4aytO8r9QOCNyOCDRGW%2f0%3d

[87] بالنسبة إلى القتلى والجرحى الفلسطينيين حتى نهاية سنة 2009، انظر تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، إنسان أون لاين، 2009/12/31، في: http://www.insanonline.net/news_details.php?id=10520&PageNo=5؛ والتقرير السنوي لشهداء وجرحى الشعب الفلسطيني خلال عام 2009، وزارة الإعلام، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2010/1/6، انظر: http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=576؛
وبالنسبة إلى القتلى والجرحى الإسرائيليين حتى نهاية سنة 2009، انظر موقع الشاباك، في: http://www.shabak.gov.il/publications/study/Pages/terrorsummary.aspx؛ وانظر: Amos Harel, *op. cit.*
أما بالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين 2005-2008 انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 102.
ويرجى ملاحظة تعديل بعض أرقام سنة 2008 بناءً على المصادر أعلاه.

[88] See *Haaretz*, 19/3/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1072040.html; http://www.haaretz.com/hasen/spages/1072228.html

[89] **هآرتس**، 2009/8/19، انظر: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1108603.html



[90] الجزيرة.نت، 2009/12/21، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F515348E-F867-444F-B6BE-BDD2B331DF8C.htm

[91] موقع مركز الأسرى للدراسات، 2009/12/31، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=9962
وعرب 48، 2010/1/20، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=68234

[92] موقع الجولان الإلكتروني، انظر: http://www.jawlan.org/openions/show_all.asp?src=3&cat=57

[93] انظر تصريحات ميسرة ملص مقرر اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في السجون الإسرائيلية، موقع العالم الإخباري، 2009/12/16، في: http://www.alalam.ir/detail.aspx?id=90946

[94] بناءً على تقديرات السنة الماضية وعلى تقارير إعلامية حول استمرار عمليات التسلل من الحدود المصرية خلال سنة 2009.

[95] مركز الأسرى للدراسات، 2009/12/31، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=9962
وهو تعبير في القانون الدولي تطلقه "إسرائيل" على من تعتقلهم من عناصر التنظيمات الفلسطينية من قطاع غزة ممن شاركوا في عمليات مقاومة ضدها، وهو تعبير مضلل انطلاقاً من أن "إسرائيل" سلطة محتلة ومن أن مقاومة الشعوب للاحتلال حقّ ضمنه القانون الدولي بالأساس.

[96] وكالة وفا، 2010/1/6، انظر: http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=60762؛ ومركز الأسرى للدراسات، 2009/12/31، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=9962

[97] المراجع نفسها.

[98] المراجع نفسها.

[99] المراجع نفسها.

[100] **الأيام**، رام الله، 2009/10/1، انظر:
http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=122735&date=10/1/2009

[101] **الحياة**، 2009/12/4.

[102] وكالة وفا، 2010/1/6، انظر: http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=60762؛ ومركز الأسرى للدراسات، 2009/12/31، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=9962

[103] See Eran Etzion, The Ministry of Foreign Affairs Situation Assessment for 2008-2009, The Institute for National Security Studies (INSS), Strategic Assessment, vol. 12, no. 1, June 2009, http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1244444840.pdf

[104] See Ephraim Lavie, Palestinian Duality: Territories, Governments, Agendas, INSS, Strategic Assessment, vol. 12, no. 2, August 2009, http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1252309217.pdf

[105] هي وثيقة غير رسمية، تمّ التوقيع عليها في 2003/12/1، بين بعض السياسيين الفلسطينيين وعلى رأسهم ياسر عبد ربه مع بعض السياسيين الإسرائيليين المحسوبين على معسكر اليسار، وعلى رأسهم رئيس حزب ميرتس يوسي بيلين Yossi Beilin، أحد مهندسي اتفاقيات أوسلو.

[106] See Alex Fishman, Everything Is Ready; Just Sign, *Yedioth Ahronoth*, 24/7/2009; and Aisling Byrne, "'Businessmen Posing as Revolutionaries': General Dyton and the 'New Palestinian Breed'," Afro-Middle East Centre, 12/11/2009, http://amec.org.za/index.php?option=com_content&view=article&id=90:businessmen-posing-as-revolutionaries-general-dayton-and-the-new-palestinian-breed&catid=62:palestine-israel&Itemid=75

[107] انظر خطاب بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان في 2009/6/14 حيث اعتبر حماس منظمة "إرهابية" تسعى إلى تدمير "إسرائيل": "قبل كل شيء ينبغي للفلسطينيين أن يختاروا بين طريق السلام وطريق حماس. ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تفرض القانون والنظام في قطاع غزة وتتغلب على حماس. لن تجلس إسرائيل على مائدة التفاوض مع إرهابيين يحاولون تدميرها"، رويترز، 2009/6/14، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE55D0Q320090614?pageNumber=3&virtualBrandChannel=0
وللاطلاع على خلفية النظرة الإسرائيلية انظر على سبيل المثال:
Jeffrey Goldberg, Why Israel Can't Make Peace With Hamas, *The New York Times*, 14/1/2009, http://www.nytimes.com/2009/01/14/opinion/14goldberg-1.html?_r=1Washington

[108] See Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, Hamas: Ideological Rigidity and Political Flexibility, United States Institute of Peace, Special Report 224, June 2009, http://www.usip.org/files/resources/Special%20Report%20224_Hamas.pdf

[109] تعود فكرة الهدنة طويلة الأمد مع "إسرائيل" إلى مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، وهي فكرة دأب قادة حماس على الإشارة إليها، انظر على سبيل المثال مقابلة لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، مع جريدة **نيويورك تايمز**:

See *The New York Times*, 4/5/2009, http://www.nytimes.com/2009/05/05/world/middleeast/05meshal.html?_r=1

[110] See *The New York Times*, 4/5/2009; see also: Michael Bröning, Hamas 2.0: The Islamic Resistance Movement Grows Up, *Foreign Affairs* magazine, August 2009, http://www.foreignaffairs.com/articles/65214/michael-br%C3%83%C2%B6ning/hamas-20; and see Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, op. cit.

[111] See Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, op. cit.

[112] See Eran Etzion, op. cit.

[113] See Ephraim Lavie, op. cit.

[114] See Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, op. cit.

[115] See Yoram Cohen and Matthew Levitt, with Becca Wasser, Deterred but Determined: Salafi-Jihadi Groups in the Palestinian Arena, Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus no. 99, January 2010, http://www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus%2099.pdf

للاطلاع على ترجمة الملخص التنفيذي لهذه الدراسة إلى العربية، انظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=107474

[116] كلمة ألقتها تسيبي ليفني في المؤتمر السنوي لـ"مركز بحوث الأمن القومي في جامعة تل أبيب" تحت عنوان "الرؤية الدولية في مواجهة الواقع الإقليمي"، **الحياة**، 2009/12/16.

[117] انظر خطاب الرئيس الأمريكي في القاهرة بتاريخ 2009/6/4 في: جريدة **القدس**، 2009/6/5. ويمكن الاطلاع على خطابات الرئيس الأمريكي، خصوصاً الخطاب الذي ألقاه عند تسلمه مهامه، والخطاب الذي ألقاه بعد تسلمه جائزة نوبل.

[118] خطاب بنيامين نتنياهو في جامعة بار ايلان في 2009/6/14، **السفير**، 2009/6/15.

[119] **يديعوت أحرونوت**، 2010/1/2.

[120] خطاب الرئيس أبو مازن، **الأيام**، رام الله، 2009/11/6.

[121] مارتن إنديك، كيف ننتشل عربة السلام من الوحل السياسي؟، جريدة **الواشنطن بوست**، واشنطن، 2009/12/7.

[122] **الأيام**، رام الله، 2009/6/17.

[123] بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي، **القدس**، 2009/12/9.

[124] *The Wall Street Journal* newspaper, New York, 22/12/2009.

[125] *The Wall Street Journal*, 23/12/2009.

[126] دوري غولد، مستقبل غور الأردن في التسويات السياسية، ملحق **المشهد الإسرائيلي**، مركز مدار، 2010/1/12.

[127] أنطوان شلحت، نُخب إسرائيلية، عرب 48، 4-2010/1/18.

[128] خطاب أبو مازن حول رغبته بعدم الترشح، وكالة وفا، 2009/11/5.

[129] Hussein Agha and Robert Malley, Israel & Palestine: Can They Start Over?, *The New York Review of Books* magazine, vol. 56, no. 19, 3/12/2009, http://www.nybooks.com/articles/23456

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

لم تتقدم الدول العربية طوال سنة 2009 لتشكل عناصر فاعلة مؤثرة في المعادلة السياسية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، على الرغم من استمرار المخاطر الشديدة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية من احتلال وحصار وعدوان إسرائيلي، ومن برامج الاستيطان والتهويد المكثفة خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية، ومن حالة الانقسام الفلسطيني، ومن التعثر في مسار التسوية. ومن الواضح أن أحوال الانكفاء القُطْري، والضعف والانقسام العربي، جعلت النظام العربي عاجزاً عن تحقيق نتائج إيجابية ملموسة في سنة 2009، فكانت هذه السنة امتداداً للسلوك العربي في السنوات التي سبقتها. وقد تمحور الحراك العربي خلال سنة 2009 على محاولة رأب الصدع الفلسطيني، وخصوصاً من قِبَل مصر، وعلى تقديم الدعم السياسي للمبادرة العربية، وللمفاوض الفلسطيني في مسار التسوية السلمية، بينما استمرت سورية في احتضان تيار الممانعة وفصائل المقاومة المعارضة لاتفاقية أوسلو.

يستعرض هذا الفصل المواقف العربية من قضية فلسطين خلال سنة 2009، بما في ذلك أداء الجامعة العربية، ومواقف عدد من الدول العربية وخصوصاً دول الطوق والسعودية، كما يستقرئ المواقف الشعبية، وتطورات التطبيع مع "إسرائيل".

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية

لم تختلف الحالة العربية خلال سنة 2009 عما كانت عليه في السنة السابقة، فقد استمرت حالة الانقسام العربي في إلقاء ظلالها على أداء الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية؛ وهو ما بدا واضحاً من خلال عجز الجامعة العربية عن لعب أي دور في جمع الأطراف الفلسطينية المختلفة لإنهاء الانقسام.

وقد شهدت سنة 2009 تفاعلاً عربياً واضحاً مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، ومن الواضح أن هذه الأحداث أظهرت إلى حدٍّ ما عجز جامعة الدول العربية عن مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجه أعضاءها؛ حيث عجزت الجامعة عن إنشاء حالة من الالتفاف العربي لنصرة القضية الفلسطينية، والخروج بموقف عربي موحد وقوي ضدّ آلة الحرب الإسرائيلية، التي مارست التدمير والقتل لأكثر من ثلاثة أسابيع.

وعلى الرغم من نجاح الجامعة العربية في عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب أواخر سنة 2008، لمناقشة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أن الاجتماع الذي استمر أكثر من عشر ساعات لم ينجح في تبني موقف واضح وضاغط لوقف العدوان. فقد اكتفى البيان

الختامي بإدانة العدوان والمطالبة بالوقف الفوري له، واستمرار جهود الإغاثة لقطاع غزة. وظهرت المفارقة عندما طالبت جامعةُ الدول العربية مجلسَ الأمن الدولي بعقد جلسة عاجلة لإصدار قرار بوقف العدوان الإسرائيلي، فيما عجز اجتماع الجامعة عن تبني اقتراح قطري وسوري ويمني بعقد قمة عربية استثنائية، واكتفى المجلس بالترحيب بهذه الدعوة[1].

1. قمة غزة الطارئة:

تباينت مواقف الدول العربية بشأن انعقاد القمة العربية الطارئة، والتي أصرت قطر على عقدها بمن حضر، وقد تمكنت قطر من حشد عدد من الدول العربية المؤيدة لانعقاد هذه القمة، إلا أنها عجزت عن تأمين النصاب العربي الرسمي لعقد القمة تحت علم الجامعة. فقد رفضت كل من مصر والمملكة العربية السعودية حضور هذه القمة، على اعتبار أنه يمكن عقد لقاء تشاوري على هامش القمة العربية الاقتصادية التي ستعقد في الكويت في 2009/1/19. أما الأمير القطري حمد بن خليفة آل ثاني فقد رأى أنه "من المعيب مناقشة ما يجري في غزة على هامش قمة معدة سلفاً في جلسة تشاورية"[2].

عقدت قمة غزة الطارئة في 2009/1/16 بحضور 13 دولة عربية هي: قطر وسورية والسودان والجزائر ولبنان وجزر القمر وموريتانيا والعراق وليبيا وسلطنة عُمان والمغرب والصومال وجيبوتي[3]، وقد عكست موافقة بعض الدول العربية على حضور القمة ثم اعتذارها، بحيث تذبذب عدد الدول المشاركة ليصل إلى أغلبية الثلثين أكثر من مرة ثم ليعود للانخفاض، حجم الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول لثنيها عن الحضور. وكانت اليمن من بين الدول التي دعت إلى عقد القمة الطارئة في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي سبق هذه القمة، غير أنها تغيبت عن المؤتمر. كما امتنع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن حضور الاجتماع، معللاً ذلك بعدم وجود تصريح إسرائيلي له بالخروج من الضفة الغربية. وفي هذا السياق أوضح رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني أن اتصالاته مع الفلسطينيين استمرت حتى وقت متأخر من يوم 2009/1/15 لضمان حضور الرئيس الفلسطيني، إلا أنه اعتذر بسبب تعرضه لضغوط، عبّر عنها في حديثه للشيخ حمد بن جاسم بقوله "لو حضرت القمة لذبحت من الوريد للوريد". كما أكد رئيس الوزراء القطري أن بلاده اضطرت لإرسال طائرة لإحضار الفصائل الفلسطينية على عجل، بعدما تأكدت من عدم مشاركة السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى ضرورة وجود تمثيل للفلسطينيين في القمة. وقد حضر الاجتماع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad.

ومن الضروري قراءة هذه القمة وما أتت عليه من نتائج على المستوى العربي وعلى المستوى الفلسطيني، فقد أصبح واضحاً أن لعبة المحاور أخذت شكلها في الأطر العربية الرسمية بما فيها جامعة الدول العربية، وأن اصطفاف دول الاعتدال حول السلطة الفلسطينية لم يمنع دول الممانعة

من مناصرة قوى المقاومة التي شاركت في هذه القمة. وفي هذا السياق تمكنت حركة حماس، عبر مشاركة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في هذه القمة، وإلقاء كلمة الوفد الفلسطيني، من تحقيق اختراق محدود ومؤقت في النظام السياسي العربي.

إن محدودية المشاركة في قمة الدوحة ترك أثراً واضحاً على نتائجها، والتي اكتفت بتحديد النقاط التي ستعرض على قمة الكويت الاقتصادية، وقد أدانت القمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحملت "إسرائيل" مسؤولية الجرائم التي وقعت في القطاع، ودعت إلى رفع الحصار وفتح المعابر وإنشاء صندوق لإعادة إعمار قطاع غزة، وأعلن أمير قطر إسهام قطر فيه بمبلغ 250 مليون دولار. كما دعت القمة الدول العربية إلى تعليق المبادرة العربية للسلام ووقف أشكال التطبيع كافة، بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية[4].

2. قمة الكويت الاقتصادية:

سيطرت الخلافات بين محوري الاعتدال والممانعة على المشهد السياسي العربي قبيل انعقاد قمة الكويت الاقتصادية، التي كانت مقررة مسبقاً في 19-2009/1/20. غير أن صمود المقاومة الفلسطينية وأداءها المتميز في مواجهة العدوان، وفشل "إسرائيل" في المقابل في تحقيق نصر حاسم، في مقابل حالة الضعف والعجز العربي، ألقى بظلاله على المؤتمر وعلى نتائج القمة التي عجزت عن الخروج بقرارات سياسية قوية، فقد نالت مبادرة السلام العربية النصيب الأكبر من الخلافات السياسية، وذلك في ضوء التناقضات التي شهدتها القمة بين ما اقترحته قمة غزة الطارئة بتعليق المبادرة العربية وتجميد العلاقات مع "إسرائيل"، والتوصية التي رفعها وزراء الخارجية العرب لقمة الكويت والتي أشارت إلى المضي بالمبادرة العربية ولم تُشِر إلى قطع العلاقات. وقد انتهى الأمر باتفاق المشاركين في القمة على صيغة بيان ختامي عام لا يشير إلى القضايا السياسية الخلافية، فطالب بتثبيت وقف إطلاق النار، وتحميل مسؤولية جرائم الحرب لـ"إسرائيل"، والتأكيد على دعم قطاع غزة وإعادة إعماره، دون الاتفاق على الجهة المخولة باستلام الأموال[5].

أمام هذا الواقع كان من الطبيعي أن تخرج قمة الكويت بما لا يحقق الحدّ الأدنى من طموح ورغبات الشارع العربي الذي خرج لنصرة غزة. ومع ذلك، فقد كانت مبادرة المملكة العربية السعودية بالتبرع بمليار دولار، ومبادرة الكويت بالتبرع بـ 250 مليون دولار، لإعادة إعمار قطاع غزة، ودعوة المؤتمر لإعمار ما تهدم، مؤشراً إيجابياً على تفاعل ولو نسبي بالتعاطف مع معاناة أهل غزة، غير أنه لم يتمّ الاتفاق على آلية واضحة لكيفية إيصال الأموال إلى القطاع المحاصر منذ حزيران/ يونيو 2007. كما لم يتحدد أي برنامج عمل لتحرك سياسي رسمي قادر على تنفيذ قرارات جامعة الدول العربية الداعية لرفع الحصار عن قطاع غزة وإعادة الإعمار، ليؤكد على مدى الضعف الذي وصلت إليه جامعة الدول العربية.

3. قمة الدوحة:

شهدت سنة 2009 نشاطاً واسعاً على مستوى جامعة الدول العربية، حيث عُقدت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة نحو ثلاث قمم رسمية، وقد شكلت القمة العربية الـ 21 التي عقدت في الدوحة في 2009/3/30 أبرز هذه القمم، من حيث مستوى التمثيل، فقد شارك فيها 17 زعيماً عربياً، وشاركت الدول العربية الأخرى بمستويات تمثيل مختلفة، بما فيها مصر التي شاركت بوفد ترأسه وزير الشؤون القانونية والنيابية، الدكتور مفيد شهاب.

ويظهر أن الخلافات العربية – العربية انعكست بشكل ملحوظ على مؤتمر القمة العربية، حيث احتلت لقاءات المصالحة العربية حيزاً واسعاً من مؤتمر القمة، الذي اختصر في يوم واحد بعد أن كان مقرراً ليومين. وقد اختتم المشاركون اجتماعهم بتأكيدهم على ضرورة حلّ الخلافات العربية – العربية بالحوار وضرورة التضامن العربي.

لم يختلف البيان الختامي للقمة العربية عن البيان الذي صدر عن القمة الاقتصادية التي عقدت في شهر كانون الثاني/ يناير 2009، حيث أكد مؤتمر الدوحة على الدعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة وضرورة تثبيت وقف إطلاق النار، مع توجيه التحية لمقاومة الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى توجيه إدانة شديدة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مع "التأكيد على ضرورة تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام". كما أكدت قمة الدوحة تمسك الجامعة العربية بمبادرة السلام العربية، وطالب الزعماء العرب بـ"وقف السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب، وإجراءات فرض الأمر الواقع على الأرض"، بما في ذلك وقف الاستيطان وإزالة الجدار وعدم المساس بوضع القدس.

وكذلك عقدت في 2009/3/31 في الدوحة، القمة العربية – اللاتينية الثانية بمشاركة 22 دولة عربية و11 دولة من أمريكا اللاتينية. ودعت القمة في بيانها الختامي إلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع "دولة إسرائيل"، كما ندد البيان بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ودعت القمة إلى إعادة فتح كافة المعابر بين غزة و"إسرائيل" كي يتسنى إدخال المواد والخدمات الأساسية[6].

على الصعيد السياسي استمر تفاعل جامعة الدول العربية مع أحداث غزة وما تلاها من تفاعلات على صعيد الدولي، حيث أكد أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى على أهمية التقارير الصادرة من الأمم المتحدة حول أحداث غزة، والتي تشير إلى ارتكاب "إسرائيل" جرائم حرب في قطاع غزة، ورأى موسى أن هناك حالة إمعان في خرق القانون الدولي من قبل "إسرائيل"[7]. وفي السياق نفسه أرسلت الجامعة العربية لجنتين إلى قطاع غزة؛ الأولى قانونية تختص بدراسة

الجرائم التي ارتكبتها "إسرائيل" في القطاع، والثانية لدراسة كيفية قيام مؤسسات العمل العربي المشترك بإعادة إعمار قطاع غزة[8].

على صعيد المصالحة الفلسطينية لم تسجل سنة 2009 أي تحرك من قبل جامعة الدول العربية لإنهاء الخلاف بين حركتي فتح وحماس، فيما استمرت الجامعة وأمينها العام عمرو موسى في دعم الجهود المصرية لإتمام المصالحة. وفي هذا الإطار التقى عمرو موسى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، في شباط/ فبراير 2009 في دمشق، حيث تباحثا في ملف المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية بوساطة مصرية، وعملية التهدئة بين "إسرائيل" وغزة، وصفقة تبادل الأسرى.

وحول عملية التسوية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، استمرت جامعة الدول العربية في تبني عملية السلام كخيار استراتيجي، كما استمرت في طرح مبادرة السلام كأساس لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي هذا الخصوص قال عمرو موسى "مبادرة السلام العربية قائمة، والآراء توافقت في قمة الكويت على أن هذه المبادرة قائمة ومطروحة على المائدة، ولكن لن تبقى طويلاً بهذا الشكل"[9]. كما استمر تأييد جامعة الدول العربية للسلطة الفلسطينية، التي رفضت العودة إلى المفاوضات، في ظلّ حملة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. ولكن تراجع الرفض العربي بعد نحو 11 شهراً، في ضوء التراجع الأمريكي في الضغط على "إسرائيل"، وتحوله للضغط على الطرف الفلسطيني. فقد أقرت لجنة مبادرة السلام العربية، المنبثقة عن جامعة الدول العربية في 2010/3/3، البدء بمفاوضات غير مباشرة مع "إسرائيل". وقد سجل وزير الخارجية السوري وليد المعلم اعتراضه على هذا البيان ورأى أن اللجنة غير مخولة باتخاذ قرار الذهاب للمفاوضات، وأن القرار لم يحظَ بإجماع أعضاء اللجنة. وأضاف المعلم أن قرار الذهاب إلى المفاوضات "قرار فلسطيني، ويجب أن تتحمل السلطة مسؤولية قرارها"، إلا أنه عاد وطرح بيان اللجنة على وزراء الخارجية العرب وتمّ إقراره.

وعن الخلاف السوري مع بقية أعضاء لجنة المبادرة، قال موسى "كان هناك إجماع على أن الولايات المتحدة لم تقم بدورها المطلوب، والاختلاف أن سورية تقول لا فائدة، وأنه لا داعي لفرصة جديدة لمفاوضات، أما الغالبية فتقول إنه إذا كان أبو مازن تلقى تأكيدات معينة، فيجب أن نعطي فرصة للولايات المتحدة، مع تحفظنا وعدم اقتناعنا بالموقف الإسرائيلي"[10].

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

كانت مصر خلال سنة 2009 اللاعب العربي الأكبر فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. ففضلاً عن روابط العروبة والإسلام والتاريخ والجغرافيا، فإن مصر تدرك أن أمنها القومي مرتبط بسلامة جناحها الشرقي، حيث مدخلها إلى آسيا وإلى شرقي العالم العربي والإسلامي. ولأن مصر هي الدولة العربية القائدة، وصاحبة الثقل البشري الأكبر، ولأن نظامها الحاكم يملك خيوط علاقة مع كافة القوى الفلسطينية، بالإضافة إلى علاقاته مع "إسرائيل" وأمريكا، والتي تجعل تصنيفه ضمن دول "الاعتدال"، فإن الحكومة المصرية أصبحت في وضع يُمكّنها من لعب دور قوي على الساحة الفلسطينية. وقد برز الدور المصري خصوصاً في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وفي جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية، وفي التعامل مع قضية الحصار على قطاع غزة، وبالذات ما يتعلق بمعبر رفح.

أ. الموقف من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

تعرض موقف الحكومة المصرية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى انتقادات شديدة داخلية وخارجية، تراوحت من اتهامها بـ"الضلوع مع إسرائيل" في محاولة إسقاط حكومة حماس في القطاع، إلى اتهامها بقمع المظاهرات المؤيدة للمقاومة وفكّ الحصار، إلى إغلاقها لمعبر رفح ومنع وصول المساعدات، إلى أدائها السياسي السلبي الذي جاء دون مطالب التيارات الشعبية والعديد من الحكومات العربية. غير أن نظام الحكم في مصر اعتبر أنه يتصرف بروح المسؤولية التي يمليها عليه موقعه الإقليمي والعربي، والتزاماته تجاه التسوية السلمية، وتجاه منظومة علاقاته المختلفة فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً.

أدانت القيادة الرسمية المصرية الهجوم الإسرائيلي على القطاع على لسان الرئيس حسني مبارك ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط ومجلس الشعب المصري... وغيرهم. وحملوا "إسرائيل" مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من قتلى وجرحى. غير أن الموقف المصري وجّه انتقادات مباشرة لحماس محملاً إياها مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل" في 2008/12/19.

وكانت قد وُجّهت اتهامات للقيادة المصرية بتنسيق الهجوم على قطاع غزة مع الإسرائيليين، أو على الأقل بالمعرفة المسبقة به، وذلك في ضوء زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني للقاهرة في 2008/12/25 قبل يومين من بدء العدوان؛ حيث هددت خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري، بعد لقائها الرئيس مبارك، بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع. وقالت إن "سيطرة حماس على قطاع غزة ليست مشكلة لإسرائيل فقط، نحن نتفهم احتياجات

مصر، ولكن ما نفعله هو تعبير عن احتياجات المنطقة"[11]. وقد دفع ذلك فوزي برهوم، القيادي في حماس، إلى الإشارة إلى أن العدوان الإسرائيلي جاء بـ"ضوء أخضر من جهات إقليمية"، وأن الغارات جاءت بعد زيارة ليفني للقاهرة، وتهديدها من هناك بإسقاط حماس. وقال برهوم إن القاهرة اتصلت يوم 2008/12/26 بقيادات من حماس وطمأنتهم أن يوم 2008/12/27، اليوم الذي وقع فيه الهجوم، سيكون يوم هدوء في غزة[12]. غير أن القيادة المصرية نفت الاتهامات، وقال أبو الغيط إن الرئيس مبارك لاحظ مؤشرات هجوم إسرائيلي على القطاع، ولذلك استدعى ليفني لتحذيرها من شنّ الهجوم، وأضاف إنه في ليلة وصول ليفني تمّ إطلاق ستين صاروخاً من القطاع، كان الهدف منها، حسب رأيه، توصيل "رسالة معينة مفادها إفشال الجهد المصري"[13].

تواصلت السلطات المصرية مع الإسرائيليين بهدف وقف العدوان "واتخاذ خطوات فاعلة وسريعة في هذا الاتجاه، لأن مصر لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يجري في غزة"[14].

ومن جهة أخرى، اتهمت القيادة المصرية حماس بتحمل جانب من المسؤولية، والتسبب في العدوان الإسرائيلي على القطاع. ففي كلمة بثها التلفزيون المصري في 2008/12/30 حمّل الرئيس مبارك حماس المسؤولية، وقال موجهاً كلامه لقادة حماس "لقد حذرناكم مراراً من أن رفض تمديد التهدئة سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة"[15]. وأشار أبو الغيط في حوار مع قناة العربية إلى تحذير مصر لحماس من العواقب الوخيمة لعملياتها العسكرية، وأن ما حدث من جرائم إسرائيلية في غزة هو "بسبب العمليات العسكرية التي قامت بها حماس ضدّ إسرائيل، وبدون أي مبرر"[16]. أما الحزب الوطني الحاكم فقال في بيان أصدره إن قيادة حماس "مسؤولة عن الاتجاه الذي اتخذته الأحداث في غزة"، وأن حركة حماس "تعاملت مع الوضع بروح المغامرة واللامسؤولية من دون أخذ العواقب بالحسبان"[17]. وقال رئيس مجلس الشورى المصري صفوت الشريف "إن حماس انساقت وراء أهداف خارجية، ولم تقدم للقضية الفلسطينية شيئاً"[18]. بل إن مصطفى الفقي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وأحد قيادات الحزب الحاكم قال للفضائية المصرية إنه "لا بدّ من محاسبة حماس على تصرفاتها" التي دفعت المنطقة، حسب قوله، إلى هذا الوضع الدموي[19]. وكان من اللافت للنظر محاولة وزير الخارجية المصري أبو الغيط ربط سلوك حماس ومواقفها بالأجندة الإيرانية في المنطقة، وكأن حماس هي ورقة بيد إيران، إذ قال "كان هناك توزيع أدوار بين إيران وحماس وحزب الله في الأحداث الأخيرة في غزة، لتحويل المنطقة إلى صدام وصراعات لصالح إيران، التي تحاول استخدام أوراقها للخروج من الضغط الغربي عليها"[20].

حاولت قيادة حماس بشكل عام تجنب الدخول في سجال وتبادل الاتهامات مع الحكومة المصرية، إذ تدرك حماس حجم مصر ودورها وتأثيرها، وأنها المنفذ العربي الوحيد لقطاع غزة المحاصر. وتركزت مطالبات حماس لمصر بفتح معبر رفح حتى لا تكون طرفاً مشاركاً في الحصار،

وبلعب دور سياسي أكبر في صدّ العدوان وحماية الشعب الفلسطيني ودعمه. وأصبح مطلب فكّ الحصار وفتح المعابر، بما فيها معبر رفح، جزءاً من مطالب حماس الأساسية لإنهاء الحرب، والتي تضمنت أيضاً الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع. وقد تكرر مطلب فتح معبر رفح على ألسنة قادة حماس، وخاطب خالد مشعل الرئيس المصري مطالباً بفتح المعبر، معتبراً ذلك مسؤولية تاريخية وأمانة في عنقه، مؤكداً أن حماس ليست خطراً على مصر، وإنما الخطر هو من الإسرائيليين والأمريكيين، وأن أهل غزة وفلسطين سيدافعون عن مصر[21].

وعلى الرغم من تعرض القيادة المصرية لحملة انتقادات واسعة، فإنها أصرَّت على استمرار إغلاق معبر رفح في أثناء الحرب، وفتحه فقط بشروط خاصة واستثنائية. واحتجت على لسان الرئيس مبارك بأن فتح المعبر في غياب ممثلي السلطة الفلسطينية في رام الله، ومراقبي الاتحاد الأوروبي، يخالف اتفاق المعابر لسنة 2005، ويتسبب في تعامل مصر مع سلطتين فلسطينيتين، مما يكرس حالة الفصل بين الضفة والقطاع[22]. كما أن فتح المعبر، بحسب أبو الغيط، قد يؤدي لهجرة 200-300 ألف فلسطيني لمصر نتيجة الحرب وهو ما تريده "إسرائيل"[23].

لم تكن هذه المبررات مقنعة للكثيرين، الذين يستذكرون كيف أن دور مصر لم يكن فقط تزويد قطاع غزة باحتياجاته، وإنما حمايته والدفاع عنه، بل والعمل على تحرير باقي فلسطين؛ وأن فتح المعبر هو الحدّ الأدنى المطلوب لدعم شعب عربي صامد تحت الاحتلال، ويتعرض لمجازر بشعة، بينما يحرمه الحصار من حاجاته الأساسية. ولذلك، فإن المظاهرات الساخطة التي اجتاحت العالم العربي والإسلامي، والعديد من دول العالم، مُنددة بالعدوان الإسرائيلي، نددت أيضاً بالسلوك الرسمي المصري تجاه معبر رفح، وتوجهت مظاهرات عديدة إلى السفارات المصرية للتعبير عن غضبها.

الوضع الحرج الذي وجدت السلطة المصرية نفسها فيه، دفعها لتخفيف انتقاداتها لحماس، ولإظهار مواقف أكثر تعاطفاً، ولفتح جزئي لمعبر رفح خصوصاً للحالات الإنسانية، كما فتحت المستشفيات المصرية لعلاج جرحى العدوان الإسرائيلي[24]. وقد انتقد فوزي برهوم هذا السلوك الجزئي "الانتقائي" في فتح المعبر، قائلاً إن "الأصل أن تفتح مصر معبرها للأحياء لا للأموات، كي يعود جرحانا في توابيت مصرية"[25]. وقد بدا السماح المصري لبعض قوافل الإغاثة بالعبور ومنع أخرى، والسماح لبعض الأشخاص ومنع آخرين، غيرَ مفهوم لدى العديدين، إلا في سياق محاولة امتصاص جزئي للغضب الشعبي، في الوقت الذي يستمر فيه الحصار. غير أن الرئيس مبارك أوضح أن فتح المعبر يتمّ بالتنسيق مع "إسرائيل"، وبوجود كاميرات رقابة إسرائيلية، إذ إن قطاع غزة ما يزال رسمياً تحت الاحتلال الإسرائيلي، وإن مصر تتجنب الدخول في مشاكل مع الإسرائيليين "حتى لا يُساء الفهم، أو يزعموا أننا نسمح بدخول أسلحة أو ذخائر أو ممنوعات"[26].

وكان أبو الغيط أكثر وضوحاً عندما قال إن المنتقدين الذين يدعون مصر إلى فتح معبر رفح مع غزة، إنما يحاولون جرّ مصر إلى مواجهة مع "إسرائيل"[27].

كان التعاطف الشعبي المصري مع قطاع غزة ضدّ العدوان الإسرائيلي واسعاً، ولقيت حماس وقوى المقاومة دعماً كبيراً لتصديها للعدوان. وشهدت عشرات المدن المصرية مظاهرات ضخمة خرج فيها مئات الآلاف من المصريين، الذين انتقدوا الموقف الرسمي لحكومتهم، وطالبوا بفتح معبر رفح، ووقف تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. وقد لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً بارزاً في المظاهرات، وكان إلى جانبها أعضاء من حركة كفاية، وحزب العمل، والثوريين الاشتراكيين، والناصريين وغيرهم. ودعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر الشعوب العربية والإسلامية للوقوف ضدّ ما أسمته "التواطؤ من قبل معظم الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية، التي يستعين بها العدو في ضربه للمقاومة الفلسطينية"[28]. ورفض المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف الانتقادات التي تُوجَّه لحركة حماس، واعتبرها "مؤامرة على الجهاد ضدّ الصهاينة"[29]. ونحدد حزب العمل المعارض بالدور الرسمي المصري في الحرب، وقال أمينه العام مجدي حسين "إن جمال مبارك يَصعد للحكم على جثث آلاف الفلسطينيين"، واتهم حزب العمل وجماعة الثوريين الاشتراكيين السلطات المصرية بالعمل على دعم المحتل الإسرائيلي[30]. وصرح عبد الجليل مصطفى، منسق حركة كفاية، بأن "صورة مصر أصبحت في الحضيض، بسبب الدعم الذي يقدمه النظام لإسرائيل"[31].

قامت السلطات المصرية بمحاولة كبح جماح المظاهرات، ونفّذت حملة اعتقالات في صفوف قوى المعارضة، شملت حتى يومها الثالث نحو 700 معتقل معظمهم من الإخوان المسلمين. وواصلت حملتها طوال أيام الحرب، بينما حذرت وزارة الأوقاف المصرية الخطباء من إثارة مشاعر المصلّين أو دفعهم لرفع رايات الجهاد، وحظرت أي دعاء على الحكام العرب في المساجد[32].

نشطت مصر سياسياً في محاولة إيقاف العدوان الإسرائيلي، وطرح الرئيس مبارك مبادرة في 2009/1/6 في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، تضمنت:

1. قبول "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة؛ لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة من خلال ممرات محددة.
2. تدعو مصر "إسرائيل" والفلسطينيين، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى للاجتماع، لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن، ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل، ضبط حدود قطاع غزة، أي منع تهريب الأسلحة من مصر إلى القطاع، وتقوم "إسرائيل" ومصر بالمقابل بفتح المعابر البرية.

3. تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية، بهدف إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي[33].

تحفظت حماس على المبادرة المصرية لأنها لا تطالب بشكل واضح بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع بعد انتهاء العدوان، ولا تنصّ صراحة على إنهاء الحصار وفتح المعابر بما فيها معبر رفح، وتربط ذلك بشروط قد تطيل أمده، كما أنها تربط تمثيل الفلسطينيين بالقيادة في رام الله، ولا تتعامل مباشرة مع الجهة التي تحكم قطاع غزة وتتولى الدفاع عنه. بالإضافة إلى أن المبادرة لا تنصّ على إدانة العدوان الإسرائيلي، ولا تميز بين المعتدِي والمعتدَى عليه[34].

دعت السلطات المصرية حماس إلى عدم رفع سقف شروطها، معتبرة أن "حماس تقف على شجرة عالية ويجب أن تنزل عنها... وأن رهاناتها كانت خاطئة"، وأن على قادة حماس "خفض سقف شروطهم (للتوصل إلى تهدئة) قبل فوات الأوان"[35]. ودعتها إلى "قراءة المبادرة جيداً، وألا تندفع في اتخاذ قرار ستندم عليه... إذا رفضت حماس المبادرة، فستكون أضاعت على نفسها فرصة يمكن ألا تتكرر"[36]. غير أن وقف "إسرائيل" للعدوان من طرفها، وانسحاب قواتها الكامل من قطاع غزة دون قيد أو شرط، أظهر أن حماس فرضت على الإسرائيليين شروطاً أفضل من تلك التي عرضتها السلطات المصرية، وأن أداء حماس كان أفضل من سقف التوقعات المصرية.

رفضت القيادة المصرية المشاركة في مؤتمر القمة العربية الطارئ، حول العدوان الإسرائيلي على القطاع، الذي دعت إليه قطر في 2009/1/16. ورأت أنه يمكن بحث هذا الأمر على هامش القمة الاقتصادية العربية التي تستضيفها الكويت في 19-2009/1/20[37]. وأشارت بعض المصادر إلى لعب الحكومة المصرية دوراً مثبطاً في محاولة ثَنْي عدد من الدول العربية عن المشاركة من بينها المغرب وليبيا[38]. وبالتالي لم يحضر سوى 13 بلداً عربياً من أصل 22 بلداً، بعد أن كان بعض الغائبين قد أكد مشاركته. وحسب أحمد أبو الغيط في مقابلة مع قناة أوربت الفضائية في 2009/1/27، فإن مصر "أفشلت قمة الدوحة لأنه لا يمكن ربط العمل العربي المشترك بموافقة جزر القمر والصومال"؛ ولأن هذه القمة في حال انعقادها كقمة عربية مكتملة النصاب "كانت ستلحق ضرراً بالعمل العربي المشترك"[39].

ب. الموقف من المصالحة الفلسطينية:

كان لمصر الدور الأبرز عربياً في التوسط بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية. وقد بذلت مصر جهوداً كبيرة طوال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2009 للوصول إلى المصالحة. واستضافت مصر ست جولات للحوار بين فتح وحماس وباقي الفصائل، كما استقبلت العديد من وفود هذه الأطراف، فضلاً عن إرسالها لعدد من الوفود إلى الضفة والقطاع وسورية وغيرها، لمحاولة الوصول إلى حلٍّ يرضي جميع الأطراف.

وقد ناقش الفصل الأول من هذا التقرير موضوع المصالحة الفلسطينية والجهود المبذولة لتحقيقها، وحتى لا نقع في التكرار، فإننا نضع هذه النقاط استكمالاً للصورة:

1. بذلت مصر سنة 2009 جهداً كبيراً في محاولة تحقيق المصالحة الوطنية، وهو جهد استثنائي ومميز قياساً بالسنوات الماضية. وقد تمت الاستفادة من الأجواء الإيجابية الفلسطينية، التي سادت إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ولعل مصر كانت، وما تزال، تدرك مخاطر الانقسام الفلسطيني، وانعكاساته السلبية على أمنها القومي، كما تشعر بالعبء الكبير نتيجة عدم ترتيب الأوضاع في قطاع غزة بما يتناسب وحالة القبول العربي والدولي، وأن إغلاقها لمعبر رفح (راغبة أو كارهة)، يُفسَّر على أنه مشاركة في عملية حصار الشعب الفلسطيني، وهي عملية بغيضة شعبياً وثقيلة الوطأة رسمياً.

الجهد الكبير تمت ترجمته في التواصل مع كافة الأطراف الفلسطينية، وفي محاولة إيجاد أجواء مناسبة للحوار، وفي المتابعة الحثيثة لترتيب وتنظيم ست جولات طويلة للحوار، وفي محاولة التوفيق بين نقاط الخلاف، واقتراح صِيَغ وسطى ومناسبة.

2. استفادت مصر من ثقلها وموقعها الإقليمي والعربي، ومن صلتها بكافة الأطراف الفلسطينية، ومن دورها الريادي في العالم العربي والإسلامي، ومن علاقاتها الإسرائيلية والأمريكية، للضغط باتجاه الوصول إلى المصالحة الفلسطينية. غير أن الرغبة الإسرائيلية والأمريكية بعدم تحقيق مصالحة تؤدي إلى مشاركة حماس في حكومة وحدة وطنية لا تعترف بشروط الرباعية، أو تؤدي إلى تصليب الموقف الفلسطيني من عملية التسوية، كانت عاملاً مثبطاً، لم يكن من السهل تجاوزه. ولعل رغبة القيادة المصرية في استمرار العلاقة قوية ومتينة مع أمريكا، خصوصاً في ضوء حسابات ملف التوريث لجمال مبارك، أدت إلى أخذ وضع ذلك في حسبان عملية المصالحة.

3. نظام الحكم في مصر مرتبط بمعاهدة سلام مع "إسرائيل" منذ سنة 1978، وهو على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة، وهو يتبنى مسار عملية التسوية السلمية؛ وبالتالي وجد نفسه عملياً في مركب واحد مع الرئيس محمود عباس وقيادة منظمة التحرير والسلطة في رام الله. أما نموذج المقاومة وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، الذي تتبناه حماس، فهو نموذج مخالف للسياسة المصرية العامة. وبالتالي لم يكن النظام المصري قريباً بالدرجة نفسها في عملية إدارة الخلاف والتقريب بين أطراف الانقسام الفلسطيني.

4. لنظام الحكم في مصر مشاكله وحساباته الداخلية، خصوصاً في ضوء القلق من تنامي قوة جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري، وكونها أكبر وأقوى جماعات المعارضة في مصر وأكثرها تنظيماً. ولأن حماس هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، ولأنها تحاول تقديم نموذج إسلامي؛ فإن سيطرة حماس على القطاع لم تكن عملاً مرحباً به لدى القيادة

المصرية، فضلاً عن فوزها في الانتخابات وتشكيل الحكومة الفلسطينية. وقد انعكس ذلك على طبيعة علاقة مصر مع قطاع غزة، وعلى استمرار عملية الحصار بشكل أو بآخر نتيجة إغلاق معبر رفح، وبناء الجدار الفولاذي؛ وهو ما فسرته حماس باعتباره محاولة لإفشال نموذجها أو إسقاطه. وقد صعّب ذلك من قدرة الحكومة المصرية على بناء علاقة وثيقة مع حماس، والتأثير عليها في عملية صناعة القرار.

5. قدمت مصر ورقتها للمصالحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، وهي تعدّ من أنضج وأشمل أوراق المصالحة، حيث عالجت بشكل مفصل الجوانب المتعلقة بالانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير، والحكومة الفلسطينية... وغيرها. وقد قامت فتح بالتوقيع على الورقة، غير أن رفض حماس التوقيع إلا بعد أخذ عدد من ملاحظاتها بعين الاعتبار، قد أثار غضب الجانب المصري، الذي رفض فتح الورقة من جديد للنقاش، أو إدخال أيّة تعديلات، أو ملاحق توضيحية. ولذلك، انصبت الاتهامات المصرية على حماس بأنها تسببت في تعطيل المصالحة؛ بينما كانت حماس ترى أن من حقها مراعاة تحفظاتها، خصوصاً وأن التجارب السابقة تدفعها إلى التدقيق لضمان إنجاح عملية المصالحة هذه.

السلطات المصرية ارتأت أن التغييرات التي تطالب بها حماس على ورقة المصالحة "ليست أساسية، وغير جوهرية على الإطلاق"، واتهمت حماس باستخدامها ذريعة للتهرب من استحقاق المصالحة، ومن التزامات قطعتها بتوقيع الوثيقة[40]. وشنّ الإعلام المصري الرسمي، هجوماً حاداً على حماس وقيادتها، وكان من نماذج ذلك ما كتبه رئيس تحرير جريدة الجمهورية محمد علي إبراهيم، تحت عنوان "لا ورقة جديدة يا مناضلي حماس... يا موسى (أبو مرزوق)... احفظ لسانك، ومصر لا تساوم أو تناور"، شنّ خلالها هجوماً شديداً على حماس. واتهم حماس بأنها عطلت جهود المصالحة الفلسطينية، استجابة لضغوط إقليمية من قطر وإيران وسورية[41].

ج. الموقف من فكّ الحصار وفتح المعابر:

بنت السلطات المصرية موقفها الرسمي تجاه فكّ الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر، وبالذات معبر رفح، وفق الاعتبارات والمعايير التالية[42]:

1. أن قطاع غزة ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت "إسرائيل" مسؤولة عنه، وأن فتحها لمعبر رفح يجب أن يتمّ وفق ضوابط لا توحي بانتهاء الاحتلال، حتى لا تتهرب "إسرائيل" من التزاماتها.
2. أن الحكومة الفلسطينية الشرعية هي الحكومة في رام الله، وأن الحكومة المقالة في قطاع غزة غير شرعية، وأن مصر ترفض التعامل مع الحكومة المقالة التي تقودها حماس، حتى لا تُكرِّس الانقسام الفلسطيني.

3. أن مصر تحترم اتفاقية المعابر لسنة 2005 الموقعة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وأنه يجب عودة موظفي السلطة الذين تعينهم حكومة رام الله لإدارة معبر رفح، وعودة المراقبين الأوروبيين حتى تقوم مصر بفتح المعبر بشكل طبيعي ويومي.
4. أن مصر ستفتح معبر رفح للحالات الإنسانية بين فترة وأخرى، تخفيفاً عن معاناة أهل القطاع، وبالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي.
5. أن معبر رفح مخصص فقط لحركة الأفراد وليس البضائع، أما المعبر المصري المخصص للبضائع والتبادل التجاري فهو معبر كرم أبو سالم.
6. حاربت السلطات المصرية رسمياً أنفاق التهريب على حدودها مع القطاع، وإن كان هناك بعض التراخي فيما يتعلق بتهريب البضائع والمواد الغذائية.

لم يكن الموقف المصري مقنعاً للكثيرين، الذين رأوا في إغلاق معبر رفح، وهو المتنفس العربي الوحيد لقطاع غزة، مشاركة مصرية في الحصار، بهدف الضغط على حكومة حماس وإفشالها وإسقاطها. وأن السلطات المصرية تقدم الاعتبارات الإسرائيلية والأمريكية على واجباتها الوطنية والقومية، وأنه لا ينبغي إدخال الطرف الإسرائيلي كعنصر حاكم أو ضابط للحدود المشتركة بين بلدين أو منطقتين عربيتين، خصوصاً وأنه قد انسحب منها. ثم إنه في حال تعرض شعب للحصار والعدوان والدمار، فإن القانون الإنساني الدولي يدعو إلى فكّ الحصار ومساعدة الشعب المنكوب، وهو مقدم في هذه الأحوال على أية اتفاقات أو ترتيبات محلية أو إقليمية. وقد اتهم كينيث روث Kenneth Roth المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch السلطات المصرية بلعب "دور حاسم" في حصار قطاع غزة، وقال إن تذرُّع مصر بضرورة وجود مراقبين على المعبر، ليس مبرراً لتجويع شعب غزة[43].

بالنسبة لمصر، فإن فتح معبر رفح دون ضوابط أو توافق مع الإسرائيليين والأمريكيين (ومع السلطة في رام الله) كان يعني الدخول في أزمة سياسية مع هذه الجهات، وربما إلى تدخل عسكري إسرائيلي؛ وهو ما كانت مصر ترغب في تجنُّبه، خصوصاً وأن سياستها الرسمية تتبنى مشروع السلام، ولها علاقاتها الرسمية مع "إسرائيل"، فضلاً عن علاقاتها الوثيقة بأمريكا. ولذلك سعت إلى تثبيت معادلة تظهر التوافق الرسمي مع هذه الجهات فيما يتعلق بمعبر رفح، لكنها في الوقت نفسه، غضَّت الطرف إلى حدّ ما عن تهريب الأغذية والبضائع عبر الأنفاق؛ إلاّ أن هذه السياسة تعرضت لمزيد من الضغوط خلال سنة 2009، مما دفع السلطات المصرية لتبني أساليب أكثر تشدداً في محاربة الأنفاق.

تبنّت السلطات المصرية سياسة إغلاق معبر رفح منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، وكانت تفتحه بشكل استثنائي وعلى فترات متباعدة لحركة الأفراد، وليس

البضائع، من المرضى والطلاب وغيرهم. وتشير إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أنه في الفترة من 2007/6/12 وحتى 2009/5/31، أي لمدة 719 يوماً، تمّ إغلاق معبر رفح لمدة 683 يوماً، أي أنه فُتح لمدة 36 يوماً فقط[44]. كما تشير دراسة للمركز نفسه أنه في العشرة أشهر الأولى من سنة 2009 تمّ فتح معبر رفح لمدة 33 يوماً من 301 يوماً. وهذا يشير إلى مدى حالة "الاختناق" والحصار التي وجد أبناء غزة أنفسهم فيها، حتى من جهة السلطات المصرية، بغض النظر عن الأسباب التي دفعت إلى ذلك.

وقد انسحبت السياسة المصرية نفسها على النشطاء والشخصيات وقوافل الإغاثة الراغبة في الدخول إلى القطاع عبر معبر رفح. وجرى منع أو تعطيل أو تأخير دخول الكثيرين لأسباب وذرائع مختلفة. وقد انطبق ذلك على نواب وبرلمانيين، عرباً وأوروبيين، وعلى وفود إغاثية وطبية وحقوقية وسياسية[45]. وكان من النماذج التي لقيت دوياً إعلامياً ما حدث لقافلة "شريان الحياة 3"، في أواخر سنة 2009 وأوائل سنة 2010، التي كان يقودها النائب البريطاني جورج جالاوي، وبرفقته 460 عضواً من 17 بلداً عربياً وإسلامياً ومن أوروبا وغيرها، أحضروا 250 شاحنة وسيارة إسعاف، تحمل معونات غذائية وطبية للقطاع. وقد أجبرت السلطات المصرية القافلةَ على العودة من ميناء العقبة الأردني، وتغيير اتجاهها من ميناء نويبع المصري على البحر الأحمر والقريب من العقبة، إلى ميناء العريش على البحر المتوسط، عن طريق ميناء اللاذقية في سورية، مما تسبب بتأخير لعدة أيام، وبخسائر مادية كبيرة. كما وقعت اشتباكات بين أعضاء القافلة والأمن المصري في العريش، بسبب خلافات على إدخال شاحنات إلى غزة. وسمحت السلطات المصرية لـ 158 شاحنة بالدخول، ومنعت الباقي. وقد تسبب ذلك بحملة احتجاج واسعة، وبغضب شعبي، خصوصاً في تركيا التي كان لأبنائها مشاركة كبيرة في القافلة؛ وانتهى الأمر بدخول القافلة التي استقبلت في غزة استقبالاً رسمياً وشعبياً حافلاً[46]. واتهم جورج جالاوي السلطات المصرية بأنها جزء من الحصار[47]، بينما اتهم أبو الغيط أعضاء القافلة بمحاولة فرض إرادتهم على مصر[48].

شهدت سنة 2009 جهوداً مصرية أكثر جدية واحترافاً في مواجهة ظاهرة الأنفاق التي يستخدمها الفلسطينيون كبدائل اضطرارية وضرورية للحصول على حاجاتهم المعيشية. ولا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الأنفاق، غير أن التقديرات تشير إلى أنها لا تقل عن 500 نفق وربما لا تزيد عن ألف نفق؛ وهي متصلة بالجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة، كما تشير التقديرات إلى أن أهل قطاع غزة يعتمدون بنحو 50-60% على الأنفاق في تلبية احتياجاتهم. وقد تلخصت الإجراءات المصرية في محاربة الأنفاق في:

1. تدمير عدد كبير من الأنفاق.
2. ضخ مياه عادمة أو رشّ مواد وغازات سامة في الأنفاق.

3. تركيب مجسات إلكترونية وأجهزة سونار لكشف الأنفاق.
4. إنشاء أبراج حراسة متطورة على طول الحدود مع القطاع.
5. إنشاء الجدار الفولاذي.

وبحسب تقارير منشورة فقد كثفت الأجهزة الأمنية حملتها ضدّ "التهريب" عبر الأنفاق، وأخذت تقوم بتفتيش كافة وسائل النقل في المنطقة، ونشرت حواجز عسكرية على الطرق المؤدية إلى قناة السويس، وتواصلت مع الشخصيات البارزة في رفح وشيوخ القبائل في سيناء لتأكيد منع التهريب، وخصوصاً تهريب الأسلحة[49]. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2009، ذكرت بعض المصادر أن السلطات المصرية قامت بضبط وتدمير نحو 350 نفقاً[50]. وقد أحصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 62 حالة وفاة في الأنفاق لأسباب مختلفة[51]، كما أحصى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 64 حالة وفاة في الأنفاق، في الفترة من شباط/ فبراير وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، قُتلوا نتيجة تحطم الأنفاق، وحوادث الاختناق، والغازات السامة، وصعقات الكهرباء[52]. ومن جهة أخرى، قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إن السلطات المصرية "استخدمت القوة المميتة في حربها على الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، ومارست القتل العمد تحت الأرض بعيداً عن أعين العالم". وبحسب هذه المنظمة فقد جرى توثيق 54 حالة وفاة مات معظمها "بسبب استنشاق أنواع من الغاز السام، تقوم قوات الأمن المصرية برشه داخل الأنفاق". وأضافت أن السلطات المصرية "قامت باستخدام المتفجرات وضخ المياه العادمة، وإحداث اهتزازات اصطناعية لهدم الأنفاق على رؤوس العاملين دون توجيه إنذار مسبق". وبحسب المنظمة فإن الإجراءات المصرية تتم بإشراف ودعم كامل من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل" وغالبية بلدان الاتحاد الأوروبي[53].

وقد ذكرت مصادر فلسطينية في أوائل نيسان/ أبريل 2010 أن عمليات إدخال السلع والبضائع عبر الأنفاق شهدت تراجعاً كبيراً، نتيجة الغارات الإسرائيلية، ونتيجة الإجراءات المصرية المشددة، وأكدت المصادر أنه قد تمّ تدمير نحو 80% من الأنفاق[54].

وقد أقرّ الكونجرس Congress الأمريكي تخصيص 50 مليون دولار "لتأمين" الحدود المصرية مع قطاع غزة[55]. وترددت الأنباء والتقارير عن تعاون أمريكي بمشاركة خبراء عسكريين أمريكيين لدعم الجهود المصرية في محاربة ظاهرة الأنفاق. ومن ذلك، استكمال وحدات عسكرية وأمنية مصرية تركيب أنظمة أمريكية خاصة للكشف عن الأنفاق، بإشراف سلاح الهندسة الأمريكي[56].

وفي 2009/12/9 كشفت جريدة هآرتس نقلاً عن مصادر مصرية أن السلطات بدأت عمل جدار فولاذي ضخم على حدودها مع القطاع، وبعمق 20-30 متراً لمكافحة التهريب عبر الأنفاق[57].

وقد نفت السلطات المصرية في البداية إنشاء الجدار ثم عادت فأكدت الخبر، ولكن في إطار الحديث عن إنشاءات هندسية على الحدود مع غزة، ثم أخذت تبرر الأمر في إطار الأمن القومي المصري والسيادة المصرية وتحصين الحدود.

وقد استحوذ موضوع الجدار الفولاذي على اهتمام وسائل الإعلام في تلك الفترة، وجرى تأكيد إنشاء الجدار من خلال العديد من التقارير وشهود العيان. وظهرت احتجاجات واسعة ضدّ بنائه حيث سماه البعض "جدار العار" أو "السد الواطي"، كما صدرت فتاوى من الكثير من العلماء، وعلى رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي، بحرمة بنائه، لما يسببه لأهل غزة من معاناة فوق حالة المعاناة والحصار والتجويع التي يعيشونها. غير أن الإعلام الرسمي المصري ردّ بحملة قوية، مستفيداً من فتاوى عدد من علماء الأزهر، باعتبار ذلك شأناً مصرياً، وأن أعمال البناء تتم في داخل الأراضي المصرية.

تحدثت المعلومات حول الجدار الفولاذي أنه سيكون بطول عشرة كيلومترات تقريباً من أصل نحو 13.5 كيلومتراً هي طول الحدود مع قطاع غزة، حيث إن هناك نحو ثلاثة كيلومترات من جهة البحر لا يتم بناء أنفاق فيها، بسبب ضعف تربتها وسهولة انهيار الأنفاق. وذُكر أن الجدار مكون من ألواح من الحديد الصلب بارتفاع 18 متراً، وعرض نصف متر، وسُمْك خمسة سنتيمرات، وأن الألواح تنتهي برأس مدبب مليء بالثقوب، من المحتمل أن تستخدم في ضخ المياه للتسبب في انهيار الأنفاق، وأنه قد تمّ إنشاء نحو 5.4 كيلومترات حتى نهاية سنة 2009، وأن العمل في بناء الجدار يتم بتعاون وتمويل أمريكي[58].

وهكذا، انتهت سنة 2009، وهناك حالة احتقان في العلاقة بين الحكومة المصرية وحماس، بينما تصاعدت الإجراءات المصرية في مواجهة ظاهرة الأنفاق، وهو ما يعدّه الكثيرون من أهل غزة مشاركة في حصارهم.

2. الأردن:

تحتلّ قضية فلسطين موقع الصدارة في الشأن السياسي الأردني، إذ إن علاقات الأردن التاريخية، وتركيبته الديموغرافية، وحدوده الجغرافية، وتأثره السريع والمباشر بأحداث فلسطين، تجعل من قضية فلسطين قضية مركزية وحيوية للأردن.

حدَّد الأردن مساره السياسي العام من خلال فكّ الارتباط مع الضفة الغربية، وتوقيعه معاهدة السلام مع "إسرائيل"، وتبنيه لمشروع التسوية السلمية والمبادرة العربية، ودعمه للسلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، ورفضه للتوطين وفكرة الوطن البديل. وبشكل عام، فإن هذا الخط يعبِّر عن الانتماء إلى ما يعرف بدول "الاعتدال" العربي.

تفاعل الأردن بشكل شعبي واسع مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وغضت الجهات الرسمية الطرف عن المظاهرات الشعبية الضخمة، التي خرجت في كل مكان في الأردن، لتعبر عن تعاطفها مع قطاع غزة المحاصر والمنكوب، ومع حماس والمقاومة الفلسطينية، في وجه الاعتداءات الإسرائيلية. وبحسب وزارة الداخلية فقد خرجت 624 مظاهرة ومسيرة تضامنية في أثناء العدوان، نظمت جماعة الإخوان المسلمين 84 منها. وقد لوَّح رئيس الوزراء نادر الذهبي أمام البرلمان الأردني بإعادة النظر في العلاقة مع "إسرائيل"، وشدَّد على أن الأردن "لن يسكت عن التدهور الخطير للوضع الإنساني في غزة، ولن يسكت عن هذا التهديد الذي يطال أمن المنطقة واستقرارها". ووقع 88 نائباً، من أصل مجموع أعضاء البرلمان البالغ 110 نواب، مذكرة تطالب بطرد السفير الإسرائيلي، واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب[59].

وقد كان للحراك الشعبي الأردني دور كبير في دعم قطاع غزة، ونشطت الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية، وخصوصاً نقابة المهندسين، في جمع التبرعات وتنظيم حملات الإغاثة وإعادة إعمار قطاع غزة.

ركّزت القيادة الأردنية سنة 2009 على ثلاثة اهتمامات مرتبطة بالشأن الفلسطيني:

الأول: التأكيد على إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لحل الصراع بشكل نهائي، على أساس حلّ الدولتين[60]. وقد أكّد ملك الأردن عبد الله الثاني هذا الأمر أكثر من مرة، قائلاً إن مبادرة السلام العربية تضمن مستقبل "إسرائيل" لتكون شريكاً مع ثُلث العالم (العالم الإسلامي) الذي لا يعترف بها حتى الآن؛ وشدَّد على أهمية الدور الأمريكي في دفع مسيرة التسوية، ونبّه إلى أن المبادرات الإسرائيلية لتحقيق السلام الاقتصادي لن تحل جوهر المشكلة المرتبطة بالقضية الفلسطينية[61]. وفي لقائه مع نتنياهو قال العاهل الأردني إن "إسرائيل لن تحصل على الأمن والاستقرار، ما لم يحصل الفلسطينيون على حقّهم في الدولة والعيش بسلام وأمن"[62]. وقال الملك عبد الله الثاني في مقابلة مع جريدة هآرتس، في ذكرى مرور 15 عاماً على توقيع معاهدة السلام مع "إسرائيل"، إن العلاقة مع "إسرائيل" تزداد بروداً، وإن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر "لأننا ننزلق نحو الظلام"[63].

وقد أوضح وزير الخارجية الأردني ناصر جودة أن الأردن لن يفاوض بالنيابة عن الجانب الفلسطيني، لكنه طرف أساسي في قضايا الحل النهائي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالقدس واللاجئين والمياه والحدود والأمن[64]. وهو تصريح يعبر عن مدى تداخل الوضع الأردني الفلسطيني، وضرورة التنسيق بين الطرفين في القضايا المشتركة.

الثاني: رفض التوطين وفكرة الوطن البديل، وهو من أكثر المواضيع حساسية في الأردن، إذ يسكن في الأردن نحو 3.2 ملايين من أصول فلسطينية، وهناك الكثيرون من الفلسطينيين ممن

يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة. وقد أكد ملك الأردن أنه "لا يوجد في قاموسنا شيء اسمه الوطن البديل، والأردن أقوى من أن يفرض عليه شيء"[65]. وقال "موقفنا من موضوع اللاجئين لن يتغير، وتمسكنا بحق العودة والتعويض ثابت لا نقاش فيه"[66].

وقد أثار نقاش الكنيست الإسرائيلي لمشروع، يطرح الأردن كوطن بديل للفلسطينيين، استياءً كبيراً رسمياً وشعبياً. وعبَّر بيان للكتلة الوطنية الديموقراطية في البرلمان الأردني، والتي تضم 15 نائباً، عن المزاج العام لنظام الحكم في الأردن. فقد اعتبرت الكتلة هذه المناقشات خرقاً لمعاهدة السلام مع الأردن، وطالبت بطرد السفير الإسرائيلي من عمَّان، وبسحب السفير الأردني من تل أبيب[67].

وواجه الأردن اتهامات من منظمات حقوقية وإنسانية بسحب الجنسية من أردنيين من أصول فلسطينية. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في مؤتمر صحفي في عمّان أن السلطات الأردنية جرّدت 2,732 أردنياً من أصل فلسطيني من جنسياتهم في الفترة 2004-2008، وأن العدد الإجمالي أكبر من ذلك بكثير[68]. وقد نفت الحكومة الأردنية أن تكون هناك عمليات سحب ممنهجة للجنسية من مواطنين أردنيين، وأكدت أن ما يجري هو تصويب أوضاع بموجب قرار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية[69]. أما وزير الداخلية الأردني نايف القاضي، فقد أوضح أن بلاده تتصدى لمشروع إسرائيلي، يستهدف حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين على حساب الأردن. ورفض وزير الداخلية مصطلح "سحب الجنسية"، مؤكداً أن ما يجري هو مجرد "تصويب أوضاع"، وهو يهدف إلى حضِّ كل من يحمل تصريح "لمّ الشمل"، الصادر عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلى تجديده والمحافظة عليه في مواجهة المخططات الإسرائيلية[70].

ووسط التخوّف من سيناريوهات أمريكية – إسرائيلية محتملة لفرض حلّ قضية اللاجئين على حساب الأردن؛ فقد كشفت أنباء عن عقد اجتماع ضم كبار المسؤولين الأردنيين، بحيث شكلوا ما هو أشبه بـ"خلية الأزمة"، لدراسة هذه الاحتمالات، ووضع خطط أردنية لمواجهتها[71].

الثالث: الاهتمام بالقدس، والاحتجاج على إجراءات التهويد الإسرائيلية فيها. وقد وافقت سنة 2009 اختيار القدس عاصمة للثقافة العربية، حيث شهد الأردن فعاليات كثيرة بهذه المناسبة.

شدد الملك عبد الله الثاني على ضرورة وقف "إسرائيل" كل الإجراءات والحفريات والخطوات أحادية الجانب في القدس، والتي تستهدف تغيير هويتها وتفريغها من أهلها العرب[72]. وقد حذر العاهل الأردني في وقت لاحق، من أن الإجراءات الإسرائيلية هذه، لا تهددّ بهزّ علاقات "إسرائيل" بالأردن فقط، ولكن بتفجير نقاط اشتعال في كل أنحاء العالم الإسلامي، وتقويض الجهود المبذولة لإطلاق مفاوضات السلام[73]. كما نبه الملك عبد الله من أن القدس "خط أحمر"، وأن أي عبث من الإسرائيليين فيها سيؤدي إلى "نتائج كارثية على أمن المنطقة واستقرارها"، كما حذر الإسرائيليين

من "اللعب بالنار"[74]. وقد استدعت الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمّان في 2009/10/4، وسلمته رسالة احتجاج حول انتهاكات "إسرائيل" المتكررة في القدس والمسجد الأقصى والأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة فيها[75].

تابعت الحكومة الأردنية علاقتها الرسمية مع قيادة السلطة في رام الله، وتابعت تقديم خدماتها الأمنية لتدريب عناصر الشرطة الفلسطينية، غير أن الأردن اعتذر لحركة فتح عن عقد مؤتمرها السادس في عمّان؛ ربما لتفضيله عدم توفير المكان لنزاع داخلي فتحاوي محتمل؛ مع ملاحظة أن الأردن كان محطة الالتقاء الأساسية للجنة التحضيرية للمؤتمر السادس. وعندما قام فاروق قدومي أمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح بإطلاق تصريحاته ضدّ الرئيس محمود عباس من عمّان، أعرب نبيل الشريف وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، عن أسفه لذلك. وطلبت الحكومة الأردنية من قدومي عدم استخدام الأراضي الأردنية لإطلاق تصريحات سياسية وإعلامية مناوئه للرئيس عباس[76].

وعلى الرغم من تعاطفها مع معاناة أهل قطاع غزة، إلا أن الحكومة الأردنية تساوقت مع الموقف الرسمي العربي في عدم الاعتراف بالحكومة التي تقودها حماس في القطاع. وفي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات بشكل ملحوظ بين الحكومة الأردنية وحماس خلال سنة 2008، إلا أن هذه العلاقات بقيت على حالها خلال سنة 2009، ولم تشهد أي اختراق ملحوظ. وقد أعطت الحرب الإسرائيلية على القطاع، بالإضافة إلى زيارة خالد مشعل للأردن لحضور العزاء في وفاة والده، مؤشرات واضحة على مدى التعاطف ومدى الشعبية الكبيرة الذي تحظى به حماس في الساحة الأردنية.

وقد رأى البعض في إقالة مدير المخابرات محمد الذهبي، وفي إقالة أخيه نادر الذهبي من رئاسة الوزراء إشارة سلبية للعلاقة مع حماس، أو على الأقل تجميداً لاحتمالات تطور هذه العلاقات إلى مستويات أعلى. وربما كان تعيين نايف القاضي وزيراً للداخلية في الحكومة الأردنية الجديدة، مؤشراً على ذلك، حيث كان القاضي قد أشرف سنة 1999 على إبعاد قادة حماس من الأردن إلى قطر[77]. وقد ألمح القاضي إلى عودة العلاقات إلى حالة "الجمود والبرود" عندما قال إن "الأردن يتعامل مع حركة حماس كتنظيم سياسي على الأراضي الفلسطينية، له احترامه أردنياً على غرار غيره من الفصائل الفلسطينية التي يتعامل الأردن معها بشكل اعتيادي، بعيداً عن أي مطالب أو حقوق لتلك الحركة على الساحة السياسية الأردنية"[78]؛ وعندما نفى أن يكون هناك حوار أو اتصال مع حماس، وأضاف في مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط قائلاً "إننا لا نتدخل بشؤونها، ولا نسمح لها بالتدخل في شأننا، ونتعامل معها من خلال الشرعية الفلسطينية"[79].

وقد كان موضوع ترسيم العلاقة بين الإخوان المسلمين في الأردن وحركة حماس من المواضيع التي أثارت اهتمام الجهات المعنية، خصوصاً بعد أن قامت حماس بإجراء انتخاباتها الداخلية واختيار قيادتها. وظهرت نقاشات حول جدلية العلاقة بين الطرفين، ودور أي منهما في صناعة القرار لدى الآخر، ومدى انعكاس ذلك على الساحة الأردنية والعمل السياسي في الأردن، وعلى العمل للقضية الفلسطينية. ولم تخفِ السلطات رغبتها في الفصل الإداري والتنظيمي بين الطرفين، غير أن صعوبة الأمر تظهر في خلفية نشوء حركة حماس، والتطور التاريخي للعلاقة بين الإخوان المسلمين في الأردن وحماس، وفي الحجم الضخم للأردنيين من أصول فلسطينية، وفي كون القضية الفلسطينية قضية مركزية وتشكل همّاً يومياً لدى عامة الأردنيين، وتنعكس الأحداث في فلسطين بشكل مباشر على الوضع في الأردن، كما يحتفظ الأردن بأطول حدود مع فلسطين المحتلة.

وفي أواخر سنة 2009 حلّ الملك عبد الله الثاني مجلس النواب الأردني وشكّل حكومة جديدة حتى تُعدّ لانتخابات جديدة نزيهة. وكان هناك العديد من العوامل الدافعة لذلك، من بينها كما ذكرت بعض التحليلات، الرغبة في استيعاب أكبر وأفضل للإخوان المسلمين، وللأردنيين من أصول فلسطينية في النظام السياسي الأردني.

3. سورية:

ما زالت سورية تلعب دوراً مهماً في القضية الفلسطينية، بسبب حالة العداء الرسمية المستمرة مع "إسرائيل"، واستمرار احتلال الجولان السوري من قبل الإسرائيليين، بالإضافة إلى موقفها الداعم لقوى المقاومة الفلسطينية. ولذلك فقد حافظت سورية خلال سنة 2009 على قربها من معسكر الممانعة الداعم للمقاومة في مقابل معسكر الاعتدال العربي. وفي ضوء المعطيات الراهنة، فمن غير المتوقع أن تغير سورية من موقعها هذا في المدى المنظور، وإنما من المتوقع أن تعزز مركزها في هذا المعسكر، خصوصاً في ظلّ عدم وجود مؤشرات انفراج في المسار التفاوضي السوري – الإسرائيلي؛ مستفيدة من دعمها للمقاومة في كل من فلسطين ولبنان، ومن قربها من إيران وتركيا، القوتين الإقليميتين اللتين باتتا تلعبان دوراً أكثر تأثيراً في القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

أ. الموقف من العدوان على غزة:

كان لسورية موقف بارز من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث كانت من بين أولى الدول العربية التي سارعت لإدانة للعدوان، وأعلنت موافقتها على حضور القمة العربية الطارئة التي دعت إليها قطر لبحث موضوع العدوان، والتي انعقدت في 2009/1/16 وحملت اسم "قمة غزة الطارئة". وقد عبّرت سورية خلال القمة عن تأييدها الصريح للمقاومة في غزة، رافضة تحميل المقاومة أي مسؤولية عن العدوان؛ حيث قال الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته أمام القمة إن "ما تروجه إسرائيل ومن يقف في صفها حول مسؤولية الطرف الفلسطيني عما يحصل هو

كذب صريح". ورأى أن مبادرة السلام العربية هي "بحكم الميتة"، معلناً وقف مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلية غير المباشرة، التي كانت قد بدأت في سنة 2008، إلى أجل غير مسمى[80].

كما شهدت دمشق حركة نشطة في إطار الجهود الدبلوماسية لوقف العدوان، حيث استقبل الأسد في دمشق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ونقلت مصادر في دمشق أن الأسد قدّم لنظيره الفرنسي خلال اللقاء مبادرة سورية – تركية مشتركة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، نالت قبول حركة حماس[81]. وفي الإطار نفسه، استقبل الأسد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon في وقت لاحق، بالتزامن مع إعلان "إسرائيل" وقف إطلاق النار من جانب واحد[82].

ب. دعم المقاومة الفلسطينية:

أظهر الموقف السوري خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تمسك دمشق بموقفها الداعم للمقاومة الفلسطينية، ففي تأكيد على موقف سورية من حركة حماس، رأى الأسد في مقابلة مع جريدة دير شبيغل Der Spiegel الألمانية في 2009/1/19، أن "القضاء على حماس يعني القضاء على الشعب الفلسطيني بكامله"، داعياً الأطراف الدولية للحوار معها بالقول: "سواء أعجبتهم أو لا، فإنها قوة سياسية على الأرض لا يمكن تجاهلها"[83].

كما شدد الأسد في أكثر من مناسبة على موقف سورية الداعم للمقاومة، فقد أكد أن "مقاومة الاحتلال هي واجب وطني، ودعمها من قبلنا هو واجب أخلاقي وشرعي، ومساندتها شرف نفاخر به"، محذراً من أن فشل المفاوضات في إعادة الحقوق يعني اللجوء إلى المقاومة كحل بديل[84]. وأكد الأسد خلال افتتاح المؤتمر القومي العام الخامس للأحزاب العربية المنعقد في دمشق، أن سورية تعمل من أجل بناء شرق أوسط جديد في المنطقة "جوهره المقاومة" بكل أشكالها الثقافية والعسكرية[85].

ج. دعم المصالحة الفلسطينية:

على الرغم من أن سورية بدت خلال سنة 2009 أقرب إلى حركة حماس وبقية قوى المقاومة، وخصوصاً في فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أنها أبقت على علاقتها مع السلطة في رام الله برئاسة محمود عباس، مع وجود بعض التوتر في هذه العلاقة أحياناً، وحاولت البقاء على مسافة واحدة من الطرفين فيما يتعلق بموضوع المصالحة الفلسطينية. وكان موضوع المصالحة الفلسطينية حاضراً باستمرار على جدول أعمال الدبلوماسية السورية، من خلال لقاءات الرئيس الأسد ووزير خارجيته مع الزعماء والدبلوماسيين العرب والأجانب. وقد شدد الأسد على هذا الأمر خلال مقابلة أجرتها معه جريدة الخليج الإماراتية حول موضوع المصالحة العربية في 2009/3/9، بقوله: "في كل لقاء نناقش الموضوع الفلسطيني، ونحن لا نريد أن نكون مع طرف ضدّ طرف"[86].

وخلال لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في دمشق في أيار/ مايو 2009، شدد الرئيس الأسد على ضرورة "نبذ الخلاف وتحقيق المصالحة الفلسطينية"[87]. كما وردت أنباء عن إبداء دمشق استعدادها للإسهام في جهود المصالحة الداخلية وإنجازها، حيث نقلت مصادر عن الأسد عرضه على محمود عباس استضافة حوار يجمع وفداً من حركة فتح مع قيادة حماس في دمشق، ودعوة الفصائل الفلسطينية الأخرى لحوار شامل ينتهي بالتوقيع على اتفاق المصالحة بضمانة سورية، ومن ثم الذهاب إلى القاهرة لإقامة الاحتفال الرسمي بالاتفاق، وذلك عقب رفض حماس التوقيع على ورقة المصالحة المصرية[88].

كما أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم في أكثر من مناسبة على حرص بلاده على إنجاح الحوار الفلسطيني الداخلي، قائلاً: "من خلال اتصالاتنا مع الفصائل الفلسطينية نبذل كل جهد ممكن لإنجاح الحوار الفلسطيني في القاهرة"[89]. وفي الفترة التي أعقبت المصالحة العربية بين دمشق وكل من القاهرة والرياض، قال المعلم إن تعزيز التضامن العربي يعتبر مظلة مهمة لمساعدة الحوار الفلسطيني، معرباً عن أمله في نجاحه في التوصل إلى قواسم مشتركة لكل القضايا التي تفرق بين الفلسطينيين[90].

د. موقف سورية من "إسرائيل":

على الرغم من الحراك الذي شهده المسار التفاوضي بين سورية و"إسرائيل" في سنة 2008، متمثلاً بجولات المحادثات غير المباشرة التي تمت في أنقرة برعاية رسمية تركية، فقد شهد هذا المسار انتكاسة مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008 ومطلع سنة 2009، حيث أعلنت سورية وقف هذه المفاوضات إلى أجل غير مسمى احتجاجاً على العدوان.

كما أن صعود حكومة يمينية في "إسرائيل" برئاسة بنيامين نتنياهو أدى إلى مزيد من التدهور في المسار التفاوضي، عبّر عنه الرئيس السوري بشار الأسد بقوله: إن فشل العملية السلمية حتى الآن "أظهر بشكل صارخ حقيقة أن إسرائيل هي العقبة الأكبر في وجه ذلك السلام المنشود"، مستبعداً إمكانية التوصل لأي اتفاق مع "إسرائيل" في ظلّ وجود حكومة وصفها بأنها "أكثر الحكومات تطرفاً في تاريخها"[91]. وقد تصاعد مستوى التوتر بين الطرفين مع حلول شهر شباط/ فبراير 2010 إلى مستوىً أوجد جواً من التخوف من اندلاع حرب إقليمية شاملة في المنطقة؛ حيث إن تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في ذلك الوقت، من أن "عدم وجود اتفاق مع سورية يمكن أن يؤدي إلى صراع مسلح قد يتطور إلى حرب شاملة"، أثارت ردود فعل حادة من سورية على لسان الرئيس الأسد، الذي اعتبر أن "كل الوقائع تشير إلى أن إسرائيل تدفع المنطقة باتجاه الحرب"، فيما حذر وزير خارجيته وليد المعلم من أن المدن الإسرائيلية لن تسلم من حرب على سورية[92].

وفي الوقت نفسه، لم تغلق سورية الباب تماماً في وجه المفاوضات لتحقيق "تسوية سلمية عادلة"، إذ ألمحت لذلك مرات عديدة. وقد أبدى الرئيس الأسد استعداد بلاده للدخول في مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" إذا كانت الولايات المتحدة وسيطاً فيها، وذلك في مقابلة مع جريدة آساهي شيمبون The Asahi Shimbun اليابانية نُشرت في 2009/3/11، حيث رحّب فيها بالإدارة الأمريكية الجديدة التي يرأسها باراك أوباما. إلا أن الأسد ربط استعداده ذاك بإصراره على أن تعيد "إسرائيل" هضبة الجولان التي تحتلها إلى سورية[93]. وهو موقف شددت عليه سورية دائماً، حيث جددت موقفها نفسه عقب إقرار الكنيست الإسرائيلي إجراء استفتاء عام، قبل تنفيذ أي اتفاق يقضي بانسحاب "إسرائيل" من شرق القدس والجولان، مؤكدة رفضها العودة إلى المحادثات غير المباشرة مع "إسرائيل" عبر الوساطة التركية، ما لم تلتزم الأخيرة بالانسحاب التام من الجولان[94].

4. لبنان:

أ. الأوضاع الفلسطينية في لبنان:

تطورات الساحة الفلسطينية في لبنان:

شهدت الساحة الفلسطينية في لبنان عدة تطورات على المستويين التنظيمي والأمني. فعلى المستوى التنظيمي شهدت حركة فتح وممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تغييرات على أثر انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة في بيت لحم ومقرراته، كان أبرزها مغادرة اللواء سلطان أبو العينين منصبه كأمين سرّ لحركة فتح في لبنان، بعد انتخابه لعضوية اللجنة المركزية للحركة؛ حيث حلّ مكانه فتحي أبو العردات[95]، ومغادرة عباس زكي منصبه كممثل لمنظمة التحرير في لبنان في 2009/10/24؛ حيث حلّ مكانه عبد الله عبد الله[96].

أما على المستوى الأمني فكان التطور الأبرز اغتيال اللواء كمال مدحت، نائب ممثل المنظمة في لبنان، في 2009/3/23، بتفجير عبوة ناسفة استهدفت موكبه قرب مدخل مخيم المية ومية جنوب لبنان. وقُتل إلى جانب اللواء مدحت ثلاثة من مرافقيه وجرح ثلاثة آخرون. وقد لقيت جريمة الاغتيال إدانة فلسطينية ولبنانية واسعة، خصوصاً وأن مدحت كان مكلفاً بمتابعة ملف المصالحة والتهدئة داخل المخيمات، ومعروف عنه علاقاته الجيدة بجميع الأطراف في فتح، وبسائر الفصائل والقوى الأخرى[97].

أما التطور الأمني البارز الآخر، فقد شهدته منطقة حارة حريك في الضاحية الجنوبية في 2009/12/26، حيث أسفر انفجار قرب مركز لحركة حماس عن مقتل اثنين من عناصرها وسقوط عدد من الجرحى[98]. ولم تتضح أسباب الانفجار، الذي تعددت فيه الروايات، بينما تعهدت حركة حماس بالتعاون مع التحقيق اللبناني، والسعي لمعرفة الجناة. غير أن بعض الأطراف وجد في الحادثة

فرصة لإثارة موضوع الوجود الفلسطيني خارج المخيمات، حيث عبّرت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عن "قلقها الشديد" من هذا الانفجار، مستغربة وقوعه في هذه المنطقة خارج المخيمات[99]. في حين رأى نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أن الانفجار أظهر أن لبنان "سيستمر في دفع ثمن تصفية الحسابات، ما دامت المربعات الأمنية قائمة فيه، وما دام السلاح اللبناني والفلسطيني غير الشرعي موجوداً"[100].

العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

في الجانب الفلسطيني، كانت زيارة الرئيس محمود عباس، التي استمرت على مدار يومي 7 و2009/12/8، إلى لبنان هي الحدث الأبرز في ملف العلاقة اللبنانية – الفلسطينية، إلا أن تلك الزيارة لم تحمل جديداً بالنسبة لوضع الفلسطينيين في لبنان، على الرغم من أن مباحثات عباس مع المسؤولين اللبنانيين تطرقت إلى الحديث عن منح الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية؛ خصوصاً وأن المخيمات الفلسطينية لم تكن على جدول أعمال تلك الزيارة.

كما شهد مطلع سنة 2010 زيارة لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إلى لبنان، التقى خلالها الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس الوزراء سعد الحريري، وبحث معهما موضوع المصالحة الفلسطينية، والحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين، والسلاح الفلسطيني في لبنان[101].

أما في الجانب اللبناني، فقد بقيت مقاربة الدولة اللبنانية والأحزاب والقوى المختلفة في لبنان للموضوع الفلسطيني تتم، في غالبيتها، ضمن أحد ثلاثة سياقات: الأمن، والتوطين، والحقوق الاجتماعية والمدنية.

وفي السياق الأمني، أشار تقرير صادر عن المجموعة الدولية للأزمات International Crisis Group بعنوان "أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" إلى أن حرب غزة أشعلت نقاشاً لبنانياً داخلياً أعاد طرح الوجود الفلسطيني الذي كان هدأ تدريجياً بعد حرب مخيم نهر البارد، فجدد بعض قادة 14 آذار، بحسب التقرير، النداء بوجوب نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، على أثر إطلاق صواريخ في ذلك الوقت من جنوب لبنان باتجاه شمال "إسرائيل"[102].

وفي هذا السياق كان موقف لرئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع رأى فيه "أن ما يجري في غزة هو وليد استراتيجية لم يكن للعرب رأي فيها"، مضيفاً أنه "حان الوقت لجمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات حتى لو اقتضى الأمر استعمال القوى الشرعية"[103].

ومن جهة أخرى، اعتبر النائب عن حزب الكتائب اللبنانية سامي الجميل، خلال حديث له أمام الجالية اللبنانية في مونتريال، أن أولى المشكلات التي يعاني منها لبنان هي "موضوع سيادة

لبنان التي ينتهكها الفلسطينيون المسلحون على الأراضي اللبنانية، والذين يفرضون سيادة غير السيادة اللبنانية في بعض المناطق وفي بعض المخيمات"[104].

أما موضوع التوطين، فقد بقي الحديث عنه حاضراً في الساحة اللبنانية؛ حيث جدّد البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير رفضه للتوطين، واقترح لحل قضية "الذين جاؤوا وتوطنوا هنا"، أن "تنظر الحكومات الدولية في شأنهم وأن توجد لهم أرضاً إن لم تكن أرضهم الأصلية لكي يقيموا فيها"[105].

ومن اللافت للانتباه أن موضوع التوطين كان المحدد الأساسي الذي يحكم نظرة تيار سياسي محدد إلى القضية الفلسطينية بمختلف تطوراتها، إلى جانب استخدامه في التجاذبات السياسة الداخلية؛ حيث لاحظ التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية موقف التيار الوطني الحر، الذي حذر في أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة من تداعياتها على موضوع اللاجئين، ودقّ ناقوس خطر التوطين في لبنان[106].

ومن جانب آخر، وتعليقاً على تأخر تشكيل الحكومة اللبنانية بعد الانتخابات النيابية التي أجريت في منتصف سنة 2009، رأى النائب ميشال عون، زعيم التيار الوطني الحر ورئيس تكتل التغيير والإصلاح النيابي، أن "مشكلة التوطين هي البعد الخارجي لأزمة تأليف الحكومة، وليست فزيعة كما ادّعى البعض"[107].

وعلى هامش التجاذبات في موضوع إعادة إعمار مخيم نهر البارد، رأى إبراهيم كنعان النائب في تكتل التغيير والإصلاح أن التمويل الذي يخصص لإعادة الإعمار، والذي يبلغ 300 مليون دولار، "يحوله من مخيم للاجئين إلى محل إقامة دائم"[108]. وفي اليوم التالي حذّر الوزير الياس سكاف خلال عشاء لهيئة التيار من أنه "يوم يقبل اللبنانيون بالتوطين سينتقل كل فلسطينيي الشرق الأوسط إلى بلدنا"[109].

أما فيما يتصل بملف الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقد شهدت الفترة التي تلت تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة بعد الانتخابات النيابية أحاديث متكررة حول ضرورة إعطاء هذه الحقوق للاجئين الفلسطينيين وإيجاد حدٍّ لمعاناتهم، حيث أكدت النائب بهية الحريري أن "الحقوق الإنسانية للوجود الفلسطيني في لبنان ستأخذ طريقها إلى التنفيذ مع حكومة الرئيس سعد الحريري"[110].

وقد اقترح زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط إنشاء وزارة دولة لشؤون الفلسطينيين في الحكومة الجديدة، بما يتيح بذل المزيد من الجهود للاهتمام بقضاياهم الإنسانية والاجتماعية ويؤدي إلى تحييد هذا الملف عن التجاذبات السياسية[111]، إلا أنه تراجع عن مطلبه ذاك بعد أن دخل الاقتراح نفسه في إطار تلك التجاذبات[112].

وقد عقد الحزب التقدمي مؤتمراً لدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين المدنية في لبنان في 2010/1/13، بهدف "تقريب وتوحيد وجهات النظر المتناقضة بين الأحزاب اللبنانية على حق الفلسطيني بالمعيشة الكريمة"، حضرته غالبية القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية. وأوصى المؤتمر بإخراج مسألة الحقوق المدنية للفلسطينيين من دائرة التجاذبات السياسية، والتعامل مع هذه القضية كواحدة من المسائل الوطنية، داعياً لتعديل قانوني التملك والعمل[113]، بما يعطي الفلسطينيين حقوقهم في هذين المجالين.

كما دعا حزب الله في الوثيقة السياسية التي أقرها في مؤتمره العام الثامن "السلطات اللبنانية المسؤولة إلى بناء العلاقات اللبنانية – الفلسطينية على أُسس صحيحة ومتينة وقانونية"، معتبراً أن نجاح هذه المهمة يتحقق من خلال "الحوار اللبناني – الفلسطيني المباشر [...] وإعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية... مع التمسك برفض التوطين"[114].

إعادة إعمار نهر البارد:

تمّ الاحتفال بوضع حجر الأساس لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في 2009/3/9، برعاية رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة ممثلاً بوزير الإعلام طارق متري، الذي جدد التزام الحكومة اللبنانية "بإعادة الإعمار والتنمية في مخيم نهر البارد والقرى المجاورة"[115].

ولكن أعمال إعادة الإعمار ما لبثت أن تعطلت، حيث شهد الموضوع سجالاً واسعاً بين الحكومة اللبنانية من جهة، وبين كتلة التغيير والإصلاح النيابية بزعامة ميشال عون من جهة أخرى، على خلفية عثور الشركة المكلفة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) برفع أنقاض المخيم على أعمدة أثرية في الجزء القديم من المخيم، في 2009/2/5. وقد أوصت المديرية العامة للآثار في ذلك الوقت بوقف العمل في الموقع، إلا أن الحكومة اللبنانية اتخذت قراراً "بطمر الآثار وفقاً للمعايير الدولية"[116]. مما دفع عون لتقديم طعن في قرار الحكومة إلى مجلس شورى الدولة، الذي قرر في 2009/7/18 وقف تنفيذ قرار الحكومة بطمر الآثار، وإيقاف العمل في الموقع لمدة شهرين، هي المدة التي حددها للطرفين لتقديم مطالعاتهما القانونية[117].

واقترح التيار الوطني الحر أن تستملك الدولة الأراضي في المخيم الجديد وتبدأ الإعمار فوقها، بينما تحول الآثار في المخيم القديم مركزاً سياحياً[118]. وأوضح التيار أن موقفه جاء من باب التزامه "بالدفاع عن حق اللبنانيين بالحفاظ على تاريخهم وتراثهم وثقافتهم المتمثلة بالآثار كما بغيرها من العناصر"، مؤكداً في الوقت ذاته على "التزام التيار الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني المدنية والاجتماعية"[119]. إلا أن مجلس شورى الدولة أصدر قراراً قضائياً بإلغاء الطعن المقدم من تكتل

التغيير والإصلاح، لعدم استيفاء الأدلة والبراهين اللازمة التي تثبت صحة وجود مدينة أثرية، وذلك بعد انقضاء المهلة الممنوحة للطرفين[120]؛ وبناء عليه، استؤنفت أعمال إعادة إعمار نهر البارد في 2009/10/26[121].

ب. لبنان و"إسرائيل":

شهدت سنة 2009 ارتفاعاً في حدة التصعيد الكلامي وتهديدات الحرب بين "إسرائيل" وحزب الله، حيث صدرت تهديدات عدة للبنان ولحزب الله على لسان المسؤولين السياسيين والعسكريين في "إسرائيل"، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس هيئة الأركان غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi.

ففي مرحلة مشاورات تشكيل الحكومة في لبنان، حذّر نتنياهو من دخول حزب الله إلى الحكومة الجديدة، مؤكداً أنه في حال تمّ ذلك، فإن "إسرائيل" ستحمل تلك الحكومة المسؤولية عن أي عملية إطلاق نار من جانب حزب الله، بكل ما ينطوي عليه ذلك من معان[122]. في حين أشار باراك إلى أن "إسرائيل" تراقب عن كثب تنامي قوة حزب الله، مهدداً بأنه "في حال تمّ الإخلال بالتوازن الدقيق فإننا سندرس اتخاذ خطوات"، مؤكداً أن "إسرائيل" لن تقبل بالفصل بين مسؤولية حزب الله ومسؤولية الحكومة اللبنانية[123]. كما هدد أشكنازي من أنه في حال قيام حزب الله بأي عملية انتقامية على اغتيال قائدها العسكري عماد مغنية، فإن ذلك سيحتم على "إسرائيل" الرد وبقوة[124].

وقد ردّ حزب الله على تلك التهديدات على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله، بقوله: "إن أي حرب سوف تقع سوف يُدمَّر فيها الجيش الاسرائيلي"، مع التنبيه إلى تغير "المعادلات التي كانت قائمة سابقاً"، حيث "باتت الضاحية الجنوبية مقابل تل أبيب، وليس بيروت مقابل تل أبيب"[125]. كما أكد أن المقاومة باتت قادرة على قصف أي مكان داخل "إسرائيل" ومواجهة جنودها بعشرات الآلاف من المقاومين وليس بالآلاف كما جرى في حرب 2006، وتعهد بمفاجآت جديدة في أي حرب تشنها "إسرائيل"[126].

ومن جهة أخرى، فقد استعرت شرارة الحرب الأمنية بين الطرفين، مع تلقي النشاط الاستخباري الإسرائيلي في لبنان عدة ضربات موجعة، بعد نجاح القوى الأمنية اللبنانية في كشف وتفكيك عدد من شبكات التجسس التي تعمل لصالح "إسرائيل" في لبنان، أبرزها شبكة العميد السابق في جهاز الأمن العام أديب العلم.

ويُضاف إلى ما تقدم نجاح حزب الله في الحصول على معلومات استخبارية مفصلة حول نشاطات الجيش الإسرائيلي وقيادة المنطقة الشمالية، وفق ما نشرته جريدة يديعوت أحرونوت

الإسرائيلية، في 2009/12/11، التي قالت إنها حصلت على نشرة داخلية سرية لحزب الله، "تُظهر إلى أي مدى نجحت استخبارات حزب الله في التغلغل داخل الجيش الإسرائيلي، وتثبت أن حزب الله لديه مصادر معلومات لا بأس بها"[127].

5. السعودية ودول الخليج:

حافظت السعودية على وقوفها مع ما بات يُعرف باسم دول الاعتدال، ورفضت المشاركة في القمة العربية الطارئة التي دعت إليها قطر لنصرة غزة. وقد علّق وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على تلك القمة بالقول: "كان يكفينا الانشقاق الفلسطيني، بدلاً من الانشقاق العربي، الذي يمر بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا"[128]. غير أن السعودية أعلنت عن تقديم دعم مقداره مليار دولار لإعادة الإعمار في قطاع غزة. واستمرت السعودية في كونها الداعم العربي الأكبر مالياً للسلطة الفلسطينية، حيث التزمت بتسديد المبالغ المترتبة عليها.

وقد رفضت السعودية على لسان الفيصل سحب المبادرة العربية، مؤكدة أنها "صالحة، ولكن الطرف الإسرائيلي يتقاعس ويماطل لأنه لا يريد السلام ويبحث عن كسب المزيد من الأراضي"، وأنها "مكّنت العرب من اختراق مؤيدي إسرائيل حول العالم"[129].

وفي المقابل، فقد رفضت السعودية تقديم أية تنازلات في موقفها تجاه "إسرائيل" نزولاً عند رغبة واشنطن، كما رفضت سياسة "الخطوة خطوة" التي تنتهجها واشنطن تجاه "إسرائيل". فعقب لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، حذر الفيصل من أن "الخطوات الأمنية المؤقتة (المطلوبة من السلطة الفلسطينية) ومبادرات حسن النية (المطلوبة من العرب) لن تأتي بالسلام". وأضاف أن المطلوب هو "نهج شامل يضع الخطوط الأساسية للحل منذ البداية، ويطلق فوراً المفاوضات حول قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، المياه، اللاجئين والأمن)"[130].

وفيما يتصل بالموقف من المصالحة الفلسطينية، فقد أكدت السعودية دعوتها لتحقيق هذه المصالحة. وفي هذا السياق، حذر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز من أن قضية فلسطين توشك أن تدخل نفقاً مظلماً لا خروج لها منه بسبب الانشقاق الفلسطيني، داعياً الفصائل الفلسطينية إلى نبذ الخلافات والصراعات. وأكد أن ما يحدث في فلسطين صراع مروّع بين الأشقاء، مشيراً إلى أن "العدو المتكبر المجرم لم يستطع عبر سنوات طويلة من العدوان المستمر أن يلحق من الأذى بالقضية الفلسطينية ما ألحقه الفلسطينيون أنفسهم بقضيتهم من أذى في أشهر قليلة"[131].

شهدت سنة 2009 مواقف قطرية متقدمة على صعيد القضية الفلسطينية، حيث كانت الدوحة هي من سارعت للدعوة إلى قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي غلى قطاع غزة أواخر سنة 2008 ومطلع سنة 2009، أطلقت عليها اسم "قمة غزة الطارئة". وأعلنت في القمة إسهامها بمبلغ

250 مليون دولار لإعادة إعمار القطاع[132]. كما أعلنت قطر تجميد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، وقررت إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي لديها[133].

وفي ملف المصالحة الفلسطينية، جدد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني دعم بلاده للوحدة الوطنية الفلسطينية، داعياً في الوقت نفسه إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني لتغليب مصلحة طرف دون آخر، ومؤكداً أن عدم اعتراف دول كثيرة بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية (التي جرت سنة 2006)، ومعاقبة شعبها بالحصار، قد أفقد دولاً كثيرة مصداقيتها عند حديثها عن الديموقراطية[134]. كما انتقد رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني مواقف بعض الدول العربية التي قال إنها اجتهدت في تأجيج الخلاف الفلسطيني، خاصة بعد حصول حركة حماس على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، داعياً إلى عدم "الانحياز لطرف فلسطيني على حساب آخر"[135].

ومن جهة أخرى، فقد شهدت أبو ظبي اجتماعاً لتسع دول عربية في 2009/2/3، أطلقت تحركاً لتشكيل توافق عربي يضع حداً للتدخلات "غير العربية"، ويدعم مبادرة السلام العربية والسلطة الفلسطينية. وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بعيد انتهاء الاجتماع: "نجتمع لأننا نريد أن ندعم الوحدة العربية وحشد التأييد لمبادرة السلام العربية، ولإعطاء مزيد من الدعم للسلطة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس"[136]. وتواصلت المساعدات الإماراتية المالية للفلسطينيين، حيث حوّلت الإمارات في 2009/11/22 مساعدة قدرها 100 مليون يورو (حوالي 149.2 مليون دولار) إلى حساب خزينة السلطة الفلسطينية[137]. كما قدمت في نهاية السنة منحة مالية قدرها 2.5 مليون دولار لدعم ميزانية وكالة الأونروا[138]. بالإضافة إلى قوافل المساعدات الإنسانية الموجهة إلى قطاع غزة، والتي تواصلت على مدار العام.

أما الكويت فقد استضافت القمة العربية الاقتصادية في 2009/1/19، وكان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على رأس جدول أعمالها. وقد أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال القمة على أهمية توحيد الصف واتفاق الكلمة وإزالة الفرقة بين الفلسطينيين، داعياً كل القيادات الفلسطينية إلى الوحدة والتكاتف والتعاون. كما أعلن تبرع بلاده بـ 34 مليون دولار لتمويل وكالة الأونروا[139]. وأعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح عن تبرع بلاده بمبلغ 200 مليون دولار للسلطة الفلسطينية للسنوات الخمسة المقبلة، وذلك خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي انعقد في شرم الشيخ في 2009/3/2[140].

وفي البحرين، استقبل العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة خالد مشعل مرتين في غضون عام؛ حيث استقبل مشعل وبرفقته رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة د. أحمد بحر في 2009/3/16، وأكد على ضرورة تجاوز الخلافات الداخلية الفلسطينية وتحقيق المصالحة الوطنية، داعياً لرفع الحصار عن قطاع غزة، وإعادة إعماره[141]. واستقبله مجدداً في 2010/1/5، في

إطار جولة عربية كان يقوم بها مشعل[142]. ومن جهة أخرى، فقد أقرّ مجلس النواب البحريني في 2009/10/27 مشروع قانون يحظر كافة أشكال التعامل مع "إسرائيل"[143].

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

على مدى عقود من الزمن والمحاولات الإسرائيلية لاختراق النظام العربي الرسمي والشعبي لم تنقطع، فالتطبيع بالنسبة لـ"إسرائيل" مسألة استراتيجية، تتعلق باستمرارية وجودها في المنطقة العربية. وقد نجحت "إسرائيل" منذ قيام كيانها في إقامة علاقات سياسية سرية مع بعض الزعماء العرب، فيما اخترقت جدار الرفض العربي بتطبيع رسمي عربي عبر اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن. كما أصبحت فرص التطبيع أكثر وأوسع بعد دخول "إسرائيل" في مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو، فأقامت علاقات علنية مع عدد من الدول العربية.

وعلى الرغم من العدوان الإسرائيلي في شتاء 2009/2008، والذي ذهب ضحيته آلاف الفلسطينيين، بالإضافة إلى التدمير الواسع الذي وقع في قطاع غزة، إلا أن بعض الدول العربية استمرت في تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، على الرغم من الرفض الشعبي الواسع لهذه العلاقات.

1. مصر:

استمرت قضية الغاز المصري المصدَّر لـ"إسرائيل" في التفاعل بين مختلف الأوساط المصرية، على اعتبار أنها أحد أهم أوجه التطبيع مع "إسرائيل". فقد قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر برئاسة المستشار إبراهيم الصغير في 2009/2/2 بإلغاء حكم مجلس الدولة القاضي بإلغاء قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز لـ"إسرائيل"، وقررت المحكمة الإدارية استمرار تصدير الغاز. وفي هذا الإطار كشفت جريدة هآرتس الإسرائيلية أن شركة إي إم جي East Mediterranean Gas (EMG) المصرية الإسرائيلية قد وقّعت في شهر تموز/ يوليو 2009 عقداً جديداً لتصدير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي لـ"إسرائيل" لمدة 17 عاماً، مع إعطاء الحق للطرف الإسرائيلي بتمديدها لمدة خمسة أعوام إضافية. وقد بررت وزارة البترول المصرية هذا الأمر على اعتبار أن هذا الاتفاق هو اتفاق تجاري بين الشركة وشركائها الإسرائيليين.

وأوضحت هآرتس أن شركة إي إم جي المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلى يوسى ميمان Yossi Meiman بالشراكة مع الحكومة المصرية، اتفقت مع شركة دوراد Dorad Energy Ltd الإسرائيلية العاملة فى مجال توليد الكهرباء على توريد 12.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، فى صفقة جديدة تتراوح قيمتها بين 2.1 و2.5 مليار دولار.

وفي إطار الاتفاق الثنائي بين الشركتين تلتزم إي إم جي بتسليم 750 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً لشركة دوراد، وتحصل في المقابل على مبلغ يتراوح بين 125-150 مليون دولار سنوياً. كما كشفت جريدة كالكاليست Calcalist الاقتصادية العبرية، عن قيمة العقود التي أبرمتها شركة إي إم جي المصرية مع شركات إسرائيلية لتزويدها بالغاز الطبيعي المصري، والتي تصل إلى عشرة مليارات دولار أمريكي. وقد أشار خبير شؤون الطاقة ليئور جوتمان Lior Gutman إلى أن المبلغ يتضمن العقود التي أبرمتها الشركات الإسرائيلية مؤخراً مع شركة إي إم جي، وبلغ إجمالي العقود التي وقعتها الشركة المصرية مع شركات إسرائيلية ثمانية عقود مع ثماني جهات في "إسرائيل"، وهي: شركات الكهرباء الإسرائيلية، ومصانع نيشر ودوراد وأشدود للطاقة، ورامات هنيجف لتوليد الطاقة الكهربائية، وسولاد للطاقة، وحيفا للكيماويات، ومصنع مكتاشيم[144].

وأظهرت البيانات الرسمية التي نشرتها جريدة المصري اليوم، في أيلول/ سبتمبر 2009، حول سعر الغاز المصري المصدَّر لـ"إسرائيل" في سنتي 2008-2009، أن هيئة البترول صدّرت 30 مليار قدم مكعب من الغاز، عبر خط الغاز البحري، إلى "إسرائيل"، محققة من خلاله عائدات تقدر بنحو 90 مليون دولار، بمتوسط 2.97 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (btu). وبحسب الجريدة فإنّ سعر بيع الغاز لـ"إسرائيل" يقل عن سعر بيعه في السوق المحلية بثلاثة سنتات للصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، التي تحصل على الغاز بثلاثة دولارات[145].

وفي سياق الحديث عن المردود الاقتصادي من هذه الصفقة للكيان الإسرائيلي، قالت شركة "كهرباء إسرائيل" Israel Electric Corporation (IEC) إن إمدادات الغاز المصري ستمكن الشركة من تحقيق هدفها لإنتاج 40% من الكهرباء في "إسرائيل" من الغاز الطبيعي[146]، وهو ما يعود بالفائدة للكيان الإسرائيلي.

كما شهدت سنة 2009 تطوراً ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين مصر و"إسرائيل"، حيث ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية من مصر من 132.4 مليون دولار أمريكي في سنة 2008 إلى 270.9 مليون دولار خلال سنة 2009، بينما انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بنسبة 3.6%، حيث بلغت خلال سنة 2008 ما قيمته 139 مليون دولار بينما وصلت خلال سنة 2009 إلى 134 مليون دولار، وبذلك، فإن التبادل التجاري المصري الإسرائيلي سجل ارتفاعاً بنسبة 49%[147].

لم تقتصر مجالات التطبيع على المستوى الاقتصادي، فالكيان الإسرائيلي الذي عجز عن اختراق الساحة الثقافية طوال فترة العقود الثلاثة المنصرمة من اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل"، استطاع استغلال محاولات وزير الثقافة المصري فاروق حسني تسويق نفسه للفوز بمنصب

مدير عام منظمة اليونسكو، فوجهت له انتقادات شديدة عن تصريح سابق له قال فيه إنه مستعد لحرق كتب إسرائيلية إن وجدت في مكتبة الإسكندرية. وأمام متطلبات الفوز بالمنصب والحملة الإسرائيلية التي واجهها حسني، اضطر إلى التعبير عن "أسفه" عن التصريح السابق، بل قامت وزارة الثقافة المصرية بعد ذلك بالإعلان عن نية مصر التعاقد مع إحدى دور النشر الأوروبية لترجمة مؤلفات للكاتبين الإسرائيليين عاموس عوز Amos Oz وديفيد جروسمان David Grossman إلى العربية[148].

وكذلك قامت هالة مصطفى، رئيسة تحرير مجلة الديموقراطية التي يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، باستضافة السفير الإسرائيلي في مصر، وهو ما أثار جدلاً واسعاً في الوسط الصحفي في مصر. وقد دافعت هالة عن نفسها قائلة إنه لا يوجد في لائحة الأهرام ما يمنع استقبال أي دبلوماسي، كما كشفت أن استقبالها للسفير الإسرائيلي بالأهرام لم يكن سابقة، حيث استقبل عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة السفير الإسرائيلي السابق بحضور إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة السابق[149].

2. الأردن:

تحت ذريعة التخفيف عن فلسطينيي 48 وتذليل كافة الصعوبات والعراقيل التي قد تعطل تأديتهم للفرائض الدينية في مواسم الحج والعمرة، برر وزير الداخلية الأردني نايف القاضي إعفاء حَمَلَة الجنسية الإسرائيلية من شرط الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأردنية عبر السفارة الأردنية في تل أبيب؛ مع العلم أن الأردن يفرض على مواطني عدد من الدول العربية كالسودان ومصر والمغرب وغيرها الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأردنية. وفي المقابل استمرت السلطات الإسرائيلية في طلب الحصول على تأشيرة الدخول على حملة الجنسية الأردنية[150]. وفي وقت لاحق نفى رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي هذا الأمر وصرح قائلاً إنه "يطلب من حاملي الجنسية الإسرائيلية الحصول على تصريح لدخول الأردن، مثلما يطلب الجانب الإسرائيلي من حاملي الجنسية الأردنية الحصول على تصريح". وكانت الأحزاب والنقابات الأردنية قد شنت حملة ضدّ قرار الإعفاء، وعدّته "غلواً في التطبيع مع العدو"[151].

وأشار تقرير نشرته الجزيرة.نت إلى أن السفير الإسرائيلي في عمّان يعقوب روزين Yaakov Rosen نظم حفل عشاء حضره عدد من رجال الأعمال والإعلام الأردنيين. ورأى رئيس لجنة حماية الوطن ومجابهة التطبيع حمزة منصور أن المؤيدين للتطبيع مع "إسرائيل" هم "حفنة من المرتزقة والنفعيين الباحثين عن دور"، وعن موقف الجهات الرسمية الأردنية، قال منصور إن هذه الجهات "تبحث عن ثمن لدى واشنطن عبر حفنة من التجار والمرتزقة".

غير أن طارق الحميدي، وهو ناشط في مجال التطبيع مع "إسرائيل" وأحد حضور الحفل، رفض الحديث عن أن المطبعين "قلة". وقال "أنا بنفسي أعرف العشرات من الأردنيين الذين يشاركون في دورات تقام على مدار العام في إسرائيل"، والتي تصل إلى "12 دورة سنوياً في مجالات المياه والبيئة وغيرها، ويشارك في كل واحدة من عشرين إلى 25 أردنياً"[152].

وفي 2009/9/8 قام وفد مؤلف من 12 صحفياً أردنياً يمثلون مختلف مؤسسات الإعلام الرسمية والخاصة بزيارة رسمية لمدينة القدس، وهي الأولى من نوعها، وذلك بغرض الاطلاع على جهود رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وذلك حسب ما أفاد به المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية نبيل الشريف. وقد هددت لجنة مقاومة التطبيع المنبثقة عن النقابات المهنية في الأردن بإدراج أسماء أعضاء الوفد الصحفي الذي قام بالزيارة، على القوائم السوداء بتهمة التطبيع مع "إسرائيل"[153]، فيما رأى نقيب الصحفيين عبد الوهاب زغيلات أن أي زيارة للصحفيين الأردنيين لفلسطين المحتلة لا تدخل في نطاق التطبيع. وبيّن أن ما قام به الصحفيون عمل رسمي ومهني للتأكيد على عروبة القدس وتوضيح الدور الهاشمي والأردني في إعمار المقدسات الإسلامية في القدس والمحافظة عليها[154].

وعلى الصعيد الاقتصادي استمرت حركة التبادل التجاري بين الكيان الإسرائيلي والأردن خلال سنة 2009، وقد تراجعت قيمة التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" بنسبة 23.6%، أي ما يعادل 93.2 مليون دولار أمريكي. وفي تقرير لوزارة الزراعة الأردنية كشف وزير الزراعة سعيد المصري أن الأردن استورد من "إسرائيل" خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من سنة 2009، نحو ثلاثة آلاف طن من الخضار والفواكه، إلى جانب كميات متفاوتة لنحو ستين صنفاً من المنتجات الزراعة الأخرى[155].

وفي بلاغ عممته دائرة الجمارك الأردنية في كانون الثاني/ يناير 2010، أنه بموجب البروتوكول الملحق باتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن و"إسرائيل"، الذي دخل مرحلته السادسة في 2010/1/1، فقد تمّ إعفاء وتخفيض جمارك دفعة جديدة من الأصناف والمواد ذات المنشأ الإسرائيلي. وأرفقت دائرة الجمارك أصناف يشملها القرار وصلت إلى 2,500 سلعة مدرجة ومعفاة من الرسوم والضرائب.

كما خفضت دائرة الجمارك الأردنية الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى عن عدد من الأصناف والمواد ذات المنشأ الإسرائيلي، عند تصديرها مباشرة إلى الأردن بواقع 50%[156].

وعلى المستوى الأمني أجرت القوات العسكرية الأردنية والإسرائيلية تدريبات عسكرية لمواجهة الزلازل، وقد شارك فيها سريتان إلى ثلاث سرايا من كل جانب[157].

3. دول عربية أخرى:

قام الملياردير الإسرائيلي ليف ليفايف Lev Leviev بافتتاح أربعة متاجر متخصصة في بيع الألبسة الفاخرة في إمارة دبي، مما أثار ردود فعل غاضبة، خصوصاً أن رجل الأعمال المذكور هو من أكبر الداعمين للمستوطنين في الضفة الغربية. وأكدت التقارير أن ليفايف قام من ناحيته بتوقيع عقد مع شركة فرنسية متخصصة في هذا المجال، والتي قامت بدورها بتوقيع عقد مع أحد رجال الأعمال الإماراتيين. ورأت التقارير أن افتتاح المتاجر الأربعة هو المرحلة الأولى من افتتاح المتاجر في أكبر المجمعات التجارية في دبي وأفخرها[158]. وفي السياق نفسه نشرت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في عددها الصادر في 2009/2/23 خبراً أشارت فيه إلى أن عدداً من حملة الجوازات السفر الإسرائيلية يدخلون إلى إمارة دبي، وأن من بين الذين يقومون بزيارة الإمارة رجال أعمال وتجار ألماس ومواد غذائية وغيرهم. في المقابل رفضت السلطات الإماراتية منح لاعبة التنس الإسرائيلية شاهار بير Shahar Pe'er تأشيرة الدخول للمشاركة في بطولة دبي للتنس، والتي أقيمت في شباط/ فبراير 2009، وقد أحال بعض المراقبين أن سبب هذا المنع يعود إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة التي سبقت انعقاد البطولة[159].

ومن جهة أخرى شاركت "إسرائيل" بمندوبين في اجتماع الوكالة الدولية الطاقة المتجددة الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 في إمارة أبو ظبي. وقد أعادت وزارة الخارجية الإماراتية مسؤولية المشاركة الإسرائيلية إلى المنظمة الدولية التي تشرف على الاجتماع، وأضافت أن الدور الإماراتي انحصر في استضافة الاجتماعات، من دون مسؤولية عن حضور الدول. كما أكدت الإمارات أن مثل هذه المشاركة الإسرائيلية لا تعني تغييراً في سياستها مع تل أبيب، أو مؤشراً على تطبيع مع الدولة العبرية[160].

من جهة أخرى، أقدم العراق على إلغاء شرط مقاطعة "إسرائيل" للمشاركين في معرض بغداد، وكان الاتحاد الأوروبي قد اشترط إلغاء هذا الشرط، حتى تتمّ مشاركة الدول الأوروبية في المعرض[161]. وقد أكد النائب العراقي نور الدين الحيالي أن الإسرائيليين موجودون في جميع مناطق، وأن الهدف من ذلك هو تقسيم العراق وفق المخططات الموضوعة سابقاً. كما أشارت جريدة يديعوت أحرونوت إلى أن العراق عقد صفقة مع الولايات المتحدة يتم بموجبها تزويده بمعدات عسكرية حديثة إسرائيلية الصنع، وأوضحت الجريدة أن الصفقة التي تمّ توقيعها تبلغ قيمتها 49 مليون دولار، وتضم أبراج مراقبة وأجهزة استشعار وكاميرات مراقبة، وأنها تأتي في إطار اتفاقيات التعاون العسكري الإسرائيلي – الأمريكي[162].

أما في البحرين فقد أقرّ مجلس النواب البحريني في 2009/10/27، قانوناً لتجريم وحظر التعامل مع "إسرائيل". فيما تحفظت الحكومة البحرينية على هذا القانون، وقال وكيل وزارة الخارجية

للشؤون الإقليمية حمد العامر إن القانون يعدّ "تدخلاً من السلطة التشريعية في اختصاصات السلطة التنفيذية لجهة رسم السياسات والشؤون الخارجية المنوطة بوزارة الخارجية".

وفي تفاصيل القانون، وافق مجلس النواب البحريني على أن:

> يعاقب كل من يخالف أحكام مشروع قانون حظر التعامل مع إسرائيل بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات، ويجوز مع هذه العقوبة الحكم بالغرامة التي لا تتجاوز عشرة آلاف دينار بحريني [أي ما يعادل 26.6 ألف دولار]. وإذا وقعت الجريمة من شخص اعتباري، يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل مسؤول عن ارتكاب الجريمة أو شريك فيها ينتمي إلى ذلك الشخص[163].

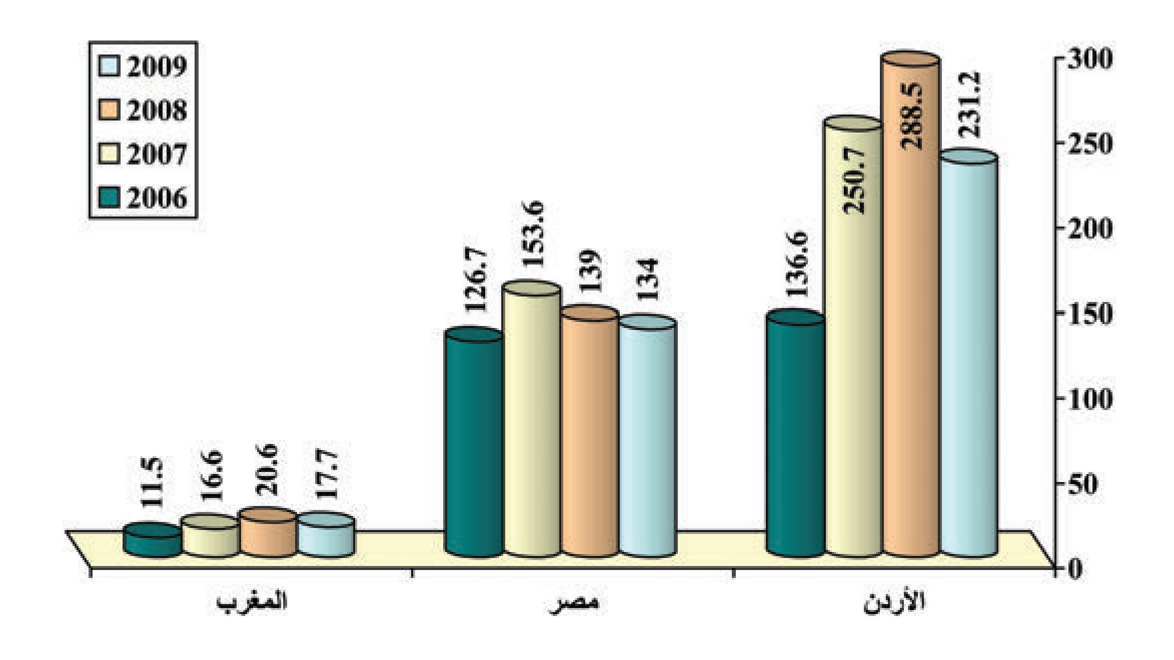
وفي المغرب شارك حوالي 200 يهودي مغربي بينهم إسرائيليون، في لقاء دولي ضخم لليهود من أصول فاسية. وذكرت جريدة "الجريدة الأولى" المغربية أن هذا اللقاء الذي عقد تحت شعار "يهود فاس في فاس" يهدف إلى إطلاع الأجيال اليهودية على التراث اليهودي في المدينة[164].

وعلى ما يبدو فأن بعض المحاولات الإسرائيلية للالتفاف على القوانين، التي تمنعها من التعامل مع الدول العربية والتطبيع معها، قد نجحت، وهو ما أكده ديفيد ارتسي David Artsy، نائب المدير العام للصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية، والذي شغل قبل ذلك منصب رئيس معهد التصدير الإسرائيلي، ففي مقابلة له مع موقع جريدة يديعوت أحرونوت قال "لا أعتقد أنه يوجد على أرض الواقع شيء اسمه مقاطعة لإسرائيل". كما أكد وجود تصدير إسرائيلي إلى كل مكان، ما عدا دول يحظر على الإسرائيليين أيضاً المتاجرة معها، هي: إيران وسورية ولبنان. وذكر أنه قام بزيارة العديد من الدول العربية ومنها الخليج، وليس من السهل معرفة حجم المبالغة في كلامه، غير أن قدرة "إسرائيل" على الاختراق الاقتصادي ظلت ضئيلة ومحدودة في العالم العربي[165].

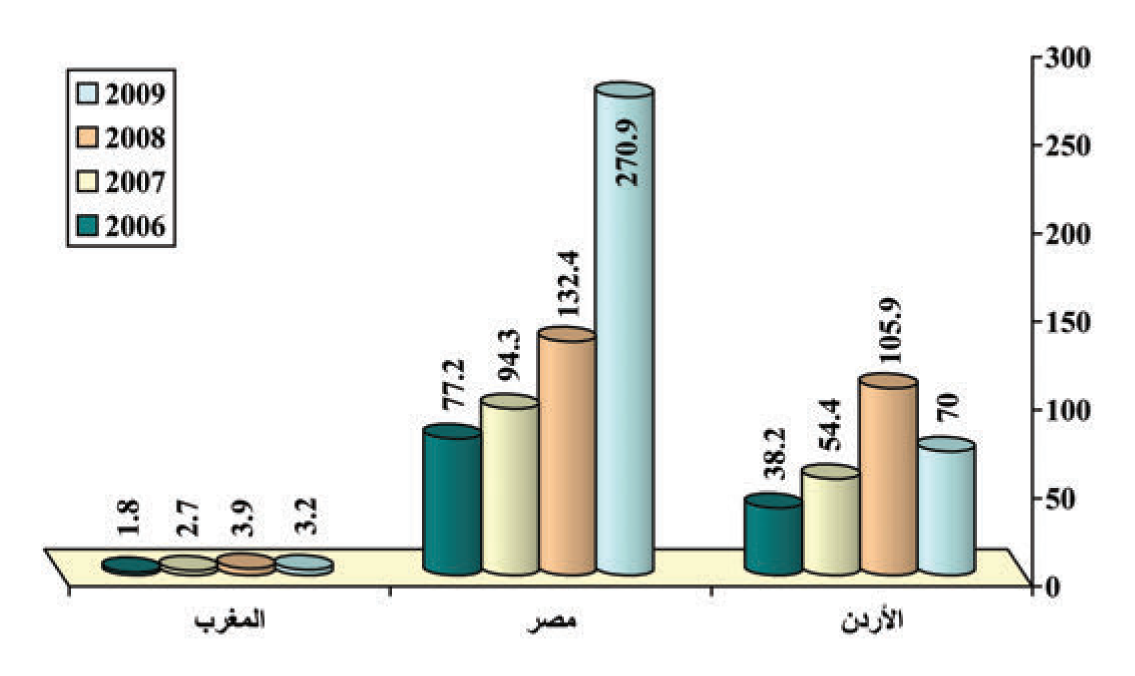
جدول 3/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2006-2009 (بالمليون دولار)[166]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2009	2008	2007	2006	2009	2008	2007	2006
الأردن	231.2	288.5	250.7	136.6	70	105.9	54.4	38.2
مصر	134	139	153.6	126.7	270.9	132.4	94.3	77.2
المغرب	17.7	20.6	16.6	11.5	3.2	3.9	2.7	1.8

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2006-2009 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2006-2009 (بالمليون دولار)



رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

شهدت بداية سنة 2009 تصاعداً جماهيرياً عربياً في التضامن مع الشعب الفلسطيني في إثر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرت الفعاليات العربية الشعبية التضامنية على مدار سنة 2009. كما شكل الصمود النوعي للمقاومة الفلسطينية في القطاع عاملاً محفزاً لتحرك الشارع العربي ضدّ الصمت الرسمي لما حدث في قطاع غزة. وقد أظهر موقف الشارع العربي من القضية الفلسطينية الفجوة العميقة بين أداء النظام العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية ورغبات الشارع العربي، الذي أبدى استعداداً واضحاً لنصرة الشعب الفلسطيني بشكلٍ مباشر، وهو ما أحرج العديد من الأنظمة العربية التي خشيت من تطور التحرك الشعبي بما يهدد استقرارها؛ فواجهت أكثر من مرة التحركات الشعبية المؤيدة للشعب الفلسطيني بالمنع والاعتقال.

لقد أثبت تحرك الشارع العربي، عبر مظاهراته وفعالياته المختلفة في أثناء العدوان الإسرائيلي، مدى ارتباطه بالقضية الفلسطينية، كما شكلت هذه المظاهرات استفتاءً عربياً شعبياً تجاه المقاومة الفلسطينية، والذي أتى مؤيداً وداعماً لحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها. ففي مصر عمّت المظاهرات الشعبية المحافظات المصرية كافة، واتهم المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف النظام العربي بالتواطؤ مع "إسرائيل" وأمريكا، وطالب بفتح معبر رفح "لإدخال السلاح إلى الفلسطينيين"، ولإدخال كل المعونات الإنسانية؛ كما طالب "بقطع العلاقات مع العدو الصهيوني، وقطع الغاز والنفط عنه"[167].

ومن جهة أخرى هددت "الحملة الشعبية لوقف تصدير الغاز الطبيعي المصري"، الحكومة المصرية في حال عدم تنفيذ قرار محكمة القضاء الإداري القاضي بوقف تصدير الغاز لـ"إسرائيل"، بالعودة "لزمن الفدائيين في فترة الاحتلال لينتزعوا حقوقهم بأنفسهم"[168]. كما اتهم نواب مصريون معارضون الحكومة المصرية بالتواطؤ مع "إسرائيل"، وقال النواب خلال مؤتمر صحفي عقدوه بعد منعهم من دخول قطاع غزة، إن النظام المصري "يتواطأ مع إسرائيل لتجويع ومحاصرة وقتل الشعب الفلسطيني، وعزف أوبريت كامل من الغش والزيف بشأن دخول المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة"[169]. كما استنكرت المعارضة المصرية موافقة الحكومة على إقامة سباق إسرائيلي للدراجات النارية، وفتح معبر رفح لمدة تسعة أيام أمام المتسابقين[170].

وفيما يخص تقرير جولدستون دعت نقابة المحامين المصريين إلى عقد محاكمة شعبية للرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقرها وسط القاهرة، وذلك على خلفية مواقفه تجاه القضية الفلسطينية، وبخاصة تأجيل مناقشة تقرير جولدستون[171]. كما تقدم نواب إسلاميون ومستقلون باستجوابات إلى البرلمان المصري للمطالبة بوقف تشييد الجدار الفولاذي على الحدود المصرية مع

قطاع غزة، وقال الأمين العام للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين محمد البلتاجي "إن بناء الجدار الفولاذي أولوية أمريكية وصهيونية، ولا يمكن القبول بتسويقه على أنه أولوية للشعب المصري". وقال أيضاً إن وجود الأنفاق في حدّ ذاته جريمة تتحمل مسؤوليتها الحكومة المصرية، لأنها أرغمت 1.5 مليون فلسطيني على أن تصبح وسيلتهم الوحيدة لجلب حاجاتهم الأساسية هو تهريبها عبر الأنفاق، بعدما أغلقت الحكومة المصرية معبر رفح[172].

أما في الأردن فقد عمت المظاهرات الشعبية شوارع المدن الأردنية، حيث شارك فيها مئات الآلاف منددين بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما نظم الملتقى الوطني للنقابات المهنية وأحزاب المعارضة مهرجاناً مركزياً شارك فيه نحو 100 ألف شخص. وقال رئيس مجلس النقباء نقيب المهندسين الزراعيين عبد الهادي الفلاحات، في كلمة له بالمهرجان، إن الأردنيين يتضامنون مع غزة "لأنها تدفع ثمن الحرية الآن، رغم أنها تحرق بالعدوان الصهيوني الحاقد، ولأنها تدافع عن الأمة، وعن عمّان والقاهرة وعن كل المدن العربية". وشدد الفلاحات على ضرورة إلغاء اتفاقيات وادي عربة وأوسلو وكامب ديفيد مع "إسرائيل"[173]. كذلك نظمت النقابات المهنية الأردنية حملة لإعمار غزة باسم "سنعيدها أجمل وأقوى"، ودعت اللجنة المؤسسات والشركات والمواطنين والنقابيين والمهندسين للتبرع من خلال الاكتتاب في أسهم الإعمار الذهبية بقيمة 100 دينار أردني والفضية بقيمة 50 ديناراً للسهم الواحد[174].

ومن اللافت للنظر حجم التحرك الذي شهدته الكويت، حيث شارك الآلاف في مظاهرات غاضبة تضامناً مع قطاع غزة، وهتف المتظاهرون تأييداً للمقاومة الفلسطينية، ومنددين بالصمت العربي والدولي[175]. كما نظمت لجنة فلسطين الخيرية حملة لجمع التبرعات تحت شعار "غزة... نحن معكم"، كما سيرت اللجنة بالتعاون مع عدد من جمعيات المجتمع المدني قوافل إغاثة طبية وإنسانية لسكان القطاع[176]. وقبل اليوم الذي انتهى فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نظمت اللجنة الكويتية لنصرة غزة مهرجاناً تضامنياً، أقيم خلاله مزادٌ على كوفية رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة المقالة إسماعيل هنية، والتي بيعت بمبلغ 100 ألف دينار كويتي (أي ما يعادل 345 ألف دولار)[177]. وفي سياق قمة الكويت الاقتصادية التي عقدت في 2009/1/19، دعا 21 نائباً كويتياً الشعب الكويتي إلى التعبير عن رفضهم لمشاركة الرئيس محمود عباس في القمة، على اعتبار أنه شخص غير مرغوب فيه، وقال النواب إن عباس صاحب مواقف سلبية ومتخاذلة في مواجهة حرب العدو الصهيوني على الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، وإنه ذو مواقف صريحة في تقييد عمليات المقاومة المشروعة ضدّ المحتل[178].

وكذلك شهدت العاصمة المغربية الرباط في 2009/1/4، مسيرة وصفت بالمليونية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، شاركت فيها مختلف الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والنسائية، وحيا المتظاهرون المقاومة الفلسطينية[179].

وفي 2009/2/14 عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع منظمات حقوقية فلسطينية ودولية مؤتمراً حول "جرائم الحرب والإبادة الإسرائيلية"، واختتم المؤتمر أعماله في 2009/2/15 بالدعوة لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وفتح معابر القطاع، وتسهيل عبور الأشخاص والمواد والهيئات والمنظمات المهتمة بجمع الأدلة الجنائية، إلى غزة، ضماناً لتوثيق شامل لجرائم الحرب الإسرائيلية يمهد لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين[180].

وفي السعودية أصدرت مجموعة من العلماء والمشايخ والدعاة في مكة المكرمة، بياناً أكدوا فيه على شرعية المقاومة المسلحة، كما أكدوا على وجوب نصرة المقاومين بالمال والسلاح والدعاء. ودعا البيان الحكومات العربية والإسلامية إلى "المسارعة في دعم الحكومة الفلسطينية الشرعية المنتخبة في غزة بكافة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، وبذل كل الجهود الكفيلة برفع الظلم والعدوان عنهم". كما دعا العلماء الحكومة المصرية أن تستشعر مسؤوليتها وتبادر إلى فتح معبر رفح أمام كافة الاحتياجات وبشكل دائم[181].

وفي مبادرة رسمية انطلقت حملة خادم الحرمين لإغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد لاقت الحملة تجاوباً شعبياً كبيراً من رجال الأعمال، والتجار، وأصحاب المصانع، والمحال التجارية؛ حيث تمكنت الحملة من جمع نحو 55 مليون دولار أمريكي[182].

وفي لبنان عمت المظاهرات غالبية المدن اللبنانية نصرة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تنقلت التجمعات الاحتجاجية من أمام السفارة المصرية إلى محيط السفارة الأمريكية. كما نظمت الجماعة الإسلامية بالإضافة إلى عدد من القوى والفعاليات الإسلامية والوطنية اللبنانية عدداً من النشاطات التضامنية مع قطاع غزة، جمع خلالها التبرعات النقدية والعينية، كذلك كان الحال في جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث لم تتوقف الأنشطة المتضامنة في المخيمات طوال فترة العدوان. كما نظم حزب الله تجمعاً احتفالياً في بلدة قانا، تحت شعار "العزة لغزة" بمشاركة عدد كبير من القوى الوطنية والإسلامية اللبنانية والفلسطينية. وفي كلمة له خلال الاحتفال قال عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله "عندما تسقط أهداف الحرب، ويقف جيش العدو على أبواب المدن والمخيمات والقرى، ولا يجرؤ على دخولها ويضطر إلى التراجع، عند ذلك نستطيع أن نعلن بالفم الملآن أننا أمام انتصار جديد وأمام فجر جديد، وأمام هزيمة جديدة لهذا العدو"[183].

كما كانت العاصمة السورية دمشق من بين الدول التي شهدت مظاهرات ضخمة تضامناً مع الشعب الفلسطيني في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بمشاركة فعاليات سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية وطلابية ونسائية وأهلية، انتقد المتظاهرون خلالها مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة لـ"إسرائيل" وعجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن[184].

وفي السودان لم تنقطع المظاهرات والتحركات الشعبية على طوال فترة الحرب، ففي 2009/1/8 شهدت العاصمة السودانية الخرطوم مسيرة مليونية، دعا خلالها رئيس البرلمان السوداني أحمد إبراهيم الطاهر المشاركين في المسيرة إلى الاستعداد لأيام شبهها بما تتعرض له غزة، كما دعا رئيس الهيئة الشعبية لمناصرة غزة فتحي خليل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى الاستقالة. وخصص أئمة المساجد خطبة الجمعة الأولى من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لدعم الشعب الفلسطيني، ووجه الخطباء دعوتهم للشعب السوداني لتقديم الدعم العيني لأهل القطاع. وعلى الصعيد ذاته، أعلن اتحاد أطباء السودان حالة الاستنفار في صفوفه لجمع التبرعات، وقام الاتحاد بتسيير قافلة طبية قدرت بأكثر من مليون دولار، وقد شارك فيها جراحون واختصاصيو تخدير وعدد من الكوادر الطبية المساعدة[185]. وفي السياق ذاته استمرت الحملة الشعبية السودانية لمناصرة غزة في تسيير قوافلها المحملة بالمعدات الطبية والأدوية ووحدات الدم، التي جمعتها من أبناء الشعب السوداني إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة[186].

وفي اليمن، اقتحم متظاهرون غاضبون مقر القنصلية المصرية، ورفعوا العلم الفلسطيني فوق المبنى، احتجاجاً على إغلاق معبر رفح[187]. كما تفاعل الشارع اليمني مع دعوات التبرع التي شهدتها مساجد العاصمة صنعاء وبعض المدن الكبيرة، مما عكس حجم التعاطف اليمني مع الشعب الفلسطيني، حيث قدرت قيمة التبرعات التي تمّ جمعها بشكل عفوي في المساجد الكبيرة بمئات الملايين من الريالات اليمنية، ومن هذه المشاهد الشعبية اللافتة للنظر، قيام بعض اليمنيين بالتبرع بسياراتهم ومنازلهم، إضافة إلى تبرع البعض بمصوغات ذهبية[188]. كما دعا الشيخ عبد المجيد الزنداني إلى فتح معسكرات لتدريب المتطوعين لقتال "إسرائيل"، إذ قال في إحدى خطب الجمعة "لو فتحت معسكرات التطوع في بلاد العرب ودخل ملايين الشباب للتدريب، ستقول أمريكا لإسرائيل ارجعي"[189]. ومن جهة أخرى طالب ستون نائباً في البرلمان اليمني بعدم استقبال أو التعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، متهمين إياه بعدم دعم المقاومة[190].

وشهدت العاصمة الموريتانية مواجهات عنيفة بين آلاف المتظاهرين ورجال الشرطة، الذين حاولوا تأمين مبنى السفارة الإسرائيلية، حيث قام المتظاهرون بتحطيم واجهة السفارة. وطالب المتظاهرون بطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط، وبإغلاق السفارة واستدعاء السفير الموريتاني من تل أبيب. ونظّم حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني مهرجاناً احتفالياً تعبيراً عن فرحتهم بصمود قطاع غزة. كذلك نظمت الرباط الموريتاني لمقاومة الاختراق الصهيوني حفل عشاء جمعت خلاله تبرعات مالية وعينية لأهالي قطاع غزة[191].

وفي دول الخليج، قامت مسيرات حاشدة تنديداً بالعدوان. حيث شهدت العاصمة البحرينية، ولعدة أيام، تظاهرات شارك فيها الآلاف[192]. كذلك خرج الآلاف من المواطنين والمقيمين في قطر في مسيرة تضامن وتأييد للفلسطينيين في غزة. وشارك الآلاف من أبناء الجالية الفلسطينية والعربية في الإمارات في تجمعين؛ الأول بمقر السفارة الفلسطينية في أبو ظبي، والثاني في مقر القنصلية الفلسطينية في دبي، تضامناً مع الشعب الفلسطيني وتنديداً بجرائم الاحتلال الإسرائيلي[193]. وفي الجزائر، تظاهر أكثر من 140 ألفاً في عدة مدن تنديداً بالعدوان[194].

وشهدت طرابلس الغرب ومدن ليبية أخرى، مظاهرات حاشدة ندد فيها المتظاهرون بالتقصير العربي، وطالبوا بسحب المبادرة العربية للسلام، كما هاجم بعض المتظاهرين السفارة المصرية ورشقوها بالحجارة[195].

خاتمة

كانت سنة 2009 مظهراً لاستمرار حالة العجز العربي الرسمي تجاه قضية فلسطين. وما تزال علل النظام العربي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على القضية الفلسطينية؛ ولا شك أن قدرة العالم العربي على تقديم الدعم قد تأثرت بحالة الانقسام الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يجوز أن يكون سبباً يستند إليه لأن العجز والضعف العربي سابق لهذا الانقسام.

وقد كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18) مدى قصور النظام العربي وانقسامه، وعجزه عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. بل إن بعض الأنظمة قدّمت اعتبارات النفوذ الأمريكي، والتزاماتها تجاه "إسرائيل"، وخصوماتها مع حماس أو مع الإسلاميين على اعتبارات الأمن القومي العربي، ومسؤولياتها تجاه فلسطين. ولم ينجح النظام العربي في فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني، كما لم ينجح في تنفيذ تعهداته بإعادة إعمار قطاع غزة، وظلت معاناة أهل القطاع شاهداً سافراً على عجز هذا النظام.

ألهب صمود المقاومة في القطاع وأداءها المتميز، على الرغم من قلة إمكاناتها، حماسة الجماهير العربية التي تفاعلت بشكل واسع من خلال جمع التبرعات والمظاهرات وغيرها. وكان مؤتمر القمة العربية الطارئة في الدوحة في 2009/1/15 انعكاساً لهذا التفاعل على الرغم من مقاطعة بعض الدول العربية له. كما كانت استضافة خالد مشعل ليتحدث باسم المقاومة وفلسطين اختراقاً سياسياً كبيراً لحماس، كان لقطر دور مهم فيه، خصوصاً بعد امتناع الرئيس عباس عن الحضور. غير أن هذا الاختراق لحماس كان مؤقتاً ومحدداً، إذ سرعان ما تمّ امتصاص الألق الذي حققته حماس، وعاد النظام العربي للتعامل مع الرئيس عباس وحكومة رام الله، وعادت سياسة عزل وتهميش حماس وحكومتها.

وقد ظلت مصر اللاعب العربي الرئيسي في الشأن الفلسطيني طوال سنة 2009، وبخلاف السنتين السابقتين، حيث كانت هناك جهود سعودية، وقطرية، ويمنية، وسودانية... فإن جهود المصالحة كانت مصرية بشكل أساسي، حيث شهدت القاهرة العديد من جولات الحوار، انتهت بتقديم مصر ورقة للمصالحة وقعت عليها فتح، وتحفظت عليها حماس.

وكان من الواضح أن أداء الحكومة المصرية يتعامل مع حماس وحكومتها في القطاع كعبء أو "مشكلة"، وكان الاستمرار في إغلاق معبر رفح والتضييق على إدخال التبرعات وشحنات الإغاثة، ثم بناء الجدار الفولاذي للقضاء على الأنفاق التي تزود القطاع بنحو 50% من احتياجاته الإنسانية، مظاهر اعتبرتها حماس على أنها ميلٌ من النظام المصري لفتح وللسلطة في رام الله، ومشاركة عملية في إسقاط حماس وإفشالها.

وفي الأردن أصيبت حالة الانفراج التي شهدتها العلاقة مع حماس في النصف الثاني من سنة 2008، بالجمود خلال سنة 2009 بعد إقالة مدير المخابرات محمد الذهبي. وكان ملف العلاقة بين حماس وجماعة الإخوان في الأردن، الذي شهد نقاشات إخوانية داخلية واسعة، من الملفات التي تابعتها السلطات الأردنية بمزيد من الاهتمام، لانعكاساته المحتملة على الساحة الأردنية، وكان هناك رغبة واضحة في "فكّ الارتباط" لهذه العلاقة. ومن جهة أخرى، اعتذرت الأردن عن استضافة المؤتمر السادس لحركة فتح، وقد كان ذلك أحد العوامل التي دفعت فتح لعقد مؤتمرها في الضفة الغربية.

استمرت سورية في قيادة معسكر الممانعة العربي، وفي استضافة حماس وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج، لكنها حرصت أن تبدو على مسافة واحدة فيما يتعلق بإنهاء الانقسام الفلسطيني، ووحدة الصف الفلسطيني. وطالبت سورية بإعادة النظر في مبادرة السلام العربية اذا ما استمرت "إسرائيل" في عدوانها على القطاع وحصارها للشعب الفلسطيني. وشهدت سنة 2009 انقطاع المسار التفاوضي الإسرائيلي – السوري الذي كان يتم بشكل غير مباشر من خلال الوساطة التركية؛ حيث كان لتشكيل حكومة يمينية متطرفة بقيادة نتنياهو أثره على هذا الانقطاع.

وفي لبنان، استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واستمر حرمانهم من العديد من حقوقهم المدنية في العمل والتملك. وظلَّ استخدام "فزاعة" الخوف من التوطين سلاحاً يستخدمه البعض لاستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوق إنسانية طبيعية؛ مع أنَّ هناك إجماعاً فلسطينياً ولبنانياً على رفض التوطين. أما ملف إعمار مخيم البارد فقد شهد تعثراً كبيراً، على الرغم من توفر المخططات والتمويل اللازم، ولم يتم استئنافها إلا في 2009/10/26.

ولم تنشغل السعودية في سنة 2009 بوساطات لعلاج الانقسام الفلسطيني، وظلّت السعودية ضمن معسكر الاعتدال، ولم تشارك في مؤتمر القمة الطارئ في الدوحة، غير أنها ظلّت الداعم المالي العربي الأكبر رسمياً وشعبياً لفلسطين. وكان هناك برود في العلاقة مع حماس حتى لحظات متأخرة من سنة 2009، عندما وافقت السعودية على استقبال خالد مشعل والذي زارها في مطلع سنة 2010، وتبع هذا الانفراج زيارات لقادة حماس لعدد من دول الخليج كالإمارات والبحرين وقطر والكويت.

وقد ظلّ التطبيع بين "إسرائيل" والبلاد العربية محصوراً في حدود ضيقة، مع الدول التي وقعت اتفاقية السلام وتحديداً مصر والأردن. وظلّت حالة العداء الجماهيرية الواسعة لـ"إسرائيل" في كل البلدان العربية بما فيها مصر والأردن، تحول دون أن يتجاوز التطبيع الأطر الرسمية. وقد أسهمت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وحصارها إياه في زيادة حالة العداء والكراهية ضدّ "إسرائيل".

هوامش الفصل الثالث

[1] **الشرق الأوسط**، 2009/1/1.

[2] الجزيرة.نت، 2009/1/15، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1166771

[3] الجزيرة.نت، 2009/1/17، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1166867

[4] **الشرق الأوسط**، 2009/1/17.

[5] **الدستور**، و**الحياة**، 2009/1/21.

[6] **الرأي**، عمّان، 2009/4/1.

[7] **الشرق**، 2009/3/29.

[8] **الدستور**، 2009/2/22.

[9] **الشرق**، 2009/2/18.

[10] **الحياة**، 2010/3/4.

[11] **القدس العربي**، 2008/12/26.

[12] قدس برس، 2008/12/27.

[13] **القدس**، 2008/12/27؛ وجريدة **القبس**، الكويت، 2008/12/28.

[14] **الحياة**، 2009/1/9؛ وانظر كلمة الرئيس المصري حسني مبارك في **الأهرام**، 2008/12/31؛ وتصريحه في **الأهرام**، 2009/1/3.

[15] الجزيرة.نت، 2008/12/31.

[16] جريدة **المصريون**، القاهرة، 2009/1/3.

[17] **السفير**، 2009/1/1.

[18] **الشرق الأوسط**، 2009/1/5.

[19] **المصريون**، 2009/1/13.

[20] جريدة **المصري اليوم**، القاهرة، 2009/1/29.

[21] انظر مقابلة خالد مشعل مع قناة الجزيرة الفضائية، الجزيرة.نت، 2008/12/29؛ وتصريح إسماعيل هنية، الجزيرة.نت، 2009/1/1؛ وتصريح محمد نزال، **السبيل**، 2009/1/6؛ وتصريح محمود الزهار، **الشرق الأوسط**، 2009/1/6.

[22] **الحياة**، 2008/12/31.

[23] **الحياة**، 2009/1/7.

[24] انظر: **المصريون**، 2008/12/28؛ و**الخليج**، 2009/1/18.

[25] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/12/28.

[26] **الأهرام**، 2009/1/3.

[27] **الخليج**، 2009/1/4.

[28] قدس برس، 2008/12/27.

[29] **الحياة**، 2008/12/31.

[30] **القدس العربي**، 2008/12/30.

[31] **القدس العربي**، 2008/12/30.

[32] انظر: **القدس العربي**، 2009/1/3؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 2009/1/13.

[33] انظر: بي بي سي، و**الشرق الأوسط**، 2009/1/7.

[34] انظر: **الغد**، 2009/1/8؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/10؛ و**الخليج**، 2009/1/16.

[35] **الحياة**، 2009/1/7.

[36] **الحياة**، 2009/1/9.

[37] انظر تصريح الناطق باسم الخارجية المصرية حسام زكي، **الحياة**، 2009/1/14.

[38] **العرب**، 2009/1/16.

[39] **المصري اليوم**، 2009/1/29.

[40] **الحياة**، 2009/10/21.

[41] **القدس العربي**، 2009/10/24.

[42] انظر مثلاً: تصريح الرئيس المصري حسني مبارك، **الأهرام**، 2009/1/3؛ وتصريح وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، **المصريون**، 2009/1/3؛ وتصريحه في **الحياة**، 2009/7/22.

[43] الجزيرة.نت، 2009/1/15.

[44] 23 Days of War, 928 Days of Closure: Life One Year after Israel's Latest Offensive on the Gaza Strip, 27 December 2008-18 January 2009, Palestinian Centre for Human Rights (PCHR), December 2009, p. 28, http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf_spec/23-days.pdf

[45] حول أخبار منع وفود وقوافل الإغاثة أو تأخيرها، انظر مثلاً: **الغد**، 2009/2/2؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/2/5؛ و**العرب**، 2009/1/30، و2009/7/16؛ وقدس برس، 2010/1/10.

[46] غطت وسائل الإعلام أخبار القافلة خصوصاً في الفترة 2009/12/25-2010/1/7.

[47] الجزيرة.نت، 2010/1/7.

[48] **العرب**، 2010/1/5.

[49] انظر: **القدس العربي**، 2009/5/14؛ و**الشرق**، 2009/7/26.

[50] **فلسطين**، 2009/8/19؛ ووكالة سما، 2009/8/25.

[51] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر، ص 276.

[52] 23 Days of War, 928 Days of Closure, PCHR, p. 18.

[53] الجزيرة.نت، 2010/1/12.

[54] **الشرق**، 2010/4/6.

[55] وكالة سما، 2009/8/25.

[56] انظر: وكالة سما، 2009/8/25؛ و**الخليج**، 2009/8/26؛ و**الدستور**، 2009/9/13.

[57] *Haaretz*, 9/12/2009.

[58] انظر مثلاً: **الشرق الأوسط**، 2009/12/11، و2010/1/15؛ و**السفير**، 2009/12/12؛ وجريدة **الشروق**، القاهرة، و**القدس**، 2009/12/13؛ و**الاتحاد**، 2010/1/4؛ و**المصري اليوم**، 2010/2/2؛ و**الأيام**، رام الله، 2010/2/24.

[59] **الخليج**، 5 و2009/1/26.

[60] انظر تصريح العاهل الأردني عبد الله الثاني، **الدستور**، 2009/2/1.

[61] **الدستور**، 2009/4/24.

[62] **الحياة**، 2009/5/15.

[63] انظر: **الدستور**، 2009/10/9؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 9/10/2009.

[64] **الرأي**، عمّان، 2009/9/16.

[65] **الدستور**، 2009/5/17.

[66] **الحياة**، 2009/8/5.

[67] **القدس العربي**، 2009/5/29.

[68] **الغد**، 2010/2/1؛ و**القدس العربي**، 2010/2/2.

[69] **الغد**، 2010/2/1.

[70] **الحياة**، 2009/7/19.

[71] انظر: **العرب**، 2009/7/28.

[72] **الحياة**، 2009/5/15.

[73] **الدستور**، 2009/10/9.

[74] **الحياة**، 2009/10/17، و2009/11/9.

[75] **الرأي**، عمّان، 2009/10/5.

[76] **القدس**، 2009/7/16؛ و**الحياة**، 2009/7/17.

[77] جريدة **المدينة**، جدّة، 2009/3/1.

[78] **الغد**، 2009/3/19.

[79] **الشرق الأوسط**، 2009/4/4.

[80] انظر: نصّ كلمة الرئيس السوري بشار الأسد، موقع قمة غزة الطارئة، اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، قطر، في: http://www.qatar-conferences.org/gaza/speeches/speech3.doc

[81] **القدس العربي**، 2009/1/7.

[82] **الوطن**، الدوحة، 2009/1/19.

[83] **الأخبار**، 2009/1/19.

[84] **الشرق**، 2009/11/10.

[85] **الدستور**، 2009/11/12.

[86] **الخليج**، 2009/3/9.

[87] **الخليج**، 2009/5/15.

[88] **المستقبل**، 2009/12/14.

[89] **الحياة**، 2009/2/26.

[90] **الحياة**، 2009/3/3.

[91] **الشرق الأوسط**، 2009/5/24.

[92] **الحياة**، 2010/2/5.

[93] **الدستور**، 2009/3/12.

[94] **الشرق الأوسط**، 2009/12/11.

[95] **الأخبار**، 2009/9/23.

[96] **الحياة**، 2009/10/25.

[97] **الحياة**، 2009/3/24.

[98] **المستقبل**، 2009/12/27.

[99] جريدة **النهار**، بيروت، 2009/12/31.

[100] **النهار**، 2009/12/30.

[101] **المستقبل**، 2010/1/16.

[102] **الأخبار**، 2009/11/17.

[103] **الشرق الأوسط**، 2009/1/19.

[104] **النهار**، 2009/9/23.

[105] **الأخبار**، 2009/11/17.

[106] **الحياة**، 2009/2/19.

[107] **السفير**، 2009/8/25.

[108] **النهار**، 2009/9/13.

[109] **النهار**، 2009/9/14.

[110] **الحياة**، 2009/11/15.

[111] **النهار**، 2009/11/17.

[112] **الأخبار**، 2010/1/14.

[113] **السفير**، 2009/12/18.

[114] **الحياة**، 2009/12/1.

[115] **الشرق الأوسط**، 2009/3/10.

[116] **الأخبار**، 2009/9/18.

[117] عمرو سعد الدين ورنا حسن، إلى مجلس شورى الدولة: رأي "نهر البارد" الذي لم يُستشر في حقوقه، **النهار**، 2009/10/19.

[118] **المرجع نفسه**.

[119] **الحياة**، 2009/9/6.

[120] جريدة **الانتقاد**، بيروت، 2009/10/22.

[121] **الأخبار**، 2009/10/26.

[122] الجزيرة.نت، 2009/6/29؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69F39272-3892-410D-B434-243E66337028.htm

[123] الجزيرة.نت، 2009/8/4؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23B27BBD-F1FB-4594-AD99-393E82AADE22.htm

[124] الجزيرة.نت، 2009/11/10؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7CCA4684-43CA-49E1-8191-0B06A7B32FA1.htm

[125] **الأخبار**، 2009/7/27.

[126] الجزيرة.نت، 2009/8/14؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A359D13D-7DB7-4A55-A87C-AC6BCD41D70E.htm

[127] عرب 48، 2009/11/12.

[128] **الشرق الأوسط**، 2009/1/17.

[129] **الحياة**، 2009/1/16.

[130] **الحياة**، 2009/8/1.

[131] **الوطن**، السعودية، 2009/8/5.

[132] **العرب**، 2009/1/15.

[133] **القدس العربي**، 2009/1/19.

[134] **الوطن**، الدوحة، 2009/11/4.

[135] **الشرق**، 2009/1/12.

[136] **القدس العربي**، 2009/2/4.

[137] **الأيام**، رام الله، 2009/11/24.

[138] **الخليج**، 2009/12/4.

[139] **الحياة**، 2009/1/20.

[140] جريدة **السياسة**، الكويت، 2009/3/3.

[141] جريدة **الأيام**، البحرين، 2009/3/17.

[142] **الأيام**، البحرين، 2010/1/6.

[143] **الأيام**، البحرين، 2009/10/28.

[144] جريدة **الوفد**، القاهرة، 2009/12/30.

[145] **السفير**، 2009/9/11.

[146] رويترز، 2009/8/27، انظر:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE57Q0M920090827

[147] CBS, http://www1.cbs.gov.il/www/fr_trade/td1.htm

[148] **الدستور**، 2009/6/12.

[149] **البيان**، 2009/9/18.

[150] **الرأي**، عمّان، 2009/6/14.

[151] **الدستور**، و**الاتحاد**، 2009/9/9.

[152] الجزيرة.نت، 2009/8/23، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1C5F07BE-5C7A-4687-8CAA-4B19D08FD97A.htm

[153] **الخليج**، 2009/9/9.

[154] **الرأي**، عمّان، 2009/9/10.

[155] **الحياة**، 2009/11/8.

[156] **الغد**، 2010/1/12.

[157] **البيان**، 2009/11/11.

[158] **القدس العربي**، 2009/2/4.

[159] بي بي سي، 2009/2/16، انظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sport/newsid_7891000/7891781.stm

[160] **القدس العربي**، 2009/10/16.

[161] **الحياة**، 2009/10/18.

[162] **الدستور**، 2009/12/6.

[163] **الوطن**، السعودية، 2009/10/28.

[164] **الخليج**، 2009/10/29.

[165] **القدس العربي**، 2009/11/24.

[166] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2009.

[167] **القدس العربي**، 2009/1/2؛ و**الحياة**، 2009/1/5.

[168] **المصريون**، 2009/1/6.

[169] **العرب**، 2009/2/1.

[170] **القدس العربي**، 2009/10/19.

[171] **الخليج**، 2009/10/14.

[172] الجزيرة.نت، 2009/12/21.

[173] **الغد**، 2009/1/3.

[174] **القدس العربي**، 2009/1/3.

[175] **الخليج**، 2009/1/4.

[176] **السياسة**، 2009/1/2.

[177] وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2009/1/19، انظر: http://www.paltoday.com/arabic/News-34228.html

[178] **الخليج**، 2009/1/14.

[179] **الخليج**، 2009/1/5.

[180] **فلسطين**، 2009/2/15.

[181] **القدس العربي**، 2009/1/2.

[182] الجزيرة.نت، 2009/1/21.

[183] **النهار**، 2009/1/19.

[184] **الشرق**، 2009/1/9.

[185] **القدس العربي**، 2009/1/7.

[186] **الخليج**، 2009/1/9.

[187] قدس برس، 2008/12/30.

[188] **القدس العربي**، 2009/1/5.

[189] **الخليج**، 2009/1/6.

[190] **البيان**، 2009/2/1.

[191] **الخليج**، 2009/2/7.

[192] **الحياة**، 2008/12/30.

[193] **الخليج**، 2008/12/29.

[194] **الخليج**، 2009/1/13.

[195] الجزيرة.نت، 2008/12/30، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E175A9A-1BFC-490B-8E7A-B52CC42B627E.htm

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

أسهمت سنة 2009 وما تخللها من عدوان إسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في إبراز أوجه التباين بين مستويين من علاقة العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية؛ الأول: المستوى الشعبي الذي قام بالتعبير بقوة عن دعمه للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، من خلال المظاهرات، وحملات جمع التبرعات لدعم صمود أهالي غزة، حتى وصل الأمر في بعض الدول إلى حدّ مطالبة حكومات الدول الإسلامية بالتحرك الفعلي لوقف الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة وفتح باب الجهاد للمتطوعين. أما المستوى الثاني فهو مستوى الحكومات الإسلامية الرسمية التي تباينت في مواقفها أيضاً خلال سنة 2009 بين دولة وأخرى، ففي الوقت الذي نجد فيه دعماً إيرانياً سياسياً ومادياً مباشراً، كما نجد تركيا تأخذ موقفاً واضحاً من الاعتداءات الإسرائيلية، ويقف رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan ويصف الإسرائيليين بالقتلة ويغادر مؤتمر دافوس Davos conference، نجد منظمة المؤتمر الإسلامي Organization of the Islamic Conference (OIC) ومعظم أعضائها يكتفون بالتنديد والشجب والمطالبة بوقف "العنف".

وفي هذا الفصل سنستعرض بشيء من التفصيل موقف منظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى مواقف دولتين رئيسيتين لعبتا دوراً بارزاً في القضية الفلسطينية خلال سنة 2009، هما تركيا وإيران، كما سنقف على بعض التحركات الرسمية والشعبية في كل من إندونيسيا وماليزيا وباكستان وتفاعلاتها خلال سنة 2009.

أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

لم يلاحظ خلال سنة 2009 أي تغير في خطاب أو سياسات منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه قضايا الشعب الفلسطيني، والتي تراوحت بين الاستنكار والشجب والإدانة؛ فقد استمرت المنظمة في عمليات الشجب والاستنكار ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية والعمليات العسكرية التي شهدها قطاع غزة نهاية سنة 2008 ومطلع سنة 2009، داعية إلى محاكمة "إسرائيل" على جرائم الحرب التي ارتكبتها في قطاع غزة، كما استمرت إعلانات التأييد والدعم للشعب الفلسطيني ولحقوقه في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدعوة إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما فعَّلت المنظمة نشاطها الدبلوماسي إزاء الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات والحفريات الإسرائيلية في شرقي القدس.

وصعدت منظمة المؤتمر الإسلامي من نشاطها الدبلوماسي للتعامل مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد عقدت اجتماعاً مع حركة عدم الانحياز Non-Aligned Movement (NAM)، بالإضافة إلى اللقاءات مع الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر بحضور ممثل المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

وقد قامت منظمة المؤتمر الإسلامي في 2009/1/3، أي بعد نحو أسبوع من بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، بعقد اجتماع استثنائي موسع للجنة التنفيذية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء للمنظمة. وقد تمخض عن هذا الاجتماع التنديد بشدة بالعدوان الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني، كما أعربت المنظمة عن خيبة أملها إزاء عدم قيام مجلس الأمن الدولي بما يلزم لوقف إطلاق النار، وطالبت المجلس بالنهوض بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وأبرز ما دعت المنظمة إليه هو "تمركز بعثة مراقبة دولية في قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار، ويفضل أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة، لوقف تصعيد النزاع وضمان استقرار الوضع". كما تقرر في هذا الاجتماع التحرك على مستوى سفراء دول المنظمة لعقد اجتماع عاجل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لاتخاذ القرارات والتدابير لوقف العدوان، وتأمين الحماية للشعب الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية[1].

على ما يبدو فإن منظومة حفظ الأمن والسلم الدوليين المتمثلة بهيئة الأمم المتحدة وأطرها الدولية المختلفة، التي تسيطر على صناعة قرارها بشكلٍ أساسي الولايات المتحدة، لا تُدْخل في حساباتها موقف المنظومة الإسلامية العالمية المتمثلة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الرافضة للاعتداءات المتكررة من الجانب الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ولعل ذلك عائد لمواقف وتحالفات بعض الدول العربية والإسلامية، التي تشكل قوة ضاغطة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، مع المنظومة الأمريكية الأوروبية الراعية للكيان الإسرائيلي. من هنا، لم يكن من المتوقع أي ردّ فعل إيجابي من هيئة الأمم المتحدة والدول القائمة عليها للتحرك في سبيل وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتنفيذ طلبات منظمة المؤتمر الإسلامي. لذلك نجد أن المنظمة توجهت بشكل رئيسي نحو تقديم العون الإنساني لأهالي غزة، حيث أطلقت المنظمة في 2009/1/4 حملة إنسانية "لتوفير الحد الأدنى والمتطلبات الإنسانية الأساسية للسكان في غزة"[2]. وقد تمكنت المنظمة في 2009/1/14 من إدخال قافلة مساعدات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، ضمت 300 طن من الأدوية والمعدات الطبية والمواد الغذائية. وكذلك انطلقت القافلة الثانية من جدة محملة بـ 170 طن من المواد الطبية والأغذية نحو قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع الهلال الأحمر السعودي. كما تعهدت المنظمة في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة، الذي عقد في مطلع آذار/ مارس 2009 في منتجع شرم الشيخ بالإسهام بـ 100 مليون دولار[3]. كذلك، أدخلت المنظمة في 2009/4/19 قافلة مساعدات إلى سكان القطاع ضمت 23 شاحنة، وفي 2009/5/6 أطلقت المنظمة قافلة إغاثة إنسانية ضمت 43 شاحنة، بلغت

حمولتها نحو ألف طن بقيمة إجمالية تصل إلى ما يقارب ثلاثة ملايين و217 ألف دولار. كما قامت المنظمة في شهر حزيران/ يونيو 2009 بافتتاح أول مستشفى تخصصي للعيون في قطاع غزة. وقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة لقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من شهر كانون الثاني/ يناير حتى حزيران/ يونيو 2009 نحو ثمانية ملايين دولار[4].

ومما يسجل للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoglu خلال سنة 2009 قيامه على رأس وفد رفيع المستوى بزيارة تفقدية لقطاع غزة في 2009/3/15، اطلع خلالها على الدمار الذي لحق بالقطاع خلال العدوان الإسرائيلي. وقد التقى أوغلو والوفد المرافق له بعدد من مسؤولي حماس وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، حيث أكد على ضرورة إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية[5].

استمرت المنظمة على امتداد سنة 2009 في إدانتها للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وفي تصريح لأكمل الدين إحسان أوغلو أمين عام المنظمة رأى أن ما يحدث من حفريات تحت المسجد الأقصى هو أخطر بمراحل من حريق المسجد الأقصى قبل أربعين عاماً، "لأنه يصيب المسجد بأضرار شديدة الوطء، فهو يؤدي إلى تآكله من أسفله ومن تحته ومن فوقه، فضلاً عن أنه يحاول إدخال عنصر جديد في المعادلة، عبر طرح فكرة تقاسم المسجد بين المسلمين واليهود مثلما حدث للمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل". وقد أرجع أوغلو سبب عجز المنظمة عن القيام بخطوات فاعلة لإحداث تغير جوهري في الأمر الواقع، الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى فرضه في مدينة القدس، هو غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك غياب الإرادة السياسية الفلسطينية؛ حيث رأى أن التصريحات والاتصالات الدبلوماسية التي تقوم بها المنظمة لن تغير الوضع السيئ الذي تسببت به "إسرائيل" في القدس. وفي قراءة له للتفاعل مع القضية الفلسطينية خلال العدوان على قطاع غزة، رأى أوغلو أن القضية الفلسطينية قد فقدت زخمها ومؤيديها، مُرجعاً ذلك إلى عدم استغلال الفرص التاريخية لتكريس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني معطياً مثلاً طريقة التعامل مع تقرير جولدستون[6]، وداعياً إلى ضرورة التحرك والضغط على المنظمات الدولية والدول الكبرى لتثبيت الحقوق الفلسطينية[7].

وقد عقدت المنظمة في 2009/11/1 اجتماعاً طارئاً للمجلس التنفيذي على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء لمناقشة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، أكدت فيه أن "قضية الحرم القدسي الشريف تشكل خطاً أحمراً لا يحتمل أي تساهل أو تهاون على الإطلاق". كما أكدت على أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي والعمراني والتراثي والحضاري لمدينة القدس، تشكل انتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية، ولا سيّما قرار مجلس الأمن رقم 465. وطالب

المجلسُ التنفيذي مجلسَ الأمن الدولي بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة، لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار رقم 446. كما تمخض عن هذا الاجتماع العديد من القرارات التي تدعو إلى حماية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية[8].

هكذا تعاملت منظمة المؤتمر الإسلامي مع القضية الفلسطينية طوال سنة 2009، وهو ما اعتادت عليه طوال السنوات الماضية، من شجب واستنكار للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وعلى المقدسات، ولا يبدو أن هذه الحالة ذاهبة إلى تغيير جوهري في المنظور القريب.

ثانياً: تركيا

فرض العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 نفسه على مجمل مسار العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا و"إسرائيل"، وكذلك على موقف تركيا من القضية الفلسطينية، فضلاً عن معظم الملفات المعنية بها تركيا والمتصلة بهاتين المسألتين، وذلك على مدار سنة 2009.

وقد ترك العدوان تداعيات كبيرة وعميقة على العلاقات الثنائية بين تركيا و"إسرائيل"، وقد انطوى العام من دون تبديل على ما كان قد بدأه.

1. العلاقات الثنائية مع "إسرائيل":

انتفضت تركيا عبر رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان عندما بدأ العدوان على غزة بعد أربعة أيام فقط من زيارة قام بها رئيس وزراء "إسرائيل" إيهود أولمرت إلى تركيا في 2008/12/22، بحيث بدا العدوان كما لو أنه تمّ بعلم تركيا المسبق به من ناحية، وخلافاً لما كان أولمرت قد أبلغ به أردوغان من أن "إسرائيل" لن تقوم بما يعكر الاستقرار النسبي الذي كان قائماً مع غزة من ناحية ثانية. كان هذا باعثاً لأردوغان لاعتبار العدوان عدم احترام لتركيا من خلال نكث أولمرت لوعوده.

وقد تتالت مواقف أردوغان المنددة بقوة بالعدوان على امتداد أيامه والأيام التالية، وكانت ذروتها، كما بات معروفاً، الوقفة الشهيرة لأردوغان في منتدى دافوس في 2009/1/29 حيث احتج على طريقة إدارة الجلسة التي جمعته مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، وما لبث أن ترك الجلسة احتجاجاً قائلاً إنه لن يعود مرة أخرى إلى دافوس.

قوبل موقف أردوغان بموجات من التأييد في فلسطين وفي العالم العربي، وباستياء بالغ لدى الجانب الإسرائيلي وفي أوساط مختلفة في الغرب.

وظهر في سياق ردود الفعل الغربية، مواقف للوبي اليهودي في الولايات المتحدة، من خلال رسالة أرسلها إلى أردوغان قبيل دافوس بأيام، يعبر فيها عن حنقه من مواقف أردوغان من "إسرائيل" وتأثيرها على انتشار النزعة المعادية للسامية في تركيا[9].

وعلى امتداد أيام العدوان حرص المسؤولون الأتراك على التعبير عن موقف مبدئي إلى جانب الشعب الفلسطيني في غزة. وحتى عندما انعقد مؤتمر شرم الشيخ بعيد منتصف كانون الثاني/ يناير 2009 امتنع الرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gul عن مرافقة زعماء الدول الأوروبية إلى تل أبيب قائلاً إن تركيا غير معنية به. وتساءل غول "لماذا يذهب زعماء الاتحاد الأوروبي إلى تل أبيب؟ هناك اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة من أجل مراقبة الأنفاق والمعابر. وقد تطوعت بعض الدول الأوروبية لتقديم المساعدة بهذا الخصوص. وإسرائيل ترى في ذلك مسألة أمنية. ولقد ذهبوا إلى إسرائيل من أجل إظهار دعمهم لها. نحن لا علاقة لنا بهذا الموضوع"[10]. وأشار غول إلى وضع تركيا الخاص بالنسبة لموضوع غزة، فقال بأن تركيا ليست في وارد إرسال قوات إلى القطاع في هذه المرحلة.

ومن قلب مدينة بروكسل كان أردوغان يخاطب الجالية التركية موجهاً كلامه لـ"إسرائيل" قائلاً: "هل غزة أرضكم؟ ماذا تفعلون هناك؟". وانتقد أردوغان ازدواجية المعايير التي يطبقها الغرب "لا حقوق الإنسان ولا الحق ولا القوانين لها أي مكان منذ ثلاثة أسابيع. مجلس الأمن يتخذ قراراً بوقف النار لكن إسرائيل لا تطبقه، فهل اتُّخذت أية عقوبات؟ كلا. نحن تهمنا النتيجة. لماذا هذه الازدواجية في المعايير؟". وقال أردوغان "إن إسرائيل تقول إنها حققت أهدافها. ما هي هذه الأهداف؟ هل هي قتل الأطفال والمدنيين؟ إن مشاعري مع هؤلاء الأطفال. ليس لأنني مسلم بل لأنني إنسان، لقد استخدموا القوة المفرطة. فهل غزة بلدكم؟ أو أرضكم؟ أي عمل لكم هناك؟"[11].

وكانت ذروة الغضب التركي من "إسرائيل" في دافوس عندما فجّر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أكبر قنبلة في تاريخ العلاقة التركية مع "إسرائيل"، حين واجه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز. وقد تحدث أردوغان خلال الجلسة فقال: إنه قبل الحديث عن جهود السلام الحالية يجب أن نقول إننا لا نتحدث عن وضع قبل أربعين سنة بل عن وضع بدأ في حزيران/ يونيو 2008. كان هناك وقف لإطلاق النار ثمّ انتهت التهدئة ولم يطلق أي صاروخ على "إسرائيل" وكان على "إسرائيل" أن ترفع الحصار. غزة سجن كبير في الهواء الطلق، ولم يسمح بدخول حتى صندوق طماطم واحد بسبب إغلاق المعابر. بعد نهاية التهدئة بدأت عمليات قتل الفلسطينيين. لقد أرسلنا مساعدات إنسانية إلى غزة ولم تسمح "إسرائيل" بإدخالها لمدة 15 يوماً.

وذكر أردوغان أن أولمرت رفض عملية تبادل أسرى مع حماس. وتساءل:

> هل يوجد ذرة واحدة لدى حماس من أسلحة الدمار الشامل الذي تمتلكه إسرائيل؟ إذا كنت أعرف شيئاً فهو أنه لا يوجد. لقد رفضت إسرائيل الاعتراف بالقرار 1860. ودمرت مباني الأمم المتحدة والمدارس التابعة لها... وماذا فعلت البشرية إزاء ذلك؟ وقفت تتفرج.

شرط السلام في العالم هو السلام في الشرق الأوسط، ويجب هنا الاعتراف بخيار الشعب الفلسطيني الذي صوّت لكتلة الاصلاح والتغيير (حماس). لأن الاستمرار في التحدث إلى عباس فقط لن يحل المشكلة.

وقال أردوغان:

يا سيد بيريز أنت أكبر مني في العمر لكن صوتك كان مرتفعاً كثيراً. أنا أعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متَّهم. وفيما يخص القتل فأنت تعرفه جيداً جداً. وأنا أعرف جداً كيف قتلتم الأطفال عند الشاطئ. ويوجد رؤساء حكومة عندكم يتباهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة. وأنا أعيب على من يصفقون لهذه المظالم [في إشارة إلى تصفيق الحضور لكلمة بيريز].

وبالرغم من محاولة مدير الجلسة إسكات أردوغان ومنعه من مواصلة كلامه، أصرّ أردوغان على الكلام واستشهد بمقاطع كانت معه في ورقة أخرجها من الملف الذي معه وفيها استشهادات من التوراة حول عدم وجود القتل. وقال أردوغان: "لكن هنا يوجد قتل"، واستشهد بأقوال لباحثين يهود في جامعة أوكسفورد Oxford University وصفوا "إسرائيل" بـ"البربرية" وأنها تحولت إلى "دولة عاصية". وختم أردوغان بالقول: "بالنسبة لي انتهى دافوس ولن أعود مجدداً، لقد تكلم بان كي مون 6 دقائق وتكلمت أنا 12 دقيقة وعندما وصل عمرو موسى إلى الدقيقة العاشرة أوقفه مدير الجلسة عن الكلام أما بيريز فقد تكلم 25 دقيقة".

وبعد هذا ترك أردوغان مقعده مغادراً الجلسة وتقدم إليه وهو يغادر عمرو موسى مهنئاً على كلامه لكن موسى بقي في مكانه ولم يقتد بأردوغان.

وصرح أردوغان بعد مغادرة الجلسة قائلاً: "لقد كانت اجتماعات دافوس غير عادلة. أنا رأسي مرن ولكني لست خروفاً وديعاً"[12].

وتحوّلت عبارة "دقيقة واحدة" One Minute إلى كلمة مرور وشعار تتناقلها المواقع الإلكترونية التركية، وتعتبرها الشعار الجديد لحزب العدالة والتنمية Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi*)، كما أصبحت شائعة الاستخدام من قبل المتصلين بالبرامج التلفزيونية. وهم يشبّهونها بشعار الرئيس الأمريكي باراك أوباما "نحن نستطيع" Yes We Can. وكان أردوغان كرر أكثر من مرة عبارة "دقيقة واحدة"، في سياق الطلب من مدير الجلسة ديفيد إغناتيوس David Ignatius إعطاءه الكلام، أو السماح له بمواصلة تعقيبه على بيريز أو لمنع مدير الجلسة من مقاطعته، وقد قالها أردوغان بالإنجليزية وليس بالتركية.

وفور عودته إلى مطار إسطنبول بعد ساعات قليلة من جلسة دافوس كان في استقبال أردوغان في المطار الآلاف من الناس التي عطلت حركة الشوارع ورفعت أعلام تركيا وفلسطين ويافطات وصف بعضها أردوغان بـ"فاتح دافوس" وبـ"الزعيم الجديد للعالم". واستمر التجمهرعند

منزل أردوغان إلى ساعات الصباح الأولى حيث نثر المواطنون آلاف أزهار القرنفل أمام منزله والطرقات المحيطة به عربون تأييد لمواقفه[13].

ولعل أهم ما قاله أردوغان في مطار إسطنبول بعد عودته إلى تركيا هو "إنني لست دبلوماسياً متقاعداً لأتكلم بلغة دبلوماسية بل واحد من الذين جاؤوا من السياسة. أنا لا أعرف اللياقات الدبلوماسية ولا أريد أن أعرفها. أنا لست زعيم قبيلة بل رئيس حكومة تركيا. والسياسي يجب أن يعرض موقفه بوضوح وقد فعلت ما يجب القيام به". وقال إن "أي رئيس للوزراء في تركيا كان سيتخذ الموقف نفسه. إن المسألة اعتبار واحترام تركيا ولن أسمح لأحد بأن ينتهك شرف بلادي"[14].

وظهراً أدى أردوغان الصلاة في جامع بيالي في إسطنبول وتحدث بعد ذلك في افتتاح خط للمترو مكرراً مواقفه قائلاً "إن المهم ليس ما يقوله الآخرون، بل ماذا نقول نحن". وأضاف "إن السكوت عن الظلم ظلم. وإن خصالنا الإنسانية أهم من حساب التوازنات السياسية".

وتلقى أردوغان دعماً كبيراً من رئيس الجمهورية عبد الله غول عندما قال الأخير أن أردوغان أجاب بما يتطلبه الوضع. وأضاف غول إنه عندما يتعرض رئيس الحكومة لعدم الاحترام فهو لا يمكن أن يسكت على الإساءة، فهو أعطى الجواب الضروري وقام بما يجب أن يقوم به. وقال إن تركيا دولة كبيرة وعلى الجميع الاستفادة من دورها، وإذا كان هناك من لا يريد الاستفادة فهذا شأنه[15].

وفي أول استطلاع للرأي، بعد حادثة دافوس بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، وجد 78% من الأتراك موقف أردوغان إيجابياً وصحيحاً. ودعم 82% موقف الحكومة التركية من أحداث غزة[16].

وفي الاستطلاع الذي أجرته شركة متروبول للإحصاء MetroPOLL لم يجد سوى 13% موقف أردوغان "غير سليم". ورأى 75% أن أردوغان شخص "مستقيم وموثوق" ورأى 81% أنه "قوي وصاحب قرار" و70% أنه "ديموقراطي وحر". ورأى 44% أن ردة فعل أردوغان لا تشجع المعاداة للسامية، فيما رأى 37% العكس. وتوقع 41% انعكاسات سلبية على العلاقة مع "إسرائيل" مقابل 37% قالوا العكس.

وقال 49% إنهم سيصوتون إلى جانب حزب العدالة والتنمية، علماً أن الحزب في انتخابات 2007 نال 47%، وأن استطلاعات سابقة على حادثة دافوس كانت تعطيه 39%. وقد حلت الأحزاب الأخرى في مراتب متأخرة جداً، إذ حصل حزب الشعب الجمهوري Republican People's Party (*Cumhuriyet Halk Partisi*) العلماني المتشدد المعارض على 11%، وحزب الحركة القومية Nationalist Movement Party (*Milliyetçi Hareket Partisi*) اليميني المتشدد على 5% فقط[17].

في هذا الوقت توالى التأييد لأردوغان من جانب القوى حتى المعارضة له داخل تركيا. فدولت بهتشلي Devlet Bahçeli، زعيم حزب الحركة القومية، كان أكثر المنددين بسلوك الرئيس الإسرائيلي أثناء جلسة دافوس. وقال بهتشلي إن سلوك بيريز "نموذج للغطرسة والوقاحة التي لا يمكن لأمتنا العزيزة أن تقبلها"، ووصف ردة فعل أردوغان بأنها "محقة ومشروعة وفي محلّها". وأضاف إن ترك أردوغان للجلسة لم يكن ظرفياً بل كان لحماية شرف تركيا، وينهي تاريخاً من سياسة الإذعان. وأدان بهتشلي بشدة الحركات التي أبداها بيريز تجاه أردوغان أثناء الجلسة[18].

كما جاء دعم لموقف أردوغان، للمرة الأولى، من جانب حزب السعادة الإسلامي Felicity Party (*Saadet Partisi*)، التابع لنجم الدين أربكان Necmettin Erbakan، على لسان رئيسه نعمان كورتولموش Numan Kurtulmuş. فيما قالت جريدة الحزب الرسمية ميلّي غازيت Milli Gazete إنه للمرة الأولى منذ وصوله إلى السلطة سنة 2002 يتخذ أردوغان موقفاً صحيحاً[19].

وكان لافتاً أيضاً أن ينضم المنافس الأول لأردوغان، زعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال Deniz Baykal، إلى قائمة المعترضين على سلوك شمعون بيريز الذي قام بما يتجاوز اللياقات تجاه أردوغان. لكن بايكال دعا إلى عدم توظيف الحادثة في السياسة الداخلية، معتبراً أن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تتأثر، خصوصاً بعدما بادر بيريز إلى إبداء أسفه لأردوغان[20].

وانتقد حزب المجتمع الديموقراطي Democratic Society Party (*Demokratik Toplum Partisi*) الكردي الممثل في البرلمان بـ 21 نائباً "إسرائيل"، وقالت نائبة رئيسه أمينة إينا Emine Ayna "إننا نقاسم الشعب الفلسطيني آلامه، لأننا نعاني من الآلام نفسها هنا" لكنها انتقدت بشدة أردوغان الذي هو أيضاً يعرف القتل جيداً، الذي يعرف كيف تُزهق الأرواح الكردية على يد الجيش التركي[21].

وقد ظهر إجماع بين جميع الكتاب في تركيا بمختلف انتماءاتهم على أن أردوغان كان محقاً في وقفته منتقدين "إسرائيل" ورئيسها.

يهود تركيا:

وبرز من جهة أخرى، موقف الطائفة اليهودية في تركيا التي عبرت على لسان رئيسها سيلفيو أوفاديا Silvio Ovadia عن قلقها من النزعة المعادية لليهود في تركيا بعد العدوان على غزة وحادثة دافوس.

يقول أوفاديا إنه كلما حصلت أحداث في الشرق الأوسط تظهر هذه النزعة في العالم، وذلك لأن "إسرائيل" هي الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، ولو كانت هناك دولتان يهوديتان أو أكثر لما حصل ذلك. والسبب الثاني هو عدم التمييز بين الإسرائيلي وبين اليهودي الذي يكون مواطناً لدولة

أخرى و"هذه هي المشكلة التي نعيشها في تركيا. الجميع ينظر إلينا على أننا جزء من إسرائيل. وكما توجد عاطفة بين المسلمين في تركيا والمسلمين في السعودية أو فلسطين توجد مثلها بين اليهود وبين إسرائيل كدولة يهودية أي إن الرابطة دينية ليس أكثر".

ويقول أوفاديا إن المشكلة الأكبر لليهود في تركيا لا تتعلق بالحريات الدينية وأن توجد بعض القيود. و"على الرغم من أنه ليس في تركيا سفير يهودي واحد ولا ضابط يهودي واحد. ومع أننا نؤدي الخدمة العسكرية ونقوم بكل واجبات المواطنية التركية وننسجم مع الثقافة التركية ونتكلم اللغة التركية، لكن مشكلتنا الكبرى أنه ينظر إلينا على أننا أجانب".

ويقول أوفاديا عن التأثيرات العملية اليومية من نزعة العداء لليهود في تركيا بأن مرتادي الكنس تراجعت نسبتهم بحوالي 20%، لكن هذا مؤقت. غير أن أوفاديا يشدد على أن أي يهودي لم يتعرض لأي اعتداء جسدي، والقوى الأمنية تحمي الكنس بأعداد كبيرة لا تصدّق وبصورة زائدة عن اللزوم، بل "طلبنا التقليل منها لكن السلطات الأمنية رفضت".

ويقول أوفاديا إن أكثر ما أقلق الجماعة اليهودية في تركيا، هو دقيقة الصمت التي دعت إليها وزارة التربية في المدارس. وقال إنه كان سيُنظم في المدارس مسابقات حول غزة في الرسم والإنشاء ويشارك فيها طلاب بعمر سبع سنين. أي أن الرسم الأفضل سيكون الأكثر دموية. وهنا اتصل أوفاديا ببعض نواب حزب العدالة والتنمية الذين اتصلوا بوزير التربية وقد تمّ التراجع عن قرار إقامة هذه المسابقة[22].

دافوس عسكرية:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية في شهر شباط/ فبراير 2009 أزمة غير مسبوقة، كانت أقرب إلى "دافوس عسكرية"، بسبب التصريحات التي أدلى بها قائد القوات البرية الإسرائيلية آفي مزراحي Avi Mizrahi، والتي تهجم فيها على رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان شخصياً وعلى الأتراك، متهماً إياهم بتنفيذ المجازر ضدّ الأرمن والأكراد، وباحتلال شمال قبرص، داعياً أردوغان إلى أن "ينظر إلى نفسه في المرآة" أولاً[23].

وقد لوحظ أن الرد الأعنف والأول على هذه التصريحات جاء من جانب المؤسسة العسكرية التركية، تلاها بيان وزارة الخارجية. وهذه هي المرة الأولى التي تشهد العلاقات الثنائية سجالاً بين المؤسسة العسكرية في البلدين، الأمر الذي يعكس عمق الجراح التي أحدثها مزراحي في المزاج والوعي التركي، خصوصاً أن الاتهامات لم تقتصر على التهجم الشخصي على رئيس الوزراء التركي أردوغان، بل طالت ثوابت قومية في تركيا فيما يتعلق بالقضية الأم في قبرص، وبالمسألة الأرمنية فضلاً عن قضية تحظى بشبه إجماع في الداخل، مثل مكافحة حزب العمال

الكردستاني Kurdistan Workers' Party (*Partiya Karkerên Kurdistan*). ولعل أهم ما تطرق إليه بيان الجيش التركي هو إشارته العلنية للمرة الأولى إلى الضرر الذي قد تلحقه هذه التصريحات بالمصالح القومية لكلا البلدين.

وجاء جواب رئاسة الأركان التركية أولاً على تصريحات المسؤول العسكري الإسرائيلي، وفيه أن رئاسة الأركان تنظر إلى التصريحات المنسوبة إلى الشخص المذكور، مزراحي، وكما جاءت في وسائل الإعلام، على أنها "تحرّف الوقائع، وتتجاوز مقصدها، وسيئة، ولا يمكن قبولها بأي شكل، ولا تليق بالمسؤوليات التي يشغلها مُطْلِقها، والأهم أنها تعابير قد تلحق الضرر بالمصالح القومية بين البلدين". وتابع البيان "إن رئاسة الأركان تنتظر تفسيرات من رئاسة الأركان الإسرائيلية، التي نظن أنها تولي أهمية للعلاقات مع القوات المسلحة التركية"[24].

وجاء في بيان وزارة الخارجية التركية أن:

> تصريحات مزراحي تضمنت تعابير متعارضة تماماً مع الأعراف الدبلوماسية والوقائع التاريخية واليومية. ولقد تمّ الاحتجاج، عبر مذكرة، على الاتهامات والهذيانات غير المقبولة الموجهة ضدّ رئيس حكومتنا وبلدنا. إلى ذلك أن تلك التصريحات لا سند لها ولا يمكن قبولها وينتظر من جانب السلطات الإسرائيلية إيضاحات عاجلة حول هذا الوضع[25].

وجاء الرد الاسرائيلي سريعاً، بقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن تصريحات مزراحي لا تمثل رأي الجيش الإسرائيلي، ولا تُلزمه، وهي تصريحات شخصية.

السياحة الإسرائيلية في تركيا:

في فترة وجيزة، ترك التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية أثره ولا سيّما على السياحة الإسرائيلية في تركيا. وقد تحدَّث السفير الإسرائيلي في تركيا غابي ليفي Gabby Levy عن أن العلاقات بين البلدين تبرد وتتراجع[26].

وأعطى ليفي أرقاماً مهمة عن مدى هذا التراجع؛ بقوله إن الرحلات الجوية الإسرائيلية إلى تركيا من "إسرائيل" كانت تقارب العشر رحلات أسبوعياً فيما الآن (شباط/ فبراير 2009) تبلغ بالكاد رحلة أو اثنتين. كذلك كان عدد السائحين الإسرائيليين في تركيا خلال أشهر الشتاء والربيع يتجاوز الـ 150 ألفاً، فيما الآن عددٌ قليل جداً يكاد يكون صفراً[27]. ويقول ليفي إنه على الرغم من أن المؤسسات السياحية التركية تقدم عروضاً خيالية للسائحين الإسرائيليين، فإنهم لا يتجرأون على القدوم إلى تركيا. فبعض المؤسسات تعرض ثلاثة أيام كاملة تغطي كل نفقات السفر والإقامة والبرنامج مقابل مئتي دولار فقط، بل إن بعضها عرض يومين أو ثلاثة مجاناً. ويقول ليفي إنه يمكن القول إن السياحة الشتوية بين "إسرائيل" وتركيا قد ماتت تماماً.

ويرى ليفي أن عدم قدوم السائحين الإسرائيليين لا يعود إلى مواقف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في دافوس، بل إلى تعاظم النزعة المعادية للسامية واليهود في تركيا وسط الناس، وفي وسائل الإعلام. ويرى أن حادثة مباراة كرة السلة بين فريق إسرائيلي وآخر تركي في أنقرة، والتي لم تجر بسبب غضب الجمهور التركي وهروب اللاعبين الإسرائيليين من أرض الملعب، كانت مؤثرة جداً في إحداث الصدمة الأكبر، وعدم جرأة الإسرائيليين على القدوم إلى تركيا للسياحة.

المناورات مع سورية:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توتراً جدياً، من جراء إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية شهر نيسان/ أبريل 2009.

وقد تولى رئيس الأركان التركي ايلكير باشبوغ İlker Başbuğ بنفسه مهمة الرد على تصريحات لمسؤولين وباحثين إسرائيليين، عبّروا عن انزعاجهم وقلقهم من المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وسورية. ففي مؤتمر صحفي شامل عقده في 28 نيسان/ أبريل تطرق باشبوغ إلى الانتقادات الإسرائيلية، قائلاً إنها "لا تعنيه" وإن المناورات مع سورية شأن خاص بتركيا ولا علاقة لأحد به. وأكد باشبوغ على أهمية المناورات قائلاً إنها "مناورات صغيرة لكنها مهمة لأنها تحدث للمرة الأولى".

وقد كتب إبراهيم قره غول İbrahim Karagül في جريدة يني شفق Yeni Şafak "إن القلق الإسرائيلي الأساسي، ليس من أن تكون المناورات مشروعاً لحزب العدالة والتنمية بل من أن تكون سياسة للدولة التركية. سابقاً كانت إسرائيل تشتغل على الخلاف العسكري – المدني في تركيا، أما من اليوم فصاعداً فلن يمكنها اللعب على هذا الوتر وهذا مبعث انزعاجها"[28]. ويقول قره غول إنه كلما ازداد نفوذ تركيا في المنطقة كلما ضاق مجال تأثير "إسرائيل".

من جهته أعرب الكاتب حاقان البيرق Hakan Albayrak في جريدة يني شفق عن "شكره الكبير" لله لأن "إسرائيل" منزعجة من هذه المناورات مع سورية. ويقول البيرق إن الانزعاج الإسرائيلي والأمريكي والأطلسي "أمر يجب أن يفرحنا". ويكشف حاقان البيرق كذب الإسرائيليين، ولا سيّما افرايم عنبار Efraim Inbar، رئيس مركز بيغن–السادات للأبحاث الاستراتيجية The Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic Studies، من أن المناورات بين تركيا وسورية لا تثير ارتياح الجيش التركي، ويتساءل البيرق: "تحت عَلَم من تجري المناورات؟ هل تحدث تحت العَلَم اليوناني؟".

أردوغان في الأمم المتحدة:

لم تترك تركيا مناسبة إلا عبرت فيها عن تنديدها بالممارسات الإسرائيلية، ومن أبرز تلك المواقف التي أطلقها أردوغان من على أعلى منبر أممي في نيويورك في نهاية أيلول/ سبتمبر 2009.

وفي كلمته تكلم أردوغان بلغة إنسانية وقانونية وأخلاقية واضحة، فدافع عن القضية الفلسطينية وعن غزة تحديداً دفاع المرابط على ثغرها حيث قال: "الناس هناك يعيشون في الخيم ولا يجدون مياهاً يشربونها. وأمام هذا المشهد هل مارسنا دورنا الإنساني؟ وما الذي فعلته الأمم المتحدة أو مجلس الأمن؟ ألا يملكان من قدرة على فرض العقوبات أم لا؟". واتهم أردوغان القوى الكبرى بممارسة ازدواجية في التعامل مع المنطقة قائلاً: "بقدر ما الأمن مهم لإسرائيل فإنه مهم أيضاً للفلسطينيين. وبقدر ما تريد إسرائيل أن تكون مستقرة بقدر ما هو مشروع للشعب الفلسطيني أن يكون حراً ويعيش في سلام". كما اتهم المجتمع الدولي بأنه لم يفِ بتعهداته قبل ثمانية أشهر بإعادة إعمار غزة عندما منعت "إسرائيل" مرور مواد البناء إلى داخل القطاع.

وتأتي أهمية كلام أردوغان أنه جاء بعدما اجتمع مع قادة المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة. وعرض أردوغان للقائه مع المنظمات اليهودية، فقال إن المشكلة تنبع من أنهم يعلنون الناس في غزة "إرهابيين". وهم يعارضون إعادة بناء غزة حتى لا يستخدمها "الإرهابيون". وأضاف أنه سألهم: "كيف يمكن لكم إعلان 1,400 قتيل على أنهم إرهابيون؟ لقد استخدم الفوسفور في القتل وجرح الآلاف من المدنيين فكيف يمكن إعلانهم إرهابيين؟ إن النظر إلى غزة بعين الإرهاب يعني استحالة الوصول إلى مكان ما".

ولم يكتف أردوغان بكلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي وقت كانت أنظار العالم قد توجهت إلى إعلان إيران وجود مفاعل نووي ثانٍ في مدينة قم، كان أردوغان يشير إلى عنوان آخر هو "إسرائيل". حيث صرّح بقوله "لقد تحدث أحمدي نجاد عن أنهم لا يريدون إنتاج سلاح نووي بل تخصيب اليورانيوم لأهداف سلمية. نحن ضدّ وجود أسلحة نووية في الشرق الأوسط. لكن في الشرق الأوسط يوجد بلد عنده سلاح نووي هو إسرائيل. الفارق أن إسرائيل ليست موقعة على اتفاقية منع الأسلحة النووية فيما إيران موقعة عليها".

وقال: "لقد استخدمت إسرائيل الفوسفور ضدّ غزة. ما هذا؟ سلاح دمار شامل. وبنتيجته قتل ألف وأربعمئة امرأة وطفل وجرح خمسة آلاف شخص. فلماذا لا نتحدث عن هذا؟ لماذا لا تناقش هذه المسألة؟". وأضاف أردوغان في ذروة تصريحه: "ننام ونستيقظ ونقول إيران. فلنكن أكثر عدلاً، وإذا كنا نريد سلاماً عالمياً فلنسلك بصورة أكثر استقامة"[29].

وبموازاة موقف أردوغان، أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu أنه ألغى زيارة لـ"إسرائيل" كان يعتزم القيام بها خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2009، بعدما رفضت "إسرائيل" السماح له بالانتقال عبر "إسرائيل" إلى غزة.

ووصل التوتر بين تركيا و"إسرائيل" إلى ذروته مع إعلان الصحف الإسرائيلية في 2009/10/10 أن تركيا ألغت مشاركة "إسرائيل" في مناورات نسر الأناضول Anatolian Eagle exercise، والتي ألغيت بالكامل في ما بعد. والأهم أن وزير الخارجية التركي قد ربط إلغاء المناورات بالوضع في غزة، وأن العلاقات لن تتحسن ما لم يتحسن الوضع في غزة. وذكر بيان لوزارة الخارجية أن المناورات المذكورة لها شقان؛ وطني ودولي، والمناورات الوطنية تقام في موعدها فيما تأجلت المناورات ذات الطابع الدولي بالتشاور مع الأطراف المعنية، وفقاً لما أوضحه بيان رئاسة الأركان. وبالتالي ليس لتأجيل هذه المناورات، أية دلالات أو نتائج سياسية. وقال البيان إن التصريحات المنسوبة للمسؤولين الإسرائيليين أمر لا يمكن القبول به. ودعا هؤلاء المسؤولين إلى "التصرف في تصريحاتهم ومواقفهم وفقاً لما يقتضيه العقل السليم"[30].

وفي أول تعليق له على تأجيل مناورات نسر الأناضول، قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في حوار مع المحطة الأمريكية سي إن إن CNN "إن الوضع في غزة يجب أن يتحسن، وهذا سوف يخلق مناخاً جدياً في العلاقات بين تركيا وإسرائيل. لكن في ظلّ استمرار الوضع الراهن فسنبقى ننتقد المقاربة الإسرائيلية للوضع"[31].

أما أول ردة فعل إسرائيلية عليا، فجاءت على لسان وزير الدفاع إيهود باراك الذي وصف العلاقات مع تركيا بأنها استراتيجية، داعياً إلى عدم إلحاق المزيد من الأذى بها. وقال باراك "إن تركيا قوة مركزية في المنطقة وعلاقاتنا معها استراتيجية وتعود لعقود، وبالتالي يجب عدم توجيه الانتقاد إليها"[32].

وتواصلت الحملات الإعلامية بين تركيا و"إسرائيل" بعد أزمة المناورات العسكرية، كما ظهر في المسلسل التلفزيوني التركي "الانفصال: فلسطين في العشق والحرب"، الذي يعكس وحشية الجنود الإسرائيليين في التعامل مع الفلسطينيين. وبعدما احتج السفير الإسرائيلي في أنقرة غابي ليفي لدى السلطات التركية على تصوير المسلسل "إسرائيل" على أنها شيطان، شنّ رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان من جديد هجوماً في مدينة كيرشهر Kırşehir، حيث نعت الإسرائيليين من دون أن يسميهم بالظالمين. وفي إشارة إلى أهل غزة وأطفالها قال أردوغان "إن في هذا العالم بعض الناس الذين يحتاجون إلى كوب ماء أو كوب حليب. كما يوجد البعض ممن يفتح عينيه على الألم والدموع والمرارة واليأس والقنابل الفوسفورية"[33].

وفي صلة بمسلسل "الانفصال" قال بعض مندوبي شركات السياحة في تركيا إن الأزمة الحالية، ولا سيّما حول مسلسل "الانفصال" أدت إلى إلغاء حجوزات كثيرة في المدى القريب. وأنه إذا انتهت الأزمة الآن فإن آثارها السلبية على قدوم السياح الإسرائيليين ستستمر لمدة شهر على الأقل. وفي إحصاءات سياحية رسمية، فإن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بلغ 200 ألف سائح في سنة 2009، بتراجع يقارب النصف عما كان عليه سنة 2008 وهو 400 ألف سائح.

وسجل خليل باقرجي، رئيس بلدية ريزه على البحر الأسود، اسمه في سجل المعترضين على سياسات "إسرائيل" عندما وجه انتقادات قاسية إلى السفير الإسرائيلي غابي ليفي الذي زاره في مقر البلدية في زيارة لم تستغرق خمس دقائق في 2009/11/3. وقال خليل باقرجي: "لدى إسرائيل سياسة توسعية واحتلالية، وما دامت مستمرة فيها فإن الشعب التركي لن يغير نظرته إلى إسرائيل. وأنا على قناعة من أن إسرائيل يجب أن تغير نظرتها إلى العالم وجيرانها...". وذكر باقرجي أن اتفاقيات السلام التي وقعتها "إسرائيل" مع مصر والأردن هي اتفاقيات جاءت من طريق الحرب. وأضاف قائلاً للسفير الإسرائيلي إن السلام لن يتحقق بقتل الأطفال[34].

وبعد ذلك تعرض السفير الإسرائيلي للرشق بالبيض عندما كان يزور بعض المؤسسات في مدينة طرابزون Trabzon.

وفي ظلّ محاولات بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي للتخفيف من التوتر بين تركيا و"إسرائيل" ودعوته تركيا لتكون وسيطاً محايداً، رمى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز قنبلة أثارت اهتمام الأتراك واستيائهم. ففي حديث لمجلة أمريكية قال بيريز "إن تركيا هي الدولة الوحيدة حيث تحمي مؤسسة غير ديموقراطية، هي الجيش، الديموقراطية. وقد قام الجيش بمهمته. لكن اليوم دور الجيش تغير. والسؤال اليوم هو: هل سيقود أردوغان شعبه إلى الديموقراطية أم أن القوى الديموقراطية ستطالب بدولة أكثر إسلامية؟". وأضاف بيريز إن موقف الاتحاد الأوروبي أوجد خيبة أمل في تركيا دفعها إلى خيارات جديدة. ولكن لا يعرف المدى الذي سيذهب إليه أردوغان في توجهه الجديد. وحول الوساطة التركية بين سورية و"إسرائيل"، قال بيريز إنه إذا أرادت تركيا أن تكون وسيطاً فعليها التخلي عن أن تكون أقرب إلى طرف دون آخر[35].

وقال الرئيس الإسرائيلي إنه يجب الانتباه في موضوع التعاون التكنولوجي بين البلدين لأنه موضوع قائم منذ وقت طويل. وأضاف "إن تركيا بلد محترم في المنطقة، وعضو في حلف شمال الأطلسي، ويجب أن نكون صابرين وأن نقرأ جيداً الخريطة، وألا نكون ضحايا توترات آنية بين البلدين". معتبراً أن وقوف تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي يقلل من احترامها وفق المعايير الدولية[36].

وقد وصفت بعض التعليقات الصحفية التركية تصريحات بيريز بأنها تهديد لتركيا بانقلابات عسكرية. كما لفتت إلى أن بعض التفاهمات الاقتصادية التي وقعها وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي بن إليعازر لم تكن مع نظيره التركي المختص بالاقتصاد، بل مع وزير الدفاع التركي وجدي غونيل Vecdi Gönül!.

وفي دليل آخر على تردي العلاقات التركية مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، لم يلتق رئيس الحكومة التركية أردوغان أي مسؤول يهودي خلال زيارته التي قام بها إلى الولايات المتحدة في 2009/11/5، وهي المرة الأولى منذ بداية التسعينيات، التي لم يلتقِ فيها مسؤول تركي رفيع المستوى أياً من مجموعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة. وكان الرئيس الراحل تورغوت أوزال Turgut Özal قد سنّ هذه العادة، واستمر على منوالها كل رؤساء الجمهورية والحكومة اللاحقين.

وقالت جريدة ميلّيت Milliyet إن سبب عدم حصول هذه اللقاءات كان بطلب من أردوغان الذي لم يجد فائدة منه، خصوصاً أن لقاءه بالمجموعات اليهودية في أيلول/ سبتمبر 2009، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة لم يكن ودياً، وشهد حدة في النقاش خصوصاً حول موقف تركيا من غزة ومن "إسرائيل" وإلغاء المناورات العسكرية معها.

لكن قبيل الذكرى السنوية الأولى لعدوان غزة حصل لقاء هو الأول بين مسؤول تركي رفيع المستوى وآخر إسرائيلي، وقد حدث ذلك في 2009/12/18 على هامش قمة كوبنهاجن للمناخ Copenhagen UN Climate Change Conference 2009 بين الرئيس التركي عبد الله غول ونظيره الإسرائيلي شمعون بيريز واستمر لمدة ساعة. وقد وجه غول دعوة لنظيره الإسرائيلي لزيارة تركيا، على أن تسبقها زيارة لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو إلى "إسرائيل" للإعداد لها.

2. المسار الفلسطيني:

لم تكن عبارات مثل: "إسرائيل ستغرق في دموع أطفال غزة" و"العدوان جريمة إنسانية" و"قادة إسرائيل لن يفلتوا من محاكمة التاريخ لهم" و"مجازر غزة لطخة سوداء على جبين مرتكبيها" و"حيث يوجد ظلم لا يمكن أن نسكت عليه"؛ سوى نماذج من مجمل الخطاب الرسمي التركي الذي ردده رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أكثر من غيره. وإذا أضفنا إلى هذه التعابير قول وزير العدل التركي محمد علي شاهين إن "إسرائيل" هي المحرّض الأول على الإرهاب العالمي لاكتملت الصورة.

قد لا يكفي إيراد هذه العبارات لتوضيح الموقف الوجداني لرجب طيب أردوغان. فانفعال أردوغان، بتعابير وجهه وحركات يديه، وهو يطلق هذه العبارات لا يمكن لكلمة مكتوبة أن تعبّر عنه. لقد سعى أردوغان منذ اللحظة الأولى إلى وقف لإطلاق النار لإيقاف المجزرة أولاً، وأيضاً لفتح

المعابر جميعها إلى غزة، ومن ثم إرسال المساعدات الإنسانية. بل أعلن أنه سيحمل مطالب حماس إلى الأمم المتحدة، وهي المنظمة المتهمة بالإرهاب في عيون ما يسمى "المجتمع الدولي"[37].

وقد انتفضت تركيا من أقصاها إلى أقصاها دفاعاً عن غزة، وشهدت إسطنبول إحدى أكبر التظاهرات ليس منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة بل ربما في تاريخها... ورفع المتظاهرون شعارات "الموت لإسرائيل وأمريكا". وهتفوا بدعوة الجيش التركي إلى دخول غزة دفاعاً عنها.

ولم يتردد نجم الدين أربكان، على الرغم من عجزه عن المشي، من مخاطبة الحشود بكلمة وجهها عبر الفيديو وقال فيها إنه يلعن المظالم الإسرائيلية، مخاطباً أمريكا أنه إذا كانت تحب "إسرائيل" إلى هذه الدرجة فلتعطها إحدى ولاياتها. وقال أربكان إن الفلسطينيين يدافعون ليس فقط عن بلادهم، بل عن كل العالم الإسلامي[38].

وعلى امتداد جادة الاستقلال في إسطنبول، سار فنانون أتراك حاملين لافتات مثل: "كل أرض غزة، كلنا فلسطينيون". وفي أنقرة أيضاً تظاهر الآلاف في ميدان عبدي ايبكتشي وهم يلعنون "إسرائيل". ورفعت لافتات كتب عليها: "إسرائيل قاتلة، الحرية لفلسطين"، "الدعاء لفلسطين، الموت لإسرائيل"، ورشقت صور للرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush بالأحذية[39].

وفي احتفال في مدينة انطاليا Antalya مساء الأحد 2009/1/4، قال رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إن "آهات المظلومين لن تبقى بلا ردّ فعل، وإن ما تفعله إسرائيل هو الظلم بعينه. ولم نقدر على أن نبقى متفرجين"[40].

وانتقلت المبادرة أيضاً إلى أمينة أردوغان Emine Erdoğan، عقيلة رئيسة الحكومة رجب طيب أردوغان، التي عقدت على عجل في مطلع كانون الثاني/ يناير 2009 "قمة نسائية" طارئة، تحت عنوان "ملتقى إسطنبول لدعم غزة". وكانت كلمتها مؤثرة إذ تحدثت، وقد اغرورقت عيناها بالدموع، وعلى خلفية صورة كبيرة للكوفية الفلسطينية، عن مأساة غزة بأطفالها ونسائها وناسها. وقالت أمينة أردوغان إن على مَنْ بقي متفرجاً على مجازر غزة أن يحاكم ضميره، وقالت إن قتل العزل البريئين انهيار للإنسانية[41].

ومن إسطنبول انطلقت السبت 2009/1/10 مسيرة سيّارة، نظمها "وقف التضامن"، تضم أكثر من ألفي سيارة بهدف عبور تركيا وسورية وصولاً إلى تخوم الجولان، تعبيراً عن رفض العدوان على غزة وسياسات "إسرائيل" الإجرامية. وقال رئيس الوقف حسني كيليتش Hüsnü Kılıç إننا نذهب إلى قبالة الأراضي التي تحتلها "إسرائيل" في الجولان، تحت شعار "وأنا أيضاً موجود من أجل فلسطين". وقال "إننا نريد أن نظهر إرادة التضامن والمقاومة مع إخوتنا في التاريخ والإيمان والثقافة في فلسطين". ورفعت السيارات الأعلام التركية والفلسطينية[42].

وكان لحائز جائزة نوبل للآداب أورهان باموك Orhan Pamuk في 2009/1/17 موقف متميز، على الرغم من أنه لم يسمّ غزة بالاسم، إلا أنه قال إن ما يسمى صدام الحضارات ليس سوى المزيد من قتل الغرب للمسلمين. وقال باموك في حوار مع صحفيي يوميوري شيمبون Yomiuri Shimbun اليابانية أنه لا يوجد صدام بين الحضارات، بل فقط قتل للناس، قائلاً إن أوروبا لا تشكل نموذجاً ثقافياً[43].

وفي إسطنبول نظم "منتدى الشباب" في 2009/1/25 مزاداً علنياً نادراً وعميقاً في دلالاته تحت عنوان "مزاد مدّ يديك إلى فلسطين". ومن اللافت للنظر مشاركة عدد كبير من المشهورين من السياسيين والفنانين والرياضيين بطرح بعض ما يملكون في المزاد. وكان رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان الذي ندد بشدة بالعدوان الإسرائيلي على غزة في طليعة اهتمام الجمهور، حيث طرح قلمه الخاص فبيع بألف دولار، فيما بيعت مزهرية يملكها رئيس البرلمان السابق بولنت ارينتش Bülent Arınç بما يقارب 1,700 دولار، وقد شارك ارينتش شخصياً في حضور المزاد. وشارك في المزاد نواب ووزراء وفنانون ولاعبون من الفرق الرياضية الرئيسية بمقتنيات شخصية، مثل المفكّرات والقمصان الرياضية والجزادين وبذلات الثياب والخواتم والعقود[44].

وذكر بولنت ارينتش أنه نظم حملة تبرع داخل البرلمان وجمع من كتلة نواب حزب العدالة والتنمية أكثر من 300 ألف دولار[45].

وفي مناسبة لاحقة أخرى قال أردوغان: "نحن دائماً صوت الحشود التي لا صوت لها وهوية من لا هوية لهم. هذه هي تربيتنا التي أتتنا من العثمانيين. يوجد ما يتوجب أن نقوم به، ولا يمكن الصعود إلى المنصة والتفرج من هناك على ما يجري"[46].

كما عقدت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني التركية، بالتعاون مع مؤسسات إسلامية وعربية أخرى مؤتمراً لنصرة الشعب الفلسطيني في 22-2009/5/23 في إسطنبول. وقد ترأس المؤتمر الرئيس السوداني الأسبق سوار الذهب، وقد خرج المؤتمرون، الذين عكفوا، في ورشات العمل التي تخللها المؤتمر، على مناقشة كيفية نصرة الشعب الفلسطيني وفكّ الحصار عن قطاع غزة، بتوصيات تتعلق بتنمية فلسطين، ودعم النساء والشباب فيها، والتأكيد على ضرورة فكّ الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر، والتوعية بالجانب القانوني للحقوق الفلسطينية، وضرورة التعاون والتضامن وتفعيل المقاطعة الاقتصادية.

كما صدر عن المؤتمر عدة وثائق أهمها "الوثيقة الإسلامية لفلسطين"، التي أكدت أن فلسطين قضية المسلمين الأولى وأنها أرض إسلامية، مشيراً إلى المخاطر التي تتعرض لها على يد المحتل الإسرائيلي. وأكدت الوثيقة حقّ اللاجئين والمهجرين في العودة والتعويض وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة. كما وجه المؤتمر نداء لمسيحيي العالم من أجل فلسطين تقدم به الأب منويل مسلّم،

راعي الطائفة الإنجيلية بالقدس، ذكّرهم فيه بمسؤوليتهم نحو ما وقع ويقع بفلسطين وبتضاؤل عدد المسيحيين فيها بسبب اضطهاد المحتل، محذراً من عمليات تخريب للكنائس[47].

وفي إطار الدعم التركي المستمر للقضية الفلسطينية، عقدت الهيئة العربية الدولية لإعمار غزة مؤتمرها الدولي الأول في 17-2009/6/18 في إسطنبول، وقد قررت خلاله تنفيذ 465 مشروعاً صحياً وإسكانياً وتعليمياً في قطاع غزة. وقدرت الهيئة الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذه المشاريع بحوالي 500 مليون دولار، وقد تعهد رجال الأعمال الأتراك بتقديم 350 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. وقال أرول يارار Erol Yarar رئيس التحالف الفلسطيني بتركيا والرئيس الأسبق لجمعية موصياد MÜSİAD لرجال الأعمال المستقلين، الذي شارك في عقد المؤتمر: إن المجتمع المدني والأهلي بالعالم الإسلامي اتفق على عملية إعادة البناء والإعمار بغزة؛ لأنها مسألة إنسانية، وإن تركيا مع الحقوق الفلسطينية؛ حتى قبل ظهور الجمهورية فيها، مؤكداً أن جهود الإعمار ستستمر حتى إحقاق الحق الفلسطيني[48].

زيارة محمود عباس:

أجمعت وسائل الإعلام التركية على أن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، الذي قام بزيارة إلى تركيا في 2009/2/7، قد تلقى نصائح بالجملة من القادة الأتراك بشأن التعامل مع المرحلة المقبلة. وفي لقائه مع الرئيس التركي عبد الله غول، قال غول إن القضية الفلسطينية تحتاج إلى تشكيل حكومة فلسطينية موحدة. وأضاف غول إن تركيا لا تتدخل في الشؤون الداخلية لفلسطين، لكن القضية الفلسطينية تحتاج لتوحيد الجهود وهذه أولوية تركية[49].

وكان اللقاء الأطول لعباس مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان حيث استمر اللقاء ثلاث ساعات. ومما نتج عن اللقاء تشديد أردوغان على عباس ضرورة توحيد الصف الفلسطيني، فيما طلب عباس من تركيا استمرار جهودها للوساطة مع كل الأطراف.

وفي الاتجاه نفسه قال رئيس البرلمان التركي كوكسال توبتان Köksal Toptan في أثناء لقائه مع عباس إنه من الضروري إشراك حماس في العملية السلمية. وقال توبتان إن على الفلسطينيين أن يحلوا أولاً مشاكلهم، ومن ثم إشراك حماس في المسؤولية السياسية، وإلا فإن العناصر المتطرفة في المنطقة هي التي ستنتصر[50].

وعلى الرغم من أن عباس طلب من تركيا التدخل، إلا أن جريدة زمان ذكرت في تحليل لها أن محمود عباس أعطى انطباعاً أنه لا يمكن قبول أية وساطة سوى الوساطة المصرية، من أجل الوصول إلى حل بنّاء لمأساة غزة[51]. وفي لقاء على عشاء مع صحفيين أتراك وأجانب قال عباس إن تصريحه قبل أيام، عن رفضه لتدخل أي طرف غير عربي في القضايا العربية، لم يكن المقصود منه تركيا "ولا تسألوني عمن أقصد"[52].

ولم تخل زيارة عباس من تجمع احتجاجي عليها من جانب العشرات من جمعيات أوزغور در Özgür-Der الذين تجمعوا على مقربة من بلدية إسطنبول. وقال أحد قادة الجمعية رضوان كايا Rıdvan Kaya إن حركة حماس هي الممثل الأصلي للشعب الفلسطيني، وكان يجب دعوة إسماعيل هنية إلى هنا. وأضاف إن محمود عباس بعد انتهاء ولايته لم تعد له صفة شرعية، وهو شريك لـ"إسرائيل" في جرائم حربها، وبالتالي لا يمكن أن يمثّل الشعب الفلسطيني[53]. وكذلك تظاهر عشرات من أعضاء منتدى فلسطين في ميدان الهلال الأحمر في العاصمة أنقرة وأطلقوا هتافات معادية لمحمود عباس[54].

3. الحراك السياسي التركي:

تحركت الدبلوماسية التركية منذ اللحظة الأولى لوقف العدوان على غزة. وبعد جولة أردوغان على العواصم العربية، كان تحرك مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو الذي وصل إلى القاهرة في 2009/1/10 واجتمع بالرئيس المصري حسني مبارك. وذكرت مصادر تركية أن الرئيس المصري مقتنع بأن أية خطة لوقف النار لا يمكن أن تنجح من دون مشاركة تركيا[55]. وقد أجرى الرئيس عبد الله غول اتصالاً بالرئيس الأمريكي جورج بوش طالباً منه التدخل لوقف فوري لإطلاق النار في غزة. وكان جهد تركيا واضحاً في محاولة عدم السماح بشطب حركة حماس من المعادلة الفلسطينية والإقليمية. وفي لقاء مع مجموعة من الصحفيين في 2009/1/20 شرح مستشار رئيس الحكومة أحمد داود أوغلو الموقف التركي من التطورات في غزة على الشكل التالي[56]:

- تدخلت الدبلوماسية التركية منذ اللحظة الأولى للعدوان على غزة، ولعبت دوراً مهماً في وقف إطلاق النار. وقد تواصلت تركيا مع جميع الأطراف المعنية، من دون استثناء، من مصر إلى محمود عباس وحماس و"إسرائيل" وفرنسا ودول أوروبية أخرى.
- بخلاف كل الدول الأخرى كانت تركيا الدولة الوحيدة التي استطاعت التواصل مع حماس، وبالتالي إعلان وقف مزدوج للنار. ولم تستبعد تركيا عن هذه المبادرة اللاعبين الآخرين مثل مصر وفرنسا. بل إن مصر بالذات أرادت من تركيا أن تتولى ضمانة حماس في مفاوضات وقف النار. وفي النهاية كانت تركيا هي البلد الذي ضمن قبول حماس بوقف النار.
- معنى ذلك أن تركيا كانت البلد الذي ملأ الفراغ، وتولت بصمت وبعمق توضيح مواقف سورية وحماس. ولم تكن تركيا مجرد ساعي بريد بل كانت عاملاً في إقناع حماس ببعض المواقف.
- تعتقد تركيا أن حماس يجب أن تشارك في العملية السياسية. وهذا مرتبط باستمرار وقف النار ثم بالمصالحة بين محمود عباس وحماس؛ وتركيا تعمل على هذا الخط وهي على مسافة واحدة من عباس وحماس.

- لم تقطع تركيا تواصلها مع "إسرائيل". وبالرغم من مواقف أردوغان الحادة، فإن سفير تركيا في "إسرائيل" فريدون سينيرلي أوغلو Feridun Sinirlioglu التقى بإيهود أولمرت وبمسؤولين إسرائيليين آخرين.
- في هذا الوقت استمر التواصل التركي مع إيران، وأسهمت المواقف التركية وتحركاتها في إبقاء إيران خلف الستار وصامتة بنسبة ما.

انطلاقاً من هذه الصورة لا يوافق المسؤولون الأتراك أنهم منحازون إلى حماس، وأنهم يبتعدون عن الغرب، ويرون أن هذا الادعاء خاطئ جداً والعلاقات مع الغرب ليست موضع مناقشة وهي ثابتة، كما يقول أحمد داود أوغلو.

ورفض وزير الخارجية علي باباجان Ali Babacan التهمة التي تقول بأن تركيا تؤيد كل ما تقوم به حركة حماس وقال "إنه انطباع غير صحيح"، مضيفاً أن أنقرة توجه النصح دائماً لحماس من أن الحل لا يكون بالسلاح، ويجب البحث عن حلّ في الأطر الديموقراطية. لكن البحث عن حلّ في فلسطين لا يمكن من دون دعم حماس له. ودعا إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية، لأن اعتبار محمود عباس هو المخاطب فقط لن يؤدي إلى نتيجة.

وعن الدور المصري، قال الوزير التركي إن تركيا لا تنافس أحداً بل قلنا للمصريين: "ليس المهم من يكون في الواجهة المهم وقف إطلاق النار فلنعمل سوية. وأجابه المصريون: حسناً. وتلا ذلك وصول وفد حماس إلى القاهرة. وكان هذا أمراً مهماً وقد نجحنا في تحفيز إعادة التواصل بين مصر وحماس"[57].

وفي منتصف تموز/ يوليو 2009 استقبل الرئيس التركي عبد الله غول رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في زيارة ثانية. وكان اللافت في أثناء الزيارة موقف الرئيس التركي الذي يتناقض مع ما أعلنه مسؤول السياسة الخارجية العليا في الاتحاد الأوروبي من أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل في مدة محددة فإن الاتحاد الأوروبي، سيسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن يعلن فيه إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وكان تعليق غول على هذا الموقف هو معارضة أي قرار من هذا النوع إن لم يكن نتيجة توافق بين اللاعبين الأساسيين، بل سيكون القرار مضراً من دون هذا الاتفاق[58]. ورأت جريدة ميلّيت أن موقف غول أثار ارتياح "إسرائيل"، وعلى الأرجح انزعاج عباس من دون أن يخرج ذلك إلى العلن.

فموقف غول يترك فكرة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة إلى مرحلة لا ترى نهايتها. وهذا يتناقض ولو جزئياً مع موقف تركيا من القضية القبرصية مثلاً؛ إذ ترى أنقرة أنه إذا لم يتم التوصل إلى حلّ في الجزيرة حتى نهاية 2009 فلكل طرف أن يختار الطريق الذي يلائمه. فلماذا تحلل أنقرة في قبرص ما تحرمه في فلسطين؟.

ورأت الجريدة أن موقف غول ليس بعيداً عن نماذج أخرى في المنطقة، ومنها أن إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة قد يشكل مثالاً لإعلان دولة كردية مستقلة. وربما تكون أنقرة قلقة من احتمال توافق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن لإعلان دولة كردية مستقلة. لذلك فإن موقف غول من إعلان دولة فلسطينية مستقلة، قد يكون هدفه التحذير من استنساخ الإعلان في مكان آخر وبالتحديد شمال العراق[59].

وفي 2009/10/11 قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إن على "إسرائيل" أن تنهي حالاً مأساة غزة، كما أن عليها أن تحترم الحساسيات الدينية والثقافية لبعض المناطق مثل المسجد الأقصى والقدس الشرقية. وعندها فقط يمكن لتركيا أن تكون حاضرة للوساطة بين سورية و"إسرائيل". وقال داود أوغلو إنه "إذا احترمت هذه الحساسيات فإن احتمال السلام يصبح ممكناً"[60].

خلاصات:

يمكن تلخيص الموقف التركي من العلاقات مع "إسرائيل" خلال سنة 2009 كما يلي:

كان المسار العام سلبياً للغاية، وشهدت العلاقات تراجعاً كبيراً على الصعيد الرسمي كما على الصعيد الشعبي. وكان موقف تركيا من القضية الفلسطينية مبدئياً. وقد جمع بين اعتبارات عدم احترام الدولة التركية من جانب إيهود أولمرت عشية العدوان على غزة، وبين الموقف المبدئي والأخلاقي والإنساني، فضلاً عن الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. وكان موقف تركيا هذا ثابتاً على امتداد سنة 2009، ومرد الثبات أن تركيا ربطت تغيير موقفها من "إسرائيل" بتغير الوضع وتحسنه في غزة، وهو الأمر الذي لم يحصل. كذلك ربطت تركيا استئناف وساطتها بين "إسرائيل" وكل من سورية والفلسطينيين أيضاً بـ"معيار غزة". وترى تركيا أن الكرة في الملعب الإسرائيلي ولو أن هناك حكومة إسرائيلية متجاوبة مع عملية السلام لما ظهر هذا التوتر.

إن التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية لن يؤثر كثيراً على الدور الوسيط لتركيا في عملية السلام، إذ تبقى تركيا حتى الآن الدولة الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور، عندما توافق "إسرائيل" على استئنافه. كما أن سورية لم تقبل بغير الدور التركي الوسيط، وقد رفضت دمشق أية محاولة لدور فرنسي وسيط بديل للدور التركي.

وعلى الرغم من محاولات "إسرائيل" الإيحاء بأن الدور التركي الوسيط لم يعد قائماً، فهذا يأتي من باب الضغوط على تركيا. إذ إن "إسرائيل" مستعدة للتجاوب مع أية محاولة لتحسين العلاقات مع تركيا، لأنها لا تريد التفريط بصداقة دولة مسلمة كبيرة مثل تركيا، كانت أول دولة مسلمة تعترف بالدولة العبرية سنة 1949.

كذلك الأمر بالنسبة لعلاقات تركيا بالغرب، حيث إن الغرب لن يفرط بتركيا، بوصفها حليفة للغرب وعلمانية، وعضواً في شمال الأطلسي، فضلاً عن أنها جزء من الأمن والاستقرار في البلقان والقوقاز، وعامل مكافئ لخطوط الطاقة البديلة الممدودة من روسيا إلى أوروبا.

ويبدو الموقف التركي أقوى من قبل، ولا سيّما مع تراجع الحاجة لـ"إسرائيل" واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ولا سيّما بعد توقيع الاتفاق التاريخي بين تركيا وأرمينيا. إذ بقدر ما تحلّ تركيا مشكلاتها مع محيطها، بقدر ما تتراجع حاجتها إلى علاقات قوية مع "إسرائيل".

لكن تركيا بدورها لا يمكن أن تمضي بعيداً في توترها مع "إسرائيل"، نظراً لكون تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي وتتطلع للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعليها أن تأخذ في الاعتبار هذا العامل لدى البحث في العلاقات مع "إسرائيل".

ومن جهة أخرى فإن تركيا لا يمكن أن تتخلى عن مواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية، إذ إنها قائمة في الوجدان التركي. وقد حظي الدفاع عن غزة والتنديد بالعدوان الإسرائيلي بتأييد كل فئات المجتمع التركي والمدنيين والعسكريين على حدّ سواء. وفي الوقت نفسه فإن القضية الفلسطينية هي جواز عبور إلى كل العالم العربي والإسلامي. لكن تركيا أيضاً مع الحلول التي تقتضي الاعتراف بـ"إسرائيل"، وتخلي حماس عن إطلاق الصواريخ على "إسرائيل". كما أن تركيا ترى أن الوحدة الفلسطينية شرط لحلّ القضية الفلسطينية، والخروج من مأزق الشرذمة. وتؤكد تركيا على أنه من دون حماس لا حلّ للمشكلة الفلسطينية، خصوصاً أنها منتخبة بطريقة ديموقراطية.

ثالثاً: إيران

لم تتردد إيران في إعلان تأييدها لحركة حماس، وفي التنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وذهب المسؤولون فيها إلى مناشدة منظمة المؤتمر الإسلامي "القيام بواجبها التاريخي في مواجهة إسرائيل"[61]. فأجرى الرئيس أحمدي نجاد، على سبيل المثال اتصالاً مع نظيره السنغالي عبد الله واد Abdoulaye Wade رئيس القمة الـ 11 لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أكّد خلاله "ضرورة أن تبذل الدول الإسلامية مساعيها لوقف جرائم الصهاينة المحتلين ضدّ الفلسطينيين العزّل". ودعا نجاد الدول الإسلامية إلى "اعتماد كل الوسائل لمساعدة الشعب الفلسطيني"[62].

لم تقتصر المواقف الإيرانية على التنديد بالعدوان الإسرائيلي، بل ذهبت أيضاً إلى انتقاد المواقف العربية، وخصوصاً مصر، التي لم تسمح بفتح معبر رفح لتمرير المساعدات إلى قطاع غزة. وقد أسهمت هذه المواقف الإيرانية من مصر في توتر العلاقات بين البلدين طوال سنة 2009، خصوصاً بعد توقف الحرب، وإعلان إيران استعدادها للإسهام في إعادة إعمار القطاع الفلسطيني، وإرسال المساعدات إليه. وقد تراوحت مواقف إيران من هذه الحرب بين إعلان التأييد لحركة المقاومة حماس

والتنديد بالعدوان الإسرائيلي من جهة، وبين توجيه الاتهام واللوم إلى الدول العربية الإسلامية من جهة ثانية، بالإضافة إلى حركة دبلوماسية واسعة من خلال مبعوثين إلى دول العالم "لبحث الوضع في غزة"[63].

فقد طالب وزير الخارجية منوشهر متكي Manouchehr Mottaki "بوقف فوري للهجمات الإسرائيلية على غزة، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع الفلسطيني"، وانتقد متكي الدول العربية ومجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي "لتقاعسها"[64]. كما أعلنت إيران استعدادها لاستقبال الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات الإيرانية، بالإضافة إلى إقامة مستشفى ميداني على الأراضي المصرية المحاذية للقطاع. وبحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي Hassan Qashqavi، فإن منوشهر متكي وزير الخارجية أرسل إلى نظيره المصري أحمد أبو الغيط يبلغه استعداد إيران لتشييد مستشفى ميداني على الأراضي المصرية، ودعاه إلى "إبداء التعاون اللازم في هذا المجال"[65]، وأعلن متكي في اليوم التالي "أن طهران تنتظر ردّ القاهرة" إزاء هذا الموضوع[66]. ومن الواضح أن دعوة مماثلة لم تعبّر عن رغبة إيران في مدّ يد المساعدة فقط، بل وربما أرادت إحراج مصر التي كان من المتوقع أن ترفض مثل هذه المشاركة الإيرانية في "دعم الفلسطينيين"، في الوقت الذي تشهد العلاقات بين الطرفين توتراً متصاعداً، وفي الوقت الذي لم تكن فيه الحكومة المصرية أصلاً مؤيدة لحركة حماس ولا لسيطرتها على غزة، ولا للحرب التي تخوضها دفاعاً عن القطاع. وما يؤكِّد "إحراج" مصر في هذا المجال، هو التصريحات الإيرانية اللاحقة، كما فعل المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الذي "حثّ الحكومة المصرية على العمل بمسؤوليتها وواجبها الإسلامي والإنساني... وفتح معبر رفح... نظراً لعمق المأساة والظروف التي يعاني منها الشعب الفلسطيني المضطهد، والماضي العريق لقادة هذا البلد من أمثال عبد الناصر وحسن البنّا، وكذلك الموقع الجغرافي ووجود معبر رفح"[67].

ذهبت المواقف الإيرانية في تأييد حركة حماس إلى حدّ التأكيد على "استحالة هزيمتها أو القضاء عليها" في هذه الحرب. وقال وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في مكالمات هاتفية مع بعض نظرائه الأوروبيين "الاجتياح البري للكيان الصهيوني خطأ استراتيجي ومحو حماس هو هدف غير قابل للتحقق، حيث إن حماس تمثل دولة ولا يمكن محو دولة"[68].

كما توقّع، في الإطار نفسه، رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني Ali Larijani أن "يتحول قطاع غزة إلى مقبرة للإسرائيليين"[69]، "وأن ممارسات الإسرائيليين في القطاع أسوأ من النازية"[70]. وعلى المستوى الدبلوماسي بحث وزير الخارجية منوشهر متكي مع نظرائه في سورية وليبيا وتركيا واليابان الوضع في قطاع غزة، مشدِّداً على ضرورة الوقف الفوري للعمليات العسكرية[71]. كما بحث رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني مع الرئيس السوري بشار الأسد

"الأوضاع الخطيرة"، في حين أجرى سعيد جليلي Saeed Jalili، أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني، محادثات مع المسؤولين الأتراك حول تطورات الوضع في قطاع غزة. كما قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "أن بلاده أرسلت 22 مبعوثاً إلى العالم لبحث الأوضاع في القطاع"[72].

ولم يتردد الرئيس الإيراني في مقابلة له مع قناة الجزيرة في الأسبوع الأخير من الحرب، في دعوة القادة العرب إلى:

> تحمّل مسؤولياتهم التاريخية من منطلقات إنسانية وقومية وإسلامية، لأن أبناء غزة بشر أولاً، وعرب ثانياً، ومسلمون ثالثاً. ومن اعتبار الواجب الأول للجامعة العربية هو الدفاع عن الشعب الفلسطيني، والعمل على ضوء الأهداف التي أسست من أجلها... وأن من المتوقع من هؤلاء القادة قطع كافة أشكال العلاقات مع الكيان الصهيوني... وتهديد كل من يدعم هذا الكيان سياسياً وعسكرياً بقطع العلاقات.

وألمح نجاد إلى رفضه الدعوات التي تركز على "الخطر الإيراني" في المنطقة، مخاطباً الزعماء العرب بقوله "لماذا تشغلون أنفسكم في بعض الأحيان بنزاعات لا وجود لها مع بعض شعوب المنطقة، وتولونها أرجحية على قضية المواجهة مع الكيان الصهيوني؟"، وأضاف نجاد "إنه لأمر محزن جداً أن تقف حكومات 22 دولة عربية لتتفرج على شرذمة فاسدة من الصهاينة المجرمين..."[73].

بعد توقف الحرب على غزة، وعجز "إسرائيل" عن تحقيق الانتصار المتوقع بالقضاء على حركة حماس، أثيرت ضجة دولية لمنع حماس من التزود مجدداً بالسلاح، خاصة وأن الحركة استمرت في إطلاق الصواريخ على المستعمرات والبلدان الإسرائيلية طوال أيام الحرب الـ 22. لذا، تنادت الولايات المتحدة، ودول أوروبية كثيرة؛ لفرض حصار بحري على قطاع غزة لتحقيق ذلك، في الوقت الذي أثيرت فيه أيضاً قضية المشاركة الدولية والعربية والإسلامية في إعادة إعمار قطاع غزة. الموقف الإيراني كان واضحاً لجهة انتقاد المواقف الدولية من جهة، والدفاع عن حقّ الفلسطينيين في الحصول على السلاح من جهة ثانية. فقال وزير الخارجية منوشهر متكي "إن أي حكومة أو شعب لديهم الرغبة في الدفاع عن أنفسهم، من الطبيعي جداً أن يبذلوا قصارى جهدهم للحصول على أسلحة من أي مكان ممكن"، وأن "الذين يكافحون ضدّ الاستعماريين... من حقهم الطبيعي الحصول على أسلحة". وتوجه إلى الأمريكيين قائلاً "أثناء هذا الهجوم الوحشي قدمتم 300 طن من القنابل للنظام الصهيوني، والآن لديكم الوقاحة لكي تخرجوا وتقولوا إن المقاومة لا يجب أن يكون لديها أي أسلحة". وانتقد متكي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "المنتهية ولايته" الذي حذّر من إرسال السلاح إلى "من لا شرعية لهم في فلسطين"، داعياً إلى إجراء انتخابات جديدة[74].

أما على صعيد المشاركة في إعادة الإعمار، فقد شكلت السلطات الإيرانية لجنة أطلق عليها "اللجنة المركزية لإعادة إعمار قطاع غزة" تعهدت ببناء وتجهيز ألف منزل سكني وعشر مدارس وخمسة مساجد، إضافة إلى إعادة إعمار مستشفى وتجهيزها بالمعدات الطبية، كما تعهدت اللجنة بإعادة إعمار إحدى جامعات غزة وتجهيزها، وبناء 500 وحدة سكنية، بالإضافة إلى تأمين المساعدات إلى جميع عائلات الضحايا والمصابين، وتأمين حاجات أربعة آلاف مصاب[75]. كما تعهد البرلمان الإيراني إعادة إعمار مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تعرض لتدمير كلي خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة[76].

انتهت الحرب على غزة، لتبدأ سياسة جديدة في كل من "إسرائيل" وإيران، وفي المنطقة عموماً. فقد تسلّم الرئيس الأمريكي مهامه، وبدأ بتوجيه الرسائل إلى العالم الإسلامي للحوار ولحلّ المشاكل العالقة، ومن بينها القضية الفلسطينية. وسادت مع هذه السياسة حالة من التفاؤل في أوساط فلسطينية وعربية عدة، حتى ذهبت بعض التحليلات العربية إلى القول: إن مواجهة التصاعد في النفوذ الإيراني يتحقق بوقف فوري لإطلاق النار[77]. ورأى آخرون أن نجاح أوباما في تحقيق التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية وإعلان الدولة الفلسطينية، سيقطع الطريق أمام المشروع الإيراني الذي يتمدد في المنطقة بذريعة دعم المقاومة ضدّ "إسرائيل".

كانت "إسرائيل" بعد الحرب على غزة تستعد لانتخابات جديدة، وكذلك كانت إيران تستعد لانتخابات رئاسية جديدة. لذا، كان على العالم انتظار نتائج هذه الانتخابات في كلا البلدين لمعرفة اتجاه الرياح السياسية المقبلة في المنطقة. لكن التحضير لهذه الانتخابات لم يقطع وتيرة التهديدات المتبادلة بين الطرفين الإسرائيلي والإيراني؛ فقد رأى على سبيل المثال رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad أن: "دور إيران في المنطقة... حوَّل لبنان إلى تهديد أمني حقيقي على الدولة العبرية... وأن إيران تعمل على خلق ذراع استراتيجية دفاعية طويلة لها يمكن تسميتها "حزبلسطين"، تمتد من لبنان عبر "حزب الله" وحتى غزة عبر "حماس"، وتمتلك ترسانة صاروخية كبيرة ستكون في واجهة الدفاع عن إيران أمام إسرائيل"[78].

في المقابل، وفي محاولة إيرانية لتبيان مدى الالتزام بالقضية الفلسطينية، خصوصاً بعدما ارتفعت بعض الأصوات الفلسطينية والعربية تنتقد حركة حماس وتندد بالتدخل "غير العربي" (الإيراني) في القضية الفلسطينية، عقد في طهران مؤتمر حول دعم قطاع غزة، شنّ في افتتاحه مرشد الثورة علي خامنئي Ali Khamenei ولأول مرة، هجوماً عنيفاً على من سمّاهم "رافعي شعار الواقعية السياسية" في الشرق الأوسط، بمن فيهم الرئيس الراحل ياسر عرفات. وشكك خامنئي في مقولة أن "قضية فلسطين هي قضية عربية"، ورفض الرهان على وجود

تغيير في السياسة الأمريكية، معتبراً أن الرئيس أوباما يسلك "المسار الخائب ذاته لسلفه جورج بوش" بتأييده غير المشروط لـ"إسرائيل"، التي وصفها بأنها "ورم خبيث"[79]. ورأى خامنئي أن "الصمود والمقاومة هما السبيل الوحيد لإنقاذ فلسطين... وأن من الخطأ التفكير في قبول بلد اسمه إسرائيل عمره 60 سنة. والخطأ الآخر هو القول إن الطريقة الوحيدة لإنقاذ الفلسطينيين هي التفاوض"، وهاجم خامنئي السلطة الفلسطينية التي "ظلّت تنتهك وتداس تحت أقدام الصهاينة مرات ومرات"، وشدّد مرشد الثورة على أن "قضية فلسطين هي أهم قضية ملحة في العالم الإسلامي... وأن ملحمة مقاومة حركة حماس... هي أكبر نقطة مشرقة خلال السنوات المئة الأخيرة من تاريخ فلسطين"[80].

تزامن مؤتمر دعم غزة ومواقف مرشد الثورة من فلسطين ومن انتقاد "الواقعية السياسية" مع تحذيرات أطلقها قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري أكّد فيها أن "بلاده تملك صواريخ يصل مداها إلى ألفي كيلومتر، وتطاول كل إسرائيل بما في ذلك منشآتها النووية"[81].

أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن عودة الليكود بزعامة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، وبدأت بعد ذلك رحلات المبعوث الأمريكي جورج ميتشل إلى الشرق الأوسط لبحث آفاق التسوية: من استئناف التفاوض، إلى حلّ الدولتين، إلى وقف بناء المستعمرات. وساد اعتقاد فلسطيني بقدرة الإدارة الأمريكية الجديدة، استناداً إلى مواقف أوباما وتصريحاته، على إحداث اختراق في عملية التسوية المتجمدة، لكن سرعان ما تبدد هذا التفاؤل بعد "عجز" الرئيس الأمريكي عن "إقناع" نتنياهو، أو إرغامه، على وقف بناء المستعمرات لجعل استئناف التفاوض ممكناً من جهة، ولحشد التأييد العربي لهذه العملية من جهة ثانية، ولعزل إيران عن قضية فلسطين ودعم المقاومة من جهة ثالثة.

كانت إيران بدورها تستعد لانتخاباتها الرئاسية التي ستجري في شهر حزيران/ يونيو 2009. وكانت أنظار العالم تتجه لمعرفة ما تبقى من شعبية أحمدي نجاد، وهل سيعود مجدداً إلى سدة الرئاسة في مواجهة منافس إصلاحي قوي هو مير حسين موسوي Mir-Hossein Mousavi؟.

كان الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) يتمنى ويريد فوز موسوي الإصلاحي؛ لأنه يعرف مواقف أحمد نجاد وسياساته من "إسرائيل" ومن التسوية، وتشدده تجاه برنامج بلاده النووي، في حين كانت مواقف موسوي أكثر اعتدالاً تجاه هذه القضايا، كما عبّر عن ذلك في أثناء حملته الانتخابية. كما أن الإدارة الأمريكية الجديدة، التي دعا فيها أوباما إلى مدّ اليد للحوار والدبلوماسية، تحتاج في إيران إلى يد مماثلة، ليست بالطبع يد أحمدي نجاد.

أحبط فوز أحمدي نجاد رهانات العرب وكثير من دول العالم على التغيير في إيران، لكن "أزمة الانتخابات"، التي اندلعت بعد ذلك وانتقلت إلى الشارع، فتحت مجدداً أبواب الضغوط على النظام، والرهان على تغيير سياساته من برنامجه النووي ومن عملية التسوية في المنطقة. وكان من اللافت

للنظر أن يرفع المتظاهرون المؤيدون لمير حسين موسوي وللحركة الإصلاحية في إيران شعارات تتعارض مع ثوابت النظام الإيراني ومع سياساته تجاه قضية فلسطين. وقد قالت زوجة موسوي في مقابلة تلفزيونية مع قناة العربية في 2009/6/11:

> إن سياسة أحمدي نجاد الخارجية هي سياسة الفوضى وذهب ليصادق أميركا اللاتينية، في حين أن مير حسين موسوي عندما سيتابع السياسة الخارجية سيطرح مسألة السلام والسلام العالمي وسيتابع المصالح الوطنية الإيرانية. يعني مصالحنا ستكون لها الأولوية، لا نريد أن ندخل في تحالفات مكلفة... بالنسبة لفلسطين شعار فلسطين هو شعارنا كذلك. لكننا سنسعى أن نكون أصدقاء لكل العالم، وخاصة في المنطقة ومن حولنا ومن الدول المجاورة لنا. لا نريد أن يكون هناك تشنج وإرهاب... ونريد أن نحافظ على ثرواتنا من أجل شعبنا[82].

كانت شعارات المتظاهرين عندما نزلوا إلى الشارع في يوم عاشوراء أكثر وضوحاً من تلميحات زوجة موسوي تجاه "أولوية المصالح الوطنية"، فقد أعلن هؤلاء التبرؤ من عبء المقاومة في لبنان وفلسطين قائلين "لا غزة ولا لبنان... نستشهد من أجل إيران"[83].

شهدت المدونات الإلكترونية لأنصار المعارضة الإيرانية ملصقات وُضِعت فيها بدلاً عن خريطة فلسطين يدٌ ترفع شارة النصر وشريطاً أخضر، وظهرت دعوات ليكون شعار "الموت للديكتاتور"، أقوى من شعار "الموت لأمريكا"، وجاءت دعوات أخرى لاتخاذ شعار "لا شرقية ولا غربية جمهورية إيرانية" بدل الشعار السابق "جمهورية إسلامية"، واقترحت مدونة أخرى استبدال صور الشهداء والأطفال الفلسطينيين التي كانت ترفع في المناسبة نفسها ووضع صور مير حسين موسوي وخاتمي وكروبي. وشنّ نشطاء في حركة موسوي الخضراء هجوماً إلكترونياً على حماس، وعلى مصدر الأموال التي تحصل عليها الحركة الفلسطينية[84].

ترافقت شعارات المتظاهرين الإصلاحيين مع شائعات سرت بقوة في الشارع الإيراني، وتناقلتها وسائل إعلام عربية، حول مشاركة مقاتلين من حماس وحزب الله في قمع المتظاهرين في شوارع طهران؛ بحيث تمّ الربط بين حركة احتجاج المعارضة على الانتخابات الرئاسية وعلى النظام في إيران، وبين رفضها استمرار دعم هذا النظام لحركتي حماس وحزب الله. مما دفع أوساط عدة إلى طرح التساؤلات حول التأثر السلبي لما يجري في الداخل الإيراني على حركتي المقاومة في لبنان وفلسطين. فتساءلت حركة فتح على سبيل المثال، عن تأثير ما يجري على فلسطين، على "حركة حماس، وعن موقعها من هذه التغييرات، وما إذا كان مشعل سيخسر الرهان ويلهث للاعتراف بإسرائيل"[85].

لم تتوقف حركة احتجاج المعارضة الإيرانية منذ الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2009 إلى نهاية السنة، فاغتنمت كل الفرص المتاحة للنزول إلى الشارع والتظاهر. لكن الرهان على تغيير سياسات النظام تجاه برنامجه النووي أو تجاه القضية الفلسطينية وعملية التسوية وحركات المقاومة لم يستمر على ما هو عليه؛ فقد استعاد الرئيس الإيراني وأركان النظام الآخرين مجدداً لغة التهديد والوعيد تجاه أي عدوان إسرائيلي، بالتزامن مع مناورات عسكرية عدة نفذها الحرس الثوري والجيش الإيراني. كما عادت "إسرائيل" مجدداً إلى التلويح بالحرب ضدّ إيران وضدّ منشآتها النووية، وإلى الربط في أي حرب بين إيران وبين حماس وحزب الله. فقد ذكرت جريدة هآرتس "أن إسرائيل تتوقع فشل المحادثات بين إيران والغرب حول التسلح النووي، وهي تستعد لتوجيه ضربة قاسية لحزب الله في جنوب لبنان أو حماس في قطاع غزة أو كليهما معاً. وفسر مراقبون إسرائيليون هذه التقديرات... من خلال التدريبات العسكرية ونوعية الأسلحة التي تمّ تطويرها في الصناعات العسكرية الإسرائيلية"[86].

وذكرت جريدة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post أن:

> مديرية عمليات قوات الدفاع الإسرائيلي أنشأت إدارة جديدة مسؤولة عن تنسيق الجهود المبذولة لحماية قواعد جيش الدفاع الإسرائيلي... لأن حماس وحزب الله وسورية وإيران لديهم القدرة على إطلاق صواريخ على قواعدنا... بعدما تعمد حزب الله سنة 2006 وحماس في عملية الرصاص المسكوب في قطاع غزة، استهداف قواعد جيش الدفاع الإسرائيلي في الشمال والجنوب[87].

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في الإطار نفسه أن "إسرائيل تملك حقّ الدفاع عن نفسها... مشيراً إلى ثلاثة تحديات رئيسية في المجال الأمني تواجه إسرائيل وهي: ضرورة منع إيران من حيازة السلاح النووي، وإزالة التهديد الصاروخي من جانبي الحدود الشمالية من جهة حزب الله، والجنوبية من جهة حركة حماس"[88]. ولم تكفّ "إسرائيل" عن تسريب معلومات إلى مصادر غربية عدة، عن نيتها ضرب إيران، بعدما أيقنت أن الولايات المتحدة غير مستعدة لدخول مواجهة عسكرية مع إيران. ولذا تريد "إسرائيل" من خلال العمل العسكري "قص جوانح [أجنحة] إيران في كل من لبنان وغزة"[89].

لم تتبدل مواقف وتصريحات قادة إيران السياسيين والعسكريين من "إسرائيل" ومن تأييد حركات المقاومة ضدها، على الرغم من "أزمة الانتخابات الرئاسية" وما رافقها من حركة احتجاج وتظاهرات. لا بل أجرت إيران مناورات عسكرية، واختبرت صواريخ حربية في 2009/10/2 وفي 2009/11/22 في إطار استعدادها "لمواجهة أي حرب محتملة عليها"، على قاعدة "التصعيد مقابل

التصعيد". ومن هذه الصواريخ صاروخ "سجيل" الذي يبلغ مداه ألفي كيلومتر، والذي يضع "إسرائيل" والقواعد الأمريكية في الخليج في مدى هذا الصاروخ[90]. ولم تتراجع إيران في الوقت نفسه عن مواصلة برنامجها النووي، وعن اختبار المزيد من الأجهزة المتطورة لتسريع تخصيب اليورانيوم، بعدما رفضت الشروط الغربية للتخصيب خارج الأراضي الإيرانية. أي أن نفوذ إيران الإقليمي لم يتراجع، كما افترضت بعض التحليلات، بعد أزمة الانتخابات الرئاسية. ولم تتراجع إيران في الوقت نفسه عن ثوابت سياستها الخارجية. لا بل ذهبت جريدة نيويورك تايمز The New York Times، على سبيل المثال، إلى الربط بين تعثر عملية التسوية وفشل الإدارة الأمريكية في إرغام نتنياهو على وقف بناء المستعمرات وبين تقدم نفوذ إيران وتلاشي نفوذ القاهرة والرياض، فذكرت الجريدة الأمريكية عن مسؤولين سعوديين ومصريين قولهم "إنه بالرغم من انشغال إيران بأزمة سياسية داخلية، ومعاناة سورية من أزمة اقتصادية دائمة، أدى دعم هاتين الدولتين المستمر لحماس وحزب الله إلى حفاظهما على نفوذ كبير في قضايا مثل تشكيل الحكومة اللبنانية وجهود المصالحة الفلسطينية". وذكرت الجريدة أن السعودية ومصر "تواجهان منافسة من إيران ومواجهة من دول عربية أصغر منها بكثير، واستهزاء من سورية وتحدياً من مجموعات غير حكومية مؤثرة مثل حزب الله وحماس"[91].

ولا شك أن ما ذهبت إليه نيويورك تايمز يستند إلى "عجز" مصر عن تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، خاصة بعدما رفضت حماس بعض الشروط التي اعتبرتها غير مناسبة لها. الأمر الذي عطل التفاهم وأحرج النظام المصري، وبدت حماس أكثر قدرة على التحكم بمسار المصالحة وبمستقبل الوضع الفلسطيني. ولا شك أيضاً أن مثل هذا الاستنتاج له صلة بالموقع القوي الذي تمتعت به حماس بعد العدوان الإسرائيلي على غزة بين 2008-2009 وجعلها في موقع المسؤول الأول عن قطاع غزة. وتعترف في الوقت نفسه، بعض التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية بفشل التعامل مع حماس، كما فعل معهد ريئوت The Reut Institute لحكومة نتنياهو في تقريره الذي أصدره في حزيران/ يونيو 2009 حول "إعادة تقييم العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية" واعتبر فيه أن من المآزق الاستراتيجية هي كيفية التعامل مع حماس التي نجحت في إحكام سيطرتها على غزة، وعلى الفوز باعتراف دولي على الرغم من مساعي "إسرائيل" لفرض مقاطعة دولية عليها. وقد أفرز هذا الوضع أيضاً مآزق منها: استحالة إيجاد بديل لحماس في غزة، في حين سيسمح إطلاق النار لحماس ببناء قدرات عسكرية استراتيجية بفضل الدعم الإيراني، بينما يهدد القتال المستمر بتصعيد لا مفر منه[92].

فاقم جمود عملية التسوية وتعثر المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية من تزايد اتهام إيران بالتأثير سلباً على القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من إعلان إيران تأييد هذه المصالحة بلسان وزير خارجيتها منوشهر متكي الذي أكد "دعم بلاده وحدة الفصائل الفلسطينية الذي يمثل

استراتيجية دائمة لحكومة الجمهورية الإسلامية"[93]. وكذلك تأييد علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني "جهود مصر لتحقيق هذه المصالحة" في أثناء زيارته القاهرة في 2009/12/28؛ فقد اتهمت فتح إيران بأنها "طلبت من حماس تجميد الحوار وتسخين الضفة وغزة. وكذلك طلبت من حزب الله تصعيد الوضع على الحدود مع إسرائيل لشغلها عن ضربة محتملة إلى إيران. وأن أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني سعيد جليلي نصح قيادات حماس وبعض الفصائل الفلسطينية في دمشق بعدم التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني". كما وجه محمود عباس الاتهام نفسه إلى إيران بـ"تعطيل المصالحة الفلسطينية"[94].

أسهم تقرير جولدستون، الذي صدر في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2009 وطلبت السلطة الفلسطينية تأجيل مناقشته، في إطلاق حملة إدانة قاسية لهذه السلطة من أوساط عربية وإسلامية عدة، بحيث اعتبر بعض المحللين أن مثل هذا التأجيل قد تستغله "إسرائيل" لافتعال حدث إقليمي مثل شنّ عدوان على إيران لطمس هذا الملف وإشغال الرأي العام العالمي به عن جرائمها وعن تقرير جولدستون[95]. ومن جهتها اعتبرت جريدة هآرتس "أن إيران وحماس وحزب الله حققوا بواسطة هذا التقرير انتصاراً كبيراً يتجاوز البعدين السياسي والدعائي"[96]. واتهم المعلق السياسي في الجريدة عاموس هارئيل Amos Harel، المحقق الدولي ريتشارد جولدستون بأنه "عمل من دون أن يعلم كعميل لدى طهران، لأن المغزى الفعلي للتقرير أنه دفع اسرائيل نحو الفخ، لأنها ستدير أي حرب مقبلة بيدين وقدمين مغلولتين". وذهبت هآرتس إلى الربط بين تقرير جولدستون وبين المخاوف من تقارير مماثلة إذا شنّت "إسرائيل" حرباً جديدة ستؤدي حتماً إلى خسائر كبيرة في المدنيين في الطرف الآخر، الأمر الذي سيجر المسؤولين الإسرائيليين إلى المحاكم[97].

لقد انتهت سنة 2009 ولم يحصل أي تقدم لا في عملية التسوية، ولا في وقف بناء المستعمرات، ولا حتى في استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ولم تتم كذلك المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، ولم يحصل على صعيد إيران أي تقدم جوهري في المفاوضات مع الغرب حول البرنامج النووي الإيراني؛ تقدم كان من المفترض بحسب البعض أن يؤدي إلى تغيير في سياسات إيران الخارجية. كذلك، لم تبدل نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية والأزمة التي أعقبتها مواقف إيران من "إسرائيل" ومن حركات المقاومة ضدها. وهذا ما عكسته بوضوح زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إلى طهران في نهاية سنة 2009، عندما أكد أمامه الرئيس الإيراني "استعداد الأمة والحكومة الإيرانيتين تقديم الدعم على الدوام للمقاومة وللشعب المستضعف في فلسطين"[98].

هكذا تكون سنة 2009 قد انتهت وقد تركت للسنة الجديدة الأسئلة والاحتمالات والهواجس نفسها. فـ"إسرائيل" تقرع طبول الحرب وتلوح بها على لبنان وعلى إيران وعلى غزة، وهي

تخطط لحرب تعتقد أنها ستكون على جبهات عدة. ولكن ثمة من يعتقد بأن ما تفعله "إسرائيل" وما تهدد به لا يتجاوز الحرب النفسية، لكن بالمقابل هناك من لا يستبعد سيناريوهات الحرب، خصوصاً على القطاع الفلسطيني في غزة، مع محاولات خنقه وتطويقه بالجدرن الفولاذية من هنا وهناك. الأمر الذي يفرض الاستعداد لسيناريو مماثل على المستويات كافة، حتى لو كانت العودة الإسرائيلية إليه أكثر تعقيداً وصعوبة من السابق. ومثل هذا الاستعداد يفرض حشد التأييد الأوسع عربياً وإسلامياً ضدّ سياسات عزل غزة وضدّ تطويقها وضدّ منعها من الحصول على السلاح... ما يعني تطوير العلاقات الإيرانية الفلسطينة، وليس التضييق عليها أو التراجع عنها.

رابعاً: ماليزيا

سعت الحكومة الماليزية إلى دعم الشعب الفلسطيني خلال سنة 2009، خصوصاً في الضغط على المجتمع الدولي، من خلال دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد في سبيل وقف حملة الرصاص المصبوب، التي قامت بها القوات العسكرية الإسرائيلية ضدّ أبناء قطاع غزة. فقد دفع رئيس الوزراء الماليزي عبد الله أحمد بدوي أكثر من مرة لانعقاد الجمعية العامة، كما طالب بفرض عقوبات على "إسرائيل" وقال "إن انتهاك المعايير الأخلاقية يجب أن يكون من ضمن الأسباب التي تدعو إلى فرض عقوبات على دولة ما"[99].

ومن اللافت للنظر التفاعل الماليزي الرسمي مع أحداث غزة، وهو ما لم نشهده في العديد من الدول العربية القريبة أو البعيدة عن قطاع غزة، فقد عقد البرلمان الماليزي في 2009/1/12 جلسة خاصة للتباحث في أوضاع غزة، وطالب النواب خلالها مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة لجرائم الحرب لمحاكمة قادة الحكومة الإسرائيلية. وقد قال رئيس الوزراء خلال هذه الجلسة إن "مثل هذه الأعمال تعتبر جرائم حرب وفقاً لما يقضي به الفصل الرابع من معاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب". كما تقرر تعليق الحملات الانتخابية الجزئية في إحدى الدوائر الماليزية معللة ذلك بـ"توحيد الجهود لمساندة الشعب الفلسطيني، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على غزة"[100].

وعلى الصعيد الشعبي نظمت الجمعيات والأحزاب الماليزية العديد من الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فقد نظمت جمعية "أمان فلسطين" بالتعاون مع الاتحاد الإسلامي في 2009/1/10 مهرجاناً حاشداً في مدينة شاه أعلم عاصمة ولاية سيلانجور Selangor، طالب المتحدثون فيه بضرورة "وقف العدوان الإسرائيلي الهمجي" على غزة وفتح المعابر ورفع الحصار. ودعوا مصر إلى فتح حدودها مع غزة وتسهيل وصول المعونات والأطباء وإعادة الحياة إلى طبيعتها في القطاع، وطالبوا الدول العربية والإسلامية بقطع علاقاتها مع "إسرائيل"، والعمل على تقديم المسؤولين الإسرائيليين لمحاكمات دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وعبر الأمين العام

للجمعية عبد الله زيد في حديث للجزيرة نت عن تعاطف الماليزيين الكبير مع الشعب الفلسطيني، وقال "نحن نسعى عبر الجمعية وفعالياتها إلى توعية الشعب الماليزي للقيام بواجبه تجاه إخواننا في فلسطين". كما دعا الشعب الماليزي إلى "الاستمرار في إقامة الفعاليات المناصرة للشعب الفلسطيني وتقديم التبرعات".

وفي السياق ذاته نظمت الفعاليات الشعبية والأحزاب والمنظمات الإسلامية وائتلاف الجمعيات غير الحكومية والأطباء مسيرتين منفصلتين، تلاهما اعتصام أمام سفارتي الولايات المتحدة ومصر. وقالت النائب لؤلؤة غزالي إنه "من المفارقات الغريبة أن يكون هناك اعتصامان في نفس الوقت ولنفس الغاية، واحد أمام السفارة الأميركية والآخر أمام السفارة المصرية"[101].

وقام ائتلاف المنظمات والجمعيات غير الحكومية بتنظيم مهرجان تضامني مع قطاع غزة في 2009/1/18، تحدث فيه رئيس الوزراء السابق مهاتير بن محمد Mahathir bin Mohamad، أشاد خلال كلمته بالدور الذي لعبته الحكومة الماليزية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودفع المجتمع الدولي لتقديم قادة الحكومة الإسرائيلية للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب. كما نوه مهاتير إلى ضرورة التفريق بين موقف الحكومة الذي يتبنى الموقف الدولي في العلاقة مع السلطة في رام الله، وبين المحاولات الرامية إلى تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين، "بالتالي إعادة الأمور إلى نصابها، والتعامل مع من يمثل الشعب بشكل حقيقي". وأشاد مهاتير "بالصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في غزة" قائلاً "إن هذا الشعب الذي يقدم هذه التضحيات حتى لو استسلم قادته وخذلوه فلن يهزم". وأشار رئيس الوزراء السابق في كلمته إلى ضرورة تفعيل سلاح المقاطعة لكل من يقدم الدعم لـ"إسرائيل"، وأكد على دور الحكومات والشعوب في تطوير آليات لتفعيل المقاطعة بهذه الحرب التي وصفها بـ"الصراع الطويل". ووصف قادة "إسرائيل" بأنهم "مجموعة من الأشرار القتلة المتعطشين للدماء"[102].

وقد شهدت ماليزيا تصاعد العمل الشعبي المؤيد للقضية الفلسطينية على مدار سنة 2009، وتزايد حملات جمع التبرعات للمحتاجين الفلسطينيين، وأصبحت الحكومة الماليزية أكثر انفتاحاً على حماس.

خامساً: إندونيسيا

أثبتت التفاعلات الشعبية والرسمية الإندونيسية طوال سنة 2009 مدى ارتباط أكبر بلد إسلامي بالقضية الفلسطينية، ولعل ذلك يعطي مؤشراً قوياً على إمكانية إعادة القضية الفلسطينية إلى محيطها الإسلامي الداعم للحقوق التاريخية في فلسطين، والرافض إلى نوع من أنواع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي. فقد عبرت الحكومة الإندونيسية في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في

نهاية 2008 وبداية 2009 عن إدانتها لهذا العدوان. كما توجه الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو Susilo Bamang Yudhoyono إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بكتاب للمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكداً فيه بأن إندونيسيا "تدعم الشعب الفلسطيني حسب قراري الأمم المتحدة 242 و338". مؤكداً بأن "الموقف الإندونيسي ثابت لم يتغير بشأن رفض إقامة علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، إلاّ بعد تحقيق الاستقلال الفلسطيني"[103]. وقد ذهبت الخارجية الإندونيسية في دعمها الشعب الفلسطيني إلى أبعد من ذلك، فقد شارك وفد من السفارة الإندونيسية في لبنان، ضم نائب السفير أنبنديتا مورتي أكسيوما، في مهرجان تضامني مع قطاع غزة نظمته حركة حماس في مخيم عين الحلوة جنوب لبنان، وقد عبر أكسيوما بوضوح عن دعم بلاده للشعب الفلسطيني ومقاومته حيث قال "إن إندونيسيا دعمت ولا تزال تدعم المقاومة في فلسطين ولا سيّما في المحافل الدولية من أجل تحرير فلسطين"[104].

وقد أظهرت الحكومة الإندونيسية تناغماً حقيقياً مع الشعب الإندونيسي الذي لم يؤل جهداً في سبيل إظهار دعمه وتعاطفه مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فقد جاب عشرات الآلاف من المتظاهرين شوارع جاكرتا منددين بالعدوان الإسرائيلي على القطاع، ومستنكرين الدعم الأمريكي للكيان الإسرائيلي. كما نظمت الجمعيات والأحزاب الإسلامية مظاهرات يومية في مختلف الأقاليم الإندونيسية، رافعين الأعلام واللافتات الداعية لرفع الظلم عن فلسطين، والمطالبة بفتح الحدود المصرية للسماح بدخول المتطوعين للدفاع عن قطاع غزة[105].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 أطلقت اللجنة الخاصة بفلسطين في البرلمان الإندونيسي حملة تضامن مع الشعب الفلسطيني ونصرة المسجد الأقصى المبارك. فقد نظمت مؤتمراً تحت عنوان "الأقصى في منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان"، وقد تأسست هذه اللجنة سنة 2004 بهدف إبراز معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. كما سعت اللجنة إلى تشكيل تحالف برلماني إندونيسي فلسطيني لتنسيق الجهود المشتركة لكسر الحصار عن قطاع غزة، بالتعاون مع نواب دوليين لتنظيم رحلات بحرية للقطاع. وقد لعبت هذه اللجنة دوراً بارزاً في التضامن مع النواب المعتقلين في السجون الإسرائيلية، كما حالت اللجنة دون مشاركة وفد البرلمان الإسرائيلي في مؤتمر دوري لاتحاد البرلمانيين الدولي في بالي[106].

كما أن حملات التأييد للحقوق الفلسطينية على مستوى الأحزاب والقوى الشعبية، ورفضها للتعاون والتطبيع الاقتصادي والعسكري، والمطالبة بدور أكبر للبرلمان الإندونيسي لطرد "إسرائيل" من عضوية اتحاد البرلمانيين الدوليين؛ أظهرت مدى ترابط الشعب الإندونيسي بالقضية الفلسطينية، وأسهمت ولو جزئياً في إعادة القضية الفلسطينية إلى محيطها الإسلامي الطبيعي.

سادساً: باكستان

أسهم اضطراب الأوضاع الداخلية في باكستان في إضعاف قدرتها على التفاعل بشكل كبير رسمياً وشعبياً مع القضية الفلسطينية. فاقتصرت ردود الفعل الباكستانية الرسمية على إدانة الهجمات الإسرائيلية على القطاع، حيث وجهت وزارة الخارجية الباكستانية رسالة إلى الأمم المتحدة عبر مندوبها الدائم عبد الله حسين هارون، تضمنت إدانة القيادة الباكستانية للهجمات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، وإلى وضع حدّ لأعمال "العنف" وتجنب وقوع مزيد من الخسائر البشرية والمادية، وتضمنت الرسالة أيضاً حثّ المجتمع الدولي على تسريع عملية التسوية السلمية والعادلة للقضية الفلسطينية[107].

أما على المستوى الشعبي والأحزاب والحركات السياسية والدينية في باكستان فقد تحركت، وعلى الرغم من أن تحركها جاء متأخراً، إلا أنه تحرك بقوة وفعالية موجهاً انتقادات قوية للحكومة التي اكتفت باستنكار وشجب الاعتداءات الإسرائيلية، كما انتقد أمير الجماعة الإسلامية في باكستان، التي نظمت المظاهرات الداعمة لفلسطين، قيام الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري Asif Ali Zardari بتكريم نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن Joe Biden، فقال "إن إسرائيل تقتل الفلسطينيين بأسلحة أمريكية، وحكام باكستان يكرمون مسؤولين أميركيين دون أدنى مراعاة لمشاعر الفلسطينيين وآلامهم". ودعا أحمد إلى مقاطعة البضائع الأمريكية، وحثّ شعبه على التبرع لنصرة أهل غزة منتقداً في المقابل موقف الرئيس المصري حسني مبارك من إغلاق معبر رفح أمام وضع إنساني لم يعد يحتمل. كما أن المسؤول الإعلامي في الرابطة الإسلامية الباكستانية أحسن إقبال انتقد في مظاهرة نظمها حزبه لنصرة غزة، انتقد تقاعس الحكومة عن الشعب الفلسطيني، وأشار إقبال إلى أن باكستان دولة نووية، بإمكانها أن تفعل شيئاً عملياً على الأرض لو أرادت، وأضاف "من العار أن يتخلى الرئيس زرداري عن مسؤولياته الآن، وهو أمام اختبار حقيقي"[108].

سابعاً: التبادل التجاري

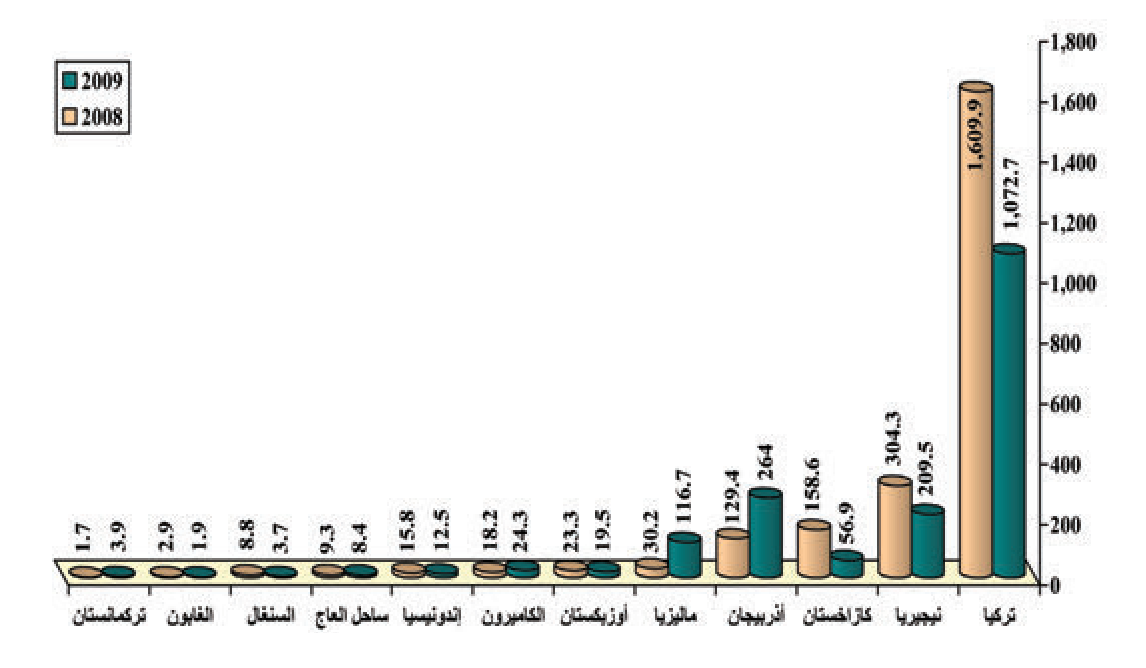
شهدت سنة 2009 تراجعاً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية غير العربية و"إسرائيل"؛ فمن خلال مراجعة أرقام الصادرات والواردات الإسرائيلية لسنة 2009، تبين أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا قد بلغت نحو 1,073 مليون دولار مسجلة تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 33% عن سنة 2008. ومن الملاحظ أن نسبة التراجع في الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا أعلى من نسبة التراجع العام في الصادرات الإسرائيلية لسنة 2009، والذي سجل تراجعاً بنسبة 22% عن سنة 2008. وكذلك تراجعت قيمة الواردات الإسرائيلية من

تركيا من نحو 1,825 مليون دولار في سنة 2008 إلى 1,388 مليون دولار في سنة 2009، مسجلاً تراجعاً مقداره 24%. وتلي تركيا في العلاقات تجارية مع "إسرائيل"، دول إسلامية أخرى مثل أذربيجان ونيجيريا وماليزيا وإندونيسيا، وإن بدرجة أقل من تركيا (انظر الجدول 4/1).

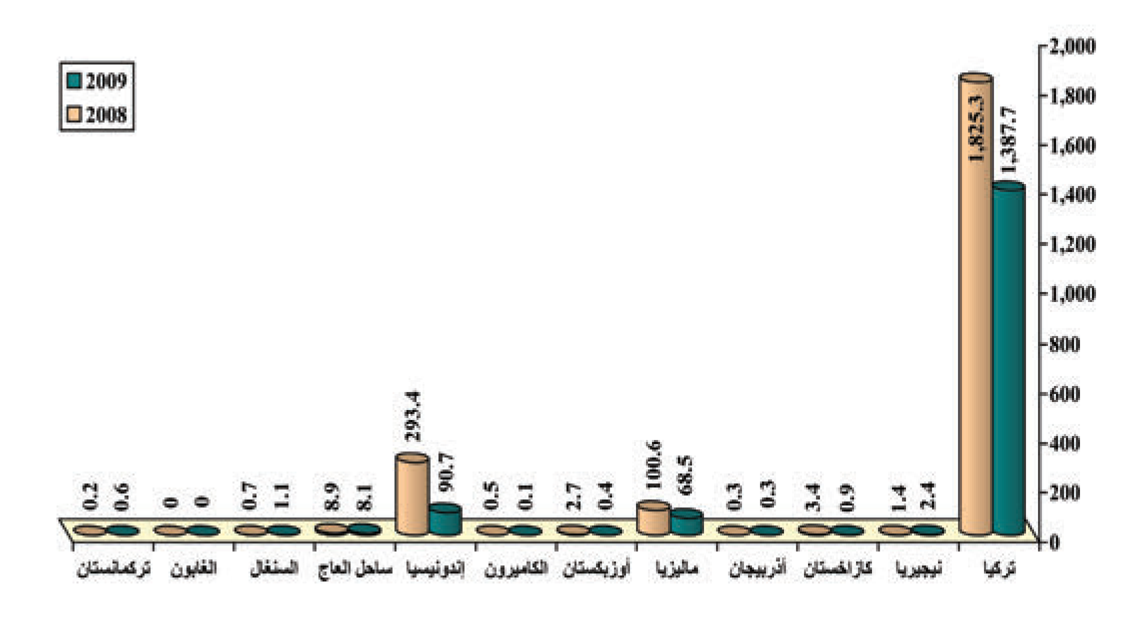
جدول 4/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2006-2009 (بالمليون دولار)[109]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2009	2008	2007	2006	2009	2008	2007	2006
تركيا	1,072.7	1,609.9	1,195.8	821.2	1,387.7	1,825.3	1,606.9	1,272.7
نيجيريا	209.5	304.3	205.1	78	2.4	1.4	0.2	0.2
كازاخستان	56.9	158.6	99.6	64.3	0.9	3.4	3.3	2.2
أذربيجان	264	129.4	82.6	28	0.3	0.3	0.2	0.6
ماليزيا	116.7	30.2	70.4	68.1	68.5	100.6	63.6	53.7
أوزبكستان	19.5	23.3	25.6	12.2	0.4	2.7	2	1.2
الكاميرون	24.3	18.2	8.9	13.6	0.1	0.5	0.2	0
إندونيسيا	12.5	15.8	17.6	12.9	90.7	293.4	89.3	87
ساحل العاج	8.4	9.3	7.9	8.8	8.1	8.9	5	2.2
السنغال	3.7	8.8	7.1	5.8	1.1	0.7	0.6	0
الغابون	1.9	2.9	1.1	1.4	0	0	0.2	1.5
تركمانستان	3.9	1.7	2.2	0.1	0.6	0.2	0.8	1

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2008-2009 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2008-2009 (بالمليون دولار)



خاتمة

شهدت سنة 2009 مزيداً من التعاطف والتفاعل الإسلامي مع القضية الفلسطينية، خصوصاً في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وبدا النشاط الشعبي غير الحكومي أكثر وضوحاً وتنظيماً في التعبئة الإعلامية والسياسية وجمع التبرعات خصوصاً في: تركيا، وإيران، وإندونيسيا، والباكستان، وماليزيا... وغيرها. وقد كان ذلك مؤشراً على مركزية قضية فلسطين في وجدان شعوب العالم الإسلامي. غير أن حالة الانقسام الفلسطيني ظلت تلقي بظلالها السلبية على مجمل التفاعلات الإسلامية مع القضية.

واستمرت منظمة المؤتمر الإسلامي، التي لم تحقق إنجازاً يذكر خلال سنة 2009 على صعيد القضية الفلسطينية، في إصدار البيانات المندِّدة بالاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والمقدسات، وفي المطالبة برفع الحصار. ويظهر أنه من الصعوبة بمكان إيجاد قواسم مشتركة لعمل فاعل من أجل فلسطين لنحو 56 نظاماً سياسياً، بينها الكثير من التناقضات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، واختلاف في الاهتمامات والأولويات، مما يجعل احتمالات تحركها كجسد واحد ضئيلة جداً.

أما تركيا فمن الواضح أنها بقيادة حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية، أخذت تمارس سياسة أكثر استقلالاً، عن أمريكا والغرب، وتتجه شرقاً نحو دور أكبر في المنطقة العربية والإسلامية؛ ولم تعد القيادة التركية تشعر بحاجتها إلى "إسرائيل" بعد أن رتبت علاقاتها الإقليمية، خصوصاً مع سورية وإيران. غير أن هذا الانفكاك سوف يكون تدريجياً بسبب الجذور العميقة للعلاقة العسكرية والتجارية بين الطرفين التركي والإسرائيلي.

أما إيران فقد كان لارتباك وضعها الداخلي الناتج عن أزمة الانتخابات الإيرانية، أثره في تسليط الضوء على رغبة بعض الاتجاهات الإصلاحية في الاهتمام بالشأن الداخلي، والتخفيف من دعم الملفات الساخنة في فلسطين وغيرها. غير أنه في المدى القريب، من المرجح أن يستمر الدعم الإيراني لحماس وفصائل المقاومة، وإن كان قد يتأثر بظروف طهران الاقتصادية، أو بمدى انشغالها بملفاتها الداخلية، فضلاً عن مدى سخونة الأوضاع في فلسطين نفسها.

هوامش الفصل الرابع

[1] انظر البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي الموسع حول العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، موقع منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009/1/3، في:
http://www.oic-oci.org/arabic/conf/exec/FC-exec-fc-Gaza-Ar.pdf

[2] منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009/1/4، انظر:
http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=1762&x_key=

[3] منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009/3/18، انظر: http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=2001&x_key

[4] منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009/6/20، انظر:
http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=2505&x_key=

[5] **القدس العربي**، 2009/3/16.

[6] يشار إلى أن أمين عام المنظمة قد أكد في تصريح له في 2009/10/3 على دور السلطة الفلسطينية في تأجيل عرض تقرير جولدستون على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك ضمن اتفاق أمريكي فلسطيني.

[7] جريدة **الراية**، الدوحة، 2009/10/31.

[8] منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009/11/1، انظر:
http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=2938&x_key=

[9] جريدة **ميلّيت**، تركيا، 2009/1/23.

[10] **ميلّيت**، 2009/1/19.

[11] جريدة **زمان**، تركيا، 2009/1/19.

[12] **زمان**، 2009/1/30.

[13] جريدة **يني شفق**، تركيا، 2009/1/31.

[14] **المصدر نفسه**.

[15] **زمان**، 2009/1/31.

[16] **يني شفق**، 2009/1/31.

[17] **المصدر نفسه**.

[18] **زمان**، 2009/1/31.

[19] **المصدر نفسه**.

[20] **المصدر نفسه**.

[21] **ميلّيت**، 2009/1/31.

[22] **ميلّيت**، 2009/2/2.

[23] **السفير**، 2009/2/16.

[24] **المصدر نفسه**.

[25] **زمان**، 2009/2/24.

[26] جريدة **أقشام**، 2009/2/25.

[27] **المصدر نفسه**.

[28] **يني شفق**، 2009/4/29.

[29] جريدة **راديكال**، تركيا، 2009/9/28.

[30] جريدة **حرييت**، تركيا، 2009/10/11.

[31] **حرييت**، 2009/10/12.

[32] **حرييت**، 2009/10/12.

[33] **راديكال**، 2009/10/17.

[34] **ميلّيت**، 2009/11/24.

[35] **المصدر نفسه**.

[36] **المصدر نفسه**.

[37] **السفير**، 2009/1/9.

[38] **يني شفق**، 2009/1/4.

[39] **يني شفق**، 2009/1/4.

[40] **زمان**، 2009/1/4.

[41] **ميلّيت**، 2009/1/10.

[42] **المصدر نفسه**.

[43] **يني شفق**، 2009/1/18.

[44] **زمان**، 2009/1/26.

[45] **المصدر نفسه**.

[46] **يني شفق**، 2009/3/19.

[47] الجزيرة.نت، 2009/5/24، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2C75ECF6-9DE9-455C-A608-8FB114B4A636.htm

[48] انظر: **الغد**، 2009/6/18.

[49] **يني شفق**، 2009/2/8.

[50] **زمان**، 2009/2/9.

[51] **زمان**، 2009/2/9.

[52] **زمان**، 2009/2/8.

[53] **المصدر نفسه**.

[54] **السفير**، 2009/2/9.

[55] **يني شفق**، 2009/1/11.

[56] **ميلّيت**، 2009/1/21.

[57] **ميلّيت**، 2009/1/22.

[58] **السفير**، 2009/7/24.

[59] **ميلّيت**، 2009/7/24.

[60] **ميلّيت**، 2009/10/12.

[61] **الأخبار**، 2008/12/29، انظر: http://www.al-akhbar.com/ar/node/110573

[62] **الخليج**، 2009/1/2.

[63] موقع وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 2009/1/12، انظر:
http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/SPOKESMAN/1871023

[64] **الدستور**، 2009/1/3.

[65] **السفير**، 2009/1/5.

[66] **الخليج**، 2009/1/6.

[67] موقع وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 2009/1/5، انظر:
http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/SPOKESMAN/1871016

[68] **الخليج**، 2009/1/5.

[69] **الخليج**، 2009/1/5.

[70] **الخليج**، 2009/1/6.

[71] الجزيرة.نت، 2009/1/2، انظر: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1165687

[72] **الخليج**، 2009/1/8.

[73] قناة الجزيرة الفضائية، قطر، "لقاء خاص"، حوار مع أحمدي نجاد، طهران، 2009/1/15. انظر نص الحوار في: الجزيرة.نت، 2009/1/18، في: http://aljazeera.net/NR/exeres/700E03A2-9310-477C-8F3F-79B66C398C85.htm

[74] **السفير**، 2009/2/4.

[75] وكالة رويترز، و**السفير**، 2009/1/22؛ و**الخليج**، 2009/1/25.

[76] **فلسطين**، 2009/1/26.

[77] **الرأي**، عمّان، 2009/1/5.

[78] موقع ليبانون فايلز، 2009/3/3، انظر: http://www.lebanonfiles.com/

[79] **الحياة**، 2009/3/5.

[80] *Arab News* newspaper, Saudi Arabia, 5/3/2009.

[81] **الحياة**، 2009/3/5.

[82] قناة العربية الفضائية، "بالعربي" مع جيزال خوري، حوار مع زهرة راهنافارد (زوجة المرشح للرئاسة الإيرانية مير حسين موسوي)، 2009/6/11. انظر نص الحوار في موقع العربية.نت، 2009/6/14، في:
http://www.alarabiya.net/programs/2009/06/14/75880.html

[83] موقع الرأي، 2009/9/19، انظر: http://www.arraee.net/

[84] **الحياة**، 2009/9/10.

[85] المركز الوطني الفلسطيني للإعلام والمعلومات (صوت فلسطين – حركة فتح)، 2009/6/10، انظر: http://www.fateh.org/

[86] **الشرق الأوسط**، 2009/11/21.

[87] *The Jerusalem Post* newspaper, 1/12/2009.

[88] موقع النشرة الإلكترونية اللبنانية، 2009/11/16، انظر: http://www.elnashra.com/index.html

[89] النشرة الإلكترونية اللبنانية، 2009/11/6.

[90] **السفير**، 2009/12/17.

[91] *The New York Times*, 11/10/2009, http://www.nytimes.com/2009/11/11/world/middleeast/11saudi.html

[92] إعادة تقييم العملية السياسية الصهيونية الفلسطينية: تفاصيل الاستراتيجية الجديدة للتعاطي مع حماس وسلطة رام الله توصيات معهد ريؤت لحكومة نتنياهو، سلسلة ترجمات (117)، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2009/6/3.

[93] وكالة مهر للأنباء، 2009/7/12، انظر: http://www.mehrnews.com/ar/

[94] موقع إسلام أون لاين.نت، 2009/12/25، انظر: http://www.islamonline.net/Arabic/index.shtml

[95] موقع القرية نت، 2009/10/5، انظر: http://www.kufur-kassem.com/cms/

[96] **هآرتس**، 2009/11/13.

[97] **المصدر نفسه**.

[98] **الشرق الأوسط**، و**السفير**، 2009/12/14.

[99] **الخليج**، 8-2009/1/9.

[100] الجزيرة.نت، 2009/1/14.

[101] الجزيرة.نت، 2009/1/14.

[102] الجزيرة.نت، 2009/1/19، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F0B671EB-55D0-4633-B0E4-A9AE4CB1EC23.htm

[103] **الغد**، 2009/1/4.

[104] **المستقبل**، 2009/1/20.

[105] **العرب**، 2009/1/12.

[106] الجزيرة.نت، 2009/11/5، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0BD11510-6A5E-4D28-8018-F03F604FAE3A.htm

[107] **الخليج**، 2009/1/1.

[108] الجزيرة.نت، 2009/1/12، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A4846AB5-BD17-43F8-86BD-1B2A2969F4E2.htm

[109] Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2009.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

تكشف القراءة المتأنية لتطورات الصراع العربي الصهيوني في سنة 2009 عن سمة مركزية اتسمت بها نتائج الجهود الدبلوماسية لجميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، الساعية للتسوية السلمية، وهذه السمة هي "الفشل" التام لكل هذه الجهود. والمقصود بالفشل هو عدم القدرة على الوصول إلى النتائج المرجوة في حلّ عادل للصراع، وفي إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وفي تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وفي رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

ومع أننا سنحاول رصد تفاصيل سمات الفشل التي اعترت الجهود الدولية خلال الصفحات القادمة، غير أننا نشير في هذه المقدمة إلى المؤشرات المركزية لهذا الفشل.

ويتمثل المؤشر الأول للفشل في الإقرار العلني من رموز تيار التسوية السياسية في الساحة الفلسطينية بـ"فشل وعقم" المسار التفاوضي، والإقرار بأن الجهود الدولية في هذا الجانب وصلت إلى نقطة الانهيار.

وحيث أننا معنيون في هذا الجزء بالبعد الدولي فقط، وليس المحلي أو الإقليمي، فإن من الضروري التنويه بأن الفشل الذي أقرت به قوى التسوية الفلسطينية ناجم عن استراتيجية تبناها المفاوض الفلسطيني، تقوم على الفصل بين الجهد الدبلوماسي على المستوى الدولي وبين التضييق على المقاومة في الضفة الغربية والحصار المتواصل على قطاع غزة، الأمر الذي ترك المفاوض الفلسطيني دون أدوات ضغط فعلية، لأنه اعتمد بشكل مطلق على وعود دولية قادتها واشنطن، ومثلت بيانات اللجنة الرباعية رواجاً خاصاً في أروقة السلطة الفلسطينية.

ويتمثل المؤشر الثاني للفشل في سنة 2009، في سقوط حملة العلاقات العامة التي قادها الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه العالم الإسلامي، ومثل خطابه في جامعة القاهرة ذروة هذا السقوط، إذ شكل تراخي مواقفه من قضية "تجميد" الاستيطان دليلاً عملياً على حدود الآمال المعلقة على تحولات في السياسة الأمريكية، وتجلى ذلك في استدارة الإدارة الأمريكية نحو الطرف الفلسطيني لإعادته للتفاوض مع الطرف الإسرائيلي، بعد أن أدركت هذه الإدارة أن الطرف الفلسطيني أكثر قابلية للتراجع عن شرط "تجميد الاستيطان" لمعاودة التفاوض، قياساً للطرف الإسرائيلي الذي لم يبدِ الحد الأدنى من الاستجابة لمطلب "تجميد الاستيطان" الذي أعلنه أوباما.

ومع أن البيئة الدولية تشهد فترة تُعدّ فيها الولايات المتحدة في أضعف حالاتها في الوقت الحالي قياساً بالعقود السابقة، حيث تظهر آثار الإرهاق الاقتصادي والمالي والعسكري، الناتجة عن

استراتيجية التمدد الزائد Overstretch[1]؛ التي سبق وحذر منها المؤرخ الأمريكي بول كينيدي Paul Kennedy في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي زاد منها: حالة الإنهاك والفشل في العراق وأفغانستان، واستنزاف الطاقة في مواجهة المقاومة والممانعة هناك، وعدم القدرة على فرض تصورها لشرق أوسط جديد. إلا أن الطرف الفلسطيني بصفة خاصة والطرف العربي الرسمي المراهن على مسار التسوية بصفة عامة "فشل" في استثمار هذه الحالة.

وتبدو مؤشرات هذا الإرهاق الأمريكي في تراجع الخيار العسكري للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني، وفي محاولة الاقتراب "بقدر ما" من سورية، والاستنجاد المتواصل بأوروبا للمشاركة بقدر أكبر في أعباء الدور الأطلسي في أفغانستان، وفي طيّ مشروع الدرع الصاروخي في بعض دول أوروبا الشرقية، ناهيك عن التنامي المتواصل لقوى اليسار في أمريكيا اللاتينية.

وعلى الرغم من اعتبار الموقف الأوروبي أكثر تقدماً من الموقف الأمريكي إلى حدٍّ ما، إلا أن المؤشر الثالث للفشل في سنة 2009، تمثل في انكشاف حدود الموقف الأوروبي نتيجة التباينات داخل الاتحاد، وهو ما انعكس في عملية التصويت على تقرير جولدستون، وفي إعادة صياغة المشروع السويدي الخاص باعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقترحة، وفي الموقف من الحوار مع حركة حماس، ناهيك عن عدم التوازن بين حجم "الدعم المالي" الأوروبي ومستوى التأثير في الحراك الدبلوماسي في المنطقة، وهو أمر أقرّ به خافيير سولانا Javier Solana بشكل صريح.

أما مؤشر الفشل الرابع، فيبرز في الفشل في استثمار عملي للقيمة القانونية والمعنوية لتقرير جولدستون الخاص بنتائج التحقيق في الحرب التي شنتها "إسرائيل" مع نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008 على قطاع غزة ولمدة 22 يوماً، حيث أثبت التقرير ارتكاب "إسرائيل" لـ"جرائم حرب"، دون إغفال أن التقرير اتهم حماس بالاتهام نفسه ولو بكيفية أقل حدة وأقل تكراراً.

ومع ما أفرزه التقرير من حراك في أروقة المنظمات الدولية، كما سيتضح معنا، إلا أن التقرير أخذ يواجه محاولات لحصار تداعياته من قبل القوى المركزية في النظام الدولي، ولم يكن فشل السلطة الفلسطينية في هذا الجانب أقل من فشلها في الجوانب الأخرى.

وقد يكون الفشل في فكّ الحصار عن قطاع غزة هو المؤشر الخامس، ويتعزز هذا الفشل بالمؤشر السادس المتمثل في عدم تسلم الأموال التي وعد بها الفلسطينيون في مؤتمر شرم الشيخ في آذار/ مارس 2009.

فإذا أضفنا إلى كل المؤشرات السابقة استمرار تنامي النزعة البراجماتية من ناحية والميركانتيلية من ناحية أخرى في السياسات الصينية والروسية واليابانية، وتنامي الروح المستقلة والمساومة

والمنافسة لديها، تتضح لنا السمة الأساسية لسنة 2009، وهي "الفشل وخيبة أمل" قوى التسوية العربية في إثبات فرضيتها في إمكانية الاتكاء على البيئة الدولية لتحقيق نتائج ملموسة في عملية التفاوض، دون إدراك أن التوفيق بين أطراف الصراع ليس معزولاً بأي شكل من الأشكال عن موازين القوى لحظة التوفيق هذه، فالمفاوضات ليست "فن الجدل"، بل فن توظيف متغيرات موازين القوى والتي تشكل المقاومة بأشكالها المختلفة عمودها الفقري.

ومع استمرار التعثر الفلسطيني في تحقيق المصالحة الداخلية، واستمرار الانكفاء العربي عموماً نحو الداخل القطري، تكتمل ملامح الفشل لسنة 2009.

واستناداً إلى هذه الرؤية العامة المشار إليها سابقاً، سنعمل على تحليل مواقف البيئة الدولية.

أولاً: اللجنة الرباعية

تشير بيانات اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) في سنة 2009 إلى توجهات محددة تتكرر في معظم هذه البيانات، وتتمثل في الآتي[2]:

1. إقامة دولتين، مع ضرورة التنبه إلى أن البيانات لا تشير بشكل واضح إلى حدود الدولتين، على الرغم من الإشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة بالموضوع، خاصة قرارات مجلس الأمن 242 و338.
2. وقف الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، دون النص على ضرورة اقتلاع المستعمرات من الأراضي المحتلة 1967.
3. دعوة الدول العربية لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، بينما ترفض اللجنة الرباعية تطبيع علاقتها مع حركة حماس؛ وتحاول فرض الشروط المنحازة لـ"إسرائيل" في مواجهة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال التهديد بالحصار إذا لم تتمّ المصالحة الفلسطينية على أسس الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتخلي عن المقاومة، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.
4. التأكيد على التزام كافة الأطراف الفلسطينية بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يعني أن شرعية أي حركة فلسطينية مرهون بالاعتراف بـ"إسرائيل".
5. تكرار الدعوة لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، دون الإشارة للأسرى الفلسطينيين، وقد حظي هذا الموضوع بعناية كافة الدبلوماسيين الذين يزورون المنطقة والذين يلتقون بالأطراف المباشرة، بينما لا تتم إثارة موضوع الأسرى الفلسطينيين من قبل أي من هؤلاء الدبلوماسيين.

وتتضح هذه التوجهات في البيان الذي أصدرته اللجنة في تريستا Trieste في 2009/6/26، حيث أكدت على مساعدة الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقبلية، مع ضرورة العمل لتحقيق ما يلي[3]:

1. التعايش السلمي في المنطقة من خلال اتفاقيات سلام بين سورية و"إسرائيل"، ولبنان و"إسرائيل"، والعمل على التطبيع الكامل للعلاقات بين كل الدول استناداً إلى المبادرة العربية، ودعوة الدول العربية للاعتراف الكامل بـ"إسرائيل"، والتأكيد على أن العنف لن يقود إلى السلام والأمن.
2. تأييد الجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية "لاستعادة المفاوضات" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي قام الوفد الأمريكي بإطلاع اللجنة عليها.
3. مطالبة "إسرائيل" بوقف الاستيطان وهدم المنازل أو إخلائها من سكانها.
4. توحيد الصف الفلسطيني على أساس قبول التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية في قطاع غزة. وكان توني بلير Tony Blair قد زار غزة في أوائل شهر آذار/ مارس دون أن يلتقي بأي من مسؤولي حركة حماس.
5. إطلاق سراح الجندي شاليط "دون تأخير".
6. الترحيب بجهود السلطة الفلسطينية في المجال الأمني. وهي إشارة إلى نجاح أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الحيلولة دون ممارسة المقاومة المسلحة لنشاطاتها، لا سيّما في الضفة الغربية.

أما بيان اللجنة في اجتماعها في نيويورك في 2009/9/24، فقد أكد على ما ورد في بيان تريستا، وأيّد الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي باراك أوباما، كمؤشر على إعادة انطلاق المفاوضات على أساس حلّ شامل طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242، و338، و1397، و1515، و1850، وعلى أساس مبادئ مؤتمر مدريد Madrid Conference[4].

وأكدت اللجنة على:

1. أن الحلّ الوحيد هو اتفاق فلسطيني إسرائيلي على إنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، وإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب.
ومن الضروري التنبه إلى أن تعبير "اتفاق لإنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967"، هو تعبير قابل للتأويل بشكل مختلف عن النص "الانسحاب من الأراضي التي احتلت سنة 1967" الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 242، لأنه يربط الانسحاب بموافقة إسرائيلية، وليس بالضرورة بقرار دولي أو بحق فلسطيني.

2. الطلب من "إسرائيل" تجميد كافة النشاطات الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، والتوقف عن الأعمال الاستفزازية في القدس الشرقية، وعلى الطرف الفلسطيني الاستمرار في فرض النظام ومحاربة التطرف والتحريض، وهي إشارة للمقاومة المسلحة والتعبئة الشعبية.
3. الترحيب بمشروع سلام فياض ببناء مؤسسات الدولة خلال 24 شهراً.
4. وقف تهريب السلاح إلى غزة، وإعادة توحيد الضفة وغزة، تحت قيادة السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، وفتح المعابر لدخول السلع والأفراد طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1860.
5. التأكيد على ضرورة "الإفراج الفوري" عن الجندي الأسير شاليط.
6. دعوة حكومات المنطقة إلى "استئناف المفاوضات الثنائية"، والدخول في حوار مباشر، وتطبيع العلاقات بينها[5].

ومع أن السلطة الفلسطينية أوفت بالتزاماتها، لا سيّما "الأمنية"، طبقاً لخريطة الطريق وضغوطات اللجنة الرباعية، إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يوقف الاستيطان أو هدم المنازل أو إخلائها من سكانها.

كذلك فإن بيانات اللجة الرباعية تدعو الطرف الفلسطيني والعربي إلى التفاوض والتطبيع وإنهاء كافة أشكال المقاومة كمرحلة سابقة على الانسحاب الإسرائيلي، كما أن الانسحاب ذاته يشار له بأن حدوده هي حدود ما تتفق عليه الأطراف، وهو ما يعني رهن الحدود بموازين القوى بين المتفاوضين، وإخضاع كل القرارات السابقة بما فيها القرار 242 لإدارتهم وهي الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية تماماً.

وخلاصة الأمر فإن مواقف الرباعية كانت ملحقة دائماً بالموقفين الأمريكي والإسرائيلي، ولهذا لم يكن دورها مؤثراً إلا في الضغط على الطرف الفلسطيني.

ثانياً: الولايات المتحدة

تزامن تولي الرئيس أوباما مهامه الرسمية في الفترة نفسها تقريباً التي أعلن فيها عن توقف إطلاق النار في نهاية العدوان الإسرائيلي على غزة، ثم تلا ذلك انعقاد مؤتمر شرم الشيخ الذي تعهدت فيه الدول المشاركة بدفع حوالي 4.3 مليارات دولار لمساعدة الفلسطينيين، لا سيّما إعادة إعمار قطاع غزة، منها 900 مليون دولار تعهدت بها الولايات المتحدة، التي تحتل المرتبة الثانية بين قائمة الدول المتبرعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[6].

وبعد يومين من تسلمه مهامه كرئيس للولايات المتحدة، قام أوباما بتعيين جورج ميتشل مبعوثاً أمريكياً للسلام في الشرق الأوسط، وأعقب ذلك بالخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة في 2009/6/4، الذي تحدث فيه عن ضرورة إنهاء معاناة الفلسطينيين وعن إقامة دولة فلسطينية، وذلك في إطار خطاب تصالحي موجه للعالم الإسلامي[7].

ثم توالت تصريحات أوباما حول ضرورة تجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية، وقد كرر ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA) في أيلول/ سبتمبر 2009 حيث قال "نؤكد على أن أمريكا لا تقبل بشرعية المستوطنات... وقد حان الوقت للاستئناف غير المشروط للمفاوضات بشأن الوضع الدائم... والهدف واضح هو دولة إسرائيلية يهودية تحفظ أمن كل الإسرائيليين، ودولة فلسطينية، مما يضع حداً للاحتلال الذي بدأ في العام 1967"[8].

لقد تركت تصريحات أوباما نوعاً من التفاؤل في أوساط تيار التسوية العربي، ونوعاً من الحذر الشديد لدى تيار المقاومة، بينما أبدى الرأي العام الإسرائيلي نوعاً من النزعة التشاؤمية من موقف أوباما، حيث رأى 6% فقط من الإسرائيليين أن أوباما متعاطف مع "إسرائيل" مقابل 88% لبوش[9]، أما الأوروبيون فكانوا الأكثر تفاؤلاً بالتغيير في التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بعد أوباما[10]، بل إن خافيير سولانا تبنى التفاؤل بتحولات في السياسة الأمريكية؛ ففي خطابه أمام البرلمان الأوروبي بخصوص الشرق الأوسط قال "إن إمكانية العمل المشترك بين أمريكا وأوروبا هي الأفضل من أية فترة سابقة، وقد أكد لي عدد من شخصيات الإدارة الأمريكية الذين تناقشت معهم الالتزام القوي من قبل إدارة أوباما"[11].

لكن تقييم النتائج العملية المترتبة على هذه التوجهات الأمريكية يستدعي التوقف عند الملاحظات التالية:

- بلغ عدد زيارات الرئيس أوباما إلى الشرق الأوسط بعد توليه السلطة زيارتين؛ إحداهما إلى العراق في نيسان/ أبريل، والثانية في حزيران/ يونيو وشملت دولاً في المنطقة من بينها مصر، التي ألقى فيها خطابه الموجه للعالم الإسلامي، هذا إضافة للقائه مسؤولين من المنطقة في واشنطن ومن بينهم الرئيس الفلسطيني عباس.
- من بين 16 رحلة دولية لهيلاري كلينتون خلال سنة 2009، فقد زارت المنطقة أربع مرات في الأشهر الثالث والرابع والسادس والحادي عشر، أي أن 25% من نشاطها الدبلوماسي كُرس للقضايا الشرق أوسطية.
- زار المبعوث الأمريكي للسلام في المنطقة، ميتشل، المنطقة خلال سنة 2009 ما مجموعه سبع مرات في الأشهر الأول والثاني والرابع والسادس والسابع والتاسع والعاشر.

عند الانتقال إلى تقييم النتائج لهذه الزيارات الأمريكية التي لم يشمل أياً منها غزة، باستثناء زيارات قامت بها وفود أمريكية غير رسمية أو أعضاء قليلين من الكونجرس، أبرزهم جون كيري John Kerry رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس، والذي قيل إنه تسلم رسالة من حركة حماس إلى أوباما[12]؛ نشير بداية، لتقييم هذه الزيارات، إلى حديث كلينتون خلال زيارتها للمغرب ولقائها مع وزير الخارجية المغربي في 2009/11/2، حيث قالت:

> لقد أشرت في التقرير الذي قدمته إلى الرئيس أوباما إلى الجهود الشجاعة للرئيس عباس ولإجراءاته الأمنية في الضفة الغربية، والخطوات التي اتخذت تحت إشراف الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض هي خطوات غير مسبوقة ولم نر إطلاقاً مثل هذا الأمن الفعال. وقد أبلغت رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذه الخطوات وبضرورة أن تقبلها إسرائيل، غير أن إسرائيل قامت بأشياء قليلة في هذا المجال[13].

وتتسق هذه النظرة غير المشجعة مع تصريحات ميتشل الذي قال إنه بقي 700 يوم حتى تمكن من النجاح في جهوده الدبلوماسية في تسوية القضية الإيرلندية، وأضاف قائلاً: إن الفارق بين النزاع في إيرلندا والنزاع في الشرق الأوسط أن طرفي النزاع في إيرلندا "أعطياني كل المساندة لجهودي"[14]. وهو ما يوحي بشعوره بعدم التعاون معه في قضية الشرق الأوسط، لا سيّما من الطرف الإسرائيلي، وهو ما تكشفه تصريحات كلينتون المشار إليها، والتي تتعزز بتصريحات أوباما فيما بعد بأن علاقات "إسرائيل" مع أمريكا "لم تكن دائماً صريحة"[15].

وعندما وجدت الإدارة الأمريكية عدم التجاوب الإسرائيلي مع مواقفها، لا سيّما في قضية تجميد الاستيطان التي أثارها أوباما مرات عديدة، رضخت للموقف الإسرائيلي، واستدارت الجهود الأمريكية نحو الطرف الفلسطيني للتنازل عن موقفه بعدم العودة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إلا بعد وقف شامل للاستيطان بما في ذلك القدس الشرقية. فما إن أعلن نتنياهو في كانون الأول/ ديسمبر 2009 عن استعداده لوقف الاستيطان لمدة عشرة شهور باستثناء القدس الشرقية والمشاريع الاستيطانية التي سبقت الموافقة عليها، حتى أعلنت الحكومة الأمريكية عن ترحيبها بهذا الموقف واعتباره "خطوة في الاتجاه الصحيح" بشكل يمهد لعودة الأطراف إلى التفاوض. ولعل هذا التراجع السريع في الموقف الأمريكي ينسجم مع الجدل الذي دار بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الفترة نفسها حول وجود تفاهم بين الطرفين منذ سنة 2003 يتفهّم التوسع الجغرافي للمستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967.

وكانت كلينتون، في كلمة لها في 2009/11/1، قد دعمت طلب نتنياهو استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين في أقرب وقت، ومن دون شرط مسبق. وقالت كلينتون، عقب لقائها نتنياهو في القدس المحتلة: "أريد أن أرى الطرفين يبدآن المفاوضات في أقرب وقت ممكن"، معتبرة اقتراحات

نتنياهو حول تجميد الاستيطان "غير مسبوقة"، وقد ذهبت كلينتون إلى أن نتنياهو "مُحق من الناحية التاريخية، لأنه لم يتمّ طرح موضوع الاستيطان أبداً كشرط مسبق للشروع في مفاوضات، ولم يكن هناك أبداً اقتراح كهذا مثلما يحدث الآن"[16].

ويتعزز هذا التصور بترحيب ميتشل بإعلان نتنياهو الخاص بالتجميد للاستيطان لمدة عشرة أشهر قائلاً "إنه خطوة إيجابية لم نشهدها مسبقاً، ومن المهم النظر له في إطار أوسع، وكيف يسهم في بدء مفاوضات بناءة، ولا أحد يحصل على كل ما يريده في المفاوضات"[17].

وقد كان لعدد من المتغيرات أثرها الواضح في التآكل التدريجي للزخم الدبلوماسي الذي حاول أوباما إيجاده في بداية ولايته:

1. العامل الأول: هو اقتناع الولايات المتحدة أن الطرف العربي بعامة والطرف الفلسطيني بخاصة مجردان من أدوات الضغط، وهو ما يتضح في الإصرار العربي على بقاء المبادرة العربية على الطاولة من ناحية، واجتثاث السلطة الفلسطينية من ناحية ثانية لكل خلايا المقاومة في الضفة الغربية عبر تنسيق أمني متزايد مع الأمن الأمريكي والإسرائيلي، والذي وصل إلى حدّ المشاركة في التعذيب مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في سجون السلطة الفلسطينية[18]. وهو ما يعكسه تصريح كلينتون في المغرب، وما تعكسه الصحافة الأمريكية من تأييد قوي لسياسات عباس وفياض، بل ومحاولة الترويج لانتعاش اقتصادي في الضفة الغربية، وتوقعات بنمو اقتصادي خلال سنة 2009 يصل إلى 9% طبقاً لتقارير البنك الدولي[19]. وهي سياسة تستهدف دفع المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية للمقارنة مباشرة مع الوضع في غزة، لإيجاد ثنائية ثقافية تقوم على بعدين، هما: التنمية والتسوية مقابل المقاومة والفقر؛ علماً بأن النمو وهمي، ويعتمد على المساعدات، فالضفة الغربية مقطعة الأوصال بالحواجز والجدار والمستعمرات، ومخنوقة بسياسات الاحتلال.

2. العامل الثاني: هو تزامن طرح موضوع تجميد الاستيطان مع مناقشة موضوع الرعاية الصحية في الكونجرس الأمريكي، وهو موضوع أولاه أوباما اهتماماً كبيراً، نظراً للأهمية الكبيرة له في الشارع الأمريكي. وكان أوباما بحاجة لتمرير المشروع من قبل اللوبي اليهودي والحزب الجمهوري Republic Party، لا سيّما جناح المحافظين الجدد. وقد أدت هذه الحاجة إلى العمل على استرضاء هذه القوى من خلال سلسلة مواقف من بينها الموقف من تقرير جولدستون، الذي سنتحدث عنه لاحقاً، بعدم التصويت لصالحه، لا سيّما أن مجلس النواب الأمريكي United States House of Representatives استنكر التقرير[20]، والموقف من ضرورة تجميد الاستيطان وهدم المنازل في القدس الشرقية بالقبول الضمني بالموقف الإسرائيلي منه.

3. العامل الثالث: هو التحول التدريجي عن القضية الفلسطينية في اهتمامات أوباما باتجاه التركيز على الموضوع الأفغاني، لا سيّما بعد تحقيق حركة طالبان نجاحاً في تصعيد عملها العسكري، وزيادة زخم نشاط حركة طالبان الباكستانية، والرغبة الأمريكية في دفع الدول الأوروبية إلى مزيد من تحمل العبء في الحرب الأفغانية، من خلال زيادة إسهاماتها في جهود حلف الأطلسي في الحرب.

ويشير بروس ريدل Bruce Riedel الذي عمل في مجلس الأمن القومي مع الرئيس كلينتون وكان في مديرية البحث في وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى أن "أفغانستان وباكستان هما الأكثر استحواذاً على اهتمام أوباما"[21]، بل تشير دراسة أوروبية إلى أن الشرق الأوسط يحتل المرتبة السابعة من أصل عشرة موضوعات هي الأهم في أجندة العلاقات الأوروبية الأمريكية[22]؛ مع العلم أن الأمر لم يكن كذلك في بداية عهد أوباما.

4. العامل الرابع: يتمثل في فشل الربط الإسرائيلي بين تقدم العملية السلمية في الشرق الأوسط ومواصلة الولايات المتحدة تصفية قوى المقاومة الشعبية والرسمية، وهو ما يتضح في الآتي:

أ. استمرار الضغط الأمريكي على غزة وضرورة انتزاع اعتراف حماس بـ"إسرائيل".

وعلى الرغم من موافقة أوباما على تقديم مبلغ 20.3 مليون دولار لغزة من ميزانية مساعدات الطوارئ[23]، فإن الحكومة الأمريكية ضغطت على الدول الخليجية لمنعها من إنشاء هيئة مستقلة لإيصال المساعدات إلى غزة[24].

وقد كان هذا التوجه واضحاً في خطاب وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في أثناء مناقشات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/ يناير 2009، حيث قالت "علينا أن نقيم إجماعاً دولياً بأن غزة لن تستخدم ثانية لإطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين"[25]، وهو ما تَدَعّم بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت لصالح قرار وقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن رقم 1860، وتصويتها ضدّ القرار ذاته في الجمعية العامة، كما أن زيادة القطع الحربية البحرية التي تعبر السويس يستهدف بعضاً منها إيران والبعض الآخر ضبط عمليات التهريب إلى غزة. ولا بأس من التفكير بالاتفاق الذي وقعته كوندوليزا رايس مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني، بحضور مستشاري أوباما، وذلك قبيل توليه مهامه الرئاسية. وهو اتفاق يستهدف في بعض بنوده تشديد الحصار على حكومة حماس في غزة.

كذلك تواصلت القطيعة بين الحكومة الأمريكية وحركة حماس، على الرغم من أن جهات أمريكية تدعو للحوار مع الحركة، وهو ما يتضح في دعوات العديد من الشخصيات الأمريكية البارزة مثل وزير الخارجية السابق جيمس بيكر James Baker أو ريتشارد

ميرفي Richard Murphy، بل إن دراسة صادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية أوصت بأهمية الحوار مع حماس[26].

ب. استمرار الضغط الأمريكي على حزب الله في مختلف الميادين الداخلية والخارجية.

ج. الضغط المتواصل على إيران من خلال موضوع الملف النووي الإيراني، إذ توحي التصريحات الإسرائيلية بأنها لا تستطيع التقدم في العملية السلمية في ظلّ تقدم البرنامج النووي الإيراني، بخاصة عند الربط بين كل من حركة حماس وحزب الله وسورية، التي جدد أوباما العقوبات عليها في أيار/ مايو 2009، مع إيران. ويمكن الاستدلال على هذا الضغط المعنوي على إيران من عدد السفن الحربية التي عبرت قناة السويس خلال سنة 2009، حيث ارتفع عددها بنسبة 30% قياساً لسنة 2008[27]، إلى جانب المناورات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة التي أطلق عليها كوبرا العرعر Juniper Cobra.

ويتعزز هذا التوجه الأمريكي عند مقارنته مع مضمون ما عرف بوثيقة الغايات العليا الإسرائيلية لسنة 2010، الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، والتي تتضمن الأبعاد التالية[28]:

1. تعزيز الأمن القومي، وهو هدف يتكرر على لسان المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين بشكل خاص.
2. إحباط التهديد الإيراني، وهو أمر تتفق القوى الكبرى لا سيّما الغربية منها عليه.
3. تعزيز الحرب القضائية ضدّ المنظمات غير الحكومية ذات الشأن في قضايا حقوق الإنسان، وهو أمر ناتج عن تزايد الصورة السلبية للسياسة الإسرائيلية في الدول الغربية بشكل خاص. هذا فضلاً عن الحرب "الفضائية" ضدّ القنوات الإعلامية الفضائية المهتمة بدعم "الإرهاب"، وقد صدر قرار من الكونجرس الأمريكي بذلك ضدّ قناتي الأقصى والمنار.

ذلك يعني أن التحليل الاستراتيجي للموقف الأمريكي يجب أن يربط بين الموقف الأمريكي من إيران وضرورة إضعافها، وبين بقاء موازين القوى مختلة في الشرق الأوسط لصالح الطرف الإسرائيلي. وهو ما يتضح في التوجهات الأمريكية لإلغاء مشروع الدرع الصاروخي بهدف جذب السياسة الروسية بعيداً عن إيران لتعميق هذا الاختلال في التوازن، وهو الأمر الذي أبلغه أوباما للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف Dmitry Medvedev[29]. بل إن بعض التقارير الصحفية الغربية أشارت إلى محاولة أمريكية لمقايضة موضوع تجميد الاستيطان من قبل "إسرائيل" بتعهد أمريكي بزيادة الضغط على إيران عبر قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي تشمل النفط والغاز الإيراني، وبشكل يعمق الضعف الإيراني واختلال التوازن لصالح "إسرائيل"[30]. ويتعزز هذا الاختلال بالوجود العسكري الأمريكي في العراق والذي من المفترض أن ينسحب في أيلول/ سبتمبر 2010، ليبقى حوالي 50 ألف جندي أمريكي في العراق لأغراض التدريب.

ولما كان المبعوث الأمريكي السابق للشرق الأوسط دنيس روس هو مستشار هيلاري كلينتون الحالي للشأن الإيراني، فمن الضروري الإطلال على مواقفه من موضوع القضية الفلسطينية من خلال أحد مؤلفاته الصادرة سنة 2009، حيث يرى[31]:

1. أن دبلوماسية السلام الأمريكية في الشرق الأوسط قد لا تحقق السلام، ولكنها تمنع من تدهور الوضع نحو الأسوأ.
2. الخطأ في اعتبار القضية الفلسطينية هي سبب المشكلات في الشرق الأوسط.
3. الخطأ في الحوار بأي شكل من الأشكال مع أي من حركة حماس أو حزب الله، وهو أمر أكدته كلينتون خلال مؤتمر شرم الشيخ في آذار/ مارس وربطته بضرورة اعتراف حماس بـ"إسرائيل".

أما جيمس جونز James Jones، مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة أوباما، فيرى الأمر من زاوية مخالفة لما يراه روس، فهو يرى أن "حل الدولتين يضعف كثيراً التهديد الإيراني، كما أن انخراط أمريكا في الحل في الشرق الأوسط أفضل من ترك الأمور للأطراف المعنية ذاتها"[32].

ذلك يعني أن الاتساق بين توجهات صانعي القرار الاستراتيجي الأمريكي في إدارة أوباما محدود بشكل واضح، بل هو أقرب للتباين فيما يتعلق بأولوية الموضوع الفلسطيني، وهو ما يؤدي إلى تلكؤ العمل الدبلوماسي في أي اتجاه من الاتجاهات، ويجعل الموقف قابلاً للتحول من موقف لآخر بفعل عاملين هما:

1. موازين القوى داخل الإدارة الأمريكية، لا سيّما بين وزارة الخارجية من ناحية والكونجرس من ناحية أخرى. مع ملاحظة أن كلينتون وروس واللوبي الصهيوني يدفعون بشكل أكبر نحو "إسرائيل"، من أوباما وميتشل والجيش اللذين يمارسون سياسات أكثر براجماتية وأقل تعصباً.
2. قدرة أطراف الصراع، "إسرائيل" والطرف العربي، على إيجاد البيئة المشجعة لترجيح التوازنات بين القوى داخل الإدارة لتبني توجه من التوجهات، وهو الأمر المتوفر للطرف الإسرائيلي أكثر بكثير من الطرف العربي أو الفلسطيني.

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية تنتهج بشكل واضح استراتيجية في الصراع العربي الفلسطيني تقوم على إضعاف الطرف الفلسطيني إلى أبعد حدّ، ثم دفعه للتفاوض مع الإسرائيليين في ظلّ هذه الحالة. فعلى الرغم من إعلان تأييد الولايات المتحدة لإقامة الدولة الفلسطينية، فإنها اعترضت على مشروع سلام فياض لإعلان الدولة من جانب واحد، حيث قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية أيان كيلي Ian Kelly "إن الحصول على الدولة يتم من خلال

التفاوض بين الطرفين"[33]. غير أن طرح فياض المتعلق بإنشاء مؤسسات الدولة، والتركيز على الاقتصاد والأمن، يلقى ترحيباً من أوساط عديدة أمريكية وأوروبية وإسرائيلية.

أما بالنسبة للملف السوري فيرى الطرف الإسرائيلي أن الدور الأمريكي في فترة أوباما يجب أن ينصب على تنفيذ خطة استراتيجية للتسوية مع سورية تسهم فيها الولايات المتحدة، ويحدد أوري سافير Uri Savir الذي ترأس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع سورية في الفترة 1995-1996 الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية على النحو التالي[34]:

1. أن تكون الحدود بين سورية و"إسرائيل" هي حلّ وسط بين الخط الدولي لسنة 1923 وخط سنة 1967 (لكي تبقى سورية بعيداً عن شواطئ طبريا).
2. تجريد السلاح في العمق السوري بحيث يستغرق إحضار الدبابات السورية إلى الحدود مع "إسرائيل" حوالي 48 ساعة، لتتمكن "إسرائيل" من استدعاء احتياطييها.
3. فكّ العلاقات السورية مع كل من حزب الله وإيران وحماس.
4. تقوم الولايات المتحدة بتقديم معلومات استخبارية لـ"إسرائيل" وتراقب الترتيبات الأمنية.
5. تواجد قوة أمريكية في هضبة الجولان.
6. إقامة حلف دفاعي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل".
7. إقامة مشاريع مشتركة فعلية بين سورية و"إسرائيل" مثل تحويل الجولان لمنطقة سياحية خاصة تتضمن مجمعات وفنادق يسمح للإسرائيليين بزيارتها.
8. استمرار تدفق المياه لـ"إسرائيل" وإقامة مشاريع تحلية مشتركة في "إسرائيل" ولبنان وسورية.

وهكذا، فمنذ البداية وضع أوباما ثلاث أولويات في استراتيجيته:

1. الحسم في أفغانستان.
2. فتح جبهة باكستان ضدّ طالبان باكستان وطالبان أفغانستان.
3. تحقيق تسوية باعتبارها مصلحة أمريكية في خدمة سياساتها في البلدان الإسلامية (التسوية تنزع الورقة الفلسطينية من يد إيران وحزب الله والمقاومة)، وقد عبر عن ذلك صراحة ديفيد باتريوس David Petraeus ومايكل مولن Michael Mullen. بل عُين جورج ميتشل لهذا الغرض تخصيصاً.

اصطدم ميتشل برفض قاطع من جانب نتنياهو بوقف كامل للاستيطان مقابل إطلاق المفاوضات، وتبين لأوباما أنه غير قادر على إجبار نتنياهو لقبول مشروع ميتشل، خصوصاً وأنه كان يرغب بتمرير المشروع الصحي من دون عقبات من اللوبي الصهيوني القوي في الكونجرس الأمريكي.

ويلاحظ على أوباما وإدارته ومستشاريه الضعف الشديد في تقدير صحيح للموقف. فقد ثبت أن حساباتهم كانت خاطئة حين تقدموا بمشروع ميتشل، وحين وضعوا استراتيجية لأفغانستان وأخرى لباكستان.

لم يحسبوا جيداً موقف نتنياهو، ولم يحسبوا جيداً قدرتهم على الضغط عليه إن رفض، بل لم يحسبوا وضع محمود عباس عندما رفع سقفه، ضمن معطيات مشجعة من طرفهم، باشتراط وقف الاستيطان مقابل استمرار المفاوضات. وعندما تراجعوا، وطلبوا منه التراجع لم يحسبوا وضعه بعد مأزقه في تقرير جولدستون، وبعد أن توهم أن ميتشل سينجح في مشروعه، فصعّد حتى أصبح التراجع محرجاً جداً.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي

من الضروري التأكيد على وجود مستويين من مستويات التحليل للسياسة الخارجية الأوروبية، فهناك المستوى الجماعي، والذي تعكسه بيانات المفوضية الأوروبية أو رئاسة الاتحاد، والمستوى الفردي الذي يعكس تبايناً في السلوك بين الدول الأوروبية، وهو ما كان واضحاً في الموقف من موضوع القدس الشرقية أو من موضوع تأييد قرار لجنة حقوق الإنسان الدولية بإرسال لجنة تحقيق في انتهاكات "إسرائيل" لحقوق الإنسان في غزة والذي عارضته بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا. وهو التباين نفسه الذي ظهر في الموقف من تقرير جولدستون، حيث امتنع البعض عن تأييده مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكيا، بينما عارضته إيطاليا وهنغاريا وسلوفاكيا، وكذلك التباينات في المواقف الأوروبية من العدوان على غزة والذي تجلى في ردود الأفعال على التصريحات التشيكية بهذا الخصوص.

وتتمثل أبرز مواقف الاتحاد الأوروبي في سنة 2009 بما يلي:

1. الحرب على غزة:

كانت فرنسا هي الدولة الأكثر نشاطاً لترتيب وقف لإطلاق النار خلال الأيام الأولى من الحرب، غير أن الطرف الإسرائيلي كان مراوغاً في التعامل مع المبادرات الفرنسية، وقد أعربت فرنسا عن خيبة أملها من رفض "إسرائيل" لمبادرة فرنسية لوقف القتال في غزة في مطلع سنة 2009، مع أن فرنسا حاولت الظهور بموقف المتوازن بين الطرفين، من خلال إدانة الهجوم البري الإسرائيلي على غزة وإطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني على المستعمرات[35].

وبدا الامتعاض الأوروبي من الموقف الإسرائيلي الرافض لوقف العمليات العسكرية بعد أسبوعين من بدء المعارك، من خلال إعلان الاتحاد الأوروبي تجميد فكرة رفع مستوى العلاقات بين الاتحاد و"إسرائيل"، والتي سبق التوافق عليها بين الطرفين[36].

على الرغم من تأييد الاتحاد الأوروبي لقرار 1860 الصادر عن مجلس الأمن، إلا أن بعض الدول الأوروبية سارعت باتخاذ إجراءات تشديد الحصار على غزة، فقد بدأت فرقاطة فرنسية بعد أسبوع من إعلان وقف إطلاق النار بمراقبة شواطئ غزة[37]. كما شاركت سبع دول أوروبية هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهولندا والنرويج ودنمارك، مع كل من الولايات المتحدة وكندا في اتفاق لمكافحة التهريب إلى قطاع غزة[38].

وقد حاول وفد من البرلمان الأوروبي الدخول إلى غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2009، إلا أن السلطات الإسرائيلية منعته من الدخول[39]، وهو موقف سبق أن تكرر مع وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير Bernard Kushner الذي منعته السلطات الإسرائيلية من زيارة غزة، على الرغم من أن الزيارة كانت كما وصفها سولانا "ذات طابع إنساني"[40].

وبالرغم من تكرار التأكيد في نصوص البيانات الصادرة عن الاتحاد على سوء الأحوال المعيشية في غزة، وتكرار دعوات الاتحاد لفتح المعابر وتطبيق اتفاقية 2005 "فوراً ودون شروط"[41]، فإن الاتحاد لا يتخذ مواقف في هذا الاتجاه موازية لمواقفه العملية والفورية لضبط التهريب إلى غزة. وكان الأوروبيون يلعبون دور الطرف الثالث في اتفاقية معابر قطاع غزة التي وُقعت بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في 2005/11/15. وكان دورهم يتلخص في التأكد من التزام السلطة الفلسطينية بكافة بنود الاتفاقية، وفي مساعدة السلطة فنياً وتدريبياً في إدارة المعابر والجمارك.

2. قيام دولة فلسطينية:

يقدم خافيير سولانا التصور الأوروبي في هذه النقطة على النحو التالي: "إن هدف الاتحاد الأوروبي هو دولة فلسطينية، وكلما كانت أبكر يكون ذلك أفضل، وأن تقام هذه الدولة على حدود 1967، وقد يكون من الضروري مبادلة بعض الأراضي، غير أن ذلك لا يجب أن يخل بطبيعة وتواصل هذه الأراضي"[42].

وفي تصريح آخر قال سولانا:

> على الأمم المتحدة أن تحدد موعداً لإقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بها حتى لو أن الفلسطينيين والإسرائيليين لم يتوصلوا لاتفاق، ثم على مجلس الأمن أن يتبنى حل الدولتين، كما عليه أن يعالج كافة الأبعاد الأخرى مثل الحدود واللاجئين والقدس والإجراءات الأمنية. وهناك حاجة لقبول دولة فلسطينية كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، وتحديد موعد لتنفيذ هذا القرار إلى حين الإعلان عن انتهاء الصراع.

وفي مبرراته لتفسير هذا الطرح الذي يقدمه قال إن "هناك دافعين هما العولمة والديموغرافيا، وعلى إسرائيل أن تضع بعض بيضها في السلة الأوروبية ولا تترك كل شيء في السلة الأمريكية"[43]،

ويبدو أن موقف سولانا من الدور الأمريكي في الشرق الأوسط مشتق من الاستراتيجية الأوروبية التي جرى تبنيها سنة 2003، والتي تنص بشكل لا لبس فيه على "أنه في عالم من التهديدات المعولمة، والأسواق المعولمة، ووسائل الاتصال المعولمة، فإن أمننا وازدهارنا يعتمد بشكل متزايد على نظام دولي تعددي فعال"[44].

غير أن تحذير الناطق باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو Bernard Valero من إعلان دولة فلسطينية "من جانب واحد"[45]، يشير إلى ما سبق وذكرناه عن توجه دولي تعكسه بيانات اللجنة الرباعية، التي يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها، أن موضوع حدود الدولة الفلسطينية متروك للتفاوض بين الطرفين.

3. القدس:

على الرغم من التقرير الذي قدم للاتحاد الأوروبي بشكل سري حول مخططات إسرائيلية لضمّ القدس[46]، والنتائج التي توصلت لها لجنة أوروبية لتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة سنة 1967، وحملت فيها "إسرائيل" مسؤولية معاناة الفلسطينيين[47]، ظهر التباين في المواقف الأوروبية من خلال الخلافات التي رافقت المناقشات الخاصة بالورقة السويدية خلال اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد في شهر كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2009، فبعد أن كانت الورقة السويدية تنص على أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، نصّ بيان وزراء الخارجية على أنهم "يعبرون عن قلقهم تجاه الوضع في القدس الشرقية... ويطالبون كافة الأطراف التوقف عن أية ممارسات استفزازية، ويجب أن تؤدي المفاوضات إلى حلّ وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين"[48]. ومن المؤكد أن هناك فرقاً جوهرياً بين الصياغتين السويدية والأوروبية، ففي حين تحدد الورقة السويدية الوضع المستقبلي للقدس الشرقية، فإن الورقة الأوروبية تترك الأمر رهناً بنتائج المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وهو التكتيك نفسه التفاوضي الذي تحبذه "إسرائيل" لا سيّما مع إدراكها باختلال كبير في موازين القوى بين المتفاوضين.

ويتسق هذا التوجه مع ما قاله وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند David Miliband أمام المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني Labour Party (UK) بأن بلاده تتعهد بسفارتين لبلاده في القدس، التي ستكون "عاصمة مشتركة لفلسطين الديموقراطية وإسرائيل اليهودية الديموقراطية"[49]، غير أن حدود العاصمة الفلسطينية في القدس تبقى شأن غيرها من الموضوعات متروكة للتفاوض بين الطرفين، وهو ما تعكسه مذكرة أوروبية صادرة في شباط/ فبراير 2009[50]، وتعززه إعادة صياغة الورقة السويدية.

4. رفض بناء المستعمرات:

أصدر الاتحاد في حزيران/ يونيو 2009 بياناً أبدى فيه "قلقه من استمرار الاستيطان وهدم وإخلاء المنازل بما في ذلك القدس الشرقية"، ودعا الاتحاد الحكومة الإسرائيلية إلى "إنهاء النشاطات الاستيطانية بما في ذلك في القدس الشرقية وبما فيها النمو الطبيعي... ويعتبر الاتحاد المستوطنات بأنها غير شرعية"، ويطالب بتفكيك كل المراكز الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/ مارس 2001[51].

وفي ردّ الاتحاد على إعلان "إسرائيل" خطة لتدمير تسعين منزلاً في القدس، قال بيان للاتحاد "إن الاتحاد يذكر إسرائيل بتعهداتها طبقاً لخارطة الطريق والقانون الدولي، وإن هدم المنازل في هذه المنطقة الحساسة يهدد حيوية التسوية الشاملة والعادلة والدائمة... وإن الاتحاد يحث إسرائيل على منع الهدم للمنازل"[52].

وقد أكد وزير الخارجية البريطاني ميليباند أن المستعمرات في الضفة الغربية والقدس الشرقية "غير شرعية وتعيق تقدم السلام وتتحدى مشاعر الفلسطينيين ونطالب بإزالتها"[53]، وكان يشير إلى الموقف الأوروبي ذاته الخاص بالمستعمرات التي أقيمت منذ 2001.

5. الحوار مع حماس:

لعل التفسير الأكثر دقة لتعاطي الدول الأوروبية وأغلب الدول الكبرى الأخرى مع حركة حماس، هو الذي قدمه محمود الزهار وزير خارجية الحكومة المقالة، حيث رأى أن "أوروبا تسعى للتفاوض مع حماس من أجل فهم موقفها وليس للتفاوض معها"[54]، أي أنها أقرب إلى جمع المعلومات منها إلى التحول الاستراتيجي في التعامل مع الحركة، وقد تزايد هذا التوجه في أعقاب العدوان على غزة، بل إن بعض التوجهات الدبلوماسية الأوروبية ترى ضرورة الحوار مع حماس حتى لو "لم تقبل بشروط اللجنة الرباعية"[55]، تحديداً الخاصة بالاعتراف بـ"إسرائيل".

غير أن الدول الأوروبية ليست متفقة على هذا التوجه، ففي الوقت الذي أبدت دول أوروبية سابقاً ميلاً للحوار مع حماس، فإن ما قاله وزير الخارجية الفرنسي كوشنير يدل على عدم جدوى الحوار مع حماس لأنها "ليست جزءاً من عملية السلام"[56] حسب رأيه، وهو ما يعني أنها لا تعترف بـ"إسرائيل". بل إن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في حالة نجاح جهود المصالحة الفلسطينية هي من وجهة النظر الأوروبية، كما عبر عن ذلك سولانا، هي نفسها التي وردت "في تعريف الرئيس عباس، أي التي تكون مقبولة من كافة وحدات المجتمع الدولي"[57]، وهو ما يشير ضمناً إلى استثناء حركة حماس. وبشكل عام، فإن دعوات الحوار مع حماس لم ترقَ إلى قيام أية دولة أوروبية لحوار رسمي مع حماس، أو لدعوة أي وفد من حماس لزيارتها؛ أي لم ترقَ حتى الآن إلى المستوى الروسي.

6. المساعدات المالية:

يمثل الاتحاد الأوروبي المصدر الدولي الأول للمساعدات المالية للفلسطينيين، كما تحتل أوروبا المرتبة الأولى دولياً بين قائمة المتبرعين لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين سنة 2008.

وتمثلت المساعدات الأوروبية لسنة 2009، والتي جرى التعهد بها في مؤتمر شرم الشيخ، في الآتي:

جدول 5/1: التعهدات الأوروبية لسنة 2009 في مؤتمر شرم الشيخ[58]

البند	القيمة (بالمليون يورو)	القيمة (بالمليون دولار)
نفقات جارية	168	219.2
مشاريع تنمية	65	84.8
وكالة الغوث	67	87.4
مساعدات إنسانية وغذائية	61	79.6
أمن غذائي	14.5	18.9
مرافق غذائية	40.1	52.3
تعزيز الاستقرار	15	19.6
قوات أمن أوروبية	6	7.8
سلطات محلية وغير حكومية	2.4	3.1
تعزيز الديموقراطية	0.9	1.2
المجموع	**439.9**	**573.9**

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعداته للفلسطينيين عبر آلية أطلق عليها مختصر بيجاس PEGASE، وقد أعلن في خطته المعروفة بـ"الخطة العالمية" Global Plan لسنة 2009، عن تقديم 32 مليون يورو لغزة و20 مليون يورو للضفة الغربية و6 ملايين يورو للاجئين في لبنان[59].

ومن الضروري التوقف عند موضوع المساعدات الدولية ومن ضمنها المساعدات الأوروبية، فعلى الرغم من المساعدات التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي في شرم الشيخ في آذار/ مارس 2009 وغيره من المؤتمرات الدولية سابقاً، إلا أن الالتزام بما اتفق عليه كان محدوداً وهو ما دفع خافيير سولانا لدعوة الأطراف إلى الالتزام بتعهداتهم[60].

ومن غير الممكن تفسير عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها المالية بعدم القدرة على الوفاء لأسباب اقتصادية، فهي دول تربط ربطاً وثيقاً بين حجم المساعدات ومواعيد الوفاء بتسليمها، وبين السلوك السياسي للأطراف التي توجه لها المساعدة.

ولما كانت السلطة السياسية في غزة هي طرف "غير متسق" مع سياسات الدول الأوروبية، فإن المساعدات تشكل أداة ضغط سياسي عليها لدفعها لتغيير مواقفها، بينما تستخدم المساعدات

للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كأداة إغراء لانتزاع مزيد من التنازلات، أو جعلها عاجزة عن مراجعة سياساتها تجاه هذه الدول.

وعلى المستوى الفردي، اتخذت الدول الأوروبية على المستويين الرسمي والشعبي مواقف تأييد "نسبي" للمواقف الفلسطينية مثل:

1. قيام اليونان بدفع حوالي نصف مليون يورو لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين[61].
2. قرار اتحاد التجارة البريطاني مقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية، وهو ما اعتبر امتداداً لإصدار السلطات البريطانية إرشادات لتمييز المنتجات الفلسطينية عن منتجات المستعمرات في الضفة الغربية[62].
3. قيام النرويج بسحب استثماراتها من شركة إسرائيلية تسهم في بناء جدار الفصل العنصري، وهو إجراء جاء بناء على توصية من أحد مجالس وزارة الخارجية النرويجية[63].
4. دعوة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أندرس جونسون Anders Johnsson للإفراج عن البرلمانيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية[64].
5. إصدار محكمة ويستمنستر البريطانية Westminster Magistrates' Court مذكرة اعتقال بحق وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني[65]، وقد صدرت دعوات لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين في النرويج وبريطانيا[66].
6. وقّعت فرنسا اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية، في القنصلية الفرنسية العامة في القدس، لإعادة تأهيل مستشفى القدس في قطاع غزة في 2009/11/18، وذلك في أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية الفرنسي كوشنير للقدس، وهي الفترة التي كان فيها وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله Guido Westerwelle يزور رام الله والقدس[67].
7. قيام أسبانيا بدفع رواتب 80 ألف موظف ومتقاعد في السلطة الفلسطينية بمبلغ 25 مليون يورو[68].

أما على المستوى الشعبي فقد توافدت إلى غزة شخصيات أوروبية من البرلمانيين وغيرهم، سواء من المشاركين في حملات فكّ الحصار عن قطاع غزة وتقديم الدعم الإنساني لها والتي كان آخرها قافلة شريان الحياة التي قادها عضو البرلمان البريطاني جورج جالاوي[69]، أو من خلال دعوات شخصيات دولية وفكرية للحوار مع حركة حماس كان من بينها 500 شخصية هولندية[70]، كما أن عدداً من النواب البريطانيين التقوا فعلاً مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل[71].

وتجب الإشارة إلى تصاعد التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتدهور سمعة "إسرائيل" لدى الرأي العام الأوروبي، وقد كان خروج العديد من المظاهرات الكبيرة ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أحد مظاهر ذلك التضامن.

صحيح أن أوروبا موحدة في موقفها السياسي في كثير من القضايا، وحين تطرح موقفاً موحداً يأتي محصلة لعدة مواقف متناقضة، الأمر الذي يفقده القدرة على التميز والفعل المستقل.

إن أوروبا سلمت مشروع التسوية لأمريكا التي راحت تنفرد في إدارتها وقيادتها للمشروع. فمثلاً قامت إدارة أوباما وحدها بصياغة مشروع ميتشل وهي وحدها تخلّت عنه، ثم تبنّت مشروع نتنياهو حول الاستيطان والمفاوضات. أي لم تجعل أمريكا من أوروبا شريكاً لها كما هو الحال في ملف إيران. وأوروبا قبلت بهذا الوضع، وهمّشت دورها، بالرغم من حجم دعمها المالي للسلطة. ولكنها، ولا سيّما فرنسا، تظلّ متربصة لأول فرصة تسمح لها بلعب دور أكبر. فمثلاً حاولت فرنسا أن تحلّ مكان تركيا في المفاوضات السورية – الإسرائيلية؛ ولعبت دوراً مبادراً في العلاقة مع سورية. ولكن فرنسا تراجعت إلى ما دون السياسة الفرنسية في مرحلة جاك شيراك Jacques Chirac، وأصبحت أكثر التصاقاً بالموقف الأمريكي، وأفضل علاقة بـ"إسرائيل".

ومن هنا يجب ألا يراهن حالياً على دور أوروبي، يقيم توازناً جديداً في المنطقة أو في عملية التسوية. ومع ذلك يجب عدم إهماله كل الإهمال. ومن ثم انتهاج سياسة تقدر مدى الارتباط الأوروبي بأمريكا والكيان الصهيوني، مع عدم إغلاق الباب في وجه محاولات التوسط الأوروبية سواء أجاءت بالتنسيق مع أمريكا أم بمبادرة أوروبية خاصة.

رابعاً: الاتحاد الروسي

يبدو الفشل الروسي متجسداً في عدم القدرة على عقد مؤتمر دولي في موسكو خلال سنة 2009 للنظر في تنشيط عملية التسوية في الشرق الأوسط، بالرغم من الترويج الروسي للموضوع، وهو ما يتضح في أقوال الكسندر سلطانوف Alexander Sultanov، مندوب الرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط نائب وزير الخارجية، الذي قال "إننا نأمل بأن ينعقد المؤتمر الدولي بخصوص الشرق الأوسط في موسكو في النصف الأول من عام 2009"[72]، وهو ما لم يحدث. ويظهر أن الفشل الروسي غير مرتبط بعوامل ذاتية متعلقة بالروس أنفسهم، وإنما بعوامل موضوعية مرتبطة بتطور الأحداث السياسية فلسطينياً وإسرائيلياً ودولياً، وعدم القدرة على عقد مؤتمر ناجح في مثل تلك الظروف.

ويبدو أن الموقف الروسي أصابه تحول في موضوع مؤتمر موسكو للشرق الأوسط، إذ قال وزير الخارجية سيرجي لافروف Sergei Lavrov خلال زيارة وزير خارجية السلطة الفلسطينية لموسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2009 "أن مؤتمر موسكو سيعقد بعد أن يتفق الطرفان على استئناف المفاوضات"[73].

كذلك يبدو الاتساق في التوجهات الاستراتيجية بين روسيا والدول الغربية في بعض الجوانب واضحاً، ويبدو ذلك في الدوافع الكامنة وراء حوار روسيا مع حركة حماس، فهو منسجم مع ما ذكرناه من أقوال الزهار، حيث نجد الكسندر سلطانوف يشير بشكل واضح إلى أن روسيا ستواصل حوارها مع الحركة "لإقناع حماس عبر الحوار كي تغير موقفها ليصبح بناء، وبالدرجة الأولى في موضوع الوحدة الفلسطينية وتأييد مبادرة السلام العربية"[74].

ومع أن روسيا كانت ضمن الدول المؤيدة لإرسال لجنة تحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية خلال حرب غزة، كما أنها أيدت تقرير جولدستون، لكنها لم تسند هذه الموافقة بنشاط مواز لنقل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي.

أما الجوانب الإيجابية في الموقف الروسي خلال سنة 2009، فتمثلت في بعض مشاريع التعاون المتواضعة بين الطرفين الروسي والفلسطيني كمشروع التعاون الإعلامي الروسي الفلسطيني في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2009[75]، وتقديم مساعدات طبية شملت أربع طائرات محملة بمساعدات طبية وفريق طبي[76]، كما أن روسيا أغلقت مكاتب تشجيع الهجرة اليهودية من روسيا إلى "إسرائيل"[77].

خامساً: الصين

يتحدد الموقف الصيني في النقاط التي عرضها المندوب الصيني في الأمم المتحدة تشانغ يسوي Zhang Yesui في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الـ 64 في 2009/12/1، إذ أشار إلى ما يلي[78]:

1. القلق الصيني من تعثر جهود التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وتعتبر الصين أن المفاوضات هي الطريق الأنجع للتسوية.
2. القلق الصيني من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة.
3. القلق الصيني من استمرار "إسرائيل" في بناء المستعمرات وفرض القيود على حركة الفلسطينيين من خلال الحواجز الأمنية.
4. تأكيد الصين على خطورة ما ورد في تقرير جولدستون الخاص بالحرب على قطاع غزة أواخر سنة 2008 وبداية سنة 2009، وهو أمر منسجم مع تأييد الصين لقرار لجنة حقوق الإنسان الدولية بإرسال لجنة تقصي الحقائق إلى غزة.
5. تأييد الصين لحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية.

غير أن الموقف الصيني لا يتحول لإجراءات عملية ضاغطة على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بالقرارات الدولية التي تؤيدها الحكومة الصينية، فالعلاقات الصينية الإسرائيلية تعرف تطوراً متواصلاً، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي 4.6 مليارات دولار[79]، في حين لا تشكل العلاقات العربية الصينية أي ضاغط على الحكومة الصينية للضغط على الطرف الإسرائيلي بالرغم من أن حجم العلاقات العربية الصينية يفوق الـ 55 مليار دولار، ويجري التخطيط لزيادتها إلى 100 مليار دولار سنة 2015[80].

وبالرغم من أن الصين لم تقطع اتصالاتها مع حركة حماس، إلا أن دوافع هذه العلاقات ليست بعيدة كثيراً عن مواقف الدول الغربية لا سيّما الاتحاد الأوروبي، من ناحية الرغبة في جذب حماس للصعود في قطار التسوية، وقد بدا ذلك واضحاً في أقوال الموفد الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط سون بيجان Sun Bigan الذي قال إن حماس أمر واقع لا يمكن تجاهله، لكنه أكد على وجود خلافات سياسية معها، وطالبها بالتعامل "بواقعية" لصالح الشعب الفلسطيني، والانخراط في العملية السلمية[81].

من غير المتوقع حدوث أي تطور في الموقف الصيني، إلا إذا توترت العلاقات الأمريكية الصينية، وربما يحدث ذلك في السنوات القادمة، مع ازدياد وزن الصين الاقتصادي والسياسي، وشعورها بمزيد من الثقة والقدرة على التنافس، وبالتالي التأثير بشكل أكبر في مسارات الأحداث العالمية.

سادساً: اليابان

حدد نائب وزير الشؤون البرلمانية الياباني ماساهيكو شيباياما Masahiko Shibayama الإطار العام لاستراتيجية بلاده في موضوع القضية الفلسطينية، من خلال النقاط التالية التي طرحها في أواخر آذار/ مارس 2009، وهي[82]:

1. إن استقرار منطقة الشرق الأوسط أمر حيوي لليابان نظراً لأنها تستورد حوالي 90% من حاجتها النفطية من هذه المنطقة.
2. ليس لليابان أي وهم بحدود قدرتها على التوسط بين الأطراف، وأنها تسهم في تقديم مساعدات للفلسطينيين، فخلال الفترة 1993-2009 قدمت اليابان حوالي مليار دولار، وهو ما يمثل 10% من المساعدات الدولية للفلسطينيين، كما أن مشروع "ممر السلام" هو أحد أدواتها لإيجاد مستقبل أفضل للفلسطينيين، كما التزمت بتقديم 200 مليون دولار لمساعدة غزة خلال السنوات العشرة القادمة، منها عشرة ملايين خلال سنة 2009.

ولما كانت اليابان من ضمن أعضاء اللجنة الاستشارية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فإنها تسهم ببعض الأموال للوكالة، لكنها إسهامات محدودة، فمنذ سنة 1953، وهي أول سنة تقدم فيها اليابان مساعدات للوكالة، إلى سنة 2009 قدمت اليابان ما

مجموعه 550 مليون دولار، أي بمعدل عشرة ملايين سنوياً، وهي تحتل المرتبة الـ 15 بين قائمة المتبرعين للوكالة سنة 2008.

3. تؤيد اليابان الحلّ القائم على أساس دولتين، كما يشارك المبعوث الياباني للشرق الأوسط في مؤتمرات الجامعة العربية للمرة السادسة على التوالي.

ذلك يعني أن اليابان تركز على الأبعاد الإنسانية أكثر من الجوانب الاستراتيجية في الموضوع، وهو ما أكده وزير الخارجية الياباني كاتسويا أوكادا Katsuya Okada في إشارته إلى أن مبدأ الأمن الإنساني Human Security، والذي هو من أهم مبادئ السياسة الخارجية اليابانية، يجب "أن يطبق على الفلسطينيين"[83]. غير أن هذا المبدأ مدفوع بدوافع براجماتية بحتة، وهي ضمان استقرار المنطقة لضمان تدفق النفط، كما أن الالتزام به من قبل اليابان ليس تاماً بدليل امتناع اليابان عن تأييد قرار لجنة حقوق الإنسان الدولية للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية خلال حرب غزة.

ولعل أكثر المواقف اليابانية أهمية من الناحية السياسية خلال سنة 2009، تلك التي صدرت عن وزارة الخارجية أو من المبعوثين اليابانيين إلى الشرق الأوسط، الأول تاتسو أريما Tatsuo Arima الذي استبدل يوم 15 تموز/ يوليو وحلّ محله يوتاكا إيمورا Yutaka Iimura، الذي زار المنطقة وبقي فيها في الفترة 1-2009/8/13، وتتمثل هذه المواقف في[84]:

1. اعتبار التجميد للاستيطان لمدة عشرة أشهر التي أعلن عنها نتنياهو "خطوة إيجابية".
2. القلق من تدمير المنازل في القدس الشرقية، ودعوة "إسرائيل" للتوقف عن ذلك.
3. الأمل في تجميد الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.
4. تأييد دعوة الرئيس عباس لإجراء انتخابات سنة 2010.

سابعاً: الأمم المتحدة:

1. مجلس الأمن:

بعد دعوات من مجلس الأمن في 2009/1/11، بأن تحترم الأطراف التزاماتها بخصوص المدنيين، وإدانة الهجمات ضدّ المدنيين، مثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 أبرز قرار للمجلس خلال سنة 2009، لا سيّما أن القرار جاء بعد مماطلة أمريكية في اتخاذه لإعطاء "إسرائيل" أطول فترة ممكنة لتحقيق أهدافها، غير أن الفشل الإسرائيلي في الحرب على قطاع غزة من ناحية، وتزايد الضغط الدولي والشعبي، نتيجة النقل المباشر لمشاهد القتل والتدمير في قطاع غزة، اجتمع المجلس في 2009/1/8 وأقر بأغلبية 14 دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت بما يلي[85]:

أ. وقف إطلاق النار الفوري والكامل وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.
ب. تيسير إيصال المساعدات الغذائية والوقود والمواد الطبية للقطاع.

ج. إدانة الهجمات ضدّ المدنيين وإدانة كافة أشكال العنف و"الإرهاب"، وتكثيف الجهود لتأمين وقف إطلاق النار، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة، وتأمين إعادة فتح المعابر بموجب اتفاقية 2005 بين "إسرائيل" والفلسطينيين.

د. الترحيب بعقد اجتماع دولي في موسكو خلال سنة 2009 "بالتشاور مع الأطراف". وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي بشكل خاص له حق عرقلة إجراءات عقد المؤتمر، إذا شعر أن المؤتمر سيشكل أداة ضغط عليه.

هـ. تشجيع الجهود المصرية للحوار بين الفلسطينيين.

2. الجمعية العامة:

بدأت الجمعية العامة نشاطها لسنة 2009 بإعلان تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم 1860 بأغلبية 143 دولة، غير أن أبرز نشاطات الجمعية تتمثل في توصياتها في 2009/11/5 بالدعوة لمتابعة تقرير جولدستون بعد التصديق عليه، والمطالبة بنقل الموضوع إلى مجلس الأمن، ومطالبة الأطراف باتخاذ الإجراءات التي تيسر القيام بتحقيقات سليمة ومستقلة حول نتائج التقرير[86].

وقد أكدت الجمعية، من خلال لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في سلسلة توصيات خلال الفترة 13-2009/11/24، على[87]:

أ. اعتبار المستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967 غير شرعية، وتشكل معيقاً لتحقيق السلام، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية في القدس إجراءات غير شرعية.

ب. التأكيد على حقّ الفلسطينيين من مهجري 1967 بالعودة إلى أراضيهم، وضرورة حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. ويمكن الإشارة بهذا الخصوص لبيان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول "حق اللاجئين من أراضي 1948 بالعودة لأراضيهم"[88].

ج. التأكيد على ضرورة استمرار وكالة غوث اللاجئين في عملها، والقلق من ضعف إمكانيات الوكالة. وكانت الوكالة قد طالبت بعد تدمير العديد من منشآتها في قطاع غزة بمساعدات عاجلة تصل إلى 456.7 مليون دولار إلى جانب 370.7 مليون دولار للاجئين في لبنان، بينما تقدر حاجة الوكالة سنة 2009 بحوالي 550 مليون دولار، لم يتوفر منها سوى 510 مليون دولار، وطالبت الأمم المتحدة المجتمع الدولي بتقديم 664.4 مليون دولار لدعم الفلسطينيين، وذلك لإنشاء 230 مشروعاً، خاصة وأن 80% من الفلسطينيين في غزة يعيشون على الدعم المالي الدولي[89].

وقد دارت معركة إعلامية شديدة بين وكالة الغوث و"إسرائيل" حول ضرب الجيش الإسرائيلي لمواقع الوكالة، ومنع دخول المواد الغذائية ومواد البناء الموجهة للوكالة، إلى جانب استخدام القوات الإسرائيلية للفسفور الأبيض، وترافق ذلك مع بيانات شديدة اللهجة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بهذا الخصوص[90].

د. تأييد عمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية بخصوص حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

اتخذ المجلس عدداً من القرارات في 28 و2009/7/29 تدعو إلى:

أ. رفع القيود عن حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وضرورة إيصال المساعدات لهم.

ب. التأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها شرقي القدس.

ج. التأكيد على حماية حقوق المرأة الفلسطينية، ومسؤولية "إسرائيل" عن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في الأرضي المحتلة.

4. تقرير جولدستون:

بعد إقرار مجلس الأمن الدولي القرار 1860، تزايدت الدعوات للتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان في زمن الحرب في قطاع غزة، وتجسد ذلك في موافقة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2009/1/12 على إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى غزة، وهو القرار الذي أيّدته 33 دولة من بينها الصين وروسيا.

وبناء على ذلك، وفي ضوء تصريحات مُقرِّر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ريتشارد فولك Richard Falk عن أن "إسرائيل" ترتكب "فظائع مفجعة في غزة"[91]، أنشأ رئيس مجلس حقوق الإنسان في 2009/4/3 بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في قطاع غزة، وتحددت مهمة البعثة في "التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية، التي جرى القيام بها في غزة في أثناء الفترة من 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009، سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها"[92].

وتمّ اختيار القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، والمدعي العام السابق للمحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا القاضي اليهودي ريتشارد جولدستون ليكون رئيساً للبعثة، وإلى جانبه تمّ تعيين أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية كريستين شينكين Christine Chinkin، والممثلة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعضوة في لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور المحامية هينا جيلاني Hina Jilani، إلى جانب العقيد ديزموند ترافيرز Desmond Travers الضابط السابق في قوات الدفاع الإيرلندية، وعضو مجلس إدارة معهد التحقيقات الجنائية الدولية.

ذلك يعني أن البعثة تضم خبرات عالية المستوى في مجال التحقيقات، كما أنه من الصعب لـ"إسرائيل" اتهامها بالتحيّز، لا سيّما عند النظر في أصولهم العرقية أو الدينية.

وقد رفضت "إسرائيل" التعاون مع البعثة، بينما تعاونت الجهات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة معها.

وغطى تقرير البعثة الفترة الممتدة من 2008/6/19 إلى 2009/6/31، وجرى التحقيق في 36 واقعة، وتمّ جمع المعلومات من مصادر مختلفة تمثلت في المقابلات الشخصية والجماعية والزيارات الميدانية للمواقع وتحليل الصور الفوتوغرافية وصور الفيديو وصور الأقمار الصناعية والتقارير الطبية، وكان حجم البيانات التي تمّ جمعها هائلاً، فقد تمّ جمع 10 آلاف صفحة، و30 شريط فيديو، و1,200 صورة فوتوغرافية، و188 مقابلة فردية، و300 تقرير، و38 شهادة عامة.

وبالرغم من أن البعثة تشير في تقريرها في الفقرة رقم 25 إلى أنها لم "تستبعد احتمال الخطأ، كما أنها لا تحاول في الاستنتاجات التي توصلت لها تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، ولا تدعي أنها ترقى إلى مستوى البرهان الواجب التطبيق في المحاكم الجنائية"، إلا أنها رفضت التبرير الإسرائيلي لقصف مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي واعتبرتها "هجمات متعمدة على أهداف مدنية"، كما اعتبرت البعثة أن الشرطة الذين قتلتهم الغارات الإسرائيلية في اليوم الأول للهجوم في 2008/12/27 "لا يمكن القول بأنهم كانوا يضطلعون بدور مباشر في القتال، ومن ثم فإنهم لم يفقدوا حصانتهم المدنية" ولكن البعثة تسلم "بأن بعضهم كان مقاتلاً".

وقد تناول تقرير البعثة في معظم فقراته الانتهاكات الإسرائيلية، بينما خصص بعض فقراته لمنظمات المقاومة الفلسطينية على النحو التالي:

أ. "إسرائيل":

تمثلت الانتهاكات الإسرائيلية طبقاً للتقرير في الآتي:

1. استخدام أسلحة معينة ضدّ المدنيين مثل الفسفور الأبيض.
2. الهجوم على مصانع إنتاج الأغذية وعلى المطاحن "مما يشكل انتهاكاً للحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء وأسباب العيش"، إلى جانب ضرب مزارع الدجاج وبرك الصرف الصحي "عن عمد".
3. استخدام المدنيين كدروع بشرية، وهو ما يمثل "انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي"، والقيام "باعتداءات متعمدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية". كما أن التقرير ينتقد الإجراءات التحذيرية من قبل "إسرائيل" للمدنيين، لأنها "لم تكن فعالة". وأكدت البعثة "عدم فعالية أو جدوى التحذيرات الإسرائيلية السابقة لهجماتها على المستشفيات"، كما أن هناك هجمات على مدنيين "لم يكن لها ما يبررها".

4. المعاملة المذلة والمهينة للمدنيين بشكل يتناقض مع "المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان"، كما يشكل ذلك "خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف [Geneva Convention]، وتعد جريمة حرب"، وإن سلوك القوات الإسرائيلية "يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وعلى ذلك فإنه ينشئ المسؤولية الجنائية الفردية".
5. إن الهجمات على مستودعات الأمم المتحدة "ولساعات عديدة" على الرغم من تنبيه القوات الإسرائيلية، كانت "خطيرة إلى أبعد حد... وإن القوات الإسرائيلية انتهكت ما يتطلبه القانون الدولي العرفي من اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة".
6. إن مصداقية الموقف الإسرائيلي تتردى بفعل سلسلة من أوجه عدم الاتساق والتناقضات وعدم الدقة الوقائعية في البيانات التي تبرر الهجمات، كما أن نظام التحقيقات الإسرائيلي "لا يمتثل لمبادئ معايير النزاهة والاستقلال"، كما أن النظام الإسرائيلي يتصف "بسمات تمييزية تجعل من نيل العدالة أمراً بالغ الصعوبة"، ويشير التقرير إلى "تعويض الفلسطينيين" عن هذه الأضرار.

وبناء على ما سبق، فإن "بعض أفعال حكومة إسرائيل قد تبرر قيام محكمة مختصة بتقرير أن جرائم ضدّ الإنسانية قد ارتكبت".

ب. منظمات المقاومة الفلسطينية:

تمثلت أهم الفقرات الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية المقاومة في التالي:

1. أن "الجماعات الفلسطينية المسلحة كانت موجودة في مناطق حضرية أثناء العمليات العسكرية وأطلقت صواريخ من مناطق حضرية... وربما أن المقاتلين لم يميزوا أنفسهم تمييزاً كافياً في جميع الأوقات عن السكان المدنيين"، لكن البعثة لم تعثر على أدلة على أن الجماعات المسلحة "وجهت المدنيين إلى مناطق الهجمات أو أجبرت المدنيين على البقاء قرب أماكن الهجمات".
2. لم يثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية، لكنها "لا تستطيع استبعاد احتمال أن يكون ذلك قد حدث فعلاً"، ولم يثبت "استخدام المستشفيات أو سيارات الإسعافات لأغراض عسكرية"، كما لم تمارس الجماعات المسلحة "أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة"، ولكن لا يستبعد "ممارسة نشاطات عسكرية قريبة من هذه المنشآت"، غير أن الهجمات من أماكن فيها مبان "قد يكون عرض السكان المدنيين للخطر على نحو غير ضروري".
3. تضمنت بعض الفقرات إشارات إلى سياسات حركة حماس تجاه القوى الفلسطينية الأخرى في قطاع غزة، وإلى سياسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تجاه التنظيمات السياسية، وأشار التقرير إلى:

- "عنف ارتكبته قوات أمن سلطة غزة ضدّ المعارضين السياسيين"، واشتمل العنف على "القتل... وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان". كما أن احتجاز أعضاء المجلس التشريعي هو "بمثابة عقوبة جماعية تتعارض مع القانون الإنساني الدولي".
- إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية "يمكن أن تشكل هذه الأفعال جرائم حرب، وقد تكون بمثابة جرائم ضدّ الإنسانية... وانتهاكاً للقانون الدولي"، ومن الضروري إجراء تحقيقات وكذلك، عندما يكون ذلك ملائماً، محاكمات للمشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة.
- الانتهاكات من قبل سلطات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية "والاعتقالات والتعذيب وإغلاق المؤسسات الخيرية، تمثل تدابير لا تتفق مع التزامات السلطة الفلسطينية الناشئة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وقد واجه التقرير مشكلة عند التصويت عليه، إذ تمّ طلب تأجيل التصويت، غير أن مُقرِّر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ذكر أن "السلطة الفلسطينية كانت وراء التأجيل" وأبدى امتعاضاً شديداً من سلوك السلطة[93].

ثامناً: المنظمات الدولية غير الحكومية

كانت منظمة العفو الدولية (أمنستي) Amnesty International من أبرز المنظمات غير الحكومية في مجال توجيه الانتقادات الشديدة لـ"إسرائيل" لا سيّما في مجال انتهاكها لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، واستخدام أسلحة معينة في الحرب على غزة كالفسفور الأبيض، واستمرار الحصار عليها.

وقد طالبت المنظمة من الولايات المتحدة وقف شحن الأسلحة لـ"إسرائيل"، لكنها من ناحية أخرى حملت حركة حماس مسؤولية الهجمات الصاروخية على المستعمرات الإسرائيلية[94].

تاسعاً: القوى الإقليمية

تتضمن وثيقة الغايات العليا الإسرائيلية لسنة 2010 بنداً ينص على "دبلوماسية ثنائية تستهدف التركيز على تطوير العلاقات مع الدول الكبرى الجديدة، مثل البرازيل والهند ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، إلى جانب كلٍّ من روسيا والصين، بدلاً من استمرار التركيز على العلاقات مع الدول الغربية".

وتبرز الهند كأحد الدول المهمة في الاستراتيجية الإسرائيلية، لا سيّما في مجال التعاون العسكري، وعلى الرغم من إدانة الهند للعدوان على غزة من قبل رئيس الوزراء مانموهان سينغ Manmohan Singh، وتقديمها مساعدة مالية لغزة بقيمة مليون دولار[95]، فقد تواصل التعاون العسكري مع "إسرائيل"، وكان آخر مظاهره تزويد "إسرائيل" للهند بطائرة تجسس[96].

وفي أمريكا اللاتينية التي تعرف تنامياً في موقع القوى اليسارية فيها، إلى جانب تطور علاقات بعض دولها مع كل من إيران وسورية، برز الدور المتميز للسياسة الفنزويلية، فقد انتقد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز Hugo Chavez العدوان على غزة ووصف "إسرائيل" بأنها "حكومة قتلة"، وتم طرد السفير الإسرائيلي وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. وبالمقابل قامت فنزويلا برفع مستوى علاقاتها مع السلطة الفلسطينية إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة، كما قامت بتقديم 80 طناً من المساعدات الإنسانية لغزة[97]. وكان لبوليفيا مواقف قوية ضدّ "إسرائيل" عبّر عنها بشكل لا يقل وضوحاً الرئيس البوليفي إيفو موراليس Evo Morales.

وجذبت البرازيل كأحد أهم الدول في أمريكا اللاتينية نشاطاً دبلوماسياً شرق أوسطياً، حيث زارها خلال تشرين الثاني/ نوفمبر كل من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز والرئيس عباس والرئيس الإيراني نجاد، وقد التقى الأول بمدير شركة بتروبراس Petrobras، الشركة الوطنية البرازيلية للبترول[98]. وقد عرض الرئيس البرازيلي أن يقوم بدور الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما دعا لضرورة الحوار مع حركة حماس، لأن السلام "مستحيل دونها"[99]، إلى جانب مطالبته بتوسيع اللجنة الرباعية لتشمل دولاً مثل البرازيل وجنوب إفريقيا.

وفي إفريقيا، التي يتواصل فيها الجهد الدبلوماسي والاستخباراتي الإسرائيلي لا سيّما في دول الغرب الإفريقي، أصاب العلاقات الإسرائيلية مع جنوب إفريقيا نوعاً من التوتر، إثر إدانة حكومة جنوب إفريقيا لتوسيع "إسرائيل" مستعمرة جيلو Gilo، وطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم في شرقي القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009[100]، إلى جانب التوتر الناجم عن تصرفات لضباط أمن إسرائيليين من العاملين على شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية (العال) EL AL Israel Airlines، وصفها مسؤولون جنوب إفريقيون بأنها "تصرفات عنصرية"[101].

وبشكل عام، فقد اتجهت دول العالم الثالث خلال سنة 2009 اتجاهاً أكثر تأييداً للقضية الفلسطينية، وأكثر سلبية من "إسرائيل"، خصوصاً بعد الحرب على قطاع غزة؛ وفي ضوء الإصرار الإسرائيلي على الاستيطان ومتابعة برامج التهويد في الضفة، وتعطيل مسارات التسوية.

وعلى الرغم من سلبيات الانقسام الفلسطيني إلا أن الأثر الذي تركه صمود قطاع غزة شعباً ومقاومة ضدّ العدوان الإسرائيلي (2008/12/27-2009/1/18) في الرأي العام العالمي وفي إعلاء شأن القضية الفلسطينية دولياً، وتدهور سمعة الكيان الصهيوني وأمريكا كان ملحوظاً، ولهذا تعدّ سنة 2009 السنة الأسوأ على سمعة الكيان الصهيوني، وهو ما عبرت عنه مجلس حقوق الإنسان بالنسبة لتقرير جولدستون، وعبرت عنه الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والحملة العالمية لرفع قضايا ضدّ مسؤولين وضباط في الكيان الصهيوني بتهم ارتكاب جرائم حرب وإبادة. فصورة الكيان الصهيوني سنة 2009 غيرها قبل تلك السنة.

خاتمة

بالرغم من أن التأييد "الشعبي" في المجتمع الدولي يعرف قدراً من الحراك لصالح الطرف الفلسطيني، نظراً للعناد الإسرائيلي أمام المطالب الدولية الخاصة بالمستعمرات والقدس، والظروف الإنسانية في الأراضي المحتلة، غير أنه من المستبعد لهذا الحراك الإيجابي أن يتحول إلى فعل مؤثر على المدى القصير.

ذلك يعني أن سنة 2010 ستشكل امتداداً لسنة 2009 من حيث استمرار الجهود الدولية "لإقناع" الحكومة الإسرائيلية بقبول تجميد الاستيطان وتقسيم القدس وإقامة الدولة الفلسطينية، غير أن هذا الإقناع سيبقى في إطار الحوار مع "إسرائيل" دون استخدام أدوات ضغط فعلية، سواء الأدوات الاقتصادية أم السياسية ناهيك عن الأدوات العسكرية، وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي لن يغير من استراتيجيته.

وبالمقابل فإن المجتمع الدولي سيواصل محاولة دفع الدول العربية نحو مزيد من التطبيع مع "إسرائيل"، إلى جانب توجيه الطاقات العربية نحو موضوعات أخرى كإيران، أو بعض التنظيمات التي توصف في الأدبيات الغربية بـ"الإرهابية"، أو ضمان الصمت العربي على عدوان إسرائيلي جديد في لبنان أو غزة.

وحيث إن التاريخ المعاصر ولأسباب تدركها "إسرائيل" والدول الكبرى، يشير إلى إن الطرف العربي مهيأ للاستجابة لأسباب داخلية وخارجية عديدة للتوجهات الدولية، لا سيّما في مجال استمرار التضييق على ما عرف بقوى الممانعة العربية ومن ضمنها المقاومة الفلسطينية، فإن سنة 2010 ستعرف استمرار الحصار على غزة ما لم تغير حركة حماس من توجهاتها الاستراتيجية، حتى لو تمّ توقيع ورقة المصالحة المصرية، كما سيستمر الضغط الدولي والإقليمي، مالياً وسياسياً، على السلطة الفلسطينية، لضمان عودتها للتفاوض مع الطرف الإسرائيلي في إطار موقف إسرائيلي من الاستيطان يقوم على إبقاء المجال مفتوحاً للتفاوض، وهو التكتيك التفاوضي الإسرائيلي السائد في كل الموضوعات.

إن المسافة الفاصلة بين "إسرائيل" والمجتمع الدولي ستعرف نوعاً من الاتساع الطفيف خلال سنة 2010، غير أن ذلك لن يغير من الملامح الاستراتيجية للوضع القائم حالياً، لا سيّما مع استمرار الضغط الدولي والإقليمي على الطرف الفلسطيني بجناحيه في غزة والضفة الغربية.

هوامش الفصل الخامس

[1] استراتيجية التمدد الزائد: مصطلح استخدمه المؤرخ الأمريكي بول كينيدي سنة 1987، في كتابه **صعود وسقوط القوى العظمى** *The Rise and Fall of Great Powers*، لوصف الحالة التي تجد القوى الكبرى فيها قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية غير كافية لتحقيق مصالحها والتزاماتها العالمية وحمايتها.

[2] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, United Nations, SG/2152, New York, 26/6/2009.

[3] نصّ بيان الرباعية الصادر عن اجتماع 26 حزيران/ يونيو في تريستا، 2009/6/29، الموقع العربي لوزارة الخارجية الأمريكية، انظر:
http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/June/20090629111556snmassabla0.6772119.html

[4] بيان اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، 2009/9/25، الموقع العربي لوزارة الخارجية الأمريكية، انظر:
http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/September/20090925150558ssissirdilE0.4611933.html

[5] المرجع نفسه.

[6] Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, Economic Monitoring Report, to the Ad Hoc Liaison Committee, The World Bank, 8/6/2009, p. 37,
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCJune09Reportfinal.pdf

[7] **الأهرام**، 2009/6/5.

[8] **القدس العربي**، 2009/9/24.

[9] *Financial Times* newspaper, London, 26/8/2009.

[10] Alvaro de Vasconceles and Marcin Zaborowski, *The EU and the World in 2009: European Perspective on the New American Foreign Policy Agenda*, ISS Report, European Union Institute for Security Studies (UNISS), no. 4, January 2009, pp. 5-24.

[11] Javier Solana, EU High Representative for the CFSP: Addresses the European Parliament on the Middle East, Council of the European Union, S044/09, Brussels, 18/2/2009.

[12] **الخليج**، 2009/5/31؛ و**الشرق**، 2009/7/28؛ و**القدس العربي**، 2009/2/21.

[13] http:\\www.state.gov\secretary\rm\2009\11\131187.htm

[14] *Financial Times*, 26/8/2009.

[15] وكالة سما، 2009/6/1.

[16] انظر: **الاتحاد**، الإمارات، 2009/11/2؛ والجزيرة.نت، 2009/11/2.

[17] **عكاظ**، 2009/11/17.

[18] *The Guardian*, 18/12/2009.

[19] *Newsweek* magazine, New York, vol. 154, no. 11, 14/9/2009.

[20] فضائية روسيا اليوم، 2009/10/4.

[21] *Haaretz*, 22/11/2009.

[22] Alvaro de Vasconceles and Marcin Zaborowski, *op. cit*.

[23] **الخليج**، 2009/1/31.

[24] **القدس العربي**، 2009/3/13 نقلاً عن **هآرتس**.

[25] http://2001-2009.state.gov.secretary\rm\2009\01\11368

[26] انظر: **الوطن**، السعودية، 2009/1/29؛ وانظر أيضاً:

Brian M. Drinkwine, "The Serpent in Our Garden: Al-Qa'ida and the Long War," Strategic Studies Institute (SSI), United States Army War College, 26/1/2009.

[27] **القدس العربي**، 2009/11/13.

[28] *Haaretz*, 13/11/2009.

[29] *The Economist*, vol. 390, no. 8621, 7/3/2009, p. 55.

[30] **الحياة**، 2009/8/27 نقلاً عن جريدة **الجارديان**.

[31] Dennis Ross and David Makovsky, *Myths, Illusions & Peace: Finding a New Direction for America in the Middle East* (Viking Adult, 2009), passim.

[32] *The Economist*, vol. 391, no. 8631, 16/5/2009, pp. 51-52.

[33] **عكاظ**، 2009/11/17.

[34] *Haaretz*, 22/11/2009.

[35] **الوطن**، السعودية، 2009/1/1.

[36] **الخليج**، 2009/1/15.

[37] **الشرق الأوسط**، 2009/1/25.

[38] رويترز، 2009/3/13.

[39] المجموعة اللبنانية للإعلام – قناة المنار، 2009/12/9.

[40] *Haaretz*, 23/10/2009.

[41] Declaration by the Presidency on behalf of the European Union on the humanitarian situation in Gaza, Council of the European Union, 16164/1/09 REV 1 (Presse 337), Brussels, 18/11/2009.

[42] http://www.consilium.europa.eu/

[43] *Haaretz*, 23/10/2009.

[44] A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy, European Union, Brussels, December 2003.

[45] **الحياة**، 2009/11/17.

[46] بي بي سي، 2009/3/7.

[47] **الغد**، 2009/5/22.

[48] **الشرق الأوسط**، 2009/12/9.

[49] **الخليج**، 2009/10/2.

[50] The EU in the Middle East Peace Process, MEMO/09/88, Brussels, 27/2/2009.

[51] 2951st External Relations Council meeting, Council of the European Union, Luxembourg, 15-16/6/2009.

انظر كذلك نصّ البيان في:

Declaration by the Presidency on behalf of the EU on Israeli settlements, Council of the European Union, 13044/1/09 (Presse 262), Brussels, 9/9/2009.

[52] Declaration by the Presidency on behalf of the European Union on possible house demolitions in East Jerusalem, Council of the European Union, 7484/1/09 REV 1 (Presse 61), Brussels, 12/3/2009.

[53] **الحياة**، 2009/11/4.

54 **القدس العربي**، 2009/11/21.

55 *The Economist*, vol. 390, no. 8621, 3/7/2009, p. 55.

56 **الخليج**، 2009/1/7.

57 http://www.consilium.europa.eu/

58 See http://www.cordaid.nl/upload/PDFFiles/The%20Deepening%20Crisis%20in%20Gaza%20%28CIDSE%29.pdf

59 http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/124&guiLanguage=en

60 Javier Solana, EU High Representative for the CFSP, Council of the European Union, S152/09, Jerusalem, 11/6/2009.

61 **الأهرام**، 2009/10/2.

62 بي بي سي، 2009/12/11.

63 **الدستور**، 2009/9/4.

64 الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أون لاين)، 2009/7/29.

65 بي بي سي، 2009/12/14.

66 **الحياة**، 2009/4/23؛ و**المستقبل**، 2009/10/29.

67 انظر: موقع القنصلية الفرنسية العامة في القدس، 2009/11/18؛ و**الحياة**، 2009/11/24.

68 **الخليج**، 2009/11/5.

69 الجزيرة.نت، 2009/6/1.

70 بي بي سي، 2009/2/26؛ و**الوطن**، السعودية، 2009/11/11.

71 **الحياة**، 2009/3/15.

72 **الوطن**، الدوحة، 2009/1/27.

73 http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/7D60D5D6B260EBB2C32576870056B309

74 قدس برس، 2009/4/15.

75 فضائية روسيا اليوم، 2009/11/5.

76 وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، 2009/1/21.

77 **السفير**، 2009/10/15.

78 http://www.china-un.org/eng/lhghyywj/ldhy/64th_unga/t630539.htm

79 Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2009.

80 See www.chinadaily.com.cn\bizchina\2007-06\18\content_896814.htm

81 الجزيرة.نت، 2009/1/20.

82 http://www.mof.go.jp\region\middle_e\speech0903.html

83 http://www.mof.go.jp\policy\un\assembly2009\fmo\924.1

84 http://www.mof.go.jp\region\middle_e\peaceprocess\su

85 See http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/204/30/PDF/N0920430.pdf?OpenElement; and http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sc9567.doc.htm

86 http://www.un.org/News/Press/docs/2009/ga10809.doc.htm; and http://www.un.org/News/Press/docs/2009/ga10883.doc.htm



[87] See http://unispal.un.org/unispal.nsf

[88] **الأهرام**، 2009/7/31.

[89] الجزيرة.نت، 2009/12/9؛ وانظر: *The Jerusalem Post*, 10/12/2009

[90] **القدس العربي**، 2009/1/21.

[91] **الدستور**، 2009/1/4.

[92] لمزيد من التفاصيل حول تقرير جولدستون ونصه ومقدماته انظر:

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/UNFFMGC_Report.pdf

[93] الجزيرة.نت، 2009/10/7.

[94] **الخليج**، 2009/1/4.

[95] انظر: **الخليج**، 2009/1/3؛ و**الحياة**، 2009/1/9.

[96] **السبيل**، 2009/4/6 نقلاً عن **هآرتس**.

[97] انظر تفاصيل الموقف الفنزويلي في: **القدس**، 2009/1/6؛ و**الدستور**، 2009/1/6؛ و**الوطن**، الدوحة، 2009/1/27؛ و**السفير**، 2009/4/2؛ ورويترز، 2009/4/28.

[98] *Financial Times*, 23/11/2009.

[99] **الشرق الأوسط**، 2009/11/13.

[100] *Haaretz*, 26/11/2009.

[101] **القدس العربي**، 2009/11/21.

الفصل السادس

الأرض و المقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

شكلت سنة 2009 تجلياً ناصعاً لمقولة "القدس جوهر الصراع" على المستوى الصهيوني، فلقد كان واضحاً أن القدس هي الموضوع الأول لصانع القرار الصهيوني منذ أن وضعت حرب غزة أوزارها، وبات واضحاً أن الجبهة الأساس التي يحارب فيها المحتل هي القدس، ما لم يكن في جبهة مواجهة حربية أو عسكرية على حدوده الشمالية أو الجنوبية.

ما تزال مقولة "القدس جوهر الصراع" مقولة مسيطرة في وعي المعسكرين المتصارعين، سواء على المستوى النظري والأدبي، أم على المستوى العملي والتطبيقي، وإن تفاوتت قدرة كل من المعسكرين على تطبيق هذه المقولة وتحويلها إلى مشروعات وبرامج منهجية، ومن ثم إلى واقع على الأرض. لقد كان المشروع الصهيوني الهادف إلى تحويل مدينة القدس إلى مدينة يهودية الدين والثقافة والسكان، وهو ما يصطلح على تسميته بمشروع التهويد، الأقدر والأكفأ في وضع الخطط والبرامج وتسخير كل الطاقات والإمكانات لترجمتها إلى وقائع، تجلّت بالاحتلال أولاً، والتطهير العرقي للأجزاء الغربية من المدينة ثانياً، وبالاستيطان والحفريات والجدار وغيرها من مظاهر التهويد. لكنه في الوقت عينه جوبه منذ سنة 1967 بِردٍّ فعلٍ تلقائي من السكان الفلسطينيين الذين بقوا في الشطر الشرقي من المدينة، وكانوا يتكيفون مع مختلف خططه وبرامجه بردود فعل خلاقة، يعتمدون فيها أساساً على صمودهم الذاتي وإمكاناتهم المحلية، فمنعوا بذلك حسم هوية هذه المدينة على الوجه الذي يرجوه المحتل على مدى 42 عاماً التي مضت.

يحاول هذا الفصل أن يعرض لأبرز التطورات والتحديات المتعلقة بأرض فلسطين ومقدساتها، وخصوصاً في شرقي القدس وباقي الضفة الغربية. ومن الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي استمر في تبني السياسات والأساليب التي انتهجها في السنوات السابقة، غير متأثر بمسار التسوية، ولا بتطبيق السلطة الفلسطينية في رام الله لالتزاماتها السياسية والأمنية. بل إن سنة 2009 شهدت مزيداً من عمليات تهويد القدس والتوسع الاستيطاني، والتضييق على الفلسطينيين في أرضهم ومصادر مياههم وأرزاقهم وتنقلاتهم.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية

سيطرت مقولة "يهودية الدولة" على العقل الصهيوني بمختلف أطيافه، وجاءت حكومة بنيامين نتنياهو في 2009/3/31 لتبني على أسلوب حكومات أريل شارون Ariel Sharon السابقة في احتضان جهود تحقيق "حق" اليهود في الصلاة في "جبل المعبد". إن أبرز التحديات للهوية اليهودية المزعومة لمدينة القدس هو عدم وجود أي مقدّس في صيغة بناء أو معبد أو موقع تاريخي بارز فيها، وهو الخلل الذي يُشعر العقل الصهيوني بفشل حقيقي في صياغة الهوية الجديدة للمدينة على الرغم من كل ما تحقق له فيها. فوزارة السياحة الصهيونية ذاتها تستخدم صور المسجد الأقصى المبارك وقبته الذهبية أو صورة كنيسة القيامة ومختلف الكنائس في البلدة القديمة لترويج هذه المدينة سياحياً. وقد تركز الجهد خلال سنة 2009 على إيجاد بنية تحتية حقيقية لـ"مقدسات يهودية" داخل البلدة القديمة، سواء من خلال بناء الكنس فوق الأرض مثل كنيس "خيمة إسحق" قبالة باب السلسلة أو كنيس الخراب في حارة الشرف "حي اليهود"، أم من خلال إعداد شبكة متكاملة من الحفريات تقام فيها مزارات يهودية مصطنعة لافتتاحها أمام الزوار.

1. المسجد الأقصى المبارك:

أ. تطور الموقف السياسي الصهيوني من المسجد الأقصى:

تعزز خلال سنة 2009 الاحتضان الحكومي لفكرة تحقيق الوجود اليهودي في "جبل المعبد"، فأصبحت هدفاً غير معلن للحكومة، كما أصبحت جزءاً من الإجماع الصهيوني على القدس؛ إذ أثبت استطلاع للرأي أجرته جريدة يديعوت أحرونوت العبرية تأييد حوالي 64% من السكان اليهود في الدولة العبرية لإعادة بناء "المعبد الثالث"، وتراوحت نسبة التأييد هذه بين 98.5% لدى المتدينين و47% لدى العلمانيين و91% بين الجمهور العام الذي لا يصنف أفراده أنفسهم ضمن أي من المعسكرين[1].

ولعل وصول نتنياهو إلى السلطة مثّل بحدّ ذاته التهديد السياسي الأبرز للمسجد، فنتنياهو هو رئيس الوزراء الوحيد الذي سبق له أن أعلن التأييد الرسمي لفكرة السماح لليهود بالصلاة في "جبل المعبد"، بل وضمّن بيانه الوزاري سنة 1996 وعداً بـ"ضمان حق اليهود بالصلاة في الأماكن المقدسة لديهم"[2]. وقد تجلّت خطورة هذه الحكومة عندما اقتحم وزير الأمن الداخلي فيها، المتطرف يتسحاق أهرونوفيتس Yitzhak Aharonovitch لساحات المسجد ومصلياته في 2009/6/23، ويعدّ أهرونوفيتس أرفع شخصية رسمية تقتحم المسجد منذ احتلاله، إذ إن شارون كان زعيماً للمعارضة عند اقتحامه للمسجد[3]. لقد أدى التطور التدريجي لفكرة التواجد اليهودي في "جبل المعبد" إلى انتقالها من فكرة معزولة تؤيدها الأحزاب الدينية الصغيرة والجمعيات الاستيطانية

المتطرفة غير الممثلة سياسياً، قبل سنة 2000، إلى أن تصبح فكرة أساسية في التداول السياسي الصهيوني خلال سنة 2009، يُفرد لها يوم دراسي كامل في أروقة برلمان الاحتلال ناقش "سبل تكريس السيطرة والسيادة الإسرائيلية على جبل المعبد" في 2009/7/27[4].

ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:

شهدت الفترة ما بين 2008/8/21 وحتى 2009/8/21 الكشف عن خمسة مواقع جديدة للحفريات؛ أربعة منها جنوب المسجد وواحد منها غرب المسجد، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 25 موقعاً[5]، وفق الجدول الآتي:

جدول 6/1: الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه[6]

الجهة	نوع الحفريات	عددها
الجنوبية	حفريات نشطة	7
	حفريات مكتملة	4
الغربية	حفريات نشطة	4
	حفريات مكتملة	9
الشمالية	حفريات نشطة	1
	حفريات مكتملة	0
المجموع		**25**

وبذلك، يكون عدد الحفريات المكتملة والمفتتحة أمام الزوار 13 حفرية، بينما يكون عدد الحفريات النشطة 12 حفرية، علماً بأن هذه الأرقام تشمل الحفريات المعلن عنها رسمياً، ومن المؤكد وجود عدد من الحفريات غير المعلن عنها، والتي يُنتظر في العادة اكتمال المرحلة الأولى منها ليتمّ الإعلان عنها بشكل رسمي[7]. والفضاء التحتي للمسجد هو أشبه اليوم بمدينة متكاملة متعددة المداخل والأروقة والمعالم، ولعل اختصار قضية الحفريات بأعداد وأرقام لا يخدم فهم هذه الحقيقة (انظر خريطة 6/1).

التطورات في محيط المسجد الأقصى لم تقتصر على الحفريات، بل امتدت إلى عدد من الإنشاءات في محيط المسجد، ليحاول المحتل من خلالها ترجمة فكرة القداسة اليهودية للمدينة إلى مبانٍ ومعالم. وأبرز النقاط التي تمّ العمل فيها سنة 2009 كانت جسر المغاربة، والذي استمر الاحتلال في منع الطواقم الفنية التابعة للأوقاف الأردنية من الدخول إليه أو أخذ أية قياسات فيه ليعيق بذلك تقديم أي مشروع أردني أمام لجنة التراث العالمي World Heritage Committee في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، أملاً في أن يصبح "المشروع الإسرائيلي" الذي يهدف

إلى تغيير شكل الجسر ووصله بساحة صلاة اليهود أمام حائط البراق وتدمير الآثار الإسلامية تحته، مشروع أمر واقع تقره اللجنة لغياب أي بديل عنه. أما أبرز الإنشاءات التي شهدت تطوراً خلال سنة 2009 فكان "كنيس الخراب (هاحوربا)"، وهو كنيس ضخم يقع في حارة الشرف إلى الغرب من المسجد الأقصى، ويتألف من أربعة طوابق تعلوها قبة ضخمة توازي في ارتفاعها قبة كنيسة القيامة، وهو يغطي المسجد القبلي بشكل تام في عين الناظر إليه من الجهة الغربية. ويعدّ هذا الكنيس أكبر معلم يهودي يخطط لإقامته في البلدة القديمة وتمول حكومة الاحتلال ثلث كلفته[8]، والذي انتهى العمل به وتمّ افتتاحه في 2010/3/15[9].

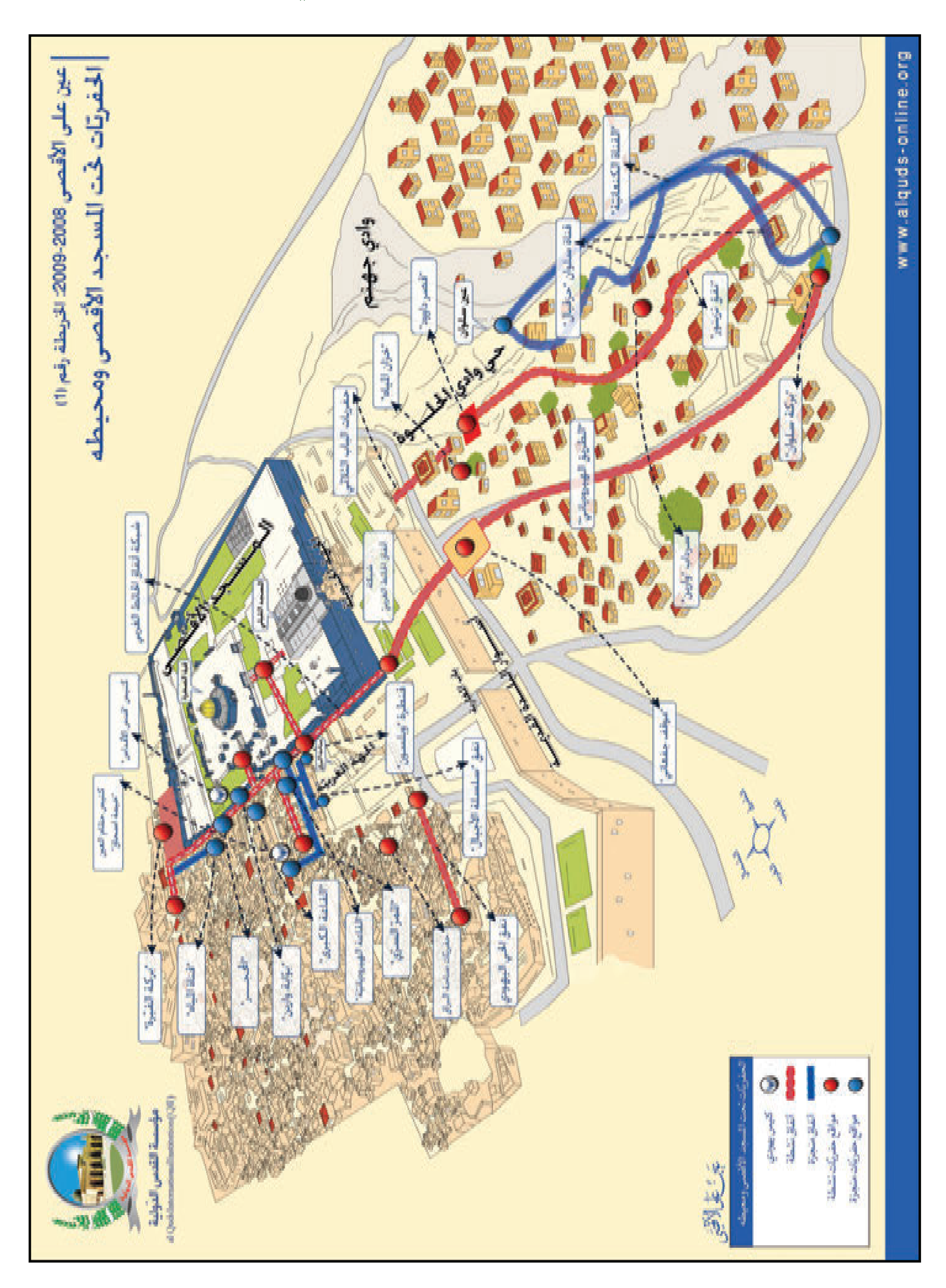


كنيس الخراب (هاحوربا)





خريطة 6/1: الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه



جدول 6/2: البناء والمصادرة في محيط المسجد الأقصى[10]

نوع الاعتداء	تكراره
عمليات بناء	6
عمليات مصادرة	2
أبنية مقامة مسبقاً	4
المجموع	**12**

ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:

تهدف الاقتحامات المتكررة للمسجد بشكل أساسي إلى تحويل الادعاء بـ"حق" اليهود في الدخول إلى المسجد الأقصى إلى أمر واقع، يقبله سكان هذه المدينة، ويقبله الوعي العربي والإسلامي، وتقوم على هذه الاقتحامات ثلاث جهات أساسية هي: الجماعات الاستيطانية، والجهات الرسمية، والجهات الأمنية، وفي الفترة ما بين 2008/8/21-2009/8/21 بلغ مجموع هذه الاقتحامات 43 اقتحاماً[11]. أبرز الاقتحامات الأمنية كان في 2009/6/11 وكان أشبه بمناورة لإغلاق ساحات المسجد على مدى ساعات طويلة[12]، وهناك اقتحام آخر في 2009/8/18 الذي شكل مناورة حقيقية تحاكي حالة طوارئ يضطر فيها جنود الاحتلال إلى تسلق الجدران الجنوبية والغربية للمسجد من الخارج، في ظلّ إغلاق المصلين لأبواب المسجد من الداخل[13]. وأهم ما يُقرأ من هذه المناورات الأمنية هو أن وصول أجهزة الأمن، التي هي أجهزة تنفيذية، إلى مرحلة التدرب على إغلاق ساحات المسجد وعلى تطويقه والتدخل في ساحاته عند الحاجة، يدل على أن القرار بتغيير الواقع داخل ساحات المسجد قد اتُّخذ على المستوى السياسي وينتظر اللحظة المناسبة للتطبيق.

في النصف الثاني من سنة 2009 أخذت اقتحامات المتطرفين اليهود، المحميّين والمعززين من قبل شرطة الاحتلال، تتخذ منحى تصعيدياً غير مسبوق، فأصبحت تسعى إلى إقامة صلاة جماعية لمئات من المتطرفين اليهود خلال ساعات النهار، وكانت شرطة الاحتلال تؤمّن لهم فِرَق حماية يوازي عدد أفرادها عدد المتطرفين الذين يحاولون الاقتحام بل ويفوقهم. وشهدت أيام 2009/9/28 و2009/10/5 و2009/10/25 اقتحامات كبرى من هذا النوع. وقد جرى خلال الاقتحام في 2009/10/3 حصار المسجد والمرابطين فيه لمدة ثمانية أيام[14]، فيما نفذت القوات المقتحمة في 2009/10/25 اعتداءات غير مسبوقة فأحرقت محول الكهرباء الرئيسي للمسجد، وأغلقت أبواب المسجد القبلي على المصلين فيه، لتسيطر بعد ذلك على الساحات بالكامل[15].

وكان لرباط المصلين والقادة الجماهيريين من القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 أبلغ الأثر في إحباط هذه الاقتحامات ومنعها من بلوغ أهدافها، وتشكيل حالة ضغط حقيقية على الاحتلال، وجذب وسائل الإعلام إلى ساحات المسجد من خلال المواجهات والرباط المستمر. وشكّل المسجد خلال هذه الفترات عنواناً لتحرّك جماهيري غير مسبوق لم تشهده القدس وضواحيها منذ انتفاضة الأقصى، ولتفاعل خارجي لم تشهده المنطقة منذ فترة، فدعا الشيخ القرضاوي في 2009/10/5 لأن يكون يوم الجمعة 2009/10/9 يوم غضب عربي وإسلامي للتضامن مع الأقصى، تحركت على إثره الجماهير في عدة دول[16]. وهدّد ملك الأردن عبد الله الثاني في 2009/10/8 بأن "محاولات تغيير الواقع في القدس يهدد استمرار العلاقات مع إسرائيل"[17]. وقد دعت هذه التطورات مراسل جريدة الديلي تليجراف The Daily Telegraph في الأرض المحتلة لأن يعنون مقاله "الخوف من انتفاضة ثالثة" في تعقيبه على دعوات الإضراب داخل فلسطين، ودعوة الشيخ القرضاوي وأصدائها داخل الأراضي المحتلة[18]. وقد أدرك المحتل مدى تأثير هذا الرباط وما يجره من ردود فعل، فشرع بعد انتهاء هذه الأحداث بإصدار قرارات إبعاد فردية عن المسجد الأقصى للشخصيات والنشطاء الذين قادوا الرباط في المسجد خلال فترة حصاره، كما اعتقل وأوقف عدداً كبيراً منهم[19].

2. المقدسات الإسلامية في القدس:

بالإضافة إلى الاعتداءات على المسجد الأقصى، استهدفت اعتداءات الاحتلال بقية المقدسات الإسلامية في المدينة، وتوزعت هذه الاعتداءات على:

أ. المقابر:

إذ استمرت أعمال الحفريات والإنشاءات في مقبرة مأمن الله، التي تهدف إلى إقامة "متحف الكرامة للتسامح الديني". كما استمر الاعتداء على مقبرة الرحمة الملاصقة للسور الشرقي للمسجد الأقصى، حيث تقدمت في 2009/7/21 جمعيات وشخصيات يهودية إلى المحكمة العليا بطلب لتثبيت اعتبار هذه المقبرة كحديقة عامة، والشروع بتحويل 1,800 متر مربع من مساحة هذه المقبرة إلى منتزه عام؛ وقد أظهرت الوثائق التي اطلعت عليها مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بأن المحكمة قد وافقت على هذا الطلب[20].

ب. المساجد:

يتواصل إغلاق الاحتلال لعدد من المساجد في البلدة القديمة ومنعه للصلاة فيها، وكان أبرز هذه المساجد التي تعرضت لاعتداء حقيقي خلال سنة 2009 المسجد العمري الصغير في حارة الشرف، والذي تجري أعمال إنشاءات "كنيس الخراب" على أجزاء منه.

ج. المباني التاريخية الإسلامية:

أبرز هذه المباني التي تتعرض للاعتداء هو مبنى حمام العين، الواقع على مسافة مئة متر إلى الغرب من باب المطهرة في السور الغربي للأقصى، والذي أنشأه الأمير تنكز الناصري، وتلحق به أرض وقف تدعى الحاكورة، وتجري اليوم فوق البناء والأرض أعمال إنشاء كنيس "خيمة إسحق" الذي يتوقع افتتاحه خلال سنة 2010.

3. المقدسات المسيحية في القدس:

تتعرض المقدسات المسيحية في مدينة القدس إلى اعتداء صهيوني منهجي يركز على الاستفادة قدر الإمكان من أملاك مختلف الكنائس المسيحية في القدس، والكنيسة الأرثوذكسية بالذات، إذ تنظر سلطات الاحتلال إلى هذه الكنيسة بوصفها "الدجاجة التي تبيض ذهباً"، فهي الكنيسة التي أدى تواطؤ رجال الدين اليونان فيها مع الاحتلال إلى تسريب أراضٍ وعقارات استراتيجية، مثل الأرض التي يقوم عليها مبنى الكنيست، والأرض التي يقوم عليها مبنى رئاسة الوزراء، والأرض التي تقوم عليها مستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adummim كبرى مستعمرات شرق القدس، والأرض التي تقوم عليها مستعمرة جبل أبو غنيم (هار حوما Har Homa)، إضافة إلى مبنى معتقل المسكوبية الذي كان مقراً للحجاج الروس، وأراضي ساحة عمر عند المدخل الغربي للبلدة القديمة قبالة باب الخليل[21]، وقد تركزت التطورات خلال سنة 2009 في أربعة مسارات:

أ. تطورات صفقة ساحة عمر:

في 2005/3/18 كشف مقالٌ في جريدة معاريف العبرية عن صفقة عُقدت بين الكنيسة الأرثوذكسية ومستثمرين يهود، أجّرت بموجبها الكنيسة ثلاثة فنادق و27 محلاً في ساحة عمر قرب باب الخليل غرب البلدة القديمة للمستثمرين اليهود لمدة 198 عاماً وبمبلغ قُدّر حينها بـ 130 مليون دولار أمريكي[22]، مع العلم أن هذه العقارات كانت مؤجّرة بالفعل لعائلات وتجار من القدس. وقد أدت تداعيات هذه القضية والجهود الاستثنائية التي قامت بها الرعية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن حينها، إلى خلع البطريرك الأرثوذكسي إيرينيوس الأول Irineos I بشكل غير مسبوق، والحصول على تعهد من البطريرك الجديد ثيوفيلوس Theophilos بإبطال الصفقة، ومنع تسريب أي عقارات أخرى للاحتلال في المستقبل.

لكن البطريرك اليوناني الجديد لم يُنفذ تعهده ولم يتحرك بالشكل المطلوب منه لإبطال الصفقة، بل ولم يمتنع حتى عن قبول المبالغ المحوّلة للكنيسة من قبل المستثمرين اليهود كبدل إيجار لهذه العقارات، مما دفع المستثمرين اليهود لاستغلال الموقف والتقدم بشكوى إلى محاكم الاحتلال في

سنة 2008 ضدّ الكنيسة والمستأجرين الفلسطينيين الذين يُشغلون هذه العقارات، لإجبار الكنيسة على الاعتراف بالصفقة رسمياً وتسليم الأملاك لهم، ولمنع المستأجرين الفلسطينيين من الاستفادة من الأملاك، مع مطالبتهم بتسديد بدل إيجار للعقارات بمفعول رجعي منذ تاريخ توقيع الصفقة بين الكنيسة والمستثمرين.

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2009 توصلت الأطراف المختلفة إلى اتفاقٍ يتنازل بموجبه المستثمرون اليهود عن الدعوى بحقّ العائلات المستأجرة لهذه الأملاك، فيما بقيت الدعوى قائمة بحقّ البطريركية الأرثوذكسية حتى تُسلم العقارات للمستثمرين اليهود. وبمعنى آخر فقد حرمت محاكم الاحتلال المستأجرين الفلسطينيين من أن يتمثلوا كطرف في هذه القضية، وحصرتها بين الكنيسة والمستثمرين اليهود، وهو وضع من المتوقع أن يؤدي في المستقبل لإتمام التسوية بين المستثمرين اليهود والكنيسة على حساب المستأجرين الفلسطينيين، خصوصاً وأن البطريرك اليوناني الجديد لم يُظهر حتى الآن أي التزام بتعهده بمنع بيع الأملاك الكنسيّة للمستثمرين اليهود.

ب. صفقة دير مار الياس:

في 2009/8/9 أصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي في فلسطين بياناً، كشفت فيه عن بيع البطريرك اليوناني ثيوفيلوس الثالث مساحة تقدر بـ 71 دونماً من أراضي دير مار الياس على الطريق الواصل بين القدس وبيت لحم جنوب مدينة القدس. وقد أتمّ البطريرك هذه الصفقة بسرية تامة، إلا أنها كُشفت نتيجة صراع على الأحقية في استخدام الأرض بين شركتين يهوديتين، تدعي أولاهما أن البطريرك المخلوع إيرينيوس قد وقع معها على اتفاقية منح بموجبها حقّ إدارة الأرض لها، فيما تُبرز الثانية وثائق موقعة من البطريرك ثيوفيلوس تُثبت شراءها لهذه الأراضي في 2009/4/28. وقد أقر المجمع المقدّس في جلسة له في 2009/8/6 حقّ الشركة الثانية في الأرض، وصادق على بيع ثيوفيلوس لها[23]. وقد أثار الإعلان عن الصفقة ردود فعلٍ غاضبة بين رعية الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين والأردن، كان أبرزها إعلان مجلس المؤسسات الأرثوذكسية في فلسطين المحتلة عن مقاطعته للبطريرك ثيوفيلوس، بسبب تنصله من الالتزام بتعهداته التي قطعها أمام الحكومتين الفلسطينية والأردنية عشية انتخابه[24]. وقد أدى هذا القرار إلى مقاطعة عدد كبير من رجال الدين العرب وأبناء الرعية الأرثوذكسية لبطريرك القدس خلال احتفالات عيد الميلاد في بيت لحم، بما في ذلك مقاطعة قداس عيد الميلاد الذي أقامه ثيوفيلوس[25]؛ والذي خفضت السلطة الفلسطينية لمستوى تمثيلها فيه، إذ تغيب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن الحضور، واكتفى بإرسال الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة ممثلاً له[26].

وقد أظهرت هذه الصفقة استمرار رجال الدين اليونان في سياسة بيع أراضي الأوقاف الكنسيّة للاحتلال، على الرغم من كل الوعود التي قطعها ثيوفيلوس إبّان توليه لمنصبه،

وأسهمت في تعزيز الشكوك تجاه عقد البطريرك ثيوفيلوس صفقة مع الاحتلال لإتمام بيع عقارات ساحة عمر. ومن الجدير بالملاحظة هنا أيضاً أن ردّ فعل السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية جاء أقل بكثير من ردّ فعلها إزاء تسريب الأوقاف الكنسيّة في السابق، فهي لم تُمارس ضغطاً حقيقاً على البطريرك ولم تُهدد بسحب اعترافها به، وإنما اكتفت بالاستنكار ودعوة البطريرك لوقف الصفقة.

ج. الإنشاءات في الحائط الغربي لكنيسة القيامة:

لم تقتصر اعتداءات الاحتلال خلال سنة 2009 على محاولات السيطرة على الأوقاف الكنسيّة بالتواطؤ مع رجال الدين اليونان، إذ سجل هذه السنة اعتداء على أهم المقدسات المسيحية في المدينة، وذلك من خلال بدء سلطة الآثار في دولة الاحتلال في 2009/11/23 بأعمال حفريات وترميم قرب باب مريم في الجدار الغربي لكنيسة القيامة، قيل إنها تهدف لإعادة فتح باب مريم المغلق[27]، دون استشارة الكنيسة أو حتى التنسيق معها. وقد استدعت الحكومة الأردنية على أثر هذه الأعمال سفير دولة الاحتلال لديها، وسلمته مذكرة احتجاج، وطالبت بوقف العمل وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه[28]. لكن اللافت للنظر هنا أن البطريرك ورجال الدين اليونان لم يحتجوا على الأعمال التي نفذتها سلطات الاحتلال في الكنيسة، على الرغم من أنها تمثل اعتداء واضحاً على صلاحياتهم.

د. تصاعد جهود عزل رجال الدين العرب في الكنيسة الأرثوذكسية:

يحتكر رجال الدين اليونان منذ قرون قرارات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس وإدارة شؤونها وأملاكها، ويسعى اليونانيون لمنع وصول رجال الدين العرب إلى عضوية المجمع المقدس أو إلى أي مواقع حساسة في الكنيسة، ويعملون على إقصاء رجال الدين العرب من مناصبهم والتضييق عليهم، خصوصاً أولئك الذين يُبدون معارضة لتوجهات البطريرك والمجمع المقدس الذي تناط به معظم الصلاحيات، وتتكون غالبيته العظمى من رجال الدين اليونان، في مخالفة واضحة للقانون الأردني المُنظِّم لعمل الكنيسة الصادر سنة 1958[29].

وفي إطار سعي رجال الدين اليونان الدائم للتضييق على رجال الدين العرب، نحّى البطريرك ثيوفيلوس في 2009/11/13 الأرشمندريت عطا الله حنا من منصبه كنائب لرئيس المحكمة الأرثوذكسية الكنائسية[30]، في إجراء لاقى استنكاراً واسعاً لدى القوى والمؤسسات الأرثوذكسية. وقد نظم ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من الرعية الأرثوذكسية مظاهرة في عمّان في 2009/11/26 للاعتراض على قرار البطريرك، إلا أنه لم يتراجع عن موقفه، وبقي مصراً على تنحية عطا الله من منصبه[31].

4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين التاريخية:

أ. الضفة الغربية:

تعرضت مساجد الضفة الغربية المحتلة خلال سنة 2009 لـ 15 اعتداء، تركز معظمها في مدينة الخليل ضدّ المسجد الإبراهيمي، وكان أعنفها الاعتداء الذي وقع فجر يوم الجمعة 2009/12/11 في قرية ياسوف[32]، حين أضرم المستوطنون النار بمسجد حسن خضر الكبير في القرية شرق مدينة سلفيت، شمال الضفة الغربية، مما أدى الى احتراق أجزاء كبيرة منه[33]، وسنورد أهم هذه الاعتداءات بشكلٍ مختصر[34]؛ ونبدأ بالاعتداءات التي استهدفت المسجد الإبراهيمي، حيث أعلنت قوّات الاحتلال في 2009/4/9 عن إغلاق المسجد الإبراهيمي لمدة يومين. كما قامت بإغلاقه أمام المصلين طيلة يوم واحد في كل من 2009/4/12 و2009/8/18 و2009/9/23، كما قامت سلطات الاحتلال بمنع المصلين من دخول المسجد الإبراهيمي في 2009/7/28، بينما قامت في 2009/9/25 باقتحامه. ومن الاعتداءات الأخرى محاولة أحد المستوطنين اقتحام مسجد كفر قدوم، وإطلاق رصاصات في الهواء تخويفاً للمصليين فيه قرب مدينة قلقيلية في 2009/1/10، وفي 2009/6/2 قام متطرفون يهود بإلقاء خنزير نافق على مدخل مسجد النبي إلياس في مدينة قلقيلية، وفي 2009/7/27 حطّم مستوطنون متطرفون نافذة حضرة سيدنا إبراهيم في مدينة الخليل، كما أحرقت مجموعات من المستوطنين مسجد ياسوف قرب مدينة نابلس في 2009/12/11.

ب. قطاع غزة:

خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي استمر 22 يوماً بدءاً من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، استهدفت قوات الاحتلال 152 مسجداً، دمرت 45 منها بشكل كلي، وألحقت أضراراً جزئية بـ 107 مساجد[35].

ج. الأراضي المحتلة سنة 1948:

تعرضت المساجد والمقابر في الأراضي المحتلة سنة 1948 لستة اعتداءات رئيسية كانت على النحو التالي[36]: الاعتداء الأول كان في 2009/1/9 حيث حاولت مجموعة من المستوطنين المتطرفين إحراق مسجد البحر في مدينة طبريا، تلاه اعتداء في 2009/5/9 حين قام عشرات اليهود المتطرفين بكتابة شعارات عنصرية على جدران مسجد المنشية في مدينة عكا. أما الاعتداء الثالث فكان في 2009/5/23 عندما منعت شرطة الاحتلال أهالي عكا والشاغورة من ترميم مسجد النبي يوشع. وتبعه في 2009/6/21 سماح المحكمة العليا في دولة الاحتلال ببناء حظائر أبقار على مقابر قرية البروة المهجرة. وفي اليوم التالي 2009/6/22 سمحت المحكمة العليا في دولة الاحتلال ببناء حظائر أبقار على مقابر قرية إجزم المهجرة. أما الاعتداء الأخير فكان في 2009/8/18 حيث هدمت سلطات الاحتلال الجدار الجنوبي لمقبرة النقيب في اللد.

ثانياً: معاناة أهل القدس[37]

تشكل معركة السكان الميدان الأصعب بالنسبة للمحتل في حربه لتهويد المدينة، فهي لا تقع ضمن نطاق يمكن التحكم فيه ببساطة من خلال القرارات والإجراءات والمصادرات، كما هو الحال مع الأراضي والملكيات. ونتيجة المعركة في هذا الميدان محكومة إلى حدٍّ بعيد بحيوية وطاقة الطرف الآخر من المعركة، وبقدرته على الاستمرار ومواصلة الحياة، بل والتزايد، على الرغم من ظروف الاحتلال، ولعل هذه كانت نقطة القوة الأبرز في المجتمع المقدسي منذ سنة 1967 وحتى اليوم. ولا يخفى على قادة الاحتلال اليوم، وعلى القائمين على مشروع تهويد مدينة القدس على الأخص، أن الميزان السكاني يشكل الخطر الأبرز على مشروع تهويد المدينة، فهو أكثر ما يشعرهم بصعوبة –وربما استحالة– تحقيق مشروع التهويد. وهذا التحدي كان من الدوافع الأساسية لوضع مخطط هيكلي شامل للمدينة يعرف اليوم باسم "المخطط الهيكلي للقدس 2020". وهذا المخطط يفرد فصلاً خاصاً يتناول التوازن الديموغرافي بين المجموعات السكانية، ويؤكد أنه ضمن التوقعات الحالية ستصل نسبة العرب إلى 40.2% من السكان بحلول سنة 2020، ويحدد مجموعة من السياسات ومجالات التدخل الواجب على الدولة تبنيها لإعادة خفض نسبة السكان العرب إلى المستوى التي سبق وحددتها الحكومات السابقة، بحيث تحافظ على نسبة يهود لا تقل عن 70% في المدينة[38].

1. واقع المعركة السكانية:

عند احتلال الشطر الغربي للمدينة سنة 1948 نفذت العصابات الصهيونية تطهيراً عرقياً شاملاً للقدس وقراها، فأخلت السكان الفلسطينيين في المساحة التي احتلتها من القدس، وهي تشكل 87% من حدود المدينة في حينه، ولم يبقَ فيها وفق إحصاء 1948 سوى 1,100 عربي فقط في المدينة، أي ما يشكل 1.3% من سكان الجزء المحتل منها[39]. أما في سنة 1967، عند اكتمال احتلال المدينة، فلم تتمكن قوات الاحتلال من تنفيذ تطهير عرقي مشابه، وذلك لظروف تاريخية وموضوعية متعددة، فأجرت مسحاً للسكان بُعيد الاحتلال استثنت فيه كل من كان خارج المدينة من أهلها، فأحصت 68,800 فلسطيني، معظمهم يقيمون في الشطر الشرقي للمدينة بحدوده المعدّلة، و197,700 يهودي، ينحصرون في الشطر الغربي منها، أي أن ميزان السكان في المدينة كان يؤشر في حينه إلى وجود 25.8% من السكان العرب، مقابل 74.2% من السكان اليهود[40]. وكان تعويل المحتل في حينه بأنه سيتمكن على المدى البعيد، من خلال التخطيط المنهجي لاستجلاب السكان اليهود، والضغط المنهجي على السكان العرب لدفعهم للهجرة الطوعية، من تعديل هذه النسبة السكانية لصالح اليهود، لتصبح هذه المدينة عاصمة يهودية صافية لدولة يهودية صافية

كما كان المشروع الصهيوني يتمنى، إلا أنه على مدى أربعين سنة طويلة كانت مسرحاً للتخطيط المنهجي بعيد الأمد، ازداد الاختلال في النسبة لصالح السكان الفلسطينيين لتصبح هذه النسبة اليوم 34.8% للفلسطينيين مقابل 65.2% لليهود[41].

على مدى العقود الأربعة الماضية، لم يمرّ عام ازدادت فيه نسبة الزيادة السكانية اليهودية عن الزيادة السكانية الفلسطينية[42]، باستثناء سنة 1990، وتدرجت هذه الزيادة اليهودية لتنخفض من 2.6% سنة 1978 إلى 0.9% سنة 2002 في ذروة انتفاضة الأقصى، لتعاود الارتفاع قليلاً إلى 1.3% سنة 2007[43]، وهي أدنى من المعدل العام لزيادة السكان اليهود في دولة الاحتلال في تلك السنة والبالغة 1.6%. المأزق الحقيقي أمام المخططين الصهاينة هو أن هذه الزيادة تشمل الزيادة الطبيعية إضافة إلى المهاجرين الوافدين من الخارج، وتُظهر الإحصاءات بأن محصلة الهجرة من وإلى المدينة كانت سلبية منذ سنة 1980 تقريباً، وأن القدس كانت وما تزال مدينة طاردة للسكان اليهود على مستوى الهجرة الداخلية، فخلال سنة 2007 بلغ عدد المهاجرين من المدينة 17,600 مهاجر، فيما بلغ عدد المهاجرين إلى المدينة 11,200 شخص، مما يجعل محصلة الهجرة الداخلية سلبية بمقدار 6,400 مهاجر، وإذا ما أضفنا لذلك وفود 3,200 مهاجر يهودي من خارج الدولة للاستقرار داخل مدينة القدس، فإن المحصلة الإجمالية للهجرة ستكون نقصاً مقداره 3,200 مهاجر[44].

علاوة على كل ذلك، فإن المؤشرات الحيوية للسكان تنبئ باستمرار الزيادة السكانية للفلسطينيين في مدينة القدس، في مقابل انخفاض نسبة الزيادة السكانية لدى اليهود، فالعمر الوسيط لدى المسلمين في المدينة يبلغ 18.7 عاماً، في حين يبلغ العمر الوسيط لدى اليهود 25 عاماً، ولا بدّ هنا من التنويه إلى أن العمر الوسيط لسكان مستعمرات شرق القدس هو أعلى من المعدل، إذ يبلغ 31.2 لسكان مستعمرة جيلو، فيما يبلغ 34 لسكان تلبيوت الشرقية East Talpiot[45]. أما معدل عدد أفراد الأسرة فهو 5.2 أفراد للأسر العربية، مقابل 3.3 أفراد للأسر اليهودية في المدينة[46].

أمام هذه الحقائق، تبنى صناع القرار في دولة الاحتلال إجراءات عدة لاحتواء الزيادة السكانية العربية، هدفت إلى خفض نسبة السكان العرب من 34.8% إلى 30% بحدٍّ أقصى، خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات، ولتحقيق هذا الهدف الصعب تبنت دولة الاحتلال ثلاثة حلول استراتيجية؛ الأول: هو تفعيل سياسة طرد السكان العرب، والثاني: تفعيل إجراءات استجلاب السكان اليهود، وهذان الإجراءان سيناقشان في البند التالي، والثالث: تعديل الحدود البلدية لتتطابق مع مسار الجدار، الذي حرص على إخراج أكبر عددٍ ممكن من السكان العرب، وإدخال أكبر عدد ممكن من السكان اليهود، وهذا ما سيناقش ضمن المعركة على الأرض.

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. سحب "الهويات"[47]:

تتبنى سلطات الاحتلال سياسة سحب بطاقات الإقامة الزرقاء من المقدسيين منذ احتلال المدينة سنة 1967، إلا أن وتيرة سحب الهويات في السابق لم تكن تكفي أو تسهم إسهاماً فعالاً في الحدّ من الزيادة السكانية الفلسطينية في المدينة، بالرغم من أن المحتل كان يراهن عليها كأحد أمضى أسلحته في هذا المجال؛ فبطاقات الإقامة التي سُحبت بين سنتي 1967 و2007 كانت 8,558 بطاقة، والبطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 وحدها وصلت إلى 4,577، أي أن البطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 تُشكل 34.8% من البطاقات التي سحبت منذ احتلال المدينة، والتي يبلغ عددها 13,135 بطاقة سُحبت على مدى 41 عاماً[48].

هذا التطور مرشح للزيادة في المدى المنظور، فبعد إعلان الحدود البلدية الجديدة المطابقة لحدود الجدار، ستبادر بلدية الاحتلال إلى سحب بطاقات الإقامة الزرقاء من السكان الفلسطينيين المعزولين خارج الجدار، باعتبارهم مقيمين خارج المدينة، وينطبق عليهم بالتالي قانون "القدس مركز الحياة"، الذي يفرض على سكان القدس أن يثبتوا بكل الطرق أنها مركز حياتهم، ليحافظوا لأنفسهم على حقّ الإقامة فيها.

ب. التهجير الجماعي:

بعد احتلال المدينة سنة 1967 مارست سلطات الاحتلال سياسة التهجير الجماعي في القدس مرة واحدة كانت بحقّ سكان حارة المغاربة، الذين سويت بيوتهم بالأرض وحولت إلى ساحة لصلاة اليهود. الحاجة الملحة لدى سلطات الاحتلال للحدّ من الزيادة السكانية الفلسطينية أعادت إلى الواجهة هذه السياسة على الرغم من صعوبتها والثمن المكلف المترتب عليها داخلياً ودولياً، وقد شرعت بلدية الاحتلال بالفعل بتنفيذ هذه السياسة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بحق سكان حي الشيخ جراح، وتلاه حي البستان في شهر شباط/ فبراير 2009، وتوالت من بعدهما الإنذارات الجماعية لتهدد مئات العائلات المقدسية، وستناقش قرارات الإخلاء الجماعي بشكل مفصّل في المبحث الآتي.

ج. تفتيت الكتل السكانية الفلسطينية وتطويقها:

يدرك المحتل أن الإخلاءات الجماعية لن تمكنه من طرد 281,800 شخص هم العدد المقدّر لفلسطينيي المدينة خلال سنة 2010[49]، فهي طريقة صعبة وتواجه مقاومة حقيقية من سكان هذه الأحياء، كما أنها تتسبب بضغط إعلامي وسياسي دولي. والواقعية تفرض دراسة أفضل الوسائل المتاحة للاستفادة من هذه السياسة وإتاحة فرص النجاح لها، لذا لجأ المحتل إلى تضييق نطاق عمله

وتصغير هدفه ليصبح أكثر قابلية للتحقيق، فبدلاً من تهويد كامل أحياء القدس، أصبح يركز جهده على الأحياء الأقرب إلى البلدة القديمة، والتي تشكل حاضنتها العربية، من الشيخ جراح شمالاً إلى الصوانة والشياح شرقاً فسلوان جنوباً، فنجد أنه يستخدم سياسة الإخلاء في عزلها عن محيطها، ليستفرد بكتلة سكانية لا تتجاوز ثلث السكان الفلسطينيين للمدينة، تتركز في البلدة القديمة والأحياء الملاصقة لها، يطوقها بهلال من الكتل السكانية اليهودية ويصلها بغربي القدس؛ ويترك الكتل السكانية الأكبر في المدينة معزولةً عن المركز، وبالذات في بيت حنينا وشعفاط شمالاً، اللتان تضمان وحدهما قرابة 70 ألف فلسطيني، وتشكلان معاً مركز الثقل السكاني الأكبر في القدس، إضافة إلى صور باهر وبيت صفافا جنوباً.

د. التضييق على السكن:

إن الحدّ من فرص السكن هو أحد أهم الوسائل التي يستخدمها المحتل في الحدّ من الزيادة السكانية، فالمساحة المتاحة للبناء في القدس وفق التنظيمات الحالية لمساحات البناء لا تزيد عن تسعة آلاف دونم من أصل 72 ألف دونم، هي مساحة الجزء الشرقي من المدينة[50]. كما أن البناء داخل هذه المساحات على أي حال يتطلب الحصول على التراخيص اللازمة، والتي تستغرق ما معدله ثلاث سنوات للشقة الواحدة وبمتوسط كلفة 300 دولار أمريكي للمتر الواحد[51].

أما عدد تراخيص البناء التي تُمنح سنوياً للسكان العرب فلا يتجاوز في المعدل مئتي رخصة، فخلال الفترة الممتدة بين شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 وحتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 لم تمنح سلطات الاحتلال المقدسيين سوى 400 رخصة بناء فقط، مقارنة بأكثر من ثلاثة آلاف رخصة بناء مُنحت في الفترة ذاتها للمستوطنين اليهود في شرقي القدس، هذا عدا عن المشاريع الاستيطانية الحكومية[52]. لم تترك محدودية التراخيص هذه أمام السكان المقدسيين بُداً من البناء على أراضيهم دون انتظار تراخيص من سلطات الاحتلال، وهذا ما أنتج ظاهرة خلاقة في تحدي الاحتلال، تتجلى بوجود 15 ألف منزل غير مرخص في المدينة[53]، وعلى الرغم من أن هذه المنازل مهددة بالهدم في أي لحظة، وعلى الرغم من أن أصحابها يعيشون تحت قلق دائم على مصيرهم ومصير منازلهم، إلا أن هذا البناء غير المرخص كان من الأسباب الرئيسة التي سمحت ببقاء واستمرار المجتمع المقدسي، وزيادة أعداده إلى الحد الذي وصلت إليه اليوم.

الإجراء الأكثر قسوة في التضييق على السكن هو هدم المنازل، الذي يركز على المنازل غير المرخصة، وباتت سلطات الاحتلال تعتمد فيه إلزام صاحب المنزل أن يتولى هدمه بنفسه، أو أن تتولى هي هدمه وتلزمه بدفع نفقات الهدم والغرامات، ويبدو أن سلطات الاحتلال ركزت جهدها خلال سنة 2009 على فرض وتطبيق هذا الإجراء، فأجبرت السكان على أن يهدموا بأيديهم حوالي 23 عقاراً[54]. ويأتي هذا الإجراء لتحقيق الأهداف السكانية للمخطط الهيكلي 2020، الذي اعتبر

تشديد إجراءات العقوبة بحقّ ظاهرة البناء غير المرخص أحد الوسائل الفعالة الضرورية للحدّ من التوسع السكاني الفلسطيني[55]. أما عدد المنازل المهدومة خلال سنة 2009 مقارنة بالسنوات السابقة فكانت على الشكل الآتي:

جدول 6/3: هدم المنازل في القدس 2000-2009[56]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد المنازل المهدومة	21	51	63	94	80	78	44	59	83	81	**654**

هدم المنازل في القدس 2000-2009



وبالرغم من خطورة سياسة هدم المنازل في مدينة القدس وتصاعدها، إلا أنها ما تزال قاصرة عن التعامل مع ظاهرة البناء غير المرخص كما يتمنى القائمون على تهويد المدينة، فالأرقام أعلاه تعني أن المعدل السنوي للمنازل المهدومة في القدس يبلغ 66.2 منزلاً سنوياً، والحساب البسيط يقول إن هدم المنازل بهذه الوتيرة سيتطلب 241 عاماً قبل أن تتمكن سلطات الاحتلال من إزالتها بكاملها، هذا على افتراض أن المنازل المهدمة لا يعاد بناؤها، وهو افتراض غير واقعي. وبالرغم من تحفظ معظم الأوساط الفلسطينية والعربية في التعامل مع مثل هذه الأرقام، إلا أن المخططين الصهاينة يدركونها ويتعاملون معها بجدية، وهم لذلك يطالبون بإيجاد حلول ناجعة وقاسية لظاهرة البناء غير المرخص، والتهجير الجماعي هو أحد هذه الوسائل. كما أن إغراء أصحاب هذه المنازل بترخيصها، وإدخالهم في دوامة محاكم الاحتلال، وتحصيل رسوم وغرامات باهظة منهم، هو أحد الحلول المطروحة التي يدعمها رئيس بلدية الاحتلال في القدس.

خريطة 6/2: التوسع المتوقع للمستعمرات اليهودية في مركز القدس

Palestinian Neighborhoods / Areas Contained by Settler Presence

Israeli Settlement Neighborhoods / Civil Facilities

Old City Palestinian Neighborhoods

Land Excluded from Palestinian Use

Green Line / No Man's land

Proposed Settlement Scheme / Residential - Non Residential

Palestinian Neighborhood at Risk

Palestinian Properties Seized by Israeli Settlers

Excavated Tunnel

Tunnel under Excavation

Rooftop Promenade

Trust of Israeli Settlement and Development

Map : © Jan de Jong

المصدر: http://www.fmep.org/maps/jerusalem/containing-palestinian-neighborhoods-in-and-around-jerusalems-old-city-mar-2008

3. محاولة ترويج القدس كمركز سكني يهودي:

لقد شكل جذب السكان اليهود إلى مدينة القدس الإخفاق الأكبر للقائمين على مشروع التهويد على مدى العقود الأربعة الماضية، إذ كانت محصلة الهجرة الداخلية اليهودية من القدس وإليها سلبية حيث غادر المدينة حوالي 105 آلاف يهودي في الفترة بين 1980-2007[57]. لقد شخّص المخطط الهيكلي 2020 هذه الأزمة، ووضع ترويج المدينة كمركزٍ سكني يهودي ضمن أهدافه الرئيسة، ولتحقيق ذلك سيسعى المخططون وصناع القرار إلى تبني إسكانات مخفضة السعر للأزواج اليهودية الشابة، وإلى تبني مشروعات مواصلات وبنى تحتية تربط المستعمرات الشرقية بالمركز السكاني اليهودي غربي المدينة، وإلى العمل على نقل ما يسمى "مؤسسات الشعب اليهودي" إلى القدس، ويشمل ذلك الوزارات والدوائر الحكومية ومقرات قيادة الجيش والشرطة وحرس الحدود، إضافة إلى المراكز الأساسية للمنظمات الدولية والمنظمات المدنية والسفارات والقنصليات، إلى جانب ترسيخ مكانة القدس لدى الجيل الناشئ وزيادة الرحلات والجولات فيها، وإضافة مراكز جذب سياحي فيها[58].

لقد شكل انتخاب اليميني نير بركات Nir Barkat من حزب كاديما لرئاسة بلدية القدس دفعة قوية لجهود ترويج القدس كمركز سكني يهودي، فهو يضع تعزيز الهوية اليهودية للقدس هدفاً رئيسياً له، دون أن يسمح لهذا الهدف بأن يتحول إلى عامل طرد وتضييق على السكان العلمانيين، على عكس سلفه المتدين أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski، فعادت في عهده أعمال القطار الخفيف لتجري بوتيرة سريعة، بعد أن توقفت في عهد سلفه بسبب احتجاج المتدينين على أن القطار سيعمل أيام السبت[59]. كما أنه شرع بتأسيس إسكانٍ للمتزوجين الشباب في أقصى غرب كتلة أدوميم Adummim Bloc، بحيث يعيد إحياء هذه المنطقة التي لم تنجح في استقطاب السكان اليهود لبُعدها عن المركز اليهودي للمدينة[60]، وشرع بالتركيز على المراكز السكنية الناجحة داخل المدينة وتعزيز الهجرة إليها، مثل مستعمرتي جيلو وهار حوما جنوبي المدينة، وقد تعززت هذه التوجهات خلال سنة 2009 بوصول بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم.

ثالثاً: الاستيطان والتهويد في القدس

شهدت سنة 2009 تصعيداً حاداً في الصراع على الأرض في مدينة القدس، وقد كان هذا التصعيد والاستهداف للقدس واضحاً في استثناء بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء حكومة الاحتلال، للمدينة من إعلانه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عن تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة سنة 1967 لمدّة عشرة أشهر. وبلغ هذا التصعيد ذروته عندما عيّن نتنياهو في 2009/12/18 منسقاً خاصاً في

مكتبه لينسق بينه وبين بلدية الاحتلال في القدس لتسهيل عمليات هدم المنازل فيها وتسريعها، وعلى رأسها منازل حي البستان جنوب المسجد الأقصى[61].

تتفاوت حدة الصراع على الأرض في القدس وتختلف أدواته باختلاف القرب أو البعد عن مركز المدينة المتمثل في البلدة القديمة، وسنلقي الضوء فيما يلي على الصراع استناداً لتقسيم مناطق القدس وفق هذا المعيار:

1. البلدة القديمة:

تشكل البلدة القديمة للقدس مركز المدينة، وتقع على الحدّ الفاصل بين قسميها الشرقي والغربي وتبلغ مساحتها حوالي أقل من كيلومتر مربع واحد (871 دونماً فقط)، وخلال سنة 2007 كان يعيش فيها 36,965 نسمة، 33,109 منهم فلسطينيون، و3,856 مستوطنون يهود[62]، ويتناقص سكان البلدة القديمة الفلسطينيون بمعدل 0.2% سنوياً، فيما يتناقص السكان اليهود بمعدل 0.1% سنوياً[63]، ووفقاً لنسبة التناقص هذه فإنه يتوقع أن يكون عدد الفلسطينيين في البلدة القديمة في نهاية سنة 2009 قد بلغ 32,977، بينما يكون عدد المستوطنين قد وصل إلى 3,848 في السنة نفسها. وتُعدّ البلدة القديمة أكثر مناطق القدس كثافة سكانية، إذ يبلغ معدل عدد الأفراد في البيت الواحد في الأحياء العربية 5.7، فيما يبلغ هذا المعدل في الحي اليهودي 4.2، علماً أن معدل مساحة البيوت في الأحياء العربية في البلدة تبلغ 43 متر مربع للبيت الواحد، فيما يبلغ معدل مساحة البيت الواحد في الحي اليهودي 71.8 متراً مربعاً[64].

وتنقسم البلدة القديمة للقدس إلى أربعة أحياء رئيسية، هي: الحي الإسلامي، والحي المسيحي، والحي الأرمني، وما يُسمى "الحي اليهودي". وبحسب أرقام "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" فإن الأوقاف الإسلامية تمتلك 24% من عقارات البلدة القديمة وأراضيها، وتمتلك الأوقاف الكنسيّة المسيحية 29% منها، وتعود ملكية 28% من هذه العقارات والأراضي للملكية الفلسطينية الخاصة ومعظمها أوقاف ذُرية، فيما تستولي دولة الاحتلال على الـ 19% المتبقية[65].

ومنذ سيطرتها على البلدة القديمة للقدس سنة 1967 تواجه دولة الاحتلال معضلة تحقيق الوجود اليهودي في هذه البلدة، المملوكة بمعظمها للفلسطينيين، والمليئة بالسكان الفلسطينيين، ولمواجهة هذه المعضلة اتبعت دولة الاحتلال سياسية ممنهجة عبر مسارين متوازيين:

المسار الأول: تقليل مساحة الحيز المملوك للفلسطينيين: وذلك عبر هدم العقارات الفلسطينية في البلدة القديمة، أو تجميدها ومنع التصرف بها. وكانت أول تجليات هذه السياسة هدم حارة المغاربة الملاصقة لحائط البراق في شهر حزيران/ يونيو 1967، وتجميد أملاك الفلسطينيين ومنعهم من الاستفادة منها، من خلال استخدام قانون التنظيم والبناء، لتصنيف أجزاء كبيرة من

البلدة القديمة على أنها مناطق أثرية أو مناطق خضراء، مما يعني أن الفلسطينيين لا يستطيعون بناء أي عقار جديد أو ترميم أي عقار قائم أو استغلال أي أرض في هذه المناطق دون إذن "الدولة".

وما زالت سلطات الاحتلال تستخدم السياسات ذاتها ضدّ الفلسطينيين في البلدة القديمة حتى يومنا هذا، ففي سنة 2009 هدمت سلطات الاحتلال 11 عقاراً في البلدة القديمة للقدس كانت تؤوي 66 فلسطينياً، وأصدرت أوامر بهدم 80 منزلاً آخر في البلدة. ولا تؤثر سياسة هدم المنازل في البلدة القديمة على توزيع الأملاك والحيّز فحسب، بل إنها تنعكس على التوازن الديموغرافي فيها بشكل كبير، كون البلدة القديمة تُعدّ أكثر مناطق القدس كثافة، وخصوصاً الحي الإسلامي الذي يبلغ معدل عدد الأفراد في البيت الواحد فيه 6.9 أفراد[66]، وفي ظلّ منع سلطات الاحتلال للبناء والترميم فإن كل منزل يهدم يعني أن سكانه سينتقلون حُكماً للعيش خارج البلدة القديمة.

وفي رصده لسياسة تجميد الأملاك ومنع الاستفادة منها، أصدر مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية تقريراً في 2009/5/1 أوضح فيه أن سلطات الاحتلال تمنع جميع أعمال الترميم والصيانة لحوالي 1,500 عقار في البلدة القديمة، وتفرض قيوداً مشددة على البناء الفلسطيني داخل البلدة القديمة وتحظر أي إضافة إلى المباني القائمة[67].

وفي 2010/2/5 كشفت جريدة يروشاليم Yerushalayim العبرية الأسبوعية عن مخططات لتشديد القيود المفروضة على البناء في بلدة القدس القديمة، وأكدت الجريدة أن إدارة التنظيم في بلدية الاحتلال أعدّت مؤخراً مخططاً شاملاً لتقديم رخص بناء في البلدة القديمة، يقضي بتشكيل لجنة جديدة لدراسة كل طلب للحصول على ترخيص بناء داخل أسوار البلدة القديمة. كما قررت فرض قيود على إضافات البناء والمباني الجديدة، وتحديد توجيهات خاصة للتصميم الهندسي، واعتبار جميع المنطقة داخل الأسوار منطقة إعمار، وعدم السماح بالبناء إلا وفقاً للمخطط المفصل.

المسار الثاني: زيادة مساحة الحيز المملوك لليهود: لما كان الحيز في البلدة القديمة محدوداً ومشغولاً بكامله، فإن كل زيادة في الملكية اليهودية تعني بالضرورة السيطرة على ملكية فلسطينية، وقد اتبعت دولة الاحتلال أساليب متعددة للسيطرة على أملاك الفلسطينيين، كان أكثرها تأثيراً مصادرة هذه الأملاك لحساب المنفعة العامة، وقد بدأت دولة الاحتلال مسلسل المصادرات في البلدة القديمة سنة 1967، حين وضعت يدها على مساحة تُقارب 116 ألف متر مربع (116 دونماً) جنوب البلدة، باستخدام قانون المصادرة للمصلحة العامة، وقد شملت هذه المساحة حارة اليهود، وحارة الشرف، وحارة الميدان، وحارة القراعين، وأجزاء من حارة الجواعنة، إضافة لحوش العسلي، وحوش نمر، وحوش خمّارة، والتي أصبحت جميعها تُعرف اليوم بـ"الحي اليهودي"[68].

وخلال العقود اللاحقة لجأت سلطات الاحتلال لأساليب أخرى أقل كلفة من الناحية السياسية من أسلوب المصادرة الجماعية، حيث أمّنت سلطات الاحتلال الغطاء القانوني والسياسي للجمعيات

الاستيطانية للسيطرة على الممتلكات في البلدة القديمة، من خلال استغلال ثغرات قانونية في تسجيلها وتحديد ملكيتها، أو من خلال إغراء أصحابها ببيعها مقابل مبالغ مالية ضخمة[69]. وقد تمكن المستوطنون اليهود بدعم من سلطات الاحتلال من السيطرة على الكثير من عقارات البلدة القديمة حتى أصبحوا مع بداية سنة 2009 يسيطرون على أكثر من خمسين عقاراً في مختلف أحياء البلدة، يسكنها حوالي ألف مستوطن يهودي[70].

وتُعدّ جمعية عطيرت كوهانيم Ateret Kohanim (تاج الكهنة) المدعومة من أثرياء يهود ومسيحيين صهاينة في الولايات المتحدة أنشط الجمعيات العاملة في السيطرة على بيوت البلدة القديمة، وقد نشرت جريدة هآرتس العبرية تحقيقاً حول نشاط جمعية عطيرت كوهانيم كشفت فيه أن هذه الجمعية قد استولت على ما لا يقل عن 45 عقاراً في القدس والبلدة القديمة[71]، وقد كان آخر هذه العقارات منزل لآل أبو جابر في حارة السعدية في الحي الإسلامي في البلدة القديمة، احتله مستوطنون من عطيرت كوهانيم في 2009/4/2 بدعم من شرطة الاحتلال، وقد سكن المستوطنون في هذا المنزل، على الرغم من أن محاكم الاحتلال لم تبتّ بعد في النزاع القائم بين أصحاب العقار والجمعية.

وفي 2009/9/12 كشفت جريدة هآرتس أيضاً عن نشرة سرية توزعها جمعية عطيرت كوهانيم لمموليها ومتبرعيها، تتضمن تفصيلات حول المنازل التي تمتلكها الجمعية في البلدة القديمة والأحياء العربية، والتي بينت أن الجمعية تمتلك 26 منزلاً في البلدة، بينها ستة منازل معروضة للبيع على الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة ودولة الاحتلال بأسعار لا تقل عن 1.5 مليون دولار للبيت الواحد.

2. الحاضن القريب للبلدة القديمة:

ونقصد بهذا المصطلح الأحياء القريبة جغرافياً من البلدة القديمة والتي يوجد بينها وبين البلدة تواصل مباشر، وهذه الأحياء هي: باب الساهرة، ووادي الجوز، والشيخ جراح في الشمال، وأحياء ضاحية سلوان (وادي الحلوة، البستان، العباسيّة... إلخ)، وراس العمود، والثوري في الجنوب، وأحياء الطور والصوّانة والشيّاح في الشرق، أما من الغرب والجنوب الغربي فيحدّ البلدة أحياء ذات غالبية سكانية يهودية.

وتُعدّ هذه المنطقة (حاضن البلدة القديمة) اليوم إحدى أكثر نقاط المواجهة سخونة في مدينة القدس، حيث يركز المحتل جزءاً كبيراً من جهده للسيطرة على أحيائها، على الرغم مما سببه ويسببه له ذلك من ضغوط سياسية على الساحة الدولية، ويعود ذلك للأسباب التالية:

أ. تهويد مركز المدينة (البلدة القديمة ومحيطها أو ما يُطلق عليه المحتل اسم "الحوض المقدس") وطرد السكان الفلسطينيين منه إلى الأطراف، ومن ثم فصل هذا المركز عن الأحياء العربية

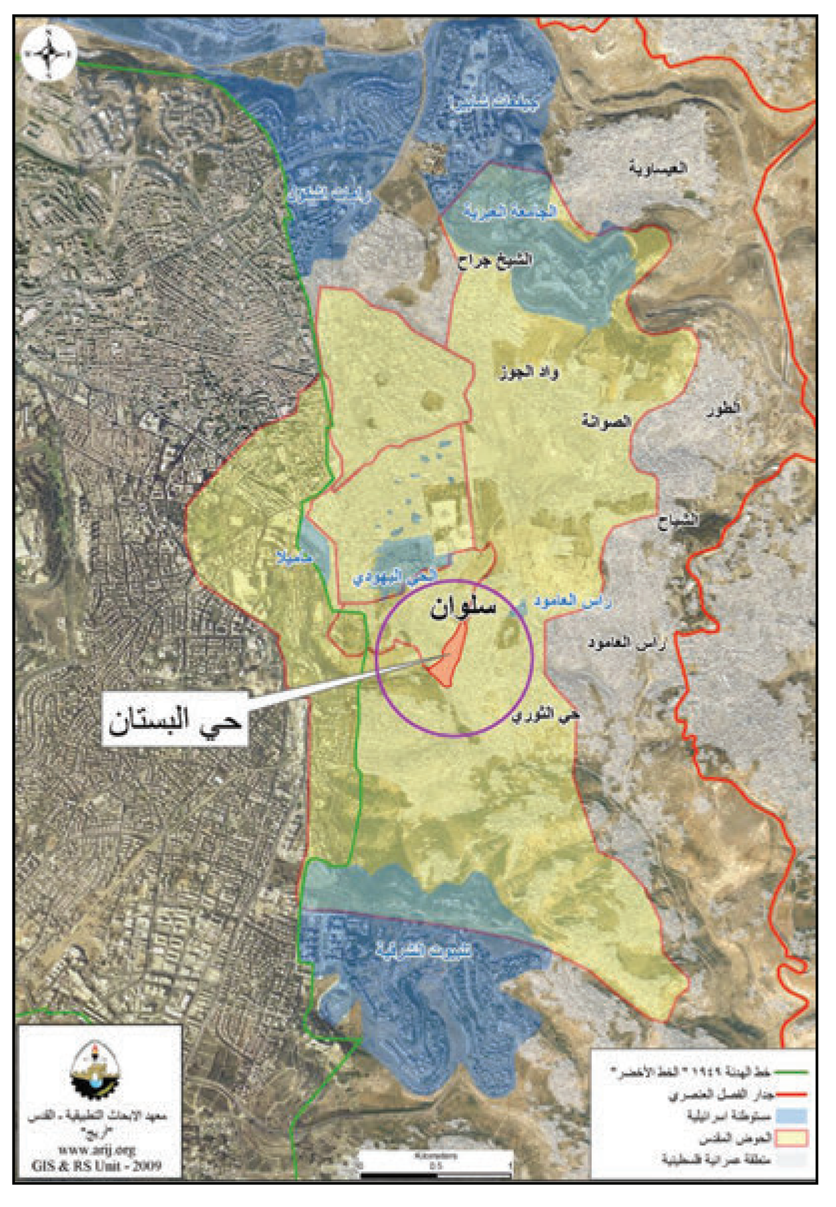


في الأطراف، من خلال هلال استيطاني يطوّق البلدة القديمة من الشمال والشرق والجنوب، ويتصل بغربي القدس بعدد من الطرق الالتفافية.

ب. قطع التواصل الجغرافي المباشر بين المقدسيين والبلدة والمسجد، بحيث يحلّ مكانه وجود يهودي، يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاح مشروع التهويد الديني والثقافي لمدينة القدس.

ج. دفع سكان البلدة القديمة، تحت ضغط المستوطنين واعتداءاتهم، ومحدودية مساحة السكن وثباتها، إلى الهجرة من البلدة، وإتاحة الفرصة للتوسع اليهودي فيها، والذي ما زال يسير حتى اليوم بوتيرة أبطأ من تلك التي تأملها دولة الاحتلال.

خريطة 6/3: الأحياء المهددة في الحاضن القريب للبلدة القديمة (الحوض المقدس)



وتعمل دولة الاحتلال في الأحياء الحاضنة للبلدة القديمة وفق مخطط موسع لتطوير "الحوض المقدس"، يشمل مشاريع لإقامة تجمعات استيطانية، وحدائق توراتية، ومزارات سياحية أثرية، بكلفة أولية تقدر بـ 100 مليون دولار أمريكي[72]. وتُعدّ أحياء الشيخ جراح في الشمال، والبستان في الجنوب، مناطق النشاط الرئيسة لهذا المخطط اليوم[73]. وفيما يلي سنلقي الضوء على نشاط المحتل في هذه الأحياء، والمشاريع التي يسعى لإقامتها فيها وتطورها خلال سنة 2009:

أ. حي الشيخ جرّاح:

- **الموقع الجغرافي:**

يقع حي الشيخ جراح شمالي البلدة القديمة في شرق القدس المحتلة، ويحده من الشمال جبل المشارف، ومن الشرق حرم الجامعة العبرية في القدس، ومن الغرب مستعمرة رامات إشكول. موقع الحي هذا هو السبب الرئيسي وراء الهجمة الاستيطانية الحالية عليه، فهو من وجهة نظر الاحتلال يفصل الجامعة العبرية عن المحيط اليهودي، ويُشكل عائقاً للتواصل الجغرافي اليهودي بين غربي القدس وشرقها، ويطلّ على الطريق الرئيس الذي يربط كتلة إي واحد E1 الاستيطانية الموجودة شرقي القدس بالجزء الغربي من القدس، وبحسب مخطط "الحوض المقدس" من المقرر أن يمثل هذا الحي الحد الشمالي لما يسمى "القلب اليهودي" للمدينة.

وقد اختار المخططون الصهاينة بدء مشروع تهويد حاضن البلدة القديمة من هذا الحي لاعتبارات عدة، أبرزها وجود ثغرات قانونية في تسجيل بعض عقاراته وتحديد هوية مالكيها، وقلة عدد سكانه مقارنة ببقية الأحياء، وكبر مساحة الملكيات فيه، وهم ينظرون إلى تجربة التهجير الجماعي في هذا الحي كمؤشر لإمكانية نجاح التجربة أو فشلها، لأنهم إذا ما فشلوا في تحقيق أهدافهم مع وجود كل هذه العوامل المساعدة، فلن يتمكنوا من النجاح في الأحياء الأكثر اكتظاظاً وذات الملكيات الصغيرة صحيحة التسجيل، مثل حي البستان[74]. وتتوزع الأطماع في هذا الحي على ثلاث بؤر ساخنة هي: إسكان الشيخ جراح، وفندق شِبرد، وكرم المفتي.

- **الأطماع الاستيطانية:**

إسكان حي الشيخ جراح: يتألف إسكان الشيخ جراح النموذجي من 28 وحدة سكنية، وتعود ملكية أرضه في الأصل للحكومة الأردنية، لكنها في بداية الخمسينيات منحتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين لتبني عليها إسكاناً من 28 وحدة سكنية، لإيواء عدد من العائلات المقدسية اللاجئة من حي القطمون غربي المدينة. وقد نصّ الاتفاق حينها على أنه بعد مرور ثلاث سنوات، أي بتاريخ 1959/10/15، تصبح العقارات ملكاً للعائلات اللاجئة التي سكنت فيها.

وقد بدأت محاولات الاحتلال لاختراق الحي منذ سنة 1972، عندما ادعى بعض المستوطنين اليهود المتدينين ملكيتهم لأرض إسكان الشيخ جراح، الواقعة في الجهة الغربية من حي الشيخ

جراح والتي تبلغ مساحتها 18 دونماً، ورفعوا قضية أمام محاكم الاحتلال لإثبات هذه الملكية، بدعوى أن هذه الأرض هي في الأساس مقبرة يهودية، مستغلين عدم وجود وثيقة تثبت ملكية أرض هذا الإسكان في السجلات العثمانية، وفي سنة 1996 توصلوا لتسوية أمام المحكمة تثبت ملكيتهم للأرض مع اعتبار الأهالي سكاناً محميين فيها. وفي مطلع سنة 2008 باع المستوطنون المتدينون الأرض إلى شركة استثمارية كبيرة تسمى نحلات شمعون Nahalat Shimon، والتي قدمت بدورها مخططاً لبناء مئتي وحدة استيطانية مكان إسكان الشيخ جراح الموجود على الأرض، والذي يضمّ 28 منزلاً[75].

وبناء على المخطط الجديد سلمت سلطات الاحتلال رسمياً سكان المنازل الـ 28 إخطارات بإخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها، وبدء مشروع بناء الوحدات الاستيطانية. وبالفعل فقد بدأ طرد السكان في 2008/11/9، حين طردت شرطة الاحتلال عائلة أم كامل الكرد من منزلها في الإسكان، وأقامت العائلة بعيد طردها خيمة اعتصام في المكان، أصبحت فيما بعد مركزاً للنشاطات المناهضة للاحتلال في القدس؛ لكن الاحتلال نجح في إزالتها بعد هدمها أكثر من سبع مرات والتضييق على أصحاب الأرض التي أقيمت عليها. وفي 2009/8/4 أخلت شرطة الاحتلال عائلتي الغاوي وحنون من منازلهما الستة في الإسكان نفسه، وكما فعلت عائلة الكرد أقامت العائلتان في خيمة قريبة من الإسكان ولم ينجح الاحتلال في إزالتها، وفي 2009/11/3 ساعدت شرطة الاحتلال مجموعة من المستوطنين في احتلال بيت رفقة الكرد في الإسكان نفسه، لتنتهي سنة 2009 وقد أخلى الاحتلال ثمانية منازل من أصل 28 منزلاً في الإسكان. وتعدّ هذه انتكاسة في جهود الاحتلال، الذي كان يحسب أن هذه الأرض هي الصيد الأسهل، والمدخل الأنسب لبدء تهويد الحي والمنطقة المحيطة بكاملها، إلا أنه في الوقت عينه نجح في فرض حالة من العزلة على نشاطات الاحتجاج في هذا الحي، من خلال الهدم المتكرر لخيام الاعتصام، وإبعاد الرموز ومنعها من زيارة هذا الحي، واعتقال عدد من النشطاء القائمين على خيام الاعتصام فيه، وما لم تمدّ يد العون لهذه العائلات المعزولة الملقاة في العراء فإن صمودها سيكون مهدداً.

فندق شِبرد: يقع فندق شِبرد في الجهة الشمالية من حي الشيخ جراح وتعود ملكيته في الأصل للحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في عهد الاحتلال الإنجليزي. وفي سنة 1985 ادّعت دولة الاحتلال ملكيتها للفندق بحسب قانون أملاك الغائبين وبوصفها حارس أملاك الغائبين (على الرغم من أن ورثة الحاج أمين الحسيني ولدوا في القدس، ولم يغادروها لا في سنة 1948 ولا في سنة 1967)، واستصدرت أمراً بهدمه لإقامة حي استيطاني على أرضه يشمل 90 وحدة سكنية. وبعد طول سكون شهدت سنة 2009 إعادة تحريك هذه القضية، إذ صادقت بلدية الاحتلال في 2009/7/7 على المخطط الأولي لإقامة بؤرة استيطانية تتكون من عشرين وحدة

سكنية مكان الفندق. وادعت مصادر في بلدية الاحتلال أن المليونير اليهودي إيرفينغ موسكوفيتش Irving Moskowitz، كان قد اشترى الفندق والأرض التي يقع عليها من حارس أملاك الغائبين، وبالتالي فهو يُقدم مخططاً تنظيمياً لأرض يملكها، وليس هناك مبرر لرفض طلبه[76].

أرض كرم المفتي: تقع هذه الأرض في منتصف حي الشيخ جراح، وهي ملاصقة لإسكان الشيخ جراح من جهة الشرق، وتبلغ مساحتها حوالي عشرين دونماً، وتعود ملكيتها لجمعية فنادق القدس العربية، ومنذ سيطرتها على شرقي القدس سنة 1967 أعلنت سلطات الاحتلال نيتها مصادرة هذه الأرض، وصنفتها على أنها مساحة خضراء مفتوحة يُمنع البناء عليها أو الاستفادة منها، وفي سنة 2000 قدّم أصحاب الأرض طلباً لدائرة التنظيم والبناء في دولة الاحتلال لبناء فندق ومركز اجتماعات ومركز ثقافي على الأرض، وأقرّت دائرة البناء آنذاك بأن مُقدِّم الطلب يملك حقّ الملكية على الأرض. وسمحت وزارة داخلية الاحتلال للشركة العربية بالاستمرار في إجراءات خطط البناء، بعد أن ثبت أنها تملك قطعة الأرض، لكن تبين لاحقاً أن دائرة الأراضي في سلطة الاحتلال كانت قد منحت المليونير اليهودي الأمريكي إيرفينغ موسكوفيتش الإذن بتقديم مخطط لبناء 250 وحدة استيطانية على الأرض نفسها، أي أرض كرم المفتي، قبل سماحها للجمعية العربية ببناء فندق عليها بسنتين أي في سنة 1998[77].

وفي حزيران/ يونيو 2000، وبعد كشف خطة موسكوفيتش وجمعية عطيرت كوهانيم، توجه محامو الشركة الفلسطينية للجنة التنظيم والبناء في القدس بطلب ردّ طلب موسكوفيتش، لأن مقدمه لا يملك الأرض، وأن الأرض تملكها الشركة المقدسية، وأُبلِغ المحامون حينها بأن الطلب قد أسقط.

وفي نهاية سنة 2006 حصلت الشركة المقدسية على حكم من محكمة الصلح في القدس يقضي بإخلاء فلسطيني وضع يده على قطعة الأرض بالقوة. إلا أنه في اليوم المحدد للإخلاء قدمت شركة عميدار Amidar Company باسم "إدارة أراضي إسرائيل" طلباً للمحكمة بوقف أمر الإخلاء، وتبين أن الفلسطيني المذكور يعمل مع جمعية عطيرت كوهانيم.

بعدها بأشهر قليلة، وفي شهر آذار/ مارس 2007 أصدرت دائرة الأراضي التابعة لسلطات الاحتلال أمراً بمصادرة أرض كرم المفتي، وأعلنت أنها أجرتها منذ سنوات لجمعية عطيرت كوهانيم "لفلاحتها"، وذلك بمبلغ زهيد جداً لا يزيد عن عشرة دولارات للدونم، فيما تقدر قيمة الأرض الحقيقية بعشرات الملايين[78]. ولم تسجل سنة 2009 أي تطور لافت للنظر في قضية هذه الأرض إلا أنه من الواضح أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية فندق شِبرد، لأن مخطط الحي الاستيطاني يُظهر أنه يمتدّ على كامل مساحة كرم المفتي، إضافة لأرض فندق شبرد، ومن غير المستبعد أن يعاد تحريك هذه القضية خلال سنة 2010، بل من الممكن أن يبدأ العمل الفعلي في المستعمرة المزمع إقامتها على هذه الأرض خلال سنة 2010.

ب. حي البستان:

- **الموقع الجغرافي:**

يقع حي البستان في وسط ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، يحدّه من الشمال وادي جهنم، ومن الجنوب حي الثوري، ومن الشرق حي سلوان، ومن الغرب حي وادي الحلوة. وتبلغ مساحة الحي حوالي سبعين دونماً، ويُشكل جزءاً من حوض رقم 29986 بحسب تنظيم الانتداب البريطاني، وملكية جميع أراضي هذا الحي وعقاراته هي مقدسية فلسطينية خالصة. وهو يشكل من وجهة نظر الاحتلال امتداداً لـ"مدينة داود"، التي تبنيها الجمعيات الاستيطانية بالتعاون مع حكومة الاحتلال أسفل حي وادي الحلوة[79].

- **الأطماع الاستيطانية:**

أصدر مهندس بلدية الاحتلال في القدس أوري شطريت Uri Shitrit في 2004/11/11 قراراً بهدم جميع مباني حي البستان "لصالح بناء حديقة أثرية متصلة بمدينة الملك داود". وفي بداية سنة 2005 بدأت بلدية الاحتلال بتنفيذ هذا الأمر، وبدأ سكان الحي بتلقي أوامر هدم ولوائح اتهام جراء البناء دون ترخيص، وخلال تلك السنة هدمت البلدية بالفعل بيتين في الحي.

لكن حكومة الاحتلال عادت وجمّدت القرار في أواخر سنة 2005 نتيجة تعرضها لضغوط دولية، إضافة لتقدم أهالي حي البستان بعريضة احتجاج للمستشار القضائي لحكومة الاحتلال، طالبوه فيها بمنع هدم الحي. في أعقاب ذلك، أعلن رئيس بلدية الاحتلال في القدس عن تراجعه عن الخطة، وإتاحة الفرصة لسكان الحي لتقديم مخطط يعبر عن الاحتياجات التطويرية الخاصة بهم، وفي شهر آب/ أغسطس 2008 عرض سكان الحي مخططهم على بلدية الاحتلال، لكن مهندس البلدية شلومو أشكول Shlomo Eshkol، أعلمهم أن المخطط الذي تقدموا به لن يُبحث قريباً، وأن البلدية ستمضي قدماً بخطتها لبناء "حديقة وطنية" في الحي، وعرض عليهم إخلاء منازلهم طوعاً مقابل الحصول على تعويضات أو إعادة تسكينهم في منطقة أخرى في القدس، كبيت حنينا شمال المدينة. لكن أهالي الحي رفضوا هذا العرض بالمطلق، فأبلغتهم بلدية الاحتلال لاحقاً برفضها للمخطط الذي تقدموا به، وفي مساء يوم السبت 2009/2/21 سلّمت بلدية الاحتلال في القدس 134 عائلة مقدسية مكونة من 1,500 شخص يقطنون في 88 عقاراً في حي البستان، أوامر لإخلاء بيوتهم، تمهيداً لهدمها لإقامة حديقة عامة تُسمى "حديقة الملك داود" مكانها[80].

وقد أثار هذا الإنذار الجماعي ردود فعل سياسية ضاغطة على سلطات الاحتلال، خصوصاً من قبل الأردن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما أثار ردود فعل شعبية داخل القدس وفي بعض البلدان العربية. ولامتصاص الصدمة، أجّلت سلطات الاحتلال تنفيذ أوامر الإخلاء، وبعد أن خفّت حدة الضغوط السياسية وفي شهر تموز/ يوليو 2009 نقلت سلطات الاحتلال ملكية 14 منزلاً

من أصل 88 تحتل مساحة 28 دونماً لجمعية استيطانية يهودية لتبدأ ببناء الحديقة التوراتية[81]، وفي المستقبل إذا ما واجه الاحتلال صعوبة في إخلاء المنازل فسيلجأ إلى تحويل القضية إلى نزاع على الملكية تحلّه محاكم الاحتلال بشكل مجزأ، بحيث تمرّ السيطرة على الحي بهدوء ودون ضجة إعلامية أو سياسية.

ج. مخططات أخرى في سائر الأحياء الحاضنة للبلدة القديمة:

مع بداية سنة 2009 قدمت جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية للجنة المحلية للتنظيم والبناء في القدس مخططاً لبناء حي يهودي، مساحته ستة دونمات، على أنقاض أكثر من ستين منزلاً في حي بطن الهوى في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى[82].

وفي 2009/3/5، وبعد أقل من شهر على تسليم أوامر الهدم في حي البستان، سلّمت سلطات الاحتلال أوامر هدم جديدة لـ 36 منزلاً في حي العباسية الملاصق له، جنوب المسجد الأقصى[83].

بعدها، وفي 2009/4/27 أوردت جريدة هآرتس العبرية خبراً عن أن بلدية الاحتلال في القدس شرعت في بناء حي سكني جديد في قلب بلدة السواحرة جنوب القدس، وأضافت أن مخطط البناء يشمل إقامة ثلاثة مبانٍ تضم نحو 66 وحدة سكنية، لإسكان يهود متدينين من أنصار التيار الديني القومي المتشدد. وأشارت إلى أن مخطط البناء قد أُقرّ قبل تسعة أعوام، حين كان رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت رئيساً للبلدية وشجع على الاستيطان في الأحياء العربية، وسيُشكل هذا الحي عند انتهائه جزءاً من الحزام الجنوبي العازل للأحياء الحاضنة للبلدة القديمة.

كما صادق الاحتلال في شهر حزيران/ يونيو 2009 على إقامة مركز تجاري وفندق ضخم على مساحة 23 ألف متر مربع (23 دونماً) في حي باب الساهرة المحاذي للأسوار الشمالية للبلدة القديمة[84]. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر صادقت سلطات الاحتلال على بناء 105 وحدات استيطانية جديدة في مستعمرة نوف تسيون Nof Zion المقامة على أراضي حي بطن الهوى في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى، ومع التوسعة الجديدة فإن هذه المستعمرة ستصبح متصلة مع مستعمرة تلبيوت الشرقية، المقامة على أراضي جبل المكبر جنوب القدس[85].

وفي 2009/12/28 كشفت مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع عن خريطة لبلدية الاحتلال حُددت فيها البيوت المستهدفة بالهدم في ضاحية سلوان وحي الثوري وحي راس العمود جنوب المسجد الأقصى. وقد أظهرت الخريطة نية الاحتلال هدم 224 منزلاً في هذه الأحياء، عدا عن 88 منزلاً في حي البستان[86].

3. الحدود البلدية:

منذ أن أكملت احتلالها للقدس سنة 1967، بدأت "إسرائيل" سعيها إلى تحويل المدينة إلى عاصمة يهودية خالصة من كل جوانبها، فكان الهاجس الأول الذي احتل عقل المخطط الصهيوني هو كيفية توسيع حدود القدس شرقاً لضمّ أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المحتلة حديثاً، مع إبقاء أكبر عدد من سكان هذه الأرض خارج الحدود، أما الاعتبار الثاني فكان الهاجس الأمني. وجاءت خريطة بلدية القدس بمساحتها البالغة 124 كم^2 في شطري القدس، لتُلبي هذين المعيارين بالدرجة الأولى، فضمت المرتفعات التي تحيط بالمدينة وجميع الطرق والمداخل المحيطة بها، واستثنت المناطق والتجمعات ذات الكثافة الفلسطينية العالية. فمن الجهة الشمالية للمدينة ضمت بلدتي بيت إكسا وبير نبالا، واللتان يقطنهما عدد قليل من الفلسطينيين، بينما استثنت من الجنوب مدينة بيت لحم وبلدتي بيت ساحور وبيت جالا لكثافتها السكانية العالية[87].

على الرغم من ذلك لم يستطع الاحتلال تحقيق هدفه بمدينة ذات غالبية سكانية يهودية مطلقة، ولم تنجح وسائل التهجير وهدم البيوت والحرمان من الخدمات والضرائب في تحقيق هذا الهدف أيضاً، فعاد الاحتلال من جديد وفي أواخر تسعينييات القرن الماضي ليطرح فكرة تغيير شكل حدود المدينة، وقد طُرحت اقتراحات متعددة للشكل الجديد (القدس الكبرى، القدس المتروبوليتانية... إلخ)[88]، إلى أن جاء جدار الفصل العنصري "غلاف القدس" الذي بدأ بناؤه في عهد حكومة أريل شارون سنة 2002 ليرسم الشكل النهائي المنتظر للمدينة، بحيث تضمّ كتلة أدوميم الاستيطانية في الشرق، وكتلة جفعون Giv'on Bloc في الشمال الغربي، وكتلة عتصيون Etzion Bloc في الجنوب الغربي، وتُسيطر هذه الكتل على مساحة تُقدر بـ 161 كم^2 أي أن حجمها يفوق الحجم الأصلي للقدس البلدية، فيما لا يزيد عدد المستوطنين القاطنين فيها عن 69,900 مستوطن.

ويسعى المحتل اليوم لتكريس هذا الضمّ وتثبيت الحدود الجديدة للقدس، من خلال تكثيف البناء في هذه المستعمرات، ووصلها بمركز مدينة القدس عن طريق شبكة مواصلات تشمل الطرق السريعة والقطار الخفيف والباصات، لتسهيل الانتقال من هذه المستعمرات وإليها.

فخلال سنة 2009 كشف تقرير لدائرة شؤون المفوضات أن حكومة الاحتلال قد أقرّت مخططاً لبناء نفق في منطقة السواحرة الشرقية، يربط كتلة أدوميم بمستعمرات جنوب القدس بواسطة شارع الطوق الشرقي، وأكدت أنه سيكون نفقاً موازياً لنفق جبل الزيتون، الذي سيربط كتلة أدوميم شرقاً بغربي القدس بشكل مباشر، لتسهيل حركة المستوطنين والتوسع الاستيطاني[89].

كما كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-Occupied Palestinian Territory (OCHA) في 2009/5/7، عن نية سلطات الاحتلال إقامة

مستعمرة جديدة تضم 20 ألف وحدة استيطانية جنوبي القدس المحتلة، بالإضافة إلى بناء سبعة آلاف وحدة استيطانية جديدة في مستعمرات بات عاين Bat Ayin وجفعوت Geva'ot في كتلة عتصيون الاستيطانية[90]. وقالت نائبة رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أليجرا باتشيكو Allegra Pacheco "جمعنا معطيات تشير إلى أن إسرائيل تنوي بناء نحو 30 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة والقدس"[91].

وفي 2009/10/23 صرح الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية الفلسطينية لحماية المقدسات، د. حسن خاطر، بأن دولة الاحتلال رصدت أكثر من 50 مليون دولار من أجل توسيع مستعمرتي معاليه أدوميم وجبل أبو غنيم[92].

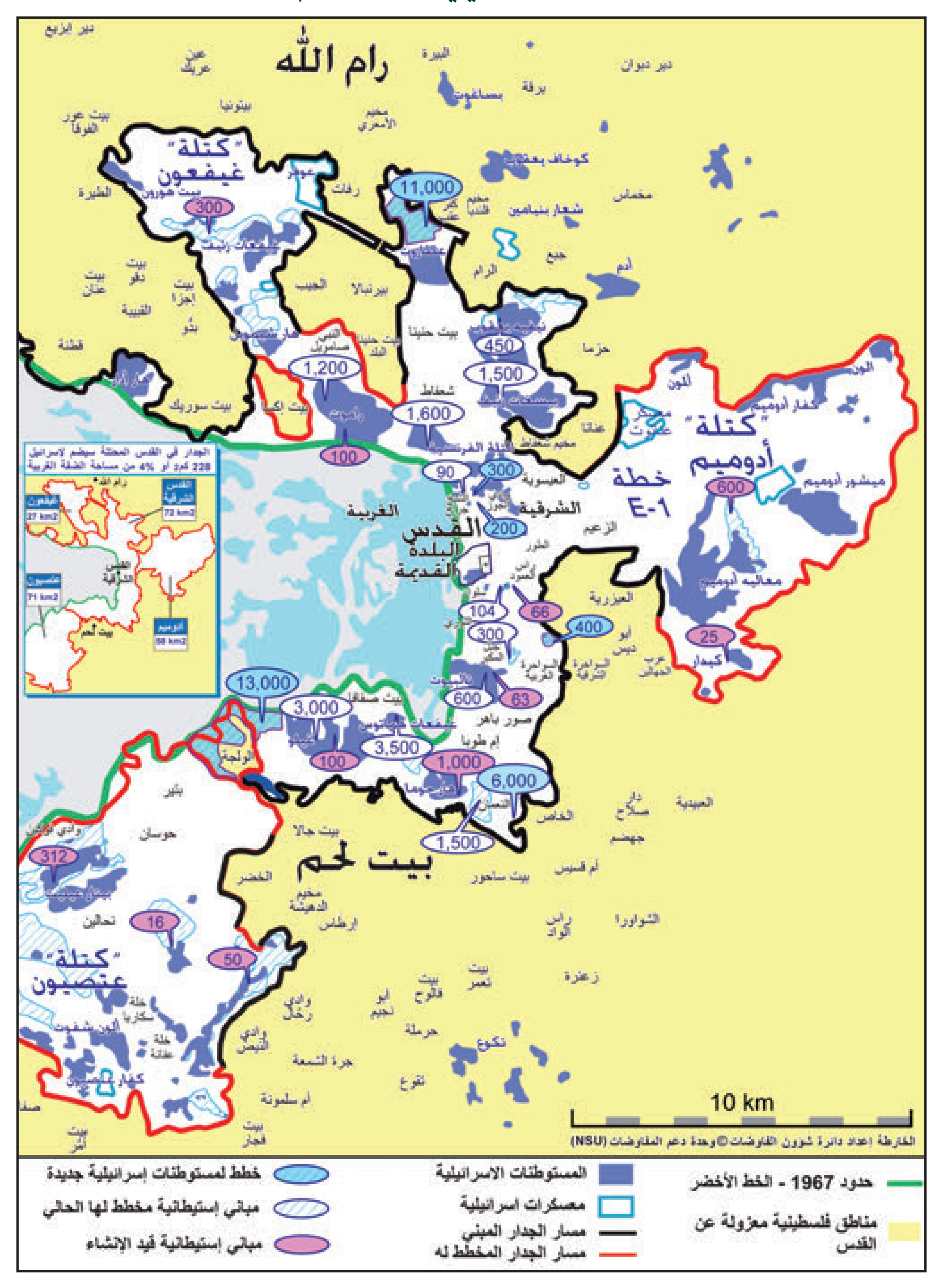
وفي شهر كانون الثاني/ يناير 2010 أوردت جريدة يروشاليم العبرية خبراً عن اتخاذ اللجنة المحلية للتنظيم والبناء، التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، قراراً بتحويل مساحة 660 دونماً من أراضي بلدة العيسوية شمال الأحياء الحاضنة للقدس إلى "حديقة قومية تلمودية"، وذلك في إجراء حَرَمَ البلدة من إمكانية التوسع والبناء على أراضيها. وإذا ما ربطنا هذا الخبر بخبر إعادة إحياء مشروع "بوابة الشرق" الاستيطاني، الذي كان من المخطط إقامته على أراضي قريتي عناتا والعيسوية، وقريتي الزعيم والطور، على مساحة ألفي دونم ويتكون من أربعة آلاف وحدة سكنية[93]؛ يظهر لنا أن دولة الاحتلال قد خطت خطوة كبيرة نحو إحكام الحزام الاستيطاني حول الأحياء الحاضنة للبلدة القديمة من الشمال والشرق، حيث ستحقق اتصال كامل بين أراضي كتلة إي واحد وأراضي الجامعة العبرية، وعند انتهاء هذا المشروع، إن تابع الاحتلال تنفيذه، يكون قد قطع التواصل بين الأحياء الفلسطينية في شمال القدس (بيت حنينا، شعفاط) والأحياء الحاضنة للبلدة القديمة بشكل شبه كامل.

كل هذه المشاريع والتطورات على أوضاع المستعمرات، إذا ما أضيفت لحقيقة انتهاء العمل في معظم مقاطع جدار الفصل العنصري حول القدس، فلن تترك أي مجال للحديث عن تبادل أراضٍ في المدينة ضمن أي تسوية مستقبلية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة الاحتلال، لأن الأحياء الفلسطينية في أطراف القدس لن تكون محاطة بجدار الفصل فحسب، بل ستصبح منفصلة تماماً عن البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها، وستكون أشبه بحويصلات محاصرة، لا يربطها بمحيطها الفلسطيني الخارجي أي اتصال جغرافي، ولا يوجد بينها وبين مركز مدينة القدس أي اتصال كذلك. فكيف يُتصور أن تسيطر السلطة على أحياء منقطعة تماماً عن بعضها البعض؟ بل كيف لها أن تُحقق تواصلاً بين الضفة الغربية والأحياء المقدسية في أطراف القدس داخل جدار الفصل؟.

ما نراه بناء على الوقائع الميدانية هو أن سلطات الاحتلال قد أوجدت اليوم بالفعل واقعاً في القدس يجعلها عملياً خارج النقاش في أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية، مهما كان حجم الضغوط التي قد تُمارس على دولة الاحتلال، وحجم الآمال التي يبنيها المفاوض الفلسطيني على

تبادل مستقبلي للأراضي يتجاهل الوقائع القائمة. كما أن أي "تبادل" مزمع لن يعني في الواقع أكثر من تسهيل للمرور بين الحويصلات السكانية المحاصرة داخل القدس ومحيطها الخارجي في الضفة الغربية، عبر حواجز يسيطر عليها الاحتلال تماماً، ويتحكم ببواباتها كيف يشاء.

خريطة 6/4: النشاط الاستيطاني في القدس – آذار/ مارس 2010



خريطة 6/5: التوسع الاستيطاني المقرّ في القدس – تشرين الثاني/ نوفمبر 2009

Housing Units to be built by 2015

1 - RAMOT	... 700
2 - NEVE YA'ACOV	... 400
3 - PISGAT ZE'EV	... 800
4 - ARMON HANATZIV	... 600
5 - NOV ZION	... 280
6 - GILO	... 900
7 - HAR HOMA	... 900
TOTAL	**... 4580**

Housing Units to be built by 2020

1 - RAMOT	... 800
6 - GILO	... 1900
8 - GIV'AT HAMATOS	... 4000
9 - MAR ELIAS	... 2500
TOTAL	**... 9200**

Planned Housing Units

10 - OLD CITY	... 23
11 - SHEIKH JARRAH	... 20
12 - KIDMAT ZION	... 300
TOTAL	**... 343**

GRAND TOTAL	**...14123**

Ramallah, K.Aqab, GIV'AT ZE'EV, Bir Nabala, Ram, GEVA BINYAMIN, NEVE YA'ACOV, Beit Hanina, Hizma, Biddu, PISGAT ZE'EV, Shuafat, RAMOT, RAMAT SHLOMO, Anata, FR.HILL, Sh.Jarrah, Za'im, Tur, MA'ALE ADUMIM, OLD CITY, Azarya, Silwan, Kidmat Zion, Abu Dis, Nov Zion, ARMON HANATZIV, Sawahra, B.Safafa, GIV'AT HAMATOS, Sur Bahir, GILO, Walaja, MAR ELIAS, HAR HOMA, Numan, Bethlehem

Map : © Jan de Jong

Palestinian Locality — Israeli Settlement — Reported Settlement Expansion Plan — Settlement in Palestinian Neighborhood — Separation Barrier Trajectory — Israeli Municipal Limit-East Jerusalem — Green Line — Road — 5 Km

رابعاً: الصراع على الهوية الثقافية للقدس:

1. تهويد الأسماء والمعالم:

منذ استكمال احتلالها سنة 1967 لم تشهد القدس حملة لتغيير أسمائها ومعالمها كالتي شهدتها خلال سنة 2009، وقد جاء ذلك متوازياً مع تصاعد الدعوات من قبل السياسيين في دولة الاحتلال لتثبيت الطابع اليهودي للدولة. وقد ازدادت حدة حملة التهويد في القدس نظراً لسعي الاحتلال لحسم مصيرها من جانب واحد، بعد أن بقي الطابع العربي الإسلامي يغلب عليها على الرغم من مرور 43 عاماً على اكتمال احتلالها.

بطبيعة الحال فقد تركزت جهود الاحتلال في تهويد الأسماء والمعالم على البلدة القديمة في القدس، التي تُمثل الرمز الثقافي الأول للمدينة، سواء في أسمائها أم معالمها أم طابعها المعماري. وقد رصدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير أصدرته في 2009/3/11 مشاريع تهويد وتغيير غير مسبوقة في البلدة القديمة[94]، شملت أسوار البلدة، وأبوابها وأحياءها الداخلية، والمحيط الملاصق للبلدة القديمة، والمسجد الأقصى المبارك، وكان من أبرز هذه المشاريع: الانتهاء من إنشاء حديقة ومتنزه عام باسم "طريق الجيش" محاذٍ للزاوية الغربية الشمالية للبلدة القديمة، وإنشاء حديقة أخرى مماثلة في أقصى الزاوية الشمالية الشرقية للبلدة، ورصف بلاط جديد من "الطراز الهيرودياني"، الذي يدعي الاحتلال أنه كان سائداً في "عهد المعبد الثاني"[95]، في منطقة باب الساهرة.

بالإضافة إلى إعادة ترميم باب النبي داود على "الطراز الهيرودياني"، والانتهاء من تحويل عدد من المساحات المحيطة بأسوار القدس القديمة إلى "حدائق توراتية" عامة، والإعلان عن بدء أعمال ترميم وتطوير لباب الخليل وباب الساهرة لتصبح مشابهة هي الأخرى في طرازها المعماري لـ"طراز الهيرودياني"، والإعلان أيضاً عن مخطط لتغيير معالم العقارات والدكاكين على طول شارع الواد، غرب المسجد الأقصى.

وأشارت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقريرها إلى أن سلطات الاحتلال قد ألقت مهام تنفيذ مشاريع تهويد المعالم على عدد من الهيئات، أهمها بلدية الاحتلال، وسلطة تطوير القدس، وسلطة الآثار، وخصصت لتنفيذها حوالي 150 مليون دولار أمريكي.

وفي 2009/4/5 سرقت سلطات الاحتلال أحد أضخم الأحجار الأثرية في منطقة القصور الأموية الإسلامية في الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك، ووضعته في "الحديقة الأثرية" المقابلة للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مدعية أنه أحد الأحجار التي استخدمت في بناء "المعبد الثاني"[96]. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2009 بدأ الاحتلال أعمال حفريات في المنطقة المقابلة لمنطقة القصور الأموية، وكانت آلياته تجمع كل الآثار الإسلامية التي تجدها في المكان، وتنقلها إلى مكبات نفايات قرب مستعمرة معاليه أدوميم شرقي القدس المحتلة[97].

أما على صعيد تهويد الأسماء، فقد أمر وزير المواصلات في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس Yisrael Katz في 2009/7/13 بتهويد أسماء البلدات والمدن المكتوبة على الإشارات واللافتات المنتشرة على الشوارع والطرقات الرئيسية في كامل الأراضي المحتلة سنة 1948[98]، وقد أثار هذا القرار ردود فعل شعبية وسياسية من فلسطينيي الـ 48، لكن ذلك لم يوقف تنفيذه. حيث أعلن أمين عام الجبهة الإسلامية المسيحية للدفاع عن القدس، د. حسن خاطر، في 2009/7/19، أن دولة الاحتلال قد غيّرت بالفعل أسماء آلاف المواقع والمعالم الأثرية في القدس[99]، وكان من أبرز الأسماء التي غيرها الاحتلال خلال العام الماضي: استبدال اسم "يروشلايم" باسم القدس على جميع لافتات الطرق في "إسرائيل"، وتغيير اسم شارع وادي الحلوة جنوب المسجد الأقصى إلى اسم شارع "معاليه ديفيد"، وتغيير اسم وادي الربابة جنوب المسجد الأقصى إلى "جاي هينوم"، والبدء بتغيير أسماء الشوارع والأحياء في المحيط القريب من المسجد الأقصى المبارك.

كما شهدت سنة 2009 تطوراً لافتاً آخر على هذا الصعيد، إذ بدأت الأسماء العبرية لكثير من المواقع تحلّ محلّ الأسماء العربية في خرائط موقعي ويكيمابيا Wikimapia وجوجل Google على شبكة الإنترنت، بما في ذلك اسم المسجد الأقصى المبارك، الذي أصبح اسمه الرئيسي "جبل المعبد" وليس المسجد الأقصى أو الحرم الشريف.

2. الترويج للقدس كمدينة يهودية:

في إطار سعيها لمحو الهوية العربية والإسلامية للقدس، تعمل سلطات الاحتلال للترويج للمدينة على أساس أنها مدينة ذات تاريخ يهودي مسيحي مشترك، وذلك من خلال الربط بين المواقع السياحية اليهودية المختلقة، والمواقع الأثرية والدينية المسيحية. وتُسيطر سلطات الاحتلال في سبيل ذلك على قطاع الإرشاد السياحي في القدس سيطرة تامة، وتمنع عمل المرشدين السياحيين إلا تحت إشرافها، وتنظم الجولات السياحية في المدينة وفق مسار يتجاهل المقدسات الإسلامية[100]، ويُصور الوجود الإسلامي في المدينة كوجود طارئ ومنفصل عن الوجود المسيحي واليهودي.

وتعمل سلطات الاحتلال أيضاً للترويج لـ"يهودية" المدينة من خلال إقامة مهرجانات واحتفالات بالمناسبات والأعياد اليهودية الدينية والقومية على مدار العام، وقد أعلن روبن فينسكي Reuven Pinsky، مدير قسم تطوير البلدة القديمة في بلدية الاحتلال في القدس، في 2009/3/7 عن سعي البلدية لـ"إقامة المهرجانات طوال أيام السنة من أجل وصول السياح، في أوقات مختلفة لا تقتصر على مواسم مفضلة، تمتد خلال شهري تموز وآب [يوليو وأغسطس] والأعياد، وتتضمن المخططات في السنوات القادمة استثمارات بثمانية ملايين شيكل (1.93 مليون دولار أمريكي)، للترويج للمدينة سياحياً على مدار العام"[101].

وكان أبرز مهرجانات سنة 2009 مهرجان "نور القدس"، الذي نظمته بلدية الاحتلال وشركة تطوير القدس ووزارة السياحة في دولة الاحتلال في الفترة 10-2009/6/16، وحضره آلاف السياح، وشهد احتفالات موسيقية ودينية صاخبة في الساحة الملاصقة للسور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك في منطقة القصور الأموية، إضافة لعروض ضوئية على أبواب المدينة وفي قلعة القدس، استخدمت فيها الرموز اليهودية بشكل مكثف[102].

3. القدس عاصمة الثقافة العربية:

في مسقط 2006، وأثناء الدورة الخامسة عشرة لمجلس وزراء الثقافة العرب، طلب وزير الثقافة العراقي تأجيل دور بغداد كعاصمة للثقافة العربية، والذي كان مقرراً في سنة 2009، إلى سنة 2013 نظراً للظروف التي تمر بها المدينة. عقب ذلك، بادر وزير الثقافة الفلسطيني في حينها د.عطا الله أبو السبح مباشرة إلى اقتراح تبنّي القدس عاصمة للثقافة العربية سنة 2009 فوافق الحضور بالإجماع.

وقد بدأت السلطة الفلسطينية والفعاليات الأهلية المقدسية في شهر آذار/ مارس 2009 أنشطتها وفعالياتها للاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية في داخل مدينة القدس، لكن الاحتلال منع بالقوة كل الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بمدينة القدس كعاصمة للثقافة العربية لسنة 2009، بعد أن وقّع وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال آفي (موشيه) ديختر Avraham (Moshe) Dichter على قرار يحظر إقامة السلطة الفلسطينية احتفالات بهذه المناسبة[103]. ففي يوم انطلاق الاحتفالية في 2009/3/21 داهمت قوات الاحتلال منطقة برج اللقلق بالبلدة القديمة في القدس، واعتقلت عدداً من المسؤولين عن احتفالية مدينة القدس عاصمة للثقافة العربية. كما نشرت سلطات الاحتلال قبل يوم من الافتتاح أكثر من ألفي شرطي في كافة أنحاء مدينة القدس لمنع أي نشاطات متعلقة بالاحتفالية.

وبالتزامن مع إعلان انطلاق الاحتفالية من بيت لحم وفي 2009/3/23، اقتحمت قوات الاحتلال خيمة أم كامل الكرد في حي الشيخ جراح، واعتقلت الشيخ رائد صلاح وعدداً من الشخصيات المقدسية لمنعهم من الإعلان عن انطلاق الهيئة الشعبية المقدسية للاحتفال بالقدس عاصمة الثقافة العربية[104]. كما اقتحمت قوات الاحتلال في اليوم ذاته ثماني مؤسسات مقدسية كانت تنظم فعاليات لهذه المناسبة، واعتقلت نحو عشرين فلسطينياً، ومنعت تجمعات لأطفال المدارس، ووجهت تهديدات لأي شخص يحاول المشاركة بهذه الاحتفالات[105].

وقد استمرّت سلطات الاحتلال في سياسة المنع والاعتقال على مدار العام، كما منعت مؤتمراً صحفياً عقدته الهيئة الشعبية المقدسية في 2010/1/28 في فندق ليجاسي في القدس لتُعلن فيه القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية، وتدعو إلى توأمتها مع الدوحة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2010[106].

وفي محاولة لمواجهة تضييق الاحتلال وقمعه لأي نشاط مرتبط باحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، أنشات مجموعة من المؤسسات والهيئات الأهلية في لبنان والأردن وسورية "الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية 2009"، وقد كانت الفكرة من وراء هذه الحملة نقل الاحتفال بالقدس من القدس نفسها إلى كل العواصم العربية، وقد نظّمت هذه الحملة آلاف الأنشطة والفعاليات في الدول العربية، خصوصاً في سورية والأردن ولبنان، وكان من أبرز أنشطتها جائزة القدس للتميز الأدبي والأكاديمي، ومسيرات شدّ الرحال للمسجد الأقصى المبارك، ومهرجان المشهد الصلاحي في دمشق، واليوم التضامني "للقدس سلام"، الذي نُفّذ بالتزامن في سورية والأردن ولبنان وغزة.

خامساً: الفعاليات التضامنية مع القدس

يُمثّل التفاعل الشعبي والرسمي مع القدس مؤشراً لمدى اهتمام العرب والمسلمين بما تُعانيه المدينة، ومكانتها على سُلّم أولوياتهم كشعوب أو أنظمة، كما يُمثّل في الوقت ذاته مؤشراً للمحتل، يقيس من خلاله قدرته على التقدم في مشروع التهويد، فهو غالباً ما يربط إجراءات التهويد وحجمها بحجم الاعتراض الذي قد تُثيره هذه الإجراءات في فلسطين والمنطقة والعالم العربي والإسلامي، فكلما تضاءل حجم التضامن والتفاعل زاد المحتل من حجم إجراءاته التهويدية وسرعتها.

وقد كان الفلسطينيون على الدوام يمثلون رأس الحربة في أي تفاعل مع أحداث القدس، فكانت التحركات خارج فلسطين تتناسب طردياً مع حجم المواجهات وضراوتها في الأرض المحتلة. تكرست هذه المعادلة على مدى سنين الاحتلال. غير أن سنة 2009 شهدت تفاعلاً شعبياً عربياً وإسلامياً ضعيفاً مع أوضاع القدس، على الرغم من أن هذه السنة كانت من أسوأ السنوات التي مرّت على المدينة منذ اكتمال احتلالها سنة 1967. فالوضع الفلسطيني الداخلي المنقسم، والملاحقة الشديدة التي تتعرض لها المقاومة في الضفة الغربية صعّبت على الفلسطينيين مواجهة الهجمة التي تتعرض لها القدس بالشكل المناسب، وقد انعكس ذلك سلباً على التفاعل الشعبي مع المدينة في كلٍّ من العالم العربي والإسلامي، باستثناء تركيا التي زاد فيها الاهتمام الرسمي والشعبي بأوضاع القدس خلال سنة 2009.

عربياً لم تسجل سنة 2009 أحداثاً أو مواقف أو مظاهرات شعبية كبيرة للتضامن مع القدس، باستثناء ثلاث محطات رئيسية؛ المحطة الأولى كانت في شهر أيلول/ سبتمبر 2009 حين نظّمت الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية مسيرات لشدّ الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك، بمشاركة الآلاف في كل من لبنان وسورية والأردن، وقد شملت هذه الفعاليات تنظيم

مسيرات كبيرة لأداء الصلاة في أقرب نقطة حدودية لفلسطين المحتلة، وشكّلت هذه المسيرات نوعاً جديداً من الاستقطاب والتأثير. أما المحطة الثانية فكانت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2009 الذي شهد اقتحامات متكررة للمتطرفين اليهود وأجهزة أمن الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك، حيث خرجت حينها مظاهرات شعبية في عدد من البلدان العربية، كان أكبرها في اليمن والجزائر والسودان، وذلك إثر نداء للشيخ يوسف القرضاوي في 2009/10/6 دعا فيه إلى جعل يوم الجمعة، الذي تلا هذا التاريخ، يوم غضب للأقصى والمقدسات. وتمثلت المحطة الثالثة في ملتقى القدس الدولي، الذي نظمته وكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس في العاصمة المغربية الرباط في 28-2009/10/29.

وإسلامياً لم يكن التفاعل أكبر حجماً أو تأثيراً، باستثناء النشاطات التي شهدتها تركيا، حيث عُقد في مدينة إسطنبول في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو مؤتمران لنصرة فلسطين والقدس، شارك فيهما شخصيات ووفود مقدسية بالإضافة إلى الشيخ رائد صلاح. كما شهدت مدينة إسطنبول في 5 و2009/10/27 مظاهرات كبيرة، حوصرت خلالها القنصلية الإسرائيلية في المدينة، وذلك للاحتجاج على اقتحامات المتطرفين وأجهزة أمن الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك.

لكن، وبشكل إجمالي، بقي التفاعل العربي والإسلامي مع قضية القدس دون المستوى المطلوب، حيث لم يبلغ حجمه ولا تأثيره حداً يردع معه الاحتلال عن المضي قُدماً في مشروعه لتهويد المدينة والسيطرة عليها. كما أنه اقتصر بشكل رئيسي على التفاعل مع المسجد الأقصى وما يتعرض له، غير متنبه لما يتعرض له السكان المقدسيون، وما تُعانيه المدينة من تزايد للاستيطان والتهجير، والسيطرة على أملاك الفلسطينيين فيها، بالرغم من أن ذلك قد يكون له أثر على مستقبل الصراع في القدس مساوٍ في حجمه لاقتحام المسجد الأقصى والاعتداء عليه.

سادساً: القدس: نظرة في المستقبل القريب

بين يدي مناقشة التوقعات والاستقراءات لسنة 2010، لا بدّ من وقفة مع المستجد السياسي الأبرز الذي حصل خلال سنة 2009، والذي تمثل بتولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما لمهامه الرسمية، إذ تغيرت معه النظرة الأمريكية لموضوع القدس وأفق تسوية الصراع فيها، وأصبحت المقاربة الدينية التي تناقش "حقوق أصحاب الأديان" هي السائدة، بعد أن كانت النظرة القومية التي تناقش السيادة على المدينة سائدة على مدى العقود الستة الماضية. هذه المقاربة الدينية لدى الإدارة الأمريكية بعثت الحياة في مبادرة البلدة القديمة The Jerusalem Old City Initiative[107]، التي

يتبناها عدد من رجال السياسة الغربيين، بينهم سفراء سابقون في الدول العربية، وتقوم على وضع البلدة القديمة للقدس تحت سيادة قوة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، وتشرف هذه القوة على السماح لأصحاب الأديان بالوصول بحرية إلى المواقع التي لهم فيها "حقوق دينية"، وهذا يشمل دخول اليهود إلى "جبل المعبد" بما "لا يعطل" حقوق المسلمين فيه. وهذه المبادرة إذ ترتكز على الوضع الخاص Corpus Separatum الذي كان مقترحاً للقدس في قرار التقسيم سنة 1947، إلا أنها تختصر هذه الحالة في البلدة القديمة، وتركز على استبعاد النقاش على السيادة بدعوى أنه نقاش جُرب طويلاً ولا يؤدي إلى نتيجة، والتركيز على مقاربة "المدينة المفتوحة" و"حرية العبادة" لأصحاب الأديان كل في مقدّسه.

التطور الأخطر في هذا المجال هو أن هذه المبادرة أُرسلت إلى عدد من الرؤساء والملوك العرب في الأردن ومصر والسعودية والسلطة الفلسطينية لإبداء الرأي بشأنها، وأن بعض التصريحات المرحبة بمثل هذا الترتيب رُصدت خلال سنة 2009، إذ نُقل عن الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة قوله بأن "الفلسطينيين على استعداد لنقل السيادة على المسجد الأقصى لطرف ثالث في حين تنقل السيادة على الحي الإسلامي والمسيحي والأرمني إلى السلطة الفلسطينية ويبقى الحي اليهودي تحت سيادة إسرائيل"[108].

أما التطورات المتوقعة خلال سنة 2010، فلا يختلف اثنان من المتابعين لهذه القضية بأن دوائر الاحتلال تنظر إلى 2010 على أنها سنة حسم مصير القدس، فهي السنة التي لا بدّ أن تترجم فيها مقولة يهودية الدولة إلى واقع من خلال تحقيق يهودية العاصمة، فهي السنة التي كان شارون قد حددها لاكتمال الشكل النهائي للدولة بموجب الحل الأحادي، الذي خلّفته فكرة حسم مصير القدس في التعبير عن هاجس يهودية الدولة. إن التطورات التي استعرضناها بين يدي هذا النقاش، تسمح لنا أن نقول إن سنة 2009 تكاد تكون أكثر سنة شهدت تطورات في قضية القدس كمّاً ونوعاً، وهذه التطورات هدفت إلى تشكيل الأرضية الصالحة للقرارات الحاسمة، التي ينتظر أن تنزل موضع التطبيق سنة 2010.

على مستوى الهوية الدينية فسنة 2010 مرشحة لأن تشهد محاولات حقيقية لتقسيم المسجد الأقصى بشكل دائم، بحيث تُقتطع ساحاته الجنوبية الغربية وتغلق تماماً بفواصل حديدية وترتيبات أمنية لتخصص للمصلين اليهود، منهية بذلك الحصرية الإسلامية للمسجد ممثلة بالأوقاف الأردنية، وستحاول مختلف الأوساط المعنية على المستوى الرسمي الإسرائيلي والجمعيات المتطرفة أن تستثمر الأعياد والمناسبات اليهودية لمحاولة فرض مثل هذا الأمر، ولعل المناسبات الأبرز ستكون افتتاح كنيس الخراب منتصف شهر آذار/ مارس 2010، وذكرى "خراب المعبد" مطلع شهر آب/ أغسطس 2010.

من المتوقع كذلك افتتاح عدد من الحفريات التي وصل فيها العمل إلى مراحله النهائية، لتتعزز فكرة "المدينة اليهودية المقدسة" التي تشمل الفضاء التحتي للمسجد ومحيطه، والحي اليهودي، و"مدينة داود"، يتوسطها الجزء المقتطع من ساحات المسجد، لتشكل تجسيداً للقداسة اليهودية للمدينة، يوازي البلدة القديمة التي تشكل التجسيد الإسلامي والمسيحي لهذه القداسة. العمل سيستمر بشكلٍ محموم، أملاً في أن تشهد سنة 2010 افتتاح أكبر الأنفاق وأطولها في محيط المسجد، وهو النفق الهيرودياني، وإن كانت هناك تحديات لوجستية قد تؤخر هذا الافتتاح، وهذا النفق سيمتد مسافة لا تقل عن 800 متر، وبعرض يتسع لسيارة صغيرة في بعض مقاطعه. أما الإنشاءات فوق الأرض فقد افتتح أكبرها وهو كنيس الخراب، كما أن كنيس حمام العين قبالة باب السلسلة أصبح في مراحله النهائية، وهذا ما سيعني تفعيل نقاط أخرى لبناء كنس جديدة في البلدة القديمة، قد يكون أبرزها كنيس "قدس النور" الذي كان مخطط "أورشليم أولاً" قد تحدث عنه في سنة 2008، ويفترض أن يقام فوق المحكمة الإسلامية الملاصقة للسور الغربي للأقصى. أما على مستوى الأملاك الأرثوذكسية فقد تشهد سنة 2010 قراراً قضائياً إسرائيلياً نهائياً في قضية ساحة عمر، يثبّت ملكيتها للشركات الاستيطانية، ما لم يجرِ تحرك حقيقي ضاغط على الكنيسة لتغير موقفها، ولن يكون من المفاجئ أن يُكشف عن صفقات جديدة صادق عليها البطريرك ثيوفيلوس والمجمع المقدس خلال الفترة السابقة.

كما أن معركة السكان ستشهد بدورها تصعيداً كبيراً، فوتيرة سحب الهويات ستتصاعد، وسيُفعّل هذا السلاح كوسيلة ناجعة للتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان، خصوصاً إذا ما أُعلن تعديل الحدود البلدية، مُخرِجاً بعض التجمعات الفلسطينية الأساسية خارج حدود القدس بشكل نهائي. محاولات الترويج للقدس كمركز سكني ستكون محور اهتمام بلدية الاحتلال خلال سنة 2010، من خلال تسليم عدد من إسكانات الأزواج الشابة، وبرامج تسهيلات مالية وتقسيط مريح بإشراف البلدية كانت تتحضر في أروقتها خلال سنة 2009، إلا أن المؤشرات الأولية والمخططات المفرج عنها حديثاً تشير إلى احتمال إعادة إحياء فكرة توسيع المدينة غرباً، لتشجيع الشباب اليهودي على السكن فيها، فشرقي القدس أثبتت مرة بعد مرة أنها ليست جاذبة للسكان اليهود، على الرغم من المحاولات المتتالية لتسويقها، وعلى الرغم من الإصرار السياسي الصهيوني على أن التوسع ينبغي أن يكون شرقاً، وأن التوسع غرباً هو نوع من التراجع[109].

أبرز توقعات معركة الأرض هو احتمال تعديل الحدود البلدية للقدس لتتطابق مع الجدار، ليدخل بذلك نحو 69,900 يهودي يقطنون الكتل الاستيطانية المحيطة بالمدينة رسمياً ضمن حدودها البلدية[110]، وهو إجراء من شأنه أن يسهم في تعديل نسب السكان في المدينة بشكل فاعل[111]،

وأن يعزل عدداً من الأحياء الفلسطينية خارج المدينة بشكل يمهّد لسحب بطاقات الإقامة الزرقاء من المقدسيين المقيمين فيها. ثاني أبرز التطورات يتوقع في إجراءات التهجير الجماعي، حيث ستلجأ حكومة الاحتلال إلى إجراءات أكثر حزماً وبوتيرة أسرع لاختبار إمكانية نجاح هذه السياسة إلى منتهاها، ولعلها ستسعى جاهدة إلى حسم معركة حي الشيخ جراح ليشكل نموذج نجاح لها، وقصة فشل لسكانه الذين يصمدون وحدهم في العراء. ولعل أبرز ما يمكن أن يوقف هذا المخطط هو توفير دعم حقيقي مباشر لسكان الشيخ جراح، وتوفير احتضان إعلامي وجماهيري عربي وإسلامي ودولي لقضيتهم بشكل يمنع حسم هذه القضية على مدى سنة 2010. علاوة على ذلك، فالتوسعات الاستيطانية ستستمر وبوتيرة عالية، خصوصاً في المستعمرات الجاذبة للسكان اليهود مثل جيلو وهار حوما جنوب المدينة، أما الجدار فهو شبه مكتمل تقريباً باستثناء مقاطع محددة قيد النظر في "المحكمة العليا"، وفي حال أبدت المحكمة رأيها في مساره في تلك النقاط فلن يستغرق إكماله وقتاً طويلاً.

المعركة الثقافية، ستشهد محاولة تنفيذ تهويد أسماء معالم وأحياء البلدة القديمة بشكل كامل، بعد أن أقرّت خلال سنة 2009، كما ستشهد الانتقال للعمل في باب العمود أهم أبواب البلدة القديمة شمالاً لتغيير طرازه المعماري وإخراجه بشكل جديد وفق "الطراز الهيروديياني". أعمال التغيير هذه ستتطلب إغلاق الباب لفترة طويلة من الزمن، على غرار ما تمّ في باب الخليل غرب البلدة القديمة، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل دراماتيكي على الوضع الاقتصادي لسكان البلدة، حيث تشكل الأسواق المطلة على باب العمود من الداخل والخارج العصب الأبرز لاقتصاد البلدة القديمة، إلى جانب سوق خان الزيت.

إن أية قراءة لمستقبل القدس القريب والبعيد، ستكون منقوصة إن لم تقرأ المعادلة التي كانت تُحجّم تغوّل المحتل في إجراءاته ضدّ المدينة، وكانت تمنعه على مدى أربعة عقود من الاحتلال من تنفيذ إجراءات حاسمة بهذا الحجم والتأثير كالذي شهدته سنة 2009، وهذه المعادلة هي معادلة الردع، فالمحتل كان يحسب كل تحركاته تجاه المدينة ومقدساتها ويدرس ردود الفعل المتوقعة منها، فيلجأ إلى التحرك بشكل بطيء وغير معلن خوفاً من أن تضطره إجراءاته في القدس إلى دفع ثمن غالٍ يفوق احتماله، وكانت المقاومة الفلسطينية تاريخياً هي الطرف الآخر في هذه المعادلة، بدءاً من أولى الثورات الفلسطينية الكبرى، ثورة البراق سنة 1929، التي كرّست في الوعي الصهيوني وبشكل مبكر حساسية التعامل مع القدس ومقدساتها، مروراً بمجزرة الأقصى سنة 1990 وما تبعها من أحداث دامية، وهَبّة النفق سنة 1996، انتهاء بانتفاضة الأقصى سنة 2000. لقد تمكنت المقاومة الفلسطينية العفوية من تكريس حصانة للقدس باتت تفتقدها اليوم، في ظلّ حرب علنية

على المقاومة في الضفة الغربية، واستراتيجية المواجهة الشاملة أو الهدوء الشامل التي باتت تحكم المقاومة في غزة، وإذا ما استمرت معادلة الردع هذه غائبة عن القدس، وما لم تستحدث لها بدائل خلاقة تدفع المحتل للتفكير مرتين في سلوكه تجاه المدينة، فإن حسم مصير المدينة خلال سنة 2010 لن يكون أمراً مستحيلاً.

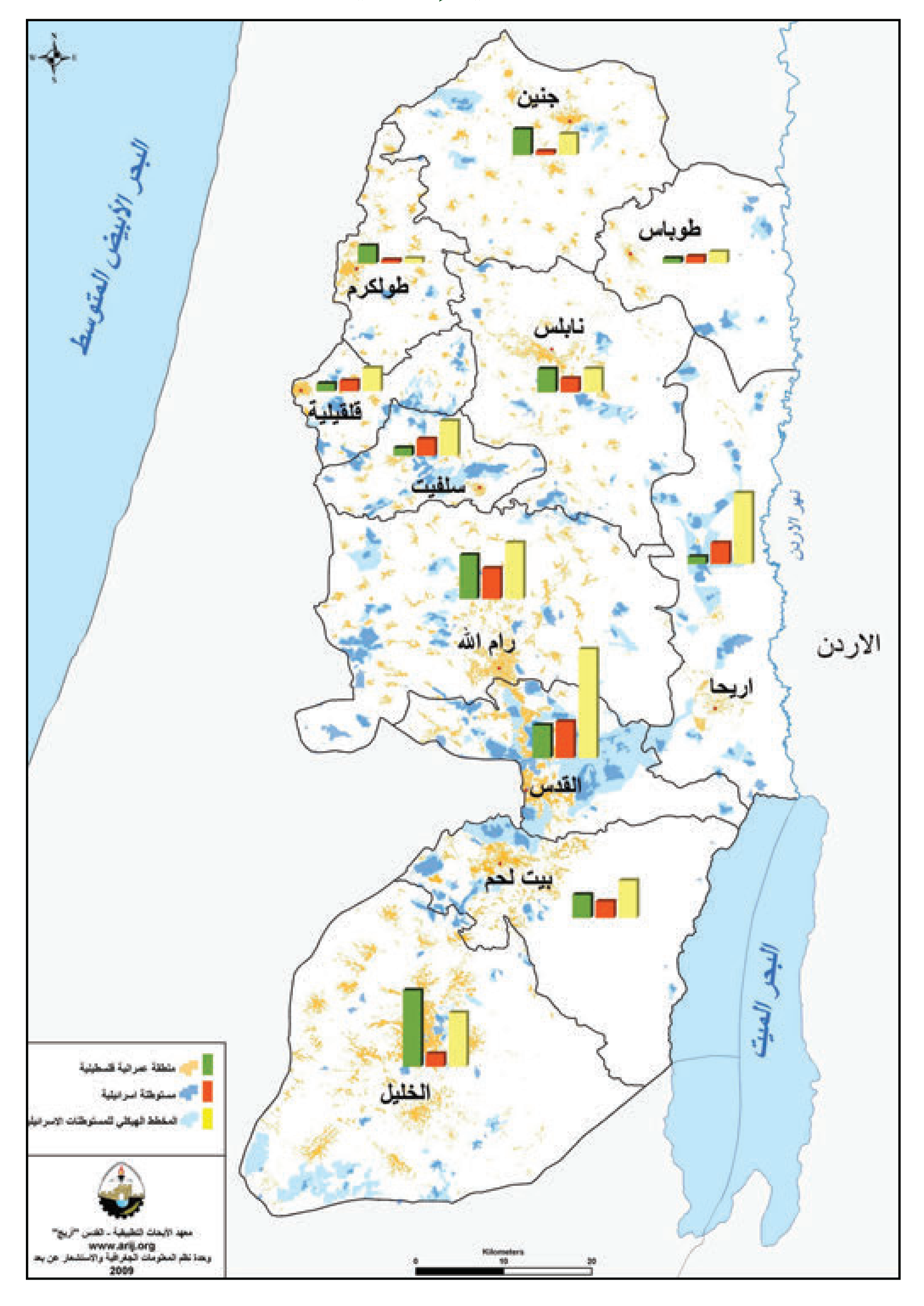
وبكل اختصار ووضوح، وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي أظهرتها هذه الدراسة والمعتمدة على قدرة السكان على الصمود والاستمرار، فما لم تتوفر عناصر الردع، وتحسين ظروف الصمود والثبات، والاحتضان السياسي الفلسطيني والعربي والإسلامي لهذه القضية خلال سنة 2010، فإن المخططات والجهود الدؤوبة لتهويد المدينة ستؤتي ثماراً حقيقية خلال هذه السنة. وعليه، فإن استمرار الانشغال عن القدس السائد اليوم في الوسط السياسي الفلسطيني بطرفيه المقاوم والمفاوض، سيكون سبباً من أسباب تمكين مشروع التهويد في هذه المدينة، يضاف إليه استمرار التعامل العربي والإسلامي مع القدس كقضية فلسطينية أو أردنية داخلية.

سابعاً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

نجحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض الوجود الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل كبير، وتحديداً في المحافظات التي تعدّ ذات أهمية استراتيجية لـ"إسرائيل"، حيث بلغت المساحات العمرانية للمستعمرات الإسرائيلية في خمس محافظات فلسطينية من أصل 11 محافظة، أكثر من مساحة العمران الفلسطيني. وهذه المحافظات هي: القدس وأريحا والأغوار وقلقيلية وسلفيت وطوباس[112].

لقد استشرى الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ بدء عملية السلام سنة 1993 بشكل غير مسبوق، حيث تضاعف عدد المستعمرات والمستوطنين منذ بدء عملية السلام ليصل اليوم إلى 199 مستعمرة، وما يزيد عن 580 ألف مستوطن إسرائيلي، بمن فيهم 236 ألف مستوطن يقطنون المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية، التي يبلغ عددها 34 مستعمرة[113]. بل وأكثر من ذلك، فقد تضاعفت مساحات البناء الاستيطاني خلال تلك الفترة من 69 كم^2 (1.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية) إلى 189 كم^2 (3.3%) في سنة 2009[114]. وتغطي صلاحيات المستعمرات اليوم ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية.

خريطة 6/6: المفارقة في المساحات العمرانية المتوفرة للفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين



يقطن تلك المستعمرات قوى يمينية متطرفة بنسبة تزيد عن 50%، وهم يتمركزون في محافظات: القدس وبيت لحم وقلقيلية وسلفيت وطوباس ورام الله ونابلس والخليل. إن تنامي هذه القوى وتصاعدها يؤثر بشدة على المشروع الاستيطاني، حيث أصبحت توصف بأنها "دولة داخل الدولة". وقد تحول المستوطنون المتدينون إلى مجموعة مستقلة، قادرة على تغيير قواعد التفاوض على الساحة السياسية؛ مما جعل عملية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وفق أية تسوية قادمة أمراً في غاية الصعوبة، حتى لو كان الأمر متعلقاً فقط بالمستعمرات التي لا يضمها الجدار، أو بالنقاط أو البؤر الاستيطانية الأخرى.

كما شهدت المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية نشاطاً غير مسبوق خلال السنوات الثلاثة الماضية (2006-2009)، حيث تزايدت وتيرة البناء في المستعمرات الإسرائيلية بالرغم من التحذيرات المتعددة، التي وجهتها الإدارة الأمريكية لـ"إسرائيل" بوقف الأعمال الاستيطانية في الضفة الغربية.

إن الدراسة التي أعدّها معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) في شهر آب/ أغسطس 2009، مصحوبة بتحليل لصور الأقمار الصناعية خلال الفترة 2006-2009، تبين أن "إسرائيل" ماضية في مخططاتها التوسعية في المستعمرات الإسرائيلية في سباق مع الزمن لتصبح أمراً واقعاً على الأرض الفلسطينية، حيث قامت ببناء 311 كرافاناً جديداً و1,416 مبنى جديداً، مؤلفاً من عدة طوابق، في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار. هذا بالإضافة إلى 644 كرافاناً جديداً و371 مبنى جديداً في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة شرق جدار العزل العنصري[115]. ويظهر مما سبق أن "إسرائيل" قد ركزت في عمليات البناء على المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب جدار العزل العنصري أكثر من تلك الواقعة شرق الجدار، الأمر الذي يظهر النية الإسرائيلية في تعزيز السيطرة على المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار، والبالغ عددها 107، والتي تضم أكثر من 80% من عدد المستوطنين الإسرائيليين الكلي في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتأكيد سيطرتها على منطقة العزل الغربية حال الانتهاء من بناء الجدار. وكانت المستعمرات الإسرائيلية في كل من محافظات: القدس وبيت لحم ورام الله وسلفيت وقلقيلية، قد نالت النصيب الأكبر من البناء الاستيطاني مقارنة بباقي المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية.

مثال توسع المستعمرات الإسرائيلية ما بين السنوات 2006-2009





أما فيما يتعلق بالتوسع العمراني في المستعمرات الإسرائيلية، فقد صدر عن وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية و"دائرة أراضي إسرائيل" وبلدية القدس عطاءات بناء لما مجموعه 30,541 وحدة استيطانية جديدة داخل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تركزت معظمها في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار، وتحديداً تلك الموجودة في كلٍّ من محافظتي القدس وبيت لحم، حيث شهدتا عطاءات لبناء 18,190 و7,649 وحدة استيطانية جديدة على التوالي[116]. كما تركزت المخططات الإسرائيلية على المستعمرات الإسرائيلية التي تقع داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية، والتي تمّ توسيعها بشكل غير قانوني في سنة 1967 على حساب عدد من التجمعات الفلسطينية شرق القدس وجنوبها[117].

وكان من ضمن العطاءات التي طرحت أيضاً مخطط لبناء حي استيطاني جديد شمال غرب مستعمرة إفرات Efrat الواقعة جنوب مدينة بيت لحم، حيث تمّ الإعلان في شباط/ فبراير 2009 عن مصادرة ما يزيد عن 1,700 دونم من أراضي خلة النحلة والخضر وأرطاس جنوبي محافظة بيت لحم، تحت مسمى أملاك حكومية إسرائيلية، لبناء 2,500 وحدة استيطانية للحي الاستيطاني الجديد جفعات هايتم Givat HaEitam[118]. كما تمّ الإعلان عن بناء حي آخر يتكون من 1,400 وحدة استيطانية جديدة على مسافة كيلومتر واحد من مستعمرة آدم Adam (جفعات بنيامين Geva Binyamin)، لاستيعاب مستوطني البؤرة الاستيطانية العشوائية ميغرون[119]، والبالغ عددهم قرابة 200 مستوطن إسرائيلي. كما طرحت الحكومة الإسرائيلية مخططاً لبناء مستعمرة جديدة في منطقة الأغوار تشمل عشرين وحدة استيطانية جديدة في مستعمرة مسكيوت Maskiot، كجزء من مخطط بناء يشمل 180 وحدة استيطانية، كانت الحكومة الإسرائيلية قد طرحتها خلال سنة 2006 في خطوة لإيواء المزيد من المستوطنين الإسرائيليين هناك[120].

كما انتهت "إسرائيل" مؤخراً من كافة الإعدادات للبنية التحتية للحي الاستيطاني في منطقة إي واحد شرق القدس، وبدأت بتنفيذ مشروع البناء، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لهذا المشروع على مدار السنوات العشرة الماضية. ففي 2009/9/7 تمّ الاحتفال بوضع حجر الأساس لمخطط إي واحد شرق القدس، بحضور وزراء من الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست الإسرائيلي ورئيس بلدية معاليه أدوميم وقادة المجلس الاستيطاني (يشع) Yesha Council. ويشمل مخطط إي واحد إقامة 3,900 وحدة استيطانية جديدة، لاستيعاب ما يزيد عن 15 ألف مستوطن إسرائيلي، على 12,500 دونم من أراضي قرى الطور والعيسوية وعناتا والعيزرية شرق القدس[121].

كما تمّ في 2009/10/7 الاحتفال بوضع حجر الأساس للمرحلة الثانية في مستعمرة نوف تسيون، الواقعة على أراضي بلدة سلوان جنوب مدينة القدس، والتي تتضمن بناء 105 وحدات

استيطانية جديدة للمستعمرة. وتبلغ المساحة التي سوف تقوم عليها مستعمرة نوف تسيون بجميع مراحلها الأربعة 1,866 دونماً، وتشمل بناء 475 وحدة استيطانية على أراضي بلدة سلوان والقرى المجاورة. ويقطن الحي الاستيطاني نوف تسيون في نهاية 2009 ما يزيد عن 60 عائلة يهودية[122].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم في "إسرائيل" في نهاية شهر آذار/ مارس 2009، أقرّ بناء ما يزيد عن 19,100 وحدة سكنية[123]، يقع 81% منها في مدينة القدس والباقي في مستعمرات أخرى في الضفة الغربية.

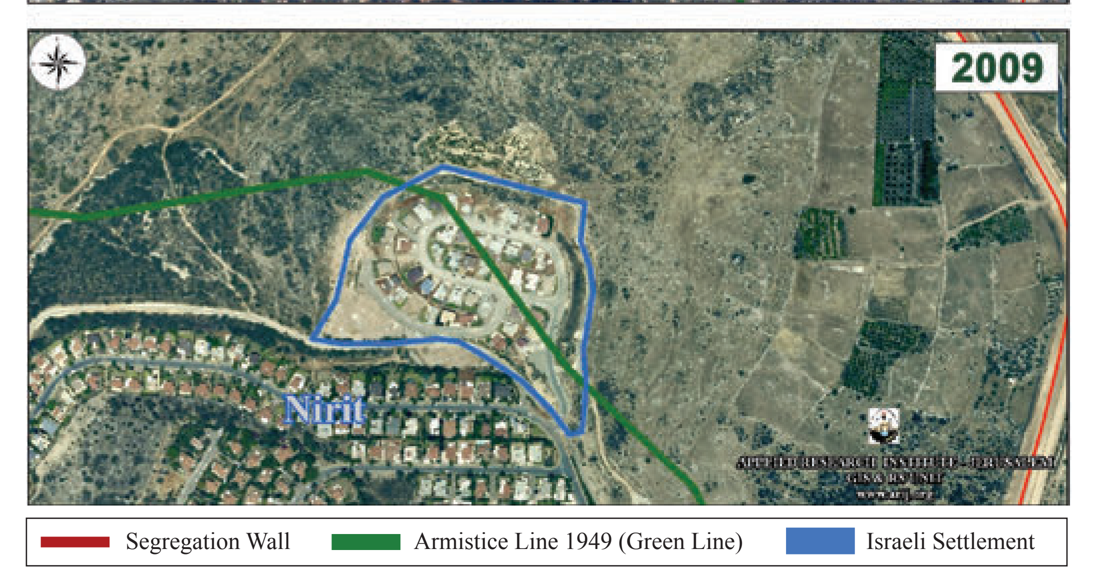
كما قررت السلطات الإسرائيلية توسيع رقعة تجمع نيريت Nirit في داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال بناء حي سكني جديد أطلق عليه اسم نوف هشارون Nof Hasharon، والذي بحسب الادعاءات الإسرائيلية سوف يتبع مستعمرة الفيه ميناشيه Alfe Menashe، الواقعة شمال شرق الحي الاستيطاني الجديد[124] (انظر خريطة 6/7).

ولطالما سعت "إسرائيل" إلى تنفيذ مخططاتها، بغض النظر عن مسار التسوية السلمية، حيث إنها اعتبرت أن ما تقوم به من تنازلات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين هو بمثابة تنازل عن "حقوقها الشرعية" في فلسطين التاريخية. وقد انتهجت "إسرائيل" بالفعل خطوات أحادية الجانب منذ بدء العملية السلمية مع الفلسطينيين سنة 1993، حيث عمدت إلى إحداث تغييرات جغرافية على أرض الواقع، خلافاً لما تمّ الاتفاق عليه، وذلك "بأن لا يقوم أي من الطرفيين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير عن قضايا الحلّ الدائم (القدس والمستعمرات والحدود والمياه واللاجئين)"، وهو تماماً كل ما قامت به "إسرائيل" حيث استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وتعمدت فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل العنصري، وذلك من خلال اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين، وضم مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها، هذا بالإضافة إلى نبذ حقّ اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

خريطة 6/7: الحي الاستيطاني الجديد نوف هشارون







Segregation Wall | Armistice Line 1949 (Green Line) | Israeli Settlement

إن وباء البؤر الاستيطانية الإسرائيلية الذي أخذ بالتفشي في مناطق الضفة الغربية منذ سنة 1996 قد أخذ أبعاداً مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة "شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية، للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقاً في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. وعلى الرغم من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما بين السنوات 1996-2009 لم تدخل في التصنيفات الإسرائيلية ضمن ما يسمى "مستوطنات قانونية"، فقد قامت بتوفير غطاء أمني لها ولوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد سنة 2001، حين تولى أريل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، حيث يبلغ عددها 232 بؤرة استيطانية إسرائيلية بحسب آخر قراءات ميدانية وتحليل صور جوية (حزيران/ يونيو 2009) لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). وقد أقام المستوطنون ستين بؤرة استيطانية جديدة خلال الفترة 2001-2003. (انظر جدول 6/4).

لقد أضحى الحديث عن إخلاء بؤر استيطانية هو أحد الطقوس السياسية التي تمارسها كل حكومة إسرائيلية جديدة، فبينما يتمّ الحديث عن إخلاء في مناطق معينة يتمّ التصريح بإنشاء بؤر وتوسيع مستعمرات في مواقع أخرى. حيث أصبحت سياسة "إسرائيل" هي تركيز عمليات توسيع المستعمرات وإنشاء بؤر في المناطق الواقعة خلف الجدار، والتي تسعى "إسرائيل" لضمها عقب الانتهاء من بناء الجدار، وفي المقابل فإن "إسرائيل" ستسمح بإخلاء العديد من البؤر الاستيطانية في مواقع أخرى، والتي تمّ إنشاؤها بهدف المساومة لاحقاً، وهذا ما يحدث اليوم.

لقد سعت "إسرائيل" طوال الوقت إلى تضليل العالم فيما يتعلق بحقيقة البؤر الاستيطانية، حيث قامت بمحاولة إضفاء الشرعية على جزء منها، وذلك من خلال إصدار تقارير وزارية صنفت جزءاً منها على أنه شرعي وجزءاً آخر غير ذلك، والحقيقة هي أن جميع هذه البؤر، شأنها شأن المستعمرات وكل ما هو إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير قانونية، وأنها بنيت على أراضٍ فلسطينية مصادرة بمساعدة وتعاون مختلف الوزارات الإسرائيلية والتي دأبت على تزويد هذه البؤر بالميزانيات المطلوبة لدعمها تحت ادعاءات مختلفة.

يجدر التنويه هنا بأن عدد سكان البؤر الاستيطانية غير معلن، غير أن إحصائيات غير رسمية صادرة عن حركة السلام الآن الإسرائيلية تفيد بأن عدد المستوطنين في البؤر يزيد عن ثلاثة آلاف مستوطن.

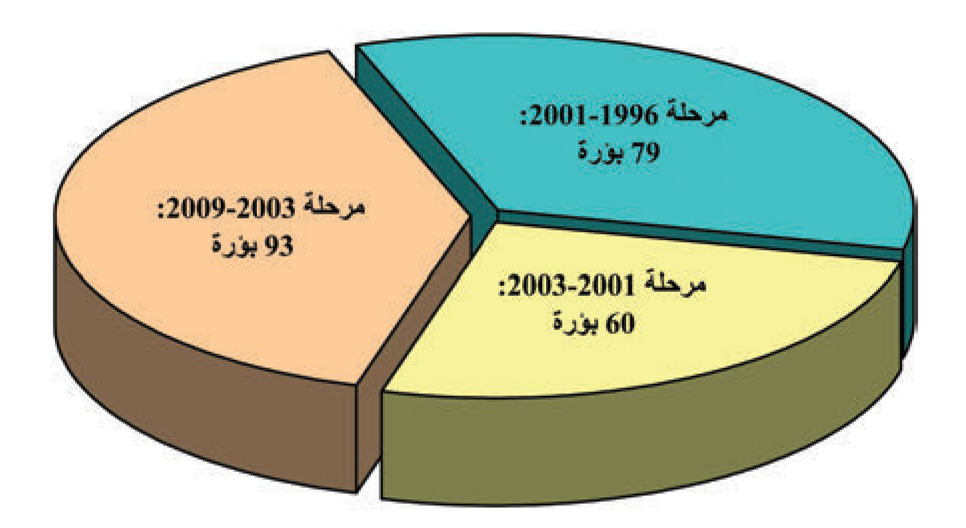
والجدول التالي يوضح عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الفترة 1996-2009.

جدول 6/4: عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الفترة 1996-2009[125]

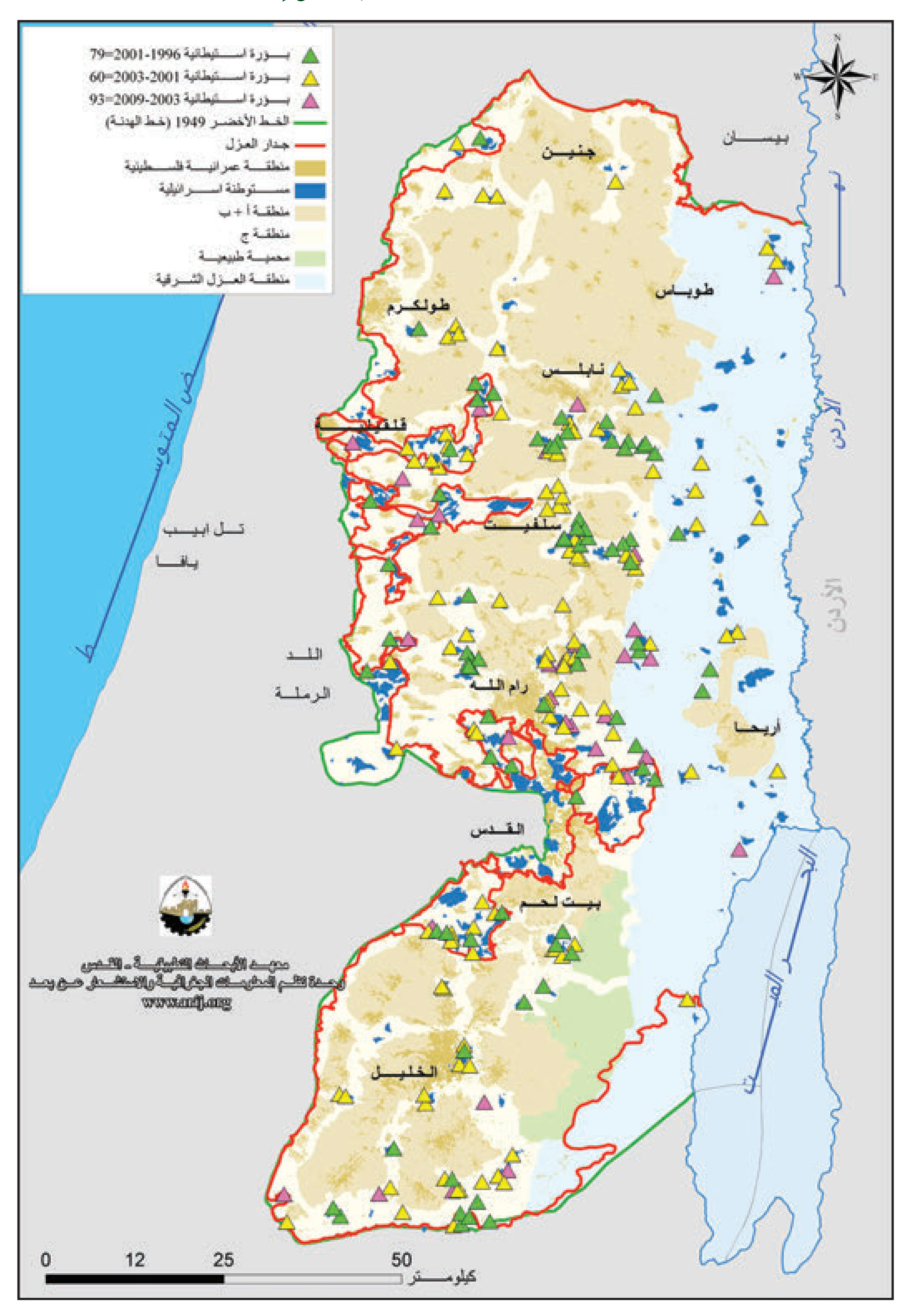
الفترة الزمنية	عدد البؤر
2001-1996	79
2003-2001	60
2009-2003	93
المجموع	**232**

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية للعام 2009 – أريج.

عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الفترة 1996-2009



خريطة 6/8: البؤر الاستيطانية بحسب تاريخ إنشائها



ثامناً: الطرق الالتفافية الإسرائيلية

كثفت "إسرائيل" من نشاطاتها الاستعمارية في الضفة والقطاع خلال عقود الاحتلال، حيث تمّ الاستيلاء على ما يقارب 120 كم^2، أي ما نسبته 2.2% من أراضي الضفة[126]، لبناء شبكة من الطرق الالتفافية يزيد طولها عن 800 كم، لربط المستعمرات الإسرائيلية بعضها ببعض ومع "إسرائيل"، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وقطع أوصالها. وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يتضاعف مع وجود ما يعرف بالمنطقة العازلة Buffer Zone التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق، والتي عادة ما تكون 75 متراً على جانبي الشارع.

وكان مصطلح الطرق الالتفافية قد بدأ بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993 للإشارة إلى طرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستعمرات الإسرائيلية مع "إسرائيل" والقواعد العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الضفة الغربية، وكذلك لربط المستعمرات بعضها ببعض. وتنقسم الطرق الالتفافية الإسرائيلية إلى ثلاثة أنواع:

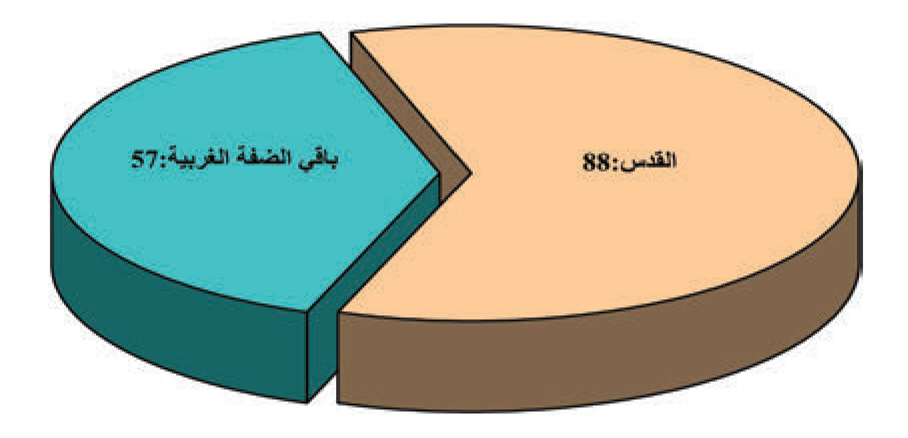
- طرق خاضعة للاستخدام الإسرائيلي المطلق، يمنع الفلسطينيون من استخدامها كلياً.
- طرق يسمح للفلسطينيين استخدامها بقيود، وذلك بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية.
- طرق أخرى يمكن للفلسطينيين استخدامها، وتكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجز العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تاسعاً: هدم المنازل الفلسطينية

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم ما يزيد عن 145 منزلاً فلسطينياً في محافظات الضفة الغربية خلال سنة 2009، تركزت معظمها في محافظة القدس بحجة عدم الترخيص، وتحديداً في قرى القدس الشرقية، حيث تندرج مدينة القدس ضمن السياسة الإسرائيلية المنهجة الرامية لتهويد المدينة وتجريدها من سكانها الفلسطينيين وحرمانهم من البناء. كما تضررت محافظات الضفة الغربية من الهجمة الإسرائيلية الشرسة ضدّ البناء الفلسطيني، وذلك بحجة عدم الترخيص، حيث تقع هذه البيوت في المنطقة (ج)، وهي المنطقة التي تسيطر عليها "إسرائيل" بشكل كامل بحسب الاتفاقيات المؤقتة مع السلطة. كما وجهت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2009 إنذارات إلى أصحاب ما يزيد عن 1,450 منزلاً فلسطينياً إما بوقف العمل في بنائها أو بالإخلاء أو بالهدم، وكانت معظم هذه المنازل في مدينة القدس[127]. ومن ضمن المخططات الإسرائيلية في القدس مخطط ترحيل ما يزيد عن 1,500 فلسطيني من حي البستان في القدس، من أجل بناء "مدينة داود التاريخية" على أنقاضها؛ وترحيل عائلتي

حنون والغاوي المكونة من عشر أسر (55 فرداً) قسراً من منازلهم في حي الشيخ جراح في القدس، بسبب ادعاءات جماعات يهودية ملكيتها للأرض والمنازل التي تقوم عليها.


هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية خلال سنة 2009



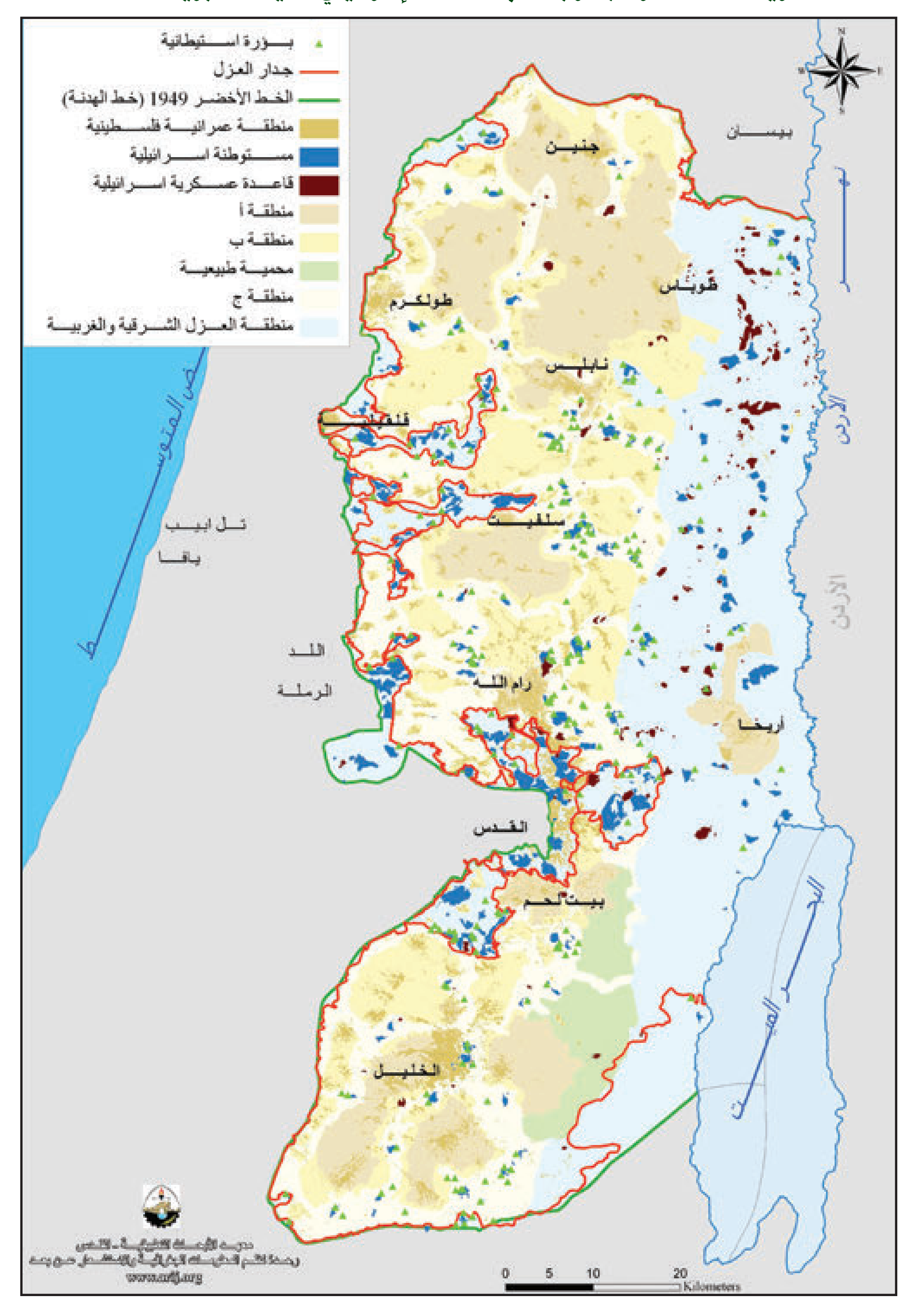
ووفقاً لتقديرات مُتحفِّظَة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن ما لا يقل عن 28% من مجمل المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة مهددة بالهدم، بذريعة مخالفتها لمعايير التخطيط العمراني الإسرائيلي، وترخيص البناء؛ مما يعني أن أكثر من 60 ألف فلسطيني ستكون منازلهم مهددة بالهدم في أي لحظة[128].

عاشراً: الجدار العازل

على الرغم من مرور ثلاث سنوات ونيف على صدور قرار محكمة لاهاي الدولية سنة 2004، والذي أقرّت فيه بعدم شرعية الجدار الفاصل الإسرائيلي، وأوصت بأن تقوم "إسرائيل" بإزالة الجدار وتعويض الفلسطينيين عن ما لحق بهم من أضرار جراء بنائه[129]، ومن جهة أخرى لم يكن للقاءات السياسية رفيعة المستوى بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أية أهمية في كبح مخططات الجيش الإسرائيلي، والذي استمر بإجراءاته بشكل منفرد عن كل ما يحدث على الساحة السياسية، حيث كشف النقاب في شهر أيلول/ سبتمبر 2007 عن تعديلات كانت قد أقرّت في شهر نيسان/ أبريل من السنة نفسها على مسار الجدار الفاصل في الضفة الغربية[130]، بخلاف ما تمّ إقراره في شهر نيسان/ أبريل سنة 2006. حيث أظهرت التغيرات الجديدة زيادة في مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي لتصبح 733 ألف دونم أي زيادة قدرها 32.1% (178 ألف دونم) على ما كانت عليه في سنة 2006. كما بين المسار الجديد للجدار الفاصل زيادة في طول الجدار ليصبح 770 كم، أي بزيادة قدرها 67 كم (9.5%) على ما كان عليه في سنة 2006.



خريطة 6/9: مسار الجدار بحسب المخطط الإسرائيلي – نيسان/ أبريل 2007



وقد جاءت التغيرات الجديدة في مسار الجدار ومساحة الأراضي المعزولة خلفه في منطقتين؛ إحداهما تقع في جنوب شرق الضفة الغربية في منطقة جنوب غور الأردن بمحاذاة المناطق الطبيعية جنوب الضفة الغربية، حيث تمّ إقرار امتداد للجدار من جنوب محافظة الخليل باتجاه الشمال الشرقي، والذي على أثره تمّ إضافة 53.5 كم على طول الجدار هناك، عزل على أثرها 153.78 مليون دونم ما بين امتداد الجدار الجديد والخط الأخضر. كذلك فقد عمدت الإضافة الجديدة لمسار الجدار على عزل جزء من منطقة البحر الميت، حيث تمّ عزل ما مساحته 71 كم (37%) من مجموع 194 كم وهي المساحة الكلية المخصصة للفلسطينيين هناك، وهنا تجدر الإشارة بأن الجيش الإسرائيلي قد قطع الطريق على الفلسطينيين للوصول إلى مناطق البحر الميت في وقت سابق. أما التغير الآخر فقد ظهر في منطقة شمال غرب رام الله، حيث تمّ إضافة مقطع بطول 13.5 كم ليضمّ مستعمرتي نيلي Nili ونعاليه Na'aleh، وعزل مساحة إضافية قدرها 4,140 دونماً[131].

كما كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أن 35 ألف فلسطيني يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية ويقيمون في 34 تجمعاً سكنياً؛ سيعيشون في المساحة الواقعة بين الجدار وحدود سنة 1948، ولفت في هذا الصدد إلى أن حوالي 26 ألف فلسطيني في ثمانية تجمعات في بير نبالا وعزون والزاوية؛ سيكونون محاصرين من كل الجوانب بالجدار الذي سيؤدي إلى فصل عائلات بأكملها عن أقاربهم، وتأخير طلاب المدارس والجامعات عن دراستهم في القدس، كما سيمنع المسلمين والمسيحيين من الذهاب إلى الأماكن الدينية في المدينة المقدسة[132].

إن التغيرات التي يحدثها الجيش الإسرائيلي على الأرض وبشكل مستمر إنما تنم عن عدم الاكتراث بما يجري على الساحة السياسية، بل وعدم الاكتراث بكل الاتفاقيات الموقعة بين "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن القول، بأن التغيرات التي يحدثها الجيش الإسرائيلي تأتي ضمن سياسة قضم الأرض الفلسطينية قطعة تلو أخرى، مستغلاً تقلبات الأوضاع السياسية على الساحة الفلسطينية، وكذلك تغيرات المناخ الدولي المشحون بالتوتر. وذلك لرسم حدود الدولة اليهودية، من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، وبمعزل عن أية دعوات لمباحثات ثنائية أو إقليمية أو دولية لبحث سبل حلّ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. حتى وإن تمّت هذه المباحثات، فإنها ستقوم على أساس ما هو قائم على الأرض.

من الجدير ذكره هنا بأن العمل على بناء الجدار كان شبه متوقف خلال سنة 2009، حيث لم يقم الجيش الإسرائيلي ببناء مقاطع جديدة عن ما كان عليه الوضع خلال سنة 2008، غير

أن أعمال البناء التمهيدية للجدار كانت مستمرة، ولو بوتيرة ضعيفة، حيث دأب الجيش على تجهيز البنية التحتية المطلوبة لإقامة الجدار الإسمنتي أو السياج العازل في مناطق مختلفة، منها منطقة بيت لحم وجنوب الخليل. وبشكل عام لم تنشأ عن تلك الأعمال التمهيدية أضرار مباشرة لممتلكات المواطنين، غير أن بعضهم قد منع في أوقات مختلفة من حرية الوصول إلى أرضه.

أحد عشر: اقتلاع الأشجار المثمرة

اتسع نطاق الانتهاكات الإسرائيلية لتستهدف القطاع الزراعي الذي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني، فبالإضافة إلى مصادرة الآلاف من الأراضي الفلسطينية الزراعية، كانت عملية اقتلاع الأشجار المثمرة وتدمير المحاصيل الزراعية من أشد الانتهاكات الإسرائيلية التي شهدها الشعب الفلسطيني سنة 2009. وتبعاً لإحصائية أعدّها معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، تبين أن ما يزيد عن 14 ألف شجرة مثمرة تمّ إما اقتلاعها أو تجريفها أو حرقها خلال سنة 2009 من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كان معظمها في محافظات الشمال. هذا بالإضافة إلى تجريف المئات من الأشجار المثمرة وتدميرها في قطاع غزة.

تزايدت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين (سكان المستعمرات) على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطاف الزيتون، والتي وصلت في سنة 2009 إلى أبشع صورها، كحرق الأشجار المثمرة بالمواد الكيميائية، أو اقتلاعها من جذورها، وسرقة المحصول في المناطق المحاذية للمستعمرات، والاشتباك بالأيدي مع الفلاحين الفلسطينيين على مرأى ومسمع من الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تراجع في الموسم، حتى بات لا يغطي الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى تضاعف حجم خسارة المزارعين الفلسطينيين الذين يعتاشون من عوائد الزيتون.

ولا تقتصر الآثار السلبية الناجمة عن مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة على قطاع الزراعة والمزارعين فحسب، وإنما يترتب على ذلك أضرار بيئية خطيرة، منها ارتفاع نسبة التلوث في الهواء وانجراف التربة، حيث إن الأشجار تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على البيئة والتوازن الطبيعي في المنطقة المحيطة بها.

اثنا عشر: الحقوق المائية الفلسطينية

منذ سنة 1967 عملت "إسرائيل" على إحكام وتوسيع سيطرتها على المصادر المائية الفلسطينية، من خلال احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية؛ ففرضت قيوداً على استخدام الفلسطينيين للمياه، وأعلنت الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة. كما أنها تقوم باستنزاف ما يقارب 82% من كمية المياه المتجددة سنوياً في الأحواض الجوفية في الضفة، وذلك لسدّ ربع احتياجاتها المائية، بينما تشكل كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون حوالي 17% من هذه الكمية المتجددة.

تتوفر المياه في الضفة والقطاع من مصدرين أساسيين، هما: المياه السطحية المتمثلة بنهر الأردن، والمياه الجوفية المتمثلة بالحوض الساحلي في قطاع غزة، وأحواض الضفة التي تتشكل من ثلاثة أحواض رئيسية، وهي: الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي.

قامت "إسرائيل" باستغلال مياه نهر الأردن، من خلال مشاريع نفذت بشكل أحادي الجانب، وبشكلٍ يُخلُّ كثيراً بالحقوق المائية للفلسطينيين والدول المطلة على النهر، ومن أبرز هذه المشاريع الناقل القطري الإسرائيلي، الذي تقوم "إسرائيل" من خلاله بتحويل المياه من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، إضافة إلى قناة الغور الشرقية الأردنية، الأمر الذي تسبب بانخفاض كمية المياه المتدفقة في النهر من 1,250 مليون متر مكعب في السنة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إلى ما لا يزيد عن 200 مليون متر مكعب في السنة من المياه ذات الجودة المتدنية والملوحة العالية[133].

ومن الجدير بالذكر أن حوض نهر الأردن يغطي حوالي 50% من المتطلبات المائية لكل من "إسرائيل" والأردن، بينما لا تزيد تغطيته عن 5% من مجمل احتياجات سورية ولبنان المائية. فكلما حاولت إحدى الدول العربية المطلة على نهر الأردن زيادة استهلاكها من مياه هذا النهر لتلبية احتياجات سكانها، فإنها تجد "إسرائيل" بالمرصاد.

أما بالنسبة للمياه الجوفية فتقدر كمية المياه المتجددة في أحواض الضفة (الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي) بحوالي 679 مليون متر مكعب[134]. هذا ويعدّ الحوض الغربي الأكبر بين هذه الأحواض، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 80% من مناطق تغذية هذا الحوض تقع ضمن حدود الضفة الغربية، بينما 80% من مناطق التخزين تقع ضمن حدود الأرض التي استولت عليها "إسرائيل" سنة 1948، مما يجعل هذا الحوض مشتركاً بين الضفة و"إسرائيل". أما الحوض الشمالي الشرقي فتقع أغلب مناطق التغذية لهذا الحوض في الضفة. في حين تعتبر مياه الحوض الشرقي مياه وطنية فلسطينية، حيث لا تتصل بأي من الأحواض الجوفية المشتركة مع "إسرائيل"، كما أن مناطق التغذية لهذا الخزان تقع في الضفة الغربية فقط.

خريطة 6/10: المشاريع المقترحة والمنفذة لاستغلال مياه نهر الأردن



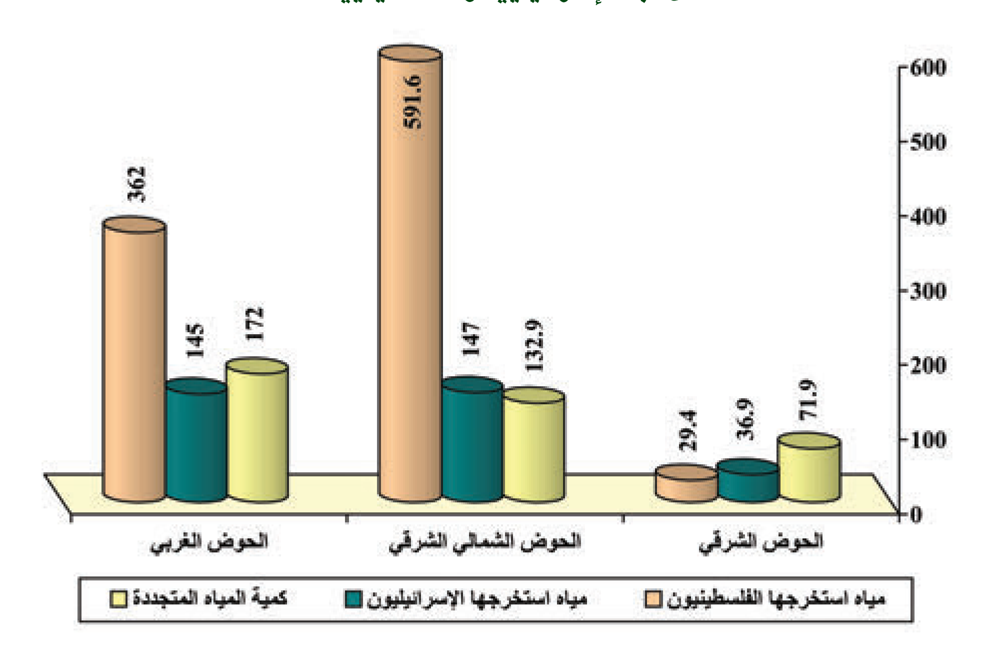
وعلى الرغم من هذه الحقائق يقوم الإسرائيليون باستغلال الجزء الأكبر من مياه هذه الأحواض. والجدول 6/5 يبين كميات المياه المتجددة في الأحواض الجوفية، والفرق بين الكميات المستهلكة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فالأمر يتعدى ذلك، فقد أدى قيام "إسرائيل" باستنزاف الحوض الجوفي الساحلي إلى انخفاض حاد في منسوب المياه الجوفية، وإلى تدهور نوعية المياه. حيث تشير الدراسات إلى أن مستويات الملوحة في الحوض الجوفي أصبحت تفوق المعدل الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية، والمحدد بـ 250 ملليغراماً للتر الواحد.

جدول 6/5: كميات المياه المتجددة في الأحواض الجوفية والفرق بين الكميات المستخرجة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين

الأحواض الجوفية	مياه استخرجها الفلسطينيون	مياه استخرجها الإسرائيليون	كمية المياه المتجددة
الحوض الشرقي	71.9	132.9	172
الحوض الشمالي الشرقي	36.9	147	145
الحوض الغربي	29.4	591.6	362

كميات المياه المتجددة في الأحواض الجوفية والفرق بين الكميات المستخرجة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين



ونتيجة استنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية والقيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه التي يستخرجها الفلسطينيون خلال العشر سنوات الماضية إلى أقل من الكمية التي نصّت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون متر مكعب من المياه في الأحواض الجوفية في سنة 1999، غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى 113 مليون متر مكعب في سنة 2007[135]. وتفيد أرقام "سلطة المياه الفلسطينية" بأن إجمالي ما استخرجه الفلسطينيون في عام 2008 بلغ 84 مليون متر مكعب، وإن النقص يرجع إلى مشكلات التشغيل في بعض الآبار، وإلى انخفاض في مستوى منسوب الماء، بسبب إفراط "إسرائيل" في استخراج المياه وانخفاض المعدل السنوي لسقوط الأمطار[136].

جدول 6/6: كميات المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية من قبل الفلسطينيين خلال سنتي 1999 و2007[137]

الأحواض الجوفية	حصة المياه حسب اتفاقية أوسلو	كمية المياه المستخرجة	
		1999	2007
الحوض الغربي	22	29.4	27.9
الحوض الشمالي الشرقي	42	36.9	26.8
الحوض الشرقي	74.5	71.9	58.8

ومن ناحية أخرى، وبموجب اتفاقية أوسلو تمّ الاتفاق على تزويد الفلسطينيين بكميات إضافية تقدر بحوالي 28.6 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، بحيث تُستَخرَج من الحوض الجوفي الشرقي. ولكن "إسرائيل" لم تفِ بالتزاماتها، وعملت على تزويدهم بما لا يزيد عن 15 مليون متر مكعب. ومن الجدير بالذكر أن هنالك شكوكاً حول إمكانية استخراج كميات المياه التي تمّ الاتفاق عليها من الحوض الشرقي، وذلك بسبب انخفاض مستوى سطح الماء بمعدل يزيد عن 25 متراً في السنة، مما ينذر بالخطر حول كمية المياه المتجددة في هذا الحوض.

ونتيجة لسياسة "إسرائيل" المائية، اتسعت الفجوة بين كمية المياه المتاحة وحجم الطلب المتزايد على المياه، نتيجة زيادة عدد السكان، والتطور الحضري في كافة المناطق الفلسطينية. فما زالت معظم المناطق الفلسطينية تعاني من نقص كبير في كمية المياه، حيث لم يطرأ أي تغير يذكر على كميات المياه المتوفرة للفلسطينيين منذ اتفاقية أوسلو، انظر الجدول التالي:

جدول 6/7: معدلات تزويد المياه وكمية العجز (بالمليون متر مكعب)[138]

السنة	الكمية المتوفرة	كمية العجز	كمية العجز الفعلي
2005	75	41.18	-
2006	79.3	42.18	-
2007	84.5	33.98	61.46
2008	88.58	34.64	62.38

إن معدل استهلاك المياه للفرد الفلسطيني لم يتجاوز حدود 73 لتراً في اليوم خلال سنة 2008. ويعدّ هذا المقدار متدنياً، إذ لا يتعدى أكثر من 53% من الحدّ الأدنى الموصى به عالمياً، والبالغ 150 لتراً للفرد في اليوم. علماً بأن أكثر من نصف التجمعات الفلسطينية الريفية لم يتجاوز معدل الاستهلاك فيها حدود 50 لتراً للفرد في اليوم. ويتجسد التباين الكبير في توفر مصادر المياه بين الضفة والقطاع من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، من خلال كمية المياه التي يستهلكها الشخص الإسرائيلي، والتي تقدر بحوالي أربعة أضعاف الكمية التي يحصل عليها الشخص الفلسطيني، حيث يبلغ معدل نصيب الفرد الإسرائيلي 300 لتر في اليوم. وخلال سنة 2008 بلغت كمية المياه المزودة للفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية حوالي 88.5 مليون متر مكعب، في حين تقدر كمية المياه المطلوبة بحوالي 121 مليون متر مكعب، وذلك استناداً إلى الحدّ الأدنى الموصى به عالمياً.

ومن الملاحظ أن محافظات الضفة الغربية لا تعتمد بشكل كلي على مصادر المياه الذاتية في تزويد السكان بالكميات المطلوبة من مياه الشرب، ويعود هذا إلى عدم كفاية كميات المياه المنتجة من الآبار الجوفية والينابيع، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر أخرى للتزويد. لذلك، تلجأ سلطة المياه الفلسطينية إلى شراء كميات إضافية من المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) Mekorot لسد العجز في كمية المياه المزودة. وتجدر الإشارة إلى أن مصادر المياه المشتراة تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: آبار دائرة مياه الضفة الغربية وهي آبار فلسطينية ما تزال تحت إدارة الجانب الإسرائيلي، والآبار الإسرائيلية التي تمّ حفرها في الضفة الغربية بعد احتلالها سنة 1967، وشركة المياه الإسرائيلية من داخل الخط الأخضر. ومن الملاحظ أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو كان هناك زيادة في المياه المشتراة من ميكروت، حيث شكلت ما يزيد عن 53% من المجموع الكلي للمياه المزودة في سنة 2008.

ومن ناحية أخرى ما زال أكثر من 9% من سكان الضفة الغربية يعيشون في 134 تجمعاً فلسطينياً يفتقرون إلى شبكات المياه العامة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك 15% من السكان الذين يعيشون ضمن التجمعات المخدومة بشبكة المياه لا يحصلون على خدمات تزويد المياه، حيث يعتمد

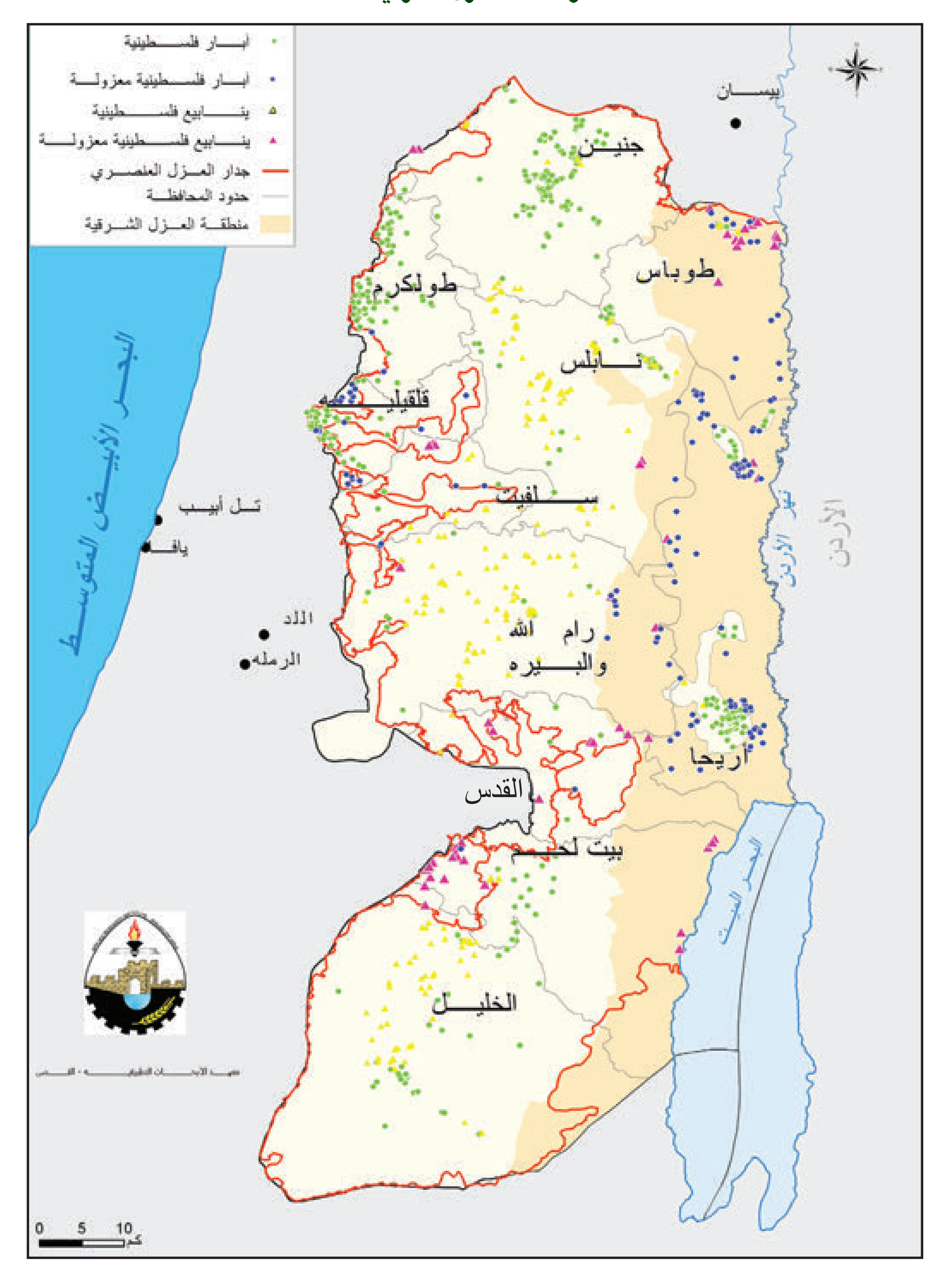
سكان هذه التجمعات على الوسائل التقليدية للحصول على المياه، مثل شراء المياه بالصهاريج أو جمع مياه الأمطار أو استخدام الينابيع المجاورة.

أما على صعيد تطوير مصادر المياه وإدارتها فلم تتمكن السلطة الفلسطينية من إدارة مصادرها بشكل متكامل. فبحسب المادة 40 من اتفاقية أوسلو تخضع جميع المشاريع التطويرية لقطاعي المياه والصرف الصحي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لموافقة لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. غير أن هذه اللجنة ومنذ تشكيلها تعرضت لانتقادات عديدة، حيث إن القرار النهائي حول مشاريع العمل في حقل المياه في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصة المناطق (ب) و(ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، يرجع وبشكل نهائي إلى ضابط المياه الموجود في الإدارة المدنية الإسرائيلية، والذي يستند في قراراته على مرجعية إدارات إسرائيلية للموافقة على أي مشروع. وعليه، فقد تمّ منع الجانب الفلسطيني من تنفيذ التزاماته، فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو تمّ الموافقة على ما نسبته 57% من مجموع المشاريع الفلسطينية التي قُدّمت إلى لجنة المياه المشتركة، في حين تمّ تعليق وتجميد حوالي 143 مشروعاً، ورفض 22 مشروعاً في مجال تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية للتجمعات السكانية الفلسطينية، بسبب عدم موافقة لجنة المياه المشتركة على تلك المشاريع لأسباب تدَّعي أنها أمنية أو تقنية. أما بالنسبة للمشاريع المتعلقة بحفر الآبار فقد تمّ الموافقة على 65 مشروعاً من أصل 202، غير أن عدد المشاريع التي تمّ تنفيذها على أرض الواقع بلغ 38 مشروعاً فقط. في حين لا تحتاج مشاريع المياه الإسرائيلية للمستعمرات غير القانونية في المناطق الفلسطينية إلى موافقة لجنة المياه المشتركة، حيث احتفظت "إسرائيل" بمسؤوليتها عن شبكات المياه والصرف في مستعمرات الضفة الغربية في أثناء الفترة الانتقالية.

ومن ناحية أخرى، فإن القيود الأمنية والعسكرية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية تشكل عائقاً حقيقياً أمام قدرة الفلسطينيين على إدارة مصادرهم المائية واستخدامها. فـ"إسرائيل" شرعت ببناء جدار الفصل لتبتلع 13% من مساحة الضفة الغربية، بما في ذلك من آبار المياه الفلسطينية والينابيع، الأمر الذي سيحول دون استخدامها من قبل الفلسطينيين أو على الأقل فرض قيود صارمة على استخدامها، حيث سيتمّ عزل 31 بئراً ارتوازياً تنتج سنوياً 4.5 ملايين متر مكعب. هذا بالإضافة إلى سيطرتها على شرق الضفة الغربية الذي أعلنت "إسرائيل" بأنها مناطق عسكرية مغلقة، حيث تضم هذه المناطق 105 آبار ارتوازية و30 نبعاً (انظر خريطة 6/11).

وبالتالي، فإن انعدام التنسيق، والممارسات التي تقوم بها لجنة المياه المشتركة، والقوانين التي تضعها الإدارة المدنية على التخطيط والاستثمار، بالإضافة إلى القيود الأمنية والعسكرية التي تفرضها "إسرائيل"؛ أدت إلى تدهور الوضع المائي، وعدم القدرة على تطوير مصادر المياه، وتقديم الخدمات لأبناء الأرض من الفلسطينيين.

خريطة 6/11: الآبار والينابيع الفلسطينية المعزولة خلف جدار الفصل العنصري ومنطقة العزل الشرقية



ثلاثة عشر: الحواجز العسكرية الإسرائيلية

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي في 2009/9/16 أنه شرع بإزالة مئة حاجز عسكري في الضفة الغربية، بناء على توجيهات من وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك[139]، وفي أعقاب تقييم أمني أجراه قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi. وادعى الناطق العسكري باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي أن قرار إزالة الحواجز العسكرية يعدّ "استمراراً لسياسة الحكومة الإسرائيلية في تحسين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، مع الحفاظ على المرونة العملية للجيش الإسرائيلي وقوى الأمن الإسرائيلية".

وتتلخص حقيقة الأمر بأن ما تقوم به "إسرائيل" هو مجرد ادعاءات سياسية إعلامية، حيث إن الحواجز التي أعلنت "إسرائيل" عن إزالتها ما زالت قائمة على أرض الواقع، غير أن تصنيفها الإداري قد تغير، بحيث أصبحت تعرف باسم "حواجز طيارة"، وفي نهاية 2009 بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية بمختلف أنواعها 617 حاجزاً؛ منها 78 حاجزاً ثابتاً، و17 حاجزاً طياراً، و71 برج حراسة، و113 بوابة زراعية، و155 حاجزاً إسمنتياً وبوابة حديدية، و183 ساتراً ترابياً[140].

وكل هذه الحواجز تسهم بشكل مباشر في الحدّ من حرية التنقل والحركة للمواطنين الفلسطينيين ما بين المدن أو باتجاه أراضيهم الزراعية، وخصوصاً تلك الواقعة على الجدار، ويعدّ حاجز وادي النار، والمعروف باسم حاجز الكونتينر، والذي يشكل نقطة الفصل الكامل ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها أكبر عائق أمام تحرك الفلسطينيين.

وأشار تقرير أعده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن 65% من الطرق الرئيسية مغلقة أو يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، بما يعادل حوالي 500 كم من الطرق[141].

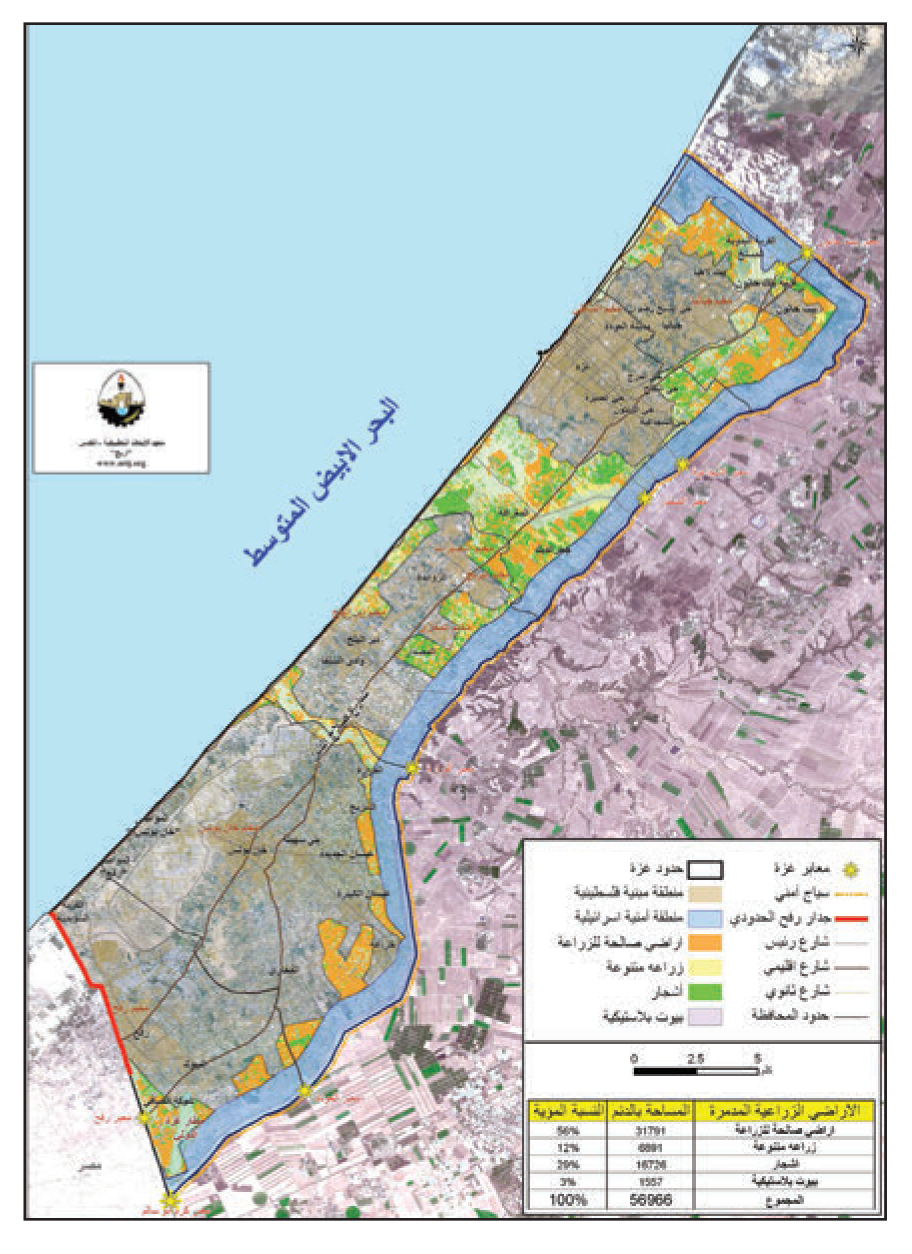
أربعة عشر: قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي

تعرضت محافظات قطاع غزة للاجتياح وللاستهداف الإسرائيلي المتكرر خلال السنوات الماضية، وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000/9/28، وتزايد الأمر حصاراً وحرباً ودماراً بعد فوز حماس في الانتخابات مطلع سنة 2006، وبعد سيطرة حماس على القطاع في منتصف 2007.

1. تدمير الأراضي الزراعية:

في تحليل لما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي شنّتها "إسرائيل" في 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، أشارت التقارير إلى أن الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة، وما قامت به الآليات والجرافات الإسرائيلية من دمار وخراب، ومجمل العملية العسكرية في القطاع؛ أدت إلى تدمير ما يقارب 57 كم^2 من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، والتي تبلغ 196 كم^2، أي ما نسبته 29%، من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في القطاع[142].

خريطة 6/12: المساحات الزراعية التي دمرتها "إسرائيل" خلال اجتياحها الأخير لقطاع غزة



الأراضي الزراعية المدمرة	المساحة بالدنم	النسبة المئوية
أراضي صالحة للزراعة	31791	56%
زراعة متنوعة	6891	12%
أشجار	16726	29%
بيوت بلاستيكية	1557	3%
المجموع	56966	100%

2. تدمير البنية التحتية:

خلال فترة الحرب التي شنّتها "إسرائيل" على قطاع غزة في الفترة ما بين 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، قامت طائرات وجرافات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير 5,356 مبنى فلسطينياً تحتوي على 7,878 وحدة سكنية، وتشريد الآلاف من منازلهم بحسب تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2009[143]، وبلغ عدد المباني الفلسطينية التي تعرضت لأضرار جسيمة جراء الاعتداء الإسرائيلي الأخير ما يزيد عن 16 ألف مبنى في القطاع، تركز معظمها في المحافظات الشمالية والوسطى، هذا بالإضافة إلى تدمير الكثير من المدارس والمنشآت الصناعية والتجارية والعامة.

3. سيطرة "إسرائيل" على 24% من مساحة القطاع:

أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في 2007/6/28 عن إعادة ترسيم المنطقة العازلة على طول امتداد الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة بطول 58 كم[144]، حيث تمّ توسيع عرض المنطقة الأمنية للمرة الثانية، وبشكل أحادي الجانب من قبل "إسرائيل"، لمسافة 1.5 كم في الجانب الفلسطيني على طول الشريط الحدودي للقطاع، بدءاً من أقصى الشمال الغربي وانتهاء بمعبر كرم أبو سالم في الجنوب الشرقي.

ويأتي ذلك التغيير خلافاً لما نصّ عليه اتفاق أوسلو في سنة 1994 بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تمّ على إثره تحديد عرض المنطقة العازلة بـ 500 متر على طول 58 كم، بداية من الحدود الشمالية الغربية للقطاع وحتى منطقة شرق رفح في الجنوب. غير أنه مع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية سنة 2000 قامت "إسرائيل" بتوسيع عرض المنطقة العازلة، والتي تراوحت بمساحات مختلفة تمّ تحديدها في أيلول/ سبتمبر 2005 إثر الانسحاب (إعادة الانتشار) الإسرائيلي من القطاع، حيث أضحى عرض مساحة منطقة العزل يتراوح ما بين 600-1,000 متر.

هذا، وقد كانت "إسرائيل" قد أعدّت خطة على إثر الانسحاب (إعادة الانتشار) في سنة 2005 لإقامة منطقة أمنية بعرض خمسة كيلومترات على طول الشريط الحدودي المحيط بقطاع غزة، حيث تطلب ذلك إخلاء مناطق سكنية فلسطينية شمال القطاع، منها بيت لاهيا وبيت حانون، إلا أن الخطة لم يتمّ تطبيقها، حتى عادت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمرسوم جديد لهذه الخطة في أواخر شهر حزيران/ يونيو 2007.

وفي دراسة تحليلية لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، تبين أن مساحة المنطقة العازلة/ الأمنية التي تنوي "إسرائيل" إقامتها على طول الشريط الحدودي في القطاع ستقتطع 87 كم^2، منها 29 كم^2 كانت "إسرائيل" قد أحكمت السيطرة عليها فور اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي سنة 1994، والتي توسعت لاحقاً عقب الانسحاب الإسرائيلي (إعادة الانتشار) في سنة 2005 إلى 61 كم^2، وإذا تم تحقيق الخطة الإسرائيلية، كما يرغبون، فإنها ستسيطر

على 24% من مساحة القطاع البالغة 362 كم^2، ليكون ما تبقى 275 كم^2 للفلسطينيين البالغ عددهم حوالي 1.5 مليون نسمة، أي بكثافة سكانية تبلغ 5,447 شخص لكل كيلومتر مربع وهي النسبة الأعلى في العالم.

خريطة 6/13: منطقة العزل تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة

خاتمة

واصلت السلطات الإسرائيلية تطبيق سياستها الهادفة لتهويد مدينة القدس، والسيطرة على المسجد الأقصى بوتيرة متسارعة خلال سنة 2009. وظهرت مخاوف عديدة في الفترة الأخيرة، من تحضير الاحتلال لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود. وتمّ تسجيل ارتفاع كبير في عدد الاقتحامات التي ينفذها المتطرفون اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد الأقصى. وقد شهدت سنة 2009 ارتفاع الوتيرة المتسارعة للحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، حيث بلغ مجموع مواقع هذه الحفريات نحو 25 موقعاً.

وتتضاعف معاناة أهل القدس مع حرمانهم من رخص البناء، وهدم منازلهم، إذ إن هناك نحو ثمانية آلاف منزل مهدد بالهدم، من بينها مئات المنازل في حي البستان، ضمن مخطط لفسح المجال لبناء "مدينة داود التاريخية".

إن تعزز وتيرة بناء المستعمرات، في مدينة القدس بشكل خاص؛ منذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم، الذي أقرّ بناء أكثر من 19,100 وحدة سكنية، 81% منها في مستعمرات القدس؛ يشير إلى مدى خطورة مشروع التهويد الذي يجري تنفيذه. كما أن وجود 199 مستعمرة إسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك 34 مستعمرة إسرائيلية شرق القدس، بالإضافة إلى 232 بؤرة استيطانية إسرائيلية؛ يدل على مدى صعوبة تحقيق أية تسوية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية حقيقية مترابطة، وذات سيادة فعلية على أرضها.

وهكذا، فإن مشروع التهويد، وتغيير معالم الأرض والسكان، وخصوصاً في القدس، ما زال يسير بشكل حثيث، ويسابق الزمن، ليفرض الشكل النهائي لأي تسوية سياسية محتملة. وفي الوقت نفسه، ما زال أداء السلطة الفلسطينية مرتبكاً في مواجهة هذه التحديات، كما أن الضعف العربي والإسلامي وعدم الاكتراث الدولي يُغري الطرف الإسرائيلي بالمضي في المزيد من العدوان على الأرض والمقدسات.

هوامش الفصل السادس

[1] **يديعوت أحرونوت**، 2009/7/30.

[2] محمد عواد، **إقامة الهيكل المزعوم: إعلان الحرب الدينية** (عمّان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2004)، ص 57.

ويبدو أن نتنياهو قد تعلم شيئاً من واقعية شارون بهذا الشأن، فخلا بيان السياسات لحكومته الحالية من أية تعهدات بشأن "جبل المعبد"، بل إنه أصبح ينكر عملياً وجود مثل هذه الحفريات كما فعل في 2009/10/12، مع أنه يشدد على ضرورة "تطوير منطقة جبل المعبد" كما فعل في خطاب "ذكرى توحيد القدس" في 2009/5/24.

[3] موقع مدينة القدس، مؤسسة القدس الدولية، 2009/6/23، انظر:
http://www.alquds-online.org/index.php?s=7&ss=news&id=2401

[4] وكالة وفا، 2009/7/26، انظر: http://arabic.wafa.ps/arabic//index.php?action=detail&id=46990

[5] عبد الله ابحيص وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2008/8/21-2009/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2009)، ص 51.

[6] **المرجع نفسه**، ص 28.

[7] تعلن سلطة الآثار على موقعها باللغتين العبرية والإنجليزية معظم تفاصيل هذه الحفريات، وتخصص لذلك دورية إلكترونية محكّمة اسمها "دورية الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل"، وهي في العادة لا تتعمد التكتم على الحفريات، لكن الإعلام العربي لا يصل عادة إلى مثل هذه المصادر، وبالتالي تتكاثر فيه عناوين "الكشف" عن حفريات "جديدة" في كل مرة يجري فيها أي تطور على هذه الحفريات. علاوة على ذلك، تفتح سلطة الآثار الصهيونية باب المشاركة لعلماء الآثار وهواته من داخل الدولة وخارجها، وتتيح لهم فرصة معايشة أعمالها في هذه الحفريات، مقابل مبلغ مالي محدد، وهي تعتمد ذلك كأحد مصادر تمويل هذه الحفريات، لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع هذه الدورية على الإنترنت:
www.hadashot-esi.org.il

[8] *The Jerusalem Post*, 28/3/2008.

[9] انظر: **هآرتس**، 2009/11/30. ويشير المقال ذاته إلى أن هذا التاريخ يوافق "نبوءة" قديمة لأحد رجال الدين اليهود في القرن الـ 18، والتي تنبأ فيها بموعد إعادة بناء "المعبد الثالث" اعتماداً على اكتمال البناء الثالث لهذا الكنيس، في:
http://www.haaretz.com/hasen/spages/1131599.html

[10] عبد الله ابحيص وآخرون، **مرجع سابق**، ص 28.

[11] **المرجع نفسه**، ص 94.

[12] مدينة القدس، 2009/6/11، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&cat=&id=2328

[13] موقع فلسطينيو 48، 2009/8/19، انظر: http://www.pls48.net/default.asp?ID=49910

[14] مدينة القدس، 2009/10/11، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=7&ss=news&id=3366

[15] مدينة القدس، 2009/10/25، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&cat=&id=3470

[16] مدينة القدس، 2010/10/5، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=7&ss=news&id=3308

[17] مقابلة مع عبد الله الثاني، الملك الأردني، **هآرتس**، 2009/10/8، انظر: http://www.haaretz.com/hasen/spages/1119633.html

[18] بي بي سي، 2009/10/9، انظر:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/10/091008_ra_press_09_october_09_tc2.shtml

[19] مست أوامر الإبعاد هذه الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية في أراضي 48، والشيخ علي أبو شيخة مستشار الحركة الإسلامية لشؤون القدس والمسجد الأقصى، والشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى، والشيخ مصطفى أبو زهرة عضو مجلس الأوقاف الإسلامية، والقيادي حاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس في حركة فتح، فضلاً عن القرارات التي سبقت هذه الفترة بإبعاد الشيخ رائد صلاح عن البلدة القديمة للقدس، ومن ثم عن القدس بكاملها.

[20] http://www.foraqsa.com/content/news/archive.php?subaction=showfull&id=1248545915&archive=1249204342&start_from=&ucat=1&

[21] إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية، **القدس... حصاد الأربعين** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2008)، ص 44-46.

[22] Donald Macintyre, The Man Who Sold Jerusalem, *The Independent* newspaper, London, 10/5/2005, http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/the-man-who-sold-jerusalem-490146.html

[23] مدينة القدس، 2009/8/9، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=2874

[24] **القدس**، 2010/1/7.

[25] موقع الكنيسة السقيلبية، 2010/10/14، انظر: http://sqlb-church.com/archives/974

[26] **الشرق الأوسط**، 2009/1/6.

[27] **فلسطين**، 2009/12/4.

[28] مدينة القدس، 2009/12/4، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=3770

[29] رؤوف أبو جابر، لماذا لم يوضع القانون رقم 27 لسنة 1958 موضع التنفيذ، منذ إصداره وحتى تاريخه؟!، موقع الجمعية الأرثوذكسية، انظر: http://www.orthodoxsoc.org/

[30] جريدة **السوسنة**، عمّان، 2009/11/14، انظر:
http://www.assawsana.com/home.asp?mode=more&CatID=66&NewsID=34557&wrID=0

[31] **الغد**، 2009/11/27.

[32] **فلسطين**، 2009/8/17.

[33] وكالة معاً، 2009/12/11.

[34] مؤسسة التضامن الدولي، الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال العام 2009، منشور في موقع شبكة فلسطين للإعلام والمعلومات بعنوان: المدينة المقدسة الأشد استهدافاً في الضفة وانتهاكات جسام على مقدسات غزة، 2010/1/3، انظر: http://palst.ps/news.php?action=view&id=1216

[35] الإطار العام لآلية إعمار غزة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السلطة الوطنية الفلسطينية، شباط/ فبراير 2009، انظر: http://www.mpwh.ps/wp-content/uploads/reconstruction.pdf

[36] مؤسسة التضامن الدولي، الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال 2009.

[37] يشكل "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" المصدر الوحيد للإحصاءات الميدانية التفصيلية حول المدينة، وهو يدرس المؤشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ويضيف نتائج مسوحاته الخاصة، إلا أنه بطيء في الإفراج عن المعلومات، فهو أصدر في سنة 2009 كتابه الإحصائي السنوي لسنة 2008 الذي يتناول بدوره المؤشرات الإحصائية لسنة 2007، وهذا ما يجعلنا مضطرين لاعتماد أرقام سنة 2007 في هذا المبحث.

[38] حملة مناهضة المخطط الهيكلي 2000 لمدينة القدس، "السكان والمجتمع،" في **الخطة الهيكلية المحلية – أورشليم القدس 2000**، ترجمة غير رسمية (القدس: المركز الفلسطيني للإرشاد (PCC))، انظر:
http://www.pcc-jer.org/arabic/Publication/jerusalem_master_plan/CHAP7.pdf

[39] The Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS), *Statistical Year Book of Jerusalem 2008* (Jerusalem: JIIS, 2009), table III/1, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0106.pdf



40 *Ibid.*

41 *Ibid.*

42 *Ibid.*, table III/4, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0406.pdf

43 *Ibid.*, table III/3, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0306.pdf

44 *Ibid.*, table III/6, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0606.pdf

45 *Ibid.,* table III/11. http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C1107.pdf

ملاحظة: يميل العمر الوسيط للسكان اليهود في المدينة إلى الزيادة، إذ ازداد بمقدار 0.7 نقطة في الفترة بين 1997-2007، فيما يميل العمر الوسيط لدى السكان الفلسطينيين للانخفاض، إذ انخفض بمقدار 0.8 نقطة خلال الفترة ذاتها.

46 *Ibid.*, table III/17. http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C1706.pdf

47 لا يحمل المقدسيون "هويات" بمعنى إثبات جنسية، بل يحملون بطاقات إقامة دائمة تسمح لهم بالإقامة والعمل في القدس والأراضي المحتلة سنة 1948، وتجدد هذه الإقامات كل عشر سنوات بموافقة وزير الداخلية الصهيوني، وإطلاق اسم الهويات لا يخدم توضيح هذه الحالة القانونية الفريدة والظالمة.

48 **هآرتس**، 2009/12/2.

49 JIIS, *Statistical Year Book of Jerusalem 2008*, table III/5, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0506.pdf

50 مسلم أبو حلو، "تحديات التنمية في إقليم القدس، في ظلّ غياب سياسات واستراتيجيات إسكان وطنية،" ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الإقليمي للمبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمّان، 14-2008/1/17، ص 3.

51 يعقوب عودة، **الحقّ في السكن** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، أيلول/ سبتمبر 2008)، ص 8.

52 منظمة هيومن رايتس ووتش، يجب وقف أعمال هدم المنازل في القدس الشرقية، 2009/11/6، انظر:
http://www.hrw.org/ar/news/2009/11/06-0

53 مسلم أبو حلو، مرجع سابق، ص 8.

54 مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدم المنازل في القدس خلال العام 2009، 2010/1/7، انظر:
www.al-maqdese.org/arabic/index.php?pagess=main&id=207

55 حملة مناهضة المخطط الهيكلي 2000 لمدينة القدس، "السكان والمجتمع".

56 بالنسبة لأرقام سنوات 2000-2008، انظر:
Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ), Demolishing Palestinian Houses, 19/12/2009, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2254

أما بالنسبة لأرقام سنة 2009 انظر: مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدم المنازل في القدس خلال العام 2009.

57 JIIS, *Statistical Year Book of Jerusalem 2008*, table V/1, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20E0107.pdf

58 حملة مناهضة المخطط الهيكلي 2000 لمدينة القدس، "السكان والمجتمع".

59 لمزيد من المعلومات انظر: **يديعوت أحرونوت**، 2008/8/25، في:
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3586852,00.html

60 **القدس**، 2008/10/23، انظر:
http://www.alquds.com/docs/pdf-docs/2008/10/23/page34.pdf

61 ARIJ, The Israeli Efforts to Consolidate Settlers' Colonial Hold over the City of Jerusalem, 25/1/2010, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2304

[62] JIIS, *Statistical Year Book of Jerusalem 2008*, table III/9, http://jiis.org/.upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0907.pdf

[63] *Ibid*.

[64] مجلة **حوليّات القدس**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 3، ربيع 2005.

[65] محمد أبو خضير، إسرائيل تشرع في تطويب أملاك اليهود في القدس القديمة، **القدس**، 2008/3/12، انظر: http://www.alquds.com/node/12344

[66] **حوليّات القدس**، المجلد 3، العدد 3، ربيع 2005.

[67] **الحياة**، 2009/5/2.

[68] **التوسع الاستيطاني في حارة اليهود في البلدة القديمة من القدس المحتلة والسيطرة على عقارات عربية في حارة الشرف وفي أحياء أخرى من حولها** (القدس: جمعية الدراسات العربية – دائرة الخرائط، 2010)، ص 40.

[69] معظم العقارات في مدينة القدس هي أوقاف ذرّية يستفيد منها عشرات أو مئات الأفراد بحكم قدم هذه الأوقاف، وتلجأ الجمعيات الاستيطانية إلى توقيع عقد باستئجار المنفعة لمدة طويلة مع أحد المستفيدين من هذه الأوقاف، لتستخدم هذا العقد حجة أمام المحكمة الإسرائيلية التي تقبل مثل هذا العقد على الرغم من عدم قانونيته، ومن ثم تبدأ هذه الجمعيات معركة تدريجية للسيطرة على هذه العقارات.

[70] ملخص تقرير جمعية عير عميم، قدس برس، 2009/8/30.

[71] **هآرتس**، 2009/8/17.

[72] **الدستور**، 2009/5/11.

[73] لمزيد من المعلومات حول هذا المخطّط راجع: ملخص تقرير جمعيّة عير عميم، **الحياة**، 2009/5/11.

[74] من هنا فإن أي جهد منهجي يسعى لمواجهة مشروع "الحوض المقدس" لا بدّ أن يركز عمله على مواجهة مخططات التهويد في هذا الحي أولاً، لأن نتائج الصراع فيه لها أثر حاسم على مخطط التهجير الجماعي بأكمله.

[75] مؤسسة القدس الدولية، الاحتلال يبدأ الخطوات العملية للاستيلاء على حي الشيخ جراح في القدس، موقع مدينة القدس، 2008/12/5، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=744

[76] **نشرة حقائق خاصة بحي الشيخ جراح** (القدس: مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، كانون الثاني/ يناير 2010)، انظر: http://www.al-maqdese.org/arabic/news/plugins/spaw/uploads/files/sheikh%20jarrah%202010.pdf

[77] مؤسسة القدس الدولية، الاحتلال يبدأ الخطوات العملية للاستيلاء على حي الشيخ جراح في القدس.

[78] المرجع نفسه.

[79] مؤسسة القدس الدولية، حقيقة ما يجري في حي البستان، موقع مدينة القدس، 2009/2/27، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=802

[80] المرجع نفسه.

[81] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، التهويد الإسرائيلي لمدينة القدس العربية، 2009/9/1، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2092

[82] تصريح لحاتم عبد القادر، مسؤول ملف القدس في حركة فتح، وكالة وفا، 2009/5/15.

[83] **الحياة**، 2009/3/7.

[84] **الدستور**، 2009/6/4.

[85] **القدس**، 2009/10/7.

[86] Al-Maqdese for Society Development (MSD), Al-Maqdese Reveals a Map Issued by the Jerusalem Municipality to Demolish Hundreds of Buildings in East Jerusalem, 31/12/2009,
http://www.al-maqdese.org/english/news/plugins/spaw/uploads/files/MSD Report about Silwan.PDF



87 أريج، فصل جديد من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي لمدينة القدس "الخارطة الإقليمية للقدس 2008"، 2009/3/9، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1841

88 للاطلاع على هذه الحدود والمخططات بالخرائط المفصلة، انظر: إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية، **القدس... حصاد الأربعين**، ص 8-21.

89 **الدستور**، 2009/2/22.

90 انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الحيز الآخذ بالانكماش: تقلص المناطق الحضرية وتجزئة المناطق الريفية في محافظة بيت لحم، تقرير خاص، أيار/ مايو 2009، في: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bethlehem_shrinking_space_may_2009_Arabic.pdf

91 **الدستور**، 2009/5/8.

92 **الدستور**، 2009/10/23.

93 **فلسطين**، 2009/9/1.

94 محمود أبو عطا، المؤسسة الإسرائيلية تنفذ أكبر عمليات تغيير وتزوير للوجه التاريخي والديني الإسلامي والعربي للقدس، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2009/3/11، نشر في موقع فلسطينيو 48، انظر: http://www.pls48.net/default.asp?ID=35795

95 في الواقع يشكل طراز البناء بحدّ ذاته أحد أهم التحديات أمام الهوية الثقافية اليهودية المدّعاة للمدينة، فكل الحضارات الحية عبر التاريخ ترجمت ثقافتها في طرزٍ معمارية متميزة ذات خصائص محددة، وإحدى الأزمات الكبرى أمام البناء اليهودي في القدس كانت وما تزال عدم وجود طراز معماري يُنسب لليهود كشعب، وهذا ما دفع الأوساط الأكاديمية والهندسية الصهيونية إلى محاولة استحداث طراز هندسي اصطلحت على تسميته بـ"الطراز الهيروديانى"، وكرّست هذه الأوساط عدداً من المؤسسات العلمية لمحاولة تعريف رموزه وخصائصه.

96 **الرأي**، 2009/4/6.

97 مدينة القدس، 2009/12/24، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=34&ss=news&id=3925

98 الجزيرة.نت، 2009/7/13، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C5B06E19-B584-471F-AE8F-035C2153D570.htm

99 قدس برس، 2009/7/19.

100 إسلام أون لاين.نت، 2009/10/21، انظر: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1256033859186&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

101 مجلة **العودة**، بيروت، مركز العودة الفلسطيني، العدد 23، آب/ أغسطس 2009.

102 فلسطينيو 48، 2009/6/18، انظر: http://www.pls48.net/default.asp?ID=38819

103 الجزيرة.نت، 2009/3/21، انظر: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1173336

104 مدينة القدس، 2009/3/23، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=1850

105 الجزيرة.نت، 2009/3/23، انظر: http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1173412

106 مدينة القدس، 2010/1/28، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=4165

107 لهذه المبادرة موقع خاص على الإنترنت يروج لها، للاطلاع على المناقشة التفصيلية للمبادرة، انظر: http://web2.uwindsor.ca/wsgcms/Projects/JerusalemInitiative/documents/JerusalemQxdNov28FINAL2.pdf

108 **هآرتس**، 2009/5/21.

[109] كانت الأوساط الصهيونية قد ناقشت خلال سنة 2007 ما اصطلح على تسميته "مشروع سافدي"، الذي درس بموجبه المعماري الصهيوني الشهير موشيه سافدي Moshe Safdie مخطط القدس وأزمتها السكانية، واقترح حينها ضرورة توسيع القدس غرباً لاجتذاب المزيد من الأزواج اليهودية الشابة، مبدياً عدم تفاؤله بأية محاولات للتوسع شرقاً لظروف موضوعية متعددة، وقد أجهضت مشروع سافدي في حينه قوى "الخضر" بدعم من الليكود وأحزاب اليمين، التي كانت ترى في توسيع القدس غرباً شكلاً من أشكال الانكفاء والتسليم بالعجز. في أيلول/ سبتمبر 2008، أعيد طرح فكرة توسيع القدس غرباً ضمن ما أسمي "الخريطة الإقليمية للقدس"، لمحاولة معالجة الأزمة المزمنة السكانية ذاتها، وهو يوسع القدس غرباً حتى حدود تل أبيب – يافا. للاطلاع على الخريطة الإقليمية للقدس، انظر: أريج، فصل جديد من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي لمدينة القدس.

[110] اعتماداً على أعداد سكان المستعمرات التي تنشرها مؤسسة السلام في الشرق الأوسط Foundation for Middle East Peace (FMEP)، انظر: http://asp.fmep.org/app/settlement/ShowSettlementTablePage.aspx

[111] في حال تمّ مثل هذا الإجراء فمن المتوقع أن يصبح إجمالي السكان اليهود في المدينة خلال 2010 حوالي 584,700 شخصاً، مقابل 281,800 للسكان الفلسطينيين، مما يخفض نسبة السكان الفلسطينيين للمدينة إلى نحو 32.5%، بعد أن كانوا 34.8% خلال سنة 2007.

[112] أريج، دراسة لمعهد (أريج) تكشف خطط التهويد الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة: مقارنة المساحات العمرانية الفلسطينية والإسرائيلية في الضفة الغربية، 2009/3/20، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1858

[113] الأرقام هي بحسب دراسة ميدانية من إعداد وحدة مراقبة الاستيطان ووحدة نظم المعلومات والاستشعار عن بعد في معهد أريج، وبناء على معلومات جمعتها الوحدة من مكتب الإحصاء الإسرائيلي المركزي، وموقع حركة السلام الآن، وموقع مجالس المستوطنات "يشع".

[114] أريج، تحليل وحدة المعلومات الجغرافية لصور الأقمار الصناعية للأعوام 1993 و2009.

[115] أريج، معهد أريج يرصد التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية خلال الأعوام 2006 و2009، 2009/8/24، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2083

[116] أريج، قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2009.

[117] U.S. 'dismayed' at decision to okay 900 housing units in Gilo, *Haaretz*, 19/11/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1128998.html

[118] أريج، عودة نتنياهو... عودة زمن المساومات: ماذا يقف وراء إعلان مصادرة 1,700 دونم جنوبي بيت لحم؟، 2009/2/22، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1813

[119] Barak okays new West Bank settlement in return for evacuation of illegal outpost, *Haaretz,* 18/11/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1061358.html

[120] New settlement being built in Jordan Valley, *Yedioth Ahronoth*, 9/6/2009, http://www.ynetnews.com/articles/1,7340,L-3772706,00.html

[121] New neighborhood launched in disputed E1 area, *Yedioth Ahronoth*, 7/9/2009, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3773440,00.html

[122] أريج، في تحدٍّ جديد لإدارة المجتمع الدولي: الاحتفال بوضع حجر الأساس للمرحلة الثانية في مستوطنة نوف تسيون جنوب مدينة القدس، 2009/10/9، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2150؛ وانظر أيضاً:

Israel building Jewish homes with one hand, destroying Arab homes with the other, 8/10/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1129190.html

[123] أريج، قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2009.

[124] Charlie Pottins, Israel: Nirit says NO to annexation!, LabourNet UK, 31/1/2005, http://www.labournet.net/world/0501/israel1.html



[125] أريج، 232 بؤرة استيطانية عقبة في طريق السلام: إسرائيل تواصل المراوغات السياسية بشأن المستوطنات والبؤر الاستيطانية، 2009/5/29، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1948

[126] أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية 2009.

[127] أريج، قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2009.

[128] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، أزمة التخطيط في مدينة القدس، نيسان/ أبريل 2009، انظر: http://unispal.un.org/pdfs/EJerSpFocus300409a.pdf

[129] International Court of Justice, Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 9/7/2004,
http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71&code=mwp&p1=3&p2=4&%20p3=6&case=131&k=5a

[130] IDFMU-GIS team, Revised Route of the Security Fence as of April 2007, Israel's Security Fence, September 2007, http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/Eng/map_eng.htm

[131] أريج، الجيش الإسرائيلي يكشف المسار الجديد للجدار الفاصل في الضفة الغربية، 2007/9/12، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1152

[132] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/7/10.

[133] Alwyn R. Rouyer, *Turning Water into Politics: The Water Issue in the Palestinian Israeli Conflict* (Palgrave MacMillan, 2000).

[134] إسلام أون لاين.نت، 2001/11/3، انظر:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-HealthScience%2FHSALayout&cid=1175008640333

[135] البنك الدولي، تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني، 2009/4/20.

[136] منظمة العفو الدولية (أمنستي)، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه، 2009/10/27، انظر:
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/027/2009/ar/3b1c7429-08a5-4e5f-a28e-13df8cde276d/mde150272009ar.html#sdendnote27sym

[137] West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, The World Bank, April 2009, p. 12, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WaterRestrictionsReport18Apr2009.pdf

[138] سلطة المياه الفلسطينية، السنوات 2005-2008.

[139] IDF to raze 100 roadblocks across West Bank, *Haaretz,* 16/9/2009,
http://www.haaretz.com/hasen/spages/1115067.html

[140] أريج، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية 2009.

[141] **الشرق الأوسط**، 2009/6/8.

[142] أريج، إسرائيل تدمر 29% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1772

[143] PCHR, *Targeted Civilians*.

[144] أريج، إسرائيل تقرر زيادة مساحة المنطقة العازلة لتسيطر على 24% من مساحة قطاع غزة، 2009/7/8، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1095

الفصل السابع

المؤشرات السكانية الفلسطينية

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

سنة جديدة انقضت، وأحد أكبر مآسي التاريخ الإنساني الحديث لشعب من الشعوب، ما تزال ماثلة للعيان، بينما يقف المجتمع الدولي وهيئاته العالمية عاجزاً عن علاج أحد أعدل القضايا، وهي قضية شعب يعيش نحو نصفه تحت الاحتلال، بينما يعيش نصفه الآخر في المنافي والشتات.

يعالج هذا الفصل أبرز المؤشرات السكانية الفلسطينية لسنة 2009، بما في ذلك أعدادهم في داخل فلسطين وفي الشتات، وخصائصهم الديموغرافية، وفئاتهم العمرية، واتجاهات نموهم السكاني، والضغوط الإسرائيلية لتهجيرهم.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنقحة إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في العالم يقدر بحوالي 10.87 ملايين نسمة في نهاية سنة 2009، أكثر من نصفهم (51.8%) يعيشون في الشتات، والباقي في فلسطين التاريخية التي تضم الأراضي المحتلة في سنتي 1948 و1967.

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى حوالي 1.25 مليون نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، وحوالي 3.99 ملايين نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967؛ يتوزعون بواقع 1.51 مليون نسمة أي ما نسبته 37.9% في قطاع غزة و2.48 مليون نسمة أي ما نسبته 62.1% في الضفة الغربية (بما فيها القدس).

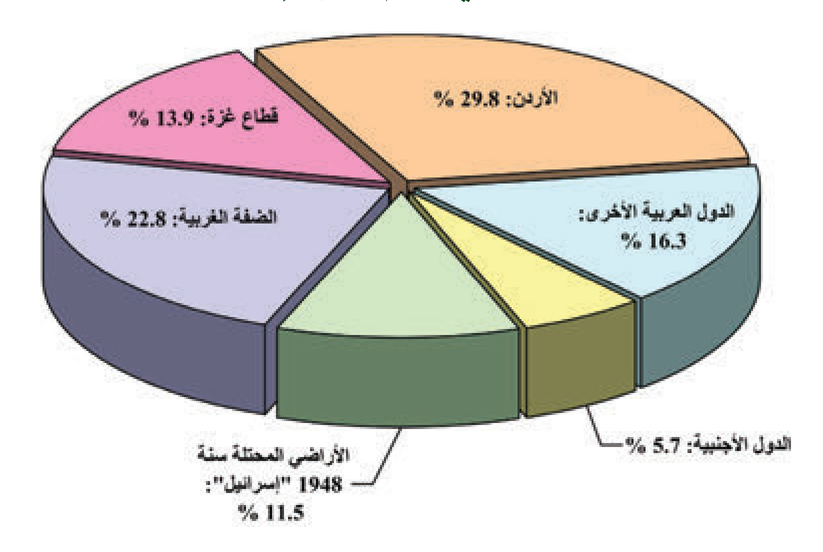
يتركز الفلسطينيون في الشتات في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2009 فيه حوالي 3.24 ملايين نسمة، ويشكلون حوالي 29.8% من السكان الفلسطينيين في العالم. أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى فيقدر عددهم بحوالي 1.78 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 16.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة؛ لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. أما باقي الفلسطينيين في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 618 ألف نسمة، ويشكلون ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

والجدول التالي يمثل تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2009.

جدول 7/1: عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2009 (بالألف نسمة)[1]

مكان الإقامة		عدد السكان	النسبة المئوية %
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,247	11.5
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,481	22.8
	قطاع غزة	1,511	13.9
الأردن		3,240	29.8
الدول العربية الأخرى		1,776	16.3
الدول الأجنبية		618	5.7
المجموع الكلي		**10,873**	**100**

نسبة السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2009



ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد السكان في نهاية سنة 2009 في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 3.99 ملايين نسمة، منهم حوالي 2.48 مليون في الضفة الغربية أي ما نسبته 62.1%، و1.51 مليون نسمة في قطاع غزة أي ما نسبته 37.9%. وحول توزيع السكان الفلسطينيين على المحافظات، تشير البيانات إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد السكان، حيث بلغت 591 ألفاً، أي ما نسبته 14.8% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث بلغ عدد سكانها

527 ألفاً، أي ما نسبته 13.2% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع، في حين بلغ عدد السكان في محافظة القدس 379 ألفاً، أي ما نسبته 9.5% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد السكان في نهاية سنة 2009 حيث بلغت 1.1%، أي حوالي 45 ألف نسمة.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2009 إلى أن 45% من السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع هم لاجئون من لاجئي فلسطين المحتلة سنة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 1.795 مليون لاجئ نهاية سنة 2009، وقد بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 749 ألف لاجئ بنسبة 30.2% من مجمل سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ حوالي 1.046 مليون لاجئ بنسبة 69.2% من مجمل سكان القطاع[2].

جدول 7/2: مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009

مكان الإقامة	السكان		اللاجئين	
	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %
الضفة الغربية	2,481	62.1	749	30.2
قطاع غزة	1,511	37.9	1,046	69.2
الضفة والقطاع	**3,992**	**100**	**1,795**	**45**

يمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في نهاية سنة 2009 بـ 41.5%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 39.7% في الضفة الغربية مقابل 44.6% في قطاع غزة. كما قدرت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً في الضفة والقطاع بـ 3%، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة 3.4% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة[3].

وبالتالي فإن التوزيع العمري للسكان يظهر أن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، مما يعني أن الفلسطينيين سيبقون، ولسنوات قادمة، تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نوعاً ما، وذلك على الرغم من أن هناك انخفاضاً نسبياً في معدلات الزيادة الطبيعية، وفي معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة.

وبلغ عدد الذكور المقدر في نهاية سنة 2009 في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 2.026 مليون ذكر مقابل 1.965 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.1 ذكور لكل مئة أنثى. وفي الضفة الغربية بلغ عدد الذكور 1.259 مليون ذكر مقابل 1.221 مليون أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة 767 ألف ذكر مقابل 744 ألف أنثى؛ وهو ما يعني أن كلاً من الضفة والقطاع احتفظا بنسبة الجنس نفسها وهي 103.1 ذكور لكل مئة أنثى.

وتظهر البيانات أن نسبة الإعالة في الضفة والقطاع قد انخفضت من 101.3 سنة 1997 إلى 80.5 سنة 2009. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.7 سنة 1997 إلى 75.6 سنة 2009، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 114.5 سنة 1997 إلى 89.1 سنة 2009[4].

تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة تحسناً ملحوظاً في معدلات البقاء على قيد الحياة منذ نحو 15 عاماً، حيث ارتفعت معدلات توقع البقاء على قيد الحياة بمقدار 5-6 سنوات من نحو 67 عاماً لكل من الذكور والإناث سنة 1992 إلى 70.5 عاماً للذكور و73.2 عاماً للإناث في منتصف سنة 2009، مع التوقع بارتفاع هذا المعدل خلال السنوات القادمة ليصل إلى نحو 72 عاماً للذكور، و75 عاماً للإناث سنة 2015، وقد أدى ارتفاع معدل توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة إلى ارتفاع أعداد كبار السن في الضفة والقطاع، مما يستدعي ضرورة البحث والدراسة في مجال أوضاع المسنين في الضفة والقطاع.

وتشكل فئة كبار السن أو المسنين نسبة ضئيلة من حجم السكان، ففي منتصف سنة 2009 بلغت نسبة كبار السن (الأفراد 60 عاماً فأكثر) 4.4% من مجمل السكان في الضفة والقطاع، بواقع 4.9% في الضفة الغربية و3.7% في قطاع غزة. مع العلم أن نسبة كبار السن في الدول المتقدمة مجتمعة قد بلغت حوالي 16% من إجمالي سكان تلك الدول، في حين تبلغ نسبة كبار السن في الدول النامية مجتمعة حوالي 6% فقط من إجمالي سكان تلك الدول.

بلغت نسبة الأفراد الذكور الذين بلغوا 60 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع سنة 2009 حوالي3.8% مقابل 5.1% للإناث، بنسبة جنس مقدارها 78.3 ذكراً لكل مئة أنثى. ويعود ارتفاع نسبة الإناث مقابل الذكور لدى كبار السن لأسباب بيولوجية وصحية، تؤدي إلى زيادة العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للإناث مقابل الذكور في معظم دول العالم.

كما أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 إلى أن هناك 90.6% من الذكور المسنين في الضفة الغربية متزوجين مقابل 42.6% من الإناث متزوجات، في حين بلغت نسبة الأرامل من كبار السن 7.6% للذكور، مقابل 47.6% للإناث، ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسب لكبار السن الذكور عنها للإناث إلى احتمال زواج الذكر بعد وفاة زوجته أكبر من احتمال زواج الأنثى، وارتفاع العمر المتوقع للإناث مقابل الذكور[5].

وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، بحيث يكون نصف السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 1997-2009، حيث ازداد العمر الوسيط من 16.4 عاماً سنة 1997 إلى 18.3 عاماً سنة 2009. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع

غزة كل على حدة خلال الفترة 1997-2009 يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً سنة 1997 إلى 19.1 عاماً سنة 2009، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.8 عاماً سنة 1997 إلى 17 عاماً سنة 2009.

انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 32.7 مولوداً سنة 2009، وهذا عائد إلى انخفاض معدل الخصوبة على مستوى الضفة والقطاع، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية من 41.2 مولوداً سنة 1997 إلى 30.1 مولوداً سنة 2009، أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل المواليد الخام من 45.4 مولوداً سنة 1997 إلى 36.9 مولوداً سنة 2009[6]. وتشير الإسقاطات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة والقطاع سينخفض من 32.7 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2009 إلى 31.9 مولوداً سنة 2015.

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً، ويتوقع انخفاضها بشكل طفيف في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 4.9 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 4.3 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2009، ويتوقع أن تصل إلى 3.6 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2015، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 5.1 حالات وفاة سنة 1997 في الضفة الغربية إلى 4.4 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2009، ويتوقع أن تصل إلى 3.8 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2015. أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 4.7 حالات وفاة سنة 1997 إلى 4.1 حالات وفاة سنة 2009، ويتوقع أن يصل إلى نحو 3.5 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2015[7].

وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة، إلا أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال مرتفعاً حيث بلغ 3% سنة 2007، وبلغ 2.9% في منتصف سنة 2009، بمعدل 2.6% في الضفة الغربية و3.3% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات القادمة، حيث إن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة[8].

وتشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 4.6 مواليد سنة 2007، مقارنة مع 4.9 مواليد سنة 1999، مقابل 6 مواليد سنة 1997. وتعتبر الخصوبة في الضفة والقطاع مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع

مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية خلال الفترة 1997-2007، حيث بلغ في الضفة الغربية 4.1 مواليد سنة 2007 مقابل 5.6 مواليد سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ 5.3 مواليد سنة 2007 مقارنة بـ 6.9 مواليد سنة 1997. كما بلغ متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء المتزوجات في الضفة والقطاع سنة 2006 حوالي 4.7 أطفال، بواقع 4.6 أطفال في الضفة الغربية و5 أطفال في قطاع غزة.

يلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع مقارنة بالدول العربية، إذ بلغت تقديرات معدل الخصوبة الكلية لسنة 2009 في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3.1 مواليد، وفي تونس 1.7 مولوداً، لذا تعتبر الضفة والقطاع من المناطق ذات مستوى الخصوبة المرتفع[9].

نتيجة لانخفاض معدل الوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للأفراد حيث بلغ 71.8 عاماً سنة 2009 بواقع 70.5 عاماً للذكور و73.2 عاماً للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2009 في الضفة الغربية 72.3 عاماً بواقع 70.9 عاماً للذكور و73.7 عاماً للإناث، في حين بلغ في قطاع غزة 71.2 عاماً بواقع 69.9 عاماً للذكور و72.5 عاماً للإناث. ومن الأسباب الأخرى لارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة تحسن المستوى الصحي، والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال[10].

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، إلى أن 8.8% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 9.7% و7.1% في الضفة والقطاع على التوالي، وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى سنة 2007 في الضفة والقطاع 3.5 أفراد مقارنة بمتوسط مقداره 6.5 أفراد للأسر التي يترأسها ذكور، وتنشأ الأسر التي ترأسها إناث في الضفة والقطاع غالباً نتيجة لوفاة الزوج أو لهجرته[11].

ومن ناحية حجم الأسرة تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً سنوياً بطيئاً لمتوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 6.4 أفراد في التعداد السكاني سنة 1997 إلى 5.8 أفراد في التعداد السكاني سنة 2007. ففي الضفة الغربية انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.5 أفراد سنة 2007 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.5 أفراد سنة 2007 مقارنة مع 6.9 أفراد سنة 1997. وبلغ

عدد الأسر المقدر منتصف سنة 2009 في الضفة والقطاع 675,524 أسرة، منها 445,684 أسرة في الضفة الغربية و229,840 أسرة في قطاع غزة[12].

بالرغم من أن نمط العائلة الممتدة آخذ بالانخفاض ليسود مكانه نمط العائلة النووية، إلا أن العائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما تزال تحافظ على ترابطها الأسري، وعلى احترام ورعاية المسن، بالرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على نمط حياة العائلة الفلسطينية خلال السنوات الماضية، إذ أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 2007 أن نسبة الأسر الممتدة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت لتصل إلى 15.3% سنة 2007، بواقع 12.2% في الضفة الغربية و24.5% في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الأسر التي يرأسها رب أسرة مسن في الضفة الغربية 15.4% من الأسر الفلسطينية. وتشير البيانات إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن تكون في العادة صغيرة نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن في الضفة الغربية 3.9 أفراد مقابل 5.8 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسن[13].

وأشارت نتائج التعداد إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة النووية سنة 2007 في الضفة الغربية بلغت 83.2% فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في الضفة الغربية 74%. كما يقدر عدد الأسر النووية الفلسطينية في قطاع غزة بـ 160,111 أسرة تشكل ما نسبته 73% من مجموع الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في القطاع 71.8%. هذا يؤكد الاتجاه السائد لزيادة نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة.

وحول انتشار الأمية فتشير النتائج إلى أن معدلات الأمية بين البالغين في الضفة الغربية وقطاع غزة من أقل المعدلات في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر 5.9% بواقع 2.9% للذكور و9.1% للإناث سنة 2008، علماً بأن الشخص الأميّ يعرف بأنه هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته اليومية.

وتشير النتائج إلى الانخفاض الكبير في نسب الأمية منذ سنة 1997، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر 5.9% سنة 2008 في حين كانت 13.9% سنة 1997، وهذا يعني أنه من بين كل مئة فرد عمره 15 عاماً فأكثر هناك ستة أفراد أميين. وهذا الاتجاه في الانخفاض ينطبق على الجنسين حيث انخفضت النسبة بين الذكور من 7.8% سنة 1997 إلى 2.9% سنة 2008، أما بين الإناث فقد انخفضت من 20.3% إلى 9.1% للفترة نفسها، وكان الانخفاض الأعلى بين الذكور حيث بلغت نسبة الانخفاض 62.8% في حين أنها كانت بين الإناث 55.2%.

وعلى مستوى نوع التجمع، فقد انخفضت نسبة الأمية في التجمعات الحضرية من 12.4% سنة 1997 إلى 5.2% سنة 2008، بينما انخفضت في التجمعات الريفية من 16.9% إلى 7.5% للفترة نفسها، وانخفضت في المخيمات من 13.5% إلى 5.9% للفترة نفسها. وأظهرت البيانات أن نسب

الأمية بين الأفراد كبار السن (65 عاماً فأكثر) كانت الأعلى بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، فقد بلغت 59.2% سنة 2008، في حين بلغت بين الشباب (15-24) عاماً 0.8% للسنة نفسها.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات الأمية إلا أنه ما زال هناك حوالي 126 ألف أميّ في الضفة والقطاع أعمارهم 15 عاماً فأكثر سنة 2008، يتوزعون بواقع حوالي 84 ألف أميّ في الضفة الغربية وحوالى 42 ألف أميّ في قطاع غزة. أما حسب الجنس فهناك حوالى 31 ألف ذكر أميّ و95 ألف أنثى أميّة[14].

تشير السلسلة الزمنية لأعداد عقود الزواج خلال السنوات 1997-2008 إلى ارتفاع مضطرد في أعداد عقود الزواج باستثناء سنتي 2000 و2002، علماً أنه خلال سنة 2002 سادت البلاد خاصة في الضفة الغربية ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، كان أبرزها اجتياح الضفة الغربية وإعادة احتلالها من قبل الاحتلال الاسرائيلي. وتظهر البيانات أن عدد عقود الزواج المسجلة سنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع عن سنة 2007، حيث بلغت 33,774 عقداً سنة 2008 مقارنة مع 32,685 عقداً سنة 2007، أي بارتفاع مقداره 1,089 عقداً. هذا وقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة سنة 2008 في الضفة الغربية حوالي 19,006 عقداً، بما نسبته 56.3% من عدد عقود الزواج المسجلة في الضفة والقطاع، وهي أكثر بـ 430 عقداً عن سنة 2007. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة 14,768 عقداً سنة 2008، بما نسبته 43.7% من عدد عقود الزواج المسجلة في الضفة والقطاع، وهي أكثر بـ 659 عقداً مقارنة مع 2007[15].

بلغ معدل الزواج الخام 8.8 حالات زواج لكل ألف من السكان سنة 2008 على مستوى الضفة والقطاع بواقع 8 حالات في الضفة الغربية و10.3 حالات في قطاع غزة. في حين بلغ معدل الزواج الخام سنة 2007 في الضفة والقطاع 8.8 حالات زواج لكل ألف من السكان بواقع 8 حالات في الضفة الغربية و10.1 حالات في قطاع غزة[16].

ما زالت ظاهرة الزواج المبكر منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالرغم من الارتفاع الملحوظ للعمر الوسيط عند الزواج الأول، حيث ارتفع العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور لسنة 2008 مقارنة بسنة 1997، حيث بلغ للذكور 24.8 عاماً مقابل 23 عاماً لسنة 1997 و19.5 عاماً للإناث لسنة 2008 مقابل 18 عاماً لسنة 1997. أما في الضفة الغربية فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 25.4 عاماً وللإناث 19.8 عاماً، في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة 24 عاماً وللإناث 19 عاماً لسنة 2008[17].

تتجه أعداد وقوعات الطلاق المسجلة إلى الارتفاع بشكل عام، حيث بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية خلال سنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة 4,399 واقعة مقارنة

مع 4,043 واقعة سنة 2007، أي بارتفاع مقداره 356 واقعة، من جانب آخر بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية سنة 2008 في الضفة الغربية 2,803 واقعة، تشكل ما نسبته 63.7% من عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الضفة والقطاع، مسجلاً ارتفاعاً عن سنة 2007 بحوالي 405 واقعة. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية 1,596 واقعة، ما نسبته 36.3% من عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الضفة والقطاع سنة 2008، وبانخفاض مقداره 49 واقعة عن سنة 2007[18].

بلغ معدل الطلاق الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان سنة 2008 بواقع 1.2 حالة طلاق لكل ألف من السكان في الضفة الغربية و1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان في قطاع غزة، بينما بلغ معدل الطلاق الخام سنة 2007 في الضفة والقطاع 1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان، بواقع حالة طلاق واحدة لكل ألف من السكان في الضفة الغربية و1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان في قطاع غزة[19].

أشارت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 إلى أن 107,785 فرداً في الضفة الغربية لديهم صعوبة واحدة (إعاقة) على الأقل بنسبة 5.3% من مجمل عدد سكان الضفة الغربية بواقع 55,557 للذكور و52,228 للإناث.

وحول انتشار الإعاقة في محافظات الضفة الغربية بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم صعوبة واحدة على الأقل في محافظات طولكرم وقلقيليه وسلفيت حوالي 6.7% وذلك من مجمل سكان كل محافظة، أما في محافظة جنين فقد بلغت النسبة 5.9% مقابل 5.6% في محافظة نابلس. من جانب آخر بلغت نسبة انتشار الإعاقة في محافظة بيت لحم 5.2%، و4.9% في محافظة طوباس، في حين بلغت النسبة في محافظة أريحا والأغوار 4.6%، أما في محافظتي رام والبيرة والخليل فقد بلغت النسبة 4.5% وذلك من مجمل السكان في كل محافظة.

وكشفت المعاناة من صعوبات في النَّظر عن أعداد مرتفعة على مستوى الضفة الغربية حيث بلغت 60,041 فرداً، بواقع 29,562 للذكور و30,479 للإناث لديهم صعوبة في النظر، في حين أظهرت الصعوبة في الفهم والإدراك مستويات أقل على مستوى الضفة الغربية حيث بلغت 14,781 فرداً، بواقع 7,899 للذكور و6,882 للإناث[20].

وأظهرت نتائج المسح البيئي المنزلي 2008 أن عدد الوحدات السكنية المأهولة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 629,185 مسكناً، تتوزع في الضفة الغربية 414,493 مسكناً مقابل 214,692 مسكناً في قطاع غزة.

وبلغ متوسط كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة) في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.7 فرداً للغرفة سنة 2008، بواقع 1.6 فرداً لكل غرفة في الضفة الغربية، و1.9 فرداً لكل غرفة في قطاع غزة، وتشير البيانات أيضاً إلى أن 12.7% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في وحدات سكنية ذات كثافة سكنية تبلغ ثلاثة أفراد أو أكثر للغرفة. وبلغ متوسط عدد الغرف في المسكن 3.6 غُرف في الضفة والقطاع. وتشير البيانات إلى أن 15.9% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن تحتوي على 1-2 غرفة، بواقع 16.9% في الضفة الغربية مقابل 13.9% في قطاع غزة.

تشير بيانات سنة 2008 إلى أن 51% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن على شكل دار و47.2% من الأسر تسكن في مساكن على شكل شقة. وتظهر البيانات أن نسبة الأسر التي تسكن دار في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة حيث بلغت 51.8% و49.2% على التوالي. مقابل 45.8% من أسر الضفة الغربية و50% من أسر قطاع غزة تسكن شقة. وفيما يتعلق بحيازة المساكن تشير البيانات إلى أن 86.3% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة، بينما هناك 9.2% من الأسر تعيش في مساكن مستأجرة[21].

كما أظهرت نتائج مسح البيئة المنزلي في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2009 أن 88.4% من الأسر تسكن في مساكن تتوفر فيها المياه من شبكة مياه عامة، بواقع 95.8% في قطاع غزة و84.5% في الضفة الغربية. وأن حوالي 47.2% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بحفر امتصاصية أو صماء ويتمّ التخلص من خلالها من المياه العادمة بواقع 63.5% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة. في حين أن هناك 52.1% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بشبكة صرف صحي بواقع 35.5% في الضفة الغربية مقابل 83.8% في قطاع غزة[22].

وتُبين نتائج مسح الطاقة لسنة 2009 أن نسبة الأسر في الضفة والقطاع التي تسكن في مساكن موصولة بالكهرباء من الشبكة العامة، حافظت تقريباً على معدلها نفسه لسنة 2008، حيث بلغت 99.9% سنة 2009 بعد أن كانت 99.8% سنة 2008[23].

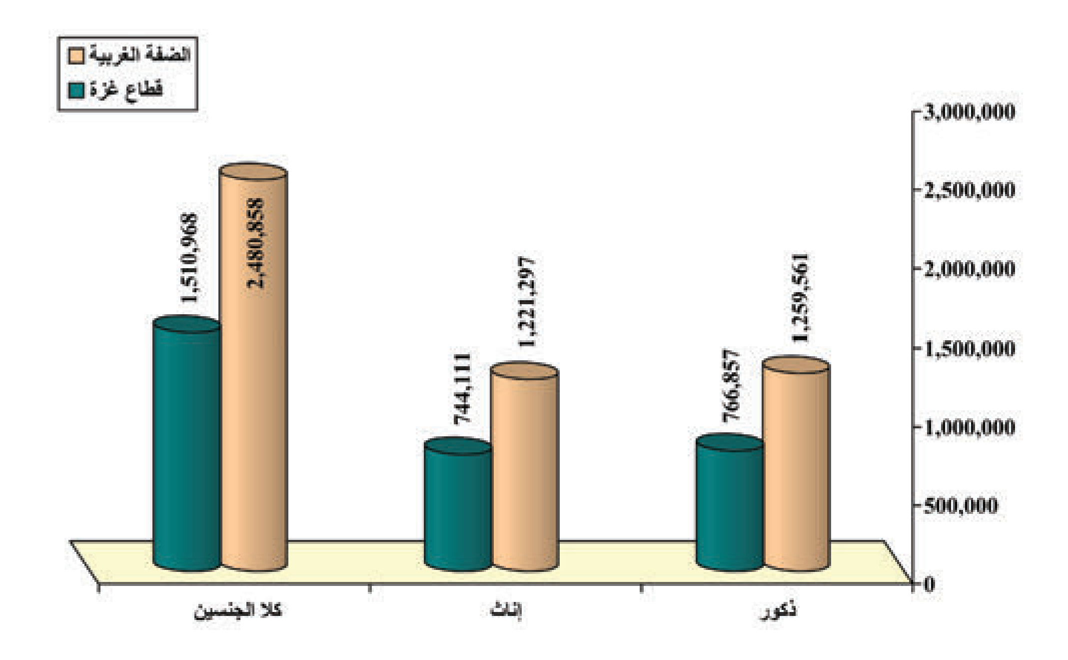
وفيما يلي توزيع السكان حسب أحدث تقديرات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مع ملاحظة أن متوسط حجم الأسرة بقي كما هو حسب النتائج النهائية للتعدادين 1997 و2007، مع العلم أن هذه التقديرات تفترض أن نسبة الجنس ثابتة سنة 2009 بناء على تعداد 2007. والجدول التالي يلخص أهم المؤشرات حسب المحافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع بعض المقارنات لما بين التعدادين 1997-2009.

جدول 7/3: عدد السكان المقدر حسب المحافظة والمنطقة والجنس نهاية سنة 2009[24]

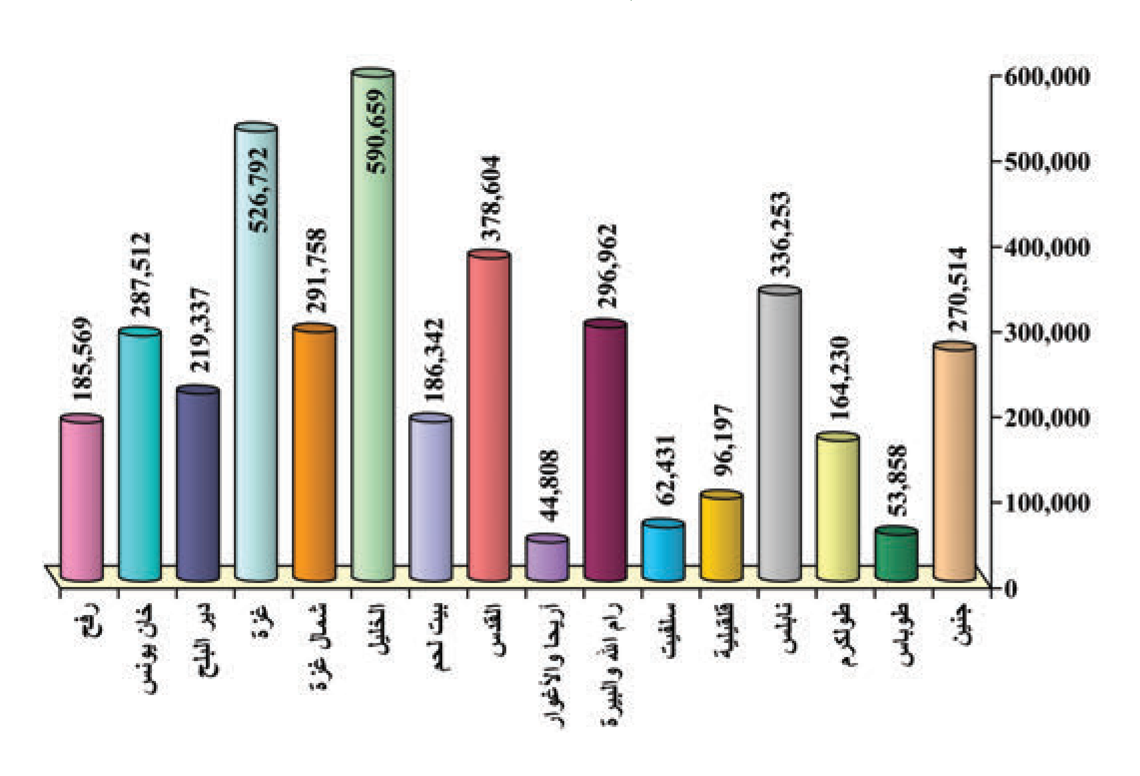
المحافظة	عدد السكان*			متوسط حجم الأسرة		نسبة الجنس	
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	سنة 1997	سنة 2007	سنة 1997	سنة 2009
الضفة الغربية	**2,480,858**	**1,259,561**	**1,221,297**	**6.1**	**5.5**	**103.2**	**103.1**
جنين	270,514	137,405	133,109	5.9	5.4	103.8	103.2
طوباس	53,858	27,358	26,500	6.1	5.6	103.1	103.3
طولكرم	164,230	82,970	81,260	5.8	5.3	102.2	102.1
نابلس	336,253	170,064	166,189	5.9	5.4	103.3	102.3
قلقيلية	96,197	49,323	46,874	6.1	5.5	105.7	105.2
سلفيت	62,431	31,734	30,697	6	5.4	103.6	103.3
رام الله والبيرة	296,962	149,523	147,439	5.9	5.3	100.4	101.4
أريحا والأغوار	44,808	22,435	22,373	6	5.6	101.7	100.3
القدس	378,604	192,604	186,000	5.4	5.2	102.1	103.5
بيت لحم	186,342	94,903	91,439	5.8	5.4	104.8	103.8
الخليل	590,659	301,242	289,417	6.7	6.1	104.9	104.1
قطاع غزة	**1,510,968**	**766,857**	**744,111**	**6.9**	**6.5**	**103.1**	**103.1**
شمال غزة	291,758	148,595	143,163	7.2	6.7	103.7	103.7
غزة	526,792	267,999	258,793	6.9	6.5	103.6	103.5
دير البلح	219,337	110,600	108,737	6.9	6.4	102.4	101.6
خان يونس	287,512	146,016	141,496	6.9	6.3	102.5	103.1
رفح	185,569	93,647	91,922	6.9	6.5	102	101.8
الضفة والقطاع	**3,991,826**	**2,026,418**	**1,965,408**	**6.4**	**5.8**	**103.2**	**103.1**

* ملاحظة: عدد الذكور والإناث حسب المحافظة من تقديرات الباحث بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منتصف سنتي 2009 و2010، وافتراض ثبات نسبة الجنس لكل محافظة بناء على نتائج التعداد 2007.

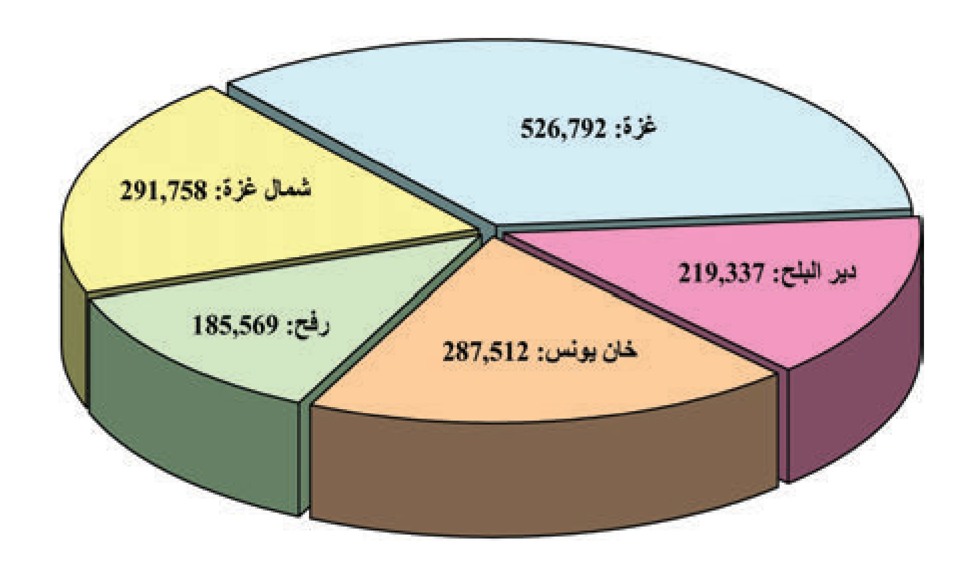
عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية سنة 2009



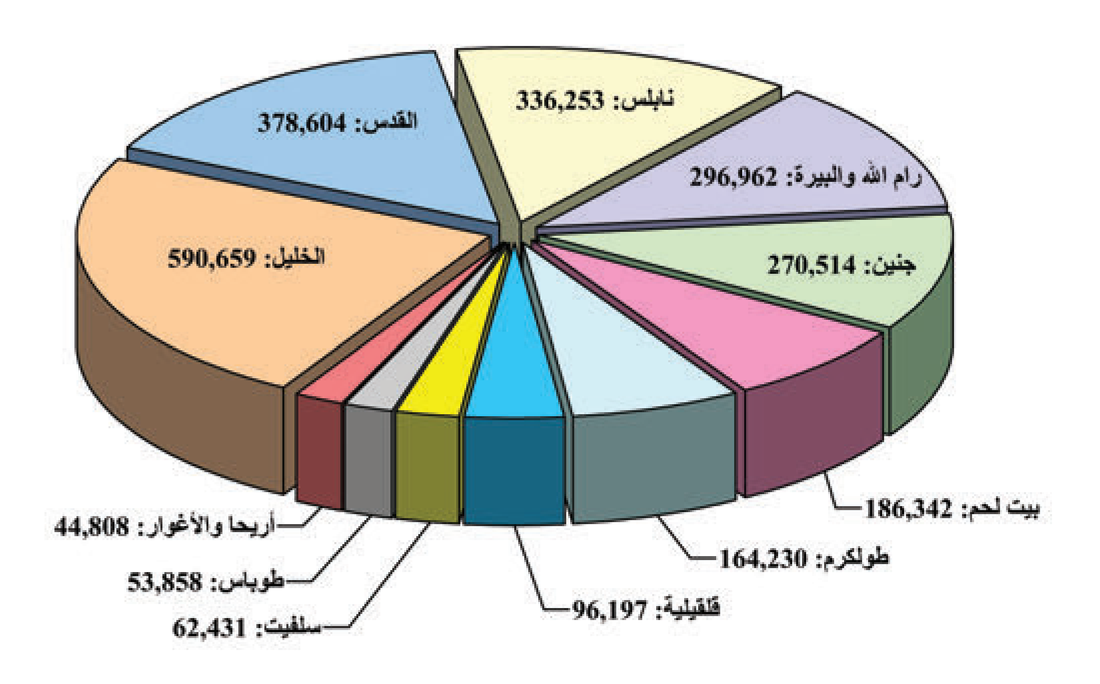
عدد السكان حسب المحافظة نهاية سنة 2009



عدد السكان في محافظات قطاع غزة نهاية سنة 2009



عدد السكان في محافظات الضفة الغربية نهاية سنة 2009



يتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية، حيث تعدّ محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر سكانها في نهاية سنة 2009 بحوالي 591 ألف نسمة، يليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 527 ألف نسمة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 379 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت وقلقيلية، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 45 ألف نسمة و54 ألف نسمة، و62 ألف نسمة و96 ألف نسمة على التوالي.

تشير نتائج التعداد إلى أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض من 6.4 سنة 1997 ليصبح حوالي 5.8 سنة 2007. ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بصورة ملحوظة في جميع المحافظات الفلسطينية في الفترة 1997-2007، وبافتراض بقاء هذا الاتجاه فإن متوسط حجم الأسرة سينخفض بمقدار شخص واحد كل حوالي 17 عاماً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2009 في "إسرائيل" حوالي 1.25 مليون فلسطيني، وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في "إسرائيل" لسنة 2008 أنه مجتمع فتي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ15 عاماً من العمر 40%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.1%[25].

بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.62 مواليد لكل امرأة وذلك لسنة 2007، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدلات الخصوبة في "إسرائيل". كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ خمسة أفراد خلال سنة 2007. وبلغ معدل المواليد الخام لسنة 2007 حوالي 27.3 مولوداً لكل ألف من السكان، أما معدل وفيات الرضع للسنة نفسها كان 7.2 لكل ألف من المواليد الأحياء، علماً أن نسبة الجنس لسنة 2007 بلغت 103.6 ذكور لكل مئة أنثى. وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين من 15 عاماً فأكثر 6.1%، وتعيش 26.2% من الأسر الفلسطينية في "إسرائيل" في مساكن ذات كثافة سكنية تتراوح ما بين فردين فأكثر. هذه البيانات لا تشمل عدد السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل عدد السكان في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها، وضمن العرب ككل[26].

3. الأردن:

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن نهاية سنة 2009 بحوالي 3.24 مليون نسمة، وذلك بناء على تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني، حيث تظهر البيانات المتوفرة أيضاً أن الفلسطينيين المقيمين في الأردن لسنة 2007 مجتمع فتي نوعاً ما، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 من العمر 35.9%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 3.3 مواليد لكل امرأة، كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 أفراد سنة 2007.

ويتوزع السكان الفلسطينيون 15 عاماً فأكثر في الأردن سنة 2000 حسب الحالة الزواجية بنسبة 50.2% من الذكور ضمن تصنيف لم يتزوج في حين بلغت 37.4% للإناث، ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين لم يتزوجوا هي في الفئة العمرية (15-19) عاماً حيث بلغت 99.2% للذكور و87.9% للإناث، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل الفلسطينيات الإناث في الأردن حيث بلغت 2.6% مقارنة مع 0.6% أرمل من الذكور.

وبلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن سنة 2007 حوالي 3.3 مواليد لكل امرأة، حيث كانت النساء في الفئة العمرية (25-29) عاماً الأكثر إسهاماً في هذا المعدل، والتي بلغت 173.6 مولوداً لكل ألف امرأة، وبلغت الخصوبة للنساء في الفئة العمرية (30-34) عاماً 149.2 مولوداً لكل ألف امرأة وذلك لسنة 2007. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 أفراد سنة 2007.

وبلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي لسنة 2004، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للسنة نفسها[27].

وحسب إحصاءات الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك 1.98 مليون لاجئ فلسطيني مسجل، وذلك حتى تاريخ 2009/12/31، مقارنة مع نحو 1.95 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لديها مقيم في الأردن في التاريخ نفسه سنة 2008. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط يقدر بحوالي 1.6% سنوياً، ويشكلون 405,666 عائلة، ويعيش 17.2% منهم في المخيمات (انظر جدول 7/5)[28].

4. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين فعلاً لدى الأونروا في سورية في 2009/12/31 حوالي 472,109 نسمة، بنسبة جنس مقدارها 100.4 ذكر لكل مئة أنثى. ويتركز الوجود الفلسطيني في محافظة دمشق، حيث يشكل الفلسطينيون المسجلون فيها 67% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سورية.

وعند مقارنة عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2009/12/31 ومقيمين في سورية مع عدد اللاجئين المسجلين بتاريخ 2008/12/31 والبالغ عددهم 461,897 نسمة، نجد أن معدل النمو السنوي يقدر بـ 2.2%.

ويشكل اللاجئون في سورية 117,806 عائلة ويعيش حوالي 27.1% منهم في المخيمات، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هجروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة (انظر جدول 7/5)[29].

تفيد البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في سورية لسنة 2007 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً تبلغ 33.1%، كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.9 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي سنة 2007 للفلسطينيين في سورية 3.64 مواليد لكل امرأة، حيث كانت النساء في الفئة العمرية (25-29) عاماً الأكثر إسهاماً في هذا المعدل والتي بلغت 216.1 مولوداً لكل ألف امرأة في الفئة العمرية ذاتها، وفي الفئة العمرية (30-34) بلغت الخصوبة للنساء 184 مولوداً لكل ألف امرأة. كما بلغ معدل المواليد الخام 29.3 مولوداً لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع سنة 2006 للفلسطينيين في سورية 25 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 30 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للفترة نفسها.

ويتوزع السكان الفلسطينيون من سنّ 15 عاماً فأكثر في سورية حسب سنة 2007 بناء على الحالة الزواجية بنسبة 48.3% من الذكور ضمن تصنيف لم يتزوج، في حين بلغت 40.8% للإناث. ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين لم يتزوجوا هي في الفئة العمرية (15-19) عاماً حيث بلغت 100% للذكور و92.7% للإناث، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل الفلسطينيات الإناث في سورية حيث بلغت 4.2% مقارنة مع 0.5% أرمل من الذكور[30].

5. لبنان:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2009/12/31 ومقيمين في لبنان 425,640 نسمة، مقارنة بـ 422,188 نسمة في التاريخ نفسه من سنة 2008، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 0.8% فقط. ويشكل اللاجئون في لبنان 113,594 عائلة، ويعيش حوالي 53.2% منهم في المخيمات. ويبلغ متوسط حجم الأسرة للفلسطينيين في لبنان 3.73 أفراد لسنة 2009، مقارنة مع 3.8 أفراد سنة 2008 (انظر جدول 7/5)[31].

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان لسنة 2007، أن نسبة الأفراد دون سنّ الـ 15 من العمر بلغ 32.9%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5.4%. وبلغت نسبة الجنس 98.4 ذكراً لكل مئة أنثى، وتشير البيانات إلى أن 0.5% من الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين 6-7 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي ثلاثة مواليد لكل امرأة في سنة 2007، في حين بلغ معدل وفيات الرضع سنة 2004 للفلسطينيين في لبنان 19.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 20.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حي سنة 2004، كما بلغ معدل المواليد الخام 21.8 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2007.

بلغت نسبة السكان الفلسطينيين في لبنان 15 عاماً فأكثر، والذين لم يتزوجوا 44.1% بواقع 47.9% للذكور و40.5% للإناث، وبلغت نسبة المتزوجين 48.7% بواقع 49.6% للذكور و47.9% للإناث، وبلغت نسبة المطلقين 1.5% بواقع 0.8% للذكور و2% للإناث، وبلغت نسبة الأرامل بين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حوالي 5.7% بواقع 1.7% للذكور و9.6% للإناث وذلك لسنة 2006.

وبالنسبة لتوزيع النساء في العمر (15-49) عاماً حسب الحالة التعليمية لسنة 2007 فنجد أن أقل من 4.5% من النساء غير متعلمات، في حين أن 76.5% منهن حاصلات على التعليم الابتدائي أو الإعدادي، و19.1% حاصلات على شهادة الثانوي فأعلى[32].

6. العراق:

نظراً لما تعرض له الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال الأمريكي من عمليات القتل والخطف والتشريد القسري من قبل بعض الميليشيات، والذي أدى إلى تشرد معظمهم من لجوء إلى آخر، سواء داخل العراق أم خارجه أم في مخيمات مؤقتة على الحدود العراقية مع الدول المجاورة، فإن وضع الفلسطينيين في العراق لا يماثله وضع للفلسطينيين في أي بلد آخر.

ومن الجدير بالذكر، أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق قد تقلص عددهم من 34 ألف لاجئ مسجلين رسمياً قبل الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 إلى 10 آلاف فلسطيني فقط سنة 2008 بعد مصرع وجرح وتهجير الآلاف منهم من قبل الميليشيات[33].

وحسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) فقد بلغ عدد اللاجئين في العراق سنة 2003، بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، ما بين (35-40) ألف نسمة. وحسب معلومات دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 2008 فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يبلغ نحو 15 ألف لاجئ. وتقدر إحصاءات منظمات دولية وأخرى غير رسمية عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي بنحو 14 ألفاً[34].

ومنذ سنة 2003 يعيش الفلسطينيون ويلات التهجير القصري والمعاناة داخل المخيمات على الحدود وفي أوضاع اجتماعية واقتصادية وأمنية متدهورة نتيجة الوضع البيئي السيئ، هذا بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي في المخيمات وعدم توفر العلاج الملائم والحاجة الماسة للعلاج في المشافي، وقد سُجّل عدد من الوفيات في مخيمات التنف والوليد والهول نتيجة تدهور حالتهم الصحية[35].

وفي سنة 2009 أوضح ماجد الزير، المدير العام لمركز العودة الفلسطيني ومقره لندن، أنّ ألفَي لاجئ فلسطيني، نازحين من العراق إلى قبرص، يواجهون صعوبات عدّة في حياتهم الجديدة، معلناً عن قرب استحداث وحدة رصد قانوني متخصصة بمتابعة قضايا الفلسطينيين في الشتات. جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قام بها الزير للاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا قسراً من العراق إلى قبرص. وقال ماجد الزير "نؤكد دعمنا للاجئين وما يؤرِّقهم، حيث أضحوا يواجهون عدة مشكلات بعد وصولهم إلى قبرص، من أهمها اختلاف اللغة والتعليم، وتحديات الانخراط في ثقافة أوروبية بعيدة عن قيمهم وعاداتهم العربية والإسلامية، علاوة على مشكلة الهوية والجوانب الثقافية"[36].

وقد أعرب مركز العودة الفلسطيني "بالغ الأسف للتهميش والتقصير العربي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق". وقال المركز في بيان صادر إنه "وخلافاً لعلاقة الدم والدين والأخوة بين الفلسطينيين وإخوانهم العرب؛ يتمّ توطين اللاجئين في السويد، وأيسلندا، والبرازيل، والهند، وقبرص، وماليزيا، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية؛ بينما لا تحرِّك الأنظمة العربية ساكناً لحل قضيتهم". وكانت الجريدة الأمريكية وول ستريت جورنال The Wall Street Journal، قد ذكرت أن الإدارة الأمريكية وافقت على إعادة توطين 1,350 لاجئاً فلسطينياً هُجِّروا من العراق بعد الغزو الأمريكي، حيث ستتمّ إعادة توطينهم في إحدى الولايات الأمريكية. ووفقاً للجريدة، فإن الموافقة جاءت بعد طلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[37].

وقال مركز العودة الفلسطيني "تجاهلت الحكومات العربية منذ عام 2003 وقبله، ومعها منظمة التحرير الفلسطينية، حقوق هؤلاء اللاجئين، ولم يتمّ تقديم أي دعم سياسي أو مادي من تلك الحكومات، بل تعرضوا للذبح والقتل الطائفي على أيدي المليشيات الطائفية في العراق". ومضى البيان إلى القول "أما الحكومة العراقية الحالية فلا تقوم بالواجب المطلوب تجاه اللاجئين، حيث لا تعترف بهم لسبب أنهم يحملون هويات صدرت إبان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين كما أنها لا تمنحهم هويات جديدة، وعلاوة على كل ذلك، فهم ليسوا مسجلين على قوائم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)".

وفي أواخر سنة 2007 أغلقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مخيم الرويشد، بعد أن أعادت توطين اللاجئين في البرازيل ودول أوروبية أخرى، بينما تواصل المفوضية عملها في مخيمي الوليد

والتنف لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول أوروبية. وبلغ عدد اللاجئين في مخيم الوليد نحو 1,700 لاجئ، ينتمون إلى 322 عائلة، بينما بلغ عدد اللاجئين في مخيم التنف سنة 2009 حوالي 880 لاجئاً[38]، يتابع شؤونهم مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سورية[39].

وفي 2009/4/17 أعلنت المتحدثة باسم منظمة الهجرة الدولية جيميني بانديا Jemini Pandya أنه قد تمّ نقل 59 فلسطينياً من مخيم الوليد إلى مركز في رومانيا. وأضافت أنه سيتمّ نقلهم فيما بعد إلى دول أخرى في إطار برنامج إعادة التوطين الخاص بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومن المقرر أن يتمّ نقل 1,200 فلسطيني من مخيم الوليد إلى المركز المؤقت في رومانيا وذلك في طريقهم لإعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقالت بانديا إن المركز قد تمّ افتتاحه في شهر آذار/ مارس 2009، نتيجة اتفاق ثلاثي بين الحكومة الرومانية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يزيد عن ثلاثين دولة قد استقبلت اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، منها أستراليا وفنلندا وتشيكيا وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا وغيرها[40].

وعلى الجانب السياسي عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس العراقي جلال الطالباني مؤتمراً صحفياً في بغداد بتاريخ 2009/4/5، وقال الطالباني إن "الشعب العراقي كان دوماً، ... مع الشعب الفلسطيني قلباً وقالباً... ويتمنّى أن يكون له دور حقيقي وتاريخي للإسهام في تحقيق الهدف الذي يناضل من أجله الشعب الفلسطيني اليوم، وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف". وشدّد على أن العراق يقف موقفاً صلباً وثابتاً في هذا المجال. أما الرئيس عباس فقد عبّر عن شكره للحكومة العراقية، على اهتمامها بقضية الفلسطينيين المقيمين في العراق، باعتبارهم "جزءاً من الشعب العراقي"، منوهاً إلى اهتمام الحكومة العراقية والأمن العراقي بالفلسطينيين، مؤكداً أنهم "بأيدٍ أمينة"[41].

وذكرت جريدة القدس العربي أن مصادر فلسطينية متعددة أكدت في 2009/4/21 تشكيل الرئيس عباس للجنة تتولى الإشراف على نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى إقليم كردستان، وإلى السودان، وذلك بعد الاتفاق مع رئيس الإقليم مسعود برزاني ورئيس وزراء حكومة الإقليم نيجيرفان برزاني على تقديم تسهيلات للاجئين الفلسطينيين، وتوفير فرص عمل لهم بما يخفف معاناتهم، وذلك حسب تفاهمات توصل إليها الرئيس عباس خلال زيارته لإقليم كردستان في 2009/4/13. إلا أن المصادر نفت الأنباء التي تحدثت عن وجود فكرة لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان، موضحة أن ما تمّ الاتفاق عليه مع سلطات الإقليم هو توفير فرص عمل لهم هناك، فضلاً عن تقديم التسهيلات الدراسية لأبنائهم. وأوضح الناطق باسم حركة فتح في تصريح صحفي، نشره موقع تابع للحركة إضافة لوكالة الأنباء المحلية (سما)، أن اللجنة

التي شكلها عباس مهمتها دراسة واقع اللاجئين الفلسطينيين على الحدود السورية العراقية، لحل مشكلتهم وإجلائهم من هذه المنطقة وإسكانهم في أماكن أخرى. وقالت المصادر حسب وكالة سما إنه تمّ الاتفاق بين الوفد والقيادة السودانية على تقديم كافة التسهيلات إلى اللاجئين الفلسطينيين من مخيم الوليد، ونقلهم إلى السودان وإعطائهم كافة التسهيلات، ومنحهم حق التعليم والإقامة. وأوضحت المصادر إنه تمّ الاتفاق على نقل تسعة آلاف لاجئ فلسطيني من الحدود السورية العراقية إلى السودان بعد إجراء كافة معاملاتهم[42].

ومن جهة أخرى كشفت مصادر دبلوماسية عربية لجريدة الدستور الأردنية عن مشروع قرار، كان من المقرر طرحه على القادة العرب في القمة العربية، يتعلق بترحيل الفلسطينيين العالقين عند حدود العراق إلى السودان. ينصّ المشروع على الترحيب بالاتفاقية التي تمّ توقيعها بين السودان والجانب الفلسطيني والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والتي حددت ترحيل هؤلاء إلى السودان للإقامة المؤقتة، والعمل على منحهم كامل الحقوق والامتيازات، والترحيب بالخطوات التي تمّ تنفيذها حتى الآن خاصة زيارة وفد من اللاجئين إلى السودان، والطلب من الدول العربية تقديم العون لنقل اللاجئين من الحدود إلى السودان، وتكليف الأمين العام بمتابعة هذا الأمر. وقالت مصادر دبلوماسية عربية إن سبب سحب مشروع القرار يعود إلى اعتراض السودان ودول عربية أخرى، لاعتبارات عديدة مفضلين أن يتمّ الأمر بشكل عادي بالتنسيق مع المؤسسات الدولية دون تشريعه كقرار في قمة عربية. وقالت هذه المصادر إن رأياً بالاكتفاء بما ورد في قمة دمشق حول ترحيل اللاجئين عند الحدود، كان مطروحاً، كما قالت هذه المصادر إن هناك مخاوف من تكريس ما قد يفهم حول ضياع حق العودة بهذه الطريقة[43].

من جهتها، دعت سورية إلى ضرورة الضغط على "إسرائيل" لإعادة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من العراق إلى أراضيهم[44]، غير أنها سمحت بإقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها، كما سمحت للبعض منهم بدخول مدنها بعد وقت قصير.

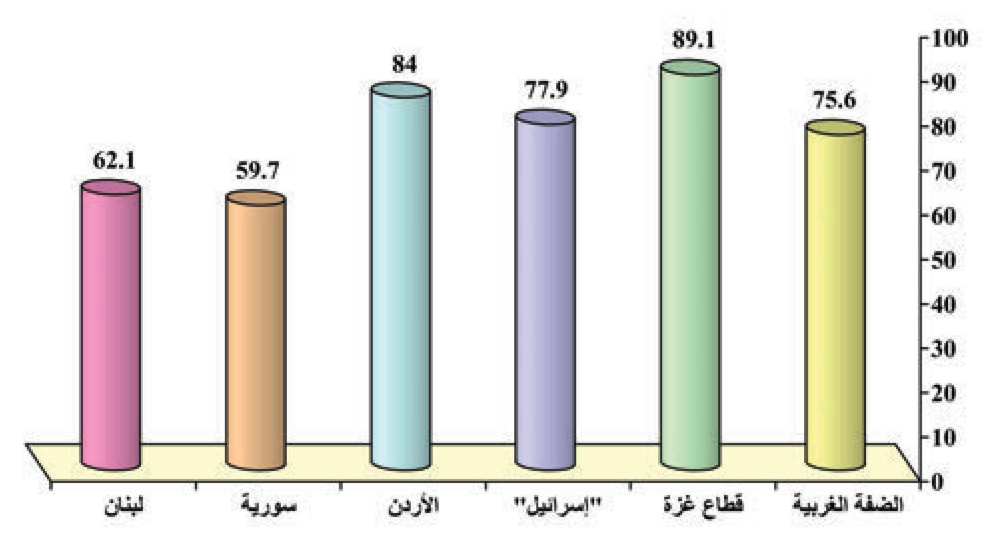
7. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لسنتي 2007 و2009 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين).

جدول 7/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[45]

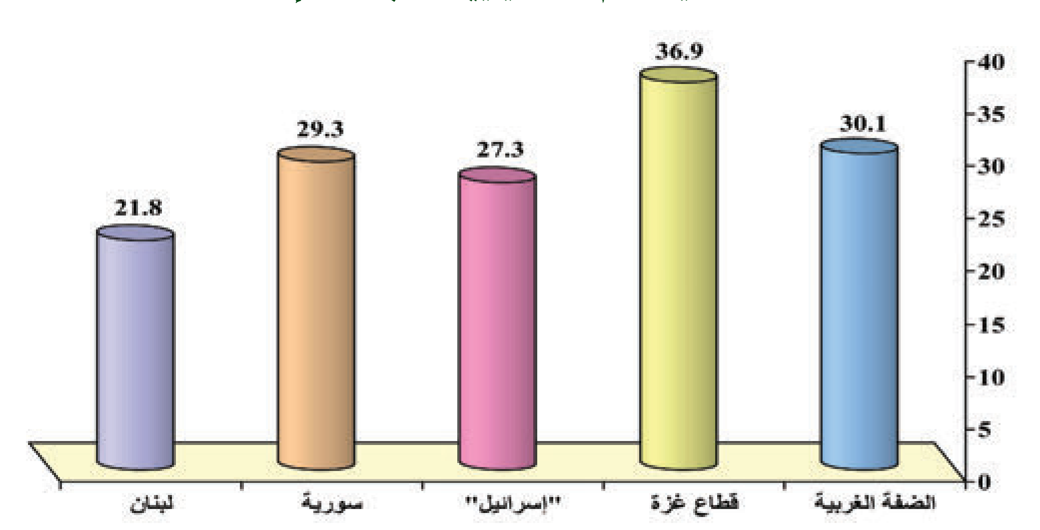
المؤشر	الضفة الغربية 2009	قطاع غزة 2009	مجموع الضفة والقطاع 2009	"إسرائيل" 2007	الأردن 2007	سورية 2007	لبنان 2007
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	39.7	44.6	41.5	40 (2008)	35.9	33.1	32.9
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.4	2.4	3	3.1 (2008)	5.2	4.3	5.4
نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15-64 عاماً)	75.6	89.1	80.5	77.9	84	59.7	62.1
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.1	103.1	103.1	103.6 (2008)	-	100.4	98.4
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	30.1	36.9	32.7	27.3	-	29.3	21.8
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4.4	4.1	4.3	2.8 (2006)	-	2.8 (2006)	-
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.1 (2007)	5.3 (2007)	4.6 (2007)	3.62	3.3	3.64	3
معدل الزيادة الطبيعية	2.6	3.3	2.9	2.51	-	2.65	-
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.5 (2007)	6.5 (2007)	5.8 (2007)	5	5.1	4.9	3.73 (2009)

نسبة الإعالة للفلسطينيين حسب مكان الإقامة (%)



ملاحظة: نسبة الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي لسنة 2009، بينما هي لسنة 2007 لكل من "إسرائيل" والأردن وسورية ولبنان.

معدل المواليد الخام للفلسطينيين حسب مكان الإقامة



ملاحظة: معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة هي لسنة 2009، بينما هي لسنة 2007 لكل من "إسرائيل" وسورية ولبنان.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ عدة أمور أهمها:

- يلاحظ بشكل عام ازدياد نسبة كبار السن وانخفاض نسبة الأطفال، وهذا يعود بشكل أساسي الى انخفاض معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة الأخرى.
- إن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات.
- إن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة والقطاع، بل وبالعكس فإنها ارتفعت مقارنة بمعدلات سنة 2006 حيث بلغت 3.9، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود وخاصة عمليات القتل التي تمارسها.
- إن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد انخفضت في الضفة والقطاع، إلا أنها بقيت مرتفعة وخاصة في قطاع غزة.
- نسبة الإعالة في قطاع غزة هي أعلى نسبة، تليها الإعالة للسكان الفلسطينيين في الأردن، ثم الإعالة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة. يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن وأدنى نسبة في قطاع غزة.
- يلاحظ الانخفاض المستمر لمتوسط حجم الأسرة المعيشية في الضفة والقطاع مقارنة مع السنوات السابقة، إلا أن هذا المتوسط بقي الأعلى في قطاع غزة، حيث وصل إلى 6.5 أفراد للأسرة، بينما في الضفة الغربية 5.5 فقط، وأدنى مستوى له في لبنان وسورية.

ثالثاً: اللاجئـون الفلسطينيون

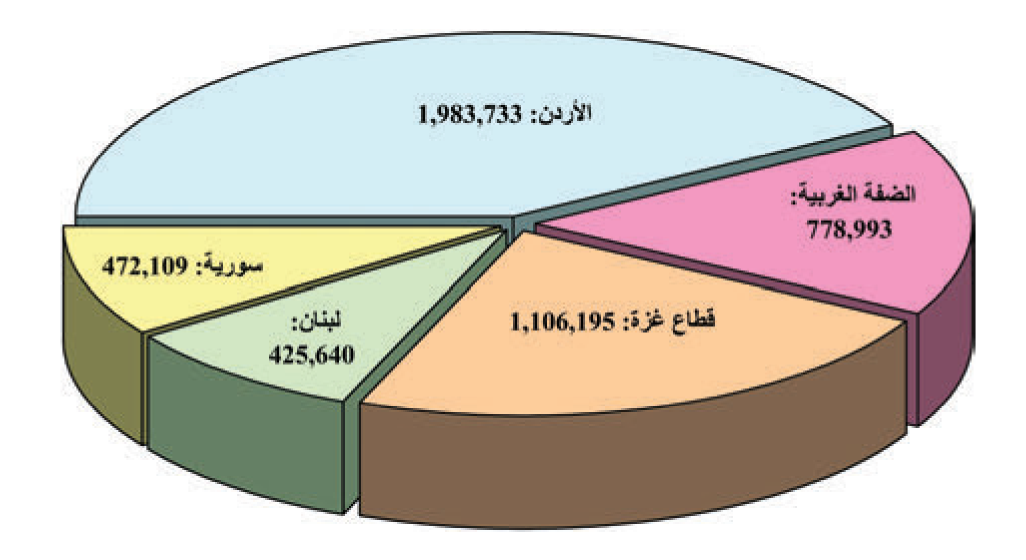
إن مفهوم اللجوء وقياسه معضلة أساسية للباحثين في الموضوع، (انظر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006)، وذلك يعود أساساً لعوامل كثيرة جداً، منها: تعدد الحروب والصراعات التي اجتاحت المنطقة خلال القرن العشرين؛ وخاصة حرب 1948، وحرب 1967، وما أعقبهما من احتلال كل فلسطين، والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1990)، والانتفاضة الثانية (2000-2006)، وتعدد الجهات المسيطرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وتبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة 1948-1967.

فإذا أخذنا بافتراض أن عدد اللاجئين هم المسجلون فعلاً في سجلات الأونروا، فإن عدد اللاجئين المسجلين حتى تاريخ 2009/12/31 هم كما في الجدول التالي، مع وجود الملاحظة "ترتكز الأرقام على سجلات الأفراد التي تحدث بانتظام، غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري، ولا تمثل هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني" من قبل الأونروا على هذه المعلومات.

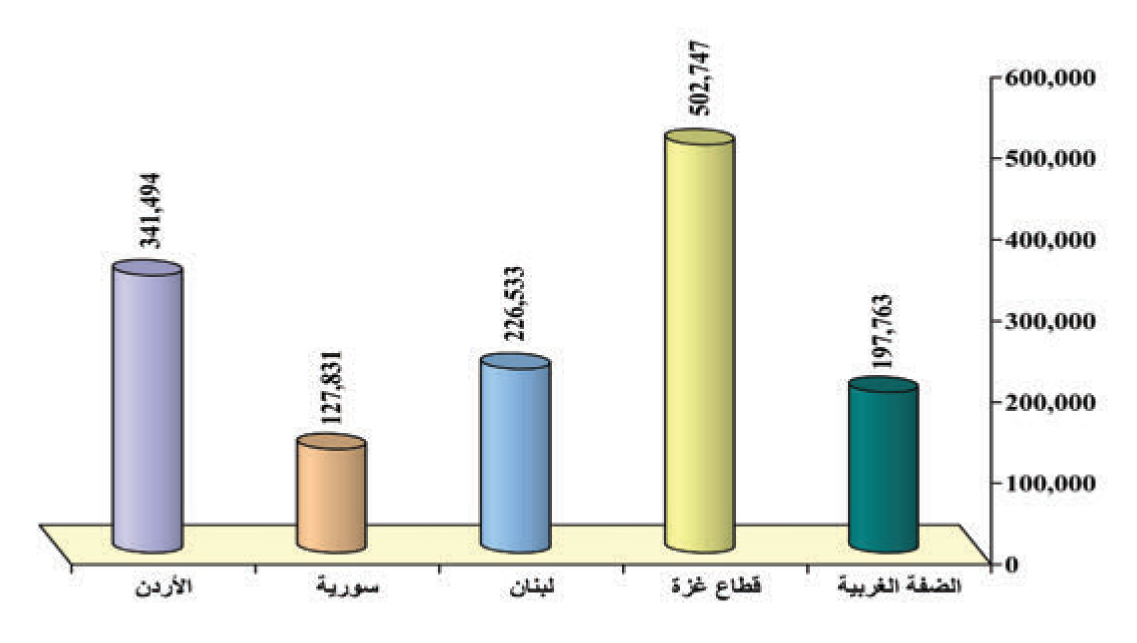
جدول 7/5: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2009/12/31[46]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	عدد المواليد (2009/9/30)	متوسط حجم العائلة 2006	متوسط حجم العائلة (2009/9/30)	عدد العائلات (2009/9/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2006%	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2009%
الضفة الغربية	778,993	7,309	4	3.79	204,674	19	197,763	25.8	25.4
قطاع غزة	1,106,195	23,710	4.6	4.43	248,057	8	502,747	47	45.4
لبنان	425,640	3,539	3.9	3.73	113,594	12	226,533	52.9	53.2
سورية	472,109	7,892	4.2	3.99	117,806	9	127,831	26.6	27.1
الأردن	1,983,733	18,744	5.1	4.87	405,666	10	341,494	17.7	17.2
المجموع	**4,766,670**	**61,149**	**4.6**	**4.35**	**1,089,797**	**58**	**1,396,368**	**29.8**	**29.3**

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2009/12/31



عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2009/12/31



يظهر الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة حتى 2009/12/31 يقدر بحوالي 4.77 ملايين نسمة، يقيم حوالي 41.6% منهم في الأردن، و39.5% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين إلى 23.2% في قطاع غزة و16.3% في الضفة الغربية)، والباقي 18.8% مسجلون في سورية ولبنان.

ويلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات للاجئين الفلسطينيين بلغت 29.3% سنة 2009 بينما كانت 29.4% سنة 2008، و29.8% سنة 2006؛ كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي أعلى مقارنة بباقي المناطق.

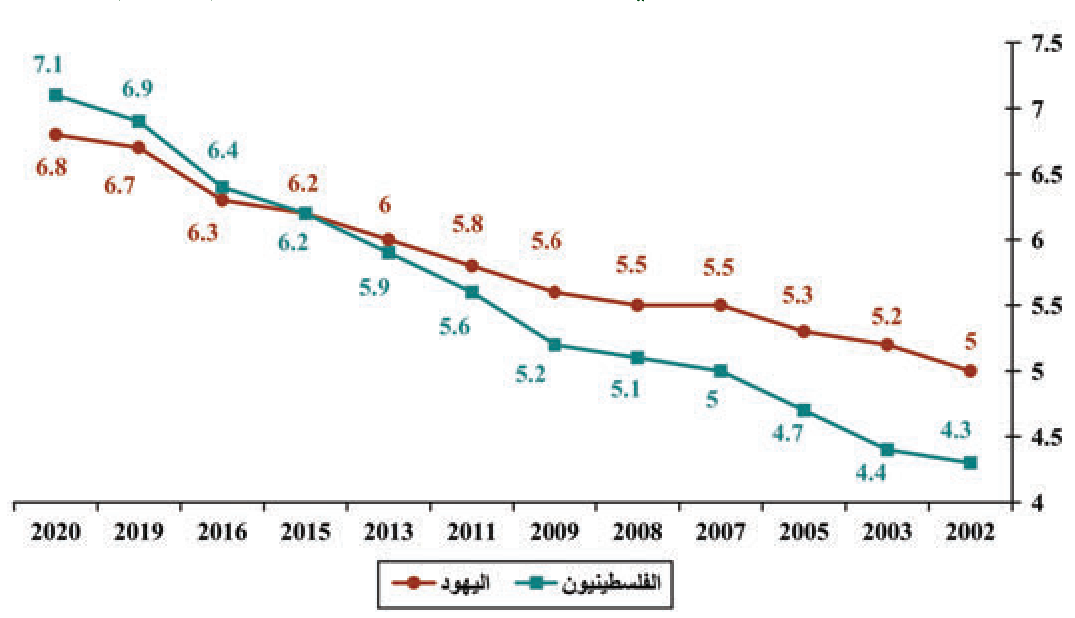
ويبين الجدول أن متوسط حجم العائلة هنا لا يمثل في الواقع الأسر المعيشية (الأسرة الممتدة التي تعيش معاً في مكان واحد)، بل العائلة النووية التي يخصص لها كرت (بطاقة) عائلية مستقلة. بالتالي لا غرابة أن يكون متوسط حجم العائلة النووية أقل من متوسط حجم الأسرة المعيشية. هذا المتوسط يقل مع الزمن، حيث نلاحظ في جميع مناطق تواجد اللاجئين فإن متوسط حجم العائلة يتناقص بشكل طفيف، حيث انخفض المتوسط العام من 4.6 أفراد لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.35 أفراد لكل أسرة سنة 2009.

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال الـ 39 عاماً المحددة بالفترة 1970-2009 نجد أن عددهم كان مليوناً و425,219 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و718,899 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 2009، فيمكن حساب معدل النمو السنوي للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة حيث وجد أنه يساوي 3.1% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل، وبافتراض ثباته للمستقبل؛ لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال حوالي 22.7 عاماً. ونتيجة لثبات معدل النمو السنوي فإنه يمكن الوثوق بالمعدل السنوي 3.1% لتزايد اللاجئين الفلسطينيين في العالم.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ حوالي 5.2 ملايين نسمة نهاية سنة 2009، في حين بلغ عدد اليهود 5.6 ملايين تقريباً بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية. وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية سنة 2015، حيث سيبلغ عدد كل من اليهود والفلسطينيين ما يقارب 6.2 ملايين، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً. وبحلول نهاية سنة 2020، ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.9% فقط من السكان، حيث سيصل عددهم إلى 6.8 ملايين يهودي مقابل 7.1 ملايين فلسطيني.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية – سنوات مختارة (بالمليون)[47]



تعدّ الخصوبة والوفيات والهجرة المكونات والعناصر الأساسية للتغير والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية على معدلات واتجاهات الخصوبة والوفيات للمجتمعات الفلسطينية في العالم.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفضت من 5.6 مواليد سنة 1997 لتصبح 4.1 مواليد سنة 2007، بينما انخفضت في قطاع غزة من 6.9 مواليد إلى 5.3 مواليد للفترة نفسها. أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 3.8% إلى 2.9% خلال الفترة 1997-2009، رافق ذلك انخفاض في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 32.7 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

أما الفلسطينيون في العالم، فيقدر عددهم بحوالي 10.87 ملايين نسمة نهاية سنة 2009، بينما كان يقدر عددهم بحوالي 10.6 ملايين نسمة نهاية سنة 2008، بمعدل نمو سنوي يساوي 2.6%، وهذا المعدل هو معدل وسطي يمكن استخدامه لتقدير عدد الفلسطينيين في العالم.

وبالتالي فإن هناك تزايداً مستمراً للسكان على الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة للسكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة هي في قطاع غزة أكبر مما هي عليه في الضفة الغربية.

خامساً: الإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية

شهدت سنة 2009 حملة مسعورة لم يسبق لها مثيل في الصراع الديموغرافي على الأرض الفلسطينية خاصة في القدس وضواحيها. فعدد السكان الفلسطينيين يشكل ما يسمى بالخطر الديموغرافي، ويستخدم في اتجاهين؛ اتجاه يؤكد أن الفلسطينيين هم أقلية، وبالتالي عليهم القبول بالأكثرية أو الترحيل (الترانسفير) أو الإبادة، والاتجاه الثاني أن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديموغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر، لذلك لا بدّ من استخدام كافة السبل الكفيلة بتشريد الفلسطينيين وأسرهم وقتلهم وتضييق سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليهم وعلى أبنائهم، وكلا الاتجاهين يلتقيان على الهدف نفسه.

تشكل القدس ومنطقة المثلث في فلسطين المحتلة سنة 1948 ساحتا صراع ديموغرافي حقيقي وجدي، ويتوقع مختصون أن يستمر تضاعف السكان الفلسطينيين لسنوات قادمة، وبالتالي استمرار إجراءات الاحتلال للتغلب على ذلك بطرد الفلسطينيين وجلب المزيد من اليهود.

وما زالت النبرة تعلو في "إسرائيل" والعالم حول ما يسمى بـ"يهودية إسرائيل"، وأصبح من المألوف طرح قضايا تتعلق بالوضع النهائي ودور الأقلية العربية في "إسرائيل"، والإشارة من بعض قادة "إسرائيل" إلى طردهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية، إضافة إلى المحاولات المستمرة لطردهم ومصادرة أراضيهم أو منعهم من البناء على أرضهم واتباع سياسة هدم البيوت بحجة عدم الترخيص، إضافة إلى تهميشهم وسلخهم عن شعبهم وأمتهم العربية والإسلامية، والقيام بكافة أشكال الضغوط والإجراءات للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر.

إن التأثير على الحالة الديموغرافية عبر الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يأخذ أشكالاً متعددة، حيث تتفنن الحكومات والأحزاب الإسرائيلية في هذا المجال كثيراً، فمن هذه المجالات سياسة الإغلاق الداخلي، حيث كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الاحتلال يضيق الخناق ويفرض قيوداً على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، مبيناً أنه في غضون أسبوعين تمّ اعتقال العشرات منهم كما قام الجيش الإسرائيلي بأكثر من مئة عملية تفتيش لمنازل ومؤسسات مدنية[48].

وفي تقرير لمركز مساواة نشر تزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة العنصرية يؤكد ارتفاع اعتداءات المدنيين الإسرائيليين على فلسطينيي الداخل، حيث يشير التقرير المذكور، والذي رصد العنصرية حسب تصنيفات محلية ودولية متعارف عليها، إلى ارتفاع الحوادث على خلفية عنصرية حدثت خلال سنة 2008 بنسبة 150%، حيث سجل المركز 166 حالة سنة 2008. كما سجل 250 حالة حتى موعد إصدار مركز مساواة لتقريره في 2009/3/21. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى ارتفاع الاعتداءات العنصرية من قبل مدنيين يهود تجاه مدنيين عرب بنسبة كبيرة[49].

وللمرة السابعة تقوم "إسرائيل" بتمديد قانون المواطنة العنصري، الذي يمزق آلاف العائلات الفلسطينية في مناطق الـ 1948، إن كان أحد الزوجين من الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من انتقادات جهات حقوقية، من بينها المحكمة العليا الإسرائيلية، لهذا القانون العنصري، الذي بموجبه، "يحق" لوزير الداخلية عدم منح الإقامة لأحد الزوجين الفلسطينيين إن كان أحدهما من الضفة الغربية وقطاع غزة، لمزاعم أمنية، وحتى أن الصيغة الجديدة تمنع كلياً منح أي إقامة لمن هم من قطاع غزة.

وقال النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة إن هذا نموذج واحد، ولكنه شرس بشكل خاص، للسياسة العنصرية الإسرائيلية التي تريد أن تتحكم بالفرد الفلسطيني، وحكومة "إسرائيل" تدرك إشكالية هذا القانون من ناحية حقوق الإنسان، لذلك تقره على صيغة قانون طوارئ، لتبعد عن نفسها أي اعتراض حقوقي دولي، هذا أصلاً إذا كانت تصغي لانتقادات دولية على سياستها العنصرية[50].

كما أقرّ الكنيست قانوناً يكرس نهب الأراضي والأملاك الفلسطينية باسم "قانون خصخصة الأراضي"، إلى جانب "قانون موفاز" الذي ينصّ على خصخصة الأراضي الفلسطينية المصادرة وأملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة وطنهم منذ نكبة سنة 1948.

وكانت الحكومة الإسرائيلية فشلت مؤخراً في تمرير "قانون خصخصة الأراضي"، وهي أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة وعامة، وأصحابها ما زالوا ينتظرون عودتهم إليها. ووصف رئيس كتلة التجمع الوطني الديموقراطي في الكنيست جمال زحالقة القانون الجديد بأنه "تكريس لنهب الأراضي والأملاك الفلسطينية، التي بدأت عام 1948 وما زالت مستمرة حتى أيامنا هذه". وأوضح أن القانون عنصري، لأنه يشترط شراء أراضٍ في القرى الزراعية والقرى الصغيرة بموافقة لجان قبول مرتبطة بمنظمات يهودية صهيونية، مثل الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي Zionist Congress، ما يعني استثناء العرب كلياً من شراء الأرض أو السكن في هذه القرى.

وكذلك نتج عن القانون صفقة بين الدولة العبرية والصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund، يتمّ بموجبها نقل حوالي 70 ألف دونم إلى الصندوق الذي يمنع بيع أو تأجير الأراضي، التي يسيطر عليها، إلى العرب. وأكد أن "الجمهور العربي لا يعترف بشرعية هذا القانون، وكل ما ينتج عنه"[51].

وفي تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يستطيعون البناء في حوالي 44% من أراضي الضفة، وذلك لأن هذه المناطق مخصصة للجيش الإسرائيلي أو للمستوطنين. وأوضح التقرير أن القيود التي تفرضها دولة الاحتلال على استخدام أراضي الضفة، خاصة في المناطق المصنفة "ج" التي يحكمها الاحتلال إدارياً وأمنياً، هي من بين أسباب الظروف المعيشية الرديئة للعديد من الفلسطينيين، حيث يصعب عليهم إنشاء البنى التحتية الأساسية أو المدارس والعيادات الطبية.

وبيَّن التقرير أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين لا يتمكنون من الحصول على تصاريح بناء، يضطرون للقيام بأعمال البناء بصورة "غير مشروعة" حسب قوانين الاحتلال، مما يعرضهم لخطر هدم المباني، مشيراً إلى أن "إسرائيل" هدمت 180 مبنى تعود لفلسطينيين في مناطق "ج" خلال سنة 2009[52].

سادساً: هجرة الفلسطينيين ونزيف الأدمغة

كشف استطلاع للرأي العام الفلسطيني، أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، أن 23% من الفلسطينيين يفكرون بالهجرة إلى الخارج. وتبين النتائج أن نسبة التفكير بالهجرة ترتفع في قطاع غزة إلى 30%، وتنخفض في الضفة الغربية إلى 17%، كما ترتفع النسبة بين عنصر الشباب خاصة الذكور.

وأشار الاستطلاع إلى أن 8% من الفلسطينيين انتقلوا من محافظتهم للعيش في محافظة أخرى، حيث استقبلت محافظة رام الله والبيرة أعلى نسبة من الذين غيّروا مكان سكنهم، ثم جاءت محافظة خان يونس ومحافظة غزة ومحافظة نابلس.

وكشف الاستطلاع أن الغالبية العظمى من المستطلعين، بنسبة 86%، يشعرون بالقلق في ظلّ الظروف الحالية، وترتفع نسبة الشعور بالقلق في قطاع غزة إلى 91% مقارنة بـ 82% في الضفة الغربية. وتبرز النتائج أن السبب الرئيسي للشعور بالقلق في الضفة الغربية هو المعاناة الاقتصادية، حيث تصل النسبة إلى 38% مقارنة بـ 16% في قطاع غزة. أما السبب الرئيسي

للشعور بالقلق في قطاع غزة فهو الاحتلال الإسرائيلي بنسبة 34%، والصراع الداخلي بنسبة 29%[53]. ويجب أخذ نتائج هذا الاستطلاع بنوع من الحذر، إذ إن الاحتلال الإسرائيلي، يظلّ السبب الأساسي في معظم مشاكل الفلسطينيين الواقعين تحت وطأته، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم أمنية... وغيرها.

سابعاً: فلسطينيو الخارج وحق العودة

إن المراهنة على أن الشعب الفلسطيني سيقبل بالتنازل عن حقّ العودة وسينسى فلسطين بعد جيلين أو أكثر، أو سيقبل بأي بديل آخر لا يتضمن حقّ العودة هو رهان خاسر. حيث إن جميع الأطياف والأحزاب الفلسطينية تتمسك بهذا الحق، وإن استطلاعات الرأي حول الموضوع تظهر عدم تنازل الأجيال المتعاقبة عن حقّ العودة، بل إن الشعب الفلسطيني أصبح أشد استمساكاً بتواجده على أرضه أكثر من أي وقت مضى.

وقد أجرى مركز بيروت للأبحاث والمعلومات استطلاعاً للرأي حول حقّ العودة، بتكليف من المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، اعتُمدت فيه منهجية إحصائية تلحظ التوزع الديموغرافي في مختلف المخيمات الفلسطينية، بالإضافة إلى الفئات العمرية المختلفة من الجنسين. وأشارت نتائج الاستطلاع أن 98% ممّن هم فوق الـ 50 عاماً مؤمنون بتحقّق العودة، و94% من الشباب يرغبون في مرجعية سياسية موحدة، و43% يعطون الأولوية لتوفير الحقوق الاجتماعية والمدنية، و9.6% فقط يرون أن المفاوضات والتسوية تستطيع تحقيق العودة[54].

وفي مؤتمر فلسطينيي أوروبا السابع شدد قياديون ومسؤولون فلسطينيون، على أن حقّ العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي هجروا منها قسراً سنة 1948 لن يسقط بالتقادم، موضحين أن الأجيال الفلسطينية لن تتوقف عن العمل من أجل العودة إلى أرض الآباء والأجداد. جاء ذلك خلال كلمات ألقاها مسؤولون فلسطينيون خلال اختتام أعمال مؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي انعقد تحت شعار "العودة حق... لا تفويض ولا تنازل" بحضور أكثر من عشرة آلاف فلسطيني في مدينة ميلانو الإيطالية في 2009/5/2، والتي قوبلت بحفاوة بالغة من الجماهير الفلسطينية المحتشدة في المؤتمر. وقد شدد عادل عبد الله، الأمين العام لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، على حتمية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم، لافتاً الانتباه إلى عجز الاحتلال الصهيوني عن تحقيق أهدافه من الحرب والحصار. وخاطب الشيخ رائد صلاح المحتشدين في ميلانو قائلاً "أيها الإخوة والأخوات، ومن خلال حشدكم الكريم أنادي كل الدنيا فأقول، اليوم انتصار غزة، وغداً انتصار القدس الشريف. اليوم انتصار مساجد غزة، وغداً انتصار المسجد الأقصى"[55].

وضمن فعاليات الذكرى الـ 61 للنكبة عقدت اللجنة العليا لإحياء الذكرى في قطاع غزة بالتعاون مع وزارة العدل في الحكومة المقالة في 2009/5/28، مؤتمراً شعبياً بعنوان "شهود على النكبة"، شدد خلاله وزير العدل محمد فرج الغول على إلزامية المطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، معتبراً كل من يفكر بالتنازل عنه "مجرماً بحق القضية" وتجوز محاكمته أمام القضاء الفلسطيني. واتهم رئيس اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة حسام أحمد، الأمم المتحدة والدول الاستعمارية الكبرى بتهيئة الظروف وتأمين الغطاء لـ"إسرائيل" من أجل "زرعها في المنطقة العربية"، وتهجير الشعب الفلسطيني ومصادرة أرضه، مؤكداً على تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه[56].

أما في الضفة الغربية فقد نظمت لجنة إحياء فعاليات ذكرى النكبة، مسيرات شعبية للتأكيد على تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة، وكذلك أطلقت اللجنة مجموعة من أسماء المدن والقرى الفلسطينية المُهجَّرة على شوارع الضفة الغربية وساحاتها[57].

وفي العاصمة النمساوية فيينا أقام اتحاد الجاليات الفلسطينية في الشتات مؤتمره الأول على مدار يومي 30-2009/5/31، وقد أكد البيان الختامي للمؤتمر، الذي شارك فيه ممثلو 37 جالية فلسطينية و12 مؤسسة، على ضرورة "إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، وإعادة توحيد المؤسسات على أسس وطنية، وتحصين النظام السياسي في شقيه؛ منظمة التحرير والسلطة". وطالب المؤتمرون السلطة الفلسطينية بعدم العودة إلى طاولة المفاوضات مع "إسرائيل" إلا بعد "ضمان وقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وتشييد الجدار، وإزالة الحواجز والسواتر". وشددوا على التمسك بحقّ العودة "الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمها القرار الرقم 194". ورأى المؤتمرون أنه "لا أمن ولا استقرار ولا هدوء ولا سلام إلا بالعودة"[58].

وفي إطار تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة أعلنت تسع لجان فلسطينية ناشطة في هذا المجال من العاصمة السورية دمشق في 2009/6/27، عن تشكيل المجلس الفلسطيني من أجل حقّ العودة "ميثاق"، وهو إطار مؤسساتي يُعنى بالحفاظ على حقّ الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه التي هجر منها، وقد أكد الميثاق الذي التزمت به المؤسسات المعلنة عنه على أن "حقّ العودة حقّ فردي وجماعي متوارث، ولا يسقط بالتقادم، وغير قابل للتنازل أو الإنابة أو الاستفتاء أو التفاوض أو التفويض، والتراجع عنه خيانة وطنية عظمى"، وأنه "لا شرعية لأية جهة تحاول التفريط في حق العودة". كما عدّ الميثاق أن "انعدام المرجعية الفلسطينية السياسية للشعب الفلسطيني في ظلّ الانقسام على الساحة الفلسطينية جعل هذا الحقّ في مهب الريح"[59].

خاتمة

بعد مرور نحو 62 عاماً على كارثة حرب 1948، وعلى الرغم من المعاناة الهائلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة اللجوء والتشرد، إلا أن الشعب الفلسطيني ما زال متشبثاً بأرضه، متطلعاً بقوة للحرية والعودة والاستقلال.

يعيش نحو 48.2% من الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين التاريخية، ويتزايد بنسبة تجعل أعداد الفلسطينيين تتجاوز أعداد اليهود في غضون خمس سنين؛ وهو ما يعني أن المشروع الصهيوني لم ينجح، بعد أكثر من 110 سنوات من العمل الدؤوب والدعم الدولي، في فرض هويته على الأرض أو في انتزاع شعب فلسطين منها. وما زال أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني في الشتات يعيشون في البلدان المجاورة لفلسطين، بانتظار لحظة العودة. وما يزال ثباتهم على الأرض ومعاناتهم في مخيمات اللجوء تقدم كل يوم دليلاً أكيداً على تمسك هذا الشعب بأرضه ومقدساته.

شعب فلسطين من أكثر الشعوب حيوية وتكاثراً، ونسبة النمو السنوي 2.9% هي من أفضل النسب العالمية. ونسبة من تقل أعمارهم عن 15 عاماً تصل إلى نحو 42% في الضفة والقطاع، وهو ما يعني أن شعب فلسطين هو شعب فتي.

يرقب الإسرائيليون النمو السكاني الفلسطيني بمزيد من القلق والحذر، ويعملون ما وسعهم للتضيق على هذا الشعب ودفعه للهجرة. كما ينشغلون بمحاولة أخذ موافقة عالمية على "يهودية دولة إسرائيل"؛ ولذلك ينبغي للشعب الفلسطيني أن يواصل صموده وثباته على أرضه، كما ينبغي لقياداته السياسية وفصائله وقواه الوطنية أن ترفض المساومة على هوية أرضها المباركة مهما كانت التضحيات.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009، 2009/12/29، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pop_2009-A.pdf

[2] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[4] **المرجع نفسه.**

[5] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للمسنين، 2009/10/1، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/old_people_do8.pdf

[6] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009؛ وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] Central Intelligence Agency of the United States (CIA), *The CIA World Factbook 2010* (New York: Skyhorse Publishing, October 2009), https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي للسكان، 2009/7/11، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/population_dA.pdf

[12] المرجع نفسه.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للمسنين.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيان الصحفي في اليوم العالمي لمحو الأمية، 2009/9/8، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Literacy_2009A2.pdf

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وعمر الزوج والزوجة 2008، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/3A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[16] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997-2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/7A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[17] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، العمر الوسيط في الأراضي الفلسطينية عند الزواج الأول حسب المحافظة والجنس، 2008، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/8A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[18] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997-2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/1A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[19] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997-2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/4A.htm



[20] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم المعاق العالمي واليوم السنوي للاحتفال بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، 2009/12/10، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/disabled_per_A.pdf

[21] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية، 2009/9/30، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Housing_d_A.pdf

[22] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح البيئة المنزلي 2009: النتائج الأساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1619.pdf

[23] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً حول مسحي الطاقة والبيئة المنزلي 2009، 2009/12/16، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/house_envi_surv09_A.pdf

[24] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009.

[25] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين، 2009/5/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf

[26] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[27] انظر: **المرجع نفسه**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009.

[28] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d09.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d08.pdf

[29] انظر: المراجع نفسها.

[30] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009.**

[31] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d09.pdf؛
و http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d08.pdf

[32] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009.**

[33] السويد ترفض طلبات لاجئين فلسطينيين قادمين من العراق، جريدة دنيا الوطن الإلكترونية، 2008/9/3، انظر:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-131420.html

[34] مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2009/8/5، انظر:
http://www.prc.org.uk/index.php?module=centre_news&id=f0617f35429293694cd9c2121fb21820&offset=

[35] ماهر حجازي، الأوضاع تسوء وأعدادهم في ازدياد: فلسطينيو العراق بين الظروف المأساوية والهجرة إلى الغرب، موقع تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، 2009، انظر:
http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1183&Itemid=67

[36] قدس برس، 2009/8/5.

[37] *The Wall Street Journal*, New York, 17/7/2009.

[38] صادق أبو السعود، اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة، موقع فلسطينيو العراق، 2009/5/23، انظر: http://paliraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1617&Itemid=60

[39] بيان مركز العودة الفلسطيني، 2009/7/22، انظر:
http://www.prc.org.uk/newsite/ar/palestinian-news-reports/press-release-ar/374-2009-11-20-12-13-26

[40] صادق أبو السعود، مرجع سابق.



[41] **الخليج**، 2009/4/6.

[42] **القدس العربي**، 2009/4/22.

[43] **الدستور**، 2009/3/29.

[44] **المرجع نفسه**.

[45] الجدول من تجميع الباحث، انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 289؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[46] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_j09.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE2.pdf؛

[47] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**. بيانات السكان الفلسطينيين تعتمد على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما تقديرات أعداد اليهود فهي معتمدة على كتاب **الإحصاء السنوي الإسرائيلي 2009**، عدد 59.

[48] انظر: **الرأي**، عمّان، 2009/4/5.

[49] **القدس العربي**، 2009/3/23.

[50] **الغد**، 2009/7/20.

[51] **السفير**، 2009/8/4.

[52] **فلسطين**، 2009/12/16.

[53] 30% من سكان قطاع غزة يفكرون بالهجرة للخارج، وكالة فلسطين اليوم، 2010/1/11، انظر:
http://www.paltoday.com/arabic/News-68036.html

[54] انظر: استطلاع للرأي لمنظمة ثابت لحق العودة حول العودة وواقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، 2009/4/30؛ و**الأخبار**، 2009/4/30.

[55] قدس برس، 2009/5/4.

[56] **فلسطين**، 2009/5/29.

[57] **القدس العربي**، 2009/5/15.

[58] **الحياة**، 2009/6/2.

[59] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/6/27، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7%2bWwGI7JrB8VN%2fRbRejA0M2U1kgGSLSzX06jwS1OYMOrZzAjqh9BUa3CLAjEvYJvIRXDj5746oE6Jen4RM8rNKjSlhfK6GNkD7eCcqoJ06fM%3d

الفصل الثامن

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

ما زالت أرض فلسطين تعاني من الاحتلال الإسرائيلي، وما زال هذا الاحتلال ينهب خيرات هذه الأرض وثرواتها، ويحرمها من الاستفادة من مواردها البشرية. كما يبذل الاحتلال جهوداً متواصلة لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وجعل الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية.

يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع خلال سنة 2009، ويقدم استقراء وتحليلاً مفصلاً حول الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد، وإيرادات السلطة الفلسطينية ونفقاتها، والمساعدات الخارجية، ويوضح إسهام القطاعات الصناعية والزراعية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. ويدرس حجم القوى العاملة والفقر والبطالة في الضفة والقطاع. كما يلقي الضوء على آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والخسائر الناتجة عن الحرب على القطاع؛ ثمّ يقدم استشرافاً مستقبلياً لسنة 2010، ولفرص تطبيق الخطة الوطنية العامة للفترة 2011-2012.

أولاً: نظرة عامة لأبرز المؤشرات الاقتصادية:

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعدّ الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس النمو الاقتصادي العام، وذلك من خلال مقارنة تطور هذا الناتج عبر فترتين زمنيتين، مما يبين مستوى أداء الاقتصاد الوطني في مجموعه. وعند متابعة الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع، يتضح أنه ارتفع من 4,820.9 ملايين دولار سنة 2008 إلى 5,147.2 ملايين دولار سنة 2009، أي بزيادة قدرها 326.3 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي يبلغ 6.8%. مرّ الناتج المحلي بتقلبات حادة منذ سنة 1999 وحتى سنة 2009، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل، كما يوضح الجدول 8/1، وهي:

أ. **الاتجاه الهابط خلال الفترة 1999-2002:** إذ أخذ هذا النمو في التناقص عاماً بعد آخر، وذلك على ضوء الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المتشددة. أي أنه أخذ في الهبوط طيلة ثلاث سنوات متتالية.

ب. **الاتجاه الصاعد، حيث عاد الناتج المحلي للتحسن خلال الفترة 2003-2005:** وذلك بناء على الجهود المحلية والدولية التي بذلت لتخفيف المعاناة وتوفير مناخ اقتصادي ملائم.

ج. **الاتجاه الهابط في سنة 2006:** وقد جاء ذلك نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فُرض على الضفة والقطاع، وهو ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي سنة 2006 بنسبة 5.2% عما كان عليه سنة 2005.

د. **عودة النمو من جديد خلال الفترة 2007-2009:** حيث طرأ تحسن نسبي خلال هذه الفترة، بالرغم من خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحرب التي شنّتها "إسرائيل" على غزة. ويرجع التحسن بصورة رئيسة إلى المعونات وأموال الدعم التي قدمتها الدول المانحة للفلسطينيين، والتي غطت نسبة كبيرة من عجز الموازنة العامة، إضافة إلى تمكين السلطة الوطنية من تغطية نفقاتها العامة في مجالات الأجور والمرتبات والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية والنفقات التطويرية... وغيرها. نشير هنا إلى أن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية هو أعلى بكثير من النمو المتدني في قطاع غزة.

جدول 8/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2009 بالأسعار الثابتة*

(بالمليون دولار)[1]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007**	2008**	2009***
الناتج المحلي الإجمالي	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
معدل النمو أو التراجع السنوي %	8.8	-8.7	-8.6	-13.3	14.9	12	8.6	-5.2	5.4	5.9	6.8

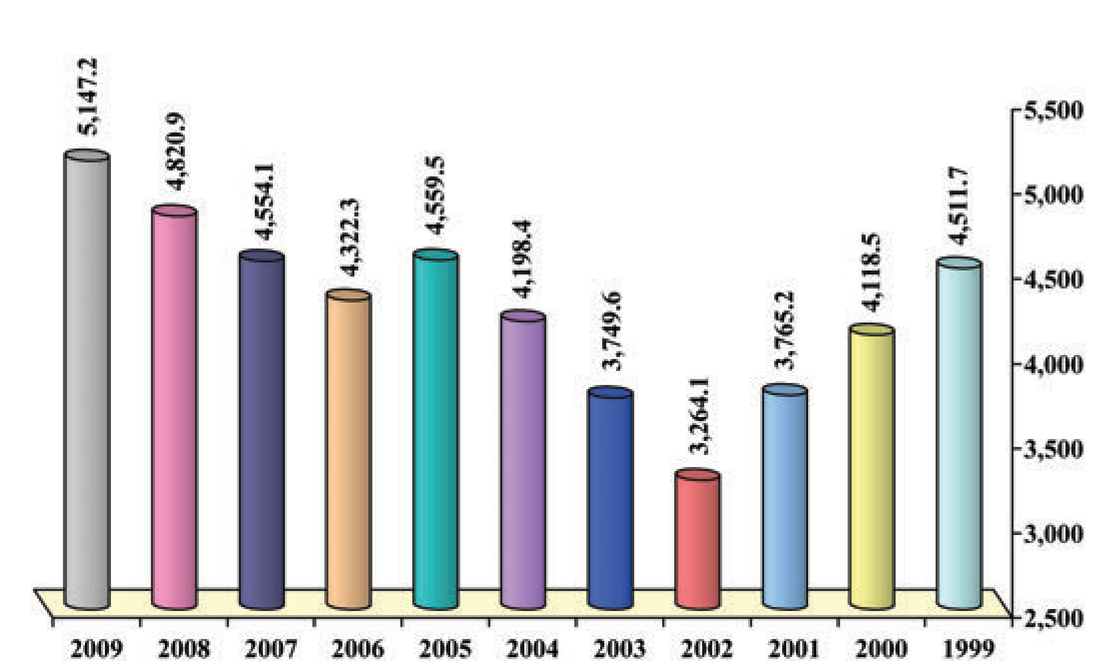
ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* سنة الأساس للفترة 1994-2003 هي 1997، وللفترة 2004-2009 هي 2004. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

** التنقيح الأول.

*** الإصدار الأول.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2009 (بالمليون دولار)

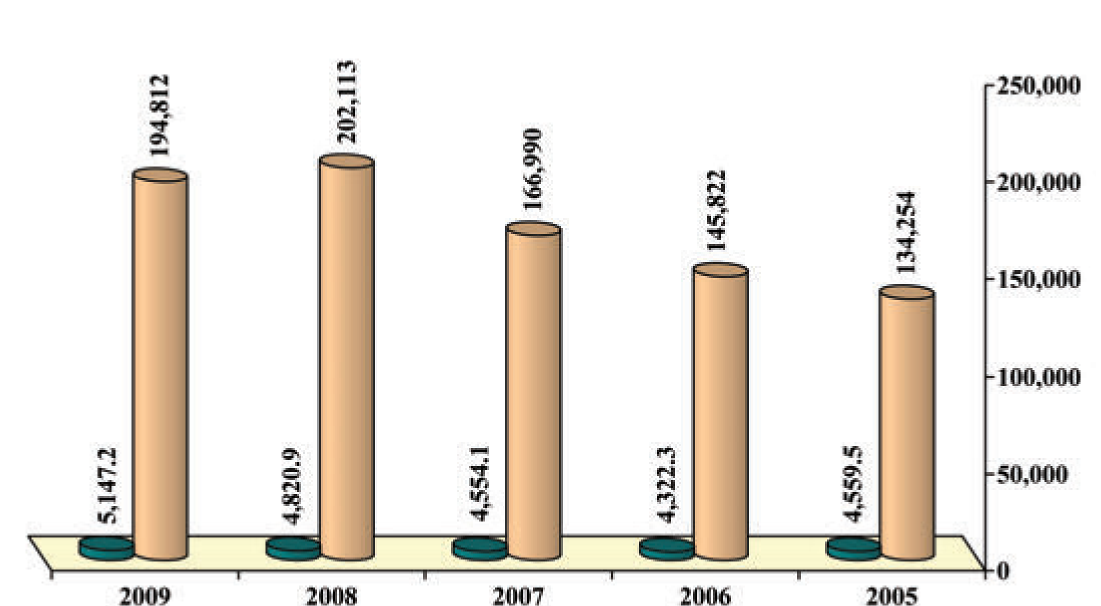


وعند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي والذي بلغ 202,113 مليون دولار سنة 2008، وبلغ 194,812 مليون دولار سنة 2009، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو أربعين ضعفاً (4,000% تقريباً)، وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 8/2: مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2005-2009 (بالمليون دولار)[2]

السنة	إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2005	134,254	4,559.5
2006	145,822	4,322.3
2007	166,990	4,554.1
2008	202,113	4,820.9
2009	194,812	5,147.2

مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2005-2009 (بالمليون دولار)



2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2009:

يوضح هذا المؤشر متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي سنوياً، وبالتالي فهو يعكس متوسط مستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد، ومن ثم فإن زيادة هذا الناتج من عام لآخر ترفع دخل الفرد وتزيد من قدرته على تلبية احتياجاته السلعية والخدمية من الضروريات والرفاهيات، والعكس صحيح. وجدير بالذكر أن هذا المؤشر يظلّ تقريبياً ولا يعكس بالضرورة عدالة توزيع الدخل القومي، وهذا ما نجد دليلاً عليه في وجود نحو 170 ألف أسرة فلسطينية تعيش تحت خط الفقر الشديد[3]. وعلى الرغم من هذا، يبقى الناتج المحلي من المؤشرات الرئيسة المستخدمة في التحليل الاقتصادي، باعتباره مؤشراً ضرورياً جداً لمتابعة النمو والمقارنة بين بلد وآخر.

يتضح من متابعة حجم الناتج المحلي في الضفة والقطاع أن متوسط دخل الفرد بلغ 1,612 دولاراً سنة 1999، واتخذ بعد ذلك مساراً متراجعاً ومتقلباً من عام لآخر دون أن يعود في السنوات اللاحقة إلى حجمه السابق.

أما في سنة 2009 فقد بلغ متوسط نصيب الفرد 1,390 دولاراً مقارنة بـ 1,290 دولاراً في سنة 2008، وبزيادة مقدارها 7.8%، وذلك كما يوضح الجدول 8/3. وهذا النمو، وإن بدا أنه يمثل تطوراً إيجابياً، فقد اقترن باستمرار الدعم الخارجي، وبقاء مستويات البطالة عند معدلات مرتفعة، أي أنه لا يشير بالضرورة إلى نمو جوهري.

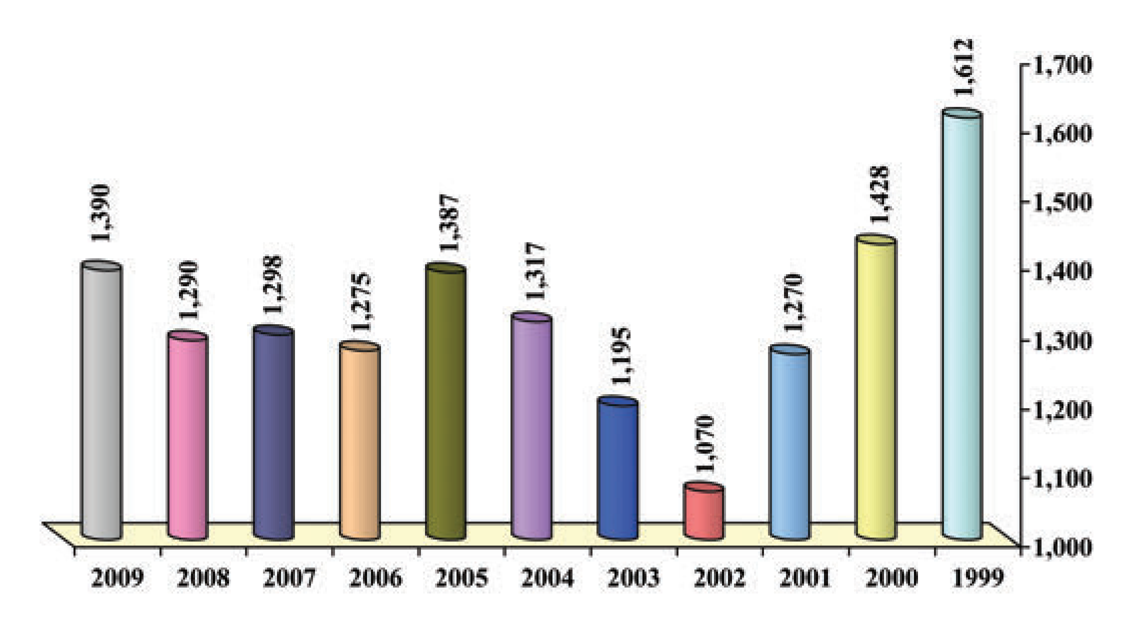
جدول 8/3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2009 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[4]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	*2009
التقدير السنوي	1,612	1,428	1,270	1,070	1,195	1,317	1,387	1,275	1,298	1,290	1,390

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* الإصدار الأول.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2009 (بالدولار)

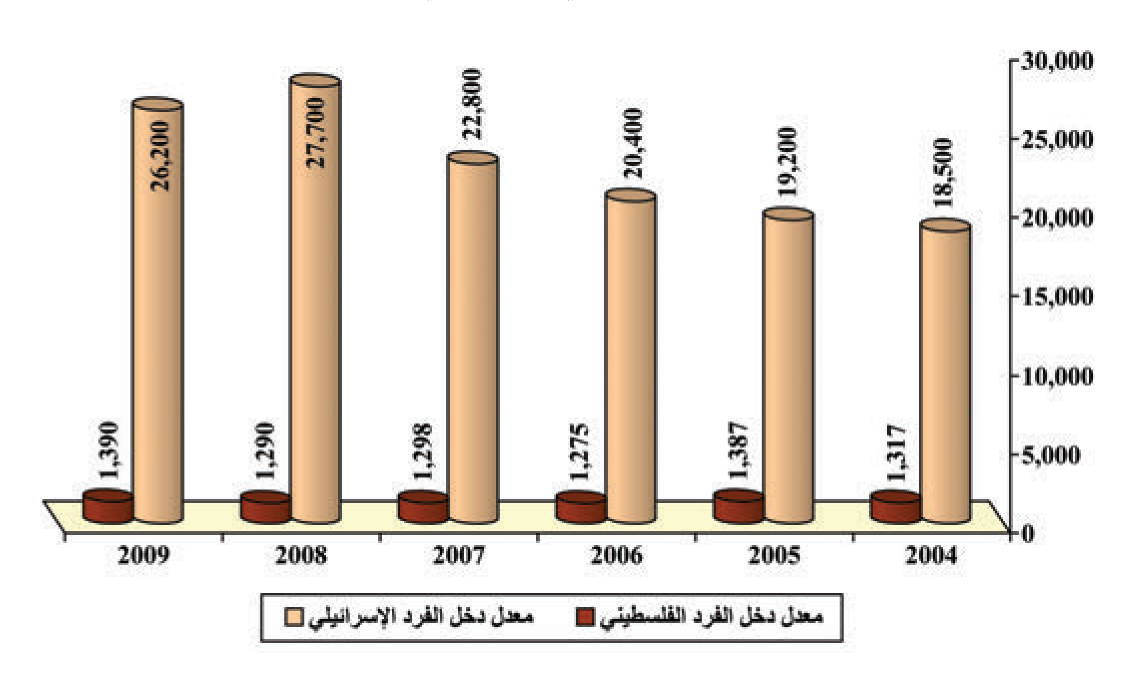


وعند الاطلاع على معدل دخل الفرد الإسرائيلي الذي بلغ 27,700 دولار سنة 2008، وبلغ 26,200 دولار سنة 2009، يظهر جليّاً إلى أي مدى يستمتع الفرد الإسرائيلي بمستواه المعيشي على حساب معاناة الفرد الفلسطيني وآلامه. إذ بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي نحو 23 ضعف دخل الفرد الفلسطيني سنة 2008، ونحو 19 ضعف دخله سنة 2009. وإذا كان الفرد الفلسطيني لا تنقصه الإمكانات البشرية والقدرات الذاتية، فإن هذا يدلل إلى حدّ كبير على دور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف فرص التنمية الفلسطينية، وإضعاف فرص تحسين مستوى حياة الفرد الفلسطيني.

جدول 8/4: مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2004-2009 (بالدولار)[5]

السنة	معدل دخل الفرد الإسرائيلي	معدل دخل الفرد الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2004	18,500	1,317
2005	19,200	1,387
2006	20,400	1,275
2007	22,800	1,298
2008	27,700	1,290
2009	26,200	1,390

مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2004-2009 (بالدولار)



3. مؤشرات الاستهلاك والادخار والاستثمار:

تعدّ هذه المؤشرات من الأهمية بمكان، فهي تعكس علاقة هذه المؤشرات بالدخل المتحقق وأوجه التصرف في هذا الدخل في المجالات المشار إليها. ولذلك، فإن الاستهلاك الكلي يبين ذلك الجزء من الإنفاق الذي جرى توجيهه نحو الحصول على السلع والخدمات في عام معين، ومن ثم يمثل الباقي الجزء المخصص للادخار، باعتباره استهلاكاً مؤجلاً يجري استخدامه وقت الحاجة، مما يتيح للجهاز المصرفي تجميع هذه المدخرات وتهيئتها للمستثمرين الذين هم في حاجة إلى الأموال اللازمة لتمويل مشاريعهم المزمع إقامتها، أو لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة، أو للحفاظ على مستوى هذه الطاقة دونما انخفاض من خلال عمليات الصيانة.

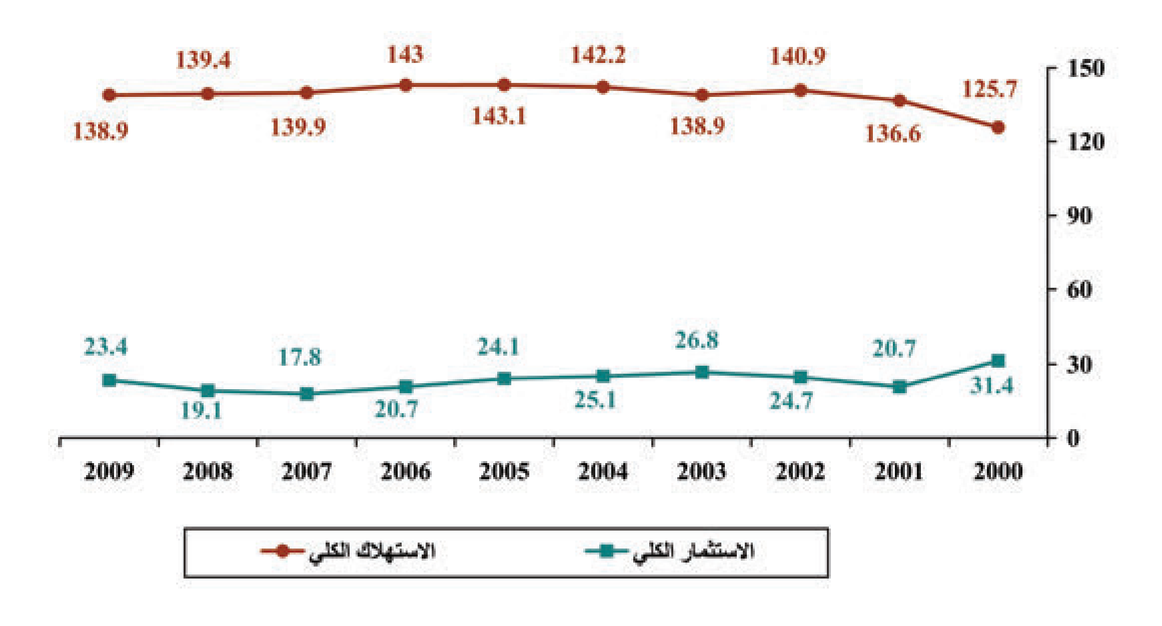
ويعدّ الوضع الخاص بهذه المؤشرات في فلسطين ذا دلالة مختلفة، إذ إن حجم الاستهلاك الكلي يفوق الدخل المحلي المتحقق بنسب كبيرة، مما يترتب عليه أن الادخار يصبح سالباً ومستويات الاستثمار متدنية، كما نلاحظ في الجدول التالي:

جدول 8/5: نسبة الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2009[6]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	*2009
الاستهلاك الكلي %	125.7	136.6	140.9	138.9	142.2	143.1	143	139.9	139.4	138.9
الاستثمار الكلي %	31.4	20.7	24.7	26.8	25.1	24.1	20.7	17.8	19.1	23.4
الادخار المحلي %	-25.8	-36.6	-40.9	-38.9	-42.2	-43.1	-43	-39.9	-39.4	-38.9

* أرقام 2009 هي أرقام تقديرية تمثل متوسط السنوات التسعة السابقة.

نسبة الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2009 (%)



يتضح من الجدول 8/5 أن الاستهلاك الكلي قد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي ومثّل 125.7% سنة 2000، ثم اتخذ اتجاهاً تصاعدياً ومتقلباً إلى أن بلغت نسبته 138.9% سنة 2009، وقد يعود ذلك إلى أن مستويات الدخل في فلسطين متدنية وأن هناك ارتفاعات مستمرة في الأسعار، ومن ثم فإن السكان مضطرين لتعويض النقص في دخلهم الحقيقي من خلال إنفاق كامل دخلهم. ليس هذا فحسب، بل إن هذا الاستهلاك قد تجاوز مستويات الدخل المتاحة مع عدم القدرة على الادخار.

وبناء على ذلك الارتفاع في الاستهلاك فإن الادخار تراجع بمستويات سالبة بلغت في سنة 2009 نحو 38.9% على النحو المذكور في الجدول 8/5.

أما الاستثمار الكلي فإنه قد مثّل مستويات متدنية، مع اتجاهه للتناقص، حيث انخفضت نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.4% سنة 2000 إلى 23.4% فقط سنة 2009، ويعود ذلك إلى غياب المناخ الاستثماري الملائم مع تأثير سلبي على الإنتاج والنمو.

فيما يتعلق بالادخار المحلي فهو الوجه الآخر المضاد للاستهلاك، ولما كان حجم الاستهلاك الكلي مرتفعاً وغير عادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظلّ الارتفاع الهائل في الأسعار، والاعتماد بشكل رئيس على سلع إسرائيلية باهظة التكاليف؛ فمن الطبيعي أن ذلك قد تحقق على حساب الادخار المحلي، فجاء حجم الادخار ليس متراجعاً فقط عما هو مألوف كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، وإنما جاء سالباً أيضاً، خاصة في ظلّ لجوء الكثير من المستهلكين إلى السحب من مدخراتهم وودائعهم السابقة، أو الاضطرار للاستدانة، أو الاستعانة بما قد يرد إليهم من معونات أو دعم خارجي للوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية الضرورية.

4. الدين العام:

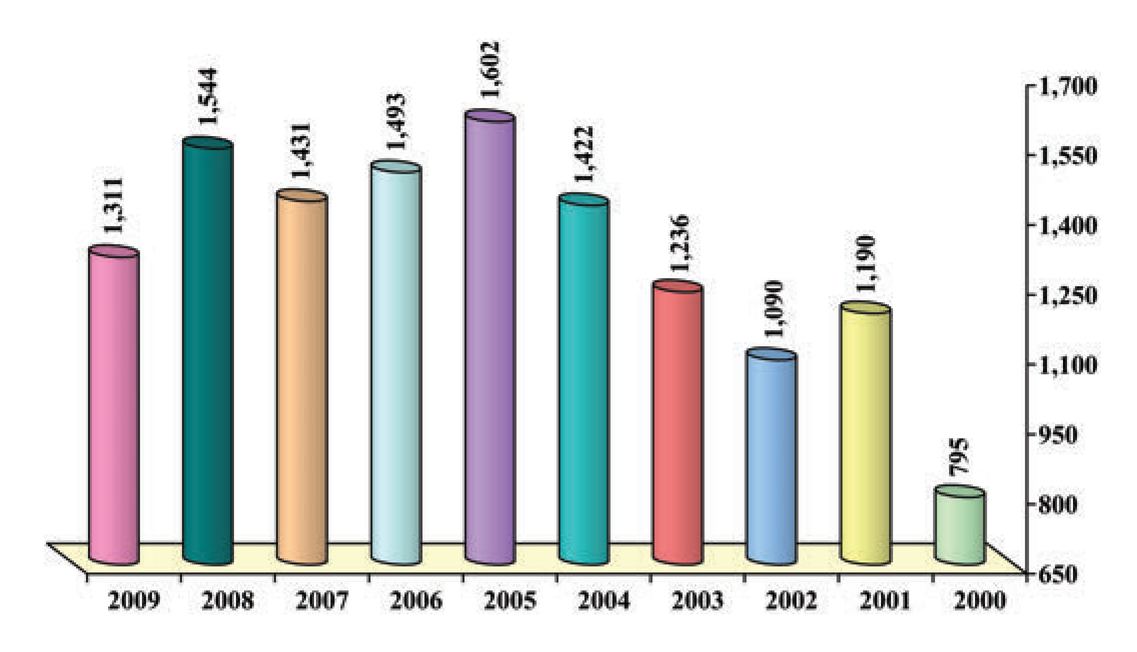
يشكل الدين العام التزاماً مالياً على الحكومات، يتوجب عليها سداده والوفاء باستحقاقاته المتمثلة في أقساط الدين وفوائدها. ومن المألوف أن تلجأ كثير من الدول إلى الاقتراض بغية إقامة المشروعات التطويرية والإنمائية، أو لسداد العجز في موازنتها العامة، غير أن التأخير في الوفاء بهذه الالتزامات يزيد من الأعباء الواقعة على كاهل الحكومة ومواطنيها. وأمام الأعباء المتزايدة على السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها لجأت إلى الاستدانة وأخذت مديونيتها في الارتفاع عاماً بعد آخر، وفقاً لما هو موضح في الجدول 8/6؛ أما مصادر هذا الدين فهي عديدة، ومن بينها القروض الداخلية من المصارف المحلية، أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، والهيئة العامة للبترول والقطاع الخاص، كما قد يكون مصدر هذا الدين خارجياً سواء من الحكومات أم من الهيئات الدولية كالمؤسسة الدولية للتنمية International Development Association (IDA).

جدول 8/6: رصيد الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية 2000-2009 (بالمليون دولار)[7]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد القائم للدين العام	795	1,190	1,090	1,236	1,422	1,602	1,493	1,431	1,544	1,311*
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي %	17.9	31.8	34.5	34.1	34.9	35.8	32.3	27.5	23.8	26.8
نسبته من الصادرات من السلع والخدمات %	91.7	212.4	234.3	265.7	265.7	272.5	279	267.1	181.7	230

* رقم الدين العام لسنة 2009 هو رقم تقديري تمّ حسابه على أساس متوسط السنوات التسعة السابقة.

رصيد الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية 2000-2009 (بالمليون دولار)



تبين أرقام الدين العام، كما يوضحها الجدول 8/6، أن نمو هذا الدين كان عالياً حتى سنة 2008، إذ ارتفع من 795 مليون دولار إلى 1,544 مليون دولار في الفترة 2000-2008، وبمعدل نمو سنوي قدره 8.65%، كما تزايد خلال الفترة نفسها بنسبة 94.2%. وبالرغم من اتجاه الدين العام للانخفاض سنة 2009، إلا أنه يظلّ مرتفعاً أيضاً، حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 327 دولاراً. هذا مع العلم بأن حجم الدين العام لم يرافقه زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي، ولا في حجم الصادرات السلعية والخدمية. ويلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ما تزال مرتفعة، وقدرت بنحو 26.8% في سنة 2009، أما نسبة هذا الدين إلى إجمالي الصادرات فهي أيضاً مرتفعة، وبلغت 230% أي 2.3 مرات ضعف حجم الصادرات من السلع والخدمات؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة أعباء السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعكس الأوضاع الصعبة التي تواجهها السلطة تجاه الوفاء بالتزاماتها، على الرغم من المنح وأموال الدعم.

ثانياً: موازنة السلطة المالية:

1. تطورات المالية العامة:

تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية على ثلاثة مصادر لتمويل إنفاقها، ويأتي في طليعتها الدعم الخارجي، كالمنح والمساعدات الخارجية، حيث يشكل ذلك 50-55% من دعم الموازنة، ثم إيرادات المقاصة (العائدات الإسرائيلية من الضرائب المستحقة للسلطة) والتي تعدّ المصدر الثاني في الأهمية، وأخيراً الإيرادات المحلية وتعدّ المصدر الثالث في الأهمية.

حققت ميزانية السلطة الفلسطينية، بعد المنح والمساعدات لسنة 2008، فائضاً مالياً قدره 269.8 مليون دولار، إلا أن الحكومة الفلسطينية واجهت الكثير من الصعوبات منذ بداية سنة 2009 في توفير السيولة اللازمة للإيفاء بالتزاماتها، مما أجبرها إلى اللجوء للبنوك المحلية للاقتراض، حيث استدانت 530 مليون دولار في شهر حزيران/ يونيو 2009[8]. واستمرت الأزمة المالية بسبب عدم انتظام تدفق المساعدات الخارجية نظراً للأوضاع والتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية.

2. تطورات الأداء المالي لسنة 2009:

أ. الإيرادات:

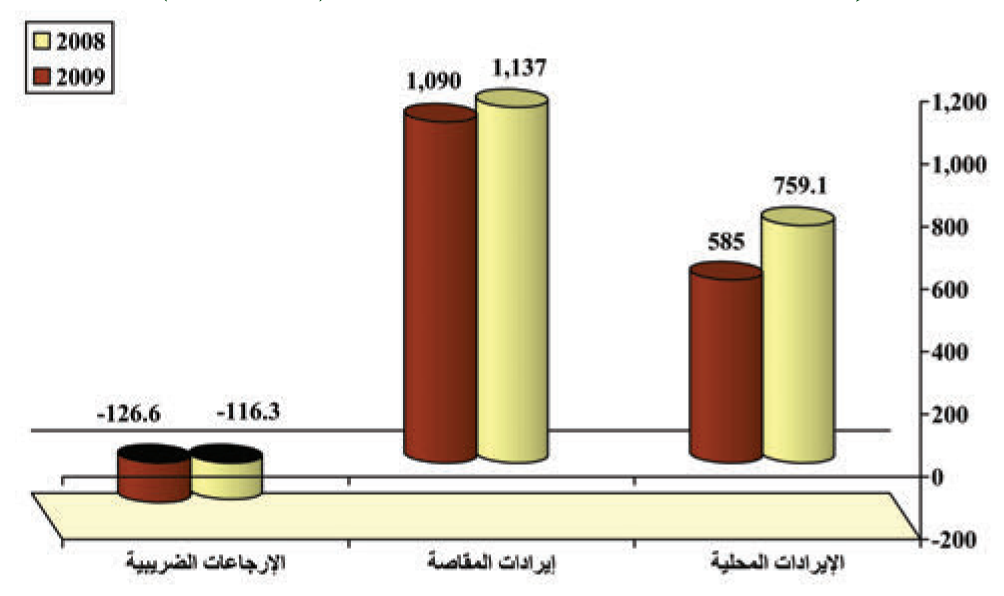
بالنظر للجدول 8/7، بلغت الإيرادات المحلية المحصلة فعلاً لسنة 2009 ما مجموعه 585 مليون دولار. وبهذا، فإن حجم الإيرادات المحلية تقل بنسبة 6.4% مقارنة باستهداف الموازنة لها، وتقل بنسبة 22.9% عن ما تمّ تحصيله سنة 2008. ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة 19.7%، مقارنة مع ما رصد لها في الموازنة، وزيادة المتحصلات الضريبية بنسبة 10.4% فقط عن المبلغ المرصود لها في الموازنة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 8/7: الإيرادات العامة والمنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية 2008-2009 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[9]

البيـان	ميزانية 08 (فعلي)	موازنة 09	أرباع سنة 2009 (فعلي)				مجموع الأرباع	التغير بالنسبة لموازنة 09 %	التغير بالنسبة لميزانية 08 %
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع			
الإيرادات المحلية	**759.1***	**625**	**111.4**	**100.3**	**242.7**	**130.6**	**585**	**-6.4**	**-22.9**
– الإيرادات الضريبية	272.8	273	71.2	60.8	84.1	85.4	301.5	10.4	10.5
– الإيرادات غير الضريبية	486.2*	353	40.2	39.6	158.6	45.2	283.6	-19.7	-41.7
إيرادات المقاصة	**1,137**	**1,123**	**241.2**	**259**	**312**	**277.8**	**1,090**	**-2.9**	**-4.1**
مجموع الإيرادات العامة	**1,896.1**	**1,748**	**352.6**	**359.3**	**554.7**	**408.4**	**1,675**	**-4.2**	**-11.7**
الإرجاعات الضريبية (–)	-116.3	-118	-10.5	-4.1	-100.9	-11.1	-126.6	7.3	8.9
إجمالي صافي الإيرادات	1,779.8*	1,630	342.1	355.3	453.9	397.4	1,548.7	-5	-13
الدعم الخارجي والتمويل التطويري	**1,762.7**	**1,953**	**272**	**179.9**	**668.7**	**294.1**	**1,414.7**	**-27.6**	**-19.7**
مجموع الإيرادات العامة والدعم الخارجي والتمويل التطويري (بدون خصم الإرجاعات الضريبية)	**3,658.8**	**3,701**	**624.6**	**539.2**	**1,223.4**	**702.5**	**3,089.7**	**-16.5**	**-15.6**

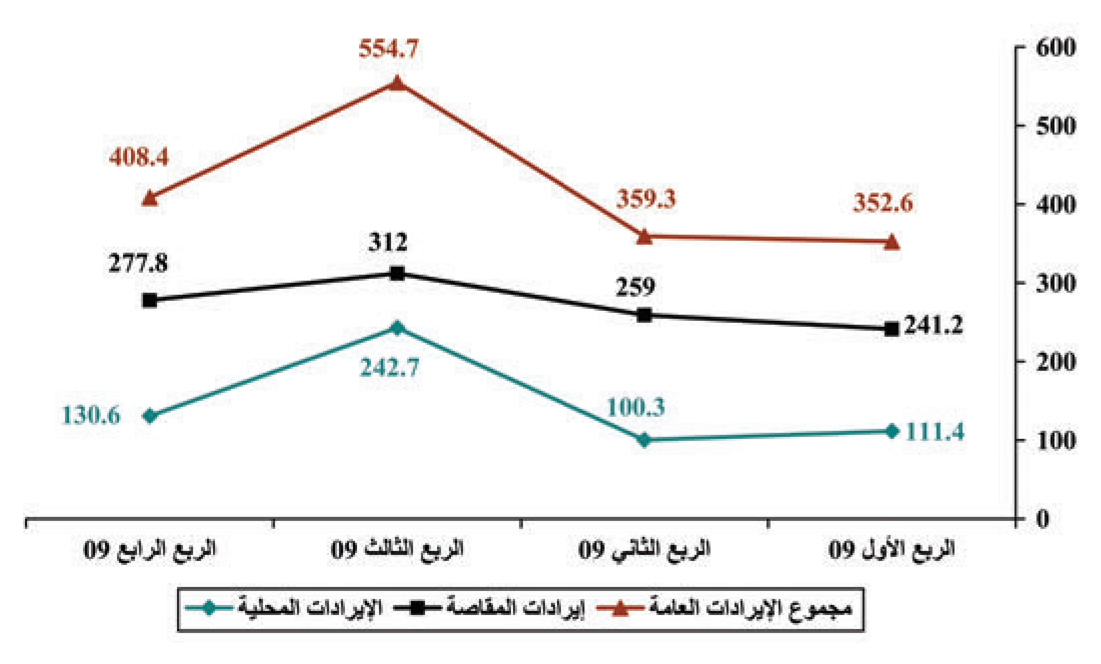
* تضمّنت الإيرادات غير الضريبية وإجمالي الإيرادات المحلية في سنة 2008 مبلغ 197.1 مليون دولار، وردت كعوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني لتسديد ديون السلطة الوطنية الفلسطينية كما وأدرجت ضمن صافي التمويل من البنوك المحلية.

إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية 2008-2009 (بالمليون دولار)



وبالنسبة لإيرادات المقاصة، فقد كانت في سنة 2008 حوالي 1,137 مليون دولار، وقد تمّ تحصيل ما مجموعه 1,090 مليون دولار في سنة 2009، وبهذا فإن إيرادات المقاصة انخفضت تقريباً بنسبة 2.9% باستهداف الموازنة لها؛ أما بالمقارنة مع متحصلات المقاصة في 2008، فإن نسبة الانخفاض تصل إلى 4.1% تقريباً. وبعد هذا التحليل نجد أن إجمالي صافي الإيرادات (مجموع الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة، بعد حذف الإرجاعات الضريبية) قد انخفضت سنة 2009 وبنسبة 5% مقارنة باستهداف الموازنة لها وبنسبة 13% عما كانت عليه في سنة 2008، لتصبح 1,548.7 مليون دولار. ويوضح الشكل التالي تطور الإيرادات المحلية والمقاصة والعامة حسب أرباع سنة 2009.





أما عن الدعم الخارجي والتمويل التطويري، التي وعدت به الدول المانحة السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تراجع منذ نهاية سنة 2008، وبذلك دخلت السلطة الوطنية في أزمة مالية في النصف الأول من سنة 2009، دفعتها إلى تكثيف الجهود لحثّ الدول المانحة العربية منها والدولية على الوفاء بالتزاماتها، مما دفع الولايات المتحدة لتقديم مبلغ 198.5 مليون دولار لدعم ميزانية السلطة في شهر تموز/ يوليو 2009، ودفع المملكة العربية السعودية إلى تقديم ما قيمته 202.8 مليون دولار في شهر آب/ أغسطس أي في الربع الثالث لسنة 2009. وهنا، نلاحظ أن الربع الثالث شهد زيادة كبيرة في حجم الدعم الخارجي والتمويل التطويري، مقارنة بالربعين الأول والثاني، حيث بلغ حجم الدعم الخارجي فيه 668.7 مليون دولار، وكل ذلك من أجل إنقاذ السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمتها. هذا وقد بلغ إجمالي الدعم الخارجي ودعم المشاريع

التطويرية لسنة 2009 ما مجموعه 1,414.7 مليون دولار من الرصيد المحدد في الموازنة والبالغ 1,953 مليون دولار. وبهذا، فإن مجموع الدعم الخارجي والتمويل التطويري لسنة 2009 ظلّ منخفضاً بنسبة 27.6% مقارنة باستهداف الموازنة له، وهذا المبلغ ينخفض بنسبة 19.7% بالمقارنة مع ميزانية 2008.

ب. النفقات:

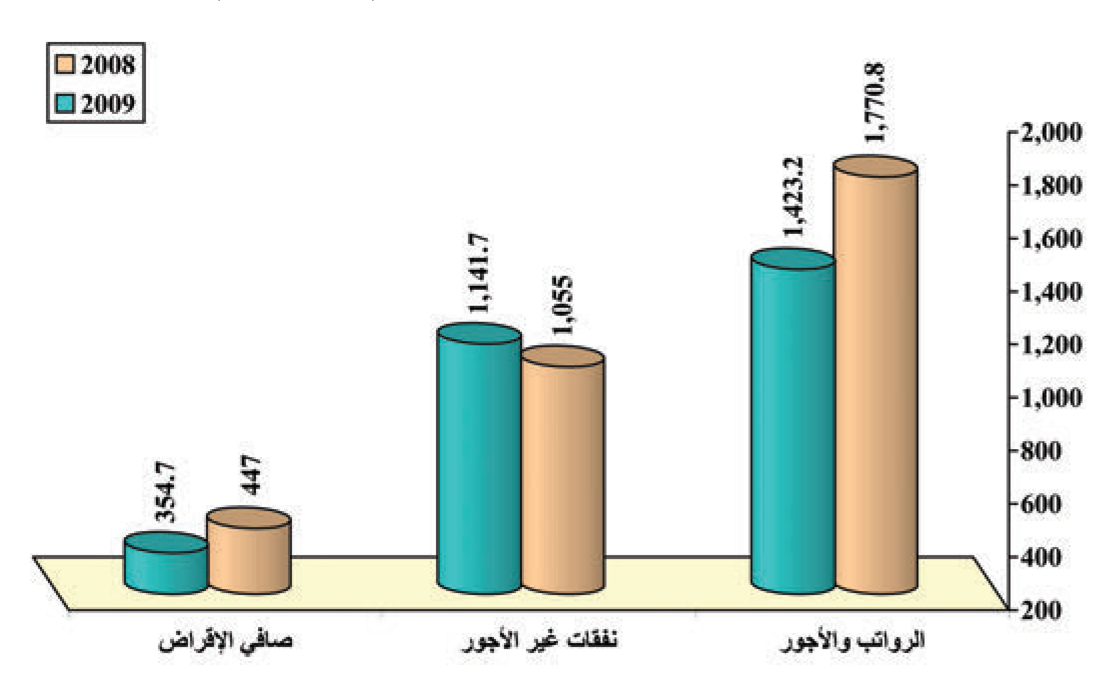
يعدّ بند الرواتب والأجور بند النفقات الرئيس لدى ميزانية السلطة، حيث شكل ما نسبته 54.1% من إجمالي النفقات وصافي الإقراض لسنة 2008، وبالنظر للجدول 8/8 تبين أن ما تمّ صرفه فعلاً كرواتب وأجور في سنة 2009 بلغ 1,423.2 مليون دولار، وبهذا تكون قد تخطت المرصود لها في الموازنة بنسبة 0.9%، على الرغم من أنها انخفضت بقيمة 347.6 مليون دولار وبنسبة 19.6% عن ما تمّ صرفه سنة 2008. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها أن رواتب وأجور سنة 2008 تضمّنت دفعات نقدية متأخرة لم يتمّ صرفها في مواعيدها السابقة، لذا جاءت نفقات سنة 2009 عالية نسبياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النفقات العامة على الأجور والرواتب لسنة 2009 اقترنت بسياسة إصلاحية نحو تقليص النفقات العامة المتضخمة، وذلك بالحدّ من التعيينات الحكومية الجديدة والبدلات النقدية والترقيات، مع تشجيع ترك الخدمة بالاستفادة من تيسيرات ومزايا التقاعد المبكر، هذا إضافة إلى حالات من وقف صرف الرواتب لبعض العاملين في إطار الأوضاع المرتبطة بالانقسام الفلسطيني.

جدول 8/8: النفقات العامة والتطويرية 2008-2009 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[10]

البيان	ميزانية 08 (فعلي)	موازنة 09	أرباع سنة 2009 (فعلي)				مجموع الأرباع	التغير بالنسبة لموازنة 09 %	التغير بالنسبة لميزانية 08 %
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع			
الرواتب والأجور	1,770.8	1,410	321.3	341.1	509	251.8	1,423.2	0.9	-19.6
نفقات غير الأجور	1,055	1,290	328.2	221.6	327.9	264	1,141.7	-11.5	8.2
صافي الإقراض	447	380	76.5	81.7	115.3	81.2	354.7	-6.7	-20.6
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**3,272.7**	**3,080**	**726**	**644.3**	**952.2**	**597**	**2,919.5**	**-5.2**	**-10.8**
النفقات التطويرية	**(...)**	**503**	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**185.9**	**-63**	**(...)**

ملاحظة: العلامة (...) تعني غير متوفر.

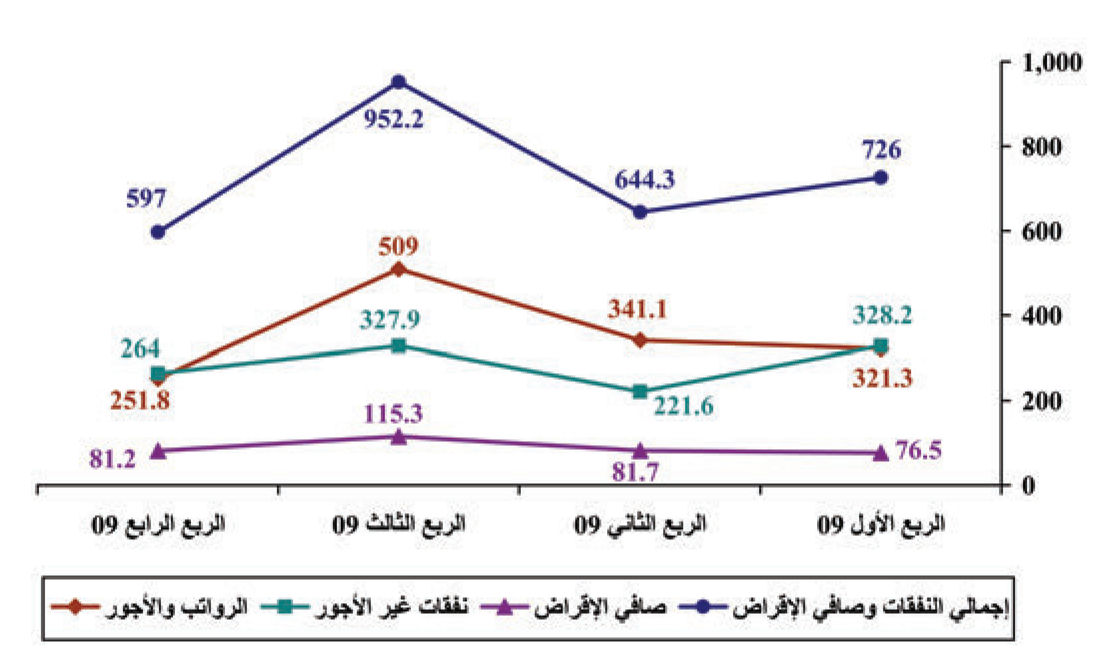
نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية 2008-2009 (بالمليون دولار)



أما نفقات غير الأجور، والتي تشمل النفقات التشغيلية والتحويلية والرأسمالية، فقد شكلت 32.2% من إجمالي النفقات وصافي الإقراض لسنة 2008، ورصد لها ضمن موازنة 2009 مبلغ 990 مليون دولار، وقد تمّ إضافة 300 مليون دولار لهذا البند بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2009/9/29، لتصبح 1,290 مليون دولار؛ وما تمّ صرفه فعلاً في سنة 2009 بلغ 1,141.7 مليون دولار. وبهذا، فإن قيمة المصروف فعلاً انخفضت عن المرصود في الموازنة بقيمة 148.3 مليون دولار وبنسبة 11.5%، وإذا ما قورن هذا المصروف بميزانية 2008 نجد أنه يزيد بمبلغ 86.7 مليون دولار وبنسبة 8.2%.

وبخصوص بند صافي الإقراض، فقد رصدت له موازنة 2009 حوالي 380 مليون دولار وهو أقل من ميزانية 2008 بمبلغ 67 مليون دولار. وقد بلغ صافي الإقراض لسنة 2009 حوالي 354.7 مليون دولار، أي أقل من الموازنة بمبلغ 25.3 مليون دولار وبنسبة 6.7%، وإذا ما قورن مع ميزانية 2008 فإنه يقلّ بنسبة 20.6%. ويوضح الشكل التالي تطور النفقات حسب أرباع سنة 2009.

تطور نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب أرباع سنة 2009 (بالمليون دولار)



أما عن النفقات التطويرية الخاصة بالمشاريع، فقد خصصت لها موازنة سنة 2009 مبلغاً وقدره 503 ملايين دولار، وقد تمّ صرف مبلغ 8.7 ملايين دولار في الربع الأول لسنة 2009، ثم 61.8 مليون دولار في الربع الثاني، و56.8 مليون دولار في الربع الثالث، كما تمّ صرف مبلغ 58.6 مليون دولار في الربع الرابع من السنة نفسها. وبهذا تكون قيمة النفقات التطويرية الفعلية لسنة 2009 ما مجموعه 185.9 مليون دولار، أي ما يعادل 37% من قيمة المبلغ المرصود في الموازنة. ويعود سبب الانخفاض، الذي يقدر بنحو 63%، إلى أن الأولوية في الدعم والإنفاق تتجه نحو الرواتب والأجور وما في حكمها كمرتبة أولى، ثم للنفقات التشغيلية. ويبقى الالتزام بالإنفاق على المشاريع التطويرية رهن بما يتوفر من فوائض أو دعم.

ج. عجز الميزانية:

بلغ عجز الموازنة الجاري في سنة 2008، بعد خصم إجمالي النفقات من إجمالي صافي الإيرادات، 1,492.9 مليون دولار، وتُوقع حسب موازنة 2009 أن يهبط العجز، بحيث يصل إلى 1,450 مليون دولار، ولكن مع انخفاض الإيرادات المحصلة، وتأخر الدعم الخارجي في الربعين الأول والثاني لسنة 2009. وبالرغم من محاولة تقليص النفقات إلا أن قيمة العجز على مستوى سنة 2009 بلغت 1,370.9 مليون دولار، أي بنقص قدره 5.5% بالنسبة للمبلغ المرصود في الموازنة، وبنقص قدره 8.2% بالنسبة لميزانية 2008؛ وهذا ما يوضحه الجدول 8/9.

أما قيمة العجز بعد إضافة النفقات التطويرية لسنة 2009، فقد بلغ حوالي 1,556.8 مليون دولار، وبهذا يقل عن المبلغ المتوقع في الموازنة بنسبة 20.3%، ويعود ذلك لانخفاض قيمة النفقات التطويرية بشكل كبير. وعند إضافة الدعم الخارجي والتمويل التطويري إلى صافي الإيرادات، فإن إجمالي العجز شاملاً النفقات التطويرية في نهاية سنة 2009 يصل إلى 142.1 مليون دولار، في حين أنه كان من المتوقع حسب الموازنة التقديرية أن يتساوى إجمالي الإيرادات، شاملة الدعم الخارجي والتمويل التطويري، مع إجمالي النفقات، شاملة النفقات التطويرية؛ ويصبح العجز صفر. وقد لجأت السلطة الفلسطينية إزاء هذا الوضع إلى الاقتراض من البنوك المحلية الفلسطينية لسداد قيمة العجز، وتبقّى لديها في نهاية العام فائض قدره 33.8 مليون دولار (انظر جدول 8/9).

جدول 8/9: تطور رصيد الميزانية الفعلية لسنة 2009 ومقارنتها مع الموازنة التقديرية سنة 2009 وميزانية سنة 2008 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[11]

البيـان	ميزانية 08 (فعلي)	موازنة 09	أرباع سنة 2009 (فعلي)				مجموع الأرباع	التغير بالنسبة لموازنة 09 %	التغير بالنسبة لميزانية 08 %
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع			
عجز الموازنة الجاري قبل الدعم الخارجي (بدون نفقات تطويرية)	-1,492.9	-1,450	-383.9	-289.1	-498.3	-199.6	-1,370.9	-5.5	-8.2
عجز الموازنة شامل النفقات التطويرية (قبل الدعم الخارجي)*	(...)	-1,953	-392.6	-350.8	-555.2	-258.2	-1,556.8	-20.3	(...)
عجز الموازنة شامل النفقات التطويرية (بعد الدعم الخارجي والتمويل التطويري)**	(...)	0	-120.6	-170.9	113.5	35.9	-142.1	∞	(...)
الاقتراض من البنوك المحلية لسداد العجز			90.6	225.3	-175.6	35.5	175.8		
الرصيد المتبقي (النهائي)			-30	54.4	-62	71.4	33.8		

ملاحظة: الإشارة (∞) تعني ما لانهاية، وهي خارج قسمة مجموع الأرباع لسنة 2009 مقارنة بموازنة 2009 التي كانت قيمتها صفر.

* عجز الموازنة الجاري شامل النفقات التطويرية قبل الدعم الخارجي: صافي الإيرادات – (إجمالي النفقات + النفقات التطويرية).

** عجز الموازنة شامل النفقات التطويرية بعد الدعم الخارجي ودعم النفقات التطويرية (صافي الإيرادات + الدعم الخارجي – إجمالي النفقات).

وبحسب مشروع الموازنة العامة لسنة 2010، والتي يبلغ حجمها حوالي 3.8 مليارات دولار، فإن هناك عجزاً متوقعاً يبلغ حوالي 1,211 مليون دولار، ويشكل 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأدنى منذ سنة 2000. كما تتوقع الموازنة العامة لسنة 2010 نمواً بنسبة 20% في إجمالي الإيرادات المحلية، لتتجاوز ملياري دولار، وهو أعلى مستوى تصله منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية قبل 17 عاماً[12].

ثالثاً: العمل والبطالة:

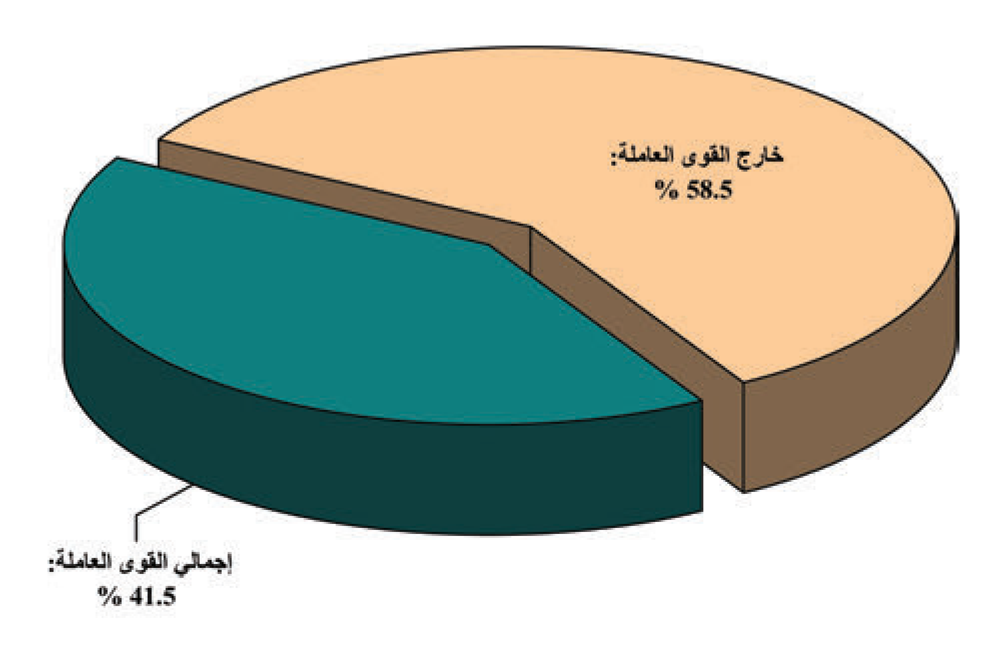
1. القوى العاملة ونسبة المشاركة والبطالة:

تعاني الضفة والقطاع من الحصار المفروض عليهما منذ أكثر من سنتين، ومن إغلاق المعابر، ومن انقسام سياسي واجتماعي واقتصادي بينهما من ناحية، وفصل قطاع غزة عن العالم الخارجي من ناحية أخرى، وهو ما نتج عنه انخفاض حجم التجارة، وتدهور مستوى المعيشة، وزيادة الغلاء والفقر وارتفاع نسبة البطالة.

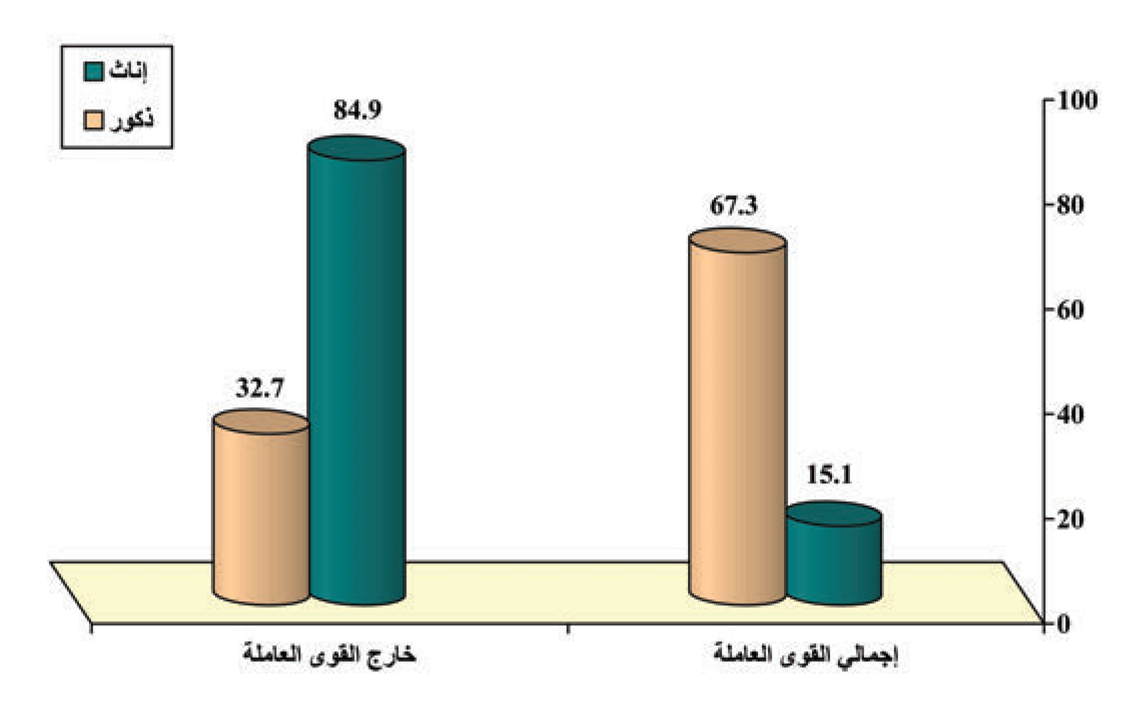
جدول 8/10: توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب قوة العمل والجنس[13]

البيـــان	الربع الرابع 2008		الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
إجمالي القوى العاملة	**896,100**	**41.4**	**934,000**	**41.4**	**949,800**	**41.7**	**955,400**	**41.6**	**963,500**	**41.5**
ذكور	735,600	67.3	761,900	66.9	767,200	66.7	780,600	67.2	790,000	67.3
إناث	160,500	15	172,100	15.4	182,600	16.2	174,800	15.4	173,500	15.1
خارج القوى العاملة	**1,268,600**	**58.6**	**1,321,100**	**58.6**	**1,327,000**	**58.3**	**1,343,200**	**58.4**	**1,357,200**	**58.5**
ذكور	357,400	32.7	377,800	33.1	383,500	33.3	381,300	32.8	383,200	32.7
إناث	911,200	85	943,300	84.6	943,500	83.8	961,900	84.6	974,000	84.9
المجموع	**2,164,700**	**100**	**2,255,100**	**100**	**2,276,800**	**100**	**2,298,600**	**100**	**2,320,700**	**100**

توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر حسب قوة العمل نهاية سنة 2009



توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر حسب قوة العمل والجنس نهاية سنة 2009 (%)



يبين الجدول 8/10 أن إجمالي قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من نحو 896 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2008، بنسبة 41.4% من عدد الفلسطينيين فوق 15 عاماً والبالغ 2,164,700 فرد، إلى حوالي 964 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2009، بنسبة 41.5% من عدد الفلسطينيين فوق 15 عاماً والبالغ 2,320,700 فرد.

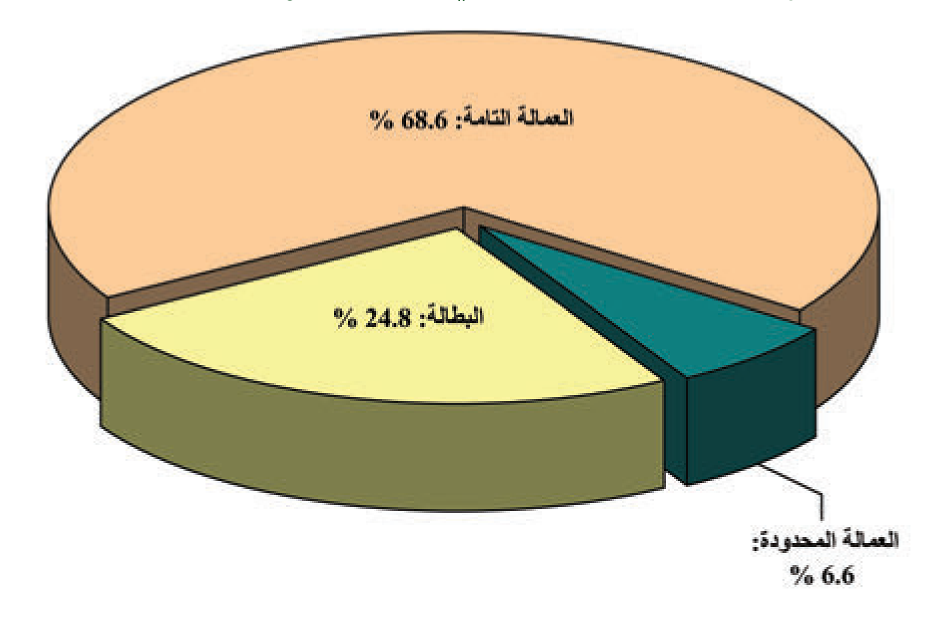
وقد ارتفع عدد الذكور داخل القوى العاملة من 736 ألفاً تقريباً في الربع الرابع لسنة 2008، إلى 790 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2009، إلا أنه حافظ على النسبة نفسها؛ أي 67.3% من مجمل عدد الذكور 15 عاماً فأكثر. وكذلك الأمر بالنسبة للإناث داخل القوى العاملة، حيث ارتفع عددهن من 161 ألفاً تقريباً في الربع الرابع لسنة 2008 بنسبة 15%، إلى حوالي 174 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2009 بنسبة 15.1%.

وعند مقارنة نسبة المشاركين في القوى العاملة للفترة 2008-2009، نجد أنها قد ارتفعت من 41.3% إلى 41.6% على التوالي ومن 875 ألفاً إلى حوالي 946 ألفاً، وذلك حسب ما يوضح الجدول 8/13.

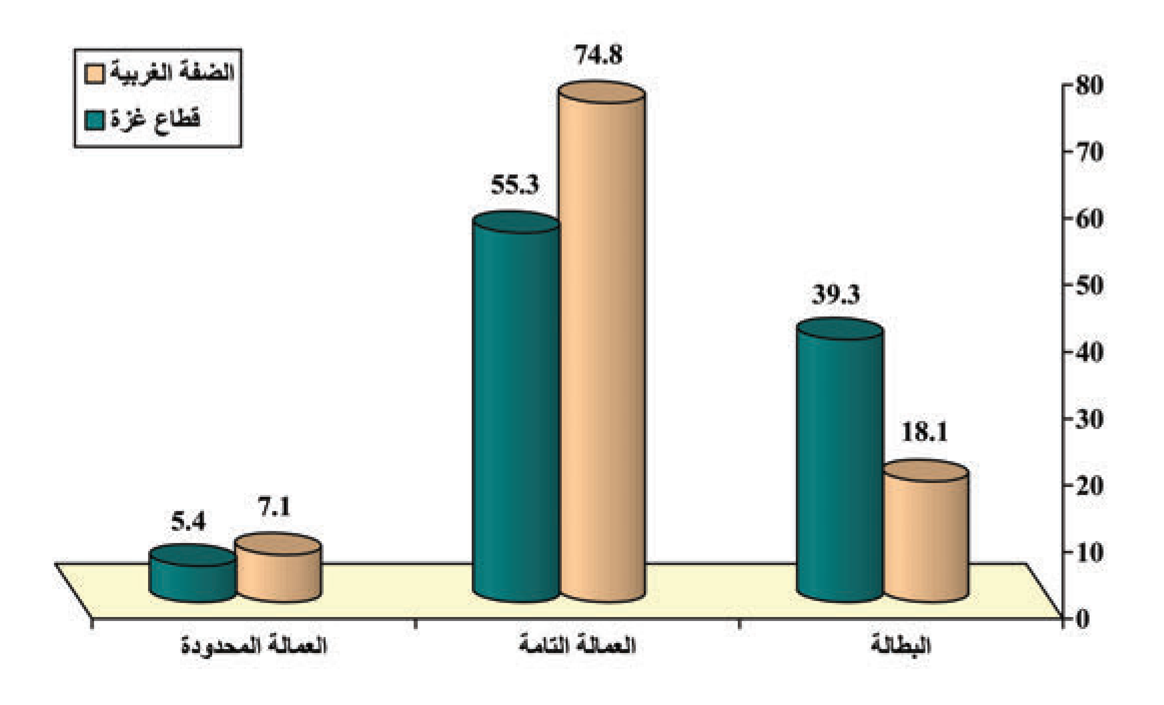
جدول 8/11: توزيع القوى العاملة 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة[14]

البيـــان	الربع الرابع 2008		الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
البطالة	**250,400**	**27.9**	**236,900**	**25.4**	**211,100**	**22.2**	**246,200**	**25.8**	**239,300**	**24.8**
الضفة الغربية	119,600	19.8	120,800	19.5	103,200	15.9	114,900	17.8	119,000	18.1
قطاع غزة	130,800	44.8	116,100	37	107,900	36	131,300	42.3	120,300	39.3
العمالة التامة	**588,400**	**65.7**	**641,800**	**68.7**	**680,400**	**71.6**	**660,400**	**69.1**	**660,800**	**68.6**
الضفة الغربية	447,600	74.1	461,700	74.4	507,000	78	495,500	76.9	491,200	74.8
قطاع غزة	140,800	48.2	180,100	57.5	173,400	57.7	164,900	53.1	169,600	55.3
العمالة المحدودة	**57,300**	**6.4**	**55,300**	**5.9**	**58,300**	**6.2**	**48,800**	**5.1**	**63,400**	**6.6**
الضفة الغربية	36,800	6.1	37,900	6.1	39,400	6.1	34,400	5.3	46,700	7.1
قطاع غزة	20,500	7	17,400	5.5	18,900	6.3	14,400	4.6	16,700	5.4
المجموع	**896,100**	**100**	**934,000**	**100**	**949,800**	**100**	**955,400**	**100**	**963,500**	**100**

توزيع القوى العاملة 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع نهاية سنة 2009



مقارنة بين الضفة والقطاع للقوى العاملة 15 عاماً فأكثر نهاية سنة 2009 (%)



أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين لم يعملوا، ولكنهم يبحثون عن عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة من 27.9% في الربع الرابع لسنة 2008 إلى 24.8% في الربع الرابع لسنة 2009، وهذا يعني تحسناً في مستوى التشغيل. وقد كان الانخفاض ملحوظاً في

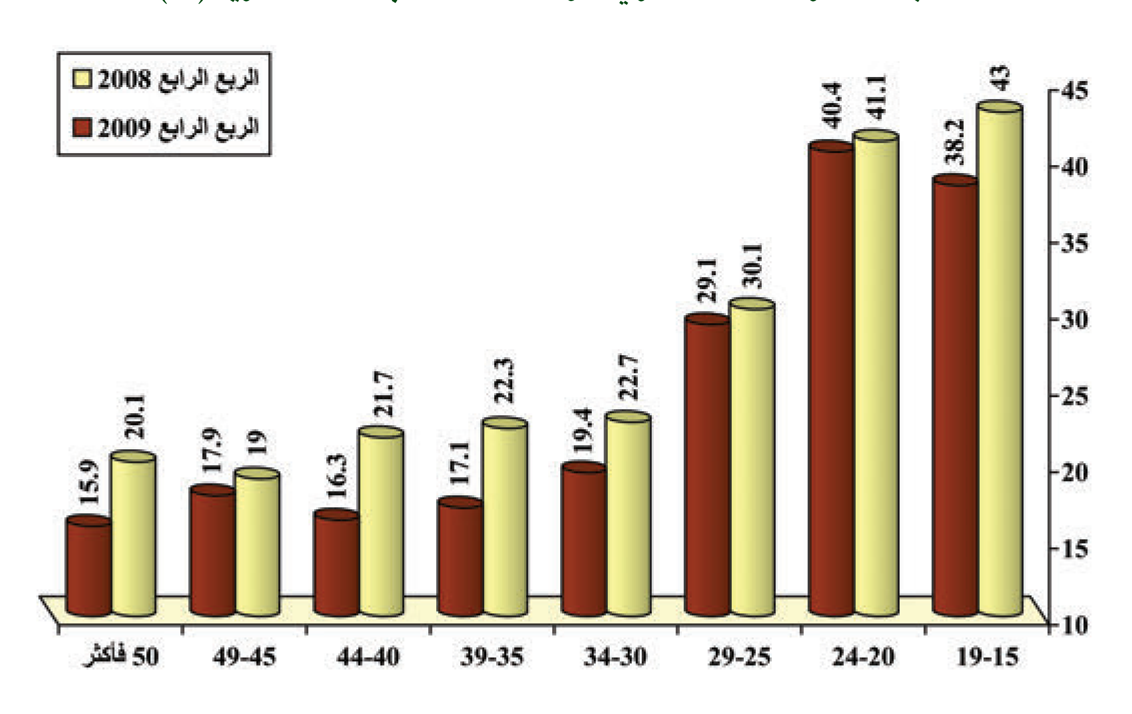
قطاع غزة حيث انخفضت النسبة من 44.8% في الربع الرابع لسنة 2008 إلى 39.3% في الربع الرابع لسنة 2009.

وحسب مسوحات القوى العاملة التي قام بها مركز الإحصاء الفلسطيني، فقد سجلت محافظة الخليل أعلى نسبة بطالة على مستوى الضفة الغربية في الربع الرابع لسنة 2009، حيث بلغت 23.6%، أما على مستوى قطاع غزة، فقد احتلت محافظة خان يونس الصدارة وبنسبة 50.4%[15].

جدول 8/12: معدل بطالة الأفراد 15 عاماً فأكثر في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئات العمرية[16]

الفئة العمرية	الربع الرابع 2008 %	الربع الأول 2009 %	الربع الثاني 2009 %	الربع الثالث 2009 %	الربع الرابع 2009 %
19-15	43	39.4	28.7	39	38.2
24-20	41.1	39	38.6	41.8	40.4
29-25	30.1	28.8	27.6	33.2	29.1
34-30	22.7	20.6	17.9	19.9	19.4
39-35	22.3	19.5	13.7	16.8	17.1
44-40	21.7	19.5	15.8	16.8	16.3
49-45	19	16.4	14.1	16.9	17.9
50 فأكثر	20.1	16.7	13.7	14.2	15.9

معدل بطالة الأفراد 15 عاماً فأكثر في القوى العاملة حسب الفئات العمرية (%)



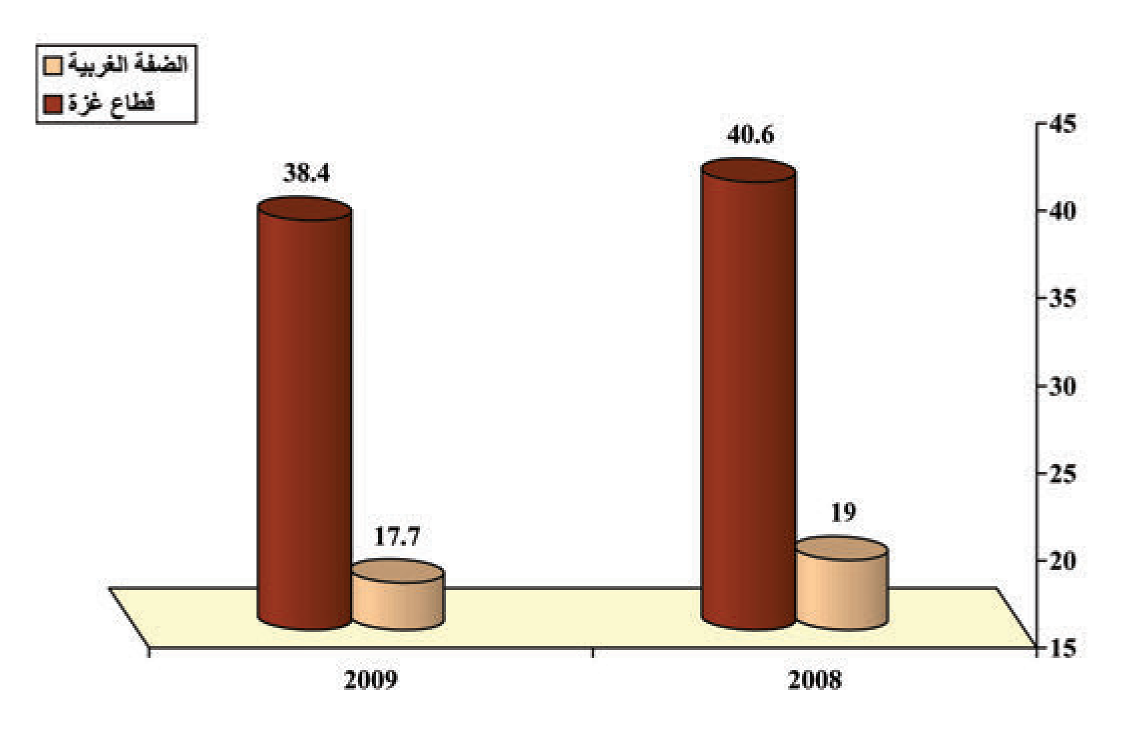
ويوضح الجدول 8/12 أن معدل البطالة قد تركز بين فئة الشباب 15-29 عاماً؛ حيث سجلت الفئة الشبابية 15-19 عاماً أعلى نسبة بطالة في الربع الرابع لسنة 2008 بنسبة 43%، ثم انخفضت إلى 38.2 في الربع الرابع لسنة 2009، تليها الفئة 20-24 عاماً التي بلغت نسبة البطالة فيها 41.1% في الربع الرابع لسنة 2008، و40.4% في الربع الرابع لسنة 2009.

جدول 8/13: مقارنة الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية لسنتي 2008 و2009[17]

السنة	2008		2009*	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
قوة العمل (15 عاماً فأكثر)	**875,000**	**41.3**	**946,400**	**41.6**
البطالة في الفئة العمرية 15-55 عاماً	**227,000**	**26**	**231,400**	**24.5**
– الضفة الغربية	112,000	19	112,967	17.7
– قطاع غزة	115,000	40.6	118,433	38.4

* تمّ حسابه عن طريق تقديرات الباحث.





بالنظر إلى الجدول 8/13، حيث توقع الباحث أن تصل نسبة البطالة لسنة 2009 إلى 24.5%، وإذا ما تمّت مقارنة نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ككل لسنتي 2008 و2009، نجد أن نسبة البطالة انخفضت من 26% سنة 2008 إلى 24.5% سنة 2009، وهي نسبة منخفضة

وبعدد 4,400 شخصاً. وقد توزعت نسبة البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن المتوقع أن لا تتعدى 17.7% في الضفة الغربية لسنة 2009 مقارنة بـ 38.4% في قطاع غزة، بينما في سنة 2008 كانت نسبتها 19% في الضفة الغربية و40.6% في قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادي، فقد أشارت نتائج المسح إلى ارتفاع عدد العاملين في الضفة والقطاع فيما بين الربعين؛ الرابع لسنة 2008 والأول لسنة 2009، بمقدار 51 ألف عامل تقريباً، ليصل إلى حوالي 697 ألف عامل في الربع الأول لسنة 2009، مقارنة بحوالي 646 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2008. وقد ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع في الربع الثاني بمقدار 42 ألف عامل ليصبح العدد حوالي 739 ألفاً. وبالنظر إلى مسوحات الربع الثالث لسنة 2009، نجد انخفاضاً بمقدار 30 ألف عامل ليصبح العدد 709 آلاف تقريباً؛ في حين وصل عدد العاملين في الربع الرابع لسنة 2009 إلى 724 ألف عامل تقريباً على مستوى الضفة والقطاع.

جدول 8/14: توزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادي للربع الرابع 2008 وأرباع سنة 2009[18]

البيــان	الربع الرابع 2008		الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الزراعة والصيد والحراجة	83,941	13	81,561	11.7	90,860	12.3	75,884	10.7	89,801	12.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	71,673	11.1	87,835	12.6	84,212	11.4	83,686	11.8	91,249	12.6
البناء والتشييد	69,735	10.8	77,378	11.1	90,860	12.3	86,522	12.2	82,559	11.4
التجارة والمطاعم والفنادق	129,786	20.1	128,963	18.5	135,182	18.3	141,840	20	142,667	19.7
النقل والمواصلات والاتصالات	36,159	5.6	39,038	5.6	39,151	5.3	41,843	5.9	43,452	6
الخدمات والفروع الأخرى	254,406	39.4	282,325	40.5	298,435	40.4	279,425	39.4	274,472	37.9
إجمالي أعداد العاملين	**645,700**	**100**	**697,100**	**100**	**738,700**	**100**	**709,200**	**100**	**724,200**	**100**

توزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادي نهاية سنة 2009

يظهر الجدول 8/14 أن قطاع الخدمات والفروع الأخرى يحتل أعلى نسبة تشغيل في الضفة والقطاع، سواء في الربع الرابع لسنة 2008 أم على مستوى أرباع سنة 2009 ككل، وهي نسبة لا تقل عن 37.9% ولا تزيد عن 40.5%، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة لا تتعدى 20.1% ولا تقل عن 18.3% على مستوى الربع الرابع لسنة 2008 وأرباع سنة 2009، ثم يأتي قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، وقطاعات البناء والتشييد والزراعة والصيد والحراجة، وهي متقاربة في النسب التي تتراوح بين 10.7% و13%. أما قطاع النقل والمواصلات والاتصالات فهو يستوعب أقل نسبة من العمالة والتي تتراوح بين 5.3% و6%.

2. الفقر:

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية قد بلغ 34.6%، موزعين بواقع 23.6% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة، وشكّل الأطفال الذين يعانون من حالة الفقر ما نسبته 41.9%، بواقع 28.8% في الضفة الغربية و61.4% في قطاع غزة. ونوه الجهاز المركزي إلى أن ما يقارب 800 ألف طفل فلسطيني يعانون من الفقر و33 ألف طفل مارسوا عمالة الأطفال خلال سنة 2007.

وأشارت بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية لسنة 2007، إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية وفقاً لأنماط الدخل بلغ 57.3%، بواقع 59.3% للأسر التي يوجد لديها أطفال

مقابل 47.2% للأسر التي ليس لديها أطفال. أما على مستوى المنطقة، فقد بلغت نسبة الفقر بين الأسر في الضفة الغربية 47.2%، بواقع 48.6% للأسر التي لديها أطفال مقابل 41.3% للأسر التي ليس لديها أطفال. وفي قطاع غزة فقد بلغت نسبة الفقر 76.9%، بواقع 78.9% للأسر التي لديها أطفال مقابل 63.7% للأسر التي ليس لديها أطفال[19].

ويبدو أن نسبة الفقر شهدت تصاعداً ملحوظاً في قطاع غزة بسبب اشتداد الحصار، وبسبب الحرب الإسرائيلية عليه. فقد ذكر محمد اشتيه، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR)، في 2009/2/24 أن نسبة الفقر في قطاع غزة وصلت إلى 85%[20]. كما أشار تقرير لجامعة الدول العربية، صدر في أيلول/ سبتمبر 2009، إلى أن أكثر من 80% من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر مع ارتفاع معدلات البطالة إلى 60%[21]. وهو ما أكده تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) من أن الفقر يؤثر على 90% من سكان القطاع[22].

رابعاً: الإنتاج الصناعي والزراعي:

1. النشاط الصناعي:

جدول 8/15: الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الصناعي 1999، 2008، 2009 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[23]

السنة	1999		2008*		2009**	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
التعدين والمحاجر	35.7	5.5	21.5	3	22.7	3
الصناعة التحويلية	566.4	86.4	539.3	75.2	566.9	75.2
المياه والكهرباء	53.4	8.1	156.7	21.8	164.7	21.8
المجموع	**655.5**	**100**	**717.5**	**100**	**754.3**	**100**

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* التنقيح الأول.

** الإصدار الأول.

يعدّ النشاط الصناعي أحد أبرز مؤشرات التقدم الاقتصادي، إذ إن الدول المتقدمة في العالم قد حققت إنجازاتها من خلال النشاط الصناعي، باعتباره النشاط القادر على إنتاج كمٍّ هائل من المنتجات، وبكميات ضخمة، حيث ترتفع إنتاجية العمل بشكل كبير مع استخدام الآلات والتقنية الحديثة. غير أن هذه الإنجازات مرهونة بالمناخ الاقتصادي المناسب، وبوفرة الموارد الاقتصادية،

وبإبداعات الرواد من رجال الأعمال والصناعيين. وبحكم غياب المناخ الاقتصادي الملائم من حيث الحصار والإغلاقات الخانقة، والممارسات الإسرائيلية القاسية، والحرب على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)؛ فقد تراجع النشاط الصناعي الفلسطيني بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الأقصى؛ غير أن نسبة إسهامه في الناتج المحلي عادت تقريباً في سنة 2009 إلى ما كانت عليه سنة 1999، حيث بلغت 14.7% سنة 2009 مقارنة بـ 14.5% سنة 1999، مع ملاحظة أنه عبر عشر سنوات كاملة لم يستطع أن يتجاوز 15% على مدى الفترة بأكملها.

تضمّ الصناعة ثلاثة فروع رئيسة هي: التعدين، واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، ولكل منها أهمية في النشاط الاقتصادي، وتأتي في طليعتها الصناعات التحويلية، غير أنه يلاحظ أن لهذه الفروع إسهامات متباينة في مجمل الصناعة، بسبب الاتجاهات المتنافرة في مجالات النمو. إذ إن إمدادات المياه والكهرباء والغاز قد حققت نمواً عالياً عبر الفترة 1999-2009 بلغ 208.4%، مع زيادة ملحوظة فيما بين سنتي 2008 و2009 بلغت 5.1%، وذلك من منظور أهمية هذا النشاط في طلب المستهلكين الذي يتزايد عاماً بعد آخر، والذي يمثل حاجة ضرورية ملحة للمستهلك والمنتج على حدٍّ سواء، وذلك بخلاف الوضع بالنسبة للتعدين واستغلال المحاجر الذي تناقصت أهميته النسبية بشكل كبير، مقارنة بمجموع النشاط الصناعي من 5.5% إلى 3% عبر السنوات العشرة المشار إليها، حيث تراجع بنسبة 36.4%، ويعود ذلك أيضاً إلى العراقيل العديدة التي تواجه هذا النشاط في مجالي التصدير للخارج واحتياجات السوق المحلية المرتبطة بنشاط البناء والإنشاءات. أما الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية فقد حافظ تقريباً على مستواه خلال الفترة 1999-2009، إذ تغير من 566.4 مليون دولار إلى 566.9 مليون دولار، وهو ما يعني أن الاحتلال الإسرائيلي يمنع هذه الصناعات من النمو الطبيعي، حيث لم تحصل أي عملية نمو حقيقية طوال السنوات العشرة الماضية.

2. النشاط الزراعي:

يمثل القطاع الزراعي في فلسطين أهمية كبيرة باعتباره المصدر الرئيس للغذاء، وتوفير فرص العمل والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من تراجع دوره خلال العقود الماضية، إذ أسهم بنحو 4.8% فقط من هذا الناتج سنة 2009 مقارنة بنسبة 5.9% في سنة 2008، و10.4% سنة 1999، كما يوضح الجدول 8/16. ويعدّ القطاع الزراعي من أبرز مكونات التجارة الخارجية، وتصل نسبة صادرات الحاصلات الزراعية إلى 22% من إجمالي الصادرات التي تمرّ عبر أربعة معابر في الضفة الغربية هي: الجلمة، والطيبة، وبيتونيا، وترقوميا[24]. أما في قطاع غزة فإن الصادرات الزراعية محدودة للغاية، وكانت في سنة 2009 عند أدنى مستوى لها، واقتصرت على محصولي الزهور والفراولة، ويتمّ تصديرها عبر معبر كفار سالم جنوبي القطاع، عند نقطة التقاء الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية.

وكان النشاط الزراعي قد حقق ناتجاً قدره حوالي 471 مليون دولار سنة 1999، وشكل نسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح الجدول 8/16، ثم تراجع بشكل حادّ في السنوات اللاحقة مع تقلب قيمته من سنة لأخرى، إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2009، حيث بلغ نحو 249 مليون دولار فقط، ممثلاً 52.8% من قيمته سنة 1999، أي بتراجع يبلغ نحو 47.2% خلال الفترة 1999-2009.

جدول 8/16: حجم الناتج الزراعي ونسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 1999-2009 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[25]

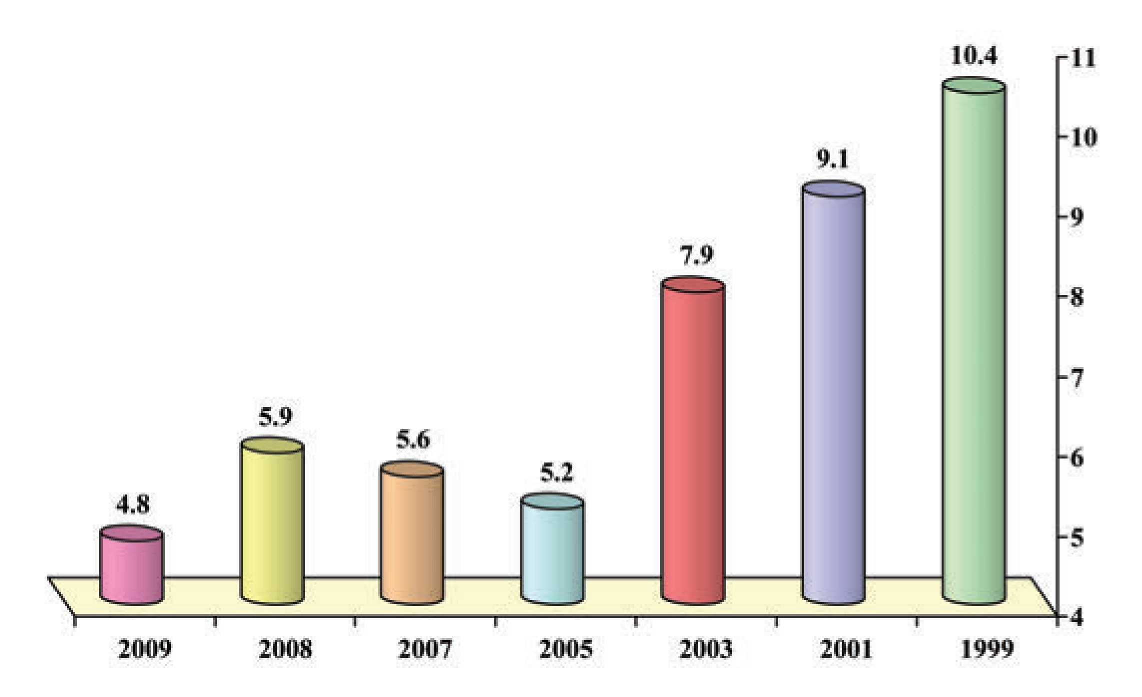
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	**2009
الزراعة والصيد	470.7	403.6	340.8	251.3	297.6	296.7	236.2	240.3	252.2	286.1	248.5
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي %	10.4	9.8	9.1	7.7	7.9	7.1	5.2	5.6	5.6	5.9	4.8

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* التنقيح الأول.

** الإصدار الأول.

نسبة إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي – سنوات مختارة (%)



أ. معوقات النشاط الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تأثر هذا النشاط بشكل كبير بعوامل عديدة أبرزها:

1. بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية في جانبيها الشرقي والغربي، مما جعله يقتطع مساحات شاسعة من الأراضي، تصل نسبتها إلى أكثر من 18% من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يعني حرمان الفلسطينيين من استغلال هذه الأراضي أو الاستفادة منها، وحرمانهم من مصادر أرزاقهم.

2. تنامي بناء المستعمرات واستمرار التوسع فيها، مع زيادة أعداد المستوطنين القاطنين فيها، وذلك على حساب أراضي الفلسطينيين.

3. استمرار إقامة الحواجز العسكرية في مداخل المدن ومخارجها، والتي تعرقل حركة المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية مما يعرضها للتلف، ويزيد من تكلفتها. فهناك ممارسات إسرائيلية غير مبررة تستهدف المصدّرين، كتكرار عملية التنزيل والتحميل واستخدام الكلاب في فحص المنتجات، وتحديد المعبر المخصص للمرور، بالرغم من وجود معابر أقرب، ومن ثم إجبار الشاحنات على قطع مسافات بعيدة.

4. العراقيل التي تحدّ من حركة التصدير والاستيراد عبر المعابر والجسور والموانئ، وعدم السماح للشاحنات الفلسطينية بالوصول إلى الموانئ البحرية الإسرائيلية، إذ تمارس عمليات تفتيش مكثفة بمبررات أمنية تؤخر عملية الاستيراد والتصدير.

5. الاعتداءات اليومية المتكررة للمستوطنين على الأراضي الفلسطينية وعلى المزارعين، بما في ذلك الاعتداء الجسدي، مع سلب المحاصيل، وقطع الأشجار وحرقها، ومنع هؤلاء المزارعين من ممارسة نشاطهم الزراعي المعتاد، وخاصة في مواسم الحصاد وقطف الزيتون. وتصب هذه الممارسات في مجال إدخال الرعب في قلوب المزارعين، ودفعهم لترك الأراضي دون زراعة، ومن ثم الرحيل عنها توطئة لتسهيل استيلاء المستوطنين عليها.

6. السيطرة على المصادر المائية في الضفة والقطاع، فاستناداً إلى تقرير أمنيستي Amnesty International الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، فإن الاحتلال يستخدم نسبة عالية من حقوق الفلسطينيين المائية، ويحرمهم من استخدام مياه نهر الأردن[26]. مع ملاحظة أن حصة الفلسطينيين المسموح بها في المياه لا تتجاوز 120 مليون متر مكعب سنوياً مقابل 700 مليون متر مكعب تستولي عليها "إسرائيل"[27]، مما يعكس حقيقة سيطرة "إسرائيل" على المياه الفلسطينية، وحرمان أصحابها من حقوقهم. كذلك، فهناك عراقيل تعوق تحسين

جودة مياه الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة، حيث يعدّ ملوثاً بنسبة 90-95% وغير صالح للاستخدام الآدمي[28]، وتتمثل هذه العراقيل في منع استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتشغيل محطات الصرف الصحي، وحفر آبار المياه الجوفية الجديدة، إضافة إلى النقص في قطع الغيار، التي تستخدم بديلاً عن القطع التالفة.

ب. نتائج الممارسات الإسرائيلية على القطاع الزراعي:

1. استمرار اقتطاع مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وانطلاقاً من المخططات الإسرائيلية المعلنة، فإن إنشاء الجدارين العازلين في شرق الضفة وغربها سوف يجعل الأرض المتبقية للفلسطينيين في حدود 45-50% فقط من مساحتها الإجمالية.
2. تراجع كبير في فرص العمل، مع استمرار ارتفاع مستويات البطالة، مما يعني تراجعاً كبيراً في الدخل الزراعي الفلسطيني، الناشئ عن تردي الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع، وتدهور حالة العديد من العائلات الفلسطينية ودفعها إلى خط الفقر.
3. زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي، وخفض مستوى الجودة، وتراجع القدرة التنافسية بالمقارنة مع المنتجات الإسرائيلية.
4. ارتفاع قيمة الخسائر والأضرار المباشرة، سواء تلك المقترنة بالحواجز العسكرية وغيرها من المعوقات، أو تلك الناشئة عن الحرب على قطاع غزة واستمرار حالة الحصار، لتصل قيمة هذه الخسائر والأضرار المباشرة إلى 120 مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية، و240 مليون دولار أمريكي في قطاع غزة.
5. تردي حالة الأمن الغذائي، حيث يتوقع أن يرتفع مستوى العجز في الأمن الغذائي إلى 25% في الضفة الغربية، وإلى 61% في قطاع غزة.

ج. الفرص الضائعة في النشاط الزراعي الفلسطيني الناشئة عن المعوقات الإسرائيلية:

يقدر البنك الدولي أن هناك إمكانية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع بنسبة 10%، أي أن هذا الناتج يمكن أن يرتفع من 4,896 مليون دولار في سنة 2009 إلى 5,386 مليون دولار عند حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية الكاملة. ويرى البنك الدولي أيضاً أن هناك إمكانية للارتقاء بمستوى النشاط الزراعي الفلسطيني، حيث يمكن أن تزداد مساحة الأرض المزروعة إلى 700 ألف دونم بدلاً من 240 ألف دونم في الوقت الحالي، أي بزيادة تبلغ 460 ألف دونم وبنسبة 192%، مما يتيح في الوقت نفسه زيادة كبيرة في فرص العمل تصل إلى 110 آلاف وظيفة جديدة[29].

خامساً: انعكاسات الارتباط الاقتصادي بالدولة العبرية

تتعدد صور الارتباط الاقتصادي الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي بحكم سيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية، وتأثيره المباشر في عملية صناعة القرار الفلسطيني. وفيما يلي بعض أشكال التبعية للدولة العبرية:

1. استمرار بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة في ظلّ سلطة الحكم الذاتي وبدون سيادة:

أدى الوضع السياسي القائم إلى حدوث تنافر بين السلطة المفترض قيامها والصلاحيات الفعلية المتاحة لها، وهو تناقض يعيشه المستثمر الداخلي والمستثمر القادم من الخارج، فاحتياجات المستثمر لا تقتصر على ترخيص السلطة الفلسطينية للبدء في العمل بل على موافقة السلطات الإسرائيلية أيضاً لاستيراد التجهيزات والخبرات الفنية من الخارج، مما يعني أن هناك تداخلاً كبيراً بين الاقتصاد والسياسة، بحيث يتعذر النهوض بالاقتصاد الفلسطيني دون حلّ سياسي مع "إسرائيل". لذلك، فيتعذر إنجاز أي خطة تنموية ناجحة في الضفة والقطاع دون التوصل إلى حلّ سياسي دائم في هذه المنطقة، مما يعني أيضاً ترابط التنمية الاقتصادية مع الحلّ السياسي للقضية الفلسطينية. لذا، فإن المراهنة على تطوير الارتباط بين الفلسطينيين و"إسرائيل" تجارياً واقتصادياً، بعيداً عن الحلّ النهائي، سيكون محكوماً عليه بالفشل، وهذا ما جرى تأكيده على المستوى الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أوضح محمد مصطفى، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية، أن القفز عن الحلّ السياسي القائم على مبدأ الدولتين إلى مصطلح السلام الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق من دون استقرار وسلام سياسي[30]. ويشكك تقرير الأونكتاد في مشروع السلام الاقتصادي الذي أعلنته "إسرائيل" في وقت مبكر من سنة 2009، من حيث مدى اختلاف الأفكار الجديدة مقارنة بما سبقها من ممارسات ضارة، عبر سياسة إسرائيلية راسخة نحو الاقتصاد الفلسطيني. ومن ثم يوصي التقرير بالتحول عن السياسات الدولية التقليدية التي عجزت عن مواجهة أطر وسياسات الاحتلال، ويدعو إلى نموذج بديل يعترف بالحقائق المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، وبحتمية عدم التوافق بين الاحتلال من جهة والتنمية من جهة أخرى. وقد أكد تقرير الأونكتاد بشكل واضح ضرورة منح الفلسطينيين السيادة اللازمة على الأرض والمياه والحدود[31].

2. حرص "إسرائيل" الكامل على تبعية الاقتصاد الفلسطيني:

تحرص "إسرائيل" على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لسيطرتها، من أجل استمرارها في التمتع بالمزايا والمكاسب الناشئة عن هذه الممارسات، ولهذا الغرض فقد عمدت إلى السير في مسارين في آن واحد، يتمثل الأول في عزل الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي، العربي والدولي على

حدّ سواء، وجعل المعاملات معه في أضيق نطاق ممكن. ويتمثل الثاني في جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي كخيار وحيد وبشكل مباشر. وقد أخذ هذا التوجه وضعه التطبيقي في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية سنة 1967، ثم تجسد ذلك بشكل محدد وموثق ضمن اتفاقيات أوسلو الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993، ثم بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the PLO (Paris Protocol) الموقع سنة 1994، لكي يحصر مسارات العمل الاقتصادي على نحو يربط الاقتصاد الفلسطيني بـ"إسرائيل". وبناءً على ذلك أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً بشكل كبير للاقتصاد الإسرائيلي من جوانب عديدة.

وفي ضوء الأوضاع الراهنة المتمثلة في ضآلة فرص الانفراج في الموقف السياسي والعيش في ظلّ الحصار مع انتشار ظاهرتي البطالة والفقر، أصبح الاقتصاد الفلسطيني يمرّ في ظروف خانقة تجعل سقف طموحاته وتطلعاته ينخفض، لكي ينحصر التفكير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولذلك فإن تبعية الاقتصاد الفلسطيني لـ"إسرائيل" لم تكن نتاج الاتفاقيات السياسية فقط، وإنما نتاج واقع الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض التبعية على الاقتصاد الفلسطيني، وقد تحقق ذلك من خلال عمل ممنهج وواعٍ لتحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وإضعافه ومحاصرته وإبقائه تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي عبر طيف من الإجراءات الضاغطة والمعيقة[32].

وقد تكون هناك فرص للخروج من هذه التبعية بالانطلاق نحو المحيط العربي، وذلك من خلال إعادة تفعيل وتنشيط اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[33].

3. التجارة الخارجية الفلسطينية وتكريس التجارة مع "إسرائيل":

ترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي من خلال معابر برية فقط دون أن تكون للفلسطينيين سيطرة تامة على هذه المعابر، مع حرمانها من موانئ بحرية أو مطارات جوية خاصة بها. وبالرغم من توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، التي تفتح مجالات واسعة للتجارة مع هذين البلدين كدولتي جوار، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات ظلّ نظرياً وبعيداً عن التطبيق، بحيث أن التجارة الخارجية مع هذين البلدين وعبرهما، ظلّت محدودة للغاية في مجال الاستيراد والتصدير، وانحصرت إما بشكل مباشر مع "إسرائيل"، عن طريق المعابر التي تربط الضفة والقطاع بـ"إسرائيل"، أو عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية أيضاً.

وأمام الصعوبات التي تواجه رجال الأعمال الفلسطينيين في مجالات الاستيراد والتصدير، كانت التجارة في غالبية الأحوال تتمّ عبر تجار إسرائيليين، وذلك تحاشياً للإجراءات المعقدة التي

تتبعها "إسرائيل" في الموانئ والمطارات. الأمر الذي يترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في النفقات التي يتحملها المستوردون والمصدرون، وعزوفهم في كثير من الحالات عن ممارسة نشاطهم. هذا إضافة إلى أن "إسرائيل" قد جعلت آفاق الاستيراد مفتوحة بشكل كبير على السلع الاستهلاكية في المقام الأول، وهي سلع ذات أهمية أقل للاقتصاد الفلسطيني، أما حركة الصادرات فظلّت محدودة للغاية، مما يجعل الميزان التجاري الفلسطيني في حالة عجز دائم يتراوح بين 2-3 مليارات دولار سنوياً.

وكانت فلسفة "إسرائيل" في ذلك قائمة على بقاء الاقتصاد الوطني ضعيفاً من حيث الإنتاج، ولا مجال لقيام نهضة اقتصادية لتعويض أي نقص في الأسواق، إلا من خلال الحصول على هذه الاحتياجات من "إسرائيل" أو عبرها. وبناء على ذلك تتعاظم المنافع التي تحققها "إسرائيل" من جهة مع بقاء الاقتصاد الفلسطيني في وضع مُهمَّش، غير قادر على التوسع والنماء، وتركيز الاهتمام في مجالات إشباع الحاجات الضرورية للسكان ومتطلباتهم اليومية، مع جعل فرص العمل ضيقة للغاية، بغض النظر عن مستويات البطالة المرتفعة. وما زالت عوائق الصادرات في قطاع غزة قائمة، فبعد مرور عام من انتهاء الحرب على غزة في 2009/1/18، فإن مجموع ما تمّ تصديره كان في حدود عشرين شاحنة من الزهور والفراولة، في حين بلغ متوسط ما كان يتمّ تصديره قبل الحصار 5,500 شاحنة سنوياً[34].

وما زال بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير يمثل أحد العوائق الرئيسة أمام التجارة الخارجية، كذلك فالسلطات الإسرائيلية تشترط الالتزام بالمعايير الإسرائيلية فيما يتعلق بالسلع الداخلة للمناطق الفلسطينية، بما في ذلك المواد الخام المطلوبة للصناعة الفلسطينية، وينطبق ذلك بشكل محدد على الأدوية والمواد الخام اللازمة لإنتاجها، مما يشكل عائقاً رئيساً أمام التجارة التنافسية، وتحول دون إبداء أي اهتمام للصناعات الوطنية وتسويق منتجاتها[35].

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية في سنوات مختارة في الفترة 2000-2006، ويظهر مدى تحكُّم "إسرائيل" بهذه التجارة استيراداً وتصديراً.

جدول 8/17: حجم التجارة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية – سنوات مختارة (بالمليون دولار)[36]

السنة	2000	2002	2004	2005	2006
إجمالي الصادرات السلعية	**401**	**240.9**	**312.7**	**335.4**	**366.7**
– مجموع الصادرات السلعية من الضفة الغربية	323	208.1	272.8	294.2	332.8
– مجموع الصادرات السلعية من قطاع غزة	78	32.7	35	41.2	33.9
إجمالي الواردات السلعية	**2,382**	**2,033.6**	**2,373.2**	**2,666.8**	**2,758.7**
مجموع الواردات السلعية من "إسرائيل"	**1,739**	**1,117**	**1,747.9**	**1,872.9**	**2,002.2**
مجموع الصادرات السلعية إلى "إسرائيل"	**370**	**216**	**281.1**	**290.6**	**326.6**

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي، وكذلك حجم التجارة الخارجية مع "إسرائيل" لسنتي 2008 و2009، مع ملاحظة أن القيمة المذكورة هي لأقرب مليون دولار.

جدول 8/18: حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية 2008-2009 (بالمليون دولار)[37]

		2007 (فعلي)	2008 (فعلي)	2009 (تقديري)
الصادرات	إجمالي الصادرات السلعية مع العالم الخارجي	513	529	*545
	مجموع الصادرات السلعية لـ"إسرائيل"**	417	476	492
	نسبة التبادل الفلسطيني مع "إسرائيل" إلى مجموع المبادلات مع العالم الخارجي %	81.3	90	90.3
الواردات	إجمالي الواردات السلعية مع العالم الخارجي	3,141	3,772	*3,960
	مجموع الواردات السلعية من "إسرائيل"**	2,152	2,584	2,713
	نسبة التبادل الفلسطيني مع "إسرائيل" إلى مجموع المبادلات مع العالم الخارجي %	68.5	68.5	68.5

* تمّ حساب أرقام 2009 لإجمالي الصادرات والواردات مع العالم الخارجي على أساس نمو بمعدل 5% مقارنة مع سنة 2008، وهذا التقدير يتفق مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن تقديرات الصادرات كانت بمعدل 3% كاستمرار لمعدل النمو بين سنتي 2007 و2008.

** جرى تقدير الصادرات مع "إسرائيل" للسنوات الثلاثة 2007، 2008، 2009 على أساس نسبة متوسط الصادرات مع "إسرائيل" إلى متوسط إجمالي الصادرات مع العالم الخارجي عبر الفترة 2000-2006. وأما الواردات مع "إسرائيل" فقد جرى تقديرها بالطريقة نفسها.

وبناء على ما سبق، يتضح الارتباط العضوي للتجارة الخارجية الفلسطينية مع "إسرائيل" ممثلة في كل من الواردات بمعدل 68.5%، والصادرات بمعدل 90.3%، بحسب تقديرات الباحث لسنة 2009. وتشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التجارة الخارجية مع دول العالم لسنة 2008 إلى نتائج مقاربة لتقديرات الباحث. إذ ذكرت أن الواردات من "إسرائيل" بلغت 72% من مجمل الواردات السلعية التي بلغت 3,772 مليون دولار، أي نحو 2,716 مليون دولار. غير أن الجهاز لم يوفر، حتى كتابة هذا التقرير، أرقاماً محددة حول الصادرات إلى "إسرائيل" في السنة المذكورة؛ كما لم تتوفر إحصاءات محددة حول الصادرات والواردات لسنة 2009[38]. إن الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني من شأنها حرمان الفلسطينيين من التعامل بحرية مع الأسواق الدولية وبما يتفق مع توجهات منظمة التجارة العالمية؛ الأمر الذي يحقق مكاسب ومزايا كبيرة لـ"إسرائيل" مقابل مكاسب ومزايا محدودة لفلسطين.

4. الاعتماد على "إسرائيل" في مصادر الطاقة:

يخصص الفلسطينيون نسبة عالية من مواردهم لاستيراد الطاقة، ممثلة في مشتقات النفط، كالبنزين والسولار، إضافة إلى الغاز الطبيعي والكهرباء، حيث تتجاوز قيمتها 20% من مجموع الواردات السلعية، مما يعني زيادة الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري. ففي قطاع غزة هناك أيضاً الاعتماد على السولار الصناعي المستورد من "إسرائيل"، والمخصص لتشغيل مولدات شركة توليد الكهرباء الرئيسة والوحيدة في غزة. وعبر السنوات الأربعة الماضية لجأت "إسرائيل" إلى تقليص كمية هذا النوع من الوقود، بحيث اقتصر على تشغيل المولدات لنحو 65 ميجاوات مقارنة مع 170 ميجاوات هي الطاقة الإجمالية للمولدات، ثم امتد هذا التقليص مجدداً لكي يصل إلى مستوى تشغيل قدره 30 ميجاوات فقط خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2010. وبصورة عامة فإن المواد البترولية التي سمحت "إسرائيل" بإدخالها إلى قطاع غزة سنة 2009 كانت محدودة للغاية، أما ما تمّ إدخاله من الغاز المخصص للطهي فقد بلغ معدله 46% بالمقارنة مع الاحتياطات الفعلية[39]. وعلى الرغم من اكتشاف الغاز الطبيعي أمام سواحل غزة، بعد منح السلطة الفلسطينية، في اتفاقية وقعتها سنة 1999، حقوق التنقيب عن النفط والغاز بتلك المنطقة لشركة الغاز البريطانية (بي جي جروب) BG Group وشريكتها شركة اتحاد المقاولين (سي سي سي) Consolidated Contractors Company (CCC)، مقابل حصولها على 10% فقط من الأرباح، إلا أن "إسرائيل" ما زالت تنفرد بالاستفادة من هذا الغاز وضخه إلى أراضيها، وذلك بعد أن استغلت الجدل الدولي الذي أثير حول فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، لإحكام سيطرتها على الغاز بسواحل غزة، بحجة منع حركة حماس من الاستفادة من عوائده، وتوقيع عقد مع شركة الغاز البريطانية لتصديره إلى "إسرائيل"، مما يحرم الفلسطينيين من حصولهم على حقوقهم المشروعة في مواردهم الطبيعية ويكرس سيطرة "إسرائيل" على هذه المصادر. ويترتب على هذا أيضاً الاستمرار في ارتفاع الأسعار، التي يتحملها الفلسطينيون، لمنتجات الطاقة خاصة عند مقارنتها بالبلدان المجاورة[40].

5. منافسة السلع والمنتجات الإسرائيلية ومنتجات الاستيطان:

تمثل المنتجات الإسرائيلية المتدفقة على الضفة الغربية وقطاع غزة صورة أخرى من صور التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث إن قدرة هذه المنتجات على النفاذ وزيادة بيعها في الأسواق الفلسطينية عالية جداً وبدون قيود، مما يعني فشل محاولات المقاطعة العربية. ويعود تدفق الإنتاج الإسرائيلي للضفة والقطاع إلى ما يتمتع به هذا الإنتاج من دعم حكومي، يجعل تكلفته منخفضة من جهة، مع قدرة واسعة على منافسة المنتجات الفلسطينية، ومن ثم يتمّ تسويق هذه المنتجات

في الأرض الفلسطينية بيسر وسهولة. وفي ظلّ هذه الأوضاع تتضاءل الخيارات أمام رجال الأعمال الفلسطينيين، لذا فإنهم يلجؤون للتعاقد مع شركات شحن إسرائيلية لينقلوا بضائعهم إليها، وبالتالي إلى دول العالم الأخرى، وذلك مروراً بالمعابر مع "إسرائيل"، والتي تنقل بموجبها البضائع من شاحنة لأخرى ضمن إجراءات فحص أمنية معقدة، قد يطول أمدها لتصل إلى نحو ثماني ساعات في بعض الأحوال، مما ينشئ عن هذه الإجراءات تلفاً شديداً للبضائع، مع خسارة كبيرة للتجار وأصحاب الأعمال[41]. وبالرغم من أن "إسرائيل" تروج من وقت لآخر في وسائل الإعلام أنها أدخلت تحسينات كبيرة كتسهيلات للفلسطينيين، فإن البنك الدولي يرى أن الأمور على الأرض بقيت على حالها، ولم يتغير شيء بخصوص حرية الحركة، وبالتالي عمليات الاستيراد والتصدير.

6. تحكم "إسرائيل" في الأموال التي تقوم بجبايتها نيابة عن الفلسطينيين:

تقوم "إسرائيل" بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، والتي تقدر بنحو 60 مليون دولار شهرياً، وقد استخدمتها "إسرائيل" كوسيلة ضغط وابتزاز سياسي، خصوصاً عندما كانت حماس في السلطة سنة 2006 وحتى منتصف سنة 2007. ولا يتوقف الأمر عند عملية الحجز والتأخير، وإنما يمتد إلى اقتطاع جزء من هذه الأموال بشكل تعسفي كسداد للالتزامات المستحقة على الفلسطينيين، نتيجة الحصول على كميات من المياه والكهرباء، التي يجري استيرادها من "إسرائيل"، إضافة إلى نفقات علاج المرضى وغير ذلك. لذا، يمثل التأخير في صرف هذه الأموال وسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية بسبب اعتمادها الرئيس على هذه الأموال في تغطية نفقاتها.

سادساً: المساعدات الأجنبية وتوجهاتها

ارتبطت المساعدات الأجنبية للضفة والقطاع بشكل كبير بخطة السلطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية 2008-2010، والتي هدفت أساساً إلى إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الفلسطينية والدفع نحو التنمية الشاملة وذلك في أعقاب مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس للجهات المانحة للفلسطينيين International Donors' Conference for the Palestinian State (Paris Donors' Conference) سنة 2007.

حرصت السلطة الفلسطينية سنة 2009 على استمرار تطبيق خطة الإصلاح والتنمية من خلال توفير بيئة استثمارية أفضل للقطاع الخاص، وتعزيز دوره ومشاركته في عملية التنمية، ومن بينها إدخال الإصلاحات في الأجهزة الأمنية والنظام المالي. واستمرت سياسة الدول المانحة

في سنة 2009 بتوفير الدعم والمساعدات للضفة الغربية، واستثناء قطاع غزة من مشروعات الإصلاح والتطوير، منذ فوز كتلة حماس بانتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير 2006، وتشديد هذا الحصار على قطاع غزة بشكل متزايد بعد حزيران/ يونيو 2007 وسيطرة حماس على مجريات الأمور.

1. تطور الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومصادره لسنتي 2008 و2009:

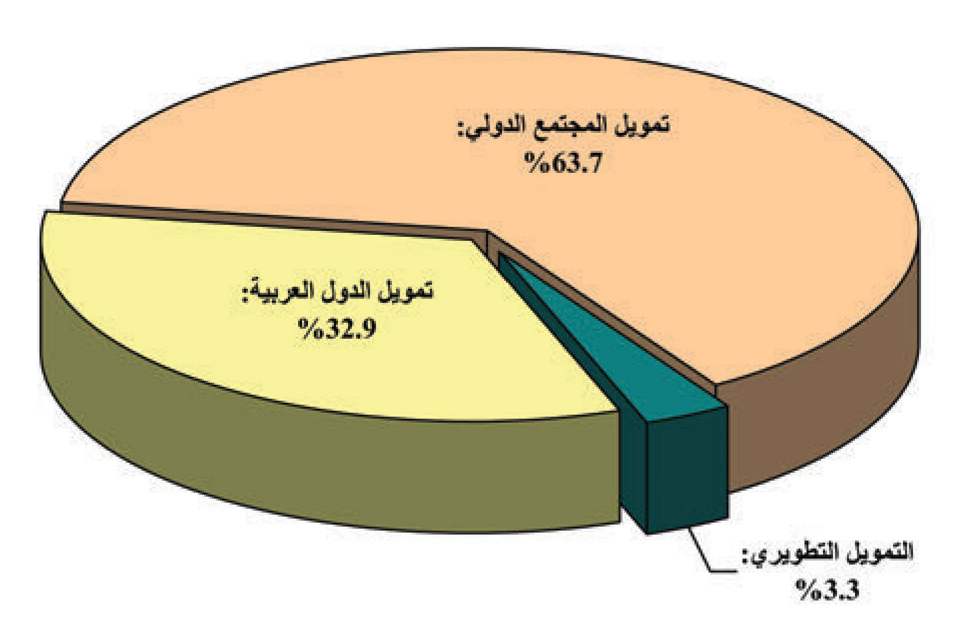
تنوعت مصادر التمويل في سنة 2009، كما هو الحال في السابق، وبإسهام كل من الدول العربية والمجتمع الدولي، وذلك استمراراً لسياسة الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية وبناء مؤسساتها. وقد بلغ الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 1,401.7 مليون دولار تقريباً لسنة 2009، أسهمت فيها البلاد العربية بملبغ 461.6 مليون دولار، والآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية بمبلغ 433.2 مليون دولار، والولايات المتحدة بمبلغ 273.2 مليون دولار، والبنك الدولي بمبلغ 135.1 مليون دولار (انظر جدول 8/19).

وكان الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية سنة 2008 قد بلغ 1,763 مليون دولار تقريباً، بواقع 1,317 مليون دولار تمويل دولي و446 مليون دولار تمويل عربي، بينما بلغ الدعم الخارجي للسلطة 1,402 مليون دولار تقريباً لسنة 2009. وكانت الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والاتحاد الأوروبي من أكبر داعمي السلطة، حيث قدمت 651 مليون دولار سنة 2008، تليها الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدمت 302 مليون دولار، ثم البنك الدولي الذي قدّم 283 مليون دولار تقريباً، ومن الدول العربية قدمت المملكة العربية السعودية 234 مليون دولار.

جدول 8/19: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية 2009 (بالمليون دولار)[42]

السنة	2009	
	العدد	النسبة %
تمويل الدول العربية	**461.6**	**32.9**
المملكة العربية السعودية	241.1	17.2
الإمارات العربية المتحدة	173.9	12.4
الجزائر	26	1.9
مصر	17.8	1.3
عُمان	2.9	0.2
تمويل المجتمع الدولي	**893.3**	**63.7**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	433.2	30.9
الولايات المتحدة الأمريكية	273.2	19.5
البنك الدولي	135.1	9.6
فرنسا	27.7	2
تركيا	10.3	0.7
الهند	10.1	0.7
اليونان	2.7	0.2
منح لوزارة الشؤون الاجتماعية	1.1	0.1
التمويل التطويري	**46.8**	**3.3**
المجموع	**1,401.7**	**100**

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية 2009



وعلى الرغم من زيادة الفائض التمويلي الخارجي لسنة 2008 عن المطلوب والمخطط في الموازنة بنسبة 8%، إلا أن سنة 2009 قد شهدت تراجعاً في التمويل الخارجي من الدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وبعجز نسبته 20.5%.

2. الدعم الخارجي لسنة 2009 المخطط والفعلي:

تلقت السلطة الوطنية الفلسطينية 71.8% من الدعم الخارجي المخطط والمطلوب لسد العجز في موازنة 2009، وبإجمالي قدره نحو 1,402 مليون دولار. تركز الدعم في تغطية العجز في النفقات العامة بنحو 1,355 مليون دولار، وبنسبة 93.4% من الدعم المخطط والمطلوب لهذا البند. أما التمويل التطويري، فكان شحيحاً وبأقل من 10% من الدعم المخطط والمطلوب في موازنة 2009 (انظر الجدول 8/20).

جدول 8/20: الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2009 (بالمليون دولار)[43]

السنة	2009		نسبة الوفاء %
	المخطط	الفعلي	
دعم الموازنة	1,450	1,354.9	93.4
التمويل التطويري	503	46.8	9.3
إجمالي المساعدات الخارجية	**1,953**	**1,401.7**	**71.8**

هذا وقد توجه الدعم الخارجي لتغطية العجز في النفقات، شاملاً ذلك الأجور والرواتب والمساعدات للأسر الفقيرة والخدمات العامة الأساسية وتغطية بعض ديون القطاع الخاص المستحقة على السلطة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بآليات الرقابة الدولية، فقد استمر العمل من خلال صندوق دعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، والذي يديره البنك الدولي، حيث تمّ تخصيص بعض هذا الدعم لتطوير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمياه والطاقة.

اقتصر التمويل التطويري على دعم أجنبي محدود، وذلك لعدم وجود آلية واضحة وسياسة رسمية حول عمل الأذرع التنموية للدول المانحة، حيث إنها وفي معظم الأحيان تتعاقد مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبدون إخطار صريح لوزارة المالية الفلسطينية حول هذه التعاقدات.

3. اتجاهات الدعم الخارجي والتطورات في الحالة الاقتصادية الفلسطينية:

اتجهت المساعدات الأجنبية مع بداية سنة 2009 نحو تعزيز الثقة بالسلطة الفلسطينية وقدرتها على المسك بزمام الأمور، حيث تمّ تمويل مجموعة من المشروعات في البنية التحتية والإصلاح المؤسسي ودعم القطاع الخاص.

واستناداً إلى البيانات المتاحة، فهناك مؤشرات إيجابية تفيد، وللمرة الأولى منذ سنوات، أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني حقق نمواً في سنتي 2008 و2009. ومع ذلك، ما يزال الاحتلال الإسرائيلي والأنظمة التي يفرضها تُقوّض ثقة المستثمرين وتُقيّد الوصول إلى الموارد الطبيعية، مثل أراضي المنطقة (ج) التي تشكل نحو 60% من الضفة الغربية، والمياه وترددات الاتصالات.

ومع تعرض قطاع غزة لحرب إسرائيلية استمرت 22 يوماً حتى 2009/1/18، تحولت توجهات المانحين لقطاع غزة نحو الإسهام في تخفيف آثار العدوان الإسرائيلي، وضخّ المزيد من المساعدات الإنسانية. ووفقاً للتقارير النهائية لتقديرات الدمار الذي وقع نتيجة لهذه الحرب في غزة واستمرار الحصار الإسرائيلي المحكم، قدرت العديد من المؤسسات الدولية بأن الخسائر المتراكمة تفوق الأربعة مليارات دولار، وهو ما يقارب إجمالي الناتج القومي الفلسطيني.

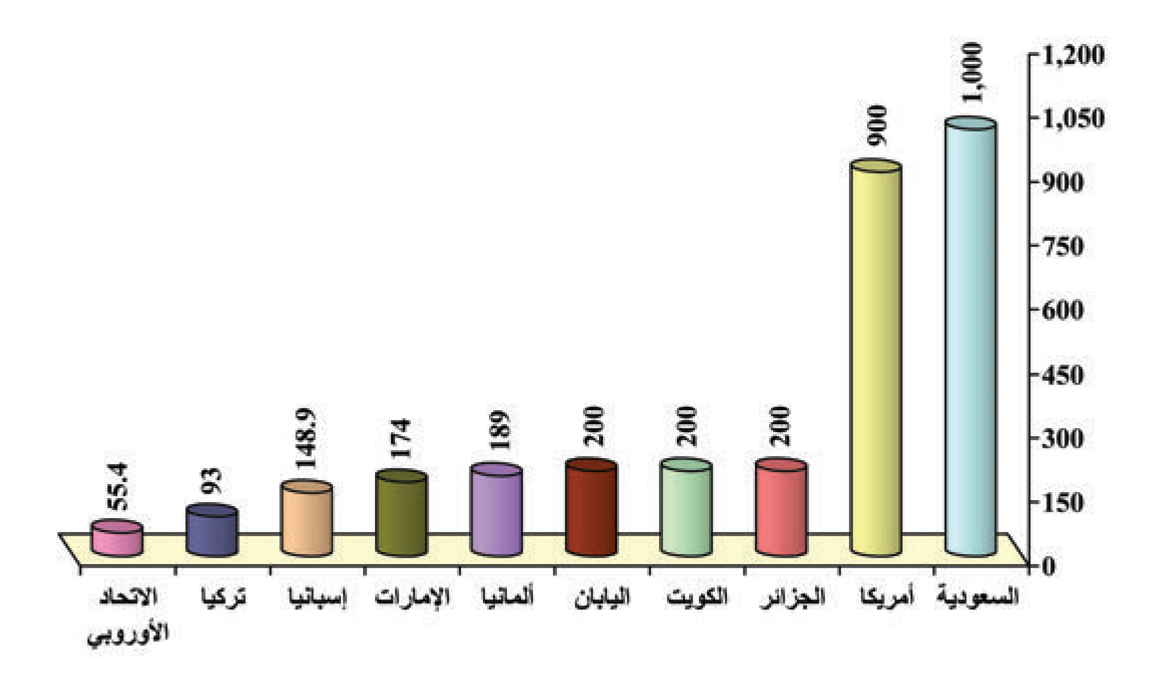
ولحشد جهود الدول المانحة لإعادة إعمار قطاع غزة، عقد مؤتمر دولي بمدينة شرم الشيخ المصرية في آذار/ مارس 2009. وقد أقرّت الدول المانحة تقديرات الخسائر كما قدمتها السلطة الفلسطينية في خطة طوارئ أعدتها، وهي "خطة الإغاثة المبكرة وإعادة إعمار قطاع غزة". حيث تعهدت الدول المانحة بتقديم 4.3 مليار دولار تقريباً لتنفيذ هذه الخطة بغرض إعادة إعمار قطاع غزة، ودعم موازنة السلطة الفلسطينية لسنة 2009.

جدول 8/21: تعهدات المانحين في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة (بالألف دولار)[44]

المانحون العرب		المانحون الأوروبيون		الولايات المتحدة وآخرون	
الجهة المانحة	المبلغ	الجهة المانحة	المبلغ	الجهة المانحة	المبلغ
الجزائر	200,000	الاتحاد الأوروبي	55,440	الولايات المتحدة الأمريكية	900,000
		النمسا	7,500		
البحرين	23,000	بلجيكا	50,000	اليابان	200,000
		الدنمارك	220,000		
الكويت	200,000	فنلندا	50,400	كوريا الجنوبية	15,000
		فرنسا	37,800		
لبنان	1,000	ألمانيا	189,000	أستراليا	12,900
		اليونان	5,000		
المغرب	15,000	إيرلندا	3,250	البرازيل	10,000
		إيطاليا	100,000		
قطر	250,000	لوكسمبورغ	6,260	الصين	2,200
		هولندا	170,100		
المملكة العربية السعودية	1,000,000	البرتغال	3,000	الهند	1,000
		إسبانيا	148,900		
تونس	1,300	السويد	78,900	سنغافورة	1,000
		تركيا	93,000		
الإمارات العربية المتحدة	174,000	بريطانيا	30,000	ماليزيا	100
		دول أخرى	2,534.7		
مجموع	**1,864,300**	**مجموع**	**1,251,084.7**	**مجموع**	**1,142,200**
المجموع	**4,257,584.7**				



تعهدات المانحين في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة – دول مختارة (بالمليون دولار)



إلا أن استمرار الإغلاق المحكم على قطاع غزة واستمرار البيئة السياسية المستندة لشروط الرباعية الدولية تجاه حركة حماس، لم يمكّن من الشروع في إعادة إعمار القطاع المدمر، ووُجِّه معظم الدعم نحو المساعدات الإنسانية التي تمّ تكثيفها لسكان قطاع غزة. وفي هذا الإطار، شكلت الدول المانحة مجموعات عمل مشتركة بقيادة منظمات الأمم المتحدة وعضوية منظمات غير حكومية ودولية مختلفة، ومن خلال إنشاء عملية النداء الموحد Consolidated Appeal Process (CAP) بشكل خاص لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة. واقتصرت المساعدات على الإغاثات وتحسين الخدمات الإنسانية والأساسية كالصرف الصحي، والإسكان العاجل والمؤقت، وبعض أشكال الدعم للنشاط الزراعي، وتوفير فرص عمل مؤقتة.

أما في الضفة الغربية فقد حققت المساعدات الأجنبية بعض التحسن في النمو، من خلال دعم الموازنة، والإصلاح المؤسسي، وتطوير العلاقة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما قد يقود لتحقيق تنمية مستدامة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

سابعاً: إدارة السلطة للوضع الاقتصادي

تقع مسؤولية كبيرة على عاتق الحكومة تجاه شعبها وتجاه مجتمعها، متمثلة في إدارة النشاط الاقتصادي من خلال وزاراتها المختلفة، وذلك بأفضل أداء ممكن، خاصة وأن من مسؤولية الحكومة رسم السياسات العامة واجبة النفاذ، وإعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضماناً لما تصبو إلى تحقيقه من أهداف، وأيضاً بحكم ما تتمتع به من صلاحيات تفرض عليها متابعة تطبيق الأنظمة والقوانين السارية والمعمول بها، سواء ما يتعلق باهتمامات المستهلك أم المنتج. ويمكن إبراز عدد من جوانب الأداء الحكومي على النحو التالي:

1. الأداء الحكومي لمواجهة التداعيات الاقتصادية لاستمرار الانقسام الفلسطيني:

على الرغم من مرور قرابة ثلاث سنوات على الانقسام، إلا أنه لم يتمّ التوصل بعد إلى المصالحة المرجوة، ولم يرتقِ أداء الحكومة إلى مستوى اجتياز هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على الأداء الحكومي في مساراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وترتب على ذلك تعطيل للطاقات وتبديد للموارد، فعشرات آلاف المواطنين يتقاضون رواتبهم دون ممارسة فعلية لأعمالهم، والفرص الضائعة على الفلسطينيين جراء حالة الانقسام عديدة. وبغض النظر عمن يقف وراء هذا المأزق، فإن المخاطر هي على الوطن والمواطنين عامة.

وقد أوجدت التعليمات التي أصدرتها الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض بشأن موظفي السلطة في قطاع غزة وضعاً شاذاً، إذ أمرت الموظفين بعدم الذهاب إلى العمل، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمسّ حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل وزارات الصحة والتعليم والمحافظات والجهاز المركزي للإحصاء. وقد أدى ذلك إلى أن السلطة في رام الله أخذت تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب للعمل إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها. وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألفاً، منهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وعدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 22.7%، معظمهم في وزارة التربية (12,300 موظفاً)، ووزارة الصحة (5,000 موظف). وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رؤوس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن نحو 86% من إجمالي الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله للجالسين في بيوتهم، ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، وهو ما يساوي 386 مليون دولار، يتمّ دفعها دون أي مردود إنتاجي أو خدماتي[45]. الأخبار وتقارير مؤسسات حقوق الإنسان أشارت إلى أنه

يوجد كثير من الموظفين لم يسلموا من قطع رواتبهم على خلفيات سياسية، بما في ذلك الكثير من موظفي وزارتي الصحة والتعليم. وحسب تقرير لمركز الميزان لحقوق الإنسان نُشر في نيسان/ أبريل 2008، فقد قُطعت رواتب 3,615 موظفاً، منهم 1,549 من وزارة الصحة، و693 من وزارة التربية[46].

2. الأداء الحكومي لتوفير فرص العمل والحدّ من البطالة:

إن معدلات البطالة العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت وما تزال هي المعضلة الاقتصادية والاجتماعية الأشد خطراً، والتحدي الكبير الذي واجه السلطة الوطنية وشركاءها منذ سنة 2000 وحتى الوقت الحاضر، خاصة وأن البطالة العالية بين الشباب تمثل تهديداً كبيراً للمشروع الوطني، حيث أجبرتهم على الهجرة إلى الخارج. وهذه البطالة تحتاج بدورها إلى استثمارات عالية ومناخ استثماري مناسب.

إن حجم البطالة العالية في فلسطين واستمراريتها على مرّ الزمن، وخاصة مع نهاية سنة 2000 عقب اشتعال انتفاضة الأقصى، قد ظلّ مقروناً برؤية عامة قصيرة الأمد بالرغم من إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية لحجم المشكلة وخطورتها، فلم يتمّ إتباع سياسات تشغيلية واضحة للخروج بحلول جذرية لهذه المشكلة، خاصة وأنها قد ارتبطت بالحصار الاقتصادي والعراقيل والمعيقات الإسرائيلية مع تقنين العمل داخل "إسرائيل" والمستعمرات.

وكان هناك مسارين تتبعهما الحكومة في التعامل مع مشكلة البطالة؛ يتمثل الأول في التوسع في الوظائف العامة لاستيعاب أكبر عدد من طالبي العمل وخاصة خريجي الجامعات. وأما المسار الثاني فقد اتجه نحو تنفيذ برامج تشغيلية مؤقتة تعتمد على التمويل الخارجي، دون تخصيص استثمارات محدودة لوظائف دائمة، ومن ثم فقد ظلّ أثرها محدوداً. ويأتي ذلك بالرغم من المحاولات الحثيثة لتشجيع الاستثمارات من خلال مؤتمرات دولية، عقدت بمدينتي بيت لحم ونابلس في سنة 2008 بحضور مكثف من البلاد العربية. ومن الجهود الرسمية المبذولة للحدّ من معدلات البطالة، إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، وبرنامج شركاء التشغيل المؤقت في القطاع الخاص[47].

3. الأداء الحكومي لحلّ مشكلة الإسكان:

سوف يتزايد الطلب على الإسكان في المناطق الفلسطينية على مدى السنوات العشرة القادمة، بما يتراوح بين 400–450 ألف وحدة سكنية، أي بمتوسط سنوي يتراوح بين 40–50 ألف وحدة سكنية، بينما المتاح حالياً يبلغ 16 ألف وحدة سكنية فقط. ومن ثم فهناك عجز كبير في قطاع الإسكان، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة.

وتلبية لحاجة ذوي الدخل المحدود من الوحدات السكانية، عكف صندوق الاستثمار الفلسطيني على إعداد برنامج للسنوات الخمسة القادمة لإنشاء 20–30 ألف وحدة سكنية جديدة لذوي الدخل المحدود، هذا إضافة إلى مشاريع أخرى كبناء مدينة سكنية جديدة تسمى الروابي. ولا تقتصر حاجة مثل هذه المشاريع على الدعم أو التمويل المالي فقط، وإنما يتطلب الأمر من الحكومة القيام ببرنامج إصلاحي يتعلق بتمويل الرهن العقاري، ووضع أنظمة لحماية المقترِضين وغير ذلك من الضوابط[48].

4. الأداء الحكومي في مجال مراقبة الأسعار:

يتضح من متابعة الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات الرئيسة الاتجاه العام نحو زيادة أسعار كثير من السلع الضرورية مثل الماء والدواء والأغذية بأنواعها المختلفة، كالحبوب والزيوت والسكر واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان وغيرها، مما يترتب عليه تحميل المستهلكين أعباء إضافية تنوء بحملها الطبقات الفقيرة والمتوسطة، خاصة في ظلّ تدني مستويات الأجور وارتفاع مستويات البطالة وزيادة أعداد العائلات الواقعة تحت خط الفقر، مما يعني حدوث نقص في الدخل الحقيقي للسكان، مع زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولا يخفى أيضاً أن موافقة الحكومة على احتكار البعض عدد من السلع الرئيسة قد أسهم في بقاء أسعار العديد من السلع في حالة ارتفاع. ومن ثم فمن سمات النجاح الحكومي تفعيل سبل ضبط الأسعار، وخاصة الضرورية منها، واتخاذ كل ما يلزم حيالها، وهذا ما لم يحدث.

5. الأداء الحكومي لمكافحة السلع الفاسدة:

نظراً لحرص بعض التجار على تحقيق مكاسب عالية وأرباح وفيرة بكل الطرق، فإنهم لا يتورعون عن بيع الأغذية الفاسدة أحياناً، مما يترتب عليه أضرار كبيرة على صحة المواطنين، وهذا ما كشفته حملات دوائر حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني؛ حيث قامت بإعدام الأغذية الفاسدة، مع تحويل تجار السلع الفاسدة للجهات القضائية. وهكذا فإن جشع بعض التجار وسعيهم لتحقيق أعلى الأرباح يجعلهم يقومون بتخزين هذه السلع لرفع أسعارها. لذا، فهناك مطالبة عامة بإخضاع السلع التموينية للفحوص المخبرية للتحقق من صلاحياتها وتطابقها مع المواصفات الدولية والفلسطينية قبل توزيعها.

6. الأداء الحكومي لحلّ أزمة السيولة النقدية، خاصة في قطاع غزة:

لم تتمكن سلطة النقد الفلسطينية حتى الآن من إصدار النقد الوطني الفلسطيني بحكم تعذر إعلان قيام الدولة، وعليه ظلّت فلسطين تتعامل بعدة عملات، هي الدولار الأمريكي والدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي، وذلك وفقاً لما جرى تنظيمه في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير، الموقع سنة 1994. وعلى ذلك، لا تستطيع سلطة النقد

رسم سياسة نقدية للبلاد، في ظلّ عدم سيطرتها على هذه العملات، التي بقيت في التداول وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق.

وقد امتد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ليشمل أيضاً تحويلات الدولار الأمريكي، وتحويلات الشيكل أيضاً من وقت لآخر، بحيث عجزت البنوك عن توفير السيولة المطلوبة من وقت لآخر، وأصبح هناك سوق رسمي لهذه العملات، وهو الذي تتعامل به البنوك، بالإضافة إلى سوق آخر لدى الصرافين. ومما يضاعف من أزمة السيولة تسرب الدولار إلى الخارج لتغطية أثمان السلع المستوردة عبر الأنفاق الأرضية التي تربط بين مدينتي رفح الحدوديتين.

وفي ظلّ نقص الدولار واضطرار المتعاملين للحصول على عملاتهم بالشيكل الإسرائيلي، فإنهم يتكبدون خسارة تصل إلى 5% من قيمة أموالهم تذهب كعمولات وفروقات عملة... إن صغار المقترضين هم أيضاً ضمن هذه الفئات التي وجدت نفسها تتحمل هذا القدر الكبير من الخسارة، في الوقت الذي يعتبر نشاطها محدوداً جداً وأرباحها هامشية، أي أن قطاع التمويل الصغير الذي تمثل المرأة قرابة 48% من جملة نشاطه يواجه أيضاً ضغوطاً إضافية.

وفي ظلّ الحصار الكامل والانقسام القائم فإن البنوك تجد نفسها عاجزة عن التصرف أو طرح حلول ملائمة، وكذلك الأمر بالنسبة لسلطة النقد الفلسطينية، خاصة وأن هذه الأوضاع تلقي بظلالها القاتمة على مختلف جوانب قطاع المال والأعمال.

ثامناً: الحصار وانعكاسات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي

كان لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وممارساته انعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني، بدءاً من التبعية الاقتصادية وانتهاءً بضعف النمو الاقتصادي إنْ تحقق. ومن صور هذه الممارسات الإجراءات الإسرائيلية العقابية من حصار خانق لقطاع غزة، وتوغلات مستمرة في الضفة الغربية، بالإضافة لاستمرار السرطان الاستيطاني وجدار الفصل العنصري.

استمرت الإجراءات العقابية الجماعية من قبل السلطات الإسرائيلية في سنة 2009، مع اتخاذ خطوات هامشية لتخفيف القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية والسماح بوصول مزيد من المواطنين العرب في فلسطين المحتلة سنة 1948 إلى أسواق الضفة الغربية كما في نابلس وطولكرم، وهذا أدى لتنشيط الأسواق المحلية وتحقيق بعض الانتعاش الاقتصادي فيها. وقد

عملت هذه التطورات معاً على زيادة نسبية في ثقة المستثمرين وزيادة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. إلا أن الوصول إلى الأسواق خارج الضفة الغربية، سواء في غزة أو "إسرائيل" أو أية أماكن أخرى في العالم، ما يزال محدوداً للغاية.

وفي قطاع غزة، فإن إجمالي تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع (2008/12/27-2009/1/18) قد بلغ 2.734 مليار دولار، وذلك فق الإحصائيات الأولية للّجان المختصة، المكلفة من قبل وزارة التخطيط في قطاع غزة، موزعة حسب الجدول التالي:

جدول 8/22: إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط – غزة (بالمليون دولار)[49]

تصنيف الخسائر	حجم الخسائر
خسائر مباشرة	1,704
خسائر غير مباشرة	214
خسائر الفرصة الضائعة	287
تمويل البرامج الإغاثية العاجلة	529
إجمالي الخسائر	**2,734**

وفي تفصيل للخسائر المباشرة، فقد كان قطاع الإنشاءات هو المتضرر الرئيسي، حيث بلغت نسبة الخسائر فيه 51.4%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 14.1%، ثمّ القطاع الزراعي بنسبة 12.8% من إجمالي الخسائر المباشرة (انظر جدول 8/23).

وقد بين تقرير لشبكة الهيئات الأوروبية لتنفيذ المشاريع التنموية European Network of Implementing Development Agencies (EUNIDA) حول كافة القطاعات المتضررة من الحرب الإسرائيلية على القطاع، أن ما يفوق 40% من الأضرار قد طالت القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بشكل ممنهج ومتعمد، حيث شمل ذلك المنشآت الصناعية والتجارية والقطاع الزراعي في قطاع غزة. حيث تمّ حصر الأضرار ومقارنتها مع تقديرات أخرى كما ورد في التقارير الرسمية للسلطة الفلسطينية، وكانت تقديرات تكاليف خطة إعادة إعمار غزة وفق السلطة الفلسطينية نحو 892 مليون دولار، كما هي موضحة بحسب القطاعات في الجدول 8/24.

جدول 8/23: توزيع الخسائر المباشرة حسب القطاعات، وزارة التخطيط – غزة (بالمليون دولار)[50]

القطاع	حجم الخسائر	النسبة المئوية %
الصناعة	240	14.1
التجارة	50	2.9
الزراعة	218.2	12.8
السياحة	6.7	0.4
الطاقة	23.4	1.4
المياه	6.5	0.4
الإنشاءات (المباني العامة والمساكن)	876.1	51.4
الطرق والموانئ	173	10.2
الإعلام	5.4	0.3
الاتصالات	3.9	0.2
البيئة	100.5	5.9
المجموع الكلي	**1,703.7**	**100**

جدول 8/24: تقديرات تكاليف خطة إعادة إعمار غزة وفق السلطة الفلسطينية وشبكة الهيئات الأوروبية (بالمليون دولار)[51]

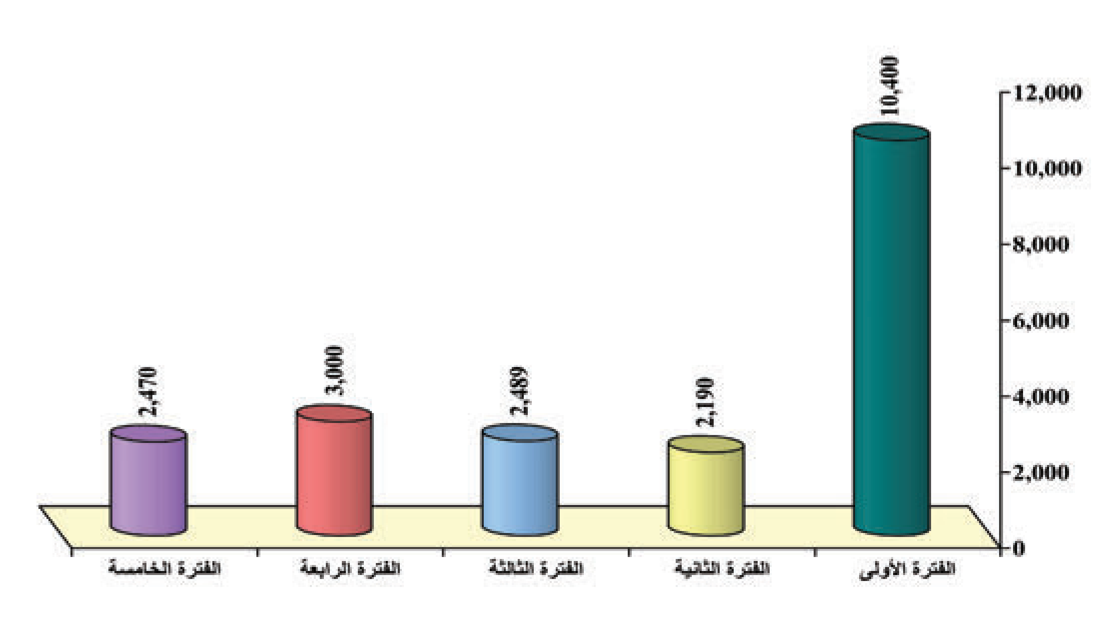
القطاع	التقديرات وفق خطة إعمار غزة للسلطة الفلسطينية	التقديرات وفق شبكة الهيئات الأوروبية EUNIDA
إزالة الأنقاض وبقايا المتفجرات	6	6
المواصلات	115.9	28.8
المياه والنفايات الصلبة	6.7	6.7
الطاقة	10.5	10.5
الاتصالات	13.1	4.1
الإسكان	347.9	291.1
المنشآت العامة	71	46.5
القطاع الخاص	140	140
الزراعة	180.7	125.6
المجموع	**891.8**	**659.3**

أما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فقد استمر الحصار الجائر متمثلاً بإغلاق كافة المعابر التجارية من وإلى القطاع، باستثناء المساعدات الإنسانية وبعض الاحتياجات الأساسية عبر معبر كرم أبو سالم جنوب القطاع، مع إدخال الأعلاف والحبوب عبر معبر المنطار (كارني Karni Checkpoint)، والسماح المحدود بتصدير بعض المنتجات الزراعية. وكان لهذا الحصار العديد من التداعيات الاقتصادية، وأهمها: تجاهل إعادة الإعمار لما دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية، ومنع السلطات الإسرائيلية استيراد مواد البناء اللازمة للإنشاءات ولإعادة الإعمار ولاحتياجات النمو السكاني في قطاع غزة من مساكن ومنشآت تعليمية وصحية، هذا بالإضافة لمنع المواد الأولية اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية، الأمر الذي أدى لتفاقم الأزمات التي يمرّ بها القطاع الإنتاجي، وما يتبع ذلك من خسائر يتكبدها الاقتصاد الوطني وبشكل تراكمي. واستثنائياً، سمحت "إسرائيل"، تحت الضغط الدولي، بدخول 20 شاحنة زجاج نهاية سنة 2009، وذلك لأغراض إنسانية لحماية المنازل المتضررة من البرد والشتاء القارص.

جدول 8/25: متوسط الاستيراد الشهري عبر معابر قطاع غزة لفترات مختلفة[52]

الفترة		عدد الشاحنات
الفترة الأولى	المعدل الشهري 2005-2007	10,400
الفترة الثانية	تموز/ يوليو 2007 – حزيران/ يونيو 2008	2,190
الفترة الثالثة	تموز/ يوليو 2008 – كانون الأول/ ديسمبر 2008	2,489
الفترة الرابعة	خلال الحرب (2008/12/27-2009/1/18)	3,000
الفترة الخامسة	ما بعد الحرب 2009/1/19 – كانون الأول/ ديسمبر 2009	2,470

متوسط الاستيراد الشهري عبر معابر قطاع غزة لفترات مختلفة (عدد الشاحنات)



وبالنظر للحصار وأهم آثاره الاقتصادية لسنة 2009، سُجلت صادرات محدودة معظمها منتجات زراعية كالورود والتوت الأرضي، مع السماح باستيراد قائمة محدودة جداً من المواد التي تصنف لإغراض إنسانية، لا تتجاوز 70 سلعة من أصل أربعة آلاف سلعة[53]، كان يتمّ استيرادها قبل فرض الحصار الخانق.

هذا، ويشكل انحسار التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، شكلاً آخر من الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. حيث أكدت دراسة حديثة لاتحاد الصناعات الفلسطينية أن حجم الخسائر الناجمة عن الإغلاق، وعدم السماح بنقل البضائع من المنشآت الصناعية في المحافظات الشمالية إلى الجنوبية قد تجاوز 42 مليون دولار، وأن خسائر عدم التصدير من غزة إلى الضفة الغربية قد فاقت 12 مليون دولار في العام، مما أدى بالمنشآت للبحث عن منتجات بديلة جاء معظمها من السوق الإسرائيلية أو عبر الموانئ الإسرائيلية، أو من خلال الأنفاق على الحدود الجنوبية لقطاع غزة، وبالإضافة للبحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات والبضائع المنتجة[54].

شهدت سنة 2009 تحولاً من الأنشطة السلعية إلى الخدمية، نتيجة لاستمرار الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر بشكل عام في قطاع غزة، ومحدودية حركة البضائع والأفراد في الضفة الغربية، بسبب الحواجز والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري هناك. وفي دراسة حديثة مولتها مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، تبين أن هناك نمواً متصاعداً لقطاع الخدمات على حساب الأنشطة التقليدية، وخاصة في قطاع غزة، حيث إن هذا القطاع كما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستشارات يتجاوز المعابر المغلقة. ويعتبر المورد البشري من أهم الموارد التي يعتمد عليها هذا القطاع، بالإضافة إلى الاعتماد على تقنيات حديثة في تقديم هذه الخدمات عبر وسائل إبداعية، باستخدام الشبكة العنكبوتية والإنترنت.

تاسعاً: الاستشراف المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني خلال سنة 2010:

1. الارتباط العضوي بين السياسة والاقتصاد:

تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في فلسطين بشكل كبير، بحيث تؤثر وتتأثر كل منها بالأخرى، لذا فإن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين لها ارتباط وثيق بالوضع السياسي بحكم استمرار حالة الصراع. وبمتابعة الأوضاع السياسية الراهنة، يلاحظ أنه لم يتمّ تحديد أفق معين للمستقبل السياسي، بالرغم من تحديد سقف زمني من وقت لآخر منذ اتفاقيات أوسلو، كما وإن محاولات تحقيق التسوية النهائية ما تزال دون حراك.

وفي ظلّ الممارسات الإسرائيلية المتشددة، المفضية إلى تحجيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فإن المساعدات التنموية لن تؤدي إلى تحفيز التنمية[55]. وعليه، فإن حدوث انطلاقة في النمو الاقتصادي في فلسطين، أو حدوث تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال سنة 2010 تبدو غير ممكنة. ويبقى أقرب المسارات المحتملة إلى الواقع يتمثل في بقاء الوضع الاقتصادي الراهن دون تغيير جوهري. فتشييد الجدار الفاصل في الضفة الغربية ما يزال قائماً، وبناء المستعمرات وتوسيعها ما يزال مستمراً، إضافة إلى أن التهويد في القدس الشرقية جارٍ بلا هوادة.

2. هدف إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال خلال عامين:

في إطار تحديد التدخلات ذات الأولوية المطلقة، والتي تمثل مرتبة متقدمة ضمن تطلعات حكومة سلام فياض في رام الله، فقد جرى في آب/ أغسطس 2009 الإعلان عن برنامجها لسنة 2010 المتضمن حشد الجهود الوطنية للمجتمع الفلسطيني وللأصدقاء في المجتمع الدولي، بضرورة الوقوف معاً خلف هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية في غضون عامين.

ويبقى التساؤل قائماً حول مدى نجاح هذه الخطوة باعتبار أن لـ"إسرائيل" الكلمة النهائية بشأن الاستجابة من عدمها.

3. فرص تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 والخطة الوطنية العامة 2011-2012:

جاء التحضير لهذه الخطة الوطنية العامة للسنوات 2011-2013 واعتمادها، كامتداد للخطة الثلاثية الجاري استكمالها للسنوات 2008-2010، مع إدخال ما يمكن إدخاله على الخطة الجديدة واستكمال جوانب النقص في الخطة السابقة، ولذا فقد برزت أهمية ربط السياسات مع عملية التخطيط كهدف منهجي، مع ربط عملية التخطيط بمسار التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دمج الموازنة الجارية مع الموازنة التطويرية في وحدة واحدة، ثم الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج[56].

كما أن استكمال السنة الأخيرة، أي 2010، من خطة الإصلاح والتنمية يظلّ مقروناً باستمرار الدعم المقدم من الدول المانحة، الذي يستنفد في معظمه لتغطية العجز في الموازنة العامة السنوية مع جزء محدود منه يتجه إلى بعض المشاريع التطويرية، وهو دعم استثنائي ومؤقت، ومعرّض للتوقف في أية لحظة، ومن ثم فإن تنفيذ هذه الخطط يصبح غير مأمون عند توقف هذا الدعم.

وبناء عليه، فإننا نتوقع أن أي فرص لتصحيح المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ستكون محدودة وفي أطر ضيقة، وخاصة مع تدني مجال النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة العالية، ومستويات

الفقر المرتفعة، والفجوة الكبرى التي تفصل بين الأغنياء والفقراء في مجال سوء توزيع الدخل والثروات، إضافة إلى زيادة الاستهلاك الكلي، وضعف الاستثمارات، وتراجع حجم المدخرات، حيث من المتوقع استمرار حالة الفقر المدقع، وامتدادها إلى شرائح جديدة من شرائح المجتمع، خاصة في ظلّ مستويات الأسعار المرتفعة.

4. آفاق سنة 2010 للخروج من مأزق عنق الزجاجة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني:

وفي محاولة للخروج نسبياً من الأوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، التي تتداخل فيها كافة الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، سواء على المستوى الداخلي أم المستوى الخارجي، تبقى الحاجة ماسة لإيجاد مجالات غير تقليدية تساعد في التخفيف من معاناة الاقتصاد الفلسطيني ومعاناة مواطنيه، وتصب أيضاً في اتجاه العمل بشكل منهجي ومدروس نحو إصلاح التشوهات الهيكلية التي حدثت جراء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي[57]، ومن بينها:

أ. الانفتاح بأساليب مبتكرة على الأسواق الدولية:

هناك إمكانية واسعة لانفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الأسواق العربية والإقليمية والدولية، وبخاصة في المجالات الخدمية التي يمكنها تجاوز القيود المفروضة على حركة المعابر والحصار الاقتصادي الراهن، وذلك بأساليب مبتكرة توفرها التكنولوجيا الحديثة باستخدام الشبكة العنكبوتية. خاصة وأن المؤسسات الفلسطينية تمتلك في مجال تكنولوجيا المعلومات طاقات متعددة وواعدة، ومن ثم يحدث تطوير كبير في هذا النشاط القادر على استيعاب أعداد كبيرة من الخريجين المتخصصين في هذه الخدمات، مما قد يسهم في النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الصادرات الخدمية فيتحسن ميزان الخدمات الفلسطيني مع العالم الخارجي.

ب. تعظيم الاستفادة من العنصر البشري الفلسطيني في الخارج:

في ظلّ الارتفاع المستمر في عدد السكان الفلسطينيين، وانتشارهم في مواقع مختلفة في الداخل وفي الشتات حيث بلغ عددهم في نهاية سنة 2009 نحو 10.88 مليون نسمة، يعيش في الشتات منهم 5.63 مليون نسمة أي بنسبة 51.8% من مجموع السكان[58]؛ فإن هناك مجالات واسعة للاستفادة من هذه الطاقة البشرية التي تضمّ كفاءات عالية في مختلف المهن والتخصصات، وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني، سواء بتحويلات الأموال إلى ذويهم داخل الوطن، أم تخصيص جزء من استثماراتهم لإقامة مشاريع مأمونة محلياً، هذا إضافة إلى زيادة طلبهم على السلع والمنتجات الفلسطينية التقليدية وغير التقليدية، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في فلسطين، وزيادة حصيلة الصادرات.

ج. الاستفادة من فوائض أموال فلسطينيي الشتات:

أمام الصعوبات التي تواجه توفير المناخ الاقتصادي الملائم، بالرغم من المحاولات العديدة لتصحيح وتهيئة هذا المناخ عبر مؤتمرات تشجيع الاستثمار؛ فقد يكون من المفيد الاستفادة من فوائض أموال الفلسطينيين المغتربين، من خلال إقامة مشاريع خارجية مشتركة مع بلدان تسعى لاستقطاب هذه الاستثمارات. وهناك بلدان عديدة سارت على هذا المنوال، من خلال إقامة صناديق سيادية قادرة على حشد الاستثمارات المطلوبة، والتوجه نحو مشاريع زراعية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي لبلدانها بأسعار ملائمة، وذلك في ظلّ ارتفاع أسعار الحبوب خاصة، والسلع الغذائية عامة.

د. بذل الجهد الممكن لتحفيز النشاط الاقتصادي لإيجاد مناخ استثماري صائب وداعم وموثوق:

تقتضي محاولة تفعيل الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن متطلبات عديدة، تزويد المستثمرين المحليين والأجانب بإطار قانوني فعال وشفاف ومحفز وموثوق، إلى جانب الاعتماد على الدعم الحكومي بأشكال مختلفة لتقديم التسهيلات المطلوبة والمشاركة في تحمل المخاطر؛ لأن حدود هذه الاستثمارات لا تقتصر على الجانب المادي، بل هي إسهام في استمرار صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، ومواجهة المشاريع الإسرائيلية والهادفة إلى تضييق الخناق على الفلسطينيين بمختلف الوسائل، لإجبارهم على الهجرة لوطنهم[59]. كذلك، فإن التطلع في الوقت الحاضر نحو تشجيع الاستثمار من خلال التحضير لمؤتمر عالمي يعقد في بيت لحم في أيار/ مايو 2010، كامتداد لحزمة المؤتمرات الاستثمارية السابق انعقادها في الداخل والخارج، يشكل إصراراً من السلطة الوطنية على تكثيف الاستثمار المحلي والعربي والدولي في فلسطين، واقتناعاً تاماً بجدوى تفعيل النشاط الاستثماري.

خاتمة

ما زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، التي يحرص من خلالها على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لسيطرته، من أجل استمراره في التمتع بالمزايا والمكاسب الناشئة عن هذه الممارسات؛ وذلك من خلال عزل الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي العربي والدولي على حد سواء، وجعل هذه المعاملات في أضيق نطاق ممكن، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي كخيار وحيد وبشكل مباشر.

كما أن الاقتصاد الفلسطيني ظلّ يعاني من إغلاق المعابر والحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من سنتين، ومن انفصام سياسي واجتماعي واقتصادي للقطاع عن الضفة

الغربية من ناحية، وفصل قطاع غزة عن العالم الخارجي من ناحية أخرى، مما نتج عنه آثار اقتصادية سلبية كبيرة، من بينها انخفاض حجم التجارة وتدهور مستوى المعيشة وزيادة الغلاء والفقر وارتفاع نسبة البطالة.

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة حقق نمواً بمعدل 5% في سنة 2009، غير أن هذا النمو وإن كان يمثل توجهاً إيجابياً، إلا أن اقترانه باستمرار الدعم الخارجي، وبقاء مستويات البطالة عند معدلات مرتفعة، يعني أنه لا يشير بالضرورة إلى نمو جوهري.

وفي ضوء الأوضاع الراهنة المتمثلة في ضآلة فرص الانفراج في الموقف السياسي، وفي ظلّ الممارسات الإسرائيلية المتشددة المفضية إلى تحجيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال سنة 2010، تبدو غير ممكنة، خصوصاً مع بقاء القيود المفروضة على حركة البضائع وحركة الأفراد في مختلف الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي ما زال مفروضاً على قطاع غزة.

هوامش الفصل الثامن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2010)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/presQ4_09_A.pdf

[2] **المرجع نفسه**؛ بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2003-2008، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_278t11.pdf
أما بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي لسنة 2009، انظر:
Global Finance, http://www.gfmag.com/gdp-data-country-reports/250-israel-gdp-country-report.html

[3] ماجدة المصري، وزيرة الشؤون الاجتماعية، لقاء مفتوح مع رؤساء المجالس البلدية والقروية وممثلي المؤسسات في جنين، 2010/10/21.

[4] سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله، العدد 18، كانون الأول/ ديسمبر 2009؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)**.

[5] **المراجع نفسها**؛ بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي للسنوات 2003-2007، انظر:
Bank of Israel, Bank of Israel Annual Report - 2008, Chapter 1.
أما بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي لسنتي 2008 و2009، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_049t1.pdf

[6] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، رام الله، تموز/ يوليو 2009.

[7] المرجع نفسه.

[8] انظر: **الحياة**، 2009/6/3؛ وعجز مالي في ميزانية السلطة يقدر بـ 400 مليون دولار، شبكة فراس الإعلامية (فراس برس)، 2009/9/17، نقلاً عن جريدة **معاريف** العبرية.

[9] See Palestinian National Authority, Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) Progress, report January-September 2009, 15/10/2009; http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3_arb012009_1.pdf; and http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table3_arb.pdf

[10] Ibid.

[11] Ibid.

[12] **الأيام**، رام الله، 2010/3/9.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة للربع الرابع لسنة 2008 وأرباع سنة 2009، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3355&lang=ar-JO

[14] المراجع نفسها.

[15] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/LFs-a-122009.pdf

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة للربع الرابع لسنة 2008 وأرباع سنة 2009.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول، 2009)، الربع الرابع 2009، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2010).

[18] **المرجع نفسه**.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم الطفل العالمي، 2009/11/19، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/child_int_day_A.pdf

[20] **الخليج**، 2009/2/25.

[21] وكالة وفا، 2009/9/17.

[22] http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/F04E5003379702F88525762C006A1233

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)**.

[24] إسماعيل دعيق، مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، روما، 2009/11/19.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)**.

[26] إسرائيل تحرم الفلسطينيين من حقهم في المياه، أمنستي، 2009/10/27، انظر:
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/israel-rations-palestinians-trickle-water-20091027

[27] علاء الريماوي، **فلسطين**، 2010/1/28.

[28] إسرائيل تحرم الفلسطينيين من حقهم في المياه، أمنستي، 2009/10/27.

[29] See West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, The World Bank.

[30] محمد مصطفى، جريدة **الرؤية الاقتصادية**، أبو ظبي، 2009/5/4.

[31] انظر: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 56، جنيف، 14-2009/9/25، ص 12، في:
http://www.unctad.org/ar/docs/tdb56d3_ar.pdf

[32] محمد مصطفى، جريدة **الرؤية الاقتصادية**، 2009/5/4.

[33] محمد فتحي شوشر شقورة، استراتيجية التنمية الاقتصادية في فلسطين وآليات التنفيذ، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، أيار/ مايو 2009.

[34] Palestine Trade Center (PalTrade) and Palestinian Federation of Industries (PFI), One Year after the Military Operation, January 2010, http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/Gaza%20Report%20-%20one%20year%20after%20war-ENGLISH.pdf

[35] الإصلاح الرشيد في وجه الضغوطات، نشرة **أخبار تنموية**، رام الله، مجموعة البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، تموز/ يوليو 2009، ص 9.

[36] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/3e2cb6b1-e2cd-4d12-a1fe-de9efe036aed.htm

[37] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2008، 2009/11/25، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/tejara_A_08.pdf؛ وانظر أيضاً:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/3e2cb6b1-e2cd-4d12-a1fe-de9efe036aed.htm

[38] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2008.

[39] PalTrade and PFI, op. cit.

[40] الجزيرة.نت، 2009/1/21؛ وانظر: إسلام أون لاين.نت، 2007/5/18، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178724190788&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout

[41] أمجد سمحان، الاقتصاد الفلسطيني أرقام مفجعة ومستقبل قاتم، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، 2010/1/3، انظر: http://www.palestinesons.com/news.php?action=view&id=1446

[42] http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/02/table7_arb.pdf

[43] حول التمويل الخارجي الفعلي لسنة 2009 انظر: المرجع نفسه.



[44] Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, The World Bank, p. 37.

[45] انظر دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) حول الوضع المالي في غزة، في: www.pecdar.ps/pdfs/emp.%20report.pdf

[46] انظر تقرير أمد للإعلام، 2008/6/18، في: http://amad.ps/arabic/?action=detail&id=13095؛ والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2008/4/7، في: http://auhri.net/palestine/mezan/2008/pro407-2.shtml

[47] رازي الهدمي، السلطة الفلسطينية: لا "سلام اقتصادياً" من دون اتفاق عادل وشامل، موقع المركز الوطني الفلسطيني للإعلام والمعلومات، 2009/5/4، انظر: http://www.palvoice.com/index.php?id=17585

[48] إنعاش الاقتصاد من خلال قطاع الإسكان، **أخبار تنموية**، رام الله، مجموعة البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، نيسان/ أبريل 2009، ص 10.

[49] تقرير أولي عن الخسائر الإنسانية والاقتصادية، غزة، وزارة التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر: http://www.mop.ps/ar/images/stories/projects/losses_report.pdf

[50] المرجع نفسه؛ وانظر أيضاً: http://www.mop.ps/ar/images/stories/projects/reconstruction.pdf

[51] European Network of Implementing Development Agencies (EUNIDA), Final Report: Damage Assessment and Needs Identification in the Gaza Strip, March 2009, http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/tim/documents/final_report_version6_t1.pdf

[52] PalTrade and PFI, op. cit.

[53] Ibid.

[54] اتحاد الصناعات الفلسطينية وشركة بال إنفست للتطوير وخدمات الأعمال، دراسة تأثير الأوضاع الراهنة التي يعيشها قطاع غزة على النشاط الاقتصادي، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

[55] ديفيد كريغ، ليس مالاً، **أخبار تنموية**، رام الله، مجموعة البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، تموز/ يوليو 2009.

[56] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، منهجية إعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013، 2010/1/26، انظر: http://www.mop-gov.ps/index.php?langid=1

[57] محمد فتحي شوشر شقورة، مرجع سابق.

[58] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009.

[59] محمد مصطفى، جريدة **الرؤية الاقتصادية**، 2009/5/4.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

1. بشير نافع ومحسن صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**.
2. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**.
3. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**.
4. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**.
5. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**.
6. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**.
7. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**.
8. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**.
9. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**.
10. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة: أمل عيتاني.
11. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**.
12. محسن صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**.
13. محسن صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**.
14. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**.
15. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1).
16. محسن صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2).
17. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية**.
18. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**.
19. محسن صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**.
20. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1).

21. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2).
22. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3).
23. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4).
24. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5).
25. معين مناع ومريم عيتاني، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6).
26. محسن صالح، **القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7).
27. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8).
28. **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، تقرير معلومات رقم (1)، قسم الأرشيف والمعلومات.
29. **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، تقرير معلومات رقم (2)، قسم الأرشيف والمعلومات.
30. **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، تقرير معلومات رقم (3)، قسم الأرشيف والمعلومات.
31. **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)**، تقرير معلومات رقم (4)، قسم الأرشيف والمعلومات.
32. **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، تقرير معلومات رقم (5)، قسم الأرشيف والمعلومات.
33. **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، تقرير معلومات رقم (6)، قسم الأرشيف والمعلومات.
34. **مصر وحماس**، تقرير معلومات رقم (7)، قسم الأرشيف والمعلومات.
35. **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: 2008/12/27-2009/1/18**، تقرير معلومات رقم (8)، قسم الأرشيف والمعلومات.
36. **حزب كاديما**، تقرير معلومات رقم (9)، قسم الأرشيف والمعلومات.
37. **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، تقرير معلومات رقم (10)، قسم الأرشيف والمعلومات.
38. **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، تقرير معلومات رقم (11)، قسم الأرشيف والمعلومات.
39. **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، تقرير معلومات رقم (12)، قسم الأرشيف والمعلومات.

40. **أزمة مخيم نهر البارد**، تقرير معلومات رقم (13)، قسم الأرشيف والمعلومات.
41. **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، تقرير معلومات رقم (14)، قسم الأرشيف والمعلومات.
42. **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، تقرير معلومات رقم (15)، قسم الأرشيف والمعلومات.
43. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**.
44. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**.
45. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**.
46. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**.
47. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**.
48. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948 م**.
49. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**.
50. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**.
51. سمر البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**.
52. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**.
53. رأفت مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**.
54. محسن صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**.
55. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة).
56. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**.
57. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعوامل والمؤثرات**، ترجمة أمل عيتاني.
58. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

59. Mohsen M. Saleh and Basheer Nafi‘, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*.
60. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*.
61. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*.
62. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*.
63. Mohammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and their Impact*.
64. Abbas Isma‘il, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1).
65. Hassan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2).
66. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3).
67. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoner Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4).
68. Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (5).
69. Mohsen M. Saleh and Ziad al Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*.
70. Ishtiaq Hossain and Mohsen M. Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*.



The Palestinian Strategic Report 2009

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009



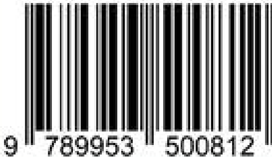
هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح


ISBN 978-9953-500-81-2

9 789953 500812




مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت